









الشيخ  
عنه

I

# مدا كتاب اصلاح الايضاح



لولا ان ابن كمال باشا

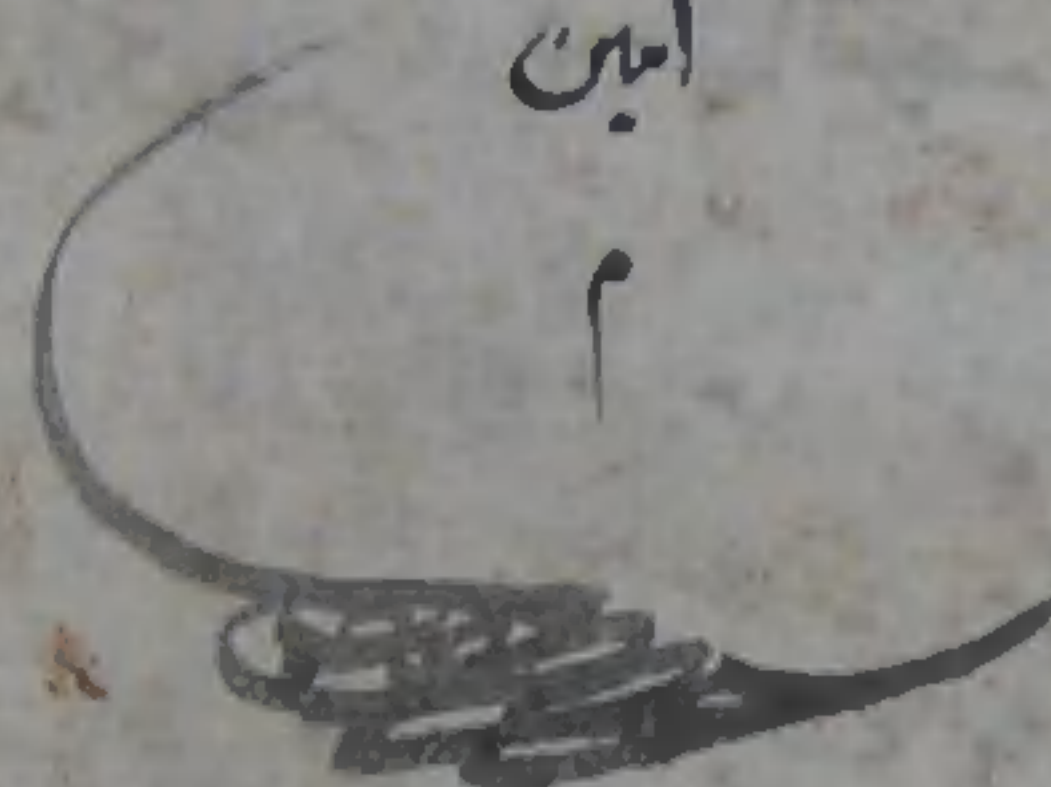
تعد الله تعالى رحمة

واسكنه جنة

جنته

امين

م



ايضاح الاصلاح ابن كمال

معارف النفا  
معارف النفا  
معارف النفا  
معارف النفا  
معارف النفا



254  
309



**كتاب الطهارة** ٣٠ فصل في شرفها نجد ١٢ باب التيمم ١٤ باب المسح ١٤  
 باب الحيض ١٩ باب الانحاس ٢٣ **كتاب الصلوة** ٢٥ باب الاذنين ٢٤  
 باب شروط الصلوة ٢٨ باب صفة الصلوة ٢٩ فصل في سجود الامام ٣٣  
 باب احدث في الصلوة ٣٥ باب ما يفسد الصلوة ٣٨ باب التور والنوا ٣٨  
 فصل عند الكسوف ٣٩ باب ادراك الفريضة ٣٩ باب قضاء الغفلة ٤٠  
 باب السهو ٤١ باب صلوات المريض ٤٢ باب سجود التلاوة ٤٢  
 باب المسافر ٤٤ باب الجمعة ٤٥ باب العيدين ٤٦ باب صلوات الجوف ٤٦  
 باب الجنائز ٤٧ باب الشهيد ٤٨ باب الصلوة في الكعبة ٥١  
**كتاب الزكاة** ٥٢ باب زكاة الاموال ٥٣ باب العاشر ٥٥  
 باب الركاز ٥٦ باب زكاة الخراج ٥٧ باب المصارف ٥٧  
 باب الفطرة ٥٨ **كتاب الصوم** ٥٩ باب موجب الافسار ٦١

١١  
 باب الاعتكاف ٤٥ **كتاب الحج** ٤٦ باب الغران والتمتع ٤٥ باب الحيا ٧٥  
 باب الاحصار ٨٠ **كتاب النكاح** ٨١ باب الولي والكفو ٨٥  
 باب المهر ٨٩ باب نكاح الرقيق ٩٣ باب القسم ٩٤ **كتاب الرضا** ٩٤  
**كتاب الطلاق** ٩٧ باب ايقاع الطلاق ٩٧ باب المتوفين ١٠٣  
 باب الحلف ١٠٤ باب طلاق الفار ١٠٧ باب الرجوع ١٠٨ باب الولاية ١١١  
 باب الخلع ١١٣ باب الطهار ١١٤ باب اللعان ١١٧ باب العينين ١١٧  
 باب العدة ١١٩ باب النسيء والحضانه ١٢١ باب النفقة ١٢٢ **كتاب العتق** ١٢٨  
 باب عتق البعض ١٣١ باب حلف بالعتق ١٣٥ باب البتة ١٣٧  
**كتاب الايمان** ١٣٨ باب حلف الفعل ١٤٠ باب الحلف على القول ١٤٧  
**كتاب الحدود** ١٥١ باب وطئ زوجك ١٥٣ باب شهادة الزنا ١٥٥  
 باب حد الشرب ١٥٧ باب حد القذف ١٥٨ فصل في الاخير ١٦٠  
**باب السرقة** ١٦١ فصل يقطع يمين المسافر ١٦٣ باب قطع الطريق ١٦٤



**كتاب الجهاد** باب المغنم <sup>١٤٧</sup> باب استيلاء الكفار <sup>١٧٠</sup> باب المسافر <sup>١٧١</sup>  
باب الوفاة <sup>١٧٢</sup> فصل الكرم <sup>١٧٣</sup> باب المهر <sup>١٧٣</sup> باب البغاه <sup>١٧٥</sup> **كتاب اللفظ** <sup>١٧٥</sup>  
**كتاب اللفظ** <sup>١٧٦</sup> **كتاب المقتد** <sup>١٧٧</sup> **كتاب الابن** <sup>١٧٧</sup> **كتاب الشكة** <sup>١٧٨</sup>  
فصل في الشكة الفاسدة <sup>١٨٠</sup> **كتاب الوقت** <sup>١٨١</sup> **كتاب البيع** <sup>١٨٣</sup>  
باب اختيار <sup>١٨٤</sup> فصل صوة ثراء مالير <sup>١٨٧</sup> فصل لم ترو جوعيا <sup>١٨٧</sup>  
باب البيع الفاسد <sup>١٨٩</sup> باب الاقالة <sup>١٩٠</sup> باب المراجعة <sup>١٩٤</sup> فصل لم يجرع <sup>١٩٤</sup>  
مشرى من فضة <sup>١٩٧</sup> باب زدين <sup>١٩٩</sup> باب الحقوق والاستحقاق <sup>١٩٩</sup>  
فصل في مع الغنوي <sup>٢٠١</sup> باب السلم <sup>٢٠٣</sup> **كتاب المهر** <sup>٢٠٥</sup>  
**كتاب الكفالة** <sup>٢٠٧</sup> باب كفالة الرجلين <sup>٢١٣</sup> **كتاب الكفالة** <sup>٢١٣</sup>  
فصل **كتاب القاضي** <sup>٢١٩</sup> **كتاب الشاهد** <sup>٢٢٣</sup> باب التيقن <sup>٢٢٣</sup>  
فصل لا رجوع عنها <sup>٢٣٩</sup> **كتاب الوكالة** <sup>٢٣٢</sup> باب الوكالة بالبيع <sup>٢٣٢</sup> فصل لا يجرع <sup>٢٣٥</sup>  
الوكيل <sup>٢٣٩</sup> باب الوكالة <sup>٢٣٨</sup> **كتاب الدعوى** <sup>٢٤٢</sup> باب التحالف <sup>٢٤٢</sup>  
فصل لو قال ذواليد <sup>٢٤٣</sup> باب دعوى الرجلين <sup>٢٤٤</sup> باب دعوى النسب <sup>٢٤٤</sup>

**كتاب الاقرار** <sup>٢٤٧</sup> باب الاستثناء <sup>٢٤٩</sup> باب من الاقرار <sup>٢٥٠</sup> **كتاب الصلح** <sup>٢٥٠</sup>  
**كتاب المضاربة** <sup>٢٥٥</sup> **كتاب الوديعة** <sup>٢٥٨</sup> **كتاب الغاربه** <sup>٢٦١</sup> **كتاب الهبة** <sup>٢٦١</sup>  
فصل ومن وهب <sup>٢٦٣</sup> **كتاب الاجارة** <sup>٢٦٣</sup> باب الاجارة <sup>٢٦٧</sup> الفاسدة <sup>٢٦٧</sup>  
باب من الاجارة <sup>٢٦٩</sup> باب فتح الاجارة <sup>٢٧١</sup> مسائل <sup>٢٧٢</sup> **كتاب المكاتب** <sup>٢٧٢</sup>  
باب تصرف المكاتب <sup>٢٧٣</sup> باب كفاية العبد <sup>٢٧٤</sup> باب الموت والعجز <sup>٢٧٧</sup>  
**كتاب الولاء** <sup>٢٧٨</sup> **كتاب الاكراه** <sup>٢٨٠</sup> **كتاب الحجر** <sup>٢٨٤</sup> فصل بلغ الغلام <sup>٢٨٥</sup>  
**كتاب المازونا** <sup>٢٨٩</sup> **كتاب الغصب** <sup>٢٩٢</sup> فصل لو غصب <sup>٢٩٤</sup> **كتاب التبعة** <sup>٢٩٤</sup>  
باب ما ينفذ ولا <sup>٢٩٨</sup> **كتاب القسمة** <sup>٢٩٨</sup> **كتاب المراجعة** <sup>٣٠١</sup> **كتاب الساقا** <sup>٣٠٢</sup>  
**كتاب الذبايح** <sup>٣٠٣</sup> **كتاب الاضحية** <sup>٣٠٥</sup> **كتاب الكراهة** <sup>٣٠٧</sup> فصل الاكل <sup>٣٠٧</sup>  
فصل لا يلبس حريرا <sup>٣٠٨</sup> فصل لا ينظر الرجل <sup>٣٠٨</sup> **كتاب احياء الموات** <sup>٣١٣</sup>  
**كتاب الاثارة** <sup>٣١٣</sup> **كتاب الصيد** <sup>٣١٥</sup> **كتاب الرهن** <sup>٣١٧</sup> فصل ما يقع منه <sup>٣١٨</sup>  
باب من عند عدل <sup>٣٢١</sup> باب التصرف <sup>٣٢١</sup> فصل عصية وमित <sup>٣٢٣</sup>  
**كتاب الجنائيات** <sup>٣٢٤</sup> باب ما يوجب القود <sup>٣٢٧</sup> باب القود <sup>٣٣٠</sup> باب الشهادة <sup>٣٣٠</sup>



**كتاب الريات** ما يحدث في الطريق <sup>٣٣٢</sup>  
**باب جنابة البيمة** <sup>٣٣٥</sup> **باب جنابة الرقن** <sup>٣٣٦</sup> **فصل في العبد** <sup>٣٣٨</sup>  
**فصل ان جنى مدبر** <sup>٣٣٩</sup> **كتاب المعامل** <sup>٣٤٢</sup> **كتاب الوصايا** <sup>٣٤٣</sup>  
**باب الوصية** <sup>٣٤٤</sup> **باب العتق** <sup>٣٤٧</sup> **باب الوصية للاقارب** <sup>٣٤٨</sup>  
**كتاب الحنث** <sup>٣٥١</sup> **باب الوصية** <sup>٣٤٩</sup> **ما لم يشي** <sup>٣٥٢</sup>

تمت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

٥٦٩



١٧٠

AMCA ZADE  
 HÜSEYİN PAŞA  
 ١٩٠



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

احمد في البداية والنهاية • على الهداية والوقاية • واشكر على ما  
انعم على من التوفيق والعناية • واصلى على من بلغ الغاية • وبلغ  
الاية محمد قاطع دابر اهل الضلالة • وقالع اصل الجحالة والغواية  
وعلى اله وصحبه والتابعين من بعده الذين نبهوا من هاج الرواية  
وعرجوا في معارج الدرية **وبعد** فعين خاف على ذوى البصائر  
المختصر الموسوم بالوقاية مع صفر جمعه • وجازة لفظه • كتاب  
حاو لمختبر كل مزيد مفيد • ومنشئ كل مزيد وبسيط • جامع  
نافع بخلاصة كل وسيط بحر محيط • بغرر در الحقائق • وكثر  
مغن اودع فيه نفود الدقائق • الا ان فيه نبذا من مواضع سرور  
وزلل ومواقع خبط وخلل • ولا غرو فان الجواد قد يبكو  
والصارم قد يبنوا • فاردت تصحيحه وتنقيح بوع تعبير في اصل  
التعبير • او في فصل النظم ووصله ونسق التركيب • وقصدت  
تكميله وتقويمه وتعديله • ببعض حذف واشبات وتبديل في التصو  
والتيير والترتيب • ثم ان شرحه المنسوب الى النجاشي الشريف بصد  
الشريعة تغدو الله تعالى بالرحمة والغفران • الذي سار يذكره الركبا  
وصار مقبولا عند افاضل الانام • مع احتوايه على تصرفات فاسد

واعترضات غير واردة • لا يخلو عن لقصور في تقرير الدلائل  
بل عن الخطاء في تحرير المسائل لعدم العثور على ما خذ الكلام • فلا  
جرم كان مضلة الافهام • ومرة الاقدام • ولما وقفت على  
مذه الطامة • وشاهدت ما فيه من المضرة العامة • سعيت  
في ايضاح ما يحويه من الجحط والخطاء • وتبين وجه الحق بكشف  
الحجاب والغطاء • وقفيت اثر ذلك الفاضل الايمان لفيه قد  
وتبعته اثره فحوت ما طغى فيه قلة • وسميت المتن بالاصلاح لقضيه  
اصلاح ما في الوقاية من الدلل • والشرح بالايضاح لاشتماله  
على ايضاح ما في الشرح المذكور من الخلل • وكان شروعي في ذلك  
الامر الخطير في شهر سنة ثمان وعشرين وتسماية من تاريخ مجرة  
بيننا محمد عليه وعلى سائر الانبياء الصلوة والسلام • ووقع الاختصار  
لسبل شوال تلك العام • وكنت قد اتممت في اكثر من ثلث سنين  
وتيسر في اقل من ثلث السنة بعون الله الملك العلام • وذلك بين  
دولة السلطان الاعظم • وانما كان الاكرام لا علم • الذي جعل الله  
تعالى في قلبه نفايس العلوم والحكم • ما لك رقاب الامم • خليفة الله  
تعالى في العالم • حامي بلاد اسلم الايمان • ما حي اثار الكفر والطغيان  
اصبح الرعايا في عهد خلافة فارغ البال • وظل البرايا في مهدنة  
رافع الحال فك كيفية عن نه سائل • وكيفية عن نه سائل  
ولقد احزن في حن وصفه القايل • له راحة منها الولاة براحة

الايضاح والاصلاح



له شوكه منها العداة بشكوة . وهو سلطان سلاطين العرب والعجم  
 خاقا خاقين الترك والديلم خالع لباس باس باس الافرنج والاكرويس  
 قانع اساس الكفر والعناد عن قلاع بغداد وروفس . وهو السلطان  
 ابن السلطان مغر آله عثمان السلطان سليمان بن السلطان العبد الشريفي  
 الايات الظاهرة . ناصب الروايات الباهرة . فاتح الشامات والقاهرة  
 قاهر الملوك وقهر مان القروم . سلطان العرب والعجم والروم سليم  
 خان بن السلطان بايزيد خان بن السلطان محمد خان بن السلطان مراد  
 خان بسط الله بساط خلافة على بسط الغباء . مديد الايام  
 ومهد فرق الفرقين مراد خلافة الى يوم القيام . وحز اقبال  
 اصفا الزمان سمي خليل الرحمن . سلطان الوزراء في الشرق والغرب  
 مقدم الامراء يوم الضرب والحرب . على تربية اهل الفضل والكمال  
 وتمية اسباب ارباب الفضل والافضال . لازال ان سنانة بالحق  
 ناطقا وسنانة للباطل ما حقا . وهو الذي صرف عنان العناية  
 نحو حماية الاسلام . برعاية علماء الاعلام . وامطر على العالمين سحابة  
 الاكرام والافانام . وخص من بينهم العالمين بمزيد الاعزاز والاحترام  
 اقامت بالرقابة اياد . هي الاطواق والناس الحمام . اجري الله تعالى  
 معالي السلطان والوزير على صفحا الايام . وربط اطنابه ولتتها  
 باوتاد الخلود والديوام . ولا زال مسير العلماء بالطافهما متينا  
 ويرحم الله تعالى كل من قال آمينا **كتاب الطهارة** في اللغة

مطلق النظافة وفي الشرع النظافة غرض النجاسة حقيقة كانت وهي  
 الحث او حكمية وهي الحدث وباعتبار الثاني تنقسم الطهارة الى الكبرى  
 واسمها الخاص الغسل وهي النظافة عما يوجب جنابة كانت او ايضا او  
 نقاسا وذلك الموجب الحدث الاكبر والى الصغرى واسمها الخاص  
 الوضوء وهي النظافة عما ينقضه وذلك الناقض الحدث الاصغر ومنها  
 نوع اخر وهو التيمم فانه طهارة حكمية يخلوها ماء ويخلف كلاهما منقرا  
 عن الآخر فان قلت الطهارة اسم جنس فتشمل الانواع والافراد فلا حاجة  
 الى لفظ الجمع قلت بل الحاجة اليه قاية فانه لو اتي بلفظ الواحد لم يدل  
 على ان منها اجناسا يشملها الطهارة فجعل ليول على ذلك قال الله تعالى يا  
 ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية افتح الكتاب  
 بهذه الآية تيمنا والاف ذكر الدليل خصوصا على وجه التقديم ليس من ذاه  
 فمر من الوضوء الفاء للتعقيب والغرض لغة التقدير والعطف وشرعا ما  
 ثبت لزومه بدليل قطعي لا شبهة فيه كاصل الغسل والمسح في اعضاء الوضوء  
 وهو الغرض علما وعملا ويسمى الغرض العطف وكثيرا ما يطلق الغرض على ما يمتنع  
 الجوان بقوة ولا ينبغي كماله من مقدار معين ومسح مقدار معين فيها و  
 هو الغرض علما وعملا ويسمى الغرض الاجتهادي وذكر الحدود والخلافة  
 والمقدار الاجتهادي اقتصى حل الغرض المذكور على المعنى الثاني والوضوء  
 بضم الواو اسم للفعل والشرع نقله الى الطهارة الصغرى وبفتحها اسم  
 للآلة الذي يتوضأ به مثل الوجه الغسل الاسالة والوجه من لم يذكر في

فان شئت تنبيه على ان هذا الشرع  
 على كونه اسم ضم لا فاعل فيه  
 فانه من الغرض  
 فبذلك لا بد ان يكون  
 فاما جمع الغرض على عموم الغرض  
 فبذلك لا بد ان يكون  
 فاما جمع الغرض على عموم الغرض  
 فبذلك لا بد ان يكون



ظاهر الرواية وذكر في غير رواية الاصول على وفق ما ذكره المصنف قالوا هو  
 حد صحيح لانه تحديده بما ينبت عنده لفظه لغة من الشعر من منتهى منتهى  
 عادة سوابت فيه شعر ولم ينبت الى الاذن فيجب على البياض الذي  
 بين العذار والاذن وسوقه ابي حنيفة ومحمد وروى عن ابي يوسف  
 انه لا يجب لوجود الحاييل ولما انه لا شعر عليه فبقى على ما كان وبه قال الشافعي  
 واحمد وقال مالك لا يجب عليه قبل نبات العذار وبعد فلو كان في  
 دخوله في حد الوجه واما ابو يوسف فلا خلاف له فيه ولذلك يقول في  
 غلبه قبل نبات العذار وقال ثعلبي الاية الحلوى في غلبه ضرب كلفة و  
 شقة فالاولى ان يقال يكفيه ان يبيله بالماء بناء على ما روى عن ابي يوسف  
 ان الصلي اذا بل وجهه واعضاء وضوءه بالماء ولم يبل الماء عن عضوه  
 يجزى به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال تضعيفه ولكن قيل تاويل ما روى  
 عن ابي يوسف انه سال من العضوقطرة او قطران ولم يدارك يعني ان  
 المروى المذكور لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي لانه ليس على ظاهره بل ما اول  
 بما لا يصلح لذلك وايضا سوغام فلا وجه تخصيص ما ينبت عليه واسئل  
 الذقن اعلم انه يجب على ما بين هذه الحدود وقبل نبات الشعر لا عند  
 ماكد واذا نبت الشعر يقط على ما تحته عند عامة العلماء وقال ابو  
 عبد الله البجلي لا يقط وقال الشافعي ان كان الشعر كميثفا يقط وان  
 كان خفيفا لا يقط وعلى هذا الخلاف على تحت الثارب والحاجين  
 واما الشعر الذي يلاقى الحدين وظاهر الذقن فقد روى ابن شجاع

قال ابو يوسف في حد الوجه  
 ان يبيله بالماء بناء على ما روى  
 عن ابي يوسف ان الصلي اذا بل  
 وجهه واعضاء وضوءه بالماء  
 ولم يبل الماء عن عضوه يجزى  
 به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال  
 تضعيفه ولكن قيل تاويل ما  
 روى عن ابي يوسف انه سال من  
 العضوقطرة او قطران ولم  
 يدارك يعني ان المروى المذكور  
 لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي  
 لانه ليس على ظاهره بل ما اول  
 بما لا يصلح لذلك وايضا  
 سوغام فلا وجه تخصيص ما  
 ينبت عليه واسئل الذقن اعلم  
 انه يجب على ما بين هذه  
 الحدود وقبل نبات الشعر لا  
 عند ماكد واذا نبت الشعر يقط  
 على ما تحته عند عامة  
 العلماء وقال ابو عبد الله  
 البجلي لا يقط وقال الشافعي  
 ان كان الشعر كميثفا يقط وان  
 كان خفيفا لا يقط وعلى هذا  
 الخلاف على تحت الثارب  
 والحاجين واما الشعر الذي  
 يلاقى الحدين وظاهر الذقن  
 فقد روى ابن شجاع

4  
 عن الحسن غرابي حنيفة وزفرانه اذا مسح من تحت ثلثا منها او ربعا  
 جاز فان مسح اقل من ذلك لم يجز وقال ابو يوسف ان لم يمسح ثلثا  
 منها جاز قال في البدائع ومنه الروايات مرجوع عنها والصحيح انه  
 يجب غلبه لان البشرة خرجت من ان تكون وجهها لعدم المواجهة تقع  
 والى هذا اشار ابو حنيفة فقال وانما موضع الرضوء مظهرها والظاهر  
 هو الشعر لا البشرة فيجب غلبه واذا وقعت على مذاقك فكشف ليدك وجهه  
 في اعتبار صاحب الهداية حيث لم يذكر الحية نظر الى انها ليست بصاحبة  
 وظيفة مستقلة بل هي قايمة مقام ما تحتها فلها حكمها كما في قول  
 من قال ومسح ربيع الرأس والحية وقول من قال مسح ربيع الحية فمن  
 عند ابي حنيفة رجمه واليدان والرجلين مع المرفقين والكعبين الرجلين  
 بكسر الهمزة وفتح الغاء وعكس مجمع التاعد والمضد والمراد من الكعب  
 هو المعظم الناقى المتصل بمعظم التاق وفي دخوله ما في المفسول خلاف  
 لزمق بناء على ان الاصل في الغاية عدم الدخول تحت الغاية كالليل في  
 الصوم ولنا ان ضرب الغاية لا بد له من قايمة وهي اما حكم اليها او سقا  
 ما ورأه والاول يحصل منها بدونه لان اليد اسم لذلك المضو الى الابط  
 فتبين الثاني وموجب دخول الغاية تحت الغاية ومسح ربيع الرأس مسح  
 في اللغة امر باليد على الشيء السائل او المستطع لاذهابه ذكر صاحب  
 القاموس وفي السرخ اصابة البطل سواء كان المصاب عضو او غيره  
 كالخف والسيف ونحوه وسواء كان الاصابة باليد او بغيرها يرشده

في حد الوجه  
 ان يبيله بالماء بناء على ما روى  
 عن ابي يوسف ان الصلي اذا بل  
 وجهه واعضاء وضوءه بالماء  
 ولم يبل الماء عن عضوه يجزى  
 به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال  
 تضعيفه ولكن قيل تاويل ما  
 روى عن ابي يوسف انه سال من  
 العضوقطرة او قطران ولم  
 يدارك يعني ان المروى المذكور  
 لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي  
 لانه ليس على ظاهره بل ما اول  
 بما لا يصلح لذلك وايضا  
 سوغام فلا وجه تخصيص ما  
 ينبت عليه واسئل الذقن اعلم  
 انه يجب على ما بين هذه  
 الحدود وقبل نبات الشعر لا  
 عند ماكد واذا نبت الشعر يقط  
 على ما تحته عند عامة  
 العلماء وقال ابو عبد الله  
 البجلي لا يقط وقال الشافعي  
 ان كان الشعر كميثفا يقط وان  
 كان خفيفا لا يقط وعلى هذا  
 الخلاف على تحت الثارب  
 والحاجين واما الشعر الذي  
 يلاقى الحدين وظاهر الذقن  
 فقد روى ابن شجاع

في حد الوجه  
 ان يبيله بالماء بناء على ما روى  
 عن ابي يوسف ان الصلي اذا بل  
 وجهه واعضاء وضوءه بالماء  
 ولم يبل الماء عن عضوه يجزى  
 به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال  
 تضعيفه ولكن قيل تاويل ما  
 روى عن ابي يوسف انه سال من  
 العضوقطرة او قطران ولم  
 يدارك يعني ان المروى المذكور  
 لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي  
 لانه ليس على ظاهره بل ما اول  
 بما لا يصلح لذلك وايضا  
 سوغام فلا وجه تخصيص ما  
 ينبت عليه واسئل الذقن اعلم  
 انه يجب على ما بين هذه  
 الحدود وقبل نبات الشعر لا  
 عند ماكد واذا نبت الشعر يقط  
 على ما تحته عند عامة  
 العلماء وقال ابو عبد الله  
 البجلي لا يقط وقال الشافعي  
 ان كان الشعر كميثفا يقط وان  
 كان خفيفا لا يقط وعلى هذا  
 الخلاف على تحت الثارب  
 والحاجين واما الشعر الذي  
 يلاقى الحدين وظاهر الذقن  
 فقد روى ابن شجاع

في حد الوجه  
 ان يبيله بالماء بناء على ما روى  
 عن ابي يوسف ان الصلي اذا بل  
 وجهه واعضاء وضوءه بالماء  
 ولم يبل الماء عن عضوه يجزى  
 به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال  
 تضعيفه ولكن قيل تاويل ما  
 روى عن ابي يوسف انه سال من  
 العضوقطرة او قطران ولم  
 يدارك يعني ان المروى المذكور  
 لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي  
 لانه ليس على ظاهره بل ما اول  
 بما لا يصلح لذلك وايضا  
 سوغام فلا وجه تخصيص ما  
 ينبت عليه واسئل الذقن اعلم  
 انه يجب على ما بين هذه  
 الحدود وقبل نبات الشعر لا  
 عند ماكد واذا نبت الشعر يقط  
 على ما تحته عند عامة  
 العلماء وقال ابو عبد الله  
 البجلي لا يقط وقال الشافعي  
 ان كان الشعر كميثفا يقط وان  
 كان خفيفا لا يقط وعلى هذا  
 الخلاف على تحت الثارب  
 والحاجين واما الشعر الذي  
 يلاقى الحدين وظاهر الذقن  
 فقد روى ابن شجاع







بما لم يقل ثلثا مع انه اصروه في الدلالة على العدد المنون اظهر  
 في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية بتجديد الماء المطلق  
 التثنية والتثنية ههنا مكنى بدون التجديد بخلاف ما تقدم لكون  
 الماء مستعلا بالانفصال عن المصنوع المنقول فلذلك اكتفى ثم يذكر العدد  
 والاستثنا ببيان كونه قوله ببيان لان السنة عندنا بتجديد الماء لكل  
 منهما خلافا للشافعي اعلم ان المصنعة ليست غل الغم وكذا الاستثنا  
 ليس غل الانف بل هي عبارة عن اداة الماء في الغم وهو عبارة عن ضرب  
 الماء في النفس نقص على ذلك في فصل الجنازة من غايه البيان فمن ثلثها  
 بصل الغم والانف لم يصيب وتحليل الحية والاصابع هذا اذا كان  
 الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التحليل واما اذا لم يصل بدونه  
 فهو فرض وتثنية الفل ومسح كل الرأس مرة خلافا للشافعي فانه يرى  
 التثنية في المسح ايضا سنة وخلاف في التثنية ببيان والاذنين  
 ببيان اي بقاء الرأس خلافا له فان تجديد الماء لهما سنة عند والنية  
 هي فرض عندنا في لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات في  
 الاستدلال ان المقصود الاسم من بعثة الرسول عم بيان الحل والحرمة  
 والعمدة والافاد فكان الظاهر بعزيمة الحال المتبادر الى الغم من ذلك  
 المقال ارادة العمدة او ما يتبعها في حكم الاعمال فان قول الصحة فظاهر  
 ان قول الحكم انما لم يأتها فكذلك لما عرفت من قيام العزيمة على ارادتها  
 فلا ساع لا يخرجها عن جيز الارادة ونحن نقول في جواب كانه لم يرد

في قوله ببيان كونه قوله ببيان لان السنة عندنا بتجديد الماء لكل منهما خلافا للشافعي اعلم ان المصنعة ليست غل الغم وكذا الاستثنا ليس غل الانف بل هي عبارة عن اداة الماء في الغم وهو عبارة عن ضرب الماء في النفس نقص على ذلك في فصل الجنازة من غايه البيان فمن ثلثها بصل الغم والانف لم يصيب وتحليل الحية والاصابع هذا اذا كان الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التحليل واما اذا لم يصل بدونه فهو فرض وتثنية الفل ومسح كل الرأس مرة خلافا للشافعي فانه يرى التثنية في المسح ايضا سنة وخلاف في التثنية ببيان والاذنين ببيان اي بقاء الرأس خلافا له فان تجديد الماء لهما سنة عند والنية هي فرض عندنا في لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات في الاستدلال ان المقصود الاسم من بعثة الرسول عم بيان الحل والحرمة والعمدة والافاد فكان الظاهر بعزيمة الحال المتبادر الى الغم من ذلك المقال ارادة العمدة او ما يتبعها في حكم الاعمال فان قول الصحة فظاهر ان قول الحكم انما لم يأتها فكذلك لما عرفت من قيام العزيمة على ارادتها فلا ساع لا يخرجها عن جيز الارادة ونحن نقول في جواب كانه لم يرد

العمل بدون النية في وجوده كذلك لم يرد به في صحة لعدم الصحة فان  
 اكثر الاعمال تصح بدون النية كما ان كل ما قد بدونها وحلها على  
 العبادات يتطل الا احتياج اذ غاية ما لمزم منه ان لا يكون الوضوء  
 بدون النية عبارة ونحن لا ننكره على ما استقف عليه عن قريب على انه يصح  
 التكليف في العرف عن الظاهر وهو في الوجود الى في الصحة لان العمل  
 العاري عن النية ليس بعبادة فوجودها مشروط بالنية بل ان يرد في  
 اعتبار بدونها اعني اعتبارها ديانة لا قضاء لانا حكم بالظاهر والله  
 يتولى السراير فكانه قيل انما اعتبار الاعمال بينه وبين الله تعالى بالنيات  
 وذلك ان العمل الواحد بعينه يكون بنية حراما وبآخرى مالا لابل مندوبا  
 او واجبا كالاكل فوق الشبع فانه حرام بقصد الشبع والتلذذ ومباح  
 بل مندوب بقصد ان لا يستحي الضيف الجائع والمري الى لم تنس  
 به الكفار فانه حرام بقصد قتل المسلم وفرض بقصد نفي الكفار اذا  
 اخص الطريق فيه فوجب الحديث على هذا المعنى ان لا يكون العمل في الاعمال  
 اي عمل كان وزن واعتبار عند الله تعالى الابنية خالصة وبذلك  
 ينتهض حجة على اشراط النية في عامة العبادات لا على اشراطها في  
 صحة الاعمال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال ودليلنا على عدم الفرضية انه  
 عم علم الاعراب في الوضوء ولم يذكر النية ولو كان مما لا بد منه لما عملها  
 فان قلت ليس كل عارف ينهم من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا  
 الاية ان المأمود به هو العمل لا اجل الصلوة لا الصلوة مطلقا كما ينهم من قوله

وكما ذكره الشافعي في قوله انما الاعمال بالنيات كمن المقصود في العبادة  
 المحض فادخلت في المقصود لكونها لا في غير ذلك لان  
 عدم العبادة اذ كانت في المقصود لكونها لا في غير ذلك لان  
 ما في العبادة لا يجب اما في المقصود لكونها لا في غير ذلك لان  
 ما في العبادة لا يجب اما في المقصود لكونها لا في غير ذلك لان  
 ما في العبادة لا يجب اما في المقصود لكونها لا في غير ذلك لان







ان يميل بنفسه عن الخرج وان لم يمنع مانع سواء وجد السيلان بالفعل  
الى موضع يجب تطهيره او لم يوجد كما اذا سمع كما خرج بحرقه ثم وثم  
فاذا انقصر هذا النقض بصوت الفصد غير وارد والقصد الى التقضي  
عنه بمرق قوله الى ما يطر عن التعلق بقوله سال الى قوله خرج نصف الدم  
بل يترق فاسد اذ لا ينتقض الحد بما اذا غر جانب العين فسال منه  
الى الجانب الاخر فان الحد على التقدير المذكور يصدق عليه مع ان  
الوضوء لا ينتقض به ذكره الزاهدي في شرحه فخر القدرى فلا  
دوره خرجت من جرح لانها طاهرة وما عليها من البled قليلة وانما  
قال من جرح لانها اذا خرجت من الدم والقبل ينقض ما من ان البled  
الخارجة معها ينقض وان كانت قليلة ولم سقط منه اي من الجرح  
ها بان المسلمان مندرجتان تحت مفهوم قوله ناقضة ما خرج  
من سيلان ان كان بخا سال وقد مر ان المفهوم معتبر في الروايات  
اتفاقا فخرها عند الذكران يذكر ههنا مصدرين باداة التعريض  
والتي دما رقيقا اي ما يخرج ببقوة لبقوة البزاق اي اجرة  
البزاق بان كان غالبا عليه او ساويا له لان اصغره وغيره مرة  
كان او طعاما او مآرا او علقا ان ملأ الفم ومن الصحيح ما مضى عليه في  
الجامع الصغير ان يكتفى بالامساك بالكلية ومثقة لا بلغا اصلا قليلا  
كان او كثيرا مرتقيا كان من الجوف او نازلا من الراس خلافا لابي يوسف  
المرتقى كان من الجوف او نازلا من الراس اذ كان ملأ الفم وهو يقبض اللسان

نصفه

في جرحه ما لا يشترط في القدرى

في المجلس ومحمد في السبب بجميع ما قاله قليلا قليلا اراد بالسبب الثنيان  
فان كان بثنيان واحد يجمع عنده وان كان في مجالس والا فلا وعند  
ابي يوسف ان كان في مجلس واحد يجمع وان لم يكن بثنيان واحد  
فلا وما ليس بجرح يعني لقلته ليس بجرح بكم الجرح وسوما لا يكون طاهر  
فلا نقض بالجرح القاييم والرعاف الدائم وعند محمد في غير رواية  
الاصول انه بجرح ولا حجة عليه في قوله تعالى قل لا اجد في ما وحي الى محمد  
الاية لان الاستثناء على ما ذكره الكشاف وغيره بانه اذا سال عن ايس  
الجرح علم انه دم انتقل من العروق الان وهو الدم البني واذا لم يعلم  
انه دم العضو فليس بذلك لان امر السيلان وعدم كبر ما يورد على  
الخرج وضيقه فلا يقع الاستدلال المذكور ونوم متكى ذكر حكم المتكى  
فعلم منه حكم المضطجع بالطريق الاولى ولو اوى مستند الى شيء لو ازيل اي ذلك  
الشيء لسقط فالمراد من الانكاء سوالا ستناد لا ما قبل انه وضع الرأس  
على الركبتين او على اليدين لان النوم على هذا الوجه ايضا لا ينتقض وضوءه  
الا اذا وجد الاستناد الى شيء لو ازيل لسقط نقض على ذلك في شرح  
الطحاوي والاعفاء وهو مرض معروف والجنون على اي شبهة كانا والرق  
بينهما ان العقل بالاعفاء يصير غلوبا وبالجنون يصير سلوبا والسكر  
ليس بداخل في حد الاعفاء لما عرفت انه مرض والسكر ليس بمرض ومن  
على ما اختاره الصدر الشهيد ان لا يفرق الرجل من المرأة ومثمة  
بالق غدا كان او سهوا نائما كان او يقضانا به اخذت عامة المتأخرين

خرج به الزهري ما لا يشترط في القدرى

من الحرم من الاطعمة التي  
حرموا الا من مطلق الحرم  
اما الفرق بين الدم الابل

من الحرم من الاطعمة التي  
حرموا الا من مطلق الحرم  
اما الفرق بين الدم الابل

في كونه  
طاهر

رد المحتار



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

صلى الله عليه  
عليه وسلم  
عليه وسلم  
عليه وسلم



اللاحق مشروطان بهذا القيد عندنا خلافا للشافعي عند الانفصال  
فقط في قول أبي حنيفة ومحمد بنهما وعند الخروج ايضا في قول أبي  
يوسف فاذا انفصل عن مكانه بشهوة واخذ من العصى حتى سكت  
شهوة فخرج بلا شهوة يجب الفعل عندما لا عنده وكذا لو اغتسل قبل  
ان يبول او ينام او يمشي فخرج بقية المني يجب الفعل ثانيا عندما لا  
وعن يونس بن حشفة او قررها اذا كان مقطوع الرأس قبل او دبر  
بشرط ان يكون المفعول به حيا وانما يذكر لانتهاء من قوله على الفعل  
والمفعول به فان الفعل انما يجب على الحي ولا بد من قيد البلوغ وانما  
تركه اعتمادا على ان كونه شرط في التكليف كلها معلوم في اصول هذا الفن  
ورؤية المستيقظ المني والمذي وان يتذكر الاصلام فان ما ظهر في صورة  
المذي يحتمل ان يكون منادق بجمرة البدن او باصابة الهواء فحق وجب  
من وجهه فالاصياط في الايجاب وفيه خلاف للابي يوسف وانقطع الحيض  
والنفاس لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن على قراءة السديد و  
التخفيف ان يب الوجب ههنا هو الحدث الحكمي الثابت بخروج الدم  
الا ان ايجاب الفعل شرط بافطاره فلذلك نسب الايجاب اليه وهذا الحدث  
الحكمي بمنزلة الجنبه الثابتة بسبب الانزال والادخال فيصير غفرك ملكي  
الذخيرة من ان المساقه اذا ظهرت من الحيض قيمته ثم وجدت الماء جان  
للزوجة ان تقر بها لكن لا تقراء القرآن لانها لما تمت فقد خرجت من الحيض  
فلما وجدت الماء وجب عليه الفعل فصارت بمنزلة الجنب وبهذا ظهر ما في

صلى الله عليه وسلم

النصف الذي ذكر من قال لما كان الانقطاع سببا فاذا انقطع ثم اسلمت  
لا يلزمها الاغتسال اذ وقت الانقطاع كانت كافرة وهي غير مأمورة  
بالشرع عندنا وتي اسلمت لم يوجد اليه وسوال الانقطاع بخلاف ما  
اذا اجبت الكافرة ثم اسلمت حيث يجب عليها غسل الجنبه لان الجنبه  
امر مستمر فيكون جنباً بعد الاسلام والانقطاع غير مستمر فافترقا فان  
منه على ان لا يثبت لها بالحيض والنفاس حدث حكمي مستمر مثل الجنبه  
وقد عرفت حال ذلك المني قوله وتي اسلمت لم يوجد اليه يرد عليه ان  
الحال كذلك فيها اذا انقضت يتمها فان قيل يعود الحدث ثم قلنا لا  
من القول به سببا ايضا والتفرقة بينهما كما ولا شبهة في انها لا تتبع طهارة  
بعد انقضاء يتمها فلا جرم تكون محدثة اذ لا واسطة بينهما فثبت ان  
سببا حدثا حكيا وراة الانقطاع فعند هذا التفرع المرام وانقطع الكلام  
والجوابه الملك العلم لا وطمى بهمة لا انزال وكذلك الميتة ذكر في الفتاوى  
الظهيرية وسن عطف على ما قبله من حيث المعنى كانه قال فرض الفعل لكذا  
وسن للجمعة اي صلواتها على ما سواها من الرواية والعديد والاحرام  
وعرفه سببا على اخر لا فرض ولا سنة بل واجب ومغسل الميت ويجوز  
الوضوء بعماء السماء والارض كالمطر والعين واما النكح فاذا كان  
ذايبا يجوز به الوضوء لانه من جملة ماء السماء وفي قوله كالمطر اشارة  
ذلك وان تغير بالكل لم يقل بطول الملك لان المياه متفاوتة بعضها  
يتغير في ادنى مدة وقيد الطول يوزن تغير الحكم عند تغيره بغيره

قال الامام السجستاني في شرح الطحاوي في التيمم  
لو ان الماء بوقوعه الاوراق فيسكن كانه  
كالماء المطر والاشارة ان الماء  
اذا تغير لونه بتغيره طهيرا  
وقال الفقهاء جازي  
الميتة اذا  
تغيرت



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فائدہ لایجس عالم بقیہ  
لوہ او طہ اور یوان  
کانت مرئیہ

وكن يتوضأ من الجباب  
الأخلاق متيقن بوصول  
النجاة ص

صالح بن عبد الله

ههسا بغیر کلی کاذا اوفلین

من انما علم ان الحقبة نصوصنا الخفية في الكتاب الاخر في الخفية  
كما نعلم من قولنا في الشريعة او الخفية  
والحق لا يكون في الوضوح ان ما  
وجد فيه خفية في الشريعة  
لا يوجد في الشريعة  
منها علم جاز ان نرى بما  
منها علم الاشارة الى الشريعة  
عنه انه اوصاف الاشارة الى الشريعة  
فلو ذكر فيها سبق كما ذكرناه في  
الشريعة لم نعلم جاز ان نرى  
بما نرى بها الخفية  
م



لا يرجع الى اصل شرعي وذلك ان التقدير به بناء على قوله عم من حض  
 بشر فله حوله اربعون ذراعا تداركه بزيادة قوله يعتمد عليه تقييدا  
 المنفي وبذلك الزيادة اندفع ما قيل علم من الحديث المذكور ان الشرع  
 اعتبر العشر في المشرقة عدم سرية النجس انزعاظا ظاهرا لان فيه قياس  
 السرية في الماء على السرية في الارض فلا وجه له ولما من صاحب الهداية  
 حيث قال ان ذلك التقدير توسعة على الناس ولما استعمل القرية  
 فالسبب قامة القرية لاسمها لانها قد توجد ولا تمام القرية فلا يتحقق  
 الاستعمال او دفع حدث اعلم ان ههنا اختلافات الاول في انه باق  
 شئ يصير الماء مستملا ففند الشيخين باحد الامرين المذكورين وعند محمد  
 بالاول فقط وعند زفر والثاني بالثاني فقط قال في البديع  
 الاضلاف لم ينقل عنهم نصا لكن ما يلزم تول عليه ثم قال لو اغتسل  
 المحدث او توضأ للبرد صار الماء مستملا عند الشيخين وزفر والثاني  
 لوجود ازالة الحدث خلافا لمحمد لعدم قامة القرية وهذا القول منه صريح  
 في قول الشافعي لا يقول بان شرط النية في ازالة الحدث نعم قال في  
 الوضوء الذي هو شرط للوضوء ومن لم يفرق بين المقامين قال ازالة الحدث  
 لا يتحقق الا بنية القرية عند بناء على شرط النية في الوضوء والاضلاف  
 الثاني في انه متى يصير مستملا ذكر كبير من الشاي وسوق سفيان الثوري  
 كما زيل المصوب لا يكون مستملا حتى يستقي في مكانه ارضا كان او آبارا  
 او كف المستعمل لان صوت الثياب عنه متغير فتحقق الضرورة و

نفسه

نفسه

نفسه

وفي الهداية الصحيح انه كما زيل المصوب صار مستملا لان سقوط حكم  
 الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده ولا يذهب  
 عليك ان هذا التعليل الاول انما ينهض على اصل من قال انه نجس  
 الثالث في حكم فند ابى حنيفة وسوحي نجاسة غليظة وعند ابى يوسف  
 نجس نجاسة خفيفة وعند محمد طاهر غير مطهر هكذا ذكر شيخنا ما  
 النهر واثبتوا فيه الخلاف بين الثلثة وقال شيخنا العراقي انه طاهر  
 مطهر عند اصحابنا ذكر في التحفة وغيره وقال في الغاية ولو اضيئ  
 المحققين من شاي ما واد النهر وقال الشيخ ابى وعليه الفتوى وفي  
 البديع ان الامة اجمعت على ان من كان في السفر ومعه ما يكفي لوضوئه  
 وهو نجس على نفسه المطلق يباح له التيمم ولو بقي طارعا بعد الاستعمال  
 لما يباح لانه يمكن ان يتوضأ وبأخذ الغالة في اناه نظيف ويسكرها  
 وتدل ان يقول الطهارة لا تستلزم جوار الشرب كما انها لا تستلزم جوار  
 الاكل على ما ياتي عن قريب فيجوز ان يكون الماء المستعمل طاهرا ومع  
 لا يجوز شربه فلا يتم الملازمة العائلة ولو بقي طاهرا في آخره وشاي  
 وجه اخر في دفع ما ذكره باذن الله تعالى وكل اهاب في بطن الاهاب  
 جلد غير مدبوغ والرباغة ازالة النتن والرطوبة النجسة من الجلد  
 الا جلد الخنزير قدم جلد الخنزير تحميرا لانه في مقام الاهانة وفي ظاهر  
 الرواية ان جلد الخنزير لا يندفع ذكره في المبسوط لانه يندفع ولا يندفع  
 فان قلت فلي هذا يشكل بالاستثناء المذكور لان المفهوم منه انه يندفع

كلام الحديث به فافهم من بيان الاضلاف انه  
 كما لا يخفى على ان طرفه

نفسه



لكنه لا يظهر قلت الاستثناء من جهة الاستثناء من جهة المعنى فكانه قال  
 كل اهاب يظهر بالدابة الاجل الخنزير والادى استثناء مع الخنزير  
 يدل على انه لا يظهر وليس كذلك فانه اذا دعي يظهر ذكره في الغاية ولكن لا يجوز  
 الانتفاع به كاي اخرائه قال الشيخ السلام في مبسوطه واما جلد الكلب  
 فمن اصحابنا فيه روايتان في رواية يظهر بالدابة وفي رواية لا يظهر  
 وسوال الظاهر من المذهب فالحكم المذكور على خلاف الظاهر صاهر جلد الكلب  
 طهر بالزكوة وسي عيان عن الذبح الشرعي واشترط فيه اهله وخلفه وذكر التسمية  
 تحقيقا او تقديرها وكذا لحمه وان لم ياكل والا فلا اي لا يظهر جلد الكلب بالذبح  
 لا يظهر بالزكوة لاجله ولا لحمه وشرعية اريد بها غير الخنزير لانه يجمع اياه  
 بجنس العين وعظمها وعصبها اكتفى بذكر ما عن ذكر القرن والحافر وشعر  
 الانسان وعظم طاهر فيجوز صلوة من اعاد سنة الى سنة وان جاوز قدر درهم  
 افرس منه المسئلة بالذبح مع انقضاء ما من قوله وعظم طاهر بخلاف غيره فانه  
 لا يجوز الصلوة به اذا كان اكثر من قدر الدرهم **فصل** بين فيها  
**بجنس او حيوان لم يقل او مات فيها حيوان** اذا لادخل لموته فيها مستقي او  
 مستقي كل من الانتفاع والقتل قد ينفعك على الاثر فلذلك ذكرهما معا  
 او كلب او شاة او ادي ميت قد الميت للثلاثة وتأخير الادى لتكسبه  
 عليها ينزح كل ما بها الذي كان فيها وقت الوقوع ولا يعتبر النزح قبل  
 اخراجه ولا بدمه وانما يفرج به احاله على الدلالة ان امكن والا فذكر  
 ما فيها في ذلك الوقت ويؤخذ في التقدير بقول رجلين لهما بصاة في

لا يظهر بالدابة  
 الا يظهر بالدابة

لا يظهر بالدابة  
 الا يظهر بالدابة

مستقي

عليها

في امر الماء هذا من الصحيح وعليه الفتوى وكفى حجة او دجاجة وهدمتها  
 فيها اربعون الى ستين نزع الاربعين بطريق الاجاب والستين بطريق  
 الاستجاب وفي نحو فان او عصفون عشرون الى ثلثين والمعتبر الدلو  
 الوسط وسواله يسع فيه صاع وسو ثمانية اوطال وغيرها اكبر كان او  
 اصغر احتسب به لان العبرة للمعاني دون الصور صرح به في الجامع الصغير  
 وينبغي البتر من وقت الوقوع ان علم ذلك والافند يوم وليلة ان لم  
 يتسقى ومنذ ثلثة ايام وليا لها ان استغ وقال منذ وجد والسور  
 للادى الاحال شرب الخمر والفرس وكل ما كثر طاهر والكلب والخنزير  
 صلا فلا لك وسباع البهائم بجنس والمهرة والدجاجة الخلات وسي التي  
 يصل مقدارها الى تحت رجلها وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه  
 والحداد والبغل مشكوك قبل الشك في طهارته وقيل في طهوريته وقيل  
 فيها جميعا يتوضأ به ويتيمم ان عدم غيره والعرق كالسور لم يقل  
 معتبر بالسور لان موجب تعليمهم القابل لان السور فخلوط باللعاب  
 وحكم والعرق واحد لان كليهما متولد من اللحم اعتبارا بالسور بالعرق كما  
 لا يخفى وان عدم الابنيد التمر قال ابو حنيفة بالوضوء فقط وابو يوسف  
 باليتيم فحب ومحمد بهما وروى نوح بن جوع ابي حنيفة الى قول ابي  
 يوسف ذكره في المبسوط ان المسكر منه لا يجوز الوضوء به لانه حرام والله  
 اعلم **باب التيمم** سؤلة القصد وشرعا طهارة حاصلة بالتعمال الصعيد  
 الطاهر في عضوين مخصوصين على قصد مخصوص والمراد من الاستعمال

لا يظهر

لا يظهر

لا يظهر



ما يعلم المحكي فيوجد في التيمم بالماء الممسوح من مبداء وضوء صفة مع ما  
عطف عليه لمحدث وجب وحايض ونفاس وعجز والماء أي عناء  
يكفي للوضوء خلافا لما في كعبه ميل لم يذكر حد البعد في ظاهر  
الروايات وروى عن محمد أنه قد نزل بالميل والميل ثلث الفرسخ وقال  
الحسن بن زياد من تلقاء نفسه أن كان الماء امامه يعتبر ميلين وإن كان  
يمينه أو يساره يعتبر ميل واحد كما في البدائع أو لم يرض سواه خاف أن يزياد  
أو طول به استعمال الماء أو بالتحرك ولا يشترط خوف التلف خلافا لما في أو  
لم يقدر على استعماله نفسه ولم يجد من يوضئه فان وجد من يوضئه على  
ظاهر المذهب لا يتيمم لانه قادر وروى عن أبي حنيفة انه يتيمم وعندهما  
لا يتيمم أو يبرد أن يقض وقال لا يجوز في المص الحرف البارد ثم أن رخصة  
التيمم للمحدث بسبب البرد ثابت أيضا عند أبي حنيفة على ما ذكره الامام  
الرخسي واما على ما ذكره الامام الحوافي فلا رخصة له بذلك السبب بالايجاب  
وفي الحقايق الصحيح ما قاله الحوافي أو عذر ويجب أن يعلم أن المانع  
عن الوضوء إذا كان من جهة العياد كاسير عينه الكفار عن الوضوء ومحبوس  
في السجن والذي قيل له أن تؤضات قللك يجوز له التيمم لكن إذا زال  
المانع يبعد الصلوة أو عطش عطش رقيقه كمطش وكذا عطش دوابه  
وكلبه ولذلك أطلق العطش فان قلت اليس يمكنه أن يؤضأ ويأضأ الماء  
في أناء لدوابه وكلبه قلت في لا يتحقق خوف عطش دوابه وكلبه والكلام  
على ذلك التقدير فتقدير الخوف المذكور يتضمن لتعدن حفظ الفاعل لعدم

فقد نزل

بشيء من

بشيء من

بشيء من

بشيء من

بشيء من

الاناء ومن منها خرج الجواب عما قلناه عن صاحب البدائع فيمليق  
فذكر أو عدم الله أو خوف فوت صلوة العيد في الابتداء هذا بالاناء  
وبعد الشروع متوضأ والحديث أي شرع فيها متوضأ ثم سبق الحديث  
وخاف انه ان تؤضأ يفوت الصلوة جاز له ان يتيمم للبناء خلافا لهما ولما  
قال متوضأ يعلم الحكم فيما إذا كان الشرع متيما بطريق الدلالة أو  
الجهان لغير الوي هذا على رواية الحسن قال في الهداية وسو الصحيح وفي  
ظاهر الرواية انه يجوز للوي أيضا قال شمس اللبنة سو الصحيح لا لقوت الجمعة  
والوقت لاننا نقول ان يبدل وانما قال على وفق ما في الهداية والوقت  
دون الوقتية لاننا لا نقول بضرورة كسج وجهه مع با وجهه بحيث لا يبق  
منه شيء فيسج الوقت التي بين المحرمين ولا يجوز السج بأقل من ثلث  
اصابع كسج الرأس والختين وضربة ليدية مع مرقعة ولا يشترط الترتيب  
عندنا وانما اثر عبادة الضرب على عبادة الوضع كونهما مأثورة والاخرى ليست  
بضرورية لازمة فان محمدا قد بينه في بعض روايات الاصول على ان الوضع  
كاف والمراد بيان كفاية الفريتين لانه لا بد في التيمم عنها كيف وقد  
في كتاب الصلوة لو كسج ارا وهدم حايطا او كالمنطقة فاصاب وجهه  
ودزاعيه لم يجزئه ذلك من التيمم حتى يبرهن عليه ويجب تحصيل الاصابع ان  
يدخل بينهما غبار فيحتاج الى ضربة ثالثة لتحليلها ذكر في الذخيرة وفيه نظر  
لان العبرة للسج لا لاصابة الغبار وموجبه لكان يجب مع ما بين الاصابع  
على كل طاهر من جنس الارض فلا يجوز على كان فيه نجاسة وقد زال اثرها

بشيء من

بشيء من



مع انه يجوز الصلوة فيه في ظاهر الرواية لانه لا يخلو عن اجزاء النجاسة  
 وهي وان قلت تنافي وصف الطيب ولا تمنع بوصف الصلوة وفي  
 رواية ابي كاس يجوز للنجاسة ان تضاف في البديع كالتراب <sup>النجس</sup>  
 والحجر خلافا لابي يوسف في الحجر ولشافعي في الرمل ايضا ولو بلا  
 خلافا لحمد وعليه اي على النقيض مع قدرته على الصيد خلافا لابي يوسف  
 والعاقل العاقل بين جنس الارض وغيرها ان كل ما يجرى بالنار  
 فيصير مادا كالحجر والحشيش او ينطبع ويلين كالحديد والصفير  
 الذهب والفضة والبراج ونحوها فليس من جنس الارض ذكر في النجاسة  
 بنية خلافا لفرقة الطهارة او بنية عبادة مقصودة لا يصح بدون  
 الطهارة فليكن يتم كافر لا وضوءه وقال زفر بن جهم ايضا لان  
 ليست بفرض عند فقهاء تيمم وفي فرض عندهم ولا بنية للكافر فلفوا  
 تيمم وعن ابي يوسف انه اذا نوى به الاسلام صح ويصلي اذ لم يلهي  
 اهل الاسلام فيصلي تيمم له بخلاف ما اذا نوى الصلوة لانه ليس من اهلها  
 ولا بشرط بنية التيمم للحديث والنجاسة <sup>النجس</sup> المصحح من المذهب ثم المعتبر  
 التيمم في حق الصلوة بنية الطهارة او بنية عبادة مقصودة لا تصح  
 بدون الطهارة خلافا لابي يوسف فان شرط صحة التيمم في حق جواز  
 الصلوة عند ان ينوي قربة مقصودة سواء صح بدون الطهارة  
 كالاسلام او لم يصح كالصلوة فان يتم لصلوة الجنان او بحجة الله  
 يجوز اداء المكتوبات بذلك التيمم بالاتفاق وان يتم لمن المصحف <sup>دخول</sup>

بنيته

بنيته

فمن اراد ان يصلي في غير هذه النجاسة

المسجد لا تصح به الصلوة لكن يحل له من المصحف ودخول المسجد بالاتفاق  
 ويصلي به ما شاء من نفل وفرض خلافا لشافعي ويصلي اي التيمم للوقفة  
 قبل الوقت خلافا لشافعي لاختلاف في صحة التيمم قبل دخول وقت  
 الصلوة حتى يصح التيمم لصلوة صحت النهار بالاتفاق انما الخلاف  
 انه يصح اداء الوقفة بذلك التيمم او لا ومدار هذا الخلاف وما قبله  
 ان التيمم ظف مطلقا اي حال عدم الماء عندنا فيجوز التيمم للصلوة  
 قبل دخول وقتها عند عدم الماء وعند طه ضروري والضرورة قبل  
 الوقت فلا يجوز ولا تاثير في ذلك الخلاف الواقع بين اصحابنا في البنية  
 بين التراب والماء كما قالوا بين التيمم والوضوء عند عدم الماء كما  
 قال محمد انما تاثير في صحة امانة التيمم للمتنقى وقيل طلبه من رفق  
 له ما لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير خلافا لما قاله انا قال لا يصح  
 قبله لانه مبذول عادة فكان الغالب الاعطاء سدا على وفي ما في البنية  
 والابضاح والتربيع وغيرها وفي الحديد ذكر محمد ابي في  
 الذخيرة عن الجصاص انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منيع  
 وقوله عند غلبة الظن بعدم المنع وقال في المبسوط يجب الطلب الا  
 على قول الحسن بن زياد وفي البديع المادي السفر من غير الاشياء <sup>فلم</sup>  
 يكن مبذولا عن وصح بعد الطلب والمنع بلا خلاف حتى اذا ضل  
 المنع ثم اعطاه ينتقض تيمم الان فلا يصح ما وصلى وينقض ناقض  
 الوضوء وقدرته على الماء زوال التيمم عند العدة على المادي ليس <sup>قبل</sup>

على النجاسة

على النجاسة

على النجاسة

على النجاسة



الاتفاق حقيقة بل من قيل الانتهاء قالوا المراد به ظهور الحدث  
 السابق عند القدوة على الماء لان القدوة في الحقيقة غير ناقصة اذ  
 ليست بمزج بغير حقيقة ولا كما انتهت طهوية التراب عند هالائه  
 لم يجعل ظهوره الا الى وجود الماء فاذا وجد بغيري محدثا لحدث السابق  
 وكاف لظهوره لانه اذا لم يكن كافيا يكون وجوده كعدمه فلا ينقص  
 خلافا لما في فاه يقول بغل بقدر ذلك ثم يتم والقدوة المحببة  
 منها انما ثبت اذا لم يجب صرفه الى جهة اسم مكان على بدنه او ثوبه نجاسة  
 يصره الى النجاسة ويتم لارادته خلافا لوقوعه ويظهر الخلاف في جواز  
 الصلوة بعد السلام فان قلت هذا القول من زفر يقتضي ان النية في  
 التيمم واجب عند قلت يجوز انه تكلم فيه على قول من يرى فيه وجوب  
 النية كما تكلم ابو صيفة في المراجعة على قولها وان كان سوا يرى جواها  
 ونوب لراعية تاخير الوقت الى اخره ليؤديها بكل الطهارتين ولا يجب  
 عليه ذلك لان العدم ثابت حقيقة فلا يزول حكمه بالشك ويجب عليه  
 قدر غلوتوني رمية السهم وقدر شئ ثمانية ذراع الى اربع مائة لو طنه  
 قريبا والافلا قال الشافعي يجب عند قومه ولا يجوز له التيمم حتى يطعم  
 ولو نسي في رحله الرجل في الغالب يكون للمسافر فاكتفى به عنه ثم المعتبر  
 كونه في العمران سافر كان او غير مسافر ولذلك اتى في الجامع الصغير  
 بلفظ الرجل بدل المسافر وصرح بذلك في السلام في شربه وانما ط  
 النسيان دون عدم العلم لانه اذا لم يعلمه لا يعيد عند ابى يوسف

وهو من غير ما  
 في نسخة

بغير

بغير

بغير

ايضا على الاصح وصلى ستمائة ثم ذكره لم يعيد الا عند ابى يوسف الذكر في الو  
 وبعد سواء ذكره في الهداية **باب المسح على الخفين** جاز بالنية  
 انما قال جاز لان ثبوت على وجه التحصيل على وجه الاجاب وقدر  
 فيه حكاية فعلة صلى الله عليه وسلم ورواية قوله ولذلك قال بالنية وأشار  
 به الى ان نص الكتاب ساكت عنه رد على من زعم ان قرة الحرجة في حكم  
 تدل عليه لان قوله تعالى اني لكعبين بدفع ضرورة ان مسح الخفين غير مفيا  
 ولما اشترت السنة الواردة في هذا الباب جاز بها الزيادة على نص  
 الكتاب لمحدث دون من عليه افضل جنبنا كان او طائفا او فساد من  
 ليس خفيه وسوى وصلى ثم اجب في مرة المسح نزع خفيه وبخل  
 رجله اذا اتوضا وليس له ان يمسي عليها وفرضه قدر تلك اصابع اليد  
 يعني من كل رجل على مرة حتى لو مسح على احدى رجله مقدار اصبعين  
 وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لا يجزئه وانما اعتبر اصابع اليد لانتها  
 انه المسح وكفى ثلثها لان الاكثر يقوم مقام الكل وانما قلنا كفى اذ لا  
 عن الزيادة وما قيل ان كانت باصبع اخرى لا يلزم المحذور المذكور  
 وقال الكرخي يعتبر اصابع الرجل كما في الحرق والاقول اصح وزيادة  
 لفظ قدر للاشارة الى انه لو مسح باصبع واحدة ثلث مرات واخذ كل  
 مرة ما جاز وكذا لو مسح بالابهام والسجدة منفردتين يضمهما مع ما بينهما  
 من الكف على الخف جاز لان ما بينهما مقدار اصبع اخرى ذكره في الخاف  
 وكذا لو مشى في حشيش مبتل بالمطر او اصاب موضع المسح ماء او مطر

في نسخة  
 عليه ما دون النية

في نسخة

في نسخة  
 في نسخة



قد رتلك اصابع جاز لحصول المقصود فان النية ليست بفرص  
ففيه على ظاهر خفيه سواء كان طولا او عرضا وقيد الظاهر للاثر  
عن الباطن والقلب والجوانب واما التاق فاذع عن جرح الخف  
الشرعي او جرمه الجرمي مرقب عن موك وسوا يلبس فوق الخف <sup>قائه</sup>  
له من الرجل والبناسة فان كانا من اديم او نحو جاز عليها المسح <sup>سواء</sup>  
لبسهما منفردين او فوق الخفين ولكافي طاق فيما اذا لابسها في  
الخفين وان كان من كرايس او نحو فان لبسهما منفردين لا يجوز  
كذا ان لبسهما على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل بلل المسح الى الخفين  
ثم اذا كانا من نخا اديم وقد لبسهما فوق الخفين فان لبسهما قبل الخف  
بعدهما احده او بعدا احده ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرمين  
وان لبسهما قبل الحدث ومسح عليهما ثم نزعهما دون الخفين لعاد المسح  
على الخفين بخلاف ما اذا مسح على خف ذي طاقين فزعم الطاقين  
فانه لا يعيد المسح على الطاق الاخر وان نزع احده الجرمين مسح  
على الخف واعاد المسح على الجرمين الاخر في ظاهر الرواية وقال  
الحسن وزفر يمسح على الخف ولا يعيد المسح على الجرمين الاخر ونحوه في  
يوسف انه يخالف الجرمين الاخر ويمسح على الخفين او جرميه  
مجلدين او متعلين للقدم المجلد هو الذي وضع الجلد على اعلاه  
وسفله والمتعل هو الذي وضع الجلد على سفله كالنعل للقدم في  
ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يكون انى الكعبين والخفين الخفين

۱۰۰

17

ما يقوم على اساق من غير شد ولا يقط ولا يشف ذكره في الحايه هذا  
اي جواز المسح على الخفين مجردا عن الجرد والنفل عند ما ويرى وجوبه  
الى قولهما وبه يفتى وقال الشافعي لا يجوز المسح على الجوارب وان كانت منفصلة  
الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين ذكره في التحفة ملبوسين على وضوءهم <sup>نقل</sup>  
على ظهره لانه يشمل التيمم ولا عبرة له في هذا الباب قال في التجنيس لو تيمم  
بالتخفين ثم احدث وسوا جرد الماء لا مسح لان التيمم ليس بطهارة  
كاملة من كل وجه تام احتوز به عن وضوء غير مسبح بان بقي من اعضائه طهارة  
لم يصعبها الماء فانه لو احدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح وقت الحدث  
فيه اشارة الى ان التمام وقت اللبس ليس بشرط خلافا لما في فلو غل  
ربطه ولبس خفيه ثم اتم الوضوء قبل ان يحدث جازله ان يسبح عليه عندنا  
لوجود التمام عنه الحدث وكذا لو لبس خفيه محدثا وفاض الماء حتى دخل  
الماء في خفيه وانفل بجله ثم اتم الوضوء ثم احدث جازله ايضا المسح <sup>علي</sup>  
الحقنين وغدا الشافعي لا يجوز له لو احدثهما ان يسبح وبما قرره بتين ان  
قوله لوبس من اخر من قولهم اذا لبسها لان المتبادر منهم ان يكون حدثا  
اللبس حال تمام الطهارة وانما قلنا انه اصل لان قولهم ايضا صحيح <sup>فما</sup> لان  
اللبس كما يطلق على ابتداء كذلك يطلق على دوام بناء على ان للدوام  
يستدام حكم الابتداء ولهذا يحث بالدوام عليه في يمينه لا يلبس هذا  
الثوب وسوا لاسم على عامة وقتلوه ويرفع وقفازي القفازي <sup>يلبس</sup>  
النساء في ايديهم حفظا لها ومنه الجرد الذي يلبس العتياد <sup>يكون</sup>

١٢

من هنا كل وجه مختلف في العروق التي اوردوها الخلد بين  
اذا جعل ان يكون عدم جوارح في جوارح لان النسيم  
يظهر في كل وجه في الحسب اذا كان  
جوارح الحسب  
صحة على ضوء  
الطهارات بل الوضوء الا ان بدل الامام بالكل في كل  
الاخرية على النسيم وذلك بناء على اقبل في  
الفرق بين الامام والكلان ان الاثر  
يقابل نقصان الاصل وانما  
تقابل نقصان الوصف  
بعد تمام الاصل  
من هنا كل وجه مختلف في العروق التي اوردوها الخلد بين  
بحرف القسوة وهو الشفيع بالبر على ان في  
في الفرق بينها ولولا ذلك لكانت  
مختلفين في ان الحسب على  
تدريج الحسب على  
الكل بين  
فما بين الشفيع على  
موجب خلاف ذلك  
تتابع ذاب ما عتد الكور  
بمس قبايع كاتوم  
انذ من منه  
عول



الجوارح عليه وسنة عندنا وعندنا في فالتة المجمع بين المصح  
 على ظاهر الخف ولعله ذكر في التحفة ان يبداء من الاصابع ويمسح بكلمات  
 يديه الى اساق لما روى مغيرة بن شعبة رضي ان النبي عليه السلام توضاؤا  
 بين اليمنى على خفة الايمن ويده اليسرى على خفة اليسرى ومدهن من الاصابع  
 الى اعلا عمامته واحدة وكافي انظر الى اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على ظاهر خفيه ذكر في التحفة خطوطا في عبادة الخلو ط اشارة الى انها  
 بالاصابع منفردة لا بالكف ولا بالهاضفة ومدة المقيم يوم وليلة ثلاثة  
ايام ولياليها من وقت الحدث لان الخف عهد ما فاعتبر من وقت  
 المنع ولان ما قبله طهارة الغسل لا طهارة المسح فلا يعتبر ويتم من السفر  
 ما مسح سافر قبل تمام يوم وليلة لانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر احوال الصلوة  
 وقد دل ما سافر بعد تمام يوم وليلة ويتم اي يتم مدة الاقامة ان اقام  
 قبلها دل بمنزله على انه ينزع ان اقام بعدها فالصور اربع حكم اثنين  
 منها مذكور بطريق المفهوم فافهم وينقصه ناقض الوضوء لا بدل  
 غل الغسل فينقصه ناقض الاصل ويبطل بنزع الخف لسرية الحدث الى  
 الى القدم ومن هنا تبين انه ليس بناقض فمن استدل به النقص قد  
 يجوز وفي توحيد الخف اشارة الى ان نزع احد عاكاف في بطلان  
 المسح وذلك لانه اذا نزع احد ما يجب غسل احدى الرجلين فيجب غسل الا  
 ايضا لعدم صحة المجمع بين الغسل والمسح فيما يكون من كعضو واحد  
 اي صا النزاع الذي يبطل عند المسح خروج اكثر القدم الى اساق

سنة عندنا وعندنا في فالتة المجمع بين المصح  
 على ظاهر الخف ولعله ذكر في التحفة ان يبداء من الاصابع ويمسح بكلمات  
 يديه الى اساق لما روى مغيرة بن شعبة رضي ان النبي عليه السلام توضاؤا  
 بين اليمنى على خفة الايمن ويده اليسرى على خفة اليسرى ومدهن من الاصابع  
 الى اعلا عمامته واحدة وكافي انظر الى اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على ظاهر خفيه ذكر في التحفة خطوطا في عبادة الخلو ط اشارة الى انها  
 بالاصابع منفردة لا بالكف ولا بالهاضفة ومدة المقيم يوم وليلة ثلاثة  
 ايام ولياليها من وقت الحدث لان الخف عهد ما فاعتبر من وقت  
 المنع ولان ما قبله طهارة الغسل لا طهارة المسح فلا يعتبر ويتم من السفر  
 ما مسح سافر قبل تمام يوم وليلة لانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر احوال الصلوة  
 وقد دل ما سافر بعد تمام يوم وليلة ويتم اي يتم مدة الاقامة ان اقام  
 قبلها دل بمنزله على انه ينزع ان اقام بعدها فالصور اربع حكم اثنين  
 منها مذكور بطريق المفهوم فافهم وينقصه ناقض الوضوء لا بدل  
 غل الغسل فينقصه ناقض الاصل ويبطل بنزع الخف لسرية الحدث الى  
 الى القدم ومن هنا تبين انه ليس بناقض فمن استدل به النقص قد  
 يجوز وفي توحيد الخف اشارة الى ان نزع احد عاكاف في بطلان  
 المسح وذلك لانه اذا نزع احد ما يجب غسل احدى الرجلين فيجب غسل الا  
 ايضا لعدم صحة المجمع بين الغسل والمسح فيما يكون من كعضو واحد  
 اي صا النزاع الذي يبطل عند المسح خروج اكثر القدم الى اساق

فان اساق على ما بنيت عليه فيما سبق فارجع عن هذا الخف المعبر في هذا  
 الباب فخرج القدم اليه فخرج عن الخف عما لاكثر لما حكم الكل قال  
 في التبيين ثبت حكم النزاع بخروج اكثر القدم الى اساق الخف في المصح  
 وسوالمروى عن ابي يوسف لان للاكثر حكم الكل وعن ابي حنيفة انه ان  
 خرج العقب او اكثرها بطل المسح وعن محمد انه ان بقي من الخف في القدم  
 قدر ما يجوز المسح عليه لا ينقض ولا لا ينقض وقال بعض الشافعية ان  
 الشئ لا ينقض ولا لا ينقض ومضى المد للحادثة التي دلت على الوقت  
 فبعد امد ما على المتوصي اي على من كان على وضوء غل عليه فقط تغير  
 على كون النزاع والمضى المذكورين مما يبطل عند المسح يعني لما بطل المسح  
 حل الحدث السابق قدميه وقد غل سايرا أعضاء الوضوء عن ذلك الحدث  
 فلا يجب عليه الاغسلها لان الغاية سوا الوضوء وهي ليست بغير غل  
 وينصه خرق يبدو منه في عبادة يبدو اشارة الى صفة الخرق المانع  
 من ان يكون متفحا يظهر باحتة او يكون متفحا لكن ينزع عند الشئ  
 يظهر باحتة وموجب تلك الاشارة انه اذا كان متفحا لا ينزع لصلابه  
 يظهر باحتة عند الشئ لا يمنع وان كان اكثر من ذلك اصابع وسوالمروى  
 عن ابي حنيفة قدر ذلك اصابع الرجل خلافا لما لاك فان الخرق قليله  
 وكثيره لا يمنع عند بعد ان يطلق عليه اسم الخف اصغرها هذا اذا كان  
 موضع غير موضع الاصابع واما اذا اكتشف الاصابع نفسها يعتبر ان  
 يتكشف الثلث ايتها كانت ولا يعتبر الاصغر لان كل اصبع اصل نفسها

هذا هو المذكور في الرواية ما ذكرناه في  
 حيث قال وفروغ العقب  
 الى اساق نزع خفاف  
 منها صاحب الرواية  
 وخلافه في  
 قوله

باجى كسنة



يعبر غيرها حتى لو اكتشف الابهام مع جارتها وما قدر تلك اصابع  
من اصغرها يجوز المسح كذا في التبيين لا مادونه هذا جوابا للتحسان  
والقياس ان يكون اليسير انفا كما كثيرا وهو قول زفر وان افق  
وبجمع عزوق خف لاضيق الخرق الذي يجمع اقله ما قبل الملة  
دونه لا يعتبر احاقاله بموضع الخرز ثم ان المعتبر في الكعب واما  
لما مر ان ما فوقه خارج عن صر الخف المعتبر في المسح ويجوز على ضيرة الحد  
والجنب والحيمة في الصيدان التي يجربها العظام والمراد من الجواز المشروعية  
في الجملة فلا ينافي الوجوب قال في الحكمين ترك المسح على الجبائر والمسح  
لا يقرب لم يجز عندنا وقيل سوا لا جماع والصحيح انه قولها واختلف  
المجروح وفي المكسور يجب بالاتفاق وذكر في العمود ان الفتوى على  
قولها احتياطاً وفي شرح الطحاوي والزيادات ان المسح على الجبائر ليس  
بفرض عندنا في صيغة وفي تحرير العدوي الصحيح من مذهب الصنيفة  
ان المسح على الجبيرة ليس بفرض وقال في الفاية والصحيح انه واجب  
وليس بفرض حتى يجوز صلواته بدونه قال صاحب الهداية في مختارات  
وانما يجوز المسح عليها اذا كان المار يضره بالجراحة اذا غلبها فاذا اضره  
على الجراح وان اضره على الجبيرة سواه شذها على وضوء او على غيره  
وان اضر المسح على الجبيرة ايضا سقط المسح وكذا الحكم في موضع الفصد  
والزيادة على موضع الجراحة يتبع لها وفي الذخيرة كان القاضي الامام ابو  
النسفي لا يجزئ المسح على عصاة المقصود ويجزئ المسح على حرقه المقصود

هذا هو الوجه  
في الجبائر  
بغير مسح

هذا هو الوجه  
في الجبائر  
بغير مسح

وذكر الامام القاضي علاء الدين ان كان الفصد في موضع يمكنه ان يثد  
بنفسه من غير اعانة احد لا يجوز المسح على العصاة وان كان في موضع لا  
يمكنه يجوز المسح على العصاة وعامة المشايخ وعامة المشايخ على جواز  
المسح على عصاة المقصود وفي هداية الناطق اذا كان حل الجبائر  
يفرض بالجراحة وتحت العصاة موضع الجراح فيه لم يكن عليه ان يغسل الجبائر  
وليس عليه ان يغسل ما تحت العصاة في غير موضع الجراحة وان كان حل  
العصاة لا يفرض بالجراحة ولكن نزع العصاة عن موضع الجراحة يفرض بالجراحة  
فان عليه ان يغسلها ويغسل ما تحتها الى ان يبلغ موضعها يفرض بالجراحة ثم يثد  
العصاة ويمسح على موضع الجراحة وذكر في الاسرار ان استعاب المسح على  
الجبائر شرط في الذخيرة ان تذكر استعاب العصاة في المسح على الجبائر  
فيه اختلاف المشايخ وفي التجنيس نقلا عن موطئ الشيخ الاسلام اذا مسح على  
الجبائر هل يجزئ ام لا لم يذكر سنداً في ظاهر الرواية وذكر الحنفية ان  
مسح على الاكثر لجزائه وان مسح على النصف ومادونه لا يجزئ وبقي ولا  
يبطله سقوط الاخرى اذا سقطت الجبيرة لا عن بر ولا يلزمه الفصل اصلا  
وان كان غير بر يلزمه غسل ذلك الموضع خاصة ذكر في الذخيرة واما عادة  
المسح على الجبيرة اذا بدلتها فلا يجب الا انها احسن ذكر في مختارات النوازل  
اعلم ان المسح على الجبيرة يخالف المسح على الخف من وجهين احدهما ان الجبيرة  
لا يشترط شذها على وضوء بخلاف الخف ولا يثبت ان مسح الجبيرة غير موقت  
بخلاف الخف وثالثها ان الجبيرة اذا سقطت من غير بر لا ينقض المسح بخلاف

وذكر الشيخ  
في الجبائر  
بغير مسح

هذا هو الوجه  
في الجبائر  
بغير مسح

هذا هو الوجه  
في الجبائر  
بغير مسح



۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

الخف و رابعها انها اذا سقطت عربة لايجب عليه الاغل ذلك <sup>معي</sup>  
الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخف حيث يجب عليه غسل <sup>ال</sup>  
وضاؤها ان اجبته يتوى فيها الحدث واجب بخلاف الخف ومي  
منها اتفق وبه اصابة المصحف اسقط قيد حدث عند كونه <sup>هو</sup>  
المسح على اجبته **باب الحيض** الدماء المنخضة بالنساء ثلثة حيض  
متحاضة ونفاس وانما حق الحيض بالذكر في العنوان لاصالته في  
هذا الباب سود ينقصه دم بالغة ولا بلوغ قبل تسعين للعن  
داء احتوز بقيد الرحم عن الرعاف والدماء الحارقة من الجراحات <sup>ودم</sup>  
المتحاضة فانها دم عرق لادم رحم وبقيد البلوغ عن دم تلح الضيق  
فان عدم كونه من الدم غير معلوم وبقيد للعن داء عما ينقصه الرحم من مرض  
لمرض ومنه دم النفاس فان النفاس مرض في اعتبار الشرع حتى اعتبر  
بترعات النقاء من الثلث وانما قال عن داء ولم يقل لاداء بها لان <sup>العبرة</sup>  
بعدم كون نقص الدم عن داء لا بسلا متاعنه لان كونهما مرضين سواء <sup>كان</sup>  
الدماء في رحمها او في موضع اخر لا ينبغي كون الدم الخارج من مجرى  
حيضا اذ لم يكن نقصه بالسبب الدماء ثم الاتفق ان الحيض موقت  
الى سن الالباس واكثر المياخ قد زودت سنه ومياخ تجاري  
وخوزم بخمسين فحار ان بعدها لا يكون حيضا في ظاهر المذهب  
والمختار انها ان زادت ما قواما لا سودا ولا امر طالقاني كان حيضا  
وبطل الاعتداد بالاشهر قبل اتمام وبعد وان زادت صفرة او صفرة

20

او برتبه منى الحاضه واوله ثلثه ايام وثالث ليال هذا نص في ظاهر  
 الروايه واما قولهم ولياليها فيمكن تطبيقها على ما روي الحسن عن ابي حنيفه  
 ايضا وسماه ثلثه ايام وما يتخللها من الليالي وموليلتان قال الناطقي  
 في الاجناس اقل الحيض ثلثه ايام ولياليها وسومذكور في الاصل <sup>كن</sup>  
 معناه بليال تقع في معنى هذه الايام ولا يريد به ثلث ليال مقدرا بها  
 كالايام حتى لو زادت عند طلوع الفجر يوم السبت واقطع عند غروب  
 الشمس يوم الاثنين فهذه ثلثه ايام بباليها ويكون مضا في الجحش هذا  
 روايه عن ابي يوسف اما على ظاهر الروايه اقل الحيض ثلثه ايام وثالث  
 ليال وفي الهدايه وعن ابي يوسف انه يومان واكثر الثالث وعند ثانی  
 يوم وليله واكثر عشره وعند ثانی خمه عشر ومبدأ الحيض من <sup>وقت</sup>  
 خروج الدم الى الفرج الخارج اعلم ان المراه لها فرجان داخل بمنزله  
 الدبر وخارج بمنزله الاليتين فاذا وضعت الكره في الكره في  
 الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل منه كان صدئا وميضاً ونفاساً  
 ان لم ينفذ الى الخارج لوجود الظهوران وضعت في الفرج الداخل  
 فابتل منه الجانب الداخل ان كان عالياً على حرف الفرج او مجاذيا له  
 فهو حدث وميض وقاس وان كان مستظلاً فلا حتى تنفذ البله الى  
 الخارج لعدم الظهور وان سقط الكره فهو حدث وميض وقاس  
 لوجود الخروج والطهرين دمين في مدته يعني ان الطهر المتخلل بين  
 والدمان في من الحيض يكون ميضاً ولو خرج احد الدمين عن مده

فأعقبه بكلام الرب في المدة لا بدونا العظمى  
فأعقبه بكلام الرب في المدة لا بدونا العظمى



في الحيض من غير ان ينفذ  
 في الحيض من غير ان ينفذ  
 في الحيض من غير ان ينفذ  
 في الحيض من غير ان ينفذ  
 في الحيض من غير ان ينفذ  
 في الحيض من غير ان ينفذ  
 في الحيض من غير ان ينفذ  
 في الحيض من غير ان ينفذ  
 في الحيض من غير ان ينفذ  
 في الحيض من غير ان ينفذ

الحف ورايها انها اذا سقطت غزيرة لا يجب عليه الاغسل ذلك  
 الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الحف حيث يجب عليه غسله  
 وخاسرها ان الجبيرة يتوى فيها الحدث واجب بخلاف الحف ومن  
 منها اتفق وجه اصابة المصح حيث سقط قيد حدث عند كونه  
 المسح على الجبيرة **باب الحيض** الدماء المختصة بالنساء ثلثة حيض  
 مختاضة ونفاس وانما حيض الحيض بالذكر في العنوان لاصالته في  
 هذا الباب سؤدم ينقصه دم بالغة ولا يلون قبل تسعين لاف  
 داء احتوز بقيد الرحم على الرغاف والدماء الحارقة من الجراحات ودم  
 المختاضة فانها دم عرق لادم دم وبقيد البلوغ عن دم تلع الضيق  
 فان عدم كونه من الرحم غير معلوم وبقيد لاغناه عما ينقصه الرحم لمرض  
 لمرض ومنه دم النفس فان النفاس مرض في اعتبار الشرع حتى اعتبر  
 بتروحات النفا من ثلث وانما قال عن داء ولم يقل لاداء بها لان العتق  
 بعدم كون نقص الدم عن داء لا بسلا تها عنه لان كونها مرضية سؤله  
 الدماء في دهرها او في موضع اخر لا ينافي كون الدم الخارج من مجها  
 حيضا اذ لم يكن نقصه بالسبب الدماء ثم الاتفق ان الحيض موقت  
 الى سن الاباس واكثر الشايخ قدروه بشرين سنة وشايخ بخاري  
 وخوزم بخمسين فمادت بعدد ما يكون حيضا في ظاهر المذهب  
 والمختار انها ان زات وما قوما كالاسود والاحمر والافاني كان حيضا  
 وينتقل الاعتداد بالاشهر قبل التمام وبعد وان زات صفرة او صفرة

او برتبة فهي مختاضة واقله ثلثة ايام وثلث ليال هذا نص في ظاهر  
 الرواية وما قولهم ولياليها فيمكن تطبيقها على ما روي الحسن عن ابي صيفه  
 ايضا وموانة ثلثة ايام وما يتخللها من الليالي وسوليمان قال الناطقي  
 في الاجناس اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها وسؤمذكور في الاصل وكن  
 معناه بليال تقع في معنى هن الايام ولا يريد به ثلث ليال مقدورها  
 كالايام حتى لوزات عند طلوع الفجر يوم السبت وانقطع عند غروب  
 الشمس يوم الاثنين فهذه ثلثة ايام بلياليها ويكون مضا في الجبيرة هذا  
 رواية عن ابي يوسف اما على ظاهر الرواية اقل الحيض ثلثة ايام وثلث  
 ليال وفي الهداية وعن ابي يوسف انه يمان واكثر الثالث وعند الشافعي  
 يوم وليلة واكثر عشرة وعند الشافعي خمسة عشر ومبدأ الحيض من وقت  
 خروج الدم الى الفرج الخارج اعلم ان المرأة لها فرجان داخل فميلة  
 الدبر وخارج بمنزلة الاليتين فاذا وضعت الكبر في الكبريف  
 الفرج الخارج فاقبل الجانب الداخل منه كان صدثا وحيضا ونفاسا  
 ان لم ينفذ الى الخارج لوجود الظهوران وضعت في الفرج الداخل  
 فاقبل منه الجانب الداخل ان كان عاليا على حرف الفرج او مجاذياله  
 فهو حدث وحيض ونفاس وان كان مستظلا فلا حتى تنفذ البلة الى  
 الخارج لعدم الظهور وان سقط الكبريف فهو حدث وحيض ونفاس  
 لوجود الخروج **والطهرين دمين في مدة** يعني ان الطهرين يتخلل بين  
 والدمان في مدة الحيض يكون مضا ولو خرج احد الدمين عن مدة

ما جالس  
 فاصفة يكون الدمين في المدة لا يكون الطهرين  
 فاما ما جالس الصبي ما ذكره الامام  
 ما جالس



الحيض بان ذات يوم او ماد ما ونسمة طهر او يوماد ما مثلا لا يكون حيضا  
 لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض ووجهه ان استعاب الدم  
 الحيض ليس بنظر اجماعا فيعتبر اوله واضح كالنصاب في باب الرخصة  
 ولا يستبدل الحيض بالطهر ولا يختم به على هذه الرواية وهي رواية محمد  
 عن ابي حنيفة وكذا النفاس على هذا الاعتبار وما رأت من لون فيها اي  
 في المدة سوى البياض حيض اعلم ان الوان الحيض بي الحمر والسواد  
 حيض اجماعا وكذا الصفة المثبتة في الاصح والحضرة والصفة الضعيفة  
 والكدرة والترتبه عندنا والفرق بينهما ان الكدرة تقرب الى البياض و  
 الترتبه الى السواد وانما قدم مثله الطهر المحلل على الوان الحيض لانها  
 متعلقة بمدة الحيض فاحتملها بها ثم ذكر الوان الحيض فقال يبيح  
 والصوم ويعفى بولاي بناء على ان الحيض يبيح وجوبها وصحة اداؤها  
 ويبيح صحة اداؤها دون وجوبه فيجب قضاءه اذا طهرت دون قضائها  
 ثم المعتبر عندنا اخر الوقت فاذا احضت في اخر الوقت سقطت وان  
 طهرت فيه وجبت فاذا كانت طهارتها لعسرة وجبت الصلوة وان كان  
 الباقي من الوقت لا يسع الا قدر التحريم وان كانت لاقل منها وذلك عاداتها  
 فان كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع الغسل والتحريم وجبت الا  
 فلا لان مدة الاغتسال في الحيض واربعون في النفاس بخلاف العسرة  
 الحيض ودخول المجد لم يقل والطواف لان الحيض لا ينع الطواف  
 ما ياتي في كتاب الحج نعم يجب عليها التحريم في الطواف في الحيض وهي

نبيه  
 في الحيض  
 في النفاس  
 في الطهر

من ما يلح يذكر في موضعها واستماع ما تحت الازار وغيره حتى يتق  
 شعاع الدم اي موضع الفرج فقط ولا تقراء اي القرآن سواء كان اية  
 او مادونها وفي رواية اكثر في وسو المختار وفي رواية الطحاوي يحل  
 دون الاية هذا اذا قرأ على قصد السكاة واما اذا قرأ على قصد الذكر  
 والنساء فلا بأس به بالاتفاق كحجب ونفساء بخلاف المحرم متعلق بقول  
 ولا تقراء ولا تمشي هؤلاء الاربعة مصحفا ولاجله المتصل احتوز به عن  
 ولم يقل الا بغيره بخلاف لعدم صحة حصر المستثنى فيذكر وكن بالكم و  
 لا در بما فيه اية الابصرة وحل وحل من قطع دمها لاكثر الحيض والنفاس  
 قبل الغسل فان قلت حل الوطئ لا يتوقف على انقطاع الدم قلت انما  
 فرض انقطاعه لان الكلام بعد في احكام الحيض وحل وطهرها على تقدير  
 عدم انقطاعه في المذكور من احكام الاستحاضة دون من قطع لاقط  
 اي من الاكثر الا اذا اغتسل او يتم لان الدم يدر ثانياً وينقطع اخرى فلا بد  
 من الاغتسال او اليتيم ليتبرج جانب الانقطاع او معنى قدر ما يسع  
 والتحريم من آخر وقت الصلوة لان الصلوة صارت ديناً في ذمتها فطهرت  
 صكاً في المسئلة واما في الكناية فيحل وطهرها بنقل الانقطاع قبل  
 لانه لا يتنظر في صحتها امان زايقة وانما قال من آخر وقت الصلوة اولها  
 للوقت الممهل ولا الاول وقت الصلوة على ما عرف في موضعه ثم ان ما ذكر  
 اذ لم يكن الانقطاع دون عاداتها لانه اذا كان دونها لا يفر بها وان  
 حتى تنقضي عاداتها لان العود في العادة غالب واقل الطهر في غير ما ولا

صحة

الحديث والحجب ومن غلب الغسل  
 غير جنب فالحائض والنفاس  
 ثلاث سنين

تابع السريفة

تابع السريفة







لما عرفت ان دخول الوقت معتبر عند ما لا بعد طلوع الشمس من  
 توضع قيله انما قال من قبله دون قبله لان المراء ان يكون بعد طلوع  
 الفجر كيلا يتحقق دخول الوقت بعد التوضي فيتعين الخروج شرط  
 للبطلان وفيه خلاف لفر لما عرفت ان المعتبر عند الدخول فقط ولو  
 يوجد والنفس دم يعقب الولد قال المطرزي النفس بكسر النون  
 ولادة المرأة مصدر يني به الدم كما سمي بالحيض والاصل لاقه واكثر  
 اربعون يوما خلافا لثاني فان اكثر ستون يوما عنده وسواء  
 التوامين من الاول خلافا لمحمد وهو قول زفر والتوامان ولدان من  
 بطن لا يكون بين ولادتهما اقل من هذه الحمل من ستة اشهر وقال المطرزي  
 التوام اسم للولد اذا كان معه اخر في بطن واحد يقال مما توامان كما  
 يقال مما زوجان وقولهم مما توام ضطاء وفي البسوط ذكر التوام مكان  
 التوام صحيح عند اهل اللغة منهم من قال التوام افسح كما يقال مما زوج  
 ونهم من قال التوامان افسح كما يقال مما كفوان واخوان وانقضاء  
 من الاخر اجابا وسقط يرى بعض خلقه ولو قصير من نفاذ والامة  
 ام الولد ويقع المعلق بالولد اي تحت به لو كان علق بمنزلة بالولادة  
 وتنقضي العدة به اطلاقها يشمل عدة ام الولد **باب الانجاس** يطهر  
 البدن والثوب اسقط اصنافها الى المصلى لان المقصود منها بيان  
 جواز طهارتها بما ذكر لبيان وجوبها حاله الصلوة فانه من مسائل  
 شروط الصلوة ولم يذكر منها المكان لانه انواع وكل منها حكم خاص

نبيه ٢٢١

نبيه ٢٢٢

نبيه ٢٢٣

على ما سقف عليه عن بخير من بزوال عينه وان الذي لا يثق زواله  
 فان الاثر الذي يثق زواله معفو بهذا ورد الاثر بكل ما يقع طاهر  
 ما كان او غيره وقل محمد وزفر وان في لا يجوز الا بالماء وانما ترك  
 قيد المزيل لانها من قوله بزوال عينه كالحل ونحو اي نحو الخلع في  
 الانقاص بالعمى فكاف للتمثيل والنحو للتشبيه فالمعنى مثله الخلع  
 وما يشبهه وعمالم يرغله تلتا وعصى في كل مرة بشرط ان يبالغ  
 العصر في المرة الثالثة بقدر قوته ان امكن المعتبر فيه غلبة الظن  
 انما قدره بالثلث لان غلبة الظن تحصل عنده غالباً حتى لو جرى  
 الماء على ثوب بخس وغلب على ظنه انه قد طهر جاز وان لم يكن ثم عصر ولا  
 يغسل ويترك الى عدم القطرات ثم وثم هكذا ولا بشرط اليقين **باب**  
 الخف عن ذوى جرم كل ما يرى بعد الجفاف ذوى جرم ومالا يرى **باب**  
 فليس يرى جرم جف لا بد من الجفاف عند لان مع الطيبين **باب**  
 بالارض وجوه اي جوف الكوكب ابو يوسف في طيبه اي في رطب ذي جرم  
 فانه لا يشترط الجفاف ولكن يشترط دهاب الرائحة وعلى قوله اكثر  
 وبه يفتي وقال محمد وزفر لا يطهر الا بالفضل وعما لا جرم له كالبول  
 بالفضل فقط وعن النبي رطباً بالفضل وباسابه وبالفرك ومن **باب**  
 الباس بالفرك فمدا خطاء وان اصابني بدنه لا يطهر الا بالفضل **باب**  
 كان او يباسا ذكر في الاصل وموموي غني عن جيفة ذكر في الكافي  
 وذكر الكوفي في تحريم ان يابس يطهر بالفرك من غير فرق بين العضو

نابه الشريف

نابه الشريف

نابه الشريف

نابه الشريف



وغيره ومنه ان عدم الفرق في ظاهر الرواية والفرق في رواية  
 الحسن فقد وهم والسوف ونحو في الصلاة والتعالة بالمسح ان  
 كان يابس يكفي مطلق المسح وان كان رطبا لا بد للمسح بالتراب حتى  
 يجف ثم يطهر والبساط يجري عليه الماء ليلة في الذخيرة يوما ليلة  
 وفي الخائنة التي بمطلق المجري والعرض والاجر المفروض احتوز  
 عن الموضوع بالجفاف لم يقل باليبس لانهم يفرقون بينه وبين الجفاف  
 والمعتبر منها سوا ما في ذكره في الذخيرة وذهب الاثر من اللون  
 الرقيق للصلوة عليها ولا تطهر طهارة كافية للصلوة عليها ولا تطهر  
 طهارة كافية للقيم بها وكذا الخوض اراد به السرة التي تكون على السطح  
 من القصب وسبح كراه قائم في الارض اختلفوا فيها وقيل مادام كان  
 على الارض يطهر ان بالجفاف واختار وما قطع منها بفعله لا غير  
 قدر الدرهم من نجس غلط كبول ودم وحش وخروج جاح وبول حمار و  
 حرق وفان وروث وحقى الروث يتعمل في الفرس والحمار حتى  
 يتعمل في البقرة والبعرة في الابل ومادون بيع ثوب اي ربع  
 ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل جميع ثوب عليه وقيل ربع طرف اصلا  
 النجاسة كالزبل والكم والخريص وعند ابي يوسف بشر بشر  
 وعنه ذراع في ذراع ومثله عن محمد ما جوف كبول فرس وما اكل  
 لحمه وفرو طير سواء كان من البتاع او من غيرها وما وقع في بعض  
 نسخ الهداية وغاية البيان من يخصص بالاول ليس صحيحا لانه في غير

كذا في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

من نسخة

من نسخة

من نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

الخطاف مع ان علة المصو وسوكونه مما يوزق من الهواء شاملة له  
 لا يוכל عضو وان زاد لاحقة النجاسة وغلظها لا يطهر فيما يقع في الماء  
 وانما يظهر فيما يصيب الثوب ذكره في الاسرار ويعتبرون الدرهم  
 بقدر منقال في الكيف وما حقه ذفر عرض كف في الرقيق المراد  
 من الكف ما وراء المفاصل ودم السمك ليس نجس فضلا عما قيل ولم يشك  
 له في حكم المصو كما فعله صاحب الكفر لانه ظاهر في ظاهر الرواية و  
 المصو يقتضي النجاسة ولما بال بطلان الحمار لا ينبغي لانه شكوك الظاهر  
 لا تروى طهارة بالشك وبول البهيمة مثل رفس الابل ليس بشئ ماء  
 ورد على نجس نجس كعكسه لا راد قدر فيه خلافا لثاني وحمار صار  
 ملحا ويقتل على ثوب بطلانته نجسة هذا اذا لم يكن الثوب مضرا و  
 طرف بساط طرف اخر منه نجس وان تحرك احد ما يتحرك الاخر انما قال  
 هذا في المن شرط ان لا يتحرك احد ما يتحرك الاخر وفي ثوب طهر فيه ندوة  
 ثوب طهر نجس فيه لا بحيث لو عمر فطرت اي لم يفسد ظهور الذوق فيه  
 لو عمر فطرت تلك الليلة منه او وضع رطبا على ما طين بطين فيه من  
 ويسس ونجس طرف منه ونسبه وغلظها اخر بلا حرق اي لا يشترط  
 التحرق في غلظ طرف من الثوب كمنظرة بال عليها حرقها بال ذكر لاها  
 في غلظ نجاسة بولها فيعلم الحكم في غيرها بالدلالة تدورها افضل  
 وهب بعضها فيطهر الكل ولا يشترط التحرق فيه ايضا قيل الطهارة هنا  
 لمكان الضرورة وفيه نظر اذ لا ضرورة في التحرق بالنجاسة النجس ما يخرج

من نسخة

من نسخة

من نسخة

من نسخة

من نسخة











تغيرها لم يقل الى اداء المغرب مكان قوله وضيح الغاية وصلو الجنازة  
وسجدة السلاوة في هذين اي بعد الصبح وبعد اداء العصر كما عرفت  
ان ما وجب كاملا لا يؤدي ناقصا قال قاضي <sup>فانه</sup> يجوز قضاء الغاية بعد  
العصر قبل الغيرة ولا يجزئ فرضان في وقت بلامرجه خلافا للثاني  
فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر المطر  
التفر ومن صار اهلا له لم يقل من طهرت لعدم اختصاص الحكم بها فانه كذلك  
اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر او افاق المجنون في وقت عصر او عشاء  
صلاها فقط خلافا للثاني لانه يقول ان وقت الظهر والعصر كوقت  
وكذا وقت المغرب والعشاء والا يكفي عنده وجود الحدث في احد الوقتين  
من الظهر والعصر وكذا من المغرب والعشاء في حق صاحب العذر بل لانه  
يقول ان وقت العصر وقت للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب  
حق من صار اهلا للصلوة ومن هو اهل فرض في اخر وقت يقضي خلافا  
لرفر لاني العكس خلافا للثاني لم يقل لانه من صاحت فيه لم يمت خصاص  
الحكم بها فلا وجه له خصوص في مقابلة التيمم السابق ذكره في الفأوى  
والطهارة والحاصل ان زوال المانع في اخر الوقت موجب <sup>فيه</sup> وطلوه  
مسقط **باب الاذان** سنة الرابض اداء وقضاء فقط قبلها الا  
وقتها وعند ابن يوسف وسوق الثاني يجوز للمغرب النصف <sup>الخير</sup>  
من الليل وانما لم يقل في وقتها لان اذان ما يقضى منها لا يلزم ان يكون في  
وقتها فان قوله عم فليصل اذا ذكرها فان ذلك وقتها في حق الباني

بهم ١٢١

بهم ١٢٢

بهم ١٢٣

بهم ١٢٤

فلا يدل على ان القضاء مطلقا يكون في وقتها فبعد اى يؤذن <sup>صدر الشريعة</sup>  
من اخرى في وقتها لو اذن قبله ويؤذن عالما بالاوقات لئلا يلبس  
للاذان مستقبل القبلة واصبعاه في اذنيه يترسل فيه اي يتمهل بالحق  
المراد به التعريب والترنم وترصيع المراد ان يذكر الشهادتين مع خفض  
الصوت مرتين ثم يرفع الصوت بهما مرتين وفيه خلاف الثاني  
ويجوز وجهه في الحملتين يمنة ويسرة ويستدبر في صومعة ان لم  
يكن الاعلام مع الثبات في مكانه لكون الصومعة متعة ويقبل  
بعد فلاح الحجر الصلوة حين من النوم مرتين والاقامة مثله خلافا  
لثاني فان الاقامة عند فرادى الاقد قامت الصلوة لكوني <sup>فيها</sup>  
ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يتكلم فيها اي لا يتكلم  
لا في اثناء الاذان ولا في اثناء الاقامة ولا يحسن التأخير عن التوب  
سوال اعلام بعد الاعلام في الصلوة كلها ويجلس بينهما الا في المغرب  
وقالا لا يجلس في المغرب ايضا بحقيقة ويؤذن للغاية ويقسم <sup>ما في الشريعة</sup>  
تعددها يأتي بكل منهما او بهما الغير لا وفي فان لها ياتي بهما وكره اقامة  
المحدث لا اذانه ولم يعاد او كره اذان الجنب واقامته ولا تعاد به <sup>ما في الشريعة</sup>  
سوال لان تكرار الاذان مفيد بل لانه مشروع في الجملة كما في الجمعة  
الاقامة وان بعد اجراء الاذان والصلوة ذكر في التبيين كاذان المرأة <sup>صدر الشريعة</sup>  
والمجنون والسكران وصبي لا يعقل فاذا كان هؤلاء الخمسة يعاد ذكر  
في الخلاصة ويأتي بهما الماسر والمصل في المسجد جماعة انما قال جماعة







ينبغي ان يفهم هذه المسئلة وبه صرح في البيتين واما ما فهم من قول من قال  
 ولم يعد محطى تحري بل مصيب لم يتحرر لم يثبت رواه بل اشد من ثلث  
 عبادة الهدوتى حيث قال فان اشتهت عليه القبلة اجهد وقال شيخ  
 الاسلام خواهر زاده اشار انه لو صلى من غير تحرر ثم ظهر انه اصاب القبلة  
 لا يجوز صلوة لان القبلة حاله الاشتهاء جهة التحري وعلى هذا التعليل اعتمد  
 شرح الكتاب في شرح تلك العبارة وجواب هذا التعليل ما سير اليه في  
 البيتين وهوان جهة التحري وان كانت على القبلة حاله الاشتهاء الا ان  
 التحري لم يقصد لذاته وانما قصد الاصابة فاذا حصلت اغتفت عنه <sup>بلا علم</sup>  
 من القواعد ان ما فرض فيه بشرط حصوله لا يغير كالمضى الى الحق بل <sup>الواقع</sup>  
 متوافق على خلاف ما ذكر قال الطحاوى ولو انه شك ولم يتحرر صلى من غير  
 تحري فهو في الافاد مالم يبين الصواب بعد الفراغ من الصلوة وعلى وفق  
 هذا ذكر صاحب الخلاصة وقال في الخاتمة ولو شك فصرى بلا تحري فلم في الصلوة  
 انه اصاب القبلة او حفظا يشاف لان اتمامه كان ضعيفا وان علم بقصد <sup>الصلوة</sup>  
 انه اصابها لم يعد لها لانه لا يجتمع الى البناء ويوافق هذا ما في القيد <sup>التقيد</sup>  
 والبدائع وان تحري كل جهة بلا علم حال امامهم لما في كالتلوة ومم خلفه  
 سواء علموا انهم خلفه او لم يعلم فان الشك كنتم خلفه في الواقع لا علمهم  
 بذلك كما توهم جاز وانما قال بلا علم حال امامهم لانه لو علم احد منهم في الصلوة  
 جهة توجه الامام ومع ذلك خلفه لا يجوز صلوة وايضا لو كان عنده انه  
 تقدم عليه لا يجوز صلوة ذكر في الخلاصة قدم العلم بالتقدم عليه بشرط

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

29

وهذا نعم من العلم بأنه خلفه ذلك ظاهر ثم أن كونهم خلفه لا يقتضي  
أن يكون وجوبهم إلى ظهر الامام والامام في ما فرض من تحريم كل منهم  
جهة مخالفة لجهة الاخرى اذ هو يلزم أن يكون جهة الكل واحدة ونزب  
أن يصل قصد قلبه صلوة بغيرها بيان لوقت النية على وجه يتضمن  
إلى تغييرها ذكر الطحاوي أنه يكبر تكبير الافتتاح في الطالنية أيها  
أي مقادراً أشار إلى أن وقت النية وقت التكبير وسعدنا محمود  
الندب والاحتجاب دون التحم والايجاب فان تقدم النية على التحمية  
جائز عندنا اذ لم يوجد فيها عمل لا يليق بالصلاة مثل الأكل والشرب  
القرآن ليس بشرط وعندنا في القرآن شرط من البدائع وبهذا يتبين أن  
قيل ويصل قصد قلبه صلوة بغيرها طاعة إنما ينطبق على قول الثاني  
والتصديق لفظه افضل فان قلت الظاهر من قوله افضل ان لا يكون ذكر  
النية باللسان سنة اذ لا فضيلة في ترك السنة وقد صرح في المحيط بأنه  
قلت ما ذكر على وفق قول المشايخ ان الذكر باللسان يحسن جميع الغرض وقال  
في التبيين والنية بالقلب لانه علم والتكلم لا معتبره ومن احسن احسن  
غزمية وما ذكر في المحيط منظوم فيه وبكى للنفل والتأويل وسائر النسخ  
نية مطلق الصلوة والفرض شرط تعيينه لانية عدد ركعاته والتكبير  
نية صلوة واقداية **باب صحة الصلوة** فرضها التيمم وهو قول الله أكبر  
وما يقوم مقامه وسوّل عندنا في ذكره والقيام والركعة والركعة  
والسجود بالجهة او الالف وسواسم لما صلب فلا يكفي ان يسجد على الارض

تاج الشريعة  
قار بعض الحقائق لم يثبت على سبيل التوصل  
بغير وجه صحيح ولا ضعف انه كان يقول عند  
الافتتاح احسن نورا واعنى اصد من صحابه  
ولا التاب غير بل القول انه كان عليه السلام  
ذا قام الا الصلوة كبر وهن بعد منهي

١٧ الخزانة

مسند الزبير

سأله السؤم







عند أبي حنيفة ومحمد مرجح بذلك في الهداية وأما قضية التمول فقد  
 نص عليها صاحب الحقايق حيث قال تعدل أركان الصلوة وهذا  
 الطائفة والقرار في الركوع والتجويد وقوة الركوع والعقد بين  
 التجديدين ليس بفرض عند أصحابنا وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول  
 أنه فرض وهو قول الشافعي ثم طائفة الركوع والسجود على قولهم أنه  
 عند الجرجاني وواجب عند الكوفي حتى يجب سجود التوبة تركه وتكرره  
 عند علي القولين أما طائفة قوة الركوع وقعدة السجود بعد سجدة  
 لا واجب على قولهم ما بالاتفاق والجهر والاختفاء فيما يجهر ويخفى وس  
 غيرهما أو يرب أي ما عدى الفرائض والواجبات أما سنة أو مندوب  
 فإذا أراد الترفع كبر جازقا المراد بالحدف أن لا يأتي بالمد في ترفع  
 الله أكبر ولا في باء أكبر بعد رفع يديه خلافا لأبي يوسف فإنه يكبر عنده  
 مع رفع يديه ولا يفتي عن ذلك قوله ما شاء الخ لأنه خلق على الله تعالى  
 غير مغرب أصابعه ولا ضام بل يتركها على حالها ما شاء بآثارها من غير أدنية  
 والمرأة ترفع خدرك منكبها وجزان الكبير بكل ذكر هو شأنه خالص لله تعالى  
 كالتهليل والتحميد والتسبيح وكل اسم مع صفة تعظيم كقوله الله أصل أو  
 الرحمن أكبر سواه يحسن التكبير ولا خلافا لأبي يوسف وإن شافعي وأكثر  
 على التفضيل المذكور في الحقايق وبالطائفة وكذا لو قرأ بها بعد ذلك  
 وسمي بها وباللهم اغفر لي لا قال في الذقية والحاصل من مذهبه أن ما  
 تجزئ اسماء الله تعالى أو تجزئ شأنه جاز الافتتاح به وما كان

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله

أو دعاء لا يجوز الافتتاح به ويضع يمينه على شماله تحت شترته كما في الفتوى  
 وصلوات الجنان ويرسل قوة الركوع وبين تكبيرات العيد قال شافعي  
 الآية الخ في أن كل قيام يس فيه ذكر منون فالسنة فيه الأرسال  
 كل قيام فيه ذكر منون فالسنة فيه الوضع وبه كان يفتي شافعي في الأرسال  
 والصدرك الكبير برهان الآية والصدرك الصغير حام الآية من التوبة ثم  
 يتنقح ولا يوجهه أراد بالثناء سبحانه اللهم الخ وبالبوصية قراءة الخ وحجت  
 وجهي الخ بعد التوبة وإنما أتى بمثلها في المعطوفين فإن الوضع  
 والأرسال من الأفعال والثناء من الأدكار لا للرائي فإنه لا يلزم أن يكون  
 الشاء من أفعالها ويتعوق للقراءة للثناء خلافا لأبي يوسف في قوله  
 المسبوق لأنه لا يثنى ويقرأ فيتعوق لا المؤتم لأنه يثنى ولا يقرأ فلا يتعوق  
 ويؤخر عن تكبيرات العيد ومن يحمله بتعال الشاء بقدمه عليها ويستحب للابن  
 الفاتحة والوقت الأعلى قول محمد في صلوة الخاتمة ويسرهن أي الشاء  
 والنقود والسمية خلافا للشافعي لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالسمية وهذا من جملة ما عسك به الشافعي على أنها من الفاتحة ثم يفتي  
 ويؤمن بعد ولا الضالين شر خلافا للشافعي في الجهرية كالمؤتم وعند  
 مالك لا يأتي إلا بالثنتين وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ثم يكبر للركوع  
 حافضا ويعتمد يديه على ركبته مغزجا أصابعه باسطا ظهره غير مرفوع  
 ولا منكس رأسه ويسبح ثلثا ومائة أي أدنى الكمال للجواز ثم يسبح  
 أي يقول سمع الله من راضا راسه ويكتفي به الإمام خلافا للشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

يقال جهده واسره فافى الهداية ويرسل  
 من قبل حل الضد على الضد كما في المغز  
 به على ما ذكره صاحب الكشاف  
 في تفسير سورة التوبة فوهم  
 الخطاء من طاهر الغم



الطحاوي قولهما وبالجملة الموثم خلافا للشافعي والمفرد يجمع بينهما  
 هذا في رواية الحسن عنه وقال صاحب الهداية وهو الأصح وفي الخلاصة  
 الصحيح من مذهبه يأتي بالجملة لا غير وقال في البوط وهو الأصح  
 وعليه أكثر المتأخرين ويقوم متويا قمرانه سنة عندما خلافا لابي  
 والثاني ثم يكر ويجد فيضع ركبته او لا ثم يديه وضع الركبتين سنة  
 عندنا اثنا الثلثة وعند من هو قول الثاني ومختار الفقهاء ابو  
 انه واجب واما وضع القدمين فقد ذكر القنوري والكرخي انه فرض  
 ثم وجه بين كفيه ويد بصدرة اذنيه وقال الثاني في يديه صدرة منكبيه  
 صاما اصابه مبداء ضعيف الضبع يكون الباء المضد مجازيا بطنه  
 عن فخذه وموجها اصابع رجليه نحو القبلة ويح في ثلثا او سواها  
 ادناه ويجب ان يزيد على الثلاث فيما بشرط ان يختم بالوتران كان  
 اماما لا يزيد على وجه على القوم فان يجد على كور عمامته كور عمامة دور  
 وعندنا في يجوز السجدة عليه والحداد فيما اذا وجد في الارض امامه  
 فلا يجوز اجماعا ذكر في المختلف وتفسيره وجران الحزم ما قالوا ان بالغ ان  
 يتفل راسه بالغ من ذلك ذكر في التجنيس ثم ان الظاهر في تعليل اصحابنا  
 المذكور في الهداية وغيره بان النبي عم كان يجد على كور عمامته فيه  
 الكراهة عندنا لان في عبارة كان دلالة على التكرار والفعل في  
 او فاضل قوله او شي يجد به ويستقر جهته عليه جاز والافا وكلا  
 توجد الزمام على ظهر من في صلوة لا غير توجد على ظهر من في صلوة

في يديه صدرة منكبيه

في يديه صدرة منكبيه

في يديه صدرة منكبيه

يجوز للضرورة وعلى ظهر من يقضى صلوة اخرى او ليس في الصلوة لا  
 يجوز لعدم الضرورة والمرأة تخفض وتلوق بطنها بفخذها <sup>يوجد</sup>  
 وترفع مكبرا ويجد مطمينا ويكر ويرفع راسه او لا ثم يديه <sup>يكر</sup>  
 ويقوم متويا بلا اعتماد على الارض ولا قعود وقال الثاني في يعتمد <sup>يدير</sup>  
 على الارض ويجلس بوجه خفيفة والركعة الثانية كالاولى لكن لا اشار  
 تقود ولا رفع يديه لرفع في الركعة والرفع منه واذ انما اولى <sup>في السريعة</sup>  
 رجله اليسرى وجلس عليها ناصبا يميناه موجها اصابعه نحو القبلة <sup>بسطا</sup>  
 يديه على فخذه موجها اصابعه نحو القبلة ذكر ابو يوسف في الاما الى  
 يعقد الحصر والبنصر ويخلق الوسطى والابهام ويشير بالبقية  
 ذكر انه محمد عليه الصلوة والسلام كان يشير ويحن يضع بضمه وقال  
 قول ابي حنيفة وكثير من المتأخرين لا يرون الاشارة وكرها في منية الفتى <sup>وقال</sup>  
 في الفتاوى لا اشارة في الصلوة الا عند الشك في التشهد وحسن  
 ويشهد كابن مسعود رضي وقال الثاني في الاخذ بشهادتي يمين <sup>اولى</sup>  
 ولا يزيد عليه في القعدة الاولى ويقرب فيما بعد الاوليين الفاتحة فقط  
 وبني افضل وان سج او سكت جاز وروى الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة  
 الصحيح الاول ويعقد كالاولى خلافا للشافعي وما لك واجد فان  
 السنة التورك في كل تشهد يعقبه التسليم عند الاولى وفي الجمع عند الثاني  
 وفي تشهد ثان عند الثالث ذكر في التبيين والتورك سوية <sup>حسب</sup>  
 المرأة في الصلوة المذكورة في قوله والمرأة تجلس على يمينها اليسرى

مصدر الشريعة عند قول الله لا ان في وكاز  
 لم يوافق بينهما من



مخزبة رجلها من الجباب الاين فيها اي في القعدتين ويثبته ويصل  
 على النبي عم هو سنة عندنا وعند باقي فرض قال الكوفي الصلوة  
 النبي عم واجبة على الانسان تقع ان شاء جعلها في الصلوة او في غيرها  
 وعن الطحاوي انه يجب عليه الصلوة كما ذكر قال شمس الالية الشري ومأذون  
 الطحاوي انه يجب عليه في حال الاجماع فقام العلماء على ان الصلوة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم كما ذكر مستحبة وليست بواجبة كذا في الدرر والمختار  
 ويدعون بما يثبت القرآن او المأثور من الدعاء لا كلام المسلمين خلافا لما في  
 فان عندنا يجوز ان يدعو في الصلوة لكل ما جاز خارجها والاصل فيه  
 ان كل ما لا يستحيل سؤال من العباد فهو كلامهم ولا يستحيل فليس بكلامهم  
 ثم يسمعون عن غيره من غير الله الذي يشاركه في صلوة والمكذوب ثم يسمعون عن غيره  
 كذلك والمؤمن ثم ينوي امام في جانبه وفيها ان حاراه هذا قول محمد  
 وهو رواية عن علي بن حنيفة وقال ابو يوسف نواه في الاول فقط والامم  
 بها وقيل لا ينويهم لانه يبرأهم بالتمام وقيل ينوي بالاولى لا غير  
 خلافا لما كان اذا كان يعرفه والصحيح الاول والمنفرد المالك فقط  
**فصل** بجهر الامام في الجمعة والعيدين والجمعة واو في العتاتين  
 اداء وقضا لا غير والمنفرد حين ادى لكن الاول افضل وخاف  
 وخاف صما ان قضى وهو الصحيح وفي التطوع بالنهار يخاف في  
 الليل يخبر اعتبارا بالفرابض في حق المنفرد لانه يقع لها وادنى خبر  
 اسماعيل غير وادنى المخافة اسماعيل نفسه من الصحيح رد لما قيل ان ادنى

سبقت  
 كذا في المتن  
 في غيرهما  
 في غيرهما

في غيرهما

في غيرهما

الجهر اسماعيل نفسه وادنى المخافة تصحيح الحروف وكذا في كل ما يتعلق  
 بالنطق كالطلاق والعتاق والامتناء وغيرهما من البيع والشكاح  
 والايلاء واليمين اي ادنى المخافة في هذه الاشياء اسماعيل نفسه حتى لو  
 طلقت بحيث يصحح الحروف ولكن لم يسمع نفسه لا يقع الطلاق ولو  
 طلق جهره ووصل ان شاء الله بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولا  
 الامتناء وان تركه سنة او في العتاء قراها بعد قاعة اخرى به وجهرها  
 ان ام ولو ترك فاحتمل لم يعد هذا عندنا وقال ابو يوسف لا يقضي واحدة  
 منهما ثم المذكور في اجماع الصغير يدل على الوجوب وموقوله قراها  
 وفي الاهل ذكرها بلفظ الاستحباب فقال اجتنب ان يقضيها وفي  
 القراءة اية والمكتفي بها عمدا ثم لتركه الواجب عندنا وقالنا في  
 قصار اوايه طويلة ونسبها في العجالة الفاتحة واتى سورة شاء  
 وامنه بخواريج وانسقت وفي الحضر الحسن وطوال المفضل في العجالة  
 والظهر واساطير العصر والمساء وقصص في المغرب ومن الحزق في  
 البروج طوال ومنها الى لم يكن واساطير ومنها الى الاخر قصار وفي  
 الضروقة بقدر الحال وكن وقت سورة اي بغيرها الصلوة قال الطحاوي  
 والاسيما في هذا اذ اراه صما واجبا بحيث لا يجوز غيرها اوردى قراها  
 مكروهة اما لو قراها لابل اليسير عليه او بتركها بتركة فلا كراهية في ذلك  
 لكن بشرط ان يقرأ غيرها اصلا بالليل لا يظن الجاهل ان غيرها لا يجوز ولا  
 يقرأ المؤمن بل يسمع وينصت خلافا لما في فانه يقول ويجعل المؤمن

باب السرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

پنجہندہ

في عصرهم اما في زماننا جماعة النساء مكروهة لفسادهن كذا في الحاشية  
ويقتدى السني بالميتيم خلافا للمحدث فان الطهارة بالتراب يدل على  
الطهارة بالماء عند والاولى ضرورة بخلاف الثانية فيكون بناء القوي  
على الضيف وعندما التراب خلف عن الماء فيعمل عمله عند قعدة والمال  
بالماسح والقيام بالقاعد خلافا للمحدث والموي بالموي الا ان يوي الموثم  
قاعدا والا امام مضطجها والمستقل بالمفترض لارجل بامرأة او صبي  
خلافا للشافعي في الصبي وطاهر مقدور وقاري باي ولا يبرأ من  
موم يوم خلافا للرقي ومفترض بمقتل لان بناء القوي على الضيف  
يجوز ومفترض فرضا اخر لان الاقتداء شركة فيجب الاتحاد والا امام  
يطيلها ولا قراءة القرآن الا في الحج وقال محمد ارجى التطويل الا في  
في الصلوات كلها ويقيم مؤثما وضعا عنه ويتقدم ان زاد اى اذ كان  
الموتم لان صلوات الامام واحد يلزم الامام لان يامرهم بالتأخر عنه  
لانه ايسر وان ظهر حديثه يبيد الموتم لان صلوات الامام تضمن صلواته المقتدى  
فسادها ويوجب فسادها ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الحثاني بالفتح  
جميع الحثاني كالحثاني جمع الحثلي ثم النساء فان حاذته شتهاء حالا او  
محرما كانت او اجنبية بلا حاييل بل قدر مؤخر الرجل وغلظه مثل غلظ الآب  
والفرجة تقوم مقام الحاييل وادناها ما يقوم فيه الرجل ذك في البيت  
في صلوات مطلقة هي التي لها ذكر وجود في الاصل مشتركة وتحريمه من  
يبني احد ما تحريمه على تحريم الآخر وبينا تحريمها على تحريمه نالته او اداه

صَدَقُوا  
يَنْهَمُ مِنْ غَيْرِهِمْ  
فِي الْقَرَارِ عِنْدَنَا  
الْخَالِفُ مِنْ حَاجَتِنَا  
يَنْهَمُ مِنْ غَيْرِهِمْ  
فِي الْقَرَارِ عِنْدَنَا

ما ٢ الشريعة  
منها كتمان كونه على جبل  
بين الامم  
تحقق الحقايق  
منه  
ما ٢ السورة

فكر هذا العبد الذكير منهم ومن تركه وقال  
يعوقك ضدت صلوة ان نوى الامام  
امامها اضلهم بنى مرة ترك لهم



سوان يكون احدهما امام الاخر او يكون لهما امام فيما يؤد به حقيقة  
 او تقرير كان ذكر الاشتراك في الاداء مفسداً عن ذكر الاشتراك في  
 الحرية ولذلك اكتفى به في تخلص الجامع الا انهم افردوا كلامها بالذبح  
 تفصيلاً محل الخلاف عن محل الوفاق كما هو ذابهم وتبعهم المص وذلك ان  
 الاشتراك يخرج شرط اتفاقاً والاشتراك اداء شرط على الاتحاض ذكره  
 شرح التخليص وان نوى الامام امامتها بنية بهذا على ان الشك لا يوجد  
 بدون نية الامام امامتها وضمة الرد على من اعتبره شرطاً زائداً على شرط  
 الشك في اعتبار النية في صحة الشك خلافاً لوفى وجهته حتى ان  
 جهتها وجهته من عادية وذكر هذا الشرط في الغاية في باب الصلوة في  
 اكتمه ولا يتصور خلاف الجهة التي في حرف الكعبة اولى بغيره اذا  
 صلى كل واحد بالحرى في جهته فسدت صلوة استحساناً والقياس  
 ان لا يقد وهو قول زفر وانما في اعتباراً لصلواتها حيث لا  
 وجه الاستحسان ان الرجل ما يؤثر تأخير النساء لقوله صلوا اخرهن  
 من حيث اخرهن الله وهو المخاطب به دونها فيكون هو المارك للمقام  
 فيفقد صلوة دون صلواتها كالمأموم اذا تقدم على امامه وان لم يتقدم  
 لا تجوز صلواتها لعدم صحة الاقتداء بدون النية في اي عند مجازاتها حل  
 لان صلواتها عند المجازاة عند عدم نية الامام امامتها لان الفاد  
 فرع الانقضاء صلى اي بقارى واتى ام اي قارى، واميتا والفاذ  
 سن الصلوة عند وقال صلوة الامام والاى نامة لانه معذوراً

بقره بقره  
 بقره بقره  
 بقره بقره

بقره

بقره بقره  
 بقره بقره

بقره بقره  
 بقره بقره

وغير معذور فصار كما اذا العارى عراة ولا يسبى وله ان الامام  
 ترك فرض القراءة مع العدة عليها فيفقد صلوة وهذا لانه لو امتد  
 بالعارى يكون قراءته قراءه له بخلاف تلك المسئلة لان لباس الموجود  
 حق الامام لا يكون موجداً في حق المتقدي وفيه بحث وموانة لا تارة  
 للعارى في الصلوة المذكورة وليس في وسع الاى تكليف القراءة عليه  
 ان القادر بقدره الغير لا يعد قادراً عنده ولهذا الاجبة المحقة على الا  
 وان وجد قائداً وتختلف في الاخرين اميا فسدت الكل خلافاً لوفى  
 لنادى فرض الصلاة ولنا ان كل ركعة صلوة فلا تخالو عن القراءة اما  
 تحقفاً او تقدير او لا تقديس في حق الاى لانعدام الاهلية وعلى هذا  
 الخلاف لو قدم في التشهد **باب** الحداث في الصلوة مصلحة  
 اي عوض له بلا اختيار حدث انصرف من غير مكث وتوضاً لانه لو مكث  
 ثم توضاً يلزم ادا جزم من الصلوة مع الحداث فيبطل واتم والقياس ان  
 وسوق الشافى ولو بعد التشهد لان التسليم واجب عليه فلا بد من  
 التوضى لياق به صريح في الغاية والهداية وهذا صريح في انه خلاف  
 للامامين منها اذا لا خلاف لها في وجوب التسليم والالتفات افضل ولا  
 يخرج اخر الى مكانه يعني ان كان من سبقة الحداث اماماً يتخلف احد من  
 الجماعة يخرج الى مكانه ثم يتوضاً ويقيم او يعود انما خير لان في الاول  
 قلة الشى وفي الثاني اداء الصلوة في مكان واحد كما المنع من ان فرغ  
 امامه الصغير يرجع الى الامام الذي يتخلفه فانه امام له وللقوم والا

صدره

صدره

فاذا كان بيان ثم قوم الكمال  
 كما تومعه صدره بقره  
 او الم يبق ذكره  
 منه يكون



اي وان لم يرفع امامه عادوتم خلف خليفة الا اذا لم يكن بينهما حال  
وكذا المقتدى لو جئ على صيغة المبنى للفعول كان القياس بناء <sup>الفاعل</sup>  
الا انه مجهور كانه قصد الاشارة بانه ملوب الاختيار او اعني عليه او  
احتمل بان نام في الصلوة نوما لا ينقض وضوءه لانه يند وجود هذه  
المعارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص وهو حدث او قهقهة مقل  
او حدث عمدا او اصابه بخس كبر من ان يكون فوق الدرهم او شي فانه  
دم او ظن انه حدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف حادثة اي  
حال كونه خارج المسجد فان كان الصفوف في الصلاة حكم المسجد  
انما قيد باحد هذين القيدين اذ بدونهما لا يبطل الصلوة ان لم يتدبر  
القبلة فيصلي باني او تخلف هذا مخصوص بالامام وما ذكره والا  
مشارك بينه وبين المومنين او جاوز موضع سجدة من اي جانب كان <sup>منه</sup>  
اي حال كونه منفردا في الصلوة ثم ظهر طهره بطلت ولو احدث عمدا  
بعد التشهد من هنا ظهر ان الكلام السابق فيما يكون قبله او تكلم او  
عمل ما يتاخره لا الوجود الخروج بضعه لانه تتم الاركان عند <sup>الفاعل</sup>  
به لا تتم الصلوة بل لانه تعدد البناء لوجود القاطع لكن لا اعادة  
عليه لانه لم يبق عليه شيء من الاركان ذكره في الهداية ويبطلها بعد  
اي بعد التشهد عند خلافهما قيل بنى هذا الخلاف على ان الخروج  
بضعه فرض عند لا عند ما وكان الكبري يقول لا خلاف بين اصحابنا  
في ان الخروج بضعه ليس بفرض وليس فيه نقص على حنفية وانما <sup>يشتبه</sup>

بضم السين  
بضم السين  
بضم السين  
بضم السين

بضم السين

بضم السين

بضم السين

بضم السين

بضم السين

بضم السين

ابو سعيد الرضي لما راى جواب ابو حنيفة في هذه المسائل انها تبطل فقال من  
ذات نفسه لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق الا الخروج منها بفعله فقال الخرج  
من الصلوة بفعله المصلي فرض عند وهذا غلط منه لانه لو كان فرضا كما  
لاخص بما سقر به وبسلاطه ولمالم يخص به علما انه ليس بفرض وانما قال يبطل  
في هذه المسائل لان ما تغير فاشاؤها فيخرج اخرها كونه الاقامة واقدا المنة  
بالمقيم قدرة التيمم على الماء ونزع الماسح خفة على يسره انما قال بغيره لانه  
كان يعمل كثيرا لا يبطل الصلوة عند ايضا ومضى من معنى علم ان معنى التيمم  
في هذه الحالة لا تعد الصلوة مطلقا بل اذا وجد الماء والا فيصلي على صلوة  
على الاصح ذكره في الخاتمة وزوال عذر المذود وسقوط الجيرة عن غير <sup>تصل</sup>  
الاتي سورة ونيل العاري توبا وقررة المولى على الاركان وتذكر قايمة  
ومو صاحب ترتيب وتقدم الفاري اميا وطلوع دكا في الخرج وحول  
وقت العصر في الجمعة وكرا قهقهة الامام وصدته عمدا يبطل بعد التشهد صلوة  
المسبوق لوقوعه في طلال صلوة وفيها ايضا خلاف لهما لا كلام لانه في معنى  
السلام وخروجه من المسجد امام صر نفعي احاء والضم خطا نص عليه في المغرب  
على القراءة فاستخلف حتى هذا عند خلافهما فاحلاف فقالوا لم يقرأوا  
يجوز به الصلوة اما اذا قرأ عليه ان يركع ولا يجوز الاستخلاف اجماعا كقيد  
اي كقد تم الامام سواء احدث او صر مسبوقا الا ان الاولى ان يقدم مذكر  
فقيم صلوة الامام او لا ويقدم مذكر كالتسليم بهم وبين انها اي اتم  
صلوة الامام بضمه المساني كالتسليم وكلام والخروج من المسجد لوقوعه <sup>منه</sup>

بضم السين

بضم السين

الحكم المنع من شرط الحكم بغيره  
من الاول صر بضم السين  
الثاني صر بضم السين  
امام صر بضم السين  
وضم الحاء خطا فيه انه  
كلام صاحب المغرب  
منه



والاول اى صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلواتهما الا عند  
 فراغه اى فراغ الامام الاول لانه وجد في خلال بان توضحا وادرك خليفة  
 بحيث لم يسبقه بشئ وانتم صلوة خلف خليفة لا تقوم اى لا يصدق صلواتهم  
 لانها قد تمت من ركوع السجدة فاحدث اى في ركوعه او في سجده او ذكر  
 سجدة تركها في الركعة الاولى فجدد ما بعد ما حدث فيه ان توضحا في  
 صما وما ذكرها فيه نذرا اى لا يجب عليه اعاد الركوع والسجدة الذي  
 تذكر فيه لكن ان عاد يكون مندوبا اى ام واحد فحدث اى الامام  
 وخرج من المسجد ذكر في الهداية ولا بد منه لانه لم يخرج منه في امانته  
 حتى يجوز الاقتداء به ذكر في التبيين فالما موم امام بلائيه اى من غير حاجة  
 الى ان يولى الامام امامته لان النية للتعيين ومن معتبر في الاصل المذكور  
 ان صلح لهما والاى ان لم يصلح للامامة بان كان امره اوصية اخشى او  
 ايتا او افرس او متفلا خلف المفترض او مقبلا خلف المأخر في الفضل  
 وقيل يعني انه يختلف فيه فقال بعضهم يتعين للامامة ثم يبطل صلوة الامام  
 رواية كالاى يختلف قصدوا لا يبطل في اخرى لان الامامة انتقلت منه من غير  
 صنعه وقال بعضهم لا يتعين للامامة ثم يبطل صلوة الامام والمقتدى في  
 ويبطل صلوة المقتدى دون صلوة الامام في اخرى وفي الكافي الاصح هذه  
 الرواية هذا اذا لم يتخلفه واما اذا تخلفه فيه الاجماع يبطل صلوة الامام  
 المتخلف **باب** ما يفد الصلوة وما يكره فيها يفدها الكلام مطلقا  
 اى عامدا كان او ساهيا يقضا نا كان او نياما مكرها كان او غير مكرها خلافا

فيه سهو ٢٢١

فيه سهو ٢٢١

فيه سهو ٢٢١

فيه سهو ٢٢١

فيه سهو ٢٢١

فيه سهو ٢٢١

لثا ففى في الخطاء والسيان واللام عمدا احتوز به على السلام سهوا فاقا  
 غير مفد قال في الهداية لانه من الاذكار فيعتبر في كراهة السيان في كلاما  
 في حال التعمد لما فيه من كراهة الخطأ ورده اطلاقه لانه مفد عند كان  
 او سهوا لانه كلام محض فان قلت ذكر صاحب الهداية في فصل ما يكره  
 المصلي قلت نعم الا انه افصح حيث علل بقوله لانه كلام غرض مفد  
 الاين والتأوه والتأيف وبكاء بصوت سواه كان من وجع او  
 الامن ذكر الحجة والتأوه لانه لا يفد وتنجح بلا عند خلافا لابي يوسف  
 ذكر صاحب الخلاصة وسيمت عاظم وجوابه من باب لا يضره ما كان  
 بالحدلة ونجيب بالجملة والميللة وفيه على غير ما هذا يشمل في المقتدى  
 على غير المصلي وعلى المنفرد وفيه الامام والمنفرد على اى شخص كان وكل  
 ذلك مفدا لاد اقصيه الملاق دون الفتح ولذلك قال يقصد اى يقصد  
 الفتح وان فتح على ما لا يفد تحسنا وقيل ان قرأ قدر ما يجوز به الصلوة  
 يفد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الى اية اخرى ففتح عليه يفد صلوة  
 العاخر وكذا صلوة الامام ان افد بقوله لعدم الحاجة اليه وقرأه من صحف  
 وقال لا يفد الا انها يكره وان افغى بغير الكراهة ايضا وسجده على كفى  
 والدعاء باي حال غي الخلل بحى اللهم رضى فلانة واعطى الف دينار **أكله**  
 وشربه وعمل اخر الا اليسر فانه لا يفد بخلاف الكثير واختلف في من قبل  
 ما يحتاج الى ايدين وقيل ما يشك الناظر ان علمه في الصلوة او لا ولو اختار  
 العامة وقيل ما يمكنه المصلي قال الامام الشافعي هذا اقرب الى مذهبنا لا ينفق

٢٢١ الشريعة

٢٢١ الشريعة

٢٢١ الشريعة







والمراد ما يلبسه الم في بيته ولا يذهب معه الى الكبر من يهزم ان الكراهة  
 انما تكون اذا كان له ثوب اخر والوطى والتخلى فوق المسجد والبول  
 وقوله فوق بيت فيه مسجد اي مكان اعد للصلوة وجعل له محراب  
 وأشار الى هذا بترقي الاول وتكرار الثاني وعلق بابه لائقة بالحق  
 والتابع وما ذهب وصلوة الى ظهر قاعدا يتحدث وقيل حية  
 او عقرب فيها **باب الوتر والنفل** الوتر ثلث ركعات خلافا للشافعي  
 فان عنده في قول ركعة وجب قال ابو حنيفة الوتر فرض فيه اخذ  
 ثم رجع وقال سنة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي ثم  
 رجع وقال واجبك في الحجة بسلام اي بسلام واحد وهذا امر قوتي  
 ان افي وفي قول يوتر بثلثتين وسوق مالك وقت قبل ركعة  
 الثالثة خلافا للشافعي فان القوت عند بعد رفع الرأس في الركعة  
 بغير رافعا يديه ثم يقف فيه ابدا خلافا للشافعي فان القوت عند  
 الصف الاخير من رمضان فقط دون غيره خلافا للشافعي فان القوت  
 في صلوات النحر منون عند في جميع السنة وقبراء في كل ركعة منه فالحق الكتاب  
 وروية ويتبع القانت في البحر خلافا للشافعي لابي يوسف بل يكتسب سكت عن  
 القيام والعقود لانه مختلف فيه وسبق قبل النحر وبعد الظهر والغروب والعشاء  
 ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع بسلامة وجب الاربع قبل العصر  
 العشاء وبعدها ركعتان من النفل على اربع بسلامة نهاما وعلى ثمان ليلا والاربع  
 افضل فيها وفرض المرأة في ركعتين الرض وكل الوتر والنفل والوتر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في قضاء ما احتوز به عن الشروع فيه قضاء ما احتوز به عن الشروع فيه  
 لم يسل فرض الظهر فشرط فيه قد كثر انه قد صلاها فانه يصير ما شرع فيه  
 نفلا ولا يجب اتمامه حتى لو نقصه لا يجب القضاء ولو غلظ الطلوع والغروب  
 وقضى ركعتان لو نقص في الشفع الاول والثاني يعني شرع في فعله وان  
 وافدها في الشفع الاول يقضيه لا الثاني لانه لم يشرع فيه وان قد  
 على ركعتين وقام الى الثالثة ثم افسدها يقضي الشفع الاخير فقط  
 لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل شفع في النفل صلوة على من  
 كما لو ترك قراءة شفعيه وقال ابو يوسف عليه قضاء الاربع او الاول  
 او احدى او الثاني او احدى او الاول واخرى الثاني وعند ابي يوسف في  
 قضاء الاربع لا غير اي قضاء الركعتين ليس غير من الصوت واربعة ركعات  
 في احدى كل شفع او في الثاني واخرى الاول وعند محمد في الاخير قضاء ركعتين  
 ومنه المستلح على ثمانية اوجه واصلا عند محمد خلافا لاوليين او احراما  
 عن المرأة يقطع التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة  
 خلافا لاوليين وعند ابي يوسف كلاما لا يقطع التحريم فيقع بناء  
 الثاني عليه وانما وجب فاد الاول حتى لو قرأ في الشفع الثاني صح هذا  
 وعليه قضاء الشفع الاول ولا قضاء لو اتم الثانية ثم نقص فشهد ولا اي  
 نفلا ذات اربع وانما الركعة الثانية ثم نقص لا قضاء عليه لانه لم يشرع في  
 الشفع الثاني فلم يجب عليه وقد اتم الشفع اما اذا شهد فظا واما اذا لم  
 فكان موجب كون كل شفع من النفل صلوة على من ان يفيد الشفع الاول

ومن قال ان الشفعين على الشروع فيهما  
 فكانت حكمته ان الشفعين  
 لا يشرع فيهما الا بعد الشروع فيهما

فما قصد به السريعة ان يزل بكل  
 ما يكون الركعة في شفع كامل صا  
 لم يسل لذلك باعادة الاول  
 والثاني

باب الشريعة







يكون غيبته سببا لتفريق القوم او قلته ولم يصلي الظهر والعشاء  
 مع الاعتدالات لما فيه مخالفة الجماعة عيانا بلا عذر بخلاف  
 المقيم فان له عذرا وخرجها يخرج وان اقيمت لانه ان يصلي يكون  
 والنفل بعد الفجر والعصر مكروه مطلقا واما في المغرب فليس لان  
 النقل مكروه بعدها بل لانه لا يشرع ثلث ركعات ويتوكل سنة الفجر  
 ويتقدي من لم يدرك الفرض يجمع ان اداها ومن ادر كركعة صلاها  
 ولا يقضيها الا بتعاضد فانه سنة الفجر بدون الفرض لا يقضيها  
 اصلا عندما وعند محمد يقضيها الى الزوال الا بعد وان فاته مع الفرض  
 يقضيها بتعاضد الى وقت الزوال بالاتفاق وكذا بعد الزوال عند بعض  
 المتأخرين خلافا لبعض اخر ولا سيما ان لا يقضي بعد خروج الوقت  
 بالاتفاق فانه مع الفرض او وحدها في ظاهر الرواية ويتوكل سنة  
 الظهر في الحالين اي سواء كان يدرك الفرض ان اداها او لا يتقدي  
 ثم يقضيها قبل شفعه اي الركعتين اللتين بعد الفرض وغريهما لا يقضي  
 اصلا ومدر كركعة من الظهر من متصل جماعة فيثبت ان خلفا يصليان  
 الظهر جماعة فلم يدر كركعة الا ركعة بل مدر كركعة فضلها وانما يصلي في ركعة  
 قبل الفرض ان اراد ان يقضي فرضه منفردا وقبل يقضي السنن الرواتب  
 قطعا ولا يتخير فيها مع الامكان وقيل يتخير واما اداها على ما في النصوص فيختار  
 فيه الجملان الا عند ضيق الوقت حذرا عن تقويت الوقت اقلها بامام  
 راكع فوق حق رفع راسه لم يدر كركعة خلافا للفرض في شافعي ركن

في قولنا انما يقضي  
 سنة الفجر

سنة الفجر

سنة الفجر

سنة الفجر

فحقه امامه فيه صحح قال رضي لا يصح ان لم بعد الركوع لان ما اتى به  
 قبل الامام لا يقتدي به فكذا ما بني ولهم ان الشرط المشاركة في جزء  
 الركبن وقد وجد **باب قضاء الفوائت** فرض الترتيب خلافا  
 لشافعي بين الفاتية فرضا كان او واجبا يرشدك الى هذا التعميم  
 التبرع الاتي بعيد هذا والوقية وبين الفوائت لا بد من هذا التفضل  
 ومن اجل قايلا بين الفروض الخمسة والوتر فقد اهل حيث لم يأت بما  
 دل على فرضية الترتيب بين الفروض الخمسة منفردة عن الوتر فلم يجر  
 مجز من ذكر انه لم يوتر هذا عنده خلافا لهما ومنه الخلاف على ان  
 الوتر واجب عنده وسنة عندما الا ان يكون في اخر الوقت <sup>الصد</sup> <sub>به</sub>  
 الشريد في شرح الجامع الصغير وهو وجب الاستثناء الذي ذكره بقوله  
 الا اذا صاق الوقت يعني غي القضاء والاداء وان كان يسع فيه بعض  
 الفوائت مع الوقية يقضي ما يسع مع الوقية او نبت **لو سقوا في غيبان**  
 النسيان منها حيث ارادوا به الجمل المتفرق فلا يعيد الوتر ويعيد العشاء  
 السنة من علم انه صلى العشاء بلا وضوء والاخيرين به انما يعيد السنة مع انه  
 صلاها بوضوء لانها تتبع الفرض فلم يصح ادائها مستقلة بخلاف الوتر فانها  
 صلوة مستقلة عنده فصح ادائها لان الترتيب وان كان فرضا بين بين  
 العشاء لكنه اداه بزعم انه صلى العشاء بالوضوء فكان غافلا عن ان العشاء  
 في رتبة فقط الترتيب بعد الغفلة وعندما يعيد الوتر ايضا بناء على  
 انه سنة عندما اوقات ست مجز ووقت الصلوة السادسة

في قولنا انما يقضي

في قولنا انما يقضي

في قولنا انما يقضي

في قولنا انما يقضي

في قولنا انما يقضي

في قولنا انما يقضي



حديث كانت او قديمة كواجتمع الفوات القديمة والحديثة  
 قيل يجوز الوقفة مع تذكر الحديث لكثرة الفوات وقيل لا يجوز  
 ويجعل القديمة كان لم يكن زجرا له غناها ون قال الصدوق  
 الصحيح سوال اول وفي شرح الجامع الصغير للمراشي الاول اصح  
 والثاني اصوب قال صاحب الهداية في التجنيس الاول اقيس الفتوى  
 على الثاني قلت بعد الكثرة اولاهذا المختار امام الرضى وقال  
 المحيط وعليه الفتوى وفي التجنيس اذا قل ما بقي عليه يعود الترتيب عند  
 هو الصحيح فيصير وقتي من ترك صلوة شر فدم واذا يؤدى الوقفا  
 ثم ترك فرضا تربع على قوله حديث كانت او قديمة او قضى صلوة الشهر  
 الا فرضا او فرضين تربع على قوله قلت بعد الكثرة او حتى خا ذكرا  
 فائيه وفي الوقت سعة ذكر في الحقائق ومن ذكر الشرط الاول و  
 ترك الثاني فكانه نسي انهما شيان في توقف وجوب الترتيب عليهما  
 فد الخس مو قوفا خلافا لابي يوسف ومحمد وهو القياس وان قضى  
 الفائيه قبل اداء السادسة بطل فرضية الخس لا اصلها لانه لا يلزم  
 من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلوة عند ما خلافا لمحمد والما  
 اى وان لم يقضها قبل اداء السادسة وهذا العم من قضائها بعد اداء  
 السادسة من عدم قضائها بعد اداء السادسة صح اكل لهما ان الكثرة  
 علة سقوط الترتيب فيثبت الحكم بوجود العلة في حق ما بعدها وله  
 ان الترتيب سقط بالكثرة وبى قايمة بالكل فوجب ان يؤتى في سقوطه

بسم الله

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ترتيب الترتيب في الصلاة

ولهذا لو اعادها غير مرتبة جازت عندهما ايضا وهذا لان المانع  
 من احوال قلتها وقد زالت فلا يبقى المانع ولا يمنع ان يتوقف حكم  
 على امر حسي يتبين ماله كتجمل الركوة الى الفقير يتوقف فان بقي  
 النصاب الى تمام الحول فرضا وان نقص وتم الحول على النقصان  
 صار نفلا **باب السهو** يجب لم يقل هنا بعد سلام واحد عدم  
 كونه قيد للوجوب بسجدتان وتشهد وسلامان هو الصحيح اذا  
 قدم ركنا واخره او ركوة او ترك واجبا او غيره ساهيا كركوع  
 قبل الصلاة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد لو زاد  
 حرفا واحدا وجب عند ابي حنيفة وقال ابو شجاع انما يجب اذا قال  
 اللهم صلي على محمد وقال الما يتجوزي انما يجب اذا قال معه وعلى ال محمد  
 وغيره الذين المرغبتان المعبر قدر ما يؤدى به ركن عند محمد وعنه  
 ابي يوسف ومحمد لا سهو عليه اصلا كما في شرح مختصر القدوري  
 للزاهدى وركوعين وترك القعود الاول والجهر فيما تجاف قيل  
 كل هذا يؤى الى ترك الواجب قال في التبيين والصحيح انه يجب ترك  
 الواجب لا غير وهو المراد بقوله في المختصر ترك الواجب باق بعد  
 سلام واحد وقال الشافعي قبله وقال مالك قبله في الزمان بعد  
 في النقصان والخلاف في الاولوية ولا يجب بهو الموم بل بمرئ  
 ان يسجدوا المبوق يسجد مع امامه ثم يقضى سها على القعدة الاولى  
 وهو اليها اقرب قدم مفعول افضل التفضل توسعا كما خرج به صدر

ع السنية

ع السنية

ع السنية



بغيره  
لجود  
بغيره  
لجود  
بغيره  
لجود  
بغيره  
لجود  
بغيره  
لجود

صدور الافاضل في حرام السقط وان اباه النجس عاد ولا سهوا  
 قام سجدة للسهو وان سها عن الاقعة عاد ما لم يقيد بالسجدة وسجد  
 للسهو وان قبله تحول فرضه نفلا وفقم سادسة ان شاء خي لانه  
 لم يشرع فيه قصدا فلم يجب عليه اتمامه وان قصد الاخير ثم قام سوا  
 عاد ما لم يسجد للخاصة وسلم وان سجد لها ثم فرضه وفقم سادسة  
 هذا النظم كدمي الاول ولزك لم يقل ان شاء والتفاوت مع انه قطع  
 لا قضا فيها من حيث ان فرضه قد تم في هذه المسئلة لكن بتأخير التمام  
 يجب سجدة السهو في هاتين الركعتين فهو لتدارك نقصان الفرض واجب  
 فلو قطعها بان لا يسجد للسهو يلزم ترك الواجب ولو جلس في القيام وسجد  
 للسهو لم يكن على الوجه المنون فلا بد ان يفهم سادسة ويجلس على  
 الركعتين ويسجد للسهو بخلاف تلك المسئلة فان الفرض قد بطلت  
 فليس تدارك نقصان الفرض على ان اصل الصلوة باطل عند محمد  
 فلم انضم السادسة صيانة عن البطلان اكد في هذه المسئلة والركعتان  
 نقل ولا قصا لوقطع ولا تنوبان عن سنة الظهر لان النبي عم واخطب  
 بغيره مبتدأة ومن اشد به فيها صلواتها ولو افسد قضاها لانه  
 قصدا وعن محمد يقضى شتا ولو افسد لا يقضى كالامام تنقل ركعتين وسها  
 فسجد لا ينبغي كي لا يقع سجدة السهو فخلال الصلوة وان نسي صحى اي ان  
 صلى بهذه الترتيب نافلة من غير ان يجدها يجوز سلام من غير السهو  
 يخرج عنها موقفا عند ما خلا فالحمد يصح الاقضاء به وسجل

لجود  
بغيره  
لجود  
بغيره  
لجود  
بغيره  
لجود  
بغيره  
لجود  
بغيره

بغيره

وضوءه بالتمهنة ويصير فرضه اربعا بنية الاقامة ان يسجد بعد  
 بوجوب الاقضاء والتمهنة والنية في خال الصلوة والا اي وان  
 لم يسجد بل بعض لا اي لم يصح الاقضاء ولا يبطل الوضوء ولا يصير  
 الفرض اربعا لعدم وقوع الاقضاء ويبطل الوضوء ونية الاقامة  
 في خلال الصلوة سها وتسلم بنية القطع بطل نيته حتى يكون تحريمة  
 باقية كما مر شك اول مرة انه لم صلى الغشاء استأنف وان كثرا فزا  
 غلب ظنه لانه اذا كثر يكون في الاستئناف خروج وانقضوا في معنى  
 قولهم اول مرة فقبل اول ما عرض له في تلك الصلوة وقيل مضاه ان  
 السهو لم يكن عادة لانه لم يسجد قط وقيل اول سهو وقع له في  
 ولم يكن سها في صلوة فقط بعد بلوغه وان لم يغلب اخذ الاقل وقعد في  
 موضع ظنه اخر صلوة لم توجه كما قال بعضهم لان الوهم لا يكون الا في  
 فلا يستعمل في موضع الشك بخلاف الظن فانه قد يستعمل فيه ولزك قد  
 يقيد بالغالب **باب صلوة المريض** ان تقذرا قيام لم يحدث قبل  
 او صلى قاعدا ركعتين وسجد وان تقذرا اي الركوع والسجدة او في براسة  
 وجعل سجدة افضل من ركعة ولا يرفع اليه شي للسجدة وان تقذر  
 القعود او في مستلقيا ورجلاه الى القبلة او مضطجعا ووجهه الى  
 اولى وان تقذرا ليماء اخرت ولا يوفى بعينه وحجبه وقيل وقال  
 زفر يوفى بهذه الاشياء واذا قدر على اليماء بالرأس يميزه كمن في الاحتياج  
 وفي لفظ التأخير اشارة الى انه لا يسقط الصلوة وان كان الفجر الكثر

صدور السجدة في تحقير  
الوقار والزيلى  
في شرف الكثرة  
وعز ما سجد



من يوم وليلة اذا كان مفيقا هو الصحيح من جامع قاضي خان  
والهداية وان تعذر الركوع والسجود لا القيام فقد واوى وهو  
الافضل من الائمة قايا لانه اشبه بالسجود وسوم صح في الصلوة  
وقاعد ركع وسجد وصح فيها بني قايا خلافا لمحمد صلى قاعد في  
جاء بلا عند صح خلافا لها وفي المربوط لا الابعذ جن او اعني  
عليه يوما وليلة قضى ما فات خلافا للشافعي وان زاد ساعة  
اي ما ناقلا لا هذا عندنا وعند محمد يعني الريان من حيث الاول  
كذا في الهداية على وفق ما في سوط خواهر زاده واصول فخر  
المسلم والفقيه ابو الليث جعل اعتبار الساعة واية غرض في حنيفة  
وقال شمس الائمة في شرح الكافي الصحيح ان العبرة لعدم الصلوة والامة  
**باب سجود التلاوة** وسجدة بين تكبيرين بشرط الصلوة بلا  
رفع يد وتشد ولام وفيها سجدة السجود وتجب خلافا للشافعي  
على من تلا اية من اربع عشرة التي في اخر الاعراف والرعد والنحل  
وبني اسرائيل ومريم واوى الحج احتوان عن التائيم وفيها ايضا سجدة  
الشافعي والفرقان والنحل وسجدة وص خلافا للشافعي وحرم السجدة  
واختلفوا في موضع السجود فيه فمذهبنا على ما روي عن سقوله ان كنتم  
اياهم تعبدون فاخذناه به احتياطا فان تاخير السجدة جائز لا تقدم  
في النجم وانتقت واقره وسمها وان لم يقصد اى السماع تلا الامام  
سجد المومم معه وان لم يسجد وان تلا المومم لم يسجد خلافا لابي

44  
الصلوة ولا بعدها هذا عندنا وقال محمد يسجدونها اذا فرغوا  
وسجد الساجد الخارج سجد المصلي من ليس معه يسجد بعدها فيها اعادها  
لا للصلوة سمها من امام ولم يدخل معه او دخل في ركعة اخرى يسجد  
فيها وان دخل لافي تلك الركعة ان كان اى الدخول قبل يسجد امام يسجد  
معه والا لا يسجد والسجدة الصلوتية لا تقضي خارجها اى سجدة اللام  
التي تحتها الصلوة لا تقضي خارجها وانما قلنا التي تحتها الصلوة اذن  
عما وجبت فيها وتخل ادائها خارجا الصلوة كما اذا سجد المصلي من ليس معه  
او سجد من امام واقعدى في ركعة اخرى تلاها ثم سجد في صلوة واعاد  
كهنه سجدة وان تلاها وسجد ثم سجد فيها واعاد وسجد اخرى لان في  
الصوت الاول في غير الصلوة صار بتعا للصلوة وان لم يسجد  
المجلس وفي الصوت الثانية يسجد قبل الصلوة لا يتبع عما وجبت  
فيها كررها في مجلس سجدة سواء قراءتين ثم يسجد او قراء وسجد  
ثم قراء ما في ذلك المجلس قال في الحقايق قراءة اية السجدة في ركعة ثم  
قراها في الركعة الثانية يكفيه سجدة واحدة عند ابي يوسف وهذا اذا  
سجد الاول ثم قراء اذ لم يسجد الاول فادعاه في الثانية يجب سجدة  
واحدة بالاتفاق وانما وضع في ركعتين اذ بالكرار في ركعة واحدة  
لا يتكرر الوجوب يسجد الاول ولم يسجد وان بدلها اى اية السجدة  
او المجلس لا لا يكفي سجدة واحدة واسد الثوب سوان فيرك الخليلك  
في الارض خيشان ويسوي فيها سدى الثوب في ذهابه ونجس فيه

منها ما في قول الشافعي  
في ركعة اخرى تلاها عند ابي  
خلافا لمحمد بن مسعود



بتول المجلس بالانتقال من مكان الى مكان والانتقال من غصن الى غصن آخر بتول  
 ويجب ان يعلم ان مع اخرى بتول المجلس باجمع دون الثاني لا في علم ان  
 المجلس سنا بتول بالشروع في امر آخر بالانتقال من مكان الى مكان لم يتجدد  
 كلما اماروا بالبيت والمجد في حكم مكان واحد بل لا يتجدد الا في اعضاء  
 الشجرة الواحدة مختلفة في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر كان واحد  
 بجمع القيام لا بتول المجلس وانما كان مبطلا في الحجة لانه دليل الاعراض من  
 وهم انه مبدل ثم دون سنا فتدوهم وكرم ترك سجدة يعني انها وقراءة  
 باقى السورة لانه يشبه الشكاف لا نكته ونزب ضم اية او ايتين قبلها او  
 اليها دفعا لتوهم التفضيل لا بد من زيان قوله او بعد ما ينطبق التقليل  
 ذكره بقوله دفعا لتوهم التفضيل على المثل فامل وانحس افعالها  
 على التامع شفعة عليه والله اعلم **باب المسافر** هو من فارق بيوت طنة  
 من اجاب الذي خرج منه وان كان بجدة بيوت آخر من جانب اخر قاصدا  
 مسيرة ايام وليسا لها الايام للشئ والليالي للاستقامة لكن قد روي  
 من طلوع البحر الى غروب الشمس من جامع قاضي خان وقدره ابو يوسف  
 واكثر اليوم الثالث والثاني في يوم وليلة في قول بغير وسط متعلق  
 الا بقاصدا لان المعتد في المسافر قصد بيت ثلثة ايام وليسا لها بالسير العقول  
 سواء كان السير المعتدل مقصودا ايضا ولا واعتبر في الوسط للسير الليل  
 والراجل وللجوع والرياح والليل ما يليق به وله رخص تدوم شيئا  
 تمام في الحين وان كان غاصبا في سفره خلافا للشافعي حتى يرضى

سبعة  
 ايام  
 من غروب الشمس الى طلوعها

ثلثة

من انفع ما قيل  
 في الشريعة من فضل  
 الحج والعمرة

صالحة

هذا القيد البرهنة وان ضاعه اكثر  
 الكتب نفس عليه  
 في الضمير

مائة الشريعة

متعلق بقوله تدوم هذا اذا تم مدة السفر ثم رجع واما اذا رجع قبله  
 فيخرج نسبة الاقامة ولو في المفان يصير مقيما او ينوي اقامة نصف شهر  
 ببلدة او قرية واحدة انما قيد بالوصة لانه اذا نوى اقامة مدة مذكورة  
 في بلدين او قريتين لا يصير مقيما الا ان ينوي ان يقيم ليا لهما في احدهما  
 فيصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة المقيم تنضاف الى نيته هذا اذا كان كل واحد  
 من الموضعين اصلا بنفسه وان احدهما تبع للآخر بان كان احدهما مصلا  
 والاخر قرية قريبة منه تجب الجمعة على سكانها فانه يصير مقيما بدخوله  
 ايها كان لانها في الحكم كوطن واحد كذا في البيتين منها اي من الرخص  
 المذكورة قصر الفرض الرباعي لم يقل فرضه الرباعي لان المتبادر من  
 الفرض الى المسافر ان يكون الفرض في حقه الاربع ويكون القصر في حقه  
 وسومز هب الشافعي لا مذهبا قال في الهداية وفرض المسافر في الرباعي  
 ركعتان لا يزيد عليها وقال الشافعي فرضه الاربع والقصر خصة في قصر  
 ان نوى اقل من نصف شهر ونوى مدتها اي من الاقامة وهي نصف  
 شهر بموضعين او دخل بلدا عارضا خروجه او بعد عن فطال كنه  
 وكذا عكر دخل ارض حرب او حام حضا فيها او اهل البغى في دار غير  
 مصر ونوا اقامة مدتها لانهم لم يصيروا مقيمين بنيت الاقامة وغد زفر  
 يقع في الوجهين اذا كانت التوكة لهم للممكن من الفرائض اوعدا  
 يوسف بنعي اذا كان في بيوت المدينة لانه موضع اقامة لاهل اضية  
 جمع ضاء وسويت من وبرا ووصف نواها في الاصح اختلف المتأخرون



في الذين يسكنون في الخيام والقاطيط كالاعراب والأتراك في زماننا منهم يقول لا يكونون مقيمين لانهم ليسوا في موضع الاقامة قال شمس الدارة السرخسي والصحيح انهم يقيمون لان الاقامة للمحل والسر عارض ومن لا ينوون السفر قط انما يستقلون من بلد الى بلد ومن عرج الى مري فكانوا مقيمين باعتبار الاصل من الفخيرة فلو انهم مسافرون فقلوا في ثم فرضه واسه لتأخير السلام وبمنه عدم قبوله صدقة الله تعالى وهذا اذا كان انما عمدا وما زاد نفل خلافا للشافعي هذا في الاساس السابقة بناء على ان الغرض في حق المسافر عند الاربعة وان لم يعقد بطل فرضه لترك القعدة وهي فرض عليه مسافرا مقيم يوم في الوقت اي يصير فرضه با بالبقية وبعد لا يؤمنه اذ لا يصح الاقتران بعد الوقت لانه يؤدى الى القعدة المفترض بالمتقل في حق القعدة والقعدة نظرا الى اقتدائه في الشريعة الاولى او الثاني ومن قال بعد الوقت لا يتغير فرضه فكانه توهم انه يصح الاقتران ولكن لا يتغير فرضه وفي عكس قصر المسافر وانم المقيم ويقول نربا انما صلواتكم فاني مسافر وبطل الوطن الاصل وسقط القرار الذي تولد فيه او تاهل به من بلاد وقربة مثله فاذا انتقل من البلد الذي هو وطنه الاصل ووطئ ببلد اخر لا يبق الاول وطنا لا السفر ولا لا يبطله ووطن الاقامة لان الشيء ينكسر ببلد لا يبادونه ووطن الاقامة هو الذي نوى الاقامة فيه خمسة عشر يوما او اكثر مثله والسفر والاصل انما لم يتعرض لوطني السكنى وهو الموضع الذي نوى الاقامة فيه اقل من

منهم

من خمسة عشر يوما لانه لم يمتنع المحققون من شايخنا والسفر وضيق لا يغير ان الغاية سفرية كانت او حضرية لان المعبر في القضاة ما في الادلة والخبر انما يؤثر قبل الثبوت لا بعد **باب الجمعة** نظر الى الاقامة لم يقل بمسافر وقفاية لان الشرط سوان لا يكون مسافرا لان يقيم بمسافر وقفاية ولذلك يجب على قروي دخل المصروع الجمعة قال في الحقايق يجب الجمعة على اهل قرية بحيث يخرجها مع فراج اهل البلد عبد صنفه وعند ابى يوسف يجب على من داخل الرض لا غير وعند محمد كل قرية سمع اهلها اذان الجمعة يجب عليه والافلا وقيل يجب على من يبيت وبين المصروعين وعليه الضوى والصحة وسلامة العين والرجل والحيمة والذكورة انما اقصر على ما ذكر لان المراد بيان الشرايط المخصصة ومن رام ذكر مطلقا فليعلم ان يترك العقل والبلوغ والسلام ايضا لا اذائها يعني صحتها وانما عر عنها بالاداء بناء على انه لا قضا للجمعة فصحتها لا تكون الاعلى وجه الاداء ويجب ترك التفرج واصاب اذا حضر الجميع **الفرقة** صرح بذلك في البدايع فاقرها صحة هذا الحكم انما هي على تقدير عدم البلوغ في جملة الشرايط لان ما يصلي فاقه لا يقع فوضا وشرطه اي لا اذائها المصراع جامع لا بد من ذكره لان التفسير المذكور له لا المطلق المص سوسمعه لم يقل موضع له كما قالوا الما فيه من خلل قابل امين وقاض ينفذ الامكام ويقيم الحدود هذا ما عند ابى يوسف وهو ظاهر المذهب على ما نص عليه الامام السرخسي وسواه ايتار ابى الحسن الكرخي وابى الحسن البصري

الرضي عن المدة من سبوت  
وساكن من المغرب منه  
تابع الزموني  
من ضمن البلوغ ومن على كونه  
ما الشريعة  
فكانهم قصره وبالقياس المذكور  
ما الشريعة  
من ظهر منها صفة اخرى كلام  
تابع الزموني منه



ودوي غرافي يوسف انه لا يسبح اكبر ما جده اهله وهو اختيار  
 البليغي ومن رجه لظهور التواني في اجزاء الامكام لا سيما اقامة الحرق  
 في الامصار فقد غفل عن انه لا يصلح الاعتقاد في الامصار التي فتح صل  
 بين فيها مسجد بعد وقتا فبكر الفاء يقال فناد الدار لما امتد من جواربها  
 وسوما حوله اعتبر بعضهم قيدا لا يقال ان لا يكون بينه وبين مصر زائد  
 ومراعى فقد اخطا صاحب الذخيرة حيث قال فلي قل هذا القائل لا يجوز  
 اقامة الجمعة بحار في مصل العيد لان بين المصرو وبين المصلى مزارع وو  
 هذه المسئلة مع وافق بعض شايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس  
 بوجوب فان ادرام ينكر جواز العيد في مصل العيد بخارج الامم المتقدمين  
 ولان المتأخرين واما ان المصطفى شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز  
 العيد بعد المصالح يعني صواح اهله من دق الموتى وركض الخيل و  
 اسهم ونحو ذلك وجازت بمق في الموسم خلافا لغيره انه من المصطفى صلى  
 يعيدها وبها انما يتصرف في ايام الموسم وعدم التقييد بالتخفيف للتحفة  
 ولا يبر الحجاج ولا يبر مكة ولما دون من جهتهم لا لاير الموسم وهو الذي  
 امر بتسوية امور الحجاج لا غير وان كان مقيما لانه غير مأثور باقامة  
 الا اذا كان مازونا من جهة من له الاذن وقيل ان كان مقيما يجوز وان  
 كان مسافرا لا يجوز ويعتبر هو الاول كذا في البيداع لا يعرفان و  
 اوناية هذا اذا امكن التوصل الى واحد منهما واما اذا لم يكن فللتأل  
 ان يحقوا ويقدموا في مصل بهم ذكر في الذخيرة ووقت الظهر

بهم اقامة  
 به به ١٢١  
 به به ١٢١

والخطبة نحو سيرة على قصدها ذكر في المبوط وقال لا بد من ذكر  
 طويل يتي قطبة عرفا وقال الشافعي لا يجوز حتى تخط خطبتين اعتبارا  
 للمعارف قبلها في وقتها وجماعة وهم ثلثة سوى الامام عند نماز  
 ابي يوسف فان نفر واحد سجدة براد بالظهر وقالوا ان نفر واحد  
 جمع وان في ثلثة او نفر واحد سجدة اتمها خلافا لرفض والاذن العام  
 ومن صلى اماما مطلقا في غير ما صلح فيها هذا بعموم يتناول العبد والمسلم  
 والمريض دون الصبي لانه لا يصلح اماما للرجال في المختار فخرج بقيد الاطلاق  
 ورفض خلافا في المسائل لانه ليس بفرض عليهم فاشبه الصبي والمرأة ولم  
 ان هذه رخصة فاذا حضر واقعه فحضر او اما الصبي فيلزم له اللحية والبركة  
 لا تصلح للامامة في حق الرجال وكن ظر معذور ويجوز تخصيصها بالذكور  
 ليس للاعتزان بل ليعلم منه الحكم في غيرهما بالطريق الاولى بجماعة في مصر  
 نوبها لما فيه من الاطلاق بالجمعة اذ هي جامعة للجاعات والمعدوزين  
 به غير بخلاف السواء لانه لا جمعة عليهم ويطلق الظهر بجمعة ان الكثرة  
 ان يدركها ذكر في التبيين واما وقوع الادراك فيلزم بشرط عند خلافا  
 لها قال في الحقايق والمعدوز كالعبد والمسافر والمريض وغير المعدوز  
 سواء واطلاق البتة يمد عليه الى سعي الناقص للظهر عند ان يكون خارج  
 دان ومدر كها في التمداد في سعي السهو بينهما وقال محمد ان ادرك معه اكثر  
 الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها الظهر فان قلت لا  
 يوتي في السجدة سجدة السهو بنى عليه في الثانية فما وجه قوله اوفي سعي السهو

عند الشريعة

عند الشريعة

بأن الشريعة



قلت ذلك قول بعض المتأخرين وهم لا ينكرون جواز بل يقولون ان تركه  
 او تركه لا يقع الناس في الفتنة واذا اذن الاول فيدبر ترجيح القول  
 حتى ينزاد وهو من لانه لو انظر الاذان عند المنبر فيقول آذان السنة  
 وسماع الخطبة ورجا يفوت هو الاذان الثاني لانه الاصل الذي كان في  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء تركوا البيع وهو اذا خرج الى  
 حرم النافلة اما الفاتحة فلا كراهة في قضاها وقت الخطبة نص عليه في  
 النهاية والكلام يعني المتعارف واما التيسير فلهما فلا هذا هو الاصح  
 ذكره في السلام في مبوطه هذا عند وقال لا بأس بان يتكلم قبل الخطبة  
 وبعدها ما لم يرغل الامام في الصلوة وانما لم يقل حتى يتم خطبته لان الكلام  
 بعد تمام الخطبة ايضا على الاختلاف ذكره في شرح الطحاوي وقال  
 في التقريب قال الامام حزمي الامام يقطع الكلام والصلوة وكذا  
 نزل على المنبر حتى يشرك في الصلوة وقال لا بأس بالكلام وتكون الصلاة  
 واذا جلس على المنبر اذن ثانيا بين يديه واستقبل مستمعين ويخطب خطبتين  
 بينهما فصد قائما ظاهرا واذا تمت اقامت وصلى الامام بالكلية ركعتين  
 والله اعلم **باب العيدين** ثوب يوم الفطر ان ياكل لم يقل قبل صلوة  
 لان المنسوب الاكل قبل الخروج الى المصلي ويتاك ويغتسل ويطيب  
 ويلبس احسن ثيابه ويؤدى فطرته ثم يخرج الى المصلي غير مكبر جهرا في الصلاة  
 خلافا لهما وانما قال جهرا لان التكبير بدونه من ولا يشغل قبل ذلك  
 العيد فانه مكروه في المصلي اتفاقا واختلفوا فيما اذا كان بعد

فيه سهو

فيه سهو

الخطبة  
 في صلاة العيد  
 في صلاة العيد  
 في صلاة العيد

فيه سهو

فيه سهو

فيه او قبلها في البيت وعائتهم على انها كروية قبلها مطلقا وبعدها  
 في المصلي لاني غير ذكره في التبيين وشرط لها شروط الجمعة وجوبا  
 دل هذا على انها واجبة وهو رواية عن أبي حنيفة وهو الاصح وقد نفى  
 محمد في الجامع الصغير على انها سنة واول بان المراد انها ثابتة بالنية  
 وفيه ما فيه وادالا الخطبة ووقتها من ارتفاع زكاة الى ذوالهاوي  
 بهم الامام ركعتين يكبر للاحرار ويتنق ثم يكبر ثلثا وعند الثاني يكبر  
 يكبر خمسا وفي الثانية وهو قول ابن عباس وما ذهبنا اليه قول  
 ابن مسعود ويقال الفاتحة وسورة ثم يركع مكبرا وفي الثانية يبداء  
 بالقرأة ثم يكبر ثلثا واخرى للركوع ويرفع يديه في الركوع والخطبة  
 بعد ركعتين يعلم فيها احكام الفطرة ويصلي غدا بغين عند البعد  
 واذا صلى الامام لا يقضي ما فاتته والاصح كالفطر احكاما لكن هنالك  
 الاساكن الذين يغضون ولا ياكل قبلها هو المختار ويكبر جهرا في الطريق  
 ويعلم في الخطبة تكبير التشرق والاضحية ويصلي بعد ذلك وغيره في  
 الثاني والثالث لا بعد والاجتماع يوم عرفة تشبها بالافاقين ليس  
 لاختصاص كون الوقوف قربة يعرفات وتجب تكبير التشرق قوله الله  
 اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد من فجر عرفة عقب  
 كل فرض ادى جماعة مستحبة احسن به عن جماعة النساء وهذا  
 قوله وقال لا يجب على كل من يقبل المكتوبة على المقيم بالمصر ومقتدي به رجل  
 ومساقر يشارك مقيم فيه اى في الفرض انما لم يقل مقتدي بمقيم لان المقيم

اشارة الى ما فيه من الضعف فان  
 ذكر السنة 2 مقابلة التوضيح  
 ما وان السنة بهذا  
 المعنى لا يباينها منه

ما الشريعة

ما الشريعة







ويقتضي الكفر ان يضاف اليه ان كان وصلة فرض كفاية ان ادى البعض  
ليقتطع على الباقيين والايات الكلى ومما ان يكبر ارفايدية ثم لا دفع  
بعدها خلافا للشافعي ولا يشهد ويقول في البصير بعد الثالثة اللهم  
اجعله لنا فرطا اي اجرا تيقنا اللهم اجعله لنا ذرا اللهم اجعله  
شافعا مستغفرا هو الذي يعطي الشفاعة ويقوم المصلي بحذاء صدره <sup>المستغفر</sup>  
والاصح بالامامة السلطان تقديم السلطان واجبا اذا حضر واقدم  
الباقى بطريق الافضل ذكره في الحققة ثم العاصي ثم امام الحجة ثم الوالي على  
ترتيب العصابات في ولاية الانكاح والصحيح ان من تقدم الاب  
على الابن عند الكل وان كان الابن تقدم على الاب في ولاية الانكاح  
عند ابي حنيفة وابي يوسف من القامى الصغرى والابن باذن في الاما  
وان صلى غير الوالي والسلطان يعيد الوالي ان شاء ولا يصلي غيره بعد  
ومن لم يصل عليه فدين على قبره مالم يظن انه تنسخ اما قال مالم يظن ما  
للتقدم لان المعبر فيه اكثر الراى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الاوان  
والالكنة والاشخاص ولم يجز تركها بمعنى مع القدرة على النزول تحسنا  
لانا صلات من وجه لوجود التبرم والتحليل ولهذا يشترط لها ما يشترط  
للمصطفى والميتين انه يجوز لانهادعوا لهذا لم يعارضها والاحتسان اسم  
لدليل رضا كان او جماعا او قياسا خفيا اذا وقع في مقابلة قياس  
جلى سبق اليه الفهم حتى يطلق على دليل اذا لم يقصد فيه تلك المقابلة  
وكرهت في سجد جماعة ان كان الميت فيه خلافا للشافعي قال في

50  
صديقه  
بعد نقل خلافة وانما شرط كون الجنان في المجداز لو كانت الجنان  
والامام وبعض القوم خارج المجد وبقى القوم في المجد كما  
هو المعروف في جوامعنا لا يمكن باتفاق اصحابنا وان كانت الجنان  
وحدها خارج المجد فيه اختلاف المياخي وبعضهم قالوا لا يمكن منهم  
التيد الامام ابو ثجاج ومن ههنا بين وصبر زيات قيد الوصية في قوله  
وان كان ومن خارجها خلف المياخي ومن ولد سمي وعمل وصلى عليه  
ان استعمل المقتل ان يكون منه ما يدل على حيوة من رفع صوت  
او حركة عضو ذكر في البيتين ثم مات والا ادرج في خرقه ولم يصل  
عليه وعمل في ظاهر من الرواية ومن المختار صبي سبي فمات ان سبي ومن  
او مع اصدابويه فاسم عاقلا او احد ما صلى عليه لانه ان سبي ومن او مع  
ابويه فاسم هو والحال انه عاقل فلامه صحيح وان لم اطم اصدابويه يكون  
تبعاله والا فلا ان سبي مع اصدما ولم يعلم سوا عاقلا والامن سبي معه منها  
لا يصل عليه كافر مات بفعله وليه السلم غل الجحوى يصيب عليه المدا على الوفا  
الذي يصل النجاسة لا كما يصل السلم ويلغ في خرقه ويجهر صفة ويلغ فيها  
وسنة حمل الجنان اربعة وعندنا في السنة ان يحملها رجلان يضعا  
الابن على اصل عنقه والثاني على اعلى صدره وان تضع مقدمهما ثم  
تؤخرها على عيسك ثم مقدمهما ثم مؤخرها على سيارك وليس عون بها لانا  
وكنه الجلس قبل وضعا والثاني خلفها اجت ويجهر القبر ويلحد ويلحد  
ما يلي القبلة خلافا للشافعي فان عند يسل سلا ويقول واضعه لسم الله



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مفتی محمد رفیع

قال صاحب الذخيرة نوع آخر  
في معرفة الشبه الذميمة

يعني السيرة حسنة فال  
يعني السيرة الحسنة والحدائق  
اقول المادانه وحدائق

تجارت السوریه



لا ينعى الشهاد عندنا كما لو قتل بالتلاع وان لم يعلم قاتله بفعل  
لانه وجبت الدية والقصاص لقتله فلم يكن في معنى شهاد احد وان حصل  
القتل بمعضا صغير فيعلم قاتله او لالا ان هذا القتل يوجب المال على كل  
حال وان حصل القتل بجديرة فان لم يعلم قاتله يجب الدية والقصاص  
على اصل المحلة فيقتل وان علم القاتل لم يقتل عندنا اصل من اقيم العلم  
يكون القتل ظاهرا اعتمادا على اسفله من ان كونه مقتولا ظاهرا شرط لا  
خلاف اعلم ان حكم كما يسقط بفقد الظلم وقدم بيانه فيما سبق كذلك  
يسقط بوجوب عوض الى سواء سقط بعد وجوبه او لا ووجوبه بالعوض  
في اله القتل عند خلافهما وبجهالة القاتل مع كون القتل في موضع  
يجب فيه القصاص والدية وسواء الذي بين سمننا لا يقال المفهوم من الهداية  
حيث قال من وجد قتيلا في المصر غل لان الواجب فيه الدية والقصاص  
فحق انرا نظم الا اذا علم انه قتل بجديرة ظاهرا لانه لا عبرة بجهالة القاتل  
لان كلامه فيما اذا لم يعلم القاتل بدلالة التعليل الذي ذكره لانا  
نعم ما ذكره او لا فيما اذا لم يعلم القاتل الا ان ما ذكره ثانيا فيما اذا لم  
القاتل لان الواجب فيه القصاص وغاية ما يتوهم من ذلك ان يكون  
القتل منقطعاً ولا باس فيه وبما قرأناه انه دفع وهم المخالفين بين  
الذخيرة والهداية لا يقال موجب القتل بجديرة القصاص ووجوب المال  
اذا لم يعلم القاتل بسبب العارض وهو الجمل به فينبغي ان يكون الحكم فيه  
كالذي في الابن اذا قتل ابنه بجديرة ظاهرا لانا نقول ليس القصاص

لانه سببه له  
لانه سببه له  
لانه سببه له  
لانه سببه له

لانه سببه له  
لانه سببه له  
لانه سببه له  
لانه سببه له

موجب قتل بجديرة بل لا بد من ان يكون القتل ظاهرا وذلك غير  
ثابت في الصوة المذكورة ومن لم يثبت له ذلك قال ما قال واذا  
بعد الحق الا الظلال او جرح وارث بان نام او اكل او شرب او عوى  
او اواه خيمة او حل من مصرعة جالم يقتل او يقتل لان الداخل في حد  
الارثاثات الحمل دون النقل لانه يوجد فيما اذا جرح جرحه من بين  
كي لا يطأ الخيول مع انه غير مرتب بل شمس لا يفضل ذكره في البسوط  
ولم يقتل من المعركة لعدم اختصاص الحكم بها او بغير عاقلا وقت صلوة  
المراد بوقت الصلوة قد يجب عليه الصلوة ذكره الزاهدى او اوصى  
هذا عندنا في يوسف خلافا للحمد وبالحملة الارثاثات في الشرع ان يرق  
بشي من مرفق الحق او ثبت له حكم من احكام الاصلاء وفي اللغة ما قاله  
الجوهري وارث فلان اي حمل من المعركة ريثما ايجر مجاوبه ومضى  
عليه وان قتل بغير او قطع طريق بقتل ولا يصلي عليه والله اعلم **باب**  
**الصلاة الكعبة** في الغرض والنقل خلافا لما في فيها وما لك في  
الغرض ولو ظهر الى ظهر امامه لامن تقدم عليه قال في البدايع سواء كان  
ظهره الى وجهه او كان الا اذا قرب من الامام الى الحائط الذي جفوا  
اليه وكن ففها وقال انما في لا يجوز ذكره صاحب المنظومة وقال في  
الحقايق لا يجوز الصلوة على سطح الكعبة عند الا ان يكون بين يديه  
وعندنا يجوز فالكعبة هي البناء عند وعندنا العصرة والهوى الى  
عنان السماء اقدوا متعلقين حولها وبعضهم اقرب من امامه جاز الا ان

من قال ارث الخرج فكانه غفل  
اي معنى الخرج واقله مفهوم  
الارثاثات منه

ما في الشريعة  
ما في الشريعة

عبارة تلك الشريعة لا يخرجها الى وجه  
ففيها الكعبة  
الى الله تعالى  
لعدم التقدم  
من البداهة  
وكذلك



جانبه لتقديم على اياه والله اعلم **كتاب الزكاة** في الشريعة عبادة  
 عن ايتاء جزء من النصاب المحوي الى الفقير وغدا البعض سواسم للمال  
 المؤدى لانه يقع امر ايتاء الزكاة وايتاء الايتاء محال وفيه نظر المحققون  
 على انها افضل الاداء لانها وضعت بالوجوب الذي هو من صفات الافعال  
 كذا في المتنورد في لا يجب الا على مسلم اصل الزكاة ثابت بدليل قطعي لكن  
 المقدار ثبت باخبار الاحاد ولذلك اطلق عليها لفظ الواجب ومن  
 غفل عن هذا قال والمراد بالواجب الفرض لانه للثبوت فيه وفي شرط  
 الالزام خلافا لنافي تكلف فلا يجب على الصبي والمجنون خلافا  
 لنافي حر فلا يجب على مكاتب في نصاب اعتبره في حق الرقي قيد  
 وسو بالاسامة في ايتاءه وبالنجان في غيرها وهذا القيد يعني من قيد  
 الفضل عن الحاجة الاصلية بدون العكس فلا يجب في غير نام مشغولا كما  
 بالحاجة الاصلية كالالات المحترقين والكتب لاهلها او لم يكن كدور <sup>السكنى</sup>  
 ودواب الركوب وعبيد الخدمة فاضلا عن الحاجة حوي انما اعتبر هذا  
 القيد لانه لا بد من مدة يتحقق فيه النماء وقدرها الشرع بالحوال لا <sup>الممكن</sup>  
 من الاستمالة لاشتماله على الفصول المختلفة والغالب تفاوت المقادير فيها  
 فادى الحكم عليه اي حكم الاستراط الثابت لمدة يتحقق فيها النماء لا حكم في  
 الزكاة كما سبق الى وم لم يتأمل سياق الكلام ولم يتدبر في سياقه  
 مملوك ملكا تاما وذلك بان يكون مملوكا مورا ورقة فلا يجب في مكاتب  
 والافاقية لعدم اليه فاضل عن الحاجة الاصلية لان الشغل بالحاجة

نفسه  
 نسبة  
 نسبة  
 نسبة

الاصلية كالمعدوم فلا زكاة في دور السكنى ودواب الركوب وعبيد  
 الخدمة واثاث المنزل والالات المحترقين والكتب لاهلها فلا يجب <sup>على</sup>  
 مديون خلافا لنافي مطالب من عبيد كل دين لم مطالب من جهة <sup>العبيد</sup>  
 ينفع وجوب الزكاة سواء كان الدين شرعي كالزكاة والعش والحراج و <sup>نفسه</sup>  
 للمباد كالتمش والاجرة ونفقة المحارم وكل دين لا مطالب له من جهة  
 العباد كالندور والكفارات والحج لا ينفع وجوب الزكاة من خلاصة <sup>ان</sup>  
 في الهداية فدين الزكاة ينفع وجوبها حال بقاء النصاب وكذا عبيد <sup>ان</sup>  
 خلافا لفرق بينهما والابن يوسف في الثاني بقدر دينه لان ذلك القدر مشغول  
 بالحاجة الاصلية فلا يكون فاضلا عن الحاجة الاصلية فاعتبره وما قاورث  
 هذا نقصا في الملك والافاقية مال مفقود ومن بعد معنى الحول او ساقط  
 في بحر التجزئة بعد ومدفون في غير حرن نسي مكانه ثم تزكجه قال في  
 شرح الطحاوي لو دفع ماله ثم نسي مكانه وتذكر ذلك بعد معنى الحول فانه <sup>ينظر</sup>  
 ان دفنه في حرن كالبيت والحاقوت تجب الزكاة فان دفنه في غير <sup>نفسه</sup>  
 فلا يجب ودين مجده المديون سنين ثم اقر بعد عند قوم وما اخذ  
 مصادرة ووصل اليه بعد اي بعد معنى الحول هذه الامثلة امثلة المال  
 الضار وفيها خلافا لفرق والنافي بخلاف دين على مقصلي او مصر  
 او مفسد خلافا لحد او جاد عليه بنية او علم به قاص فان تجب الزكاة في  
 هذه الاسوال ولا يبيع للنجاة <sup>نفسه</sup> لما فوض خدمته ثم لا يصير للنجاة  
 وان نواه لم يقل مالم يبعه لانه بعد البيع ايضا لا يصير للنجاة انما الضار <sup>نفسه</sup>

لا يكون في الكتب وان لم يكن لاهلها اذا لم ينجوا  
 النجاة وانما حال لاهلها كقضا لعدم نية النجاة  
 وانما حال لاهلها كالموت ان الموت في عدم  
 وجوب الزكاة في غير النجاة والالتزام عدم  
 ان القيد المذكور غير مفيد مستحيل  
 من الزكاة

خط بهنا صدر الزكاة خطا فاش



لها عنه ان كان من جنس ما تحت الزكوة وما اشري لها كان لها لان  
 ما عدى الحرمين والسوايم اما يجب فيها الزكوة نيمة التجان ثم هذه  
 اما تعبر اذا وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو نوى التجان  
 بعد يجب فيه الزكوة لا ما ورثه ونوه لها اذا لبدان يكون سبب الملك  
 اختياريا وما ملكه بهبة او وصية او نكاح او طلق او صلح غرود ونوه لها  
 كان لها عند ابي يوسف لا عند محمد وذلك لان البت لا يجب ان يكون  
 شره عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقيل الخلاف على عكسه والاداء نيمة <sup>النية</sup>  
 به او ينزل قريبا وجب وتصدق بكل ماله بلائنة مسقط وببعضه  
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد فانه يقول ان قصد ببعض ماله تسقط زكوة  
 المؤتى **باب زكوة الاموال** نصاب الابل خمس والبق ثلثون والغنم  
 اربعون سائمة وكل خمس من الابل بخت او غراب بخت جمع بحق هو  
 الذي تولد من العربي والعجمي منسوب الى بخت النضر والعرب جمع  
 عربي شاة ثم في خمس وعشرين بنت محاضى التي تمت لها سنة و <sup>طفت</sup>  
 في الثانية ثم في ست وتلين بنت لبون التي تمت لها سنة و <sup>طفت</sup>  
 في الثالثة ثم في ست واربعين حقة هي التي ات لها ثلث سنين و <sup>طفت</sup>  
 في الرابعة ثم في احدى وثين حقة هي التي ات لها اربع سنين و <sup>طفت</sup>  
 في الخامسة ثم في ست وسبعين بنت لبون ثم في احدى وثين <sup>طفت</sup>  
 الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وخمس واربعين بنت <sup>محاض</sup>  
 وحقان ثم في مائة وخمسين ثلث حقا ثم تتألف ففي كل خمس شاة

54  
 ثم في خمس وعشرين بنت محاض ثم في ست وتلين بنت لبون ثم في مائة  
 وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تتألف ابراكها في الخمس الى بعد  
 المائة وخمسين يعني تتألف سينا فمثل ما ذكر بعد المائة وخمسين حتى يجب  
 في كل خمسين حقة وفي ثلثين بيرا او جاموسا يتبع مولد في ثمانين حقة  
 او يتبعه ثم في اربعين متن هو الذي عليه الحال ان او سنة وفيما زاد يجب  
 الواحدة الزاوية ربع عشر سنة وفي الاثنين نصف ثمان سنة وهزاراة  
 الاصل عن ابي حنيفة وروى الحسن عنه انه لا يجب الزاوية شي حتى يبلغ <sup>جنين</sup>  
 ثم فيها سنة وربع سنة او ثلث يتبع وقال الاشعري الزاوية حتى يبلغ  
 ستين وسرواية غنم في حقة الى ستين وفيها ضعف ما في ثلثين اي تبيعان  
 ثم في كل وتلين يتبع وفي كل اربعين سنة ففي سبعين يتبع سنة وفي  
 ثمانين مستان وفي تسعين ثلث ابعة وفي مائة تبيعان سنة وفي  
 مائة وعشرين مستان الا اذا اخطا كما في مائة وعشرين فيجب بين اربع  
 ابعة وثلث مستان وهكذا فيما زاد وفي اربعين ضانا او مفر شاة  
 ثم في مائة وحدى وعشرين شاة ثم في مائتين وواحدة ثلث شاة ثم في  
 اربع مائة اربع في كل مائة شاة ولا شيء في بقل ومارلبا التجان ولا في  
 عوايل التي اعربت للعمل كما ان الارض وحوامل هي التي اعربت للعمل و  
 وعلوق هي التي تقطع الملف ضد السائمة ولا في حمل وفضل وعجل الابقا  
 للكبير ولا في ذكور الجمل منفردة وكذا في اناثها في رواية وفي كل خمسين  
 المختلط به الذكور سائمة للذكر والنسل اما زيد هذا القيد لان الزكوة في

تابع الشريعة

تابع الشريعة



في اية التي تام لها حتى لو اسيت للكل والركوب لا يجب الزكاة فيها  
 ولو اسيت للجان فيها زكاة الجان لانه زكاة اية ذكر في المحيط  
 دينار وربع عشر قيمته نصا بايعني ان شاء قوتها واعطى كل اية درهم  
 خمسة دراهم وهذا عند وسوق زفر وقال لا زكاة في الخيل قال في  
 التحفة الصحيح قوله وفي التبايع المختار للقوى قوله وجاز دفع القيمة  
 في الزكاة والكفان والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان  
 لم يجد الن الواجب اذا لا في مع الفضل جبر اي دفع ذلك ليس ان لا  
 يأخذ او الاعلى ويرد الفضل ان شاء لانه شراء فلا يجبر عليه بل لا ان  
 يعني الى ارب او قيمته ويقيم استفاد وسط الحول في حكمه الى نصاب  
 من جنسه اي اذا كان له ما يادرمم حال عليها الحول وقد حصل له في وسط  
 ما به درهم الماية الى المائتين وقوله في حكمه اي في حكم استفاد وسو وجب  
 الزكاة يعني يعتبر في استفاد الحول الذي مر على الاصل ويجوز ان يرجع  
 ضمير حكم الحول والزكاة في النصاب لا العفو سوابين الغرضيتين عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر فيها واذ شغل المال على النفا  
 والعفو فملك بعد الحول منه شيء يصرف الملاك الى اكل شايما عند محمد  
 وعند شيخين يصرف الى العفو او لا فان فضل الملاك منه يعرف الى النفا  
 ويبقى بقدره وان لم يفضل لا يعرف وهذا ما ذكر بقوله يصرف الملاك  
 الى العفو ولا ثم الى نصاب بليته ثم ان يمتنع هذا عند وعند ابي  
 يوسف يعرف الى العفو ولا ثم الى النصب شايما فيبقى ثاة لو هلك بعد

بعد الحول عشرون من اثنين ثاة او واحد من ست من الابل ويجب  
 ثبت مخاض لو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا او هلك النصاب الحول  
 يسقط الواجب وهلاك البعض حصته والاية متى ككتفية بالرباعي  
 بالفتح مصدر من رعى الابل الكلاء لانه رعية الابل لا بالكسر على ما نقل  
 عليه الجوهري لانه بمعنى الكلاء وسواسم لما رعت الدواب من الرطب و  
 اليا بس في تناول الاعلاف في الحول اخذ البغاة زكاة السوائم او  
 اموال الجان والعشر والحراج لاشئ عليهم اي لا يؤخذ ما اخذ من اربابنا  
 اما الحراج لانهم مستحقون له لان تصرفه المقاتلة وهم يقاتلون اهل الحرب  
 وبزوتهم من اهل الاسلام واما الباقي فلان الامام لم يحجمهم وبجباية بالحماية  
 ويعني ان يعيدوها دون الحراج لانا نعلم انهم لا يعرفونها مصارفها وانما لا  
 يعاد الحراج لما عرفت انهم مصارفه قال في الاسلام قد قال شيخنا ابي ان  
 يوزى عند اخذ الحراج اربع الصدقة عليهم وكذلك كل سلطان ظالم لا يوزي  
 ما يأخذ الى اربابه ومصارفه وذلك ان مولاه لو حو سوا مالهم بما عليهم كانوا  
 فقراء وقال بعضهم لا يجزيهم هذا لان علم من يأخذ بما يأخذ شرط فالأط  
 ان يعاد ولا يخفى ما في هذا التعليل من الضعف لانهم صوابا لو  
 جميع الدين من المديون بنية الزكاة غي الدين في الامتحان يكون مؤذيا  
 ويسقط عنه الزكاة ولم يذكر وافي في شرط الاعلام واما الاعتراض على  
 بعض المناخي بان الزكاة عبادة محضة كالصلاة فلا يأتى الا بالنية  
 المخالصة لله تعالى ولم يوجد فيمنشاه الغفلة عن شرطهم بنية الصدقة عند  
 الاخذ

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

الشريعة

في كذا من قوله لا يوزى ما اخذ من اربابنا  
 لا يوزى ما اخذ من اربابنا  
 لا يوزى ما اخذ من اربابنا

كذا غاية البيان ومن منساقه وجه  
 تركه التقييد بان يقال  
 ان لم يعرف في فقه  
 في كذا من قوله لا يوزى ما اخذ من اربابنا

قال في البيان وما ملوك زمانا قبل يسقط  
 هذه الحقوق فانهم من اربابنا الاموال لم لا  
 قال الهنداني يسقط ان لم يصوروا في اهلها  
 لان في الاخذ لهم فكان الرعيان عليهم و  
 ابو بكر بن سعيد يسقط الحراج ولا يسقط  
 في كذا من قوله لا يوزى ما اخذ من اربابنا



او الجمل بان المعبر منها الدفع بالاختيار للابرضاء قال في الخفة  
 عندنا لتأني ان يجبر على الاداء بالحس فيؤديه بغيره الاكراه لا  
 الاختيار ثم ان قوله وذلك ان سواه لو حوسبوا ما لهم بما عليهم كانوا  
 فقرا وقد عبر عن هذا في الهداية بقول لانهم بما عليهم من التبعات فقرا  
 ظاهر في انه يجوز للخارج والباطن الجارة ان يأخذوا الزكاة ويعرفوا  
 اني جاريهم ولا شيء في مال الصق لتقلي تعلب بالكسر اللام ابو قبيلة النسبة  
 اليها تعلق بفتح اللام بفتح شالوا في الكسرين وربما قالوا بالكسر كذا في  
 الصحاح وبنو تعلب قوم من نضاري العرب ومن قال من تركي العربي فقد  
 اضطره وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما أخذ  
 من المسلمين ويؤخذ عن نساء المسلمين دون صبيانهم وجاز تقديمها على  
 ولا اكثر منه لان ادى بعد سب الوجوب وهو المال الذاتي ومن هنا  
 ظهر الحاجة الى قوله وسواك للنصاب وفيه خلاف ماك ونصب لثني  
 نصاب كان النصاب الاول سوا الاصل في السببية والراية عليه تابع له وفيه  
 خلاف لرفق وسول الذهب عشرون مثقالا والفضة ما ينادرهم المثقال  
 عشرون قراطا والقرط خمس شعيرات كل عشرة منها سبعة مثاقيل هذا الوزن  
 بيتي وزن سبعة وهو ان يكون الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التي  
 يكون المثقال عشرة منها ان يكون نصف مثقال ومن مثقال فيكون  
 دراهم بوزن سبعة مثاقيل وفي معولها وبنوها وعرض تجان قيمته  
 نصاب من احد ما مقوما بالانفع للفقير ربع عشر ان كان السقوم بالدرهم

فيتم الذهب الى الفضة  
 وانما في النصف بالقيمة هذا عندنا  
 في الاصل

انفع له قوم عروص التجان بالدرهم وان كان بالدنانير انفع وقت  
 بهام في كل غرض زاد على النصاب بحسبه وذلك ان الزكاة لا تجب في الكسود  
 عند ابي حنيفة الا اذا بلغ خمس النصاب فاذا زاد على ما يتق درهم اربعون  
 درهما زاد في الزكاة درهم واذا زاد ثمانون درهما زاد درهما ولا شيء  
 في الاقل وعندنا يجب بحسب ذلك وفي مسئلة الكسور وورق غلب  
 فضة فضة وما غلبت عليه يقوم ونقصان النصاب في الحول هو ان كان  
 في اول الحول عشرون دينارا ثم نقص في ثلثائه ثم في اخره تجب الزكاة  
 وفيتم الذهب الى الفضة بالاخراج وسرواية عنه حتى ان من كان له مائة  
 درهم غشمة مثاقيل ذهب تبلغ قيمته مائة درهم فضله الزكاة عند خلافها  
 لهما ما يقولان المعبر فيها القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكاة في مصوغ  
 وزنه اقل من مائتين وقيمتها فوقها وسو يقول ان الغنم للمجانسة وتحتوي  
 باعتبار القيمة دون الصوت فيم ضم بها **باب العاشر** سومي نصب على  
 الطريق للمحفظ واذا صدقة انما ينصبه السلطان ليا من التجار من شئ  
 للصوت ببقائه فياخذ الصدقات من الاموال كذا في المحتاق وفي النبي  
 لان الجباية بالحماية وليتوى في ذلك الاموال الظاهرة والباطنة لان الكل  
 يحتاج الى الحماية في الفيا في فصار طاعة صدق مع اليقين من انكر  
 تمام الحول او المرائع عن الدين او كونه للتجان ذكره صاحب التمهيد او ادعى  
 ادائه الى فقير قبل الخرج قال قاضي خان في شرح جامع الصغير للشيخ  
 ذكوة الاموال الباطنة مفوض الى اربابها وانما ثبت ولاية المطالبة للامام

مسئله

الاستنباط



بعد الاخراج الى المعاون اذ لم يكن ادى بنفسه فاذا ادعى ذلك فقد  
 انكر بثبوت حق المطالبة فكان القول قوله مع يمين في غير التولية  
 قال هذا لانه لا يصدق فيها لان حق الاخذ للامام فلا يمكن ابطاله ولو  
 علمنا انه ضل ذلك يكون صانعا عندنا وقال الشافعي لا يضمن لانه وصل  
 الحق  
 الى المستحق واسقط المؤنة عن الساعي او الى عاقل اخر ان وجد في السنة بلا  
 اخراج براءة اي بلا شرط ان يخرج البراءة من العاقل الاض هذا على رواية  
 الصغير وشرطه في الاصل وسوراية الحسن عن ابي صنفه وما صدق فيه  
 المسلم صدق الذي الاتى قوله اديت انا فانه لا يصدق فيه اذ ليس له  
 ولاية العرف الى متحقه وسو مصالح المسلمين ذك في البيتين لا الحربي  
 الاتى قوله هذا ولدى وهذا في ولدى ذك في الخفة سوا ذك من ربع  
 ومن الذي ضعفه في الحربي العشران بلع ماله نصابا ولم يعلم قرواخذ  
 من اعمى في دار الحرب اذ امر باجرنا عليهم وان علم اخذ مثله ان كان بعضا  
 انما قال هذا لانه اذا علم اخذ منهم الكل لا ياخذ عاشرنا الكل لانه قليله  
 ما دون النصاب وان اقر بياقي النصاب في بيته ولا شيئا منه ان لم  
 ياخذوا الى اهل الحرب شيئا ولو عثرتم مرقبل حول اي قبل عام ان  
 جاء من داهن عشر ثانيا والا فلا وعش خمر ذى اى من قيمتها لا خنزير من  
 وكذا ان تربها لان تربها لان الخنزير من ذواب اليمم فاخذ قيمته كخز  
 عينه والخمر من ذوات الامثال فاخذ قيمتها لا يكون كاذبا وقال الشافعي  
 لا يعتد واحد منها وقال زفر بن محمد او قال ابو يوسف يعتد بهما ان تربها

تجربة في حربي العشران بلع ماله نصابا ولم يعلم قرواخذ  
 من اعمى في دار الحرب اذ امر باجرنا عليهم وان علم اخذ مثله ان كان بعضا  
 انما قال هذا لانه اذا علم اخذ منهم الكل لا ياخذ عاشرنا الكل لانه قليله  
 ما دون النصاب وان اقر بياقي النصاب في بيته ولا شيئا منه ان لم  
 ياخذوا الى اهل الحرب شيئا ولو عثرتم مرقبل حول اي قبل عام ان  
 جاء من داهن عشر ثانيا والا فلا وعش خمر ذى اى من قيمتها لا خنزير من

تجربة في حربي العشران بلع ماله نصابا ولم يعلم قرواخذ  
 من اعمى في دار الحرب اذ امر باجرنا عليهم وان علم اخذ مثله ان كان بعضا  
 انما قال هذا لانه اذا علم اخذ منهم الكل لا ياخذ عاشرنا الكل لانه قليله  
 ما دون النصاب وان اقر بياقي النصاب في بيته ولا شيئا منه ان لم  
 ياخذوا الى اهل الحرب شيئا ولو عثرتم مرقبل حول اي قبل عام ان  
 جاء من داهن عشر ثانيا والا فلا وعش خمر ذى اى من قيمتها لا خنزير من

تابع الزب

وعش الخنزير ان تربها على الانفراد ولا بضاعة ومضاربة  
 هذا في حق اسم والذي دون الحربي قال في الخفة ولو قال الحربي  
 هذا المال بضاعة لا يقبل قوله وكسب ذون الا غير مديون معه  
 مولاه لانه اذ لم يكن مديونا كسبه لمولاه فان كان المولى معه فوض منه  
 الزكوة والا فلا **باب الكزان** الكزان مال دفنه بنوادم والمعدن مال  
 خلقه الله تعالى يوم خلق الارض والركان يطلق عليها غزاة حقيقة في المعدن  
 ومجاز في الكزن كذا في شرح الجامع لليزدوى معدن ذهب وفضة  
 مما ينطبع وينزب وجدة دار السلام سواد وجد في ارض خراج او عشر او  
 الصحراء التي ليست بضرية ولا اخرجية من البيتين والخفة خمس وقال الشافعي  
 لاشي في غير الذهب والفضة وفيها يجب الزكوة ولا بشرط الحول في قوله  
 باقية للواجدان لم تكن ارضه ملكا لم يقل ان لم تملك لان الشرط عدم الملك  
 وقتئذ لا عدم اصلا والا فلا كرها ولا شي في فيه ان وجد في دار خلافا  
 لها وفي ارضه روايتان عنه في رواية كتاب الزكوة لا يجب وفي رواية  
 الجامع الصغير يجب وموقوفها ولا في لولده وغير خلافا لابي يوسف  
 وفيه ربيع وجد في جبل انما قيد به لانه اذا وجد كنز او هبة في الجبل  
 يخمس وكذا فيه سمة للامام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة كاللغة وفيه  
 سمة الكفن كالمكتوب عليه الصلوة خمس وباقيه للواجدان لم يوجد في ملك  
 والا فلا ملك اول التبع اول ورثة ان عرفوا وان لم يعرفوا فلا قسمي ما كرها  
 اول ورثة والا فليكون بيت المال وهذا قولها وقال ابو يوسف يكون للواحد

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

لانه في ولا شي فيه فدية  
 لانه لو وجد حاص فيه  
 فم افادة بخمس لانه مال  
 القيمة



من التحفة والمستبنة جامع في ظاهر المذهب لانه الاصل وقبل اسلكه  
 في زماننا لتقدم العهد وكان صحيحا دارا لم يكن له ثامن وجن  
 وان وجن في حافها ردا في ما لكها تحزرا عن العذر متاع وجد كذا  
 في ارضها لا مال لها من وباقه له والله علم **باب زكوة الخراج**  
 في عمل ارض عشرية قيد به احترازا عن عمل ارض خراجية اذ لا شيء فيه  
 وعند الشافعي لا شيء فيها او جبل وتمر وما خرج من الارض الا الخضروات  
 انما استثنوا عنها لانها لا تمشع بل يوم ياكلها بالاداب فيفوتها  
 يؤخذ منها ربع العشر ذك في الحمايق وان لم يبلغ خمسة اوسق الوسق  
 ستون صاعا كل صاع غايه ارطال ولم يبق سنة وقال لا يجب الاضما  
 ثمة باقية اذ يبلغ خمسة اوسق والمراد ثمة تدخر وتبقى سنة من غير ثمة  
 كالحظرة والغير من سوط شيخ الاسلام وسقاه سج او طر عشر متباد  
 قدم خبر الاضما لا يتنهي به الارض كالمطواد والقصب الفارس والخط  
 والحشيش الا اذا اتخذها مقصبة او شجرة او مبن حشيش فانه  
 يعشروا في العباد المذكورة اشارة الى ذلك وفيما سقى بغير اودالته نصف  
 عشر بل ارفع مائون الذرع من اجرا الحصاد ونحو ونحو ارض عشرية  
 تغلبى ذكرها كان او انى كبير كان او صغيرا وانما عدل عما قبل ونحو  
 تغلبى له ارض عشرية اذ لا ينظم معه قوله او شرها اذ لا يغلبى التغلبى و  
 وان لم او شرها ذك او لم هذا عند محمد ومحمد في الاصح وقال ابو  
 يوسف فيما اذا لم التغلبى او شرها منه لم يعود الى عشر وواحد

ملزكة الخراج مذكور في  
 من على القاسم لا في زكوة الخراج  
 وبينها فخرج ما مضى

تجربة  
 كسبها في الاضما  
 من غير ان يملكها

بجملتها

لنوال الداعي الى التضييف وهو الكفن واخذ الخراج من ذك اشرك  
 عشرية سلم وقال ابو يوسف تؤخذ العشر مضاعفا ويعرف مصارف الخراج  
 وقال محمد بن عيسى على مالها وعشر لم اخذها منه شفعة او روق عليه  
 لغاد البيع اى اشرك الذكى من الملم العشرية ثم روق عليه غاد البيع في عشرية  
 كما كانت وفي دار جعلت بيتا فخرج ان كانت لذكى او لم سقاها بمانه  
 اى عباد الخراج وان سقاها بمانه العشر عشر فما استأجر والبيوت والعيون  
 بحر لا يدخل تحت ولاية احد عشر وما دافعها الا عاظم كنهين  
 ونحو خراجي وكذا سيجي ويحوي ودجله والعراة عند ما ذكره  
 الكافي وعشرى عند محمد ولا شيء في عين قيد ونقط في ارض عشرية  
 وفي ارض خراج في حرها الصالح للزوجه خراج لانها اى لاني العيون  
**باب المصارف** المولفة قلوبهم كان من المصارف وقد سقط ذلك  
 قال منهم دون سم الفقيه ومن له ادنى شيء والمكين من الاشياء في  
 يملكه وسرواية عن ابي حنيفة وعامل الصدقة يعطى ما يكفيه في  
 الى انه غير مهقر بالعمل خلافا لما في ان عمل فيه اشارة الى انه في مقابلة  
 العمل في اخذ وان كان غنيا غير هاشمي اشترط هذا اعتبار البينة الصدقة  
 في حقها والكتاب يعان في فكره وقيل ما لك يفتق منها الرقبة ويكون  
 الولاء للمسلمين ولا يجوز دفعها للكتاب لانه عبد ومديون لا يملك الضمان  
 لم يقل فاضلا عن ابنه لان ملك النصاب لا يكون الا كذلك في سبيل الله  
 من منقطع العراة عند ابي يوسف ومنقطع الخراج عند محمد وابن ابي

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

وقيد الوطى في عبادة الهداية  
 باعتبار الباب  
 مستحقة



من له مال لا معه سواه كان في وطنه او في غيره وللمزكى صرفها الى

كلمته والى بعضهم ولو غنصا واحدا خلافا لثا في فان عنه لا بد من  
 القرف الى الاضاف السبعة من كل صنف ثلثه ان اللام للتحقق  
 واقل الجمع ثلثه ولنا انها لبيان انهم مصادف والتعريف للجمع ههنا  
 مروي عن عرو ابن عباس لا الى بناء مسجد وكفن ميت وقضاء دينه  
 ما يفتق اي لا يشري بهار فته لعدم التملك وهو الركن وقدم خلاف ما ك  
 في الاخير ولا الى من بينها ولاد او زوجية وقال لا تدفع المرأة الى زوجها  
 ومملوكه اي مملوك المزكى وعبد عتق بعضه خلافا لهما وعن خلافا لهما  
 في اعيان الغزاة وولن الصغير ومملوكه وبنو هاشم ال على وعباس  
 وجعفر وعقيل والحارث بن عبد المطلب ومواليهم اي ممتقي سواد  
 ولا الى ذمي وجاز غير ذمي اي غير الزكوة من الصدقة اليه اي ان يعرف الى  
 الذي وقال الثا في لا يجوز وسوراية غرابي يوسف دفع الى من ظن  
 انه مصرف فبال انه عبد او مكاتبه يعيدها وان بان غناؤه او كثر اوائه  
 ابوه او ابنه او هاشمي لم يعد خلافا لابي س وجده في ما يفنيه عن التوال  
 يوم او كره دفع مائ درهم الى فقير غريبون وان دفع جاز خلافا لوفز  
 وتعلمها الى بلد اخر الا الى قريبه او الى اخرج من اهل بلده في المال المعتبر  
 مكانه لا مكان صاحبه حتى لو كان سوفي بلد وماله في اخر يترك في موضع  
 المال والله وحكم **باب الفطرة** من تروا دققة وسوقية او زبيبة الزيت  
 بمنزله الشعر وموراية الحسن عنه والمذكور في الحق في رواية الجماعة

سقط  
 في قوله لا بد من  
 القرف الى الاضاف

تجوز  
 في قوله لا يجوز  
 وسوراية غرابي

بسم الله

فصف صاع وغندل صاع من الكحل ومن غر او شعير صاع مما يبيع  
 ثمانية ارطال من حج او عدس انما قد تروى بها عدم التفاوت بين جبايتها  
 تختلفا واكتنازا واما التفاوت صفرا وعظافا فلا دخل له في التقدير  
 وزنا والمقدار الصاع العراقي الذي اخبره الحاجب ولا زاي في تعيين قد  
 انما ذلك في اخذ عيان فمن قال ان الحج اقل من الخطرة فالاصح ان يقدر  
 بهما فقد ومم ثم ان ما ذكره عندنا وموسى زهير اهل العراق وعندنا  
 والثا في خمسة ارطال وثلاث طل وموسى زهير اهل الحجاز وفيه  
 الوزن على ما رواه ابو س غرابي ان اخلاق العلماء في الصاع بانه  
 لم رطلا سوا حج منهم على انه معتبر بالوزن اذ لا معنى للاختلاف فيه الا اذا  
 اعتبر به ونصف الصاع العراقي من البر منون ولذلك ومنون برجال المن  
 اربعون استارا والكتار اربعة مثاقيل ونصف مثاقيل فالمن مائة مثاقيل  
 مثقالا خلافا لغيره في رواية رواه ابو س غرابي عنه لان الاثار جاءت بالاصح  
 سواهم الكيل واداء البرقي موضع يشرى به اللبثاء اجب وعن من الدورام  
 اولى من الدقيق وسواوي من البر وسواختار الفقيه ابو جعفر لانه ارفع  
 واعجل بدونه وعن ابى بكر الاغمش تفضل الحنطة لانه ابعد من الخلاو في  
 الدقيق والقيمة خلافا لثا في وجب على خر مسلم له قدر النصاب لم يقل  
 له نصاب الزكوة لانه ليس بشرط لانها يجب على من له كتب قيمتها مقدار النصاب  
 وليس لاهل لها وليس لها نصاب الزكوة لان الكتب خارجة عنه ولم اراد  
 عبادة القدر اصباح الى قدن زيادة قوله فاضلا عما لا بد منه ولو لا ذلك

رد الصدقة

مسند

ذلك التابل لم يذكر ان ما ذكر  
 باعث للتفسير لاصارف عنه  
 لان قوله القدر مطلوب في العار  
 مستوف

ماج الشريعة  
 في التفسير لانه اذا اراد البعض خلاف مروي  
 لانه من اختلف في التفسير فكل واحد على ما ظاهره  
 عليه ما في الشريعة لانه لا يبيع الخلف بالحنطة لان  
 اختلاف ما في حجب القدر ايضا مستوف

من هنا بين ان تارة الزكوة لم يصب  
 في العهد ول عن اسلوب  
 صاحب الهداية  
 مستوف  
 منه رد الصدقة في قوله ان نصاب  
 فاضل عن حاجة الكفاية  
 مستوف



الزيادة لما احتج الى هذا القيد لما عرفت ان ملك النصاب لا يوجد بونه  
 وان لم يتم اي لا يشترط فيه الحول مع التسمية او الصوم او نية التجار وعند  
 الشافعي يجب على كل من يملك زيادة على قوت يومه لنفقة عياله وبه  
 بسبب ملك ما ذكره تحريم الصدقة وجب الاصحية ونفقة الاقارب ونحو  
 نصاب حرمان الزكاة لنفقه وولده الصغير قد روي وجب العدول عن الطفل  
 واحتراز بقيد الصغير عن الكبير بقوله فقير أغنى ولا حاجة الى ذكر  
 الوجوب من مال ولدا الصغير عينا لانها مائة مما تقدم حيث لم يشر اليه  
 فمن وجب عليه وفيه خلاف لمحمد وزفر ومالك في الحذنة احتراز به عن  
 مملوكه للجماعة فانه لا يجبه خلاف الشافعي ولو مملوكا لم يملكه ولو كان  
 وفيه خلاف الشافعي لا لزوجه خلافه وكاتبه ومملوك ابن الابعد عوده  
 ولا العبد او عبيدين اثنين على ادم في الاخر خلاف لصاحبه ولو بيع  
 بخيار لم بخيار احدهما لانه قد يكون بخيارهما والواجب يشترط على من  
 يصير له معناه ادم يوم الفطر والخيار باق وقال زفر يجب على من له  
 الخيار وجوبه غير تام لعدم انتظام صوته لخيار له ما وقال الشافعي  
 على المشتري بطاوع في الفطر نفس الوجوب بالسبب وسواء في يومه ونحوه  
 وله شرط وسو ملك النصاب المذكور ووجوب الاداء بالخطاب وموقوله  
 عم ادوا عن كل من الحديث ولم شرط وسواء الوقت فان الاداء قبله ليس  
 بواجب بالاجماع فيجب لمن اسلم او ولد قبله اي قبل الطلوع وفي القول  
 الجديد للشافعي على قوله القديم يوافقنا لان من مات في ليلة خلاف الشافعي

بهم ١٢١

بهم ١٢٢

بهم ١٢٣

بهم ١٢٤

على قوله القديم او اسلم او ولد بونه اي بعد طلوع الفجر وهذا بالانفاق  
 على خلاف الاصليين ولو قدمت جاز بلا فصل بين مدة ومدة من الصحة  
 ونوب تجديدها ولو اخرجت لا تنقطع خلافا لحن بن زياد والحن البكري  
 وما لك ذكر في الدراية **كتاب الصوم** تنالفة الامساك مطلقا  
 وفي الشرع الامساك عن المفطرات المعهودة الا في تفصيلها ومن قال  
 ترك الاكل والشرب والوطى فلم يحسن في العدول على الامساك الى التوكيد  
 ولم يصب في عدم ذكر بعض المفطرات كالذي يصل الى ما غدا وجوفه والصوم  
 لامن فيه من الصبح الى المغرب مع النية لم يقل مع نية مع كونه اخر لانه اراد  
 النية المعهودة وهي التي اعتبرت في الشرع احتراز عن نية من سها لا الصوم  
 فانها غير معتبرة فيه وصوم رمضان فرض انعقد على فرضية اي على ثبوت علم  
 وعلا الاجماع القطعي المنقول متواترا وهذا يكفر جاحد على كل مسلم  
 مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب ينقضي الاجماع على  
 فرضية واحد منهما بل على وجوبه اي على ثبوت علم الا على هذا لا يكفر  
 جاحد وغيرهما نقل صاحب الهداية اطلاق الواجب في مقابلة النفل حيث  
 قال الصوم ضربان واجب ونفل فلا جرم ادائه ما يعم الغرض ثم اطلقه  
 في مقابلة الغرض حيث قال صوم رمضان فرضية والنذور واجب  
 فاراد به ما يقابل الغرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم يقف على  
 ان مقتضى كل منهما غير مقتضى الاخر لم يكن على بصيرة ويصح اداء صوم  
 رمضان بنية في الليل او اليوم قبل نصفه اي نصف اليوم لم يقل من

ما في الشريعة  
 لا وقت ان صفة الامساك والترك  
 على موجب القياس دون الاحتراز فانما ترك  
 اذا اكل او شرب او جامع فاستباح اذا اعتذر  
 بانه تروى على موجب القياس مستحسنة

فلا حاجة الى زيادة قوله من الابل اقرازا  
 عن امساك الكافر والمخالفين والنفساء

ما في الشريعة  
 ما في الشريعة  
 ما في الشريعة



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مجلس  
العلماء  
بمدينة  
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

میں خال میں خسان فکامہ  
زعم ان شعبان لا یبون  
زعم الانا فمید

تأليف الشيخ

اولیٰ ان کیجئے کہ میں نے  
اولیٰ ان کیجئے کہ میں نے

ثبت قال في الاول لان الجواب  
عليه الاضطرار في الثاني وفي  
الاصوم الاضطرار في الاجاب  
منهم

عبد الشریف

لم يصبنا به الشر ثم منّا حش  
أجل في مقام الفضل وكذا  
صدر الشر ثم منّا حش  
في موضع الجاهل  
البيان  
في الشرقة

الحريفة







وقال يجب الكفارة اذا اكل قبل الزوال وقال زفر بن جندب مطلقا  
ولو اكل او شرب او جامع ناسيا والقياس ان يقطع وهو قول مالك  
او احتلم او انزل بنظر وقال مالك ان انزل بالنظر الا في لا يفد  
انزل بالثانية يفد من البتين وانما لم يذكر مسئلة الاكحال والا  
اذ في قوله الاتي الا الكحل والدهن عن غير ثمرها او اغصابا وعلية  
او تقبلا قبله لانه اذا كان ملأ الفم يفد بالاتفاق وهذا اذا كان  
لصوره والا فلا يفد بالاتفاق ذكره في الحنفية واصبح صبيا او صب  
في اطملة وصاهذا عند وعند ابى سفيان واما محمد فيقول  
الثاني والظاهر انه مع الاول او في اذنه ماء او دخل غبار او دخان  
او ذباب لم يقطع والمطر والكل يقطع الاصح ولو وطئ ميتة  
بهيمة قال في الهداية او لو جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة عليه انزل ولم  
ينزل وليس كذلك فانه اذا لم ينزل لا يفد صور بالاتفاق ولا يقتضيه  
ذكره في البتين او في غير فرك اراد غير القبل والدبر والفخذ والابطل  
والبطن ذكره في البتين او قبل او لمس ان انزل ففيه والا فلا اكل  
ما بين اسنانه مثل محضة ففيه فقط عند ابى سفيان وعند زفر بن جندب  
ايضا من الهداية وفي الخانية وعن محمد روايتان في رواية عليه  
وفي رواية عليه القضاء وسكت عن الكفارة وفي اقل منها الا خلافا  
لرفضه اذا اخرجته ثم اكل ولو برد باكل سمسة فسد الا اذا مضى  
لانه يتلاشى في فمه بالمضغ الا ان يجد طعمه في خلقه ذكره قاضي خان

هذا اذا كان ناسيا  
او احتلم او انزل بنظر  
او اكل او شرب او جامع  
ناسيا والقياس ان يقطع  
وهو قول مالك او احتلم  
او انزل بنظر وقال مالك  
ان انزل بالنظر الا في لا يفد  
انزل بالثانية يفد من البتين  
وانما لم يذكر مسئلة الاكحال  
والا اذ في قوله الاتي الا الكحل  
والدهن عن غير ثمرها او اغصابا  
وعلية او تقبلا قبله لانه اذا كان  
ملأ الفم يفد بالاتفاق وهذا اذا كان  
لصوره والا فلا يفد بالاتفاق  
ذكره في الحنفية واصبح صبيا او صب  
في اطملة وصاهذا عند وعند ابى سفيان  
واما محمد فيقول الثاني والظاهر انه مع  
الاول او في اذنه ماء او دخل غبار او دخان  
او ذباب لم يقطع والمطر والكل يقطع  
الاصح ولو وطئ ميتة بهيمة قال في  
الهداية او لو جامع ميتة او بهيمة فلا  
كفارة عليه انزل ولم ينزل وليس كذلك  
فانه اذا لم ينزل لا يفد صور بالاتفاق  
ولا يقتضيه ذكره في البتين او في غير فرك  
اراد غير القبل والدبر والفخذ والابطل  
والبطن ذكره في البتين او قبل او لمس ان  
انزل ففيه والا فلا اكل ما بين اسنانه  
مثل محضة ففيه فقط عند ابى سفيان  
وعند زفر بن جندب ايضا من الهداية  
وفي الخانية وعن محمد روايتان في رواية  
عليه وفي رواية عليه القضاء وسكت عن  
الكفارة وفي اقل منها الا خلافا لرفضه  
اذا اخرجته ثم اكل ولو برد باكل سمسة  
فسد الا اذا مضى لانه يتلاشى في فمه  
بالمضغ الا ان يجد طعمه في خلقه ذكره  
قاضي خان

هذا اذا كان ناسيا  
او احتلم او انزل بنظر  
او اكل او شرب او جامع  
ناسيا والقياس ان يقطع  
وهو قول مالك او احتلم  
او انزل بنظر وقال مالك  
ان انزل بالنظر الا في لا يفد  
انزل بالثانية يفد من البتين  
وانما لم يذكر مسئلة الاكحال  
والا اذ في قوله الاتي الا الكحل  
والدهن عن غير ثمرها او اغصابا  
وعلية او تقبلا قبله لانه اذا كان  
ملأ الفم يفد بالاتفاق وهذا اذا كان  
لصوره والا فلا يفد بالاتفاق  
ذكره في الحنفية واصبح صبيا او صب  
في اطملة وصاهذا عند وعند ابى سفيان  
واما محمد فيقول الثاني والظاهر انه مع  
الاول او في اذنه ماء او دخل غبار او دخان  
او ذباب لم يقطع والمطر والكل يقطع  
الاصح ولو وطئ ميتة بهيمة قال في  
الهداية او لو جامع ميتة او بهيمة فلا  
كفارة عليه انزل ولم ينزل وليس كذلك  
فانه اذا لم ينزل لا يفد صور بالاتفاق  
ولا يقتضيه ذكره في البتين او في غير فرك  
اراد غير القبل والدبر والفخذ والابطل  
والبطن ذكره في البتين او قبل او لمس ان  
انزل ففيه والا فلا اكل ما بين اسنانه  
مثل محضة ففيه فقط عند ابى سفيان  
وعند زفر بن جندب ايضا من الهداية  
وفي الخانية وعن محمد روايتان في رواية  
عليه وفي رواية عليه القضاء وسكت عن  
الكفارة وفي اقل منها الا خلافا لرفضه  
اذا اخرجته ثم اكل ولو برد باكل سمسة  
فسد الا اذا مضى لانه يتلاشى في فمه  
بالمضغ الا ان يجد طعمه في خلقه ذكره  
قاضي خان

وفي كثير عاده او اعيد يفد لا العليل في الحالين عند ابى سفيان  
محمد يفد اعانة القليل لا عود الكثير اذا عاده الفم والمقبر عند ابى  
سفيان الكثرة وحدها ملأ الفم وعند محمد يفسد الصنع اي الماعاة ففي  
اعانة الكثير يفد اتفاقا وفي عود القليل لا يفد اتفاقا وفي اعادة  
القليل لا يفد عند ابى سفيان اتفاقا وفي عود الكثير على العكس وكثير  
الدوق ومضغ شئ قالوا هذا في الفرض واما في النفل فلا يكون ذكره  
في التجنيس الاطعام حتى ضره قيد المسئلة لا القليل بها والقلة في  
المباشرة الفاضلة ان لم يأس لا الكحل والدهن والسواك خلافا لما ذكره  
الربط ولو شربا لثا في فانه يكون عنده في العشي ويحب في الغدو  
في الحمايق والخلاف في المبلول بالماء اذ الربط لا يفسد لباسه اجماعا  
من جايه البرزوي وقاضي خان وقاواه وشيخ فان قال في الحمايق  
عن الروايات البرهانية تفصيلي شيخي الغافي ان يعجز عن الاداء في الحال  
كل يوم يعجز الى ان يكون ماله الموت بسبب الهرم يقطع ويطعم كل يوم  
سكينا وعند مالك لا فدية عليه ذكره في المنظومة كالفضة وعند شافعي تعد  
الواجب مرد يقيض ان قدروا مل او مرضع خافت على نفسها او ولدها  
خلافا لشافعي في الاخير ولا خفاء في ان خوفها على ولدها انما يتحقق  
عند تعينها للارضاع نفق الظن او لعدم قدرة الزوج على تيجارها  
او لعدم اخذ الولد ثدي غيرها فقط ما قبل حل الاططار تختص به  
اجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة اذ لا تجب عليه الارضاع ثم انه

ما في الشريعة

هذا اذا كان ناسيا  
او احتلم او انزل بنظر  
او اكل او شرب او جامع  
ناسيا والقياس ان يقطع  
وهو قول مالك او احتلم  
او انزل بنظر وقال مالك  
ان انزل بالنظر الا في لا يفد  
انزل بالثانية يفد من البتين  
وانما لم يذكر مسئلة الاكحال  
والا اذ في قوله الاتي الا الكحل  
والدهن عن غير ثمرها او اغصابا  
وعلية او تقبلا قبله لانه اذا كان  
ملأ الفم يفد بالاتفاق وهذا اذا كان  
لصوره والا فلا يفد بالاتفاق  
ذكره في الحنفية واصبح صبيا او صب  
في اطملة وصاهذا عند وعند ابى سفيان  
واما محمد فيقول الثاني والظاهر انه مع  
الاول او في اذنه ماء او دخل غبار او دخان  
او ذباب لم يقطع والمطر والكل يقطع  
الاصح ولو وطئ ميتة بهيمة قال في  
الهداية او لو جامع ميتة او بهيمة فلا  
كفارة عليه انزل ولم ينزل وليس كذلك  
فانه اذا لم ينزل لا يفد صور بالاتفاق  
ولا يقتضيه ذكره في البتين او في غير فرك  
اراد غير القبل والدبر والفخذ والابطل  
والبطن ذكره في البتين او قبل او لمس ان  
انزل ففيه والا فلا اكل ما بين اسنانه  
مثل محضة ففيه فقط عند ابى سفيان  
وعند زفر بن جندب ايضا من الهداية  
وفي الخانية وعن محمد روايتان في رواية  
عليه وفي رواية عليه القضاء وسكت عن  
الكفارة وفي اقل منها الا خلافا لرفضه  
اذا اخرجته ثم اكل ولو برد باكل سمسة  
فسد الا اذا مضى لانه يتلاشى في فمه  
بالمضغ الا ان يجد طعمه في خلقه ذكره  
قاضي خان

هذا اذا كان ناسيا  
او احتلم او انزل بنظر  
او اكل او شرب او جامع  
ناسيا والقياس ان يقطع  
وهو قول مالك او احتلم  
او انزل بنظر وقال مالك  
ان انزل بالنظر الا في لا يفد  
انزل بالثانية يفد من البتين  
وانما لم يذكر مسئلة الاكحال  
والا اذ في قوله الاتي الا الكحل  
والدهن عن غير ثمرها او اغصابا  
وعلية او تقبلا قبله لانه اذا كان  
ملأ الفم يفد بالاتفاق وهذا اذا كان  
لصوره والا فلا يفد بالاتفاق  
ذكره في الحنفية واصبح صبيا او صب  
في اطملة وصاهذا عند وعند ابى سفيان  
واما محمد فيقول الثاني والظاهر انه مع  
الاول او في اذنه ماء او دخل غبار او دخان  
او ذباب لم يقطع والمطر والكل يقطع  
الاصح ولو وطئ ميتة بهيمة قال في  
الهداية او لو جامع ميتة او بهيمة فلا  
كفارة عليه انزل ولم ينزل وليس كذلك  
فانه اذا لم ينزل لا يفد صور بالاتفاق  
ولا يقتضيه ذكره في البتين او في غير فرك  
اراد غير القبل والدبر والفخذ والابطل  
والبطن ذكره في البتين او قبل او لمس ان  
انزل ففيه والا فلا اكل ما بين اسنانه  
مثل محضة ففيه فقط عند ابى سفيان  
وعند زفر بن جندب ايضا من الهداية  
وفي الخانية وعن محمد روايتان في رواية  
عليه وفي رواية عليه القضاء وسكت عن  
الكفارة وفي اقل منها الا خلافا لرفضه  
اذا اخرجته ثم اكل ولو برد باكل سمسة  
فسد الا اذا مضى لانه يتلاشى في فمه  
بالمضغ الا ان يجد طعمه في خلقه ذكره  
قاضي خان

لا والله من انفسه انفسه  
الا جازية رمضان الا في الاططار  
لعدم وجوب الجاهان عليها الا اذا كانت  
الفرقة اليها لا تخرج كالاداء في  
نفسه على الاططار في رمضان  
على ما في سائر في رمضان  
لا ضرورة في رمضان في باب  
الا جازية في رمضان في باب  
نفسه على الاططار في رمضان



مردود بقول القدوري وغيره اذا خافنا على انفسنا او لولدها ما  
 ليس بالواجب بطلاق الحديث المروي عن ابن عباس بن مالك وهو  
 ان النبي عم قال ان الله عز وجل وضع على المسافر الصوم وشطر  
 وعن الحلي والمرجع الصوم ومريض خاف المعتبر عليه الظن زيادة  
 مرضه كيف كانت او كما وكذا العتيق الذي نخشى ان يمرض بالصوم  
 ذكر في التبيين وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك مر على  
 في التيمم والمسافر عرقه لان المراد المسافر المعهود لا المسافر المعقوف  
 قال في الذخيرة والضر الذي يسهل الفطر يسهل العقر فطره وقضوا  
 وصومه اي صوم المسافر احب ان لم يرض الفطر خلافا لما في العلم ان  
 السفر ليس بعذر في اليوم الذي انتشر فيه وعذر فيما عداه من الايام  
 والمرض عذر والمراد عدم لزوم الوصية بالفطر عنه ان مات في سفر  
 او مرضه وسو على حاله لا بد من هذا القيد في الاخير لان المرض قد  
 يخف فيختلف حكمه بخلاف المسافر وان زال العذر ثم مات لم يقل وان  
 صح ثم مات لان الشرط القدر لا العحة والاولى لا يستلزم الثانية  
 اوصى بان يغدى عند بقدر الصحة او الاقامة وعند ما لا يجب هذا  
 ويجب من الثلث ان اوصى وعند ما يجب من اكل اوصى به او لم يوص  
 وقدره كل صلات كغذية صوم يوم سوي الصحيح رد لما قيل فدية صلوات  
 يوم واحد كغذية صوم يوم ويقضي رمضان وصلا وفصلا والاول  
 اولى فان جاء اخر صام ثم قضى الاول بلا فدية وعند ما في يجب الفدية

في اليوم الذي مرض فيه وعذر في السفر

تابع الشريعة

في السفر والمرض عذر في الصوم

في السفر والمرض عذر في الصوم

تابع الشريعة

اذا كان التامخ لا العذر ستم ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه خلافا لما  
 اتى في الايام المنية في عيد الفطر وعيد الاضحي مع تلك بعد ولا  
 بلا عذر اي اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الافطار بلا عذر  
 رواية وفي اخرى يجوز والضيافة عذر في حق المضيفان تأذي  
 واحد منها ويسك بقية يومه اختلفوا في هذا الاسكان في انه يسك  
 وجوبا او نذرا او المصحيح انه يسك وجوبا ذكره في التبيين وليس  
 الاسكان مبنيا على جهة الصوم حتى ينافي الافطار المتقدم وانما هو  
 قضاء حتى الوقت بالتسبب حتى يبلغ وكذا في السلم وحايض ظهرت و  
 مسافر قدم خلافا لما في ولا يقضي الا اولان يومه لعدم الاسلية  
 في اول اليوم فلم يجب القضاء فلا يجب القضاء خلافا لفرق في الثاني  
 وان اكله فيه بعد النية وقهره بان يبلغ او لم يبلغ قبل نصف اليوم نوى  
 المسافر الفطر وقدم بنوى الصوم في وقتها صح ولا فرق في هذا بين  
 ان يكون الصوم فرضا او نفلا ولهذا قال صح فانها لا تختلفان في  
 وانما تختلفان في اللزوم ولهذا قال وفي رمضان يجب عليه الصوم  
 كما يجب الا تمام على مقيم سافر في يوم منه لكن لو افطر لا كفارة فيها اي  
 في قدوم المسافر وسفر المقيم من اعني عليه في رمضان كله قضاء وكذا  
 يقضي اياما اعني عليه فيها الا يوما حدث الا غار فيه او في ليلة لوجوب الصوم  
 فيه ومساك المقرون بالنية قال في الذخيرة لان كل من في كل ليلة  
 لوجوب الصوم رمضان على قصد صوم العذر هذا هو الظاهر والبناء على الظاهر

صدر الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة



واجب ما لم يعلم خلافة الا اذا وجد الصادق عن الظاهر بان يكون مسافرا  
او مرضيا او متسكنا اعتاد الاكل في رمضان ويقضى باحد لعدم اليقين  
لما لا اذا علم انه لم ينو في يقيني ذلك اليوم ايضا ولو جاز كنه المراد قد  
ما يمكن الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لم يلزم القضاء  
لعدم صحة الصوم فيه ذكره شمس الائمة المحلواني لم يقض خلافا لما لا اذا علم  
بعضه فحق ما معنى خلافا لفرقوا في و ان بلغ مجزى بالافرق بين  
الاصل ومن بلغ مجزى والمجوز العارض ومن بلغ عاقلا من  
في ظاهر الرواية ومن اصابنا من فرق فقال ان المجزى الاصل اذا علم  
في بعض الشهر لم يلزم قضاء ما معنى وهكذا روى ابن سبعة عن محمد بن  
في الدقيقة وروى هشام عن يوسف انه قال في القياس لا قضاء عليه  
لكن يتحقق فواجب عليه ما معنى من الشهر لان المجزى الاصل لا يفرق  
العارض في شيء من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي بصير في خلافه فم  
التأخرون على قياس مذهبهم والاصح انه ليس عليه قضاء ما معنى من  
نذر بصوم يوم العيد وايام التشرع او بصوم هذه السنة صح و  
هذه الايام وقضاءها وكذا اذا لم يمينها الى السنة بان ذكرها سنك  
ويقضيها الى يقيني الايام المنهية موصولة ان شرط التسابع انما قال هذا  
اذ لو لم يشرط يقيني عنه وتكون يوما الى السنة المنكفة غير ترتيب  
اسم الايام المحدودة قد السنة فلا يدخل في النذر الايام المنهية ولا  
شهر رمضان بل يلزم من غيرها قد السنة فان اداها في هذه السنة فقد

بعضه فحق ما معنى خلافا لفرقوا في و ان بلغ مجزى بالافرق بين  
الاصل ومن بلغ مجزى والمجوز العارض ومن بلغ عاقلا من  
في ظاهر الرواية ومن اصابنا من فرق فقال ان المجزى الاصل اذا علم  
في بعض الشهر لم يلزم قضاء ما معنى وهكذا روى ابن سبعة عن محمد بن  
في الدقيقة وروى هشام عن يوسف انه قال في القياس لا قضاء عليه  
لكن يتحقق فواجب عليه ما معنى من الشهر لان المجزى الاصل لا يفرق

بعضه فحق ما معنى خلافا لفرقوا في و ان بلغ مجزى بالافرق بين  
الاصل ومن بلغ مجزى والمجوز العارض ومن بلغ عاقلا من  
في ظاهر الرواية ومن اصابنا من فرق فقال ان المجزى الاصل اذا علم  
في بعض الشهر لم يلزم قضاء ما معنى وهكذا روى ابن سبعة عن محمد بن  
في الدقيقة وروى هشام عن يوسف انه قال في القياس لا قضاء عليه  
لكن يتحقق فواجب عليه ما معنى من الشهر لان المجزى الاصل لا يفرق

ناقصة فلا يحجز عن الكمال وشهر رمضان لا يكون الا عن رمضان فيجب  
عليه قضاء قد بخلاف الفصلين الاوليين لانه داخل في النذر  
مستحق عليه من جهة اخرى فلم يصح التزم بالنذر وفي الفصول الثلاثة  
كلها خلاف لفرقوا في و انما الثلاثة فرقوا بين النذر والشرع  
في هذه الايام وقالوا لا يلزم بالشرع لانه معصية ويلزم بالنذر اذا لا  
فيه ولو صامها اجراه لانه اداها كما التزم ان لم ينو شيئا او نوى النذر  
لا غير او نوى النذر وفي الاخر كان نذرا فخط وان نوى اليمين في  
الاخر كما يميننا اتفاقا وعليه كان يمين ان افطر وان نوى انما او نوى  
اليمين من غير ان ينوي النذر كان نذرا وعينا عندهما حتى لو افطر  
يجب عليه القضاء للنذر والكفان لليمين وعند ابي سبيرة في الاول  
وعين في الثاني المراد بالاول وما اذا نوى ايمانا والثاني ما اذا نوى  
اليمين اعلم ان صاحب الهداية جعل اليمين معنى مجازيا والعلاقة بين  
واليمين ان النذر ايجاب لمباح فيدل على تحريم صدق وتحريم الحلال  
يعين لقوله نعم لم تحرم ما اهل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحله ايمانكم  
واورد عليه بانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان الجمع  
بينهما في الارادة لا يجوز ومنها ليس كذلك فان النذر لا يثبت بالبداهة  
بل بصيغة فان صيغة اناء للنذر فيثبت النذر سواء اراد او لم  
مالم ينو انه ليس بنذر اما اذا نوى انه ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين  
الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقضاء العاقبة والمعنى المجازي مثبت

بعضه فحق ما معنى خلافا لفرقوا في و ان بلغ مجزى بالافرق بين  
الاصل ومن بلغ مجزى والمجوز العارض ومن بلغ عاقلا من  
في ظاهر الرواية ومن اصابنا من فرق فقال ان المجزى الاصل اذا علم  
في بعض الشهر لم يلزم قضاء ما معنى وهكذا روى ابن سبعة عن محمد بن  
في الدقيقة وروى هشام عن يوسف انه قال في القياس لا قضاء عليه  
لكن يتحقق فواجب عليه ما معنى من الشهر لان المجزى الاصل لا يفرق

بعضه فحق ما معنى خلافا لفرقوا في و ان بلغ مجزى بالافرق بين  
الاصل ومن بلغ مجزى والمجوز العارض ومن بلغ عاقلا من  
في ظاهر الرواية ومن اصابنا من فرق فقال ان المجزى الاصل اذا علم  
في بعض الشهر لم يلزم قضاء ما معنى وهكذا روى ابن سبعة عن محمد بن  
في الدقيقة وروى هشام عن يوسف انه قال في القياس لا قضاء عليه  
لكن يتحقق فواجب عليه ما معنى من الشهر لان المجزى الاصل لا يفرق



بارادته فلا يجمع بينهما في الارادة واما ما قيل ليس اليقين معنى مجازيا  
بل هذا الكلام نذر بصيغة يمين بوجبه والمراد بالوجب اللزوم كما  
ان شري القريب شري بصيغة اعتاق بوجبه مردود بما ذكره صاحب  
الكشف والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبه لثبت بلائيه كشرى القريب  
بل ي معنى مجازي لا كراهة في صوم الست بعد الغطر متتابعة في المختار  
لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من ان يعد ذلك رمضان فيكون  
تشتبا بالنصادي والان زال هلا المعنى كذا في التجنيس في البدائع و  
الاتباع المكروه وان يصوم الغطر ويصوم بعد خمسة ايام فاما اذا  
افطر يوم العيد ثم صام بعد ستة ايام فليس مكروه بل مستحب  
وسنة **باب** الاعتكاف سنة مؤكدة في الصحيحين الاو  
ان يعتكف في رمضان خصوصا في العشر الاخير منه وسئل في جدي  
جماعة بنيت والصوم شرط للتمتع الواجب منه عندنا وبه قال مالك  
خلاف الشافعي ووجبه بالنذر والشروع والتعلق ذكره في مختار  
النوازل والتمتع والنفوع منه فيما روى الحسن عن ابي جعفر وفي ظاهر  
ليس بشرط لها وموقوفها ذكره في الدفعية واهله اقل الواجب منه يوم اشهر  
الصوم في صحته فلا يقتضي ان يكون تمام يوم كما ينهم من الهداية ولكن  
ترك التعزيع واقل النفل ساعة في رواية الحسن عنه لا يكون النفل  
اقل من يوم وفي رواية الاصل وسوق لمحمد اقل ساعة فيكون من  
صوم ذكره في الهداية وعند ابي س اقل النفل مقدار ما يكسر النازك

هذا الكلام نذر بصيغة يمين بوجبه والمراد بالوجب اللزوم كما ان شري القريب شري بصيغة اعتاق بوجبه مردود بما ذكره صاحب الكشف والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبه لثبت بلائيه كشرى القريب بل ي معنى مجازي لا كراهة في صوم الست بعد الغطر متتابعة في المختار لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من ان يعد ذلك رمضان فيكون تشتبا بالنصادي والان زال هلا المعنى كذا في التجنيس في البدائع والاتباع المكروه وان يصوم الغطر ويصوم بعد خمسة ايام فاما اذا افطر يوم العيد ثم صام بعد ستة ايام فليس مكروه بل مستحب وسنة باب الاعتكاف سنة مؤكدة في الصحيحين الاو ان يعتكف في رمضان خصوصا في العشر الاخير منه وسئل في جدي جماعة بنيت والصوم شرط للتمتع الواجب منه عندنا وبه قال مالك خلاف الشافعي ووجبه بالنذر والشروع والتعلق ذكره في مختار النوازل والتمتع والنفوع منه فيما روى الحسن عن ابي جعفر وفي ظاهر ليس بشرط لها وموقوفها ذكره في الدفعية واهله اقل الواجب منه يوم اشهر الصوم في صحته فلا يقتضي ان يكون تمام يوم كما ينهم من الهداية ولكن ترك التعزيع واقل النفل ساعة في رواية الحسن عنه لا يكون النفل اقل من يوم وفي رواية الاصل وسوق لمحمد اقل ساعة فيكون من صوم ذكره في الهداية وعند ابي س اقل النفل مقدار ما يكسر النازك

في الحماق فيقص من قطع الواجب فيه اي في يوم اعتكف فيه دون  
والا يخرج عنه النفل الاعلى رواية الحسن عنه اي من معتكفه الا الحاجة اراد الحاجة الضرورية  
لعامة الناس بدلالة قوله ولا يكت بعد فلفظ عن الطهور لان ما ثبت بالضرورة  
يتقدر بقدرها او جمعة خلافا للشافعي وسو يقول يمكن الاعتكاف في  
الجماع فلا ضرورة في الخروج ولحق نقول الاعتكاف في كل مسجد مشرو  
فاذا صح الشرع فالضرورة مطلقة في الخروج عند الزوال ومن بعد  
بعد معتكفه ولا عبرة بعد المنزل ولذلك لم يقل ومن بعد منزله عنه  
فوقتا يدركها والسن لم يقل سنهما قيعما السنة التحية على الخلاف  
ان يصلي قبلها اربعا وفي رواية الحسن عنه ست ركعتين تحية واربع  
وبعدا اربعا وسأل على حسب اختلاف الاخبار في النافلة قبل  
ذكره في الدفعية لا على حسب اختلاف الامامين اذ لا وجه لاعتبار  
منافاة للمضايقة في الخروج عند ما ولا يفسد بمكة الكوفة لانه  
محله غير انه يوجب المخالفة لا التزيم الملك في معتكفه فكه ذكره في  
مختارات النوازل وان خرج ساعة بلا عذر فقد وقال لا يفسد  
مالم يخرج اكثر من نصف يوم وقوله اقص قولها او سبع ذكره في المبوط  
وهذا كله في الاعتكاف الواجب بان يوجب على نفسه ما في الاعتكاف النفل  
وسوان يشرع فيه من غير ان يوجب على نفسه فلا بأس ان يخرج بعذر  
عذر على ظاهر الرواية من التجنيس والتكليف وشرب ونيام وسبع ويشرب  
فيه ما لا بد منه لا بد من هذا العيد لانه اذا ان يتخذ ذلك بجرأ يكون له

هذا الكلام نذر بصيغة يمين بوجبه والمراد بالوجب اللزوم كما ان شري القريب شري بصيغة اعتاق بوجبه مردود بما ذكره صاحب الكشف والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبه لثبت بلائيه كشرى القريب بل ي معنى مجازي لا كراهة في صوم الست بعد الغطر متتابعة في المختار لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من ان يعد ذلك رمضان فيكون تشتبا بالنصادي والان زال هلا المعنى كذا في التجنيس في البدائع والاتباع المكروه وان يصوم الغطر ويصوم بعد خمسة ايام فاما اذا افطر يوم العيد ثم صام بعد ستة ايام فليس مكروه بل مستحب وسنة باب الاعتكاف سنة مؤكدة في الصحيحين الاو ان يعتكف في رمضان خصوصا في العشر الاخير منه وسئل في جدي جماعة بنيت والصوم شرط للتمتع الواجب منه عندنا وبه قال مالك خلاف الشافعي ووجبه بالنذر والشروع والتعلق ذكره في مختار النوازل والتمتع والنفوع منه فيما روى الحسن عن ابي جعفر وفي ظاهر ليس بشرط لها وموقوفها ذكره في الدفعية واهله اقل الواجب منه يوم اشهر الصوم في صحته فلا يقتضي ان يكون تمام يوم كما ينهم من الهداية ولكن ترك التعزيع واقل النفل ساعة في رواية الحسن عنه لا يكون النفل اقل من يوم وفي رواية الاصل وسوق لمحمد اقل ساعة فيكون من صوم ذكره في الهداية وعند ابي س اقل النفل مقدار ما يكسر النازك

هذا الكلام نذر بصيغة يمين بوجبه والمراد بالوجب اللزوم كما ان شري القريب شري بصيغة اعتاق بوجبه مردود بما ذكره صاحب الكشف والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبه لثبت بلائيه كشرى القريب بل ي معنى مجازي لا كراهة في صوم الست بعد الغطر متتابعة في المختار لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من ان يعد ذلك رمضان فيكون تشتبا بالنصادي والان زال هلا المعنى كذا في التجنيس في البدائع والاتباع المكروه وان يصوم الغطر ويصوم بعد خمسة ايام فاما اذا افطر يوم العيد ثم صام بعد ستة ايام فليس مكروه بل مستحب وسنة باب الاعتكاف سنة مؤكدة في الصحيحين الاو ان يعتكف في رمضان خصوصا في العشر الاخير منه وسئل في جدي جماعة بنيت والصوم شرط للتمتع الواجب منه عندنا وبه قال مالك خلاف الشافعي ووجبه بالنذر والشروع والتعلق ذكره في مختار النوازل والتمتع والنفوع منه فيما روى الحسن عن ابي جعفر وفي ظاهر ليس بشرط لها وموقوفها ذكره في الدفعية واهله اقل الواجب منه يوم اشهر الصوم في صحته فلا يقتضي ان يكون تمام يوم كما ينهم من الهداية ولكن ترك التعزيع واقل النفل ساعة في رواية الحسن عنه لا يكون النفل اقل من يوم وفي رواية الاصل وسوق لمحمد اقل ساعة فيكون من صوم ذكره في الهداية وعند ابي س اقل النفل مقدار ما يكسر النازك



ذكر في الذبيحة والتجنيس وقال في التبيين وهذا هو الصحيح بلا  
 بلا اعضاء مبيع فانه مكروه ولا يتركه لغير المتكف بالسبع والشرع في المجد  
 واما الاكل والشرب والنوم فيه فلا يكون لغيره ايضا فيصح عن ذلك قول  
 صاحب الهداية واما الاكل والشرب فيكون في مقتضى لان النبي عم لم يكن  
 له ما ولى الا في المسجد ولانه يمكن قضائه الحاجة في المسجد فلا ضرورة  
 للمخرج ولا يصح للمرابضة صحت معتقده بعبادة وهي تنق عنه ذكر في التبيين  
 وذلك لانه شرعية منسوخة وتعليل صاحب الهداية بقوله لان الصوم نعمت ليس  
 في شريعتنا يشير الى ذلك ولا يكمل الا بخير ويطلبه الوطى ولوليد او ناسيا  
 حتى الوطى بالذكر لانه ان اكل او شرب في النسيان ناسيا لا يبطل اعتكافه  
 ذكر في مختارات النوانل ووطى في غير فرج نكر الوطى منها وعرف فيها  
 تقدم لانه معهود دون هذا وقلة ولمسة انزل والآلاف وان حرم  
 والمرأة تتكف في بيتها نذرا عكاف ايام لرمته بديالها ولا بلا شرط  
 اي يلزمه التتابع وان لم يشترط خلافه لقرن ذكره الزاهد في شرح الصدوق  
 وفي يومين بديلتها وعن ابي بن ابي يلزمه اعتكاف يومين بديلة بديلتها  
 وضع بينه الشرط خاصة في الصوتين **كتاب الحج** مقصد  
 لغة وفي الشروع زيارته بقاع مخصوصة على وجه مخصوص هو ان  
 يكون بالا حرام في وقت مخصوص شيئا بيانه اعلم ان اصل الحج  
 فرض قطعي يكف جاحدا الا انه مشتمل على الواجبات فوضعه بالوجوب  
 حيث قال يجب اكل كل فالك قد عرفت ان الوجوب قد يطلق

هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا

هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا

هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا

هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا

مسند الشريعة

ويراد به ما يعم الفرض على كل مسلم في شرط الاسلام خلاف ان افي تكلف  
 خرج صحيح المراد من الصحة منها سلامة البدن عن الافات المانعة عن القيام  
 بما لا بد منه في السفر فلا وجوب على الرمن والمقعد والمفلوج والشيخ  
 الكبير الذي لا يقبث على الرملة بنفسه ذكر في البدائع واما ذكر قيد بصير  
 مع شمول الصحة بالمعنى المذكور على سلامة العين اهتماما لموضع الخلاف  
 فانها قالوا اذا وجد الاعى قائدا مملوكا او مستاجرا يجب عليه الحج ذكر في  
 الصحة والحائنة لم زاد وراطة وقال ان في يجب الحج بابا برة الرد  
 والراطة وقال مالك الراطة ليست بشرط في حق القادر على الشيء فضلا  
 عن المسكن وان كان في المسكن فضلا عن قدر الحاجة نص عليه في الحائنة و  
 وما لا بد منه وعن نفقة عياله ان كان ذاعبال الى حين عوده مع من  
 الطريق هذا في حق الافا في قال الفقيه ابو الليث ان كان الغالب في الطريق  
 السلامة يجب وان كان خلاف ذلك لا يجب عليه الاعتماد وفي الصحيح زدن  
 سلامة الطريق شرط الاداء لا شرط الوجوب والمحرم يذكر الزوج لان المحرم  
 مهمنا نعمة قال في الذبيحة والمحرم الزوج ومن لا يجوز له من كتمها على التأييد  
 نسب او بضع او بصيرة لان المقصود من المحرم الحفظ والزوج بحفظها وكذا  
 سائر محارمها قال في التجنيس ان كان محرما فاسقا او صبي او مجنون لا يجب عليه  
 الحج ولا يحل له التفرقة للمرأة ان كانت تائبة عن كتمه سيرة سفر خلافا  
 لما في فانه قال هذا ليس بشرط ويلزمها الحج اذا كانت في الرفقة معها ان  
 ذكر في البدائع في الصحيح ولما قال انه شرط الاداء لا شرط الوجوب وعدم

هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا

هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا

هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا

هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا

هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا  
 هذا هو الصحيح بلا



وعدم العدة أي لا تكون معة على طلاق أو وفات ذكره في البدائع  
في العدة على الفور هذا عند أبي إسحاق فإنه قال لا يجب وجوباً مطلقاً  
وساوي الرقائين عن جرحه وقال محمد وإسحاق يجب وجوباً متعادلاً  
في الأسرار فسد محمد يجوز التأخير إلا إذا غلب على ظنه الفوات إذا حرم  
رأت فإنه جازم أن آخر وفات بالحج بالموت بخلاف ما إذا فات بالتأخير قبل  
أن غلب على ظنه الفوات كما قال أبو الفضل الكرماني وثمة الخلاف يظهر  
في حق المائم حتى يفيق بالتأخير وترد شهادته عند من يقول هو على الفور ذكره  
في التبيين فلا حرج صبي فبلغ تفرغ على شرط البلوغ في وجوب الحج أو بعد  
فحقق تفرغ على شرط الحزبه فيه والمراد البلوغ والعق قبل الوقوف ولم  
يذكره اعتماداً على انهما من قولها لا شيء ثم وقف فعني لم يؤد فرضه طلاقاً لا فسخ  
ذكره في البدائع ولو جرد أي الصبي أحرام للفرض بعد البلوغ بأن يبي ونوى  
الإسلام ثم وقف جاز عنه بخلاف العبد إذا جرد أحرام للفرض بعد العقد  
لأن أحرام الصبي لم يكن لازماً وأحرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج عنه بالسرا  
في غيره وفرضه الأحرام والوقوف برفة قال المطرزي عرفاء علم الوقوف  
وسمي نونه لا غير ويقال لها عرفه أيضاً وطواف الزيادة وواجبه وقوف جمع  
وهو المرفوع والوقوف بين الصفا والمروة وحج الجمار وطواف الصدر من الصد  
وعند مالك سبعة وسواحد قولي أن فسخ الألفاق قال أهل اللغة الألفاق  
النواحي والواحد فاق والنسبة إليه افق ولما الألفاق فمنكر فإن الجمع إذا لم يتم  
به لا ينسب إليه وإنما ينسب إلى واحد كذا في تهذيب الألفاق للنووي يمكن

وہنا وہ آخر نے دفع کیا کہ  
 دیکھنے کے لئے میرے ہاتھ پر  
 اور وہ بالکل بے بسی

68

ان يقال ان الجمع بالاشتراك وغلبة الاستعمال باق حكم التسمية به فيجوز  
النسبة اليه بعد ذلك والحلق والتقصير هو اخص من الشعر بقدر الامالة  
وغيرها سنن وادب ووقفة شوال ودوا القعدة وعشرى الحجة وعند  
مالك ذوالحجة كله وكن الاحرام له اى الحج قبله اى قبل الوقت المذكور في  
القول الجديد لان في الجوز وبغدة عرفة والرمية سنة وى احرام وطواف وى  
وحلق اى تقصير الاحرام بطل والطواف ركن وغيرهما واجب ركنى في الكفا  
وزج الطأوى وجازت في كل السنة فلا تقوت وكهرت في يوم عرفة  
واربع بعدها وميقات المدنى قال صاحب الكشاف الميقات ما وقت  
الشئ اى قبله منه مواقيت الحج وى لحدود الى لا يجاوزها من يريد دخول  
مكة الاحرام والمراد من المدنى جاز من سمت المدينة وطريقها ولا يلزم ان يكون  
من اهلها وكذا فى بيان دل على ذلك ما ذكره المستصفى ان اثنى اذ اغرم على  
الحج واحرم من ذاق عرق اللبى عليه اعاد الاحرام من المحفة ودوا الخليفة  
والمرقى ذات عرق واثنى محفة والجندى قرن والينى يلزم وجرم تخير  
الاحرام عنها لافاقى قصد دخول الاحرام لم يقبل دخول مكة لانه اضمحلت الحكم  
يدور مع الاعم ولم يقل لمن قصد اعدم عموم الحكم لغير الافاقى الخارج عن الميقات  
لامر ما قال فى الحقايق نقلا عن البيهقي لو دخلها للقتال لا احرام عليها  
عندنا فى قولنا وادرا وان دخل التجان او لطلب الغريم فضيه قولان عند  
الاجماع  
فى الافاقى اما من كان داخل الميقات فله ان يدخلها حاجته بغير احرام  
وكذا الخطاؤون من اهل مكة اذا جاوز الميقات لهم دخول مكة بغير احرام

عبد الشفيق

ج ۱۲۰

۱۲۸۵

26. انشاء

وَفِي الْمَدِينَةِ بَنَى ذِي الْحِجَّةِ وَاعْمَدَ  
مِنَ الْحِجَّةِ فَلَمَّا شَئَ عَلَيْهِ مِنْهُمُ

۱۲۱

مجلس



والفرق المذكور فيما اذا قصد الدخول لا النكاح وما اذا قصد لها  
 فلا فرق بين الافاق والكمي الخارج عنه قال في البدائع البتاتى  
 والكمي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوز <sup>ميقات</sup>  
 اهل الافاق وهو يريد الحج او العمرة الاحرام ولو جاوز الميقات <sup>دخول</sup>  
 مكة والحرم بلا احرام لم يخرج او عمرة لان تجاوز الميقات على قصد <sup>دخول</sup>  
 مكة والحرم بدون الاحرام لما كان حرما كانت المجاوزة التام للاحرام <sup>دلالة</sup>  
 كانه قلته على احرام ولو قال ذلك يلزمه حجة او عمرة وكذا افضل ما يدل  
 على التزام كذا في البدائع ولا خلاف في ما ذكره وصح منه لو حج  
 عما عليه في عامة ذلك بان رجع على الميقات واصل تحت الاسلام فانه  
 يجوز عنها وعالمه بدخوله احرام وفي القيس لا يجوز وهو قول زفر  
 لا بعد والتقديم افضل خلافا لما في وجوبه داخلها اي داخل الميقات <sup>فتى</sup>  
 لم يقل لاهل داخلها اذا لا اقتصاص لهذا الحكم لهم فان من وجد في الدخول  
 من الافاق مباح له دخول مكة غير محرم على ما ياتي ان الله تعالى وميقاته <sup>الحل</sup>  
 قال في البدائع الافاق اذا حصل في البستان او الكي اذا خرج اليه و  
 انج او غير حكمه حكم اهل البستان ولن يكتفى للحج والعمرة الحل لان عظم  
 الحج وسو الوقوف في العرفات ومي في الحل فاحرام من احرام العمرة ومي <sup>طواف</sup>  
 البيت في احرام فاحرام ما من كل يتحقق نزع سفر ومن شاء احرام بوضوء  
 وعند حاجه وليس اذا اراد طاهرين وتطيب وصلى ركعتين ثم <sup>يقول</sup>  
 شفعا لعموه وقال المفرد بالحج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وقبلي مني <sup>في</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 وبعد فاعلم ان هذا هو  
 المتن الذي هو المشهور  
 في هذا الباب

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

ناويا به لم يقل ثم لي التماس بالتراخي وسو خلاف الافضل ومي ليك  
 اللهم ليبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك  
 لك ولا ينقص منها وان زاد جاز واذا نوى بلبيا انما جعل التلبية قيدا <sup>الاصل</sup>  
 في انعقاد احرام هو التلبية الا ان اعتبارها عند التلبية صريح به الصريح في احرام  
 ولا يصير محرما بالتلبية مالم يات بالتلبية خلافا لما في او ما يقوم مقامها  
 ذكر يقصده التعظيم فارستة كانت او عرته وكذا لا يصير محرما بالتلبية  
 مالم يات بالتلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدي فيبقى الوقت <sup>الحج</sup>  
 او الكلام الفاض او ذكر الحج بحضرة النساء والفوق في المعاصي والجدال  
 اي يجادل رفيقه وقيل مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخير هذا  
 القول في قبيل الجدال الواقع في كلام الله تعالى ولا وجه لان يراد منها اذا <sup>معنى</sup>  
 نهينا عن المجادلة المذكورة وقيل صيدا للبر لا البحر والاسان اليه والدلالة عليه  
 الاسان ان اشير الى ارض اليد الى الصيد والدلالة ان يقول في كل كذا <sup>صيدا</sup>  
 والطيب والادهان وقلم الطفر وسراويله والراس وقال ان افي يجوز  
 للرجل ستر الوبر وغسل راسه وحجته بالخطي وقصها وظل راسه وشعره <sup>فقطها</sup>  
 وقصه وليس يمس وسراويله وقباز وغمامة وضمير الا ان لا يجد نعلين  
 اسفل من الكعبين وثوب صنف بماله طيب اي راحة طيبة خلافا لما في  
 في المعصر الابعدر وال طيبة الاستحمام والاستظلال بيت ومحل الحلال <sup>الحل</sup>  
 ايم الاول وكسر الثاني او على العكس اليهودي الكبير وشريمان بالكسر  
 في وسطه وقال مالك يكره ذلك اذا كان فيه نفقة غيره واكثر التلبية <sup>في</sup>

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح

فيما اذا قصد الدخول لا النكاح











تذكار الغائب في وقته ولما ترك الترتيب وقال الشافعي عليه إعادة  
الكل يبداء بما يلي المسجد أي مسجد الخيف وما يليه منيا جب ثم بالعقبه  
سبعًا سبعًا وكبير بكل ووقف بعد رجلي بعده رجلي فقط فلا يقف بعد  
الثالث ولا بعد رجلي يوم النحر ودامت عاد كذلك ثم بعد ذلك ان مكث  
وهو جاب وان قدم الرمي فيه أي في يوم الرابع من أيام الرمي على الزوال  
جاء وقال لا يجوز وله الفجر مخرج الحجاج من منى اني مكث قبل طلوع  
فجر اليوم الرابع وعندك في نيف طلع خيبر الفجر وغروب الشمس من اليوم الثالث  
لا بعده فانه ان توقف حتى طلع الفجر وجيء عليه رجلي الحمار لان اول وقته من  
من طلوع الفجر وعند الشافعي اوله من نصف الليل وجاز الرمي راكبا وفي  
الاوليين مما يلي مسجد الخيف وما يليه منيا جب لا بالعقبه وكن ان لا  
يعني لياليه اي ليالي الرمي وفي عند الشافعي اوله من نصف الليل وجاز الرمي  
راكبا وفي الاوليين وكذا لو بات به مقدما نقله الى مكة النفل بفتح  
المناء المحول على الدابة والجمع انقال ذكره في الغائب وكذا انما في مكة  
نزل بحجيب بن اسم موضع ذات حصي بين مكة وبنى وشي الابطح  
ثم طاف للصدر سبعة بلا رمل وسمى قد تقدم بيان وجوبه وافتضا  
بالافاق فلا حاجة الى ذكرها من انما ثم ركب من زمزم وقبل العقبه و  
صعدن وجهه على الملائم سوا بين الحجر والثاني وثبت باللسان  
ودعا بمهدا وبكى ويرجع تهففي حتى يخرج من المسجد ويسقط طواف  
القدم عن وقف بعرفة قبل دخول مكة سواء كان محراما من البقاء او من

2021

الحل ولا شيء عليه بتوكيد لانه ليس بواجب ومن وقف بعرفة ساعة من  
 زوال يومها وعند ما كمل اوله من طلوع الفجر وطلوع الشمس على اختلاف  
 الروايتين عنه ولا يكفي الوقوف ساعة بل لابد ان يقف في اليوم جزئ  
 من الليل الى طلوع يوم الفجر واجتازنا دائما او نفي عليه او جعلناه عرفة  
 صح وكذا لو اغنى عليه فاضل عنه رفيقه قال الامام الرازي الضحار  
 ذكر في الاصل والجامع الصغير اهل عنه اصحابه ولم يذكر انه لو احرم عنه  
 واحد من عرض الناس يعني به غير اصحابه ورفقائه ما كلفه قال ابو عبد الله الحارثي  
 وكان الجصاص يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز ولا يختص بذلك رفقاه  
 من الحاقين ثم ان صحة ما ذكر على اطلاقه عنده وقال ان با من قبل  
 الاغناء جاز والافلا ومن لم يقف فيهما فاته حجة المراد بالوقوف مطلق  
 الادراك ولو في ضمن المرور لا ما يقابل الحركة فطاق وسعي وحمل  
 فني من قابل قال في شرح الطحاوي ويسقط عنه افعال الحج ويتحول  
 احرامه الى العمى فيأتي بافعالها ويحل ويحج عليه قضاء الحج من قابل  
 وان شئدوا بالوقوف بعد وقتة ابراء ثم امتحنا والقيت ان لا يخرجه  
 اعتبارا بما اذا وقفوا قبل وقتة وهذا لانه عباد مختص بزمان ومكان  
 فلا تقع عبادة دونها وما وجه الاستحسان فالمعنى فيه على ما ذكر في  
 البدايع من وجهين احدهما ما قاله بعض شايخنا ان هذه شهادة قامت  
 النفي وسوفي جواز الحج والشهادة على النفي باطلة والثاني ما ذكره  
 آخرون وسوان شهادتهم جارية مقبولة لكن وقوفهم جائز ايضا لان هذا

2. النفقة



النوع من المشابه ما يغلب ولا يمكن التحرز عنه فلو لم يحكم بالجواز لوقع  
 الناس بالجرح لان التذكرة غير كل فيقع بين الناس فتنة بخلاف ما اذا  
 تبين ان ذلك اليوم يوم التروية لان التذكرة فيمكن في الجملة بان يزول  
 المشابه في يوم عرفة ولا يجوز المؤمن له نظير ولا كذلك جواز القدم وما أورده  
 تبين وبما صابه النص المدول عن قوله لا تقبل الى قوله اجزائهم فانه يصح  
 على وجهين الامتحان دون الاول والفتح ان من ذكر في تقليده ثاني وجي  
 الامتحان لم يكن على بصيرة لان شهدوا به ان لا يجزئهم الوقوف ان شهد  
 الشهود بانهم وقفوا قبل وقتة فيجب عليهم الاعادة ولا شك في ضوئ المسئلة  
 اذ يجوز ان يصبر الناس غرة ذي الحجة من يوم الاحد مثلاً وينو عليه الوقوف  
 ثم يشهد الشهود انهم زاوا هلال ذي القعدة ليلة ذلك اليوم فيلزم ان  
 يكون الوقوف يوم التروية ولما قيل في تصويرها ان الناس وقفوا ثم  
 علوا بعد الوقوف انهم غلطوا في الحجاب وكان الوقوف يوم التروية فلا  
 المقام لان الكلام في ثبوت ذلك بالشهادة ومنهم من قال ان علم ان  
 هذا المعنى قبل الوقت بحيث يمكن التذكرة فلا مام يامر الناس بالوقوف  
 وان علم ذلك في وقت لا يمكن تداركه فبناء على الدليل الاول وهو  
 التذكرة ينبغي ان لا يعتبر هذا المعنى ويقال قد تم حج التماس بناء على  
 الثاني عدم الحكم بفتح الحج لا الحكم بعد صحته فلا ينافي مقتضى الدليل الا  
 قتائل والمرأة كالرجل لكنها لا تكف رأسها بل وجهها ولو اسدلت  
 ثياباً وجافت عنها اي باعدت ذلك الشيء عن وجهها وكفها حتى ولا ياتي

هذا هو الوجه في صحة الوقوف يوم التروية  
 وهو الوجه في صحة الوقوف يوم عرفة  
 وهو الوجه في صحة الوقوف يوم النحر  
 وهو الوجه في صحة الوقوف يوم الاضحية

رافعة صوتها لم يقل جرها لان المنى في صفتين دفع الصوت الجهر  
 والفرق واضح ولا تنافي بين المبلين بل تنافي على هينها ولا تزل ولا  
 تحلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر الا فاليا ولو حاصت عند  
 اغتسل وهذا لاغتسال الاحرام لا للصلوة فيكون مفيداً للنفقة  
 ولت يغير الطواف لانه في المسجد ولا يجوز للحائض دخوله لانه الطواف  
 يجوز ان يكون من وراء المسجد لانه ليس بطواف مسجد قال في البدائع  
 ولو طاف دخول المسجد وبينه وبين البيت حيطان المسجد لم يجز لان  
 حيطان المسجد حائضه فلم يطف بالبيت بل طاف بالمسجد بل لان المنى  
 منه ان يكون الطواف في المسجد حتى لو لم يكن حول البيت مسجد لم تكن  
 الحرمه وليس كذلك قال في الفاية لو لم يكن ثم مسجد عم عليها الطواف و  
 لهذا وجب عليها الجابر بل لانه صلوة قال عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت  
 صلوة فيعتبر فيه الطهارة عن الحيض كما يعتبر فيها الا ان اعتبارها فيها فاضا  
 وفيه وجوباً فلا يفوت الجواز بدونها ولذلك لم يقل ان حيضها يمنع الطواف  
 وسواء ركنه الوقوف بعرفة وطواف الزيادة ليقط طواف الصدوق  
 يجب عليها شيء لتكره ولا يجب عليها شيء بتأخير طواف الفرض عن ايام  
 الفرض بسببه اي بسبب الحيض والنفاس كما يحض ذكره في غاية البيان  
 قلد التقليد ان يعلق في عنق البدنة قلادة من شر كالتعل او غرورة  
 من ادة او ما اشبه ذلك من الجلود من فرج الطحاوي وبدره نقل او نذر  
 او جزا او حتى كرم المتعة والقران والرماء الواجبة بسبب الحجاب في السنة

رد للزهد في ما قاله من انه لا يشرع في الوقوف  
 في المسجد لانه لا يشرع في الصلاة في المسجد  
 فانه لا يشرع في الصلاة في المسجد لانه لا يشرع في الصلاة في المسجد

قال في البدائع والاعطاف عن الحائض والحيض والنفس ليست  
 شرطاً لجواز الطواف وليست بفرض عند الجاهل والامة صحت الطواف  
 بدونها وعند الشافعي وفرض الطواف بدونها لا ينافي في صحة الطواف  
 المذكور والصلوة لا يشرع في غير الطهارة ولا في غير الطهارة ولا في غير الطهارة  
 الفقيه لا يشرع في الطواف في غير الطهارة ولا في غير الطهارة ولا في غير الطهارة  
 فمن حيث ان ليس بصلوة فليقتض في الطهارة ولا في غير الطهارة ولا في غير الطهارة  
 رتبة الصلوة في الطهارة فلا بد من الطهارة في الطهارة ولا في غير الطهارة ولا في غير الطهارة

صدر الرعية



من كان له من المال ما يفي بوجوبه  
 من الحج والعمرة فليجزم به  
 من كان له من المال ما يفي بوجوبه  
 من الحج والعمرة فليجزم به

المأخوذة وتوجهها بربها فمما حرم فانه كما يكون بالقول يكون بالفضل  
 ولو اشترها سلبت بيلانه او جلها اي التي اجل على ظهرها او قد شاة  
 لا وكذا لو بعث بدنة ثم توبه اي ان لم يبق البدنة بل بعثها لا يصير محرما  
 حتى يحرقها فاذا احرقها يصير محرما هذا على اخذنا في الهدام من عدم  
 اعتبار السوق في كونه محرما الا في بدنة التمتع فان فيها يصير محرما حين  
 توبه بنية الاحرام والبدنة من الابل والبقر وغناتها في من الابل  
 خاصة وقال مالك ان تجزئ الابل في البقر والهدى منها ومن الغنم ولا  
 يجب ترفعه اي المذهب الى عرفان وقيل المراد الاعلام والتقليد ولم  
 يجزئها الا جائز النضحية واكل من هدي نفل ومتمعة وقران فقط انما  
 قال هذا اذا لا يجوز الاكل ولم يبق له الاكل وتعين يوم النحر لم يجز الا  
 وغيرهما من شاة خلافا لما في هدي الاصاير باحج ولتأني في الكل كما  
 تعين الحرم لكل لافقية لصدقة خلافا لثاني ونصدق بجله  
 وخطاه ولم يعط اجر جزان منه ولا يركب الا ضرورة ولا يحلب لبنه  
 ويقطعه بنضح مزرعه بالقران اي بالماء المارد وهذا اذا كان قريبا من  
 وقت الذبح وان كان بعيدا يحلبها ويتصدق بلبنها كما لا يضر ذلك  
 بها وما عطي وتعيب بها حتى هو يكون ما نفا في الاضحية في اي  
 ابد له وسوله وفي نفعه لاني عليه وتحرير بدنة النفل ان عطيت في الطريق  
 اي قربت من الملك بدليل قوله عم حر وصبي نفلها المراد به قلاذتها  
 بدنه وضرب به صخرة ساءما اعلا بالناس بانه هدي ليكل منه

من كان له من المال ما يفي بوجوبه  
 من الحج والعمرة فليجزم به

لا النفي **باب القران والتمتع** القران افضل منه وسوى الافراد وعلى  
 رواية ابن سباج عنه الافراد افضل من التمتع وقال الشافعي الافراد افضل  
 منه وسوى القران كراهه الفوري عنه وسوق مالك ذكر في الجملة  
 على اخذنا اشرب وقال احمد التمتع افضل ثم الافراد كذا في البيتين  
 والقران ثلاثة الجمع بين الشئيين مطلقا وفي عرفهم الجمع بين الحج والعمرة  
 العمرة بان يحرم بها او بعد احرامها قبل اداء الاعمال من الحقايق ان يزل  
 الاسلار وفي الصوت بالتلبية بعمرة وبج وكونها معا وكذا من ميقات  
 ليس بشرط قال في البيتين اشراط الاعمال من الميقات وفي اتفاقا حتى لو احرم  
 بهما من دون اهل او بعد ما خرج من بلد قبل ان يصل الى الميقات جاز  
 وصار قارنا وسوا فضل وكذا لو احرم بها داخل الميقات او احرم بالعمرة  
 ثم احرم بالحجة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط صار قارنا وكذا لو احرم  
 بالحج ثم احرم بالعمرة قبل ان يطوف له صار قارنا وقد ساء لتقديم احرام  
 الحج على احرام العمرة لانهما مقدمة فضلا فكذا احراما ولهذا تقدم في الذكر  
 اذا احرم معا وفي التنبه ويقول بعد الصلوة اي بعد الشفع الذي يصلي به  
 الاحرام اللهم اني اريد العمرة والحج قدم وجه تقديمها عليه ذكر ايفسما  
 لي وقبلها مني وطاف للعمرة سبعة برجل للثلاثة الاول ويسى بلا طوق ثم  
 حج كحرام القارن يطوف طوافين ويسى سبعين عندنا وعند الشافعي يطوف  
 طوافا واحدا ويسى حيا واحدا فان اتى بطوافين متواليين من غير ان  
 يسى بينهما وسعين لهما كونه لانه اخر سعى العمرة وقدم طواف العودم ووجه

من كان له من المال ما يفي بوجوبه  
 من الحج والعمرة فليجزم به







وفي البسوط نقلا عن الطحاوي ومكانه اوضح اصل اللسان وكيف  
يكون ذلك مع كونه من الآثار وانما كان اشعارا هل لأنه لانه  
زاعم يتفصّل في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته  
خصوصا في حرج الحجاز فرائ الصواب في شدة هذه الباب على العامة لانهم  
لا يقفون على الحرفا ما من وقف على ذلك بان قطع الجمل فقط دون  
الحم فلا يأتى بذلك من قبل اليسار قال في البين والاضان يثنى  
من جانب اليسار عند ابيس وعند ابيس من اليمين وفي شرح جامع الصغير  
لفخر الإسلام واللبنة من قبل اليسار واعلم ولا يحل منها أي من العرة لان  
سوق الهدي يمنع من التحلل ثم احرى للحم كما تران يحرم له يوم التروية  
وقبله افضل وحق يوم النحر الحاق في الحج كالسلام في الصلوة فالتحلل  
عن الامرين ولذلك قال تحل من احرامه وغير الافاق من اهل مكة واهل  
المواقيت ومنذ ونها الى مكة ذكر في غاية البيان يفرد فقط أي لا  
قران له ولا يمنع خلافا لثا في ومن عمر بلا سوق ثم عاد الى بلد  
أي بعد العرة بطل تمتع لانه لم ياهله في ما بين النكبين المماصحيضا  
يبطل التمتع خلافا لثا في ومع سوق لا أي لا يبطل تمتع لعدم صحة  
الامع خلافا لمحمد وبه لا أي لو طاف اكثر اثنائها قبل الشرح  
لا يكون متمعا كوفي حل من عمره فيها أي في شهر الحج وسكن بدرا للبقاء  
المعتبر في هذه الصورة عدم التجاوز عن البقاع لا الاقامة بكة او الحرم  
بالاتفاق او بما لا يهله التمتع أي خرج بعد فراغه من العرة الى موضع لاهله

التمتع كالبصرة والطائف وسكن فيه وجع فهو متمتع لان الشراول  
لم ينسبه برجوعه الى الموضع المذكور فصار كأنه لم يخرج من البقاع وفيه  
خلاف الامامين على ما ذكره الشيخ ابو جعفر الطحاوي واكثر خلاف ابو بكر الرازي  
وصوب قوله في السلام وصاحبا الخلف والمنظومة اخذ بقول الطحاوي  
وحققا الخلاف ولو افسدها ورجع منه أي ما يمكن فيه وقضاءها وج  
لان حكم السفر الاول لما بقي بالرجوع منه صار كأنه لم يخرج من مكة ولا تمتع  
لكن كمين فيها الا اذا لم ياهله ثم أتى بها لان هذه اثناء سفر لانهما السفر الاول  
بالامام فاجتمع النكاح في سفر واحد وأي فائدة أي في العمر في شهر الحج وجع من علم  
فانما اشد معنى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عهدة احرام ما قبله الا باضا  
بلادم انما يجب دم التمتع عنه لانه لم يترقى باداء النكبين الصحيحين في  
في سفر واحد **باب اجنبايات** اجنباية اسم لفعل محرم شرها وفي اصطلاح  
الفقهاء انما يطلق على يكون في النفس والطرف واما الفعل في المال فغصب او  
سرقة او نحوها ان طيب محرم عضو او قدرة في اعضاء متفرقة ذكره في  
شرح الطحاوي او غضب راسه او كيته بخناء ان كان ما يلهيه دم التطيب  
فقط وان كان يلهيه راسه في الاول دم التطفية ايضا وانما قال بخناء  
لو كان بالسم لا شيء عليه او ادهن بزيت او خل سوا كان مطبوعا او غير  
مطبوع مطيبا او غير مطيبا ذابغ عضو كالماء ولا يجب عليه الدم في الشعر  
وفي البدن لا شيء عليه وانما قال بزيت او صل لانه لو ادهن بسم او نحم والية  
لا شيء عليه بالاتفاق ذكره في شرح الطحاوي او لبس يحيط بالباسا معاد انما

لم ينسب اليه لانه لم يخرج من مكة ولا تمتع  
لان حكم السفر الاول لما بقي بالرجوع منه صار كأنه لم يخرج من مكة ولا تمتع  
لكن كمين فيها الا اذا لم ياهله ثم أتى بها لان هذه اثناء سفر لانهما السفر الاول  
بالامام فاجتمع النكاح في سفر واحد وأي فائدة أي في العمر في شهر الحج وجع من علم  
فانما اشد معنى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عهدة احرام ما قبله الا باضا  
بلادم انما يجب دم التمتع عنه لانه لم يترقى باداء النكبين الصحيحين في  
في سفر واحد **باب اجنبايات** اجنباية اسم لفعل محرم شرها وفي اصطلاح  
الفقهاء انما يطلق على يكون في النفس والطرف واما الفعل في المال فغصب او  
سرقة او نحوها ان طيب محرم عضو او قدرة في اعضاء متفرقة ذكره في  
شرح الطحاوي او غضب راسه او كيته بخناء ان كان ما يلهيه دم التطيب  
فقط وان كان يلهيه راسه في الاول دم التطفية ايضا وانما قال بخناء  
لو كان بالسم لا شيء عليه او ادهن بزيت او خل سوا كان مطبوعا او غير  
مطبوع مطيبا او غير مطيبا ذابغ عضو كالماء ولا يجب عليه الدم في الشعر  
وفي البدن لا شيء عليه وانما قال بزيت او صل لانه لو ادهن بسم او نحم والية  
لا شيء عليه بالاتفاق ذكره في شرح الطحاوي او لبس يحيط بالباسا معاد انما



قد يدب اذ لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين لا يجب عليه  
 شيء خلافا لرفو وسر راسه يوما او خلق ربيع راسه او حية وغندلك  
 لا يجب له الا باحق الكل او حياجه جمع الحجم اسم مكان من الحجم وهو فعل الحجم  
 وقال لا يجب فيه الصدقة او لحد ابطمه او عاتره او رقبته او قص اظفار يديه  
 وجليه في جلد في امدان فاقيد به لانه ان كان في جبال يجب اربعة دمان  
 فلم في كل جبال او جبالا خلافا للحمد او يد او رجل او طواف الفرض محدثا  
 او لحدوم او للصدر او للعمرة ذكره في الانباج جنبوا ولاكثر من الثلثة  
 حكم الكل او اخر اى اخر طواف الصدر الى اخر ايام العشرى واول من  
 قبل الغروب قال في شرح مختصر الكرخي اذا غرت الشمس وابطا الامام  
 بالدفع يجوز للناس الدفع قبل الامام لان وقت الدفع قد دخل فاذا  
 تاخر الامام فقد ترك السنة فلا يجوز للناس تركها والامام وفيه خلاف  
 لما في اوتري اقل سبع الفرض اى ترك ثلثة اشواط او اقل من طواف  
 الزيادة وقال الشافعي يلزمه فعل ما تركه ولا يتحلل حتى يفعل ذلك في شرح  
 الاقطع وبترك اكثر من محرم في حق النساء الى ان يطوف واما قلنا في  
 حق النساء اذ حله كل شيء هو ان ياتى بالخلق او اكثر طواف الصدر والبقا  
 الوقوف بجميع او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي الاول او اكثر او اخر  
 قال في التبيين ثم يتاخير في كل يوم الى اليوم الثاني يجب الهم عشر مع  
 خلافا لما وان اخره الى الليل ورمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني فلا  
 عليه بالا جماع او خلق في كل حج او عمره فان الخلق اختص بني ومن الحرم

منه ما ذكره

في كل يوم من ايام الحج  
 في كل يوم من ايام الحج  
 في كل يوم من ايام الحج

في كل يوم من ايام الحج  
 في كل يوم من ايام الحج

منه ما ذكره

في ايام الحج واما اذا خرج ايامه فخلق في غير الحرم فعليه دمان عنده  
 وقال محمد يجب دم واحد في الحج والعمرة وقال زفر وقال زفر ان  
 خلق في ايام الحج فلا شيء عليه وان خلق بعد فاعليه دم وقال ابو  
 لاشي عليه فيها لا في معتمر ربيع من حل ثم قصر اى خرج من الحرم ثم عاد اليه  
 وقصر لاشي عليه واما خص المعتمر لان الحجاج وان خرج من الحرم قبل التحلل  
 ثم عاد الى الحرم عليه الدم او قبل عطف على قوله او خلق في حل لا على قوله قصر  
 او من يسهو انزل او لا و اخر الحلق او طواف الفرض غي ايام الحج بلا عذر  
 لا بد من هذا القيد لاشي في التأخير عنها بعد التحييض على ما تقدم بيانه  
 لاشي عليه في مدين التأخيرين وكذا في التقيم الاتي ذكره او قدم  
 على اخر الحلق قبل الرمي ونحو العارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح عليه  
 دم جواب قوله ان طيب محرم عضو او يجب دمان على قارن خلق قبل ذبحه  
 دم للحلق قبل الذبح ودم للقران وقال لا يسئ عليه الا دم القران هذا على  
 وفق ما في الجامع الصغير واما ما قيل ودم لتخير الذبح وعند ما دم  
 واحد وسو الاول فيز عليه انه يكون تخصيص العارن بالذكر لغوا  
 وان طيبا اقل من عضو وسر راسه او بسخط اقل من يوم وقال ابو  
 الدم اكثر اليوم او خلق اقل من ربيع راسه وعند الشافعي لا عبرة  
 والقدار فيجب الدم بمطلق اللبس والخلق او قصر اقل من خمسة اظفار وعند  
 زفر للثلاثة حكم الكل او خمسة متفرقة من يديه وجليه وعند محمد يجب فيه  
 الدم او طواف القدوم او للصدر محدثا هذا على رواية القدوري واما على

صدر الشافعي



بسم الله الرحمن الرحيم

رواية الكرم في فجب الدم عنده أو ترك اقل سبع الصدر أو احدى  
 جارتين في يالي مسجد وكيف وما يليه وما يلي العقبة في يوم بعد النحر  
 أو خلق رأس غيره تصدق بنصف صاع من بر وإن خلق أو طيب أو لبس  
 أي فعل من هذه الأشياء ما يجب به الدم بعد ذبح أي في الحرم هلام أن الذبح  
 كله فيه أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة ساكنين في أي مكان شاء عند  
 الشافعي لا يجوز إلا في الحرم أو صام ثلاثة أيام ووطئ ولو نيا قبل ووقوف  
 بفدحجه وبغني وذبح وقال الشافعي يجب بونه أن كان عابداً وبغني ولم يقرأ  
 أي ليس عليه أن يفارقها في قضاء ما فده وعند مالك يفارقها إذا خرجت من  
 هكذا في عامة الكتب وفي المنظومة كما تعد يا مصر ما إلى أن يغربا وعند  
 إذا احراما وعند الشافعي إذا بلغا المكان الذي واقعا فيه وبعد وقوفه لم  
 ويجب بونه كما إذا طاف للعرض أو أكثر جنباً ثم أعاده بسقط البدنة إلا أنه  
 أن أعاده بعد التحريم يجب الدم للتأخير عنده خلافاً لما وجب الدم بتأدي  
 بالنعم الذي لا في هذين وبما خلق شاة وفي عمرته قبل طوافه أربعة نفقات  
 ففني وذبح وقضى وبعد أربعة ذبح ولم يفد وقال الشافعي يفد في الحرم  
 وعليه بدنة وإن قل ثم صيد ولو مضى إلى كفه أو كان سياله أي نعتله  
 بالدلالة عليه لم يقبل ودل عليه قائله لعدم صحته على إطلاقه قال في الهداية  
 والدلالة عليه المحيية للبراءة أن لا يكون المدلول عاملاً كان الصيد وإن  
 في الدلالة وفي مسألة الدلالة خلافاً للشافعي براءة أو عود أي سواء كان  
 مرة أو لاسها أو عوداً فليجزيه ولو ستاناً أو حماماً مسراً وهو في كل

بسم الله الرحمن الرحيم

كانت أو بل وفيه خلاف ما كذا أو سباعاً خلافاً للشافعي إلا إذا صال في شيء  
 في قتله خلافاً للزفر وجزاؤه ما قبله عدلان في مقتله أو قريب كان منه أي  
 أن لم يكن في مقتله قيمة تقوم في أقرب مكان منه يكون له قيمة فيه لكن في بيع  
 لا يزيد على شاة ثم لم أن يثنى به مدياً أو طعاماً أو تصدق على كل ساكنين نصف  
 صاع من بر أو صاع تمر أو شعير لا أقل منه أي ليس له أن يطعم أكثر من عاقل لا  
 الزيادة من القيمة كذا لا ينقص عدد المالكين أو صام عن طعام كل ساكن يوماً  
 وإن فضل عن طعام ساكنين وكذا أن كان الواجب ابتداء دون طعام ساكنين  
 بأن كان قيمته أقل من نصف صاع تصدق به أو صام يوماً هذا أي كونه  
 التقيين للقاتل عندما وعند محمد للحاكمين وليس أن يخرج عن حكمهما ثم أن  
 وقع الاحتياط على الهدي على القولين أي بتعيين القاتل عندما وتعيينها  
 فصد ما يعتبر المثل قيمة بلا تفضيل وعند أن كان للمقتول نظر من النعم فليهد  
 أن يهدى مثله حلقه كالبدنة في النعامة والبقرة في حمار الوحش والاعتبار  
 المثل قيمة كما في الحمام والعصفور من كفاين والشافعي يوافق محمد في التفضيل  
 المذكور إلا أنه إذا وجبت القيمة كان جواب محمد كجوابها وجواب الشافعي فيه أنه  
 يصوم أو تصدق ولا يذبح لأن الذبح عنده لا يكون إلا من النظر من البين  
 ويجب بحرمه ونف شعره وقطع عظمه ما نقص هذا إذا برى وبني أن  
 وإن لم يبق له أثر لا يضمن لزوال الوجوب وقال أبو يوسف بونه صدقة الأثم و  
 ربه وقطع قبايه وكسر يديه وإن خرج من ميت وذبح الحلال صيداً حرم  
 أي قيمة الصيد وعليه وقطع حنثه ولو بالرعي خلافاً للابن يوسف في الرعي

المسقط قولنا في الشريعة وفيه شبهة  
 لأن من كان يبيع من الحرم لم يبيع  
 من الحرم

ذكرنا في الشريعة أن الشاة المذكورة في الحديث  
 الآية ولم يصح أن لا يذبح في الحرم  
 ومنها أنه الصعد



الا اذا خر ونجم غير بنت ولا ام لا بنت الناس عادة غير متحق للامن  
 سواء بنفسه او ابنت وما لا بنت ما بنت الناس عادة قيمة اي قيمة المثلث  
 الا ما خفف فانه حطب يحل الانتفاع به وان كان مملوكا فلصاحبه قيمة  
 اخرى ولا يشترط فيها عدم الخفاف بخلاف الاولى منفردة كانت او مجمعة  
 معها ولا صوم في الاربعة اي ذبح صيد الحرم وطلبه وقطع ضئيلة ونحو  
 لانها غرامة مالية وليست بكفارة فلا يكون للصوم فيها بدل من المتصم  
 وبقتل قلة هذا اذا لم يكن ساقطا من نفسه ذكره في غاية البيان او  
 صدقة وان قلت ولا شيء بقتل غراب المراد به الا يقع الذي يكمل الخيف او يخلط  
 واما العقق ففي قلة الجراد وصداء وعرب وحية وفان والحفاه وقراد  
 وبرغوث وغل وبعوث وذئب وكل عقور له ذبح الشاة والبق والبعر  
 والدجاج والبط الا اهلي المراد به ما يكون في المساكن والحياض ولا  
 يطير واما الذي يطير فهو صيد يجب الجزار بقتله واكل ما صاده طلال و  
 برلاله الحرم وامر به وقال مالك والثاقفي ان اصطاده لاجل الحرم لا يحل  
 تناوله ولو ذبحه حرم حرم كله يعني على الذابح وغيره وقال الثاقفي يحل  
 لغريمه وله اذا حل ذكره في التبيين ولو اكل منه غريم منه قيمة ما اكل خلافا  
 لما لا الحرم لم يذبحه اي لو اكله حرم اخر لم يغرم وبطل بيع الحرم صيد او  
 شراؤه لان بيعه حيا تعرض للصيد وبيعه بعد قتله بيع ميتة من التبيين  
 ومن دخل الحرم بصيد في دين وانما ذكره اعتمادا على انها موقوفة  
 اللاتي ذكره او في قرض معه وهو حلال لا بد من اعتبار هذا القيد للظهور

لا يذبح ما كان في الحرم  
 من الطير والبهائم  
 والوحوش والجمادات  
 الا ما كان في الحرم  
 من الطير والبهائم  
 والوحوش والجمادات  
 الا ما كان في الحرم  
 من الطير والبهائم  
 والوحوش والجمادات

لا يذبح ما كان في الحرم

فأيده قد الدخول في الحرم فان وجوب اللباس على الحرم لا يتوقف  
 على دخوله الحرم لانه مجرد الاحرام يجب عليه اركله خلافا لما كان وان في  
 ورد بيعة اي احلال بيع صيد دخله الحرم ثم باعه سواء باعه في الحرم  
 بعد ما اخرج به لانه صار بالادخال من صيد الحرم ثم باعه سواء باعه فلا  
 يحل اخراجه بعد ذلك ذكره في التبيين ان يبي اي الصيد في يد المشتري  
 والاغرم ببيع الحرم صيد من حرم او حلال لا يصيد في بيعة او في قرض  
 معه ان احرم لان الاحرام لا ينافي في محافظة الصيد خلافا لما كان في الحرم  
 صيدا في يرسل ان اذن حلالا ضمن خلافا لما والافلا فان قتل حرم  
 صيدا في يرسله فكل يغرم اما القاتل فلا يغني على احرامه بقتل الصيد واما  
 الاخر فلا يلف معنى الصيدية حكما باثبات يده ومن هنا تبين وجه الحاجة  
 الى زيادة عبان يده في قوله في يرسله ودفع اذنه على قاتله خلافا لفرق  
 ويتبين جواز صيد قتله حرمان خلافا لما كان في واحد في قتل حلالين  
 صيد الحرم لان ذلك جزار الفعل وهو متعدد وهذا جزار الحلال وهو واحد  
 ولدت خطية اخرجت من الحرم وما تاغرها اي الظبية والوديان  
 ادى جزارها في لوت لا يغرم وما به على المفرد فلي العاد به دمان دم  
 ودم لغريمه وفيه خلاف الثاني الا يجوز الميقات غير حرم فانه في يلزم  
 واحد خلافا لفرافا في اراد الخ والقرع وجاوز الميقات غير حرم و  
 الميقات لزمه دم لا دخل في ذلك لوجود الاحرام بعد المجاوزة فلا حاجة  
 الى ذكره بل لا وجه له اذ يغرم منه الداخل له في الحكم المذكور والمنوم في  
 الروايات

من قال انما في ما كان في الحرم  
 من الطير والبهائم  
 والوحوش والجمادات  
 الا ما كان في الحرم  
 من الطير والبهائم  
 والوحوش والجمادات

ما في التسمية

ما في التسمية

من قال لا يجب عليه في الحرم  
 من الطير والبهائم  
 والوحوش والجمادات



انفاقا وانما قال اراد الحج والعمرة لانه لو لم يرد واحد منهما لا يجب عليه دم  
 يجاوز الميقات وان وجب الحج والعمرة ان اراد فذلك او الحرم على من  
 فان عاد اي ان جاوز الميقات ثم عاد اليه فاحرم منه او عاد اليه محرم لم  
 يشرك في نسك ولي سقط دم والافلا اعلم ان جاوز الميقات بغير احرام  
 ثم احرم ومضى عليه حتى اتم فعله دم بالاجماع وان عاد الى الميقات والاق  
 بين عوده الى هذا الميقات وميقات اخرى الصحة وان كان الاول  
 اولى واعاد التلبية قبل ان يتصل بافعال الحج سقط ذلك الدم عنه ظافا  
 لرفروا واعاد الى الميقات محرم ولم يلزم لم يسقط عنه الدم عند ابي  
 وقال بسقط ولو لم يعد الى الميقات حتى شرك في النسك تارك عليه الدم  
 بحيث لا يسقط عنه وان عاد ولي فقول لم يلزم لانه في صحته لا  
 على قول ابي حنيفة وانما قال ولي دون مليا لان الشرط عند تجديد التلبية  
 عند الميقات بعد عوده نص على ذلك في شرح الطحاوي كى يرد الحج وشمع  
 فرغ من عمرته وخرج من الحرم واحراما وجبت الدم فيها لان احرام الكنى  
 احرم والتمتع بالعمرة لما دخل مكة واتى بالعمرة صار مكيا فاحرام من الحرم  
 عليهما الدم لمجاوزته الميقات بلا احرام ولو جاوز فاحرم بعمرة وقيل  
 معنى وقضى ولادم لتركه اي حتى الميقات لانه يضيها كما لا باهر من  
 فينجز بانقض من حق الميقات بالمجاور عنه بغير احرام غير الا في طاف  
 لعمرة الاقل شوطا كان او شوطين او ثلثة فاحرم بالحج رفضه وتيمم  
 وحج وعمرة اما الدم فلاجل الرضا وبالحج والعمرة فكان الحج الغايه هذا

في كل مرة من الميقاتين  
 ولو لم يرد واحد منهما لا يجب عليه دم

ولو لم يرد واحد منهما لا يجب عليه دم

ولو لم يرد واحد منهما لا يجب عليه دم

عنده وقالوا البناء برفض العمرة وبقبضها ويعني في الحج لانه لا بد من  
 رفض احدهما وانما قال طاف الاقل لانه ان طاف لها الاكثر ثم احرم  
 بالحج رفضه بلا خلاف على ما ذكر في الهداية وفي الموطأ لا يرفع واحد  
 منهما لان الاكثر حكم الكل فصار كما لو فرغ منها وعليه دم لكان النقص  
 بالجمع بينهما ولو اتمها صح لانه ادى افعالها كما التزمها غير انه متى عنه  
 النقص لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف في موضعهم وذبح لتكفي نقصان في  
 عليه لارتكابه المنى عنه ومن احرم بالحج ثم يوم النحر باخرى احرم بالحج في  
 ثم احرم يوم النحر في اخرى العام القابل فان طاف الاول اي قبل الاحرام  
 الثاني لزمه الاخر بالدم والافلا في دم قصر ولا هذا عنده وقالوا ان قصر عليه  
 دم والافلا شيء عليه ومن اتى بعمرة الا الحلق فاحرم باخرى ذبح لانه الجمع  
 بينهما بين جميع احرام العمرة وسكروه فلم يزد الدم افا في احرام به ثم بها  
 لزمه لان مشروع في حقه لكنه اساء حيث اخطأ السنة فانها في حق القاد  
 انه يحرم بهما معا ويقدم احرامها وتبطل في الوقوف قبل افعالها لا بالنسبة  
 الى الموقف فان طاف به ثم احرم بها فمضى عليه ما ذبح لانه اتى بافعال العمرة  
 على افعال الحج ونوب رفضها فان رفض فمضى وارق لرفضها في حال  
 بعمرة يوم النحر او في ثلثة بليه لزمته لان الجمع بين احرام الحج والعمرة صحيح  
 ورفضت ورفضت مع دم وان مضى صح ويجب دم فابت الحج اهل  
 به او بهار رفضه اي رفض ما احرم به وتحلل بافعال العمرة لان فابت  
 الحج يجب عليه هذا وانما يرفض ما احرم به لان الجمع بين احرام الحج

ولو لم يرد واحد منهما لا يجب عليه دم



او احرى العمة غير مشروع ولما فاتت الحج بقي في احرام ولم يذبح فاحل عن  
 احرام الحج باعمال العمة وقضى ما احرم له في الشروع وذبح لتحلل قبل اذ  
 بالرفض **باب الاحصان** هو ان يعرض للرجل ما يحل بينه وبين الحج من مرض  
 او اسرا وعد ويقال احصر الرجل احصارا فهو محصر فان حبس عن اداء  
 قبل حصره فهو محصور ذكره النبي في نفيه ان احصر المحرم بعد و  
 مرض وعند مالك والشافعي لا يثبت حكم الاحصان الا بالعدو **وعنه**  
 المفرد وما اوقيته حتى يشري باهديا في الحرم ويخرج عنه ذكره في  
 الهداية والعارن ديين اراد البعث الى الحرم لان دم الاحصان يحل  
 به خلافا للشافعي فان عند يذبح في موضع احصر فيه **وعنه** لو اذبح  
 ولو قبل بعد يوم النحر هذا عند وقالوا ان كان حصر العمة فكذلك وان كان  
 محصر بالحج لا يجوز الذبح الا في يوم النحر على ما روينا في حصرها من هاتر فايت  
 النبيين يوم الذبح بلا حلق وتقصير خلافا للشافعي وعليه حل من حج و  
 وعمره وعند الشافعي عليه حج لا غير ومن عمره عمة الاحصان عنها تحقق عندنا  
 خلافا لما لك والشافعي ومن قران حج وعمران وادار الاحصان وامكنه  
 الهدي والحج توبة اي وجب التوبة عليها الاداء الحج وليس ان يحل بالهدي  
 والا فلا اي ان كان لا يقدر ان يدركه ما لا يجب عليه التوبة وذلك على اجماع  
 اما ان لا يدرك واحدا منهما فيتحلل لغوات المقصود او يدرك الهدي  
 دون الحج فيتحلل ايضا لانه عن اصل او يدرك الحج دون الهدي فيجوز  
 له التحلل احسانا وهو قول ابي حنيفة والقياس ان لا يجوز وهو قول من

٨٥  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين

٨٥  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين

وهذا القسم لا يتصور على قولهما في الحج لما مر ان دم الاحصان بالحج  
 عندما يتوقف يوم النحر فاذا ادرك الحج يدرك الهدي عزوة وفي  
 المحصر العمة يتصور فينبغي ان يكون جوابها فيه كجوابه في البقيين **وعنه**  
 ركني الحج بركة احصار وعن احمد لان الله ان قدر على الوقوف يتم حجه فلا  
 الاحصار وان قدر على الطواف لم ان يحل به ولا حاجة الى التحلل بالهدي  
 كهايت الحج ودم الاحصار على الامر في ذلك ان كان عن ميت خلافا للشافعي  
 في الموضوعين وانما لم يقل ميتا اذ لا يلزم ان يكون بامر الميت ودم العين  
 في الجناية على الحاج ومن النقص ان جامع قبل وقوفه بخلاف ما اذا فاته  
 لا بعد حصول المقصود بخلاف الاول وان مات اي الحاج عن بيت في الطريق  
 او سقطت نفقته حج عن منزل الميت لم يقل عن منزل الامر لما عرفت انه لا يلزم ان  
 بامر وقال الحج من حيث انقطع سفر الاول فقوله لامن منتهى الاول رد لقوله  
 بثلث باق ان كان بوصية يعني لزوم الحج عن منزل الميت بثلث باق من المال على  
 ان يكون الحج عنه بوصية منه ثم ان ما ذكر قوله وقال من باق من الثلث الاول  
 وقال محمد باق من المال المدفوع اليه ان بقي شيء والا بطلت الوصية من غير فاج  
 صحيح وبيع عنه ان دام يحج الى موته ولو لم يحج عنه شرط الحج للفرض لا  
 فان فيه يجوز الانابة مع العدة لان بني النواقل على السعة ومن حج عمره  
 وقع عنه وصي ما له ولا يجعله غير احد ما لانه قد وقع غنم فلا يقدر جعله  
 لغيره وله ذلك ان حج عن ابويه اي ان يجعله لاحدهما بعد ذلك لانه غير ما توجب الحج  
 عنها ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون عاجلا ثواب حجه لله

٨٥  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين

صدر الشريعة لم يثبت له ذلك  
 قال في التبيين من اكل من اكله فاذ اطلق الوصية  
 واما اذا بين عن اي ثمن عتق عنه حج فكل  
 المكافاة بالاجماع

٨٥  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين



عنها لموا لان الحجة الواحدة لا تكون غاشية فبقى له اصل الحج وهو  
 للثواب فله ان يجعله لاصد ما اولها من البتتين نذكرها مشيا حتى يظفر  
 الفرض لم يذكر من ان يتبدل الشيء قبل يتي من الميعات والاصح انه يتي من  
 بية لانه المراد في العرف وهو الملك كذا في البتتين وفي الموطأ بين الزوجين  
 والشيء وفي الجامع الصغير اشار الى وجوب الشيء حيث قال لا يركب حتى يظفر  
 طواف الزانية وان اوصى بحج عنه ركبها من منزله ان بلغ نفقته من ذلك  
 والاحث يبلغ هنا مات حج في طرفة ووصى بحج عنه حج من منزله وقال  
 حج من حيث مات وهذا خلاف فيمن له وطن وامان الا وطن له في حج عنه  
 من حيث مات وهذا خلاف بالاتفاق ذكر في البتتين **كتاب**  
**النكاح** هو حقيقة في الوطى ونجاسة العقد لغة ذكر المطرزي والزهري  
 وشرا ذكره قاضي خان وقال السرخسي في اصوله ان لفظ النكاح حقيقة في  
 الوطى ونجاسة العقد عندنا وعندهم حقيقة في فان قلت فاوله قوله  
 هو عقد قلت من على عرف الفقهاء فان لفظ النكاح حقيقة في العقد  
 في عرفهم نص عليه صاحب المحشى موضوع ملك المتعة موعودا عن معنى  
 يقتضى حل الاستمتاع والوطى والبيع والهبة ايضا قد يفيد ان ملك المتعة  
 الا انها غير موضوعين له ولهذا يصح ان في محل لا يحل الاستمتاع بخلاف  
 النكاح في عقد بايجاب وقول لفظها ماض كزوجت فلانة من فلان الواحد  
 يتولى طرفي النكاح في صورة كبره ياتي بيانها وتزوجت هذا اذا اتى  
 التوكيل من اصدما بقوله زوجني او ما ضيان كزوجت وتزوجت او بمثل

منه من النكاح  
 من النكاح  
 من النكاح  
 من النكاح

منه من النكاح

وماض كاتزوجك و زوجت ذكر في الاصل لو قال اتزوجك بكذا فهاك  
 قبلت تم النكاح او امر وماض كزوجني وتزوجت اعلم ان قوله زوجني  
 يحتمل التوكيل وح يكون القول المذكور شرطا للعقد لا شرط له ويكون  
 النكاح بقول الاخر تزوجت ومن وهو المراد ما ذكر سابقا بقوله كزوجت  
 ويحتمل الايجاب وح يكون القول المذكور شرطا للعقد ويكون <sup>نقضاء</sup>  
 به وبقول الاخر تزوجت جميعا وهو المراد منها وهذا من المعاني التي  
 بتخصيلها وتفصيلها وان لم يعلم معناه هذا اذا لم يكن احد اللفظين مستقبلا  
 او مراد به الايجاب اذ لا بد من نية العقد وذلك لا يكون بدون العلم  
 ثم ان فيه اضلافا لليلخ ذكر في التحنيس وهو عدم النية فيه عن اصحا  
 على افرهم من الحائنة والفتوى على اذكر نص عليه في النصاب وقوله ما اؤا  
 وبزيرفت بعد ادى وبزيرفتي ايجاب وقول لكان العرف فان جواب  
 مثل هذا الكلام قد يترك بالميم وبدونه كزوجت وحري في البيع لا يبق  
 ما اذن وشيوع لان النكاح اثبات وهذا ظاهرا ولاظهارا غير الاثبات ذكره  
 التحنيس وقال في تحارن النوازل من المختار واعلم يقل عند اليهود لان الكلام  
 فيما ينعقد به النكاح ومالا ينعقد به لاني شرطه فانها امر اخر وانه ذلك  
 ويصح بلفظ نكاح بلا خلاف كما يصح بلفظ تزويج على علم ما سبق من الامثلة  
 وتلك وهبة خلافا لثاني في الثاني وله انها من الفاظ الطلاق حتى يقع  
 الطلاق بقوله وهبتك لاهلك فلا يكون موجبا لفسخه ولنا في ذلك اشارة  
 مؤمنة ان وهبت نفسها للثاني ومكان مشروعا في حق النبي عليه السلام

اي لا يباح لفظ الزوج لانه علم  
 مما سبق من الامثلة

منه من النكاح  
 من النكاح  
 من النكاح  
 من النكاح

خلاف ان في خصوصه لا يباح  
 ما على النكاح والتمس  
 به في الهداية وخصم خلافا لفظ  
 الهبة بالذكر لا فضا لا بل المذكور  
 منه يكون



مشروعا في حق امته هو الاصل حتى يقوم دليل الخصوم وهو منقاسنا  
وقوله تع خالصه كمن دون المؤمنين لا يصلح دليلا لان الاختصاص  
والخصوص في سقوط المهر لانها في مقابلة بما وفي مهرها ولا تعمل في  
الخرج وهو في لزوم المهر في لفظ التزوج ولان المنة التي سبق الكلام عليها  
انما تحصل بنفي المهر لابقا لفظ مقام لفظ ويجعل ان يكون الخلو في  
انها لا تخل لادم بعد صلى الله عليه وسلم وصدق لفظ الصدقة ليس بوضوح  
ملك العين ولهذا يصح الصدقة حيث لا يوجد تملك العين كالوقف فاقبل  
ويصح بلفظ تكايع وتزويج وما وضع لملك العين حالا لا يصلح ضابطا  
وبسبب وشره هو الصحيح لا بلفظ اجارة عند عاتة مشايخنا وكفى عن الكفرني  
انه ينعقد به وانما لم يقل واجارة وقد قال بعد البيع وشره لان موجب  
ضابطهم المروية عنهم ان ينعقد به السكاج قال الامام السرخسي في شرح  
الكافي صورة الانقضاء بلفظ الاجارة ان يقول اجرت ابنتي منك ونوبجا  
السكاج اما اذا جعل الحق اجرة في الاجارة بان قال استاجرت ذاك يا ابنتي  
هذه فقبل ينبغي ان ينعقد السكاج وهذا كذلك لانه عن محمد بن روي قال  
كل لفظ يملك الرقاب به ينعقد به السكاج والصحيح انه لا ينعقد اليه ذهب  
ووصيه هذا عند عاتة مشايخنا وكفى عن الطحاوي انه ينعقد به مطلقا وعن  
انه ينعقد به ان قيدت بالمال ذكر في البدائع وشرط سماع كل منهما من  
سواه كان زوجين او غيرهما لفظ الآخر ذكر هذا الشرط في الخلاصة ولم  
يذكر في عامة الكتب بل ذكر في بعضها ما يدل على انه ليس بشرط قال في مختار

وهذا كذلك و اعارة كمن عن الكفرني  
انه ينعقد به السكاج صح

يبيع الاصل والمشتري

83  
التوازل رجل بعث كتابا بخطها فقالت المرأة بحضر من اليهود زوجت  
نفسه منه لا يصح السكاج لان سماع اليهود كلام العاقدين بشرط حتى لو  
قوات على اليهود ثم قالت اسعدوا اني قد زوجت نفسي منه يصح لانه قد  
سمعا كلام المخاطب باسماها ايام قراة ومضوا حزين حضور الشاهد  
عند العقد بشرط الصحة عندنا خلافا لما لك فان الشرط عند الاعلان ولو  
بحضور المجائدين والصبيان ذكر في الحقائق او حريتين فلا بشرط  
الذكون عندنا خلافا للشافعي مكلفين مسلمين سامعين معا لفظها فلا  
يصح ان سماع منفردين وان كانا حاضرين معا قال في التبيين رجل زوج  
من رجل بحضر من رجلين فسمع احدهما ولم يسمع الاخر ثم اعاد فسمع الاخر  
ولم يسمع الاول فهذا فاسد لان كل واحد من السكاكين لم يحضر سماع  
الشاهدين ولو فاسقين او محدودين في قوف خلافا للشافعي والاصل  
ان كل من بك قول السكاج لقمه ينعقد السكاج بحضوره فيدخل فيه العاقد  
والمحدود يخرج البقي والجنون والعبد او اعميين او ابني الزوجين او  
ابني احدهما لاجابة الى قوله لامن الاخر لا فها من من المقابلة ولا الى قوله  
لا يشبه بهما ان اعاد القريب لانه سيلة الشهان وقد ذكرت بجنسها  
موضعها وهي سكاك مسلم ذمية عند ذمتين خلافا للمحدود وفراهم ان  
ينكح صغيره فانك عند قوان حضر الامر صح لان الوكيل في السكاج  
سفير ومعتبر فاذا كان الامر حاضرا يجعل مباشر الاتحاد المجلس في المراء  
شاهد السكاج بالغة حاضرة عند فرد غير المتكفي فتجعل البالغة عاتة

وانما قال هذا لان عدم الصحة بدونها  
فكذلك في كل ما ينعقد به من غير حضور  
الشاهد لان الشاهد هو الذي يسمع  
الاعلان ولا ينعقد به الا بالاعلان  
ان سماع الشاهد لا ينعقد به الا بالاعلان  
اشبه بالصدر الشريف

في السكاج

في السكاج



وانك شاهدوا الا فلا لان المجلس يختلف فلا يمكن ان يجعل الامر  
 مباشرا وحرم على المراد صلة وفروعها وخصه وفروعها وخرج اضية عدل  
 في الموضوعين عن عبارة البنت الواقعة في الكتب ان عبارة الفرع واصا  
 وعمة وخالته وفرع موطنية سواء كانت مهوكة باحد المالكين او لا  
 حاجة الى ان يقال ومن نية وللشافعي خلاف في المرتبة ثم انما كما اصاب  
 تفسير عبارة البنت ان عبارة الفرع كذلك اصاب في المصداق عن عبارة الرقبة  
 ان عبارة الموطنية ومسوسه وماسه وناطق الى ذكره ومنظور في  
 الدخول هو الصحيح وعليه الفتوى وللشافعي خلاف في ثبوت حرمة المصاهرة  
 بالحق والنظر ذكره في التجنيس ثم يوقف للنظر والمن جميعا الآن ووجهها  
 من عدم ما يكفي ولذلك اطلقها ثم ان عدم الانزال شرط حتى لو انزل عند  
 او انظر لا يثبت به حرمة المصاهرة اذ لا يبقى مقتضاها الى الوطى لان مقتضاها  
 وهذا الصحيح قال صدر السيد في باب الصوم من شرح الجامع الصغير عليه  
 الفتوى وذكره المعتبر في الموضوعين ان يفسر الله او يرد انشأ  
 هو الصحيح قال في الخلاصة وبه يفتي الشيخ والعين ان يترك قبله بغيرها  
 ان لم يكن متحركا قبل ذلك وان كان متحركا ان يزداد حركة وفي الباب لا يكون  
 الا هذا وانما هما القلب فلا يعتبر هذا ما ذكره القمي عن اصحابنا وهكذا ذكر  
 شمس الدين السرخسي ايضا واصالته اصل ذوقه موطنية كانت او غير موطنية  
 وذوقه اصله وفروعه وكل هذه رضاء بعضها وهو فرع الاث وخرج  
 الاث وخرج الولد يملأه اقام وما عداه منحصر في قسم واحد وعندني

بما لا يخفى

بما لا يخفى  
 من جهة  
 من جهة

وجوز انما ثبت في الامم من حيث  
 جانب الاب وهو العادل في  
 جانب الاب وهو العادل في  
 جانب الاب وهو العادل في  
 جانب الاب وهو العادل في

لا يحرم لبن الفحل ومادون تع سنين ليست بمشتمة وبه يفتي ما ثبت 84  
 تع سنين فقد يكون مشتمة وقد لا يكون وهذا يختلف بغير الجسنة  
 وصغرهما والجمع كما هو وطنا بملك يمين سواء كانت العدة عن النكاح  
 او عدة ام الولدين امر تميزا بينهما فرضت ذلك ذكر الاجل له الاخر  
 يعني بالكتاب نص عليه في البداية قوله ايتهما فرضت يشير الى ان الشرط لا  
 يتصور جواز تزويج احدهما بالآخر على كلا التقديرين حتى لو جاز  
 بينهما على احد التقديرين دون الآخر كما في المرأة وبنت زوجها جاز الجمع  
 بينهما على احد التقديرين خلافا لفرق ابدال اباها بهذا القيد وقد اهلهم  
 للاختار ان يجمع بين امه وسيدتها فانه لو فرضت الامة ذكر المخرج له كالحج  
 سيدتها وكذا العكس ومع ذلك يجوز ان يتزوج امه ثم سيدتها نص عليه  
 في الجامع والزيادات وعلمه بان المراد من حرمة الجمع ان يكون مؤبدة  
 وهن الحرمة مؤقتة تزول بزوال ملكا يمين قال في تزويج اخت امه  
 وطنا لا بطنا واحدا حتى يحرم بالتحفيف عليه احدهما بزوال ملكه ولو عي  
 بعضهما كما اذا باع نضرهما او بزوال احد استتمعه بهما كما اذا كاتبهما او  
 هذا في الامة او بوقوع الفرقة بينهما باي سبب كان هذا في اختها ثم ان  
 دواعي الوطى فيه بمنزلة حتى لو قبلها بشهوة لا يجوز ان يجمع واحدا  
 منهما ولا ان يمتها حتى يحرم احدهما عليه ذكره في التجنيس وان تزوجها  
 بعقدين متعاقبين انما قال بعقدين متعاقبين اذ لو تزوجها بعقد واحد  
 او بعقدين معا بطل نكاحها فلا يجب شي من المهر ولم يرد الاول هو الولي

بما لا يخفى

بما لا يخفى

فمنه رد لصدور التهمة حيث قدم في قوله  
 انه بائنه ووجه الرد ان قوله وفي  
 احدهما يفتي عند قوله الا في قوله وفي  
 عاينها على ما علمنا انما نال منه قوله

فلا يقتصر على الصدق  
 الاورق القصور  
 منه يقول



من قولهم ونسب الاول قائل فرق بينهما وبينه لان تكايج احديهما باطل  
 بيقين ولا طريق الى تعيين ولم يانصف المهر لانه وجب للاولى منهما  
 فقط ولم يدور من هي نصف بينهما وانما وجب النصف لوقوع الفرق قبل  
 الوطى لان قبلها وهذا اذا كان مهرهما متساويين وسمي في العقد  
 وكانت الفرق قبل الدخول وان كانا مختلفين يعني لكل واحدة منهما  
 ربع مهرها وان لم يكن سمي في العقد يجب ستة واثني عشر لها بدل نصف  
 المهر كما لانه استقر بالدخول فلا يسقط منه شيء وكل ما ذكرنا من الاحكام  
 بين الاختين فمنها حكم بين من لا يجوز جمعه من المحارم لابين امرأة ونبت  
 زوجها لان المرأة وان كانت تحرم على نبت الزوج على تقدير كونهما  
 ذكرا لكن النبت لا تحرم على المرأة على تقدير كونهما ذكرا وصح تكايج الكنتان  
 ومنهم الصائبة عدل عما وقع في كتب القوم من التفضيل لما فيه من مظنة التمسك  
 كما لا يخفى خلافا لهما وقالوا تزوج الصائبات كزوج المحبيات وبه اخذ  
 الطحاوي وقال الكنتى لا خلاف بينهم في المعنى وانما اجاب ابو حنيفة عن قوم  
 تنحلون الى دين السج ويعززون الابنجل وهو لا حكمهم حكم النصارى وان  
 اختلفوا في بعض الاشياء ولا خلاف في ان مناكلهم جائز وما اجاب عن قوم  
 يكونون بناحية حران يعبدون الاوثان والكواكب ولا ينبغي ان يدين  
 المسيح ولا خلاف في ان مناكله هو لا يجوز فلا خلاف في شرع  
 انكحة وتكايج المحرم والمحرمة خلافا للشافعي والامة المسلمة والكتابية  
 ولو مع طول الحرمة اي العدة على مهرها ونقصها على الشافعي خلافا للامة

مقتضى في قوله

وان كان الفرق بعد الدخول  
 يجب لكل واحدة منهما المهر

مقتضى في قوله

الكتابية بناء على مفهوم الوصف وفي الامة المسلمة على طول الحرمة بناء  
 على مفهوم الشرط وكلا المفهومين ليس بحجة عندنا على ان اللازم على تقدير  
 حجية المفهوم عدم اباة تكايجها ويجوز ان يكون ذلك كراختلاف عدم  
 صحته ونحوه لا تانع فيما خرج به في شرح الكلمة والحرمة على الامة والرجع  
من حرثوا وما يحب وقال الشافعي لا يزوج الامة واحدة وللعبد  
 نصفها خلافا لما لك فانه في حق التكايج منزلة الحر عند صلى بن خلافا  
 لابي س ولا توطأ حتى تضع خلافا للشافعي وموطئه سيدها اوزان  
 لا يجب على الزوج الاستبراء وما على المولى فالظاهر من الهداية حيث قال  
 الان عليه ان يستبرأ بها ان يحب عليه الاستبراء الامة صرح في الفتاوى الاولى  
 بان ذلك استحباب لا وجوب ومنعت الى تحريم تكايجها لم يقل الى محرمة  
 لعدم انتظامها منه فخره بخلاف ما ذكره السعي لها عند وقالوا يقسم على  
 مهر مثلها فما اصاب لها المهر وما اصاب الاخرى سقط لا تكايج امته وسيدته  
 اي حرم على المولى تكايج امته وحرم على العبد تكايج سيدته للاجماع على نظر  
 لا يقال فعلى هذا الاحتياط في عدم تزوج مسيرته لظهور الملك في كل قولهم  
 لو اشترى امه يتزوجها احتياطا لانا نقول لو صح الملك في صورة التزوج  
 فكان الحرام الذي ارتكبه فعل التزوج وله عذر وهو التحريم عن الزنا وتكم  
 الملك في صورة عدم التزوج فكان الحرام الذي ارتكبه فعل الزنا ولا عذر  
 اذ ليس تركه التزوج لانه حرام وعلى تقدير ان يكون تركه اياه حرمته في ترك  
 الزنا اشدها فالا احتياط في التزوج لاني تركه كما لا يخفى والمجوسية والى

مقتضى في قوله

من عاينها

رواه السهيلي



يفهم منها حكم عابدين كوكب بطرق الدلالة وخاصة في عنة رابعة للمحر  
ونالته في عنة ثانية للمعبد وفيه خلاف الشافعي وانه على وجه ويجز ذلك  
عند مالك برضاء المحرم وعند الشافعي اذا كان الزوج عبدا او في عدها خلا  
لها فيما اذا كان العدة من طلاق باين وحاصل ثبتت له عملها ولو كانت  
او متولدة انما قال ولو كانت متبينة لان كونها ميسرة مظنة لان لا يثبت  
ولها وانما متولدة لان ما من صحة نكاح موطئة السيد متناه لان  
يتوهم صحة نكاحها فنعى ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها فتدوم  
ونكاح المتعة خلافا لما لك وصورتها ان يقول اتبع بك كرامة بكذا من المال  
فقبلته ففعلت ولا حاجة الى ان يقال حذى هذا المال والموت خلافا للرفق  
وصورتها ان يقول تزوجك بكذا الى شهر وهو متعة معنى **باب الوتي**  
**والكفو** نقد نكاح حرم مكلفه بلا وني اعلم ان الحرة العاقلة البالغة  
ثبتا كانت او بكر اذا زوجت نفسها بلا وني فعندنا في صنفه وزفر بنعقد  
النكاح وينفذ خلافا للشافعي وما لك في الانقضاء فان النكاح لا ينقذ  
بعبارة النساء عندنا والمجدة في النفاذ فانه بنعقد عند موقوف على اجازة  
الوتى سواء كان الزوج كفوا لهما او لم يكن ومعنى كون موقوفاته لا يجوز  
وطنها قبل الاجازة ولا يقع الطلاق ولا يتوارث احد من الزوجين ويروى  
رجوعه الى قول ابى ج وابوس كان يقول انه لا بنعقد الابوي اذا كان لهما  
وتى ثم رجع وقال ان كان الزوج كفوا لهما جاز والا فلا ثم رجع وقال  
جاز سواء كان الزوج كفوا لهما او لم يكن هذا على ما ذكره الرخشي في

نجه في

بجه في

في نكاحها  
في نكاحها  
في نكاحها

بجه في

الكافي وقال ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار لا يجوز النكاح الابوي  
على مذهب ابى س ومحمد وجعل هذا القول على ما س قوله المرجوع اليه  
على خلاف ما ذكره الرخشي وهو اقدم من الرخشي واعلم بنكاحها بنا  
ويوافقه ما ذكره الكوفي في مختصره ولو من غير كفوا النكاح من غير كفو بنعقد  
وينفذ عندنا في في ظاهر الرواية الا انه لا يلزم وعنه غير قوله وله اي  
حق الاعتراض على تقدير عدم الكفاية في التزوج دفعا للضرر العاد  
والفرق الى القاضي كما في خيار البلوغ وما لم يفرق فاحكام النكاح ثابتة  
حزونة انه ثابت والطلاق يعرف في النكاح والقاضي يفسح اصل النكاح  
فلا يكون طلاقا ذكره في مختارات النوازل وروى الحسن عنه اي غاي في  
وسرواية عيسى بن ابي س ايضا يروى رجوع محمد الى قوله ما عدم جواز  
لان كم من واقع لا يدفع وعليه الفتوى ذكره صاحب المداية في مختارات  
النوازل وصاحب الخلاصة وقاضي خان لانه اقرب الى الاضطرار والاجتناب  
بالغة ولو بكر خلافا للشافعي اعلم ان ولاية الاخبار عند اصحابنا تدور  
مع الصغير وجودا وعدا في الصغير والصغيرة وعند الشافعي في الصغير  
اما في الصغيرة فانها تدور مع البكارة وجودا وعدا وفي الكبير والكبيرة  
تدور مع الجنون وجودا كان اصليا بان بلغ جنونا او عارضا بان  
بعد البلوغ عند اصحابنا الثلثة وقال زفر اذا طهر الجنون لم يخر للوتى  
التزوج ثم ان كل وني ولاية الاخبار عندنا في خلافا لهما في غير العصا  
ولنا في غير الاب والجد وما لك في غير الاب وسكوها عبادة السكون

وذكر في الاختصار  
في نكاحها

صالح في



خير من الصمت لولا انها على القدرة على التكلم دون الصمت وهي معتبرة  
 منها وصحتها غير مستثناة لان الصك كادل على الرضا من السكون الا انه على  
 وجه الاستثناء لا يكون رضا وبكاهها بلا صوت اذن ومعه رد عليه القوي  
 ذكر في الدرر عند استبداله او بلوغ الخبر بشرط تسمية الزوج على وجه  
 لها به العرف لا المهر بل الصحيح قالوا بشرط ان يكون الزوج كفوا  
 وافر فان عدا وعدم اصدما لم يكن سكوتا عن التمسار رضا الا في حق  
 الاب واجد في قول ابي ج لان عند الاب والجور في هذا العقد  
 وعندما عاينته الاجاب فيه كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان في  
 التمسيد والخبر ان كان فضوليا بشرط فيه العدد او العدة خلافا لما  
 كان رسولا لا يشترط اجماعا ولو استاذن غير في اجنبيا كان او قريبا لانه  
 له كونه كافرا او عبدا او مكاتباً او من غيره اولى منه بعيدا كان ذلك الولي  
 او بعد فلا يكون سكوتها رضا كالتب لم يقل فرضاها بالقول كالتب لان  
 رضاها ورضا التب كما يكون بالقول يكون بالفعل حتى التمكن من نفسها  
 واخذ المهر والنفقة ذكر في البدائع والزابل بكارتها بنية او صيا  
 جراحة او تعين اوزنا بكر حكما فلها الحكم المذكور للبكر وقالا اذا ذك  
 بالزنا لا يكون لها حكم البكر وسوق لان في ايضا وقولها ردت اي  
 السكاج عند الاستبدان او بلوغ الخبر اولى من قوله سكت لان الزوج  
 عليها لزوم العقد وهي تنكر والقول للنكر وفيه خلاف لفرق وقيل  
 بنيتها على سكوتها لانه نور دعواه بالجه كذا قالوا ولا حجة فيه انما الخاء

طريق  
 فيكون  
 فيكون  
 فيكون

فيكون

في وجه قبول البينة على السكوت وسواء عرفت على ما نفى عليه قاضي  
 خان في شرح الجامع الصغير وعلل به في ترجيح بنية على الرد على  
 بينة على السكوت عند قيامها معا ولا تخلف في ان لم يقع خلافا لهما  
 فانه يحلف عندهما في السكاج ولا يحلف عنده على ما سياتي في كتاب الدعوى  
 ولولي السكاج الصغير والصغيرة ولو بينا خلافا لثاني وقدر التقييل  
 ثم ان كان سوا الاب واجد عنه عدم الاب او عدم واليته لم يزم اي العقد  
 ولو بينه فاحش او من غير كفوا اشار في ذلك اي اني لزوم العقد بغين  
 فاحش او من غير كفوا اذا كان المعاقدا با او جدا صاحب الهداية يقول  
 جاز ذلك عليهما ومخرج به صاحب البراءة حيث قال واما السكاج الاب  
 واجد الصغير والصغيرة والكفاة فيه ليست بشرط للزوم عنداني  
 كما انها ليست بشرط الجواز عند انتهي وفيما ذكر خلاف لها ولو كان الزوج  
 غيرهما اي غير الاب واجد لا يصح السكاج ان كان من غير كفوا بغين  
 ومن ومن انه يصح وكفى ثبت حق المصح قدومهم والا اي ان كان من  
 كفوا بلا غين فاحش فلها الخيار اي يصح السكاج وكفى لا يلزم هذا  
 خلافا لابي س واما لم يقل فلها فسخ لان المصح حكيم القاضي على ما ياتي  
 حين بلغا علما بالسكاج او حين علما به بعد اي بعد البلوغ ان لم يبلغا  
 علما به فان العلم بالسكاج شرط وسكوت البكر رضا منا ايضا لان سكوت  
 البكر جعل رضا في ثبوت نكاح فلا يجعل رضا في ثبوت وصف اللزوم  
 كان اولى ولا يمتد خبارة الى اخر المجلس لانه مابث باثبات الزوج بل تقوم

وهذا ينبغي ان جواب  
 حيث قال فان قلت  
 على ان قلت السكوت امر  
 عن ضم نكاحه وعدم  
 البينة على امر وجهي  
 فيكون

تاج الزلف

لا فرق بين مثله  
 فالنكاح في احد  
 ايضا منه

تاج الشبهة

تاج الشبهة  
 هذا من جهة  
 فيما صدر منه

تاج الزلف

تاج الشبهة







هذا عند خلافهما في المعقود والمحرم خاصة في المعقود والنقص  
 يطلب من الحقائق ثم الاخوة الا لاخ من الامم ثم بنين وان سفلوا ثم الاعام  
 الا لهم من الامم ثم بنين وان سفلوا ثم اعام اجد كذلك الرابع فالراجح و  
 الرجحان بقوى القرابة فيقدم الاعيان على العلاني ثم مولى العتاقة  
 يتوى فيه الذكر والاتي ثم عصبة المولى وان زاد قوله والحجب لانه يتوى  
 الارث وحده لا يقدم الابن على الاب بل موجه ان يقدم الاب ضرورة  
 انما اذا اجتمعا ياخذ الاب فرضه اولاً ثم ياخذ الابن ما بقي منه وما اذا  
 اعتبر معه ترتيب الحجب يقدم الابن على الاب لانه يحجب الاب حجب نقصان ضرورة  
 انه ياخذ منه اقل مما ياخذ منفردا عنه ولورقة هذا الاعتبار قد فُتِيَ  
 تلك الزيادة على كثير من ذوى الاختيار فاسقوها بشرط التكليف اهلية  
 الارث فلا ولاية مع الاطلاق في الملة لم يقل ولام في ولدهم دون  
 كافرا لادلاله فيه على ان الاسلام مانع عن ولاية الكافر ثم الام قال في  
 الذخيرة ثم الام ثم ذوالارحام الاقرب فالاقرب وهذا قول ابي حنيفة خلا  
 المحرر وقول ابي س مضر بذكر الطحاوي قوله مع ابي ج وذكر الكرمي  
 والصدوري قوله مع محمد والاصح انه مع ابي ج ثم مولى المولات ثم  
 ثم القاصي ثم ذوالرحم الاقرب فالاقرب قال في الخلاصة نقلا عن شرح  
 الشافعي الاقرب من ذى الرحم الامم ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم  
 ابن الابن ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهن ثم العتات ثم الاولاد  
 ثم الخلات ثم بنات الاعام واجد الفاسد اولى من الاخ عند ابي ج ثم قال

لا خلاف في  
 في

جوابه

وفيتي بما ذكر في الثاني ان الام مقدمة على الاخ انتهي ومنها  
 يتبين ان المراد من ذى الرحم ههنا غير المراد منه في الفريض وان قال  
 ثم الام ثم الاخ لاب وام لم يصيب ثم مولى المولات لانه وارث مخرج  
 عن ذوى الارحام فكذا في الولاية وليس شرابطه ان لا يكون له وارث  
 نعم موطر يكون مولاه وارثا له ووليا واذا عدم اى الولى فالولاية الى  
 الامام لم يقل ثم الامام لانه ليس من الاولياء ونوب عنه القاصي وبانه قالا  
 ولاية للقاصي في تزويج الصغار الذين لا ولى لهم فيخذل من السلطان و  
 للبعيد الترفيح بعينه القريب ما لم ينظر اى من لم ينظر الكفو الخاطب  
 الخبيرة اعلم ان للبعيد طلب الترفيح عند غيبة القريب بعينه منقطعة  
 وحرها عند زفران يغيب بحيث لا يعرف مكانه لانقطاع خبره ولعلما  
 فيه اقاويل اصحها ان لا ينظر الكفو الخاطب في الخبيرة وعلمه القوي  
 كذا في الحاقق وفي التجسس واختار اكثر المتأخرين ان يعدل الاقارب  
 والصحيح ثلثة ايام وموسم سفره فيفق وفي الوقفات واختار اكثر  
 الشرع ومروى عن ابي س ومحمد ويعتبر الكفارة في الكفارة نسيان بيان  
 ثم هذا الاعتبار فقرئ اسم قبيلة ومولاد نضرب كانه بعضهم كفوا لبعض  
 ولا تاتي بفضل بني هاشم ههنا وكذا ساير العرب اى اعدا قرين بقرينه المقابلة  
 بعضهم كفوا لبعض الابن باهله فانهم لم ياتوا كفوا العامة العرب  
 ذكر في الهداية والاعتبار المذكور بخصوص العرب لانهم ضيقوا انسابهم  
 ولذلك قال وفي العم اسلاما فلم ينفه غير كفولدى اب فيه ولا ذواته

صاحب الكافور من ضارفة  
 من بنين بنين فان لا وارث له  
 ولا غيبة في وقوع قفاوة منه بعد

فلا خلاف في نفس الغيبة المنع منها على اقل قول  
 صاحب المخطوطة في مسألة زفران فان ضارفة  
 المنقطعة ان لا يكونوا كافرا في موضع الاقرب  
 المسئلة كما ذكر صاحب الهداية منه بعد



لذي ابوين فيه واما ذوابوين فيه فكقولذي ابافيه لان له في الاسلام  
 نسباً صحيحاً فان اصل النكاح في التعريف الى الاب وتامه الجدة فلا  
 يشترط اكثر من ذلك وحرية ايضا في حق الجمع فانهم كانوا يفتخرون بهما  
 دون النكاح فليس عبد او معتق كفوا حتى اصلية ولا معتق ابوه كفوا لذات  
 ابوين حريين وديانة هذا نكاح القريبين عند النكاحين هو الصحيح فليس قاسق  
 كفوا لبت صالح وان لم يكن هذا الاختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن ابي  
 وسلافا لما جاز عن المهر المجل والنقصة ليس كفوا لاحد ولو كانت صغيرة  
 والهادر عليها كفوا لذات اموال عظيمة هو الصحيح لان المال غادر وراعي فلا  
 عبرة لكثرة وحرمة عن كل من اصحابنا فيه روايتان اظهر رواية ابي ج  
 انه لا يعتبر الكفاة في الحرف واظهر رواية ابي يوسف ومحمد انه يعتبر الكفاة  
 فخايد او حجام او كناس او دباغ ليس كفوا لعطار او برار او صراف  
 به نفي ان تحت باقل من مهرها اي مهر مثلها قللوا في الاعراض حتى يتم  
 او يفرق وقالوا لا اعراض عليها ان المهر حقتها ولهذا كان له ان يقبضه  
 تنقصه او يولي له ان المهر في عشرة دراهم حتى الشرا فلا يجوز التيقض منه  
 شرعا والى مهر مثلها حتى الاوليا لانهم يعتبرون بذلك فلم يخاصمها  
 تمامه ولا يتفاد حقها فان شارت قبضته وان سادت وهبته وو  
 نكاح فضولي من احد الجانبين او فضولي من الجانبين على الاجازة  
 اي اجازة من له الحق ويتولى طرفي النكاح اي الاجاب والقبول واحد  
 فقوم عارته الواحدة مقام العبارتين على ما عرفت فيما سبق ليس فضولي

بهم ما جاز

بهم ما جاز

بهم ما جاز

من جانب اعلم ان الواحد اذا كان وكيلاً منها فقال زوجتها ايا كان  
 كافيا وسو على اقام اما ان يكون اصيلا او وليا او اصيلا او وكيلاً او وليا  
 من الجانبين او وكيلاً من الجانبين او ولياً من جانب ووكيلاً من آخر ولا يجوز  
 ان يكون فضولياً كما اذا كان اصيلا وفضولياً او ولياً من جانب وفضولياً  
 من آخر او وكيلاً من جانب وفضولياً من آخر او فضولياً من الجانبين والمطلوب  
 نكاح المرأة بخلاف نكاحها فلا يلزم نكاح واحدة منها ان عقد بما بعد  
 واحدة ويلزم نكاح الاولى دون الثانية ان عقد بما بعدين واما قلنا  
 يلزم له دون لا يصح لانه صحيح العقد موقوف فاحق له ان يجز نكاحها او نكاح  
 احدى ما استهما شأوا عالم بنعقد عليه لعدم رضاه فقول صاحب الهداية فقبض  
 التقريبي ليس بكذا لا يباح امه خلافا لهما والمراد بها انه الغير لانه اذا زوج  
 نفسه لا ينعقد عليه اتفاقا لانه متم فيه ولا فرق بين ان يكون الامر امرا او غيره  
**باب المهر** أقله عشرة دراهم مضروبة كانت او غير مضروبة بخلاف  
 السقطة وقال ان افنى كل ما يجوز اخذ الموضع عنه يصح مهر فقيل القرآن و  
 طلاق امرأة اخرى والعفو عن القصاص يصح مهر عنده لا عندنا فجب بي  
 وان سعى ونها وقال زفر التميمي فاسدة ولها مهر مثلها والمستحان سعي  
 بعد وطى او خلق صحت وسباني تغيرها او موت احد ما ونصفه بطلا  
 قبل ذلك اي قبل وطى وخلق صحيح هذا الحكم غير مخصوص بالطلاق بل  
 يتم الفروقة من قبل الزوج بسبب مخطون كالردة والاباء عن الاسلام وتقبيل  
 ابتها بشهوة ذكره في شرح الطحاوي والمثال الثاني على قول ابي س

غير عاقل تاما في النكاح والنفقة  
 انه زوجها من امر نكاح امرأته  
 لانه فيه مع الاطمان في عقد النكاح  
 بعد ان يقع العقد من قبل الزوج  
 فلا يلزم له نكاح المرأة

نكاح الزوج







المستثنى  
 حق التسيات ايضا وذكر في بعض مكات القديري انها اربعة واجبة  
 كما تقدم اراد به المنفعة المطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر وتحتجته ومضى الى  
 طلقها بعد الدخول ولم يتم لها مهر وسنة ومضى الى طلقها بعد الدخول وقد  
 سمي لها مهر والرابعة ليست واجبة ولا سنة ولا تحتجته ومضى الى طلقها قبل  
 الدخول وقد سمي لها مهر لان نصف المهر قام في صحتها مقام المنفعة وان  
 قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلقت قبل وطى حقيقة كان او كما رجع  
 بنصفه لانه يجب عليها ان توده نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ولم يصل  
 بالبرية عين بالحق لان الفاسمي كان او نيازا لا يتعين في العقد  
 فكذا في الفسخ لان الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر  
 مكمل او موزونا اخر في الذمة لعدم تعيينه وان لم يقبضه او قبضت نصفه  
 ثم وهبت الكل او باقى او وهبت عرض المهر قبل قبضه او بعد الاى لا يرجع  
 عليها بشئ في الصورة الاولى لان حكم الطلاق قبل الدخول ان لم يكمل له  
 المهر وقد حصل والمرأة لم تأخذ شئ لتوده اليه بخلاف المسئلة السابقة  
 واما ان لا يجب في الصورة الخامسة فلانها وهبت العرض فانتقض  
 قبض المهر لان العرض متعين وان نكح بالف الى ان لا يخرجها اولا  
 يتزوج عليها او بالف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فان وثق  
 الاول واقام في الثاني فلها الالف عند اثبات الثلثة خلافا لثرو  
 مهر مثلها هذا قوله فان الشرط الاول صحيح عنده دون الثاني وقال  
 الشيطان صحيحان وقال زفر كلاما فاسدا كفى في الثاني لا يرد على

لا يصح ان يكون  
 المهر موزونا اخر في  
 الذمة لعدم تعيينه

في قبض المهر في الصورة الاولى

في قبض المهر في الصورة الخامسة

92  
 على الفين ولا ينقص عن الالف لا تقاطعها على ان لا يزيد المهر على الفين  
 ولا ينقص عن الف وان نكح بهذا او بهذا الى نكح بشئ واحد ما اكث  
 قيمة من الاخر فلها مهر مثل ان كان بينهما والاخر لودونه والاخر لو قو  
 ضلم منه حكم المساواة بطريق الدلالة ولو طلقت قبل وطى فنقص الاخر  
 اجماعا الا ان يكون نصفه اقل من المتعة فيكون لها المتعة ذكره قلبي  
 خان في قضاؤه وان نكح بهذين العبدتين واحدا من قبلها العبد فقط  
 ان ساوى عشق يعني من الدرام وان شرط البكارة ووجرها ثيبا الزم  
 الكل وصح انها دفن ونوب هروي بالغ في وصفه اولا ومكيل ومو  
 بين جنه المكمل والموزون ووصفه فذاك ولا يجب شئ بلا وطى  
 في عقد فاسد وان خلا اراد الخلق العرفية اذا افعال للسرعة مع فاق  
 العقد وان وطى فمهر المثل لا يزداد على المتى ان كان مهر المثل مساويا لمتى  
 او اقل فمهر المثل واجب وان كان اكثر فلا يجب الزيادة ويثبت النسب ان  
 وجد اقل مدة الحمل ومدة من دخوله عند محمد وبنيقي وعند ما اعتبر  
 من وقت النكاح ومهر مثلها مهر مثلها شرع في بيان مهر المثل فاحذر الكري  
 مبتدأ والمراد منه الاصطلاح والاخر خبر والمراد منه القوي من قومها  
 في بدوها وقت العقد شتا وجمالا ومالا وعقلا ودينا وبكارة وضدتها  
 فان لم يوجد منهم فمن الاجاب لامر امها وخالها الا اذا كان من قوم  
 ايها بان كانت امها بنت عم ايها مثلا وصح ضمان ولها مهرها ولو كان  
 صغيرا لان صوق العقد هنا راجعة الى الاصل والولى صغير ومغير

لا يرد على الثاني لان  
 الفين لا تقاطعها على ان  
 لا يزيد المهر على الفين

ما جاز الشريعة

ما جاز الشريعة

لا يصح ان يكون  
 المهر موزونا اخر في  
 الذمة لعدم تعيينه



الضمان لا يكون مطالبا فلا يلزم ان يكون الشخص الواحد مطالبا  
ومطالبا بخلاف البيع وتطالب ايا شاء ترك المسئلة القائلة ولو  
ادكر رجوع على الزوج ان ضمن يبيع والا فلا لانها من مائيل الكفالة وتعلم  
في اياها ولها من مائيل الوطى والسفر بها والنفقة لا يسقط به اي بذلك المنع لانه  
يجب ولو بعد وطى برضاها خلافا لهما ان المعقود عليه كله قد صار للمالية  
بالوطئية الواحدة وكذا بالخلق فلم يبق لها حق المنع وله ان كل وطئية  
معقود عليها فتليم البعض البعض لا يوجب تسليم الباقي قبل اخذ باين تجيله  
الظرف متعلق بقوله ولها من مائيل كالا وبعضها المجل دست بيان والوجل  
يسى كاي كدنى او قدر ما يجمل لهما من مثل مهرها عفا غير مقدور بالبيع  
او المحض ان لم يبين اضرار الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى ذكره في الخلاصة  
لان المعروف كالشرط وان شرط تجيل الكل في العقد وجب تجيل الثاني  
بدلالة العرف انما يعتبر اذ لم يوجد التفرج بخلافه والسفر والمحرز كالحق  
وزيان اهلها بلا اذنه قبل قبضه اي قبل قبض المجل لا بعد والى المانع  
لقبض الكل ان لم يبين المجل والوجل وهذا تفرج بما علم بطريق  
من قوله او قدر ما يجمل الى قوله ان لم يبين وفائدة التبيين بقوله في  
على انه لا يخلف فيه اضرار الآخرين هذا بناء على المعارف وان كان  
المذهب ان لها المانع لاخذ الكل اذ لم يبين قدر المجل والوجل لانه  
مال واجب بالعقد والاصل في امثاله الحلول ولا الواجل كله لوجبل الكل  
موجلا ذكر الشيخ الامام نجم الدين السفي في فتاواه انه لا يبيع قال نعم تأويله

بغير ضمان

بغير ضمان

اذا اجل موجلا الى وقت الطلاق او الى وقت الموت وبعضهم قالوا  
يبيع وهو الصحيح كذا في الخلاصة وله السفر بها بعد اداء اي اداء  
ما يبق تجيله او قدر ما يجمل لهما في ظاهر الرواية وقيل لا يبيع  
الفقيه ابو الليث ومحمد بن سلة على ما حكى عنه ابو جعفر الهندواني وهو  
اختيار ابو القاسم الصفار ومن بعد ذلك اي نقلها فساد ومن مدته  
اي من السفر وان اختلفا في المهر ففي اصله يجب المثل اي اختلفا في  
اصدا لم يتم مهر و قال الاخر قدسى فان اقام البينة تقبل بينته وان  
لم يقع فالقول قول المنكر مع يمينه فان نكل ثبت التسمية وان حلف  
يجب مهر المثل بالاتفاق من اصحابنا وهو المراد من قوله اجماعا ومنهم  
ان التحليف هنا في اصل ايجاج فقد وسم لان لا ينكر الا تخلف في المهر على  
ما ياتي في كتاب الدعوى وفي قدره حال قيام النكاح القول اي مع  
لم يثبده مهر المثل تحكيم مهر المثل يساوي اجابه بل المعرفة من يثبده الظاهر  
اقام بينته قبلت شهد له مهر المثل اولها بقولها منه في الاولى لدفع  
اليمن لانه على من شهد له الظاهر وي تقبل لدفعه وفي الثانية لانيان الخط  
من مهر المثل ومنها لانيات الزيادة في الاولى ولدفع اليمن في الثانية  
اولم يثبده لواحد منهما وهذا ظاهر وان اقاما فبينتهما ان شهد له  
ان شهد لها لان البيئات شرعت لانيات ما سوى خلاف الظاهر واليمن  
شرع لابقاء الاصل على حاله والاصل في النكاح ان يكون مهر المثل فالذي  
يدعى خلاف ذلك فبينته اولى وان لم يثبده لواحد منهما بان يكون اكثر

بغير ضمان

ومن ومن ان يقولها مطلقا  
لدفع اليمن ومنها مطلقا  
لانيات الزيادة فقد  
ومن ومن

وفي كلام تابع الزينة  
منها فصور ظاهرا  
منه







تكا حاصيها وقف على الاجانة لانتها. الاجانة بذلك الشكاح  
 الفاسد ولو زوج عبد المأذون للديون صح وساق غرامة  
 في مهرها غير تجاوز غرم مهر مثلها وفي القدر المتجاوز عنه لا ترجم بل  
 ياخذ به بعد تيقنهم صحتها ان بقي المال وانما لم يقل في مهر مثلها اذ  
 يحتمل ان يكون الشيء اقل منه ومن زوج امته لا يجب ثبوتها وى ان  
 بينها وبينه ولا يحددها كذا اخرها الخفاف في شرح كتاب النفقات  
 ولم يعتبر فيه كون التولية في منزله فحذره الزوج وهو يطأها ان يظفر بها  
 لكن لا نفقة ولا سكنى الا بما لا يجيب وامدنها على الزوج الا بالقبول  
 وان بواها ثم رجع صح اي الرجوع وسقطت اي النفقة بالرجوع ولو وجد  
 بلا استخدام الا ان خدمت المولى بلا استخدام بعد التولية لا يسقط النفقة  
 عن الزوج واعلم ان التولية المستند الى المولى ما هو المصطلح المار به  
 لا اللغوي فلا وجه لما قيل ان استخداما اليه باعتبار انه يمكن الو  
 من ذلك وله انكاح عبده وامته جبر اريد بالا جبار هذا انه لو باشر  
 الشكاح بغير رضاها نفيذ ولحقه قلت نصها قبل الوطى المهر لانها  
 لا تاخذ شيئا فكل المهر لانه قليل بالعدم وسوغه مقبول بل لان جانية  
 المرد على نفسه غير معتبرة في حق احكام الدنيا فابوتها حقت انفسها  
 لا المولى امه قبلها قبله اي قبل الوطى لانه منع المبدل قبل التيمم فجازي  
 بمنع البدل وما قيل لانه عجل بالقتل اخذ المهر فجزى بالحرمان لا  
 وجه للنكاح ترك بين قتلها قبل الوطى وقتلها بعده فلا يفسخ النكاح  
 الوطى

في مهرها غير تجاوز غرم مهر مثلها وفي القدر المتجاوز عنه لا ترجم بل ياخذ به بعد تيقنهم صحتها ان بقي المال وانما لم يقل في مهر مثلها اذ يحتمل ان يكون الشيء اقل منه ومن زوج امته لا يجب ثبوتها وى ان

في مهرها غير تجاوز غرم مهر مثلها وفي القدر المتجاوز عنه لا ترجم بل ياخذ به بعد تيقنهم صحتها ان بقي المال وانما لم يقل في مهر مثلها اذ يحتمل ان يكون الشيء اقل منه ومن زوج امته لا يجب ثبوتها وى ان

في مهرها غير تجاوز غرم مهر مثلها وفي القدر المتجاوز عنه لا ترجم بل ياخذ به بعد تيقنهم صحتها ان بقي المال وانما لم يقل في مهر مثلها اذ يحتمل ان يكون الشيء اقل منه ومن زوج امته لا يجب ثبوتها وى ان

في مهرها غير تجاوز غرم مهر مثلها وفي القدر المتجاوز عنه لا ترجم بل ياخذ به بعد تيقنهم صحتها ان بقي المال وانما لم يقل في مهر مثلها اذ يحتمل ان يكون الشيء اقل منه ومن زوج امته لا يجب ثبوتها وى ان

مسألة النفقة

في مقام الفرق بينهما واما قال قبله لان بعد الوطى المهر واجب  
 زوج الامه يعزل باذن سيدها لانه يحل بحق المولى وسو حصول الو  
 الذي هو ملكه فبشرط رضاه وخبرته امه ومكاتبه عقت تحت حرا او عبد  
 لان الخيار لا يزداد بالملك عليها وهذا الحق لا يختلف بكونه حرا وعبد  
 لانه عدم قال لبريق ملكك نصفك فاخترى فنجعل علة الخيار ملكها  
 بضعها فلا تشغل بالتعديلات بعد تعديلات صاحب الشرع وانما في خلاف  
 فيما اذا كانت تحت الحر بناء على ان الطلاق يصبر عنه بالرجال فلا يوجد  
 علة الخيار وى ازيد بالملك والحديث المذكور حجة عليه امه تحت بلاد  
 فتعت نفد ولم تحجر لانها قد رخصت لان موجب ان لا يكون للمكاتب  
 ايضا خيار وقدر ان لها ذلك بل لان النفود بعد العتق فلا يتحقق  
 الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق وما سمي للثيد وان زاد على  
 مثلها لو وطئ فتعت وان اعتقت او لا اي قبل الوطى فلها ونسوطى  
 ابنه والاب حر مكلف لم انما قال هذا لانه لو كان عبدا ومكاتب او محنونا  
 او كافرا لا يصح دعوته فقلت فادعاه ثبت نسبه ان كانت الامه في تلك  
 الابن من وقت العلق الى حين الدعوى وصارت ام ولد له وعليه  
 قيمتها لا عقرها لا يشرط في ذلك دعوى الشبهة ولا تصديق الابن لان له  
 ولاية ملك مال ابنه عند الحاجة الى ابقائه نفسه فكذلك ان يملكه عند الحاجة  
 الى ابقائه نفسه لكن الاولى اشد من الثانية فلم يترك الطعام بغير شيء  
 واجارية بالقيمة ويحل له تناول الطعام عند الحاجة ولا يحل له الوطى

في مهرها غير تجاوز غرم مهر مثلها وفي القدر المتجاوز عنه لا ترجم بل ياخذ به بعد تيقنهم صحتها ان بقي المال وانما لم يقل في مهر مثلها اذ يحتمل ان يكون الشيء اقل منه ومن زوج امته لا يجب ثبوتها وى ان

في مهرها غير تجاوز غرم مهر مثلها وفي القدر المتجاوز عنه لا ترجم بل ياخذ به بعد تيقنهم صحتها ان بقي المال وانما لم يقل في مهر مثلها اذ يحتمل ان يكون الشيء اقل منه ومن زوج امته لا يجب ثبوتها وى ان

في مهرها غير تجاوز غرم مهر مثلها وفي القدر المتجاوز عنه لا ترجم بل ياخذ به بعد تيقنهم صحتها ان بقي المال وانما لم يقل في مهر مثلها اذ يحتمل ان يكون الشيء اقل منه ومن زوج امته لا يجب ثبوتها وى ان



فلاجل الحاجة جازله الملك ولقصورها او جبا عليه القيمة صيانة لمال  
الولد مع حصول مقصود الاب اذ ملكه محترم وزواله بيد كلار وال  
فراغنا فيها الحقين ثم هذا الملك يثبت قبل الاستيلاء شرطه اذ في  
له حقيقة الملك او حصة وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حتى يجوز له التروك  
بها فلا بد من تقديم قتيبي انه وطى ملك نفسه فلذلك لا يجب عليه الصقر  
واما اطينا الكلام في هذا المقام لانه من زلق الاقدام ومضال الاقدام  
ولا قيمة ولها لانه انما خلق حر التقديم الملك عليه ويجوز في اي حكم  
المذكور كالاب عند عدم ولاتيه سواء كان ذلك بموته او رقدا وجنونا  
كمن وبشر ان يثبت ولاتيه من وقت العلوق الى وقت الدعوى وان كان  
اي ان يكتفى له الابن صح ولم يقرام ولن ويجب مهرها لا قيمتها ولها  
حريته اي بقرابة الابن فان الامة ملكه ويتبعها الولد فيبقى على خيته  
وقد تكافى حق قلت سيد زوجها اعتقه عن بالف فصل وسقط المهر  
وعليها للولي الف خفافا لرقفانه قال لا ينفذ النكاح لعدم الملك  
واصل ان العتق يقع عن الامر عند ائتمنا الثلثة وعند فريقع عن المأمور  
لان هذا الكلام خرج باطلا لان طلب الاعناق من غير المالك لغو اذ لا  
عتق فيما لا يملكه ابن ادم فيقع العتق عن المأمور ولا يئتمنا الثلثة انما  
امره باعناق عبده عنها ولا يتصور ذلك الا بتقدم ملكها فيه فيقدر  
تقديم اقتضا فلا يثبت الملك اقتضاء فد النكاح فان قلت ان القول  
لم يوجد وهو ركن البيع فلا يصح بدونه فلا يثبت الملك قلت انما

هذا هو المقصود من قوله  
فراغنا فيها الحقين  
ثم هذا الملك يثبت  
قبل الاستيلاء  
شرطه اذ في  
له حقيقة الملك  
او حصة وكل ذلك  
غير ثابت للاب فيها  
حتى يجوز له التروك  
بها فلا بد من  
تقديم قتيبي انه  
وطى ملك نفسه  
فلذلك لا يجب عليه  
الصقر  
واما اطينا الكلام  
في هذا المقام  
لانه من زلق  
الاقدام ومضال  
الاقدام  
ولا قيمة  
ولها لانه انما  
خلق حر التقديم  
الملك عليه  
ويجوز في اي حكم  
المذكور كالاب  
عند عدم ولاتيه  
سواء كان ذلك  
بموته او رقدا  
وجنونا كمن  
وبشر ان يثبت  
ولاتيه من وقت  
العلوق الى وقت  
الدعوى وان كان  
اي ان يكتفى له  
الابن صح ولم  
يقرام ولن ويجب  
مهرها لا قيمتها  
ولها حريته اي  
بقرابة الابن  
فان الامة ملكه  
ويتبعها الولد  
فيبقى على خيته  
وقد تكافى حق  
قلت سيد زوجها  
اعتقه عن بالف  
فصل وسقط المهر  
وعليها للولي  
الف خفافا لرقفانه  
قال لا ينفذ  
النكاح لعدم  
الملك واصل ان  
العتق يقع عن  
الامر عند ائتمنا  
الثلثة وعند  
فريقع عن المأمور  
لان هذا الكلام  
خرج باطلا لان  
طلب الاعناق من  
غير المالك لغو  
اذ لا عتق فيما  
لا يملكه ابن ادم  
فيقع العتق عن  
المأمور ولا يئتمنا  
الثلثة انما امره  
باعتناق عبده  
عنها ولا يتصور  
ذلك الا بتقدم  
ملكها فيه فيقدر  
تقديم اقتضا  
فلا يثبت الملك  
اقتضاء فد  
النكاح فان قلت  
ان القول لم  
يوجد وهو ركن  
البيع فلا يصح  
بدونه فلا يثبت  
الملك قلت انما

البيع بدون الايجاب والقبول اذ اثبت مقصودا كما اذا قال الامر  
بيع عبدك مني بالف درهم واعتقه عنى فقال المأمور بعت واعتقت  
حيث لا يقع غي الامر اذ اثبت ضمنا وتعا فانه يثبت بلا انقضاء ركنه  
فان قلت الشرايط الاصلية لا يثبت بطريق الاقتضاء كالاصلية والملك  
شرط اصلي للاعتاق فلا يثبت اقتضاء ولهذا لو قال لعمد كره عنى بعتك  
او قال له تروى اربعا لا يثبت احرته اقتضا قلت كون العبد مملوكا في ذاته شرط  
اصلي للاعتاق لا يوجد بدون اما كونه مملوكا للامر فهو امر زائد فجاز ثبوته بطريق  
الاقتضاء فان قلت ان الشئ اذ اثبت للضرورة يتقدم قدرها في جازي لا  
يظهر في حق فسخ النكاح قلت الشئ اذ اثبت يثبت بلوازمه وبطلان  
ملك النكاح من لوازم ثبوت ملك اليمين بحيث لا ينفك عنه والولاء  
لها لانه عتق عليها ويقع غي كارتها لو نوت بهاي نوت الكفارة بذلك  
الاعتاق وان قالت ذلك بلابدل اي قالت اعتقه عنى ولم يقل بالف لم ينفذ  
والولادة اي لتبند هذا عندهما وقال ابو يوسف هذا الاول سوا لادن  
الملك ثبت شرط للاعتاق كما في الاول الا ان القبض وان كان شرط البند  
اذ كان قصدا سقط هنا البتة ضمنا كما ان القبول ركن البيع فيما ثبت  
قصدا وسقط فيما ثبت ضمنا والشرط حتى بالسقوط من اركان البتة  
وهما ان القبض فعل حتى فلا يدخل في ضمن القول وانما يدخل في ضمنه  
لا حتى وقياسه على القبول الحى باطل لانه يحتمل السقوط كما في ضرورة  
التعاطي والقبض حتى في الرتبة لا يحتمل السقوط بحال فان اسلم

الاقتضاء اصل في المظن فلو كان  
المظن اذا لم يصرح بالقبض  
مصرح بالقبض في المظن  
ولا ان قال في المظن  
ووقع القبض في المظن  
ووقع القبض في المظن

وانما اقتضاء بالقبض لان القبض  
تتعلق في ضمن التعاطي  
كما يدخل في ضمن القول  
ففي جازي







لا وجه لان ما يحرم من الرضاع في الصور المستثناة لا يحرم من النسب  
ايضا والحرة الموجودة فيها انما هي من جهة المصاهرة لا من جهة النسب ولذلك  
ورد تلك الكلية في الحديث بالاستثناء واخت ولو اخت الولد من النسب  
البنات وامانت الموطقة ولا كذلك من الرضاع لقائل ان يقول في الحصر  
فان اخت الولد من النسب يجوز ان لا يكون واحدة منهما كما اذا كانت ثابتة  
النسب من اثنين صورة ان يدعى النيران ولد الالة المشتركة فانه  
يكون بنت كل واحد منهما اخت ولد الاخر وليست بنته ولا بنت موطقة  
وجبة ولو لم يمت نفسه او ام موطقة ولا كذلك من الرضاع وام شقيق  
اصله ابا كان ذلك الاصل او اما ويشمل هذا ام عمه وام عمته وام خاله  
وام خالته وام سوا جدة او موطقة جده الصحيح او جده المثل ولا كذلك  
من الرضاع وينبغي صور الثلث في جميع ما ذكر للرجل اي هذا النساء المذكورة  
لا تحرم للرجل اذا كانت من الرضاع وتخل اخت شقيقة رضاعا كما تخلص  
كاف من الاب له اخت من ام تخلص لاخته من ابيه ورضيعا ترى كاخت  
اراد التشبيه في الحرة ولذلك لم يقل كاخوين وهذا قد علم مما سبق  
فحرم منه ما حرم من النسب الا انه ذكر توطئة لما ذكر بعد لاشارة بالنسب  
وحكم خلط لبنها بما اوداه او لبن اخري او لبن شاة بالعلبة قال في الغاية  
ولم يذكر والحكم فيما اذا كانا متساويين وينبغي ان ثبت الحرة احتياطا  
ولانه غير مغلوب فلم يكن مستلکا ومشاو الفعلة عن معنى العلبة قال  
في المستقى فسر العلبة في رواية ابن سلع عن ابي س فقال اذا جعل لبن المرأة

وجه النسب

نفسه النسب

نفسه النسب

نفسه النسب

دواء فغير لونه ولم يغير طعمه او على العكس فاجر صبي حرم وان عثر اللون  
والطعم ولم يوجد فيه طعم اللبن وذهب لونه لم يحرم وفسر العلبة في  
رواية الوليد عن محمد فقال اذا لم يغير الدوا من ان يكون لبنا ثبت  
به الحرة وبطعام الحبل اي حكم خلط لبنها بالطعام احل كما في لبن رجل  
اذا مضى صبي لبن رجل لا يثبت به الرضاع واصقان صبي لبنها وحرم لبن  
البكر والميت وان ارضعت اي امه رجل ضرتهما رضعة حرمتا عليه  
اي على ذلك الرجل ولا امر لكعبة ان لم توطا وللرضعة نصفه ان كان  
لها مستى او نصف المستى ان لم يكن لها مستى ورجع الزوج به على امر  
ان قصدت الفاد والافلا **كتاب الطلاق** سور في العقد الثابت  
شرعا بالكتاب الاصل فيه عندنا الخطر والاباحة للحاجة وعندنا في  
الاصل الاباحة فان قيل انه مأثور به فاني يكون خطورا قلنا الامر به  
لا ينبغي الخطر فان الخطر قد يرضى بصيغة الامر حتى لا يقع في خطورة  
كالحث في اليمين سنية من حيث المرد احسن وهو طاعة فقط في طهر الوطى  
فيه لم يقل امر بغيره بخلاف الحث فيه خلافا لما ذكره من طاعة لغير  
الموطقة ولو في صبي والموطقة تفرق الثلث في طهار لا وطى فيها فحين  
حيض ويجوز تغريمها في طهر واحد اذا تخلص بينهما رجعة او نكاح او شرا  
عزها الشهر حتى من لا تحيض منه الطهر وقال مالك سبعة ايام الا في  
وجل طلاق من عقب الوطى خلافا لغير السنة في الطلاق من حيث المرد  
فيها المدفول بها وغير المدفول بها قال في الهداية والحسن هو طلاق السنة

نفسه النسب

نفسه النسب



به انه سنون والامكان الضرب الاول احسن منه بل اراد انه ثابت  
بالسنة علم انه فرق بين طلاق السنة والطلاق السقي فان الثاني اعم  
من الاول لتساوله الضرب الاول بطلاق السنة ومن حيث الوقت طلقة  
فقط في طهر لاوطي فيه مخصوص بالوطوة لا يتحقق في غيرها وبرعية متى  
العدد المتعدد ثلثا كان او اثنين في طهر واحد سواء ارسل جملة او شقة  
وعند الثاني هو مباح ومن حيث الوقت طلقة في طهر ووطي فيه او في  
وطوة ويجوز جمعها في الاصح لصحة قول من قال انه ينبغي فاذا  
ظهرت طلقها ان شاء وان قال لوطوة انت طالق ثلثا السنة بلائمة  
تقع عند كل طهر طلقة واو لهما تقع في طهر لاوطي فيه ذكره قاضي خان  
الجامع الصغير هذا اذا كانت من ذوات الحيض وان كانت من ذوات  
الاشهر يقع لئال طلقة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى وذلك ان  
الطلاق الثلاث السقي هذا وانما يقيدناه بذلك لان الطلاق السقي مطلقا  
اعم منه على ما بيناه انما وان نوى اكل الساعة صحت اي البينة حتى يقع  
في الحال خلافا لفرق لانه يدعي وهو ضد السقي ونحن نقول انك دفعة  
سني الوقوع اي ثبت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل زوج مكلف  
ولو عبدا او سكران او مكراها وفيما خلاف الثاني لاطلاق بايم وتبد  
على زوجة بعد الطلاق للحرمة ثلاثة وللانثى اثنان ولو زوجها خلافا  
لخلافا لثاني فان اعتبار الطلاق عند الرجال وعندنا بالنساء  
باب ايقاع الطلاق صريحه لا يستعمل فيه دون غيره مثل ان طالق

في طهر لاوطي فيه  
او في طهر واحد  
او في طهرين

في طهر لاوطي فيه  
او في طهر واحد  
او في طهرين

99  
ومطلقة وطلقان الطلاق لغة عبارة عن دفع القيد مطلقا ولكن  
استعمل في النكاح بالتفصيل وفي غيره بالافعال ولهذا لا يحتاج في قوله  
انت مطلقة بالتشديد الى البينة وتجنيفها يحتاج اليها ويقع بها واحدة  
رجعية وان نوى صدها اي الاكثر من الواحدة او الواحدة البائنة قال  
ان افقي ان نوى اكثر من الواحدة يقع ما نوى او لم ينو شيئا وفي انت  
الطلاق او طالق الطلاق او طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم  
شيئا او نوى يعني بالمصدر وانما قلنا هذا لانه لو قال في الثاني انت  
بقوله طالق واحدة وبقوى الطلاق اخرى يصدق ويقع رجعتان  
اذا كانت مدعولا بها واحدة او اثنين وفيه خلاف لفرق وان نوى لانا  
فكنا هذا لان اللفظ مفرد فلا بد من مراعاة غير الفرد نوعا حقيقيا  
وهو في الجنس وحكي وهو جميع الجنس فاما نوى صحت نيته لان اللفظ  
يحمله ولا كذلك البينة حتى لو كانت المرأة ام تصح بنية الثنتين فيه لان  
جميع الجنس في حقها كذلك في حق الحرمة وبإضافة الطلاق الى ما يعبر  
عن الكل كالرأس والوجه والعنق والرقبة والبدن والجذ والفرو وغيرها  
ان الرأس والاطراف داخله في الجسد دون البدن والفرج او الى جزء  
شايع كالنصف والثلث يقع والى يدها او رجلها لانه لم يعرف استمرار  
استعماله لغة والمعرفا وانما جاء بهما على وجه النذر حتى اذا كان عند  
قوم يعبرون به عن المحلة وقع به الطلاق ذكره في البيهقي والفرق  
الثاني خلاف فيها وفي كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن وكذا

في طهر لاوطي فيه  
او في طهر واحد  
او في طهرين

في طهر لاوطي فيه  
او في طهر واحد  
او في طهرين







بالطلاق وذا القدر من الزمان صالح لوقوع المعلق لانه يتحقق  
 عن زمان التكلم فوجد الشرط والملك قائم والمعلق باق واذا ما بلانية  
 كان عنده وعند ما كفى اى قال انما تطلق قبيل موت احدكما وقال  
 تطلق كما سكت لان كلمة الوقت فصار بمنزلة متى وله ان يستعمل في الشرط  
 ايضا فان اريد بالشرط لم تطلق في الحال وان اريد بالوقت تطلق  
 فلا تطلق بالشك والاحتمال لا يقال اذا ترددت كان الاضيق في الوقت  
 تنصبا لجانب الحرية لانا نقول ترجع بالاصل وهو انها في عصمة تبين  
 فلا تطلق بالاحتمال كما اذا شك في الوضوء او في الحديث يرجع بالاصل  
 وان كان الاضيق ايجاب الوضوء ومع نية الوقت او الشرط فكيف  
 اى يقع في الحال في الاول وقبل موت احدكما في الثاني واليوم  
 مع فعل تمتد وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد الممتد عندهم ما يقع فيه  
 ضرب للمدة ويمر الممتد ما لم يقع فيه ذلك والتعويض من الاول لانه يقع  
 ان يقال جعلت امر كيدي بها او شرها ويصير الامر بيدها في ذلك الزمان  
 دون غيره والطلاق من الثاني حتى لو قال طلقك شر كان ذكر المدة لغوا  
 وكانت المرأة مطلقة بهذا الشرط ليلالا يخرج امر كيدي يوم يقوم  
 زيد ويطلق في يوم التزويج فان طالق اعلم ان اليوم يذكر ويراد به النهار  
 خاصة ويذكر ويراد به مطلق الوقت في تناول الليل والنهار والضابط  
 فيه انه اذا قرن بفعل تمتد ويراد به النهار واذا قرن بفعل غير تمتد يراد به  
 مطلق الوقت والسرفه ان طرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا فظة

في قوله وقتا  
 في قوله وقتا  
 في قوله وقتا  
 في قوله وقتا

فيكون معياره كقولنا صحت السنة بخلاف ما اذا تعلق به بلفظة في  
 كقولنا صحت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كان المعيار ممتدا فيراد  
 باليوم النهار وان كان غير ممتد كان المعيار غير ممتد فيراد به مطلق  
 الوقت ثم اختلف عباراتهم فيماذا يعتبر الامتداد وعدمه كالمعروف من  
 الهداية في هذا الفصل ان المعتبر الفعل الذي اضيف اليه اليوم وهو  
 الزوج في المثال الثاني والمذكور في ايمان الهداية ان المعتبر الفعل الذي  
 تعلق به اليوم وهو الطلاق في المثال الثاني والمذكور في ايمان الهداية  
 ان المعتبر الفعل الذي اضيف اليه اليوم وهو الزوج في المثال المذكور  
 وقال في التلويح هو من تسامحهم لم يختلف الجواب لتوافق المعلق به  
 والمضاف اليه في الامتداد وعدمه واما اذا اختلف مثل امر كيدي يوم  
 يقدم زيد فقد اتفقوا على ان المعتبر هو ما تعلق به الطرف لا ما اضيف  
 اليه حتى لو قدم ليلا لا يكون الامر بيدها لان كون الامر باليد مما  
 وراجع في انت طالق ثنتين مع عتي سيدك لك انما قال كد دون  
 اياك كيلا تبين المعنى المجازي للعق وهو الاعناق فان المراد تصوير  
 على وجه ينظم المعنيين للعق لعدم الفرق في الجواز على اوضحه  
 صاحب الهداية لو اعتق اذا قال رجل لزوجته الاله انت طالق ثنتين  
 مع عتي سيدك واعتقها سيدها طلقت ثنتين وبك الزوج كذا  
 لانه علق التعلق بعد الاعناق كانه ارسله في ذلك الوقت مقارنا  
 للعق الذي هو حكم الاعناق فتصير به ثم يقع عليها الطلاق الذي

انما اضافة الامر الى المعنى وان كانت  
 في المعلق المجازي حتى تعذر باللام  
 في المعلق المجازي حتى تعذر باللام  
 في المعلق المجازي حتى تعذر باللام

بالاعناق والمعلق يوجد  
 بعد الشرط فيوجد التعلق  
 في المعلق المجازي حتى تعذر باللام  
 في المعلق المجازي حتى تعذر باللام



موكل التطبيق بعد الحرية فلا يحرم به حرمة غليظة لا يقال ان كلمة مع  
 للقران فكيف يتصورها ما ذكرتم لانا نقول قد ذكرنا في الاصل ايضا قلنا  
 مع فان مع العسر يراد فيعمل عليه بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط وفي شرح  
 الطحاوي ان كلمة مع اذا اتم بين جنسين مختلفين تخل محل الشرط عند  
 بني عند بعد تعلق عقدها وتطبيقها بحجبه لا يعني اذا قال المولى لامة اخا  
 جاد عند فوات طالق شتين فجاء العتق وقع العتق والطلاق والملك  
 الزوجي الرجعة لان الطلاق والعتاق تعلقا بنظر واحد وهو محلي العتق  
 فيقومان معا عند نجسهما ان العتق صادقهما وبى امة فكذلك الطلاق  
 صادقهما وبى امة والامة تحرم حرمة غليظة بتطبيقين بخلاف المثلة  
 الاولى لان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق كاتو مع عدم  
 بل لما ذكرناه اننا خلافا لمحمد برواية ابي حفص الكبير عنه فانه قال يملك  
 الرجعة لان العتق امر ع وقوعا لا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو  
 امر متحسن بخلاف الطلاق ايضا رجوعا الى الحالة الاصلية وسرعة  
 الوقوع في الامر المتحسن وبطوئه في غير المتحسن امر تخيلي بل لان  
 ان حرة او جارية ان طالق شتين والمبايع كالمسلم عند الشرط  
 كان المولى والزوج ارسلاني ذلك الوقت فبيع او جز القولين او لا  
 وهو العتق ويمتد كالحقة بالاتفاق اخذا بالايجاب وتبع باننا  
 بابين او عليك حرام ان نوى لاباننا منك طالق وان نوى خلافا لثالث  
 بيات طالق واحدة او لا خلافا لمحمد او مع موقوع مع موتك ولا طلاق

في قوله انك اذا طلق امر ع

في قوله انك اذا طلق امر ع  
 في قوله انك اذا طلق امر ع  
 في قوله انك اذا طلق امر ع

بعد ما ملك احد ما صاحبه او شقصه لوقوع الفقرة بينهما بملك  
 الرقبة والطلاق يستدعي قيام النكاح ولا يلزم على هذا النكاح  
 اذا انتهى زوجه حيث لا يقع الفقرة بينهما لانا لاننا ان لم يكن  
 بل له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح ويات طالق هكذا يشير  
 بالاصبع يقع بعدده اي بعد الاصبع والاصبع يذكر ويؤتى في  
 المتن لان الثبات يقع بالمتنونه منها دون المضمومة للعرف والشيء  
 فلو نوى الثبات بالمضمومة بقي ههنا احتمال اخر وهو ان يكون رؤس  
 الاصابع نحو مخاطب فالوجه انما قل ان كان نشر اعني ضم فالعبرة  
 للنشر وان كان ضمما عن نشر فالعبرة للضم فافهم ويات طالق بابين  
 او البتة وقال الشافعي يقع رجما اذا كان بعد الدخول او انت طالق  
 اشد الطلاق او تحته او اضربه او سواه او طلاق الشيطان او البتة  
 او كالجمل وقال ابو يوسف يكون رجما الاصل عند جديفة انه متى  
 الطلاق بشئ اى شئ كان يقع باننا ذكر العظم ولم يذكر وعندنا في  
 ان ذكر العظم يكون باينا والافلا اى شئ كان المشبه به وعندنا في  
 ان كان المشبه به مما يوصف بالعظم عند الناس يقع باينا والافلا في  
 وقيل محمد مع الاول وقيل مع الثاني او كالف او ملا البيت وتطبيقه  
 تدوين او طوية او عريضة بلاينة ثلث سواه لم ينو عدد او نوى  
 واحدة او شتين ثم ان هذا في الحق اما في الامة فتشأن بمنزلة الثلث  
 واحدة باينة الا اذا نوى احدهما بقوله طالق والاخرى بقوله بابين

في قوله انك اذا طلق امر ع  
 في قوله انك اذا طلق امر ع

في قوله انك اذا طلق امر ع

في قوله انك اذا طلق امر ع

في قوله انك اذا طلق امر ع



انما زاد في قوله على ذكر الطلاق  
بما اذا اقر على ذكر الطلاق

او يقول البتة فانه يقع ثنتان بائنتان ذكرى في الهداية ومعهما  
ثلك ويقع بعدد فرق الطلاق ولم يذكر معه العدد فانه يقع  
الواحدة وليس وقوعها بعدد لانه فيلغوا انت طالق لو مات قبل ذكر  
العدد ووقعت اذ اطلقها ثلاثا قبل الوحي وان فرق اي فرق الطلاق  
بان يقال انت طالق واحدة وواحدة او يقال انت طالق  
طالق طالق او يقال انت طالق انت طالق انت طالق بان بالاول  
ولم يقع الثانية في قوله انت طالق واحدة وواحدة يقع واحدة بائنة  
اما البينة فلو وقع الطلاق قبل الوحي واما عدم وقوع الثانية  
فلمع عدم العدة وعدم توقف صدور الكلام على اخر حيث عدم الغير فصار  
كل واحد ايقاعا على صفة وبات طالق واحدة قبل واحدة او بعدها  
واحدة واحدة لان الواحدة الاولى وصفت بالقبلية فلما وقعت لم يبق  
للتانية محل وبات طالق واحدة قبلها واحدة او بعدها واحدة او مع  
او معها واحدة ثنتان في قبلها وبعدها فلان الواحدة الاولى وبات  
بوقرها في الحال وصفت بالبعدية فانقضت وقوع واحدة متقدمة  
عليها لكن لاقدرة له على الاتباع في الزمان الماضي فيقع في الحال  
الواحدة الاولى والثانية متقاربتين ولما في مع ومهما فظاهر وفي  
الموطوعة ثنتان في كل اتيام الحلية بعد وقوع الاولى وبات طالق  
واحدة وواحدة او فواحدة او قال انت طالق واحدة فواحدة اذ دخلت  
الدار ثنتان لو دخلت وواحدة ان قدم شرطه اي قال ان دخلت الدار

بما اذا اقر

فات طالق واحدة وواحدة فعند تقدم الشرط يقع واحدة وهذا  
في غير الموطوعة فان الواحدة الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الاول  
فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب وهذا عنده واما عند ما يقع  
ثنتان بلا فرق بين صورتي العطف بالواو والعطف بالفاء  
فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق  
في الثاني وكما تبيته لم يوضع له واعلم وغيره فلا تطلق الابنية  
او دلالة الحال فان دلالة الحال اقوى من البينة لانها ظاهرة والبينة  
باطنة ثم ان المراد من دلالة الحال ما يعبر عنه بالدلالة العقلية على ما استقف  
عليه بان الملك المتعال فان قلت في كل هذا ببعض الصور فان دلالة  
الحال لا تنفي فيما يصح رد فان الطلاق لا يقع في حال مذكورة في  
نحو افرج واذهبي وقوي بل يتوقف على البينة قلت صلاحية الرد  
كانت معارضة لحال مذكورة الطلاق فلم يبق دليلا فكانت الصور المذكورة  
خالية عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على البينة والله اعلم بحقيقة  
الحال ومنها اعتدى واستوى رحك وانت واحدة بها واحدة  
رجعية يعني لا يقع بهن الثلثة الا واحدة رجعية ولو نوى ثلثا او  
كما في القرخي اذ لم يذكر المصدر وبما فيها كانت بائنة بتلك حرام  
جلك على غار بك خلية بريد الحق باهلك وهبتك لاهلك سرحك  
فارقك انت حق تقتني تخمري استقي اغربي اخرجي قوتي  
الا ذواج تقع واحدة بائنة ان نواها وقال الشافعي يقع بما سوي

واما امرك بيك فليس من قبيل الزوجه  
على اتباع البائنة بالاسان في البائنة  
ان وقوع الطلاق يتوقف على اخذ الزوجه  
منه فلا وجه لتعلقه بالانكاح  
المذكورة في سلك واحد



الاول رجعي او العتني وقال زفرقيع ثمان ان نواها وث  
 ان نواه وفي اعتدى تلك مرات يعني في قوله لامرته اعتدى  
 اعتدى لو نوى بالاول طلاقا وبغيره حيضا صدق وان لم ينو  
 ثبنا قلت هذه المسئلة على اثني عشر وجهها تفصيلها يطلب من  
 المطولات واعلم ان الظاهر ما ذكره وقوع الطلاق بالكنايات كلها  
 عند لالة الحال وليس كذلك فان وقوعه ببعضها دون بعض  
 وبيان ذلك ان الاحوال ثلثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا وحالة  
 مذكورة الطلاق وحالة الغضب والكنايات ثلثة اقام قسم منها  
 يصح جوابا ولا يصح رد او شتما وهي ثلثة الفاظ امر كبيدك اضاري  
 اعتدى ومرادها قسم تصح جوابا وشتما ولا يصح رد او شتما  
 عليه بنية بنية بانه حرام ومرادها قسم يصح جوابا وردا ولا يصح  
 شتما وشتمه وهي ثلثة الفاظ اخرى اذ هي اغرب في قومي تفصيلا  
 ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية ثم انما لا تكفي  
 امر كبيدك وفي اختياره بل لا بد معها من اختيار المرأة نفسها لا  
 والقول قوله مع يمينه في عدم النية وفي حالة مذكورة الطلاق وهو  
 ان تاله المرأة بطلاقها او يناله اجنبي يقع في المضاد بكل لفظ  
 لا يصح الرد وهي القسم الاول والثاني ولا يصدق قوله في عدم النية  
 لان الظاهر ارادة التحجب لانها لا يصلح ان الرد في حالة الغضب  
 لا يقع بكل لفظ يصح للرب والرد في القسم الثاني والثالث لانه

جوابه

في قوله لا يصح رد او شتما ولا يصح جوابا وشتما ولا يصح رد او شتما

في قوله لا يصح رد او شتما ولا يصح جوابا وشتما ولا يصح رد او شتما

يحتمل الرد والشتم ولا ينافيه حاله الغضب ويقع بكل لفظ ولا يصح  
 لها بل يصح للجواب فقط وهولتم الاول لظاهر حاله **باب التقويض**  
 لمن قيل لها طلق نفسك او امر كبيدك او اختياري بينة الطلاق تطليقا في  
 مجلس علت به فلو خيرها ولم تسع او كانت غايبة فلها الخيار في مجلس علمها الا  
 اذا كان التقويض موقتا وبغير الوقت قبل ان تعلم وان طلق قال الحاكم الشهيد  
 في الكافي وان تطاول يوما او اكثر ما لم تقم فان المجلس وان لم يتبدل بمجرد  
 القيام الا ان الخيار يبطل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر في كلام صاحب  
 الهداية او لم يعمل ما يقطعه انما ذكره هذا ولم يكف بقوله لا بد من المجلس لا  
 يتبدل به حقيقة بل كما ان ما ذكره اخص ما قبل او يعمل لا يكون من جنس ما مضى  
 فلا يرد عليه ما ورد على هذا من انها اذا شرب ما اولست ثم يابى رد عمل  
 ليس من جنس ما مضى مع انه لا يبطل به خيارها وجلس الثانية وانما القاعد وقوع  
 التكنية ودعاة الاب المهورى وشهود تهمهم قال في المحيط فان لم تجد  
 احدا يدعي بالشهود فقامت تدعى ولم يتحول من مكانها لم يبطل خيارها لانها  
 مصطوفة للتمسك وان تحلت قبل وقيل ومن ههنا تبين ان قوله  
 ما لم تقم ليس على اطلاقه وصف دابة سي كنهها لا يقطع وفكها كنهها او  
 دابة كنهها اي لا يتبدل المجلس بحري الفلك ويتبدل بسير الدابة قال في  
 المحيط الا ان يجب مع شكوتها لانه لا يمكنها الجواب باسرع من هذا فلم يجد  
 بتول المجلس كما لان اتحاد المجلس انما اعتبر بصير الجواب متصلا بالخطاب  
 وقد وجد الاتصال وفي اضاري لا يقع فيه التلك بل تبين ان قالت اخبر

باب التقويض

وان كان المجلس في مجلس علمها الا اذا كان التقويض موقتا وبغير الوقت قبل ان تعلم وان طلق قال الحاكم الشهيد

صدر الشرح

قال في التبيين يتبدل ما في حقيقة بانقول الامكان او وان حكما بالافرة على ان



نفسى واخار نفسى وشرط ذكر النفس كما في المثال المذكور او ما يقوم  
 مقامها كما في المثال الآتى ذكر من هو مما لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار  
 عرف بالجامع العمارة وجامعهم في اللفظة الغرض من ارجاء بين وفي اختيار  
 اختيار لو قالت اخترت بين لان ذكر الاختيار كذكر النفس لان الرأى فيها  
 تبنى على الاتحاد واختيارها نفسها هو الذى يتجدد تارة وتعدد اخرى وكذا  
 ذكر التطبيق وتكرار اختيارى يقوم مقام ذكر النفس ولو كرر اختيارى  
 ثلثا لافرق بين ان يذكر الاختيرتين بمطغ من واو افاد او لم يذكر  
 ذكر في التين فقال اخترت اختيار او اخترت الاولى والى سطر او  
 الاخير يقع ثلث عند وعند ما تطلق واحدة الا ان يقول اخترت  
 فانه يقع الثلث اتفاقا بلائية انما لم يفتح الى البنية مع كونه من الكتابات  
 التكرار عليها اذ الاختيار في حق الطلاق هو الذى يكرر فكان متعينا لم  
 اشترط البنية على ما ذكره الصدوق في شرح الجامع الصغير  
 ولم يترحم له محمد في الجامع الصغير ولا في المبوط واشترطها في روايات  
 الزيارات والجامع الكبير وابو المعين النسخ وغيره صرحا باشتراطها في  
 شرح الجامع الكبير ولو قالت طلقت نفسي واخترت نفسي بتطبيقه بابت  
 بواحدة هكذا ذكر في المبوط والجامع والزيادات وشرح الجامع الصغير  
 ولو قال سوى شرح صدر الاسلام والكافي للحاكم الشهيد وشرع الامام  
 السرخسي وشرح الطحاوى وفتاوى الولوى وجامع الفقهاء وغيرها  
 وذكر في الهداية انه يقع واحدة يملك الرجعة على وفي ما وقع في بعض

هذا هو المختار  
 في الاختيار  
 في الاختيار

هذا هو المختار  
 في الاختيار  
 في الاختيار

هذا هو المختار  
 في الاختيار  
 في الاختيار

هذا هو المختار  
 في الاختيار  
 في الاختيار

نسخ الجامع الصغير وقال الصدوق في واحدة باينة وما وقع في بعض  
 النسخ غلط من الكاتب ولو قال امرك بيدك في تطبيقه واخار تطبيقه  
 فاخار تطبيقه في رجبية فان قيل قوله امرك بيدك واخار تطبيقه  
 البينة فلا يجوز صرفها عنها الى غيرها قلنا لما قرنه بالمرحى علم انه اراد  
 الرجعى كما لو قرن الرجعى بالباين في قوله انت طالق باين ذكر في البينين  
 يخالفه ما في مقالة الشافعى من انهما ينقطعان عن البسوط وسواء لو قال لهما انت  
 طالق ثلثا يقع باينا عندنا وعند رجعى ولو قال امرك بيدك ونوى  
 الثلث فقالت اخترت نفسي بواحدة او بغير واحدة يقع جعل البائى  
 كالتمحيض في المسائل كلها الا في صحة الثلث فانه لا يقع بنية في التحنن  
 وان قالت نفسي واحدة واخترت نفسي بتطبيقه في واحدة باينة ولو  
 امرك بيدك اليوم وبعد غد طلاقا لرفى وفي امرك بيدك اليوم وغدا  
 دخل الليل فلا يبقى الامر في غدا رد في يومها لانه امر واحد فلا يقي  
 لها الخيار بعد الرد ولو قال طلقتك نفسك ولم ينو ونوى واحدة فطلقت  
 نفسها يقع رجعية وان طلقت ثلثا ونواه وقصن انما قال ونواه لانها الى  
 طلقت نفسها ثلثا وقد نوى الزوج واحدة لم يقع عليها شيء عند وعند  
 يقع واحدة ولو نوى ثنتين يقع واحدة لانه عدد واللفظ لا يدل عليه  
 الا ان يكون انه لان الثنتين جميع الجنس في صحتها ويقع باينة نفسي باينة  
 اما وقوع الطلاق فلان الابانة من الفاظه فصلحت جوابا لقوله طلقت  
 نفسك واما كونه رجعيا فلان المفوض اليها هو الرجعى وقد اتت بزيادة

هذا هو المختار  
 في الاختيار  
 في الاختيار

هذا هو المختار  
 في الاختيار  
 في الاختيار



وصفوه في البينونة فيلغوا ذلك والمخالفة في الوصف لانعدام الاصل  
 فلا تعد خلافا لكونه تبعا بخلاف قولها طلقت نفسي ثلثا في جواب طلقت  
 نفسك واحدة فانها تعد خلافا في الاصل لان الطلاق اذا قرن بالعدد  
 يكون الواقع هو العدد و**باعتبرت نفسي لا يقع** لانه ليس من الفاظ الطلاق  
 ولا يصح الرجوع عن طلقت نفسك لان فيه معنى اليمين اذ هو تعليق الطلاق  
 بتطبيقها واليمين تعرف لان لا يصح الرجوع عنها وليس يوكيل <sup>بالجمل</sup> بتقيدها  
 لانه تملك وفي طلقتي ترك وطلق امرتي خلافا لاي يصح الرجوع عنه ولا  
 بتقيدها بالجمل لانه يوكيل وفي طلقتي نفسك متى شئت لا يتقيد اى بالجمل  
 في طلقها ان شئت بتقيدها لانه علقه بمشيئة فصار تملك لا توكيل ولا يرجع  
 اى ليس للزوج ان يرجع عنه لانه لا معنى للتعلق وقال زفر هو <sup>والاول</sup>  
 سواء ولو قال طلقت نفسك ثلثا فطلقت واحدة في واحدة لانها ملكك انما  
 الثلث فملكك انما الواحدة ضرورة ولا يقع في غير شئ هذا عند  
 عند ما يقع واحدة ايضا لانها انت بما ملكته وزيادة فيصير ما ملكته و  
 يلغوا الزيادة وله انما انت بما ملكته بغير ما فوض اليها لان الثلث غير الواحدة  
 والمفوض اليها واحدة لا ثلث فلم يقع شئ اصله لانها مخالفة لا تمتثل اليها  
 في الصورة الاولى وان كانت غير الثلث لكن تملك الثلث بغير تملك الواحدة  
 فكانت الواحدة مفوضة اليها ضرورة واما ما قيل لانه مفوض اليها انما يقع  
 الواحدة قصدا لا في ضمن الثلث فيرد عليه انه لا عبرة بهذا والامام وقع  
 واحدة في الصور الاولى لانه ما فوض اليها فيها انما يقع الواحدة في ضمن

وهو صحيح

في كل شيء

الثلث لا يقعها قصدا ولو امرت بالباين لم يقبل او الرجعي لانها امرتها  
 سبق من قوله ولم يقع بانتهى نفسي جميعه فملك وقوع ما امر به ولا يقع  
 في طلقتي نفسك ثلثا ان شئت لو طلقت واحدة لان مناه ان شئت الثلث  
 وفي انما الواحدة ما شئت الثلث فلم يوجد الشرط وعكس لان مشيئة الثلث  
 ليست مشيئة الواحدة كما يقعها هذا عند وقال لا يقع واحدة لان مشيئة الثلث  
 تبطل مشيئة الواحدة كما ان انماها يتضمن انما الواحدة فوجد الشرط ولا  
 انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت لانه علق  
 طلاقها بالمشيئة المرسله وفي انت بالملقة فلم يوجد الشرط فلم يقع شئ وبطل  
 امرها لانها استغلت بما لا يضرها وان نوى الطلاق اذ ليس كلام ولا في  
 كلامها ذكر الطلاق فبقى قوله شئت بهما والنية لا تعمل في غير المذكور  
 لا يمكن البناء على ما تقدم لانه انما ينبغي على السابق اذا اعتبر السابق وهنا قد  
 بطلت استغلتها بما لا يضرها فبقى قوله شئت عن ذكر الطلاق فلم يقع شئ  
 قال في المبوط فان قيل كان ينبغي ان يقع الطلاق بقول الزوج  
 شئت لانه يملك انما الطلاق بهذا اللفظ قلنا انما يملك الانما يقع بمشيئة  
 الطلاق وهو بهذا اللفظ شأ مشيئتها لانه قصد جوابها وكذا كل شئ  
 بمعدوم ويقع لو علق بموجود وفي انت طالق اذا شئت واذا ما  
 وقع شئت وميتما شئت لا يزيد الامر بردها وتطلق متى شئت و  
 لا غير وفي كل ما شئت لها انما الواحدة ثم وتم لا الثلث جميعا ولا التطلق  
 بعد رجوع اخر قوله ولا التطلق بالرفع عطف على الانما المضاف

لا بد من عبارة بنفسه وقد علمها صاحب الهداية منه

وهذا التفسيرين في نفسه صدر الشريعة من نفسه

وهذا البيان انما يقع في نفسه صدر الشريعة من نفسه

وهذه النسخة ما في قول صدر الشريعة قال الزوج شئت اى شئت طلاقا في الغل فاشتر منه بطل







حايضا فالقول له لانه يملك الانثى فلا يترتب له وان كانت طاهرة لا يصدق  
لانه يريد بطلان حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اقر  
بالسبب لان المضاف سبب في حال كذا في البين فالمسألة ان  
والتي تأتي بعدها ليست على اطلاقها وفي شرط لا يعلم الا انها صحت  
في حقا خاصة فهي ان حصة فانت طالق وفلان وان كنت تحيضين  
اسه فانت كذا وعبد حر لو قالت حصة واجب ووقع طلاقها فاصط  
واعلم ان التعليق بالمحبة كالعليق بالحض الا في شئين احدهما ان  
بالمحبة يقتصر على المجلس كونه تحيض حتى قامت وقالت احبه لا تطلق  
التعليق بالحض لا تبطل بالقيام كايير التعليقات والثاني انها اذا كانت  
كاذبة في الأخبار تطلق في التعليق بالمحبة لما قلنا وفي التعليق بالحض  
لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البين وفي ان حصة فانت كذا  
يحكم باجترار بعد استمرار الدم ثلثة ايام من اوله لانه يبين باستمرار الدم  
ثلثة ايام انه حيض فيحكم بعد ثلثة بوقوع الجراء في انهما وفي ان حصة  
حصة لا يقع حتى يظهر لان الحيضة هي الكاملة وفي ان صمت يوم فان  
طالق بطلاق حين غربت من يوم صامت بخلاف ان صمت لانه اذا لم  
بمعيار وقد وجد الصوم بركنة وشرطه ولو علق طلقه بولادة ذكر  
ثنتين بانثى فولدتها ولم يولد الا اول طلقت واحدة قضاء وشئين  
تزوجها اي تباعد عن رمضان الحرة ومن قال ديانة فيما بينه وبين الله  
فقد اخطأ وانقضت العدة بوضع الحمل اي بوضع الثاني وانما لا يقع

بغيره

به طلاق لان العدة تنقضي بالوضع ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق  
فيتأخر عن الوضع وقد انقضت العدة بالوضع فلا يقع بعد طلاق ولو  
على الطلاق بشئين يقع ان وجد الثاني في الملك سواء وجد الاول  
ايضا فيه او لا خلافا لفرق والآي وان لم يوجد الثاني فيه سواء وجد  
الاول فيه او لا خلافا لفرق الثالث يبطل تعليق طلاق الرق وانما في  
وانما لم يقبل والتبني يبطل التعليق لان التبني مادون الثلث لا يبطل التعليق  
فلو علق الثلث بشرط ثم تبني الثلث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد  
الشرط لا يقع شيء ومن علق الثلث بوطي روجه فابح اي ادخل ولا عبرة  
في جواب المسئلة لكون الداغل مقدار الحنفية فقط وان او لم يقل  
صاحب الهداية فلما اتى الختانان لان الوجه المذكور في تعليقه صريح  
فيما قلنا ولتب فلا عقر عليه قال في ديوان الادب العقر مهر المرأة اذا  
وطيت عن ثبته والمرد منه مهر المثل وبه فسر الامام العتباتي في شرح الجاه  
الصغير وكذا الوعلق امته بوطيها ولم يصير مراجعا في الرجعي هذا عند  
ابي س يصير مراجعا ولو تزوج ثم اوجج يحيا العقر وكان رجعة ولو قال  
انت طالق ان شاء الله متصلا لم يقع خلافا لما لك وان مات قبل الا  
ولو مات يقع اي قال انت طالق فاخذ في السكتم بان شاء الله فانت  
تمامه وفي انت طالق ثلثا الاثنتين يقع واحدة وفي الا واحدة ثلثا  
**باب طلاق الفار** عنونه بالفار دون المريض لعدم اقتصاص حكم البقاء  
به ومن عنونه به نظر الى اصله فيه وقرقة بغير طلاق في مكة قال

عيان صدور الشريعة  
فإنفق العدة بالوضع  
والصواب انما  
منه

تابع الشريعة

مدونة  
وعنه جماعة اذ كان العقر  
في الرجعي والثلث بطلان  
سبحان ما وفاء منه  
والعمل على ان  
نقد الترتيب منه

تابع الشريعة



في الذخير ولوجبات الفرقه من المراه في مرضها برده وورث الزوج  
 منها الذي يصفرا بالطلاق ويخص بترعه بالتك من غالب حاله البلاء  
 مريض كان او صحيحا لمن اضناه مرض وهو صاحب الغرائش ذكر في الذخير  
 فخرج عن اقامه مصاحبه خارج البيت اما قال خارج البيت اذا اعبره للقد  
 فيه ذكر في الذخير وقال الصحيح ثم قال هذا في حق الرجل فاما المرأة لا  
 يحتاج الى الخروج من البيت في وجوبها ولا يعتبر هذا الحق في حقها ولكن  
 اذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود الى السطح فهي مريضة او بارز جلا او  
 ليقل في قصاص او رجم فلو بان اي من هو كذلك عرسه اما قال بان  
 لانه بالطلاق الرجعي لا يصير قارا من غير سواها فاما اذا طلقها نسوا  
 فلا اثر ومات بذلك البت او بغيره توث خلافا للثاني اعلم ان  
 محل الخلاف غير محض ذلك كما توهم فان الباي ايضا محل خلاف نص عليه  
 في الكافي وطالبه جميعه طلقت ثلثا لان الرجعي لا يزيل الكاغ فلم  
 يكن بيوها راضيه لبطان حقها فتوث ومبانه قبلت ابن زوجها  
 لان البينونة قد وقعت الفرقه بينهما باللعان في مرضه سواء كان القدر  
 ايضا في المرض او لا وفي الاخير خلاف لحد واما توث في هذه الصوره  
 لان المرأة لا بد لها من الخصوة لدفع المار عن نفسها فكان من قبل  
 تعليق الطلاق بفعل لا بد لها من الخصوة لدفع المار عن نفسها فكان  
 من قبل تعليق الطلاق بفعل لا بد لها منه او الى انها مريضا اي خلف  
 مرض موته ان لا تبرها اربعة اشهر فلم يبرها حتى مضت المدة ووقعت

من قبيل  
 في الذخير  
 2.

لعلكم انتم

في الذخير  
 في الذخير  
 في الذخير

في الذخير  
 في الذخير

البينونة ثم مات كذلك اي توث هو لاء كالتى ذكرت قبلها ومقام  
 بها اي بمصاحبه خارج البيت مشكيا محميا قال في الذخير فاما  
 الذي يخي ويذهب في وجوبه فليس بمرض وان كان ينكح مع ذلك و  
 يحكم هكذا قال محمد ومن هو محصور او في صف القفال او جلي قصاص  
 رجم ليس بفار ان طلقت باينا وهو كذلك لا يوث وكذا الخلفه وخبره  
 اخذت نفسها ومن طلقت ثلثا بطلها او لا بطلها ثم صح اي صح من  
 مرضه ثم مات لا يوث ولو تصادق الزوجان في مرضه على تلك في الصحة  
 ومعنى ذلك ثم اقر لها بدين او وصي يثني فلها الاقل منه ومن الارث  
 قوله منه متعلق بالظرف اي ثبت لها ايمان الموصي به ومن الارث ما  
 اقل هذا عند وقال لا يجوز اقراره ووصيه من طلق ثلثا بامرها في صه  
 ثم اقر او وصي فان لها الاقل من ذلك ومن الارث عندنا الثلثه خلافا  
 لرفعه ولو علق الثلث بنظر ووهن في مرضه ان علقه في وقت او  
 اجنبي المراد من الفعل ما لم يترك توث الا اذا علق بفعل نفسه توث  
 سواء كان التعليق في مرضه او لا والفعل له منه بد كلام اجنبي ولا  
 له منه كاكل الطعام وصانع الظهر وكلام الابوين وان علق بفعلها فاما  
 كانا اي التعليق والشرط في مرضه والفعل له منه لا توث وان لم يكن  
 منه بد توث وان كان اي التعليق في صحته لا توث الا بما لا بد لها منه  
 عند الشيخين خلافا للتلميذين ذكر في الاسلام في بسوطه ان الصحيح  
 المستله ما قاله محمد انه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعليق حقها له

فصل في ما كان  
 او لم يكن منه

كلها وجب له من قول  
 فلا الاقل من نصفه  
 او النصف منه

والصدر الشريف  
 في قوله قوله  
 جميعا منه

في صحته ووجوب الشرط في مرضه في  
 لا توث وان علق صح

ما ج التلخيص



ولهما ان الزوج انجاها الى المباشرة فينتقل الفعل اليه كانها آلة  
له كما في الاكراه وفي الرجعي يرون في الاحوال كلها وخضارتها  
في عدتها فان انقضت عدتها ثم مات لا توث اعلم ان المعتبر هنا عدت  
تجب بالدخول بها خاصة لا التي تعتمها والواجبة بالخلع الصحيحة ذكره  
فضل المهر من الذخيرة **باب الرجعة** متى لم ينفك السكاج واستدانة  
الملك وعلى هذا يستقي حل الوطى عندنا وعندنا في ان السكاج  
من وجهه واستبقا من وجهه فيقول بالحرة احتياطا ذكر في الخفة في العد  
بعد الدخول لا بد من هذا القيد لان العدة قد تجب بالخلع الصحيحة بلا  
دخول ولا يصح فيها الرجعة ذكر في الذخيرة لا غيرها لم يقل لا بعدها  
ليستظم حكم النفي من اعادة لها المطلقة غير مائة لم يقل لم يخلو دون  
ثلاث لان مع اقتضائه بالحرية شامل لمن لا رجعة لها كالمختلفة وان  
ابن نجور اجبتك وبوطيتها ومنها بئس ونظر الى فرجها بما اي  
بئس ونظر الى فرجها بما اي لا يصلح الرجعة الا بالقول مع العدة عليه وقد  
اشهاد على الرجعة وعندك وهو احد قولي الثاني يجب الاشهاد  
واعلاما بها اي اعلام الزوج اياها بالرجعة كيلا تقع في المعصية  
بفعل الحرام بان يتزوج بعد انقضاء مدة العدة رجلا اخر بناء  
زعمها ان زوجها لم يراجعها وكون ذلك الفعل حراما ومعصية غير  
بالعلم نعم استحقاق الفاعل بالعدايب مشروط به وهو لم يخروراء  
وملم يفرق بين المقامين اعترض واجاب في اخطاء في السؤال وما

كلها

بعضها

بعضها

بعضها

وما اصاب في الجواب والله اعلم بالصواب وان لا يدخلها عليها حتى  
يودنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدقته  
فموجبة وان كونه فلا ترك المسيلة القليلة ولا يمين عليها عند لانها  
من مایل الدعوى ياتي في موضعها وان قال راجعتك يريد به الاتفاق  
بحسبة مضت عدتي فلا رجعة والعول قولها مع اليمين عنداني  
ذكر الكرتي في محقر فان قلت فلي هذا اذا نكح صحت الرجعة والن  
لا تقع بذلها قلت الرجعة لا يثبت بنكولها بل يثبت به العدة ويملك  
الزوج الرجعة من طريق الحكم لا يثبتها كما ان النسب يثبت بالرائع عند  
شهادة امرأة واحدة بالولادة وان لم يثبت النسب بها دلتها وقال لا يصح  
الرجعة لانها صادقة وقت العدة اذ هي باقية ظاهرة الى ان تجزى وقد  
سبقت الرجعة وحل الرابع ما لو اصابته متصلا بقوله حتى لو سكت ساعة  
ثم اجابت لا تصدق وتصح الرجعة اجماعا من الموطأ واليه الاشارة في قول  
فقلت اذا انفاء للتعقيب من غير فصل ثم انه لا حاجة الى ان يقال انما تصدق  
المراة في انقضاء العدة اذا كانت المدة محتمل ذلك لا اعتبار المدة عند  
الانقضاء بالحيض واما اذا ادعت الانقضاء باسقاط السقط فلا حاجة  
الى المدة والمذكور في صورة المسئلة مضي العدة مطلقا كما في زوجة  
بعد العدة بالرجعة فيها وصدقته سيدها وكنته فان القول قولها عند  
وقالا القول قول المولى او عكس اي اخبر بالرجعة في العدة بعد انقضاءها  
فصدقته وكوفي المولى وفي هذه الصور لا يثبت الرجعة بالاتفاق

بعضها

بعضها



في الصحيح او اختلفوا في مضتها فقالت مضت وانكر اى الزوج  
 واليد مضى العدة وان انقطع دم آخر العدة لعشر تمت ولا قل  
 منها لاحق تقتل او ينفق قدر ما يسع الفل والتحرمة من آخر وقت فرض  
 او يتم فتقضى ولو نيت غل عضو اربع وفيما دونه لا لان لا اعتبا  
 لما دون المصروف كانتا اغتسلت ومضت عدتها والاما اختلف الحكم  
 بالعد والنسيان ولما اختلف عنه حكم حل التزويج بل لاحتمال ان يصل الماء  
 الى ذلك الموضع ويجف سريعاً حتى لو سبقت بعدم وصول الماء اليه بان تركته  
 عمداً لا ينقطع حتى الرجعة نص عليه وفي المحيط والمراد بما دون المص  
 ان يبقى لعدة يسيرة نحو اربع او اربعين ذكر في شرح الطحاوى ولو طلق  
 ذات حمل او ولد وانكر وطهرها فله الرجعة اى لو طلق امراته ومضى حامل  
 بعدها ولدت في عصمة وقال لم اجامعها سواء كان هذا القول منه حال  
 التطليق او بعد فله الرجعة قدر ان الرجعة في قوله فله الرجعة الرجعة  
 الواقعة قبل وضع الحمل في المسئلة الاولى ومعنى كونها انه لو راجعها في  
 الرجعة الا ان صحتم انما نظر اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق  
 وتوقف ظهور صحتها على وضع الحمل لا ينافي صحتها قبله فلا ساحة في  
 الكلام كما سبق الى بعض الاوهام وانما تقع الرجعة فيما ذكر من المسائل  
 ان كان الوطى لان الشرع كذب في ان كان الوطى حيث اثبت النسيان في  
 منها شيء وسوان هذا الكذب على تقدير ان لا يكون بين الولادة والنكاح  
 اقل من ستة اشهر وكون الولادة لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق

موجب موت  
 بغيره في الدنيا  
 وبنينا في الدنيا

موجب موت  
 بغيره في الدنيا  
 وبنينا في الدنيا

موجب موت  
 بغيره في الدنيا  
 وبنينا في الدنيا

لا يستلزم ذلك فلا بد في المسئلة من قيد اخر فتدبر وان خلاها وانكر  
 اى انكر الوطى فلا اى تلك الرجعة اذ ج لا يكذب الشرع في ان كان ومضى  
 عليه في عدم ناكذ الملك بالوطى وناكذ المهر بالخلوة ليس لانه قبض المعقود عليه  
 بل لانها سلمت اليه ووجب بالعدة احتياطاً فلا يكون القضاء بهما قضاء  
 بالدخول حتى يتأكد الملك فيملك الرجعة فان طلقها اى بعد ما خلاها وانكر  
 طهرها ثم راجعها فجات برول لاقل من سنتين يعني من وقت الطلاق صحى اى  
 تلك الرجعة لانه ثبت النسيان منه اذ لم تقر بانقضاء العدة والوطى في  
 البطن هذه المدة فينزل واطنا قبل الطلاق لابعده اذ على الثاني يروى  
 الملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيجزم الوطى ويجب صيانة المهر عنه  
 وعلى الاقل يصح الرجعة ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم اضر  
 ببطين وذلك بان يكون بين الولادتين ستة اشهر واكثر فهو رجعة  
 لانها طلقت بالولادة الاولى ووجب العدة فيكون الولد الثاني من  
 علوق حادث منه في العدة لانها لم تقر بانقضاء العدة فيصير اجاباً يكون  
 الوطى حلالاً فالولد الثاني دليل الرجعة وهذا معنى كون رجعة بيطين  
 لانها اذا كانا بطن واحد لا يثبت الرجعة اذ ج يكون علوق الولد الثاني  
 قبل الولادة الاولى وفي كلا ولدت وولدت ثلثة بيطون يقع ثلث  
 والولد الثاني رجعة كالثالث وعليها العدة اى عدة الطلاق الثاني  
 بالولادة الثالثة بالحيض لانها حاييل او بالاشهر ان لم تالحض وولدت  
 من الاياس ومطلقة الرجعى تترين لانا طلال للزوج فالترين للترين

ما ج الشريعة

صدر الشريعة

موجب موت  
 بغيره في الدنيا  
 وبنينا في الدنيا



في الرجعة المحترمة ولا يافرها خلافا للفرق وانما لم يقل حتى يشهد على  
رجعتها لان معناه الاحتجاب وقد مر ذلك واما المسئلة القايله وله وطيا  
فقد عك ما سبق من بيان صحة الرجعة بوطيها وله نكاح مبانية بل انك  
في عدتها وبعدها ولا تحل حتى بعد ذلك ولا انه بعد شتين حتى يطاها  
غيره ولو مراها السطر الايلاج دون الاتزال ولذلك يكفي وطى المرأة  
وسوى قارب البلوغ وبجامع مثله بكاح صحيح هذا عند الجمهور هو  
الصحيح خلافا للعدلين المسبب وداود الطاهري وبشر الميرسي والشيعة  
والخوارج فانهم لم يشترطوطى الزوج الثاني وذلك خلاف للاختلاف  
عبره به على ما سلف في كتاب القضاء فان قلت البتة المحترمة مستمرة  
الى ان يطلقها الزوج الثاني وتنقضي عدتها قلت الكلام في الحرمة البتة  
بالطلاق الثالث وهي تنهى عن دخول الزوج الثاني والباقي بعد  
ذلك الى ان يطلقها الزوج الثاني وينقضي عدتها حرمة اخرى تظهر  
الزوج ولا اختصان لها بالمطقة الثالثة بل يعم الاجنبيات كلها على  
بين في كتاب النكاح وعلى وفق هذا وقت الانسان في قوله تعالى حتى  
تخرج زوجا غيره ومن ذهب اليه ما ذكر من الفرق الدقيق زاد منها قوله  
بمعنى عدت طلاق او موته ثم انه لم يصيب في تخصيص الطلاق بالذكر  
الحكم في الفرقة بغير طلاق كذلك وعبان الهداية ثم يطلقها او يموت عنها  
وفيها قصور اخر حيث جعل نفق الطلاق غاية والغاية مضي عدتها لا  
فاخرهم فلا يحل سبدها تغري على قوله بكاح صحيح وكفى النكاح

بالحكم الصحيح

في الرجعة المحترمة

في قوله تعالى

في قوله تعالى

بشر التحليل ويحل للاول والزوج الثاني يهدم ما دون ذلك  
فمن طلق دونها وعادت اليه بعد اخر عادت بثلث خلافا للجمهور  
وزفر وان في والمبانية بثلث لو قالت خلعت في من محترمة وعلب  
على طنه صدرها حلت للاول قبل اقل تلك المدّة تسعة وثلاثون يوما  
لانه لا بد من ثلث حيض وطهرين واقل من الحيض ثلثة ايام واقل من  
الطهر خمسة عشر يوما واليه عليك ان ما ذكرنا اقل من عدّة واحدة وفي  
المسئلة لا بد من عدتين **باب الايلاء** سوط في النكاح او مضافا  
اليه لا بد من هذا التقييد كيلا يشك بما اذا قال الاجنبية وانته لا اترك  
خمس اشهر ثم تزوجها قبل مضي شهر فانه يحقّق منعه عن وطى الزوجة  
مدته اي مدة الايلاء ولا ايلاء يمنع عن وطئها اي وطى الزوجة مدته اي  
مدة الايلاء ومعنى منعه عدم امكن وطئها الا بما يلزمه من شيء يتيقن عليه  
وسى للمنفقة اربعة اشهر وللمامة شهران فلا ايلاء لو طلف على اقل منها طلاقا  
لابن ابي ليلى فلو قال وانته لا اترك اول الا اترك اربعة اشهر وان قوتك  
فعلني حج او صوم او صدقة او عتي او طلاق فعدي ان قوتها في المدّة  
في عتي العبد المعين خلافا لابي س من يقول يمكن البيع ثم القربان  
يقولان البيع موسوم فلا يمنع المانعة فيه كذا في الهداية وعلى هذا  
ما ذكر من ان الوقي من لا يمكن القربان اربعة اشهر الا بشئ يلزمه في حب  
الكفان في الحلف بانه وفي غير الجزاء وبذلك يفارق الايلاء سائر  
ويقطع الايلاء الا اي وان لم يقر بها بان بواحدة ويقطع الحلف حتى

انما زنا هذا القدر في الدابة  
كيلا ينفذ فيه الا بشئ يلزمه كاصطناع  
فان الايلاء لا يخفى بطلانه

في قوله تعالى

في قوله تعالى



لو تكلموا ولم يقربها بعد ذلك لاتبين للمؤيد حق لو تكلموا ولم يقربها بعد  
 اشهرين ثانياً ان تكلموا ولم يقربها اربعة اشهرين بالشاء وهذا  
 معنى قوله فبين باخرى ان مضت مدة اخرى بعد تكاثر ثلث بلاني  
 ثم اخرى كذلك بعد تلك المدة من الغي هنا القربان وبقي الحلف اي  
 المؤيد بعد ذلك لانه لم يقربها فلم ينجح اليمين وهذا اذا كان الحلف <sup>الطلاق</sup> بغير  
 وان كان به فلا يبقى بعد ذلك لان التجيز يطل الى التعليق والمصالح  
 يلتفت <sup>هنا</sup> التفصيل لانه اعتبر المؤيد في الحلف بانه لا بالطلاق وان  
 كان اصله على الاطلاق لا الايلاء فلو قربها اي لو تكلموا بعد زوج  
 وقربها كقرباء اليمين والاتبين بالايلاء اي لاتبين بمضي مدة اخرى  
 بلاني بسبب الايلاء لعدم بقا وقوله والله لا اقربك شهرين وشهرين  
 بعد هذين الشهرين ايلاء بخلاف قوله بعد يوم اي بخلاف ما اذا قال  
 والله لا اقربك شهرين وقال بعد يوم والله لا اقربك شهرين بعد شهرين  
 الاولين اعلم ان يكون مواليا في هذه الصورة لان حلفه في اليوم الاول كان  
 على شهرين وفي اليوم الثاني على اربعة اشهر الايام واحد والله لا اقربك  
 سنة الايام فيه تفصيل وسواء ان قربها ينظر فان بقي من السنة اربعة اشهر  
 او اكثر صار مواليا سقوط الميثاق وبقاء المدة والافلا وقوله بالبر  
 والله لا ادخل الكوفة وامرانة بها لانه يمكنه القربان من غير شيء يلزمه بالبر  
 من الكوفة ولا ايلاء من ميثاقه تقديم الايلاء على اعتبار ما فيه من الاشياء  
 من الوطى كما في قوله تع للذين يولون من مائهم فالخطي فيها خطي <sup>المحسنة</sup>

بما كان في الشهر

والله لا اقربك شهرين  
 والله لا اقربك شهرين  
 والله لا اقربك شهرين  
 والله لا اقربك شهرين

تكلموا بعد ذلك الاضفا الى الملك بان يقول ان تزوجتك  
 فواته لا اقربك ذكره في البتين بخلاف مطلقة الرجعي فانها زوجة  
 ولو عجز عن الغي بالوطى لم يرض باحد مما او صغر مما او رقتها او لم يرض  
 اربعة اشهرين ما فيه قوله فبت اليها وقال ان افني لا يصح الغي  
 بالسان اصلا واليه ذهب الطحاوي فلا تطلق بعده لو مضت مدة  
 وهو عاجز وان صح قبل مده فففيه بوطيه لانه خلف عن حاج فمطر  
 فيه العجز المستوعب للمدة وانت على حرام ان نوى به الطلاق فبانه  
 وان نوى الطهار او اللك او الكذب فماتوى خلاف المحرم في الطهار  
 وان نوى التحريم او لم ينو شافا بلاد وقيل هو وكل حل على حرام  
 وهو حرام بدست راست كيرم بروي حرام طلاق بلانيه قال في  
 الهداية ولو قال كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان  
 ينوى غير ذلك والقياس ان يحنث كما فرغ لانه باشر هذا ما حاد هو  
 السقي ونحو وهذا قول فرود وجه الامتحان ان المقصود هو  
 البدل يحصل مع اعتبار العموم واذا سقط اعتبار ينصرف الى الطما  
 والشراب للعرف فانه يعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا  
 بالنية لا سقط اعتبار العموم واذا نواها كان ايلاء ولا يصرف <sup>اليمين</sup>  
 عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية وشاغبنا  
 قالوا يقع به الطلاق من غير نية لعلية الاستعمال وعليه الفتوى <sup>بهذا</sup>  
 الاستعمال بتين فاد تعليل جواب المشايخ بالعرف ثم قال في الهداية

لا يكتفي به

لا يكتفي به

في تصور صدور النية

لا يكتفي به



وكذا ينبغي في قوله حلال بروي حرام للعرف واختلفوا هل جرد  
 راست كبر بروي حرام انه هل بشرط النية والاطهر انه يحمل طلاقا  
 من غير نية للعرف فالصحيح ان يفيد الجواب ونقول ان نوى الطلاق  
 يكون طلاقا ما من غير لاله فالاولى ان يتوقف ولا يخالف المتقدمين  
 وبه يفتى **باب الخلع** مصدر خلع يخلع اذا قلع واراد ان يصق  
 في ازالة الزوجية بالضم وفي ازالة غيرها بالفتح كما ان الترخي في  
 النكاح احصى بالطلاق وغيره بالاطلاق هو في الشرع طلاق  
 ذكره صاحب التحفة ما في وان لم يصح مراه كما لا قل من المثنى ولا باس  
 عند الحاجة والواقع به وبالطلاق بمال او على مال يان يعني الواقع  
 بالخلع وبالطلاق الترخي اذا كان بعض يكون باينا ويلزم البدل  
 بقول ومن ادعى ان نكاحا من الفضل يعني الزائد عما دفع اليها من  
 المهر ان تشر هذا المذكور في الاصل وبه اذ القدرى والمذكور  
 في اجماع الصغير انه لا يكره اخذ الفضل ولو خلع او طلق بجر أو  
 لم يجب شيء ووقع بابين في الخلع ورجعي في الطلاق لانه لما بطل العوض  
 كان العامل في الاول لفظ الخلع وفي الثاني الترخي وهو يعقب الترخي  
 وان قالت خالني على ما في يدي او على ما في يدي من مال او من يداي  
 ففعل ولا شيء يدها لم يجب شيء في الاول وترد ما قبضت في الثاني  
 وثلاثة دراهم في الثالثة وان اخلفت على عبد لها بقى على نكاحها  
 من ضمان لم يبرأ لانه شرط فاسد لكونه مخالفا لموجب العقد فيبطل

نحوه في  
 خبره في

ما في الخلع

فقط صدر الشريعة فيها  
 حيث وجدنا في بعض  
 وذكر خلافها في نسخة

لم يذكر في المتن لانه غير  
 مهم وبدون ذلك  
 الخالف منه

ولا يبطل به الخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة سلم ان قدرت  
 وقيمة ان تجرت وان طلبت ثلاثا بالف او على الف فطلقها او  
 يقع في الاولى باينة بثلاث الالف وفي الثانية رجعية بلا شيء هذا  
 عنده وقال لا يقع بابين بثلاث الالف في الثانية ايضا لان كلمة على  
 بمنزلة الباء في المفاوضة حتى ان قولهم اعمل هذا الطعام بدرهم  
 او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط والمشروط لا يوزع على الجز  
 الشرط بخلاف الباء لانه للمعوض واذا لم يجب المال كان مبتدئا في  
 ويملك الرجعة وان قال طلق نفسي ثلاثا بالف او على الف فطلقت  
 واحدة لم يقع شيء لانه لم يرض بالبنونة الا بسلامة الالف كلها ولم  
 يلم بخلاف قولها طلقني ثلاثا بالف لانه ارضت بالبنونة بالثلاث  
 بعضها اولى ان ترضى وان قال انت طالق وعليك الف وانت  
 حق وعليك الف قبلت او لا طلقت وعققت بلا شيء هذا عنده  
 قال على كل واحد منها الالف اذا قبلت وان لم تقبل لا يقع الطلاق  
 والعاق لهما ان هذا الكلام يستعمل للمفاوضة فان قولهم وكذا  
 في اجل هذا المانع وكذا درهم بمنزلة قولهم بدرهم وله انه جملة تامة  
 فلا يرتبط بما قبله لابداله اذ الاصل فيها الاستقلال ولا دلالة لان  
 الطلاق والعاق يقعان عن المال بخلاف البيع والاجان لانها  
 لا يوجدان بدونها والخلع مساوفة في حقها يقع رجوعها اي اذا  
 كان الايجاب منها وجبت قبل قبول الزوج يقع رجوعها وشرطها



لها اختلف بالف مثلا على انها بالخيار ثلثة ايام صح شرط الخيار فان  
 فلت في التلك ثم اخلع وان ردت ارتد هذا عند وعند ما صح  
 اخلع وبطل الشرط وتقتصر على المجلس اى اذا كان الايجاب من قبلها  
 لا يصح قبول الزوج الا في المجلس وبين في حقه انما كان اخلع  
 كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا لتسلم لها نفسها  
 معنى اليمين لان اليمين بغير الله تعالى ذكر الشرط وانما اخلع يتعلق بالطلاق  
 بقبولها وهذا من طرف الزوج فجعل من جانبها يمينا ومن جانبها معاوضة  
 فانما الحكم اى اذا كان من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة  
 ولا يصح شرط الخيار ولا يقتصر على المجلس فيصح ان قلت المرأة بعد المجلس  
 وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق اى يكون من طرف العبد  
 معاوضة ومن جانب المولى يمينا ويعلق العتق بشرط قبول العبد  
 احكام المعاوضة في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقك  
 اس على الف فلم يقبل وقالت فلتك فالقول له وقال البائع كذلك  
 فالقول للمشتري وجه الفرق الطلاق بالمال يمين من جانبها والاخر  
 به لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدون ويكون القول له لانه ينكر  
 والمرأة تدعيه اما البيع لا يتم الا بالقول فالاقراء به اقرار بما لا يتم الا  
 فانتكاح القبول رجوع منه ويسقط اخلع والمباراة كل حق وكل واحد  
 منهما على الاخر مما يتعلق بالكساح يعنى الحق الثابت وقت اخلع فلا  
 ينسقط نفقه العدة لانها يجب بعد اخلع شيئا فشيئا فلا يسقط الا بالرجوع

منه  
 من غير الشرط

منه  
 من غير الشرط

منه  
 من غير الشرط

واما السكنى فلا يسقط به ايضا ثم ان ما ذكره عند وقال محمد لا يسقط  
 اى اخلع والمباراة الا ما سميته وابوس معه في اخلع ومع الشيخ في  
 المبارزة واما النفقة الماضية فتسقط بالفرقة باى وجه كانت ولان  
 فيه اخلع والمباراة واما قال يتعلق بالكساح من حقوق كفى ما شئت  
 من الزوج وان اخلع صتيه بما لم يحجب عليها شئ وبقي مهرها وبطلت في  
 الاصح وان ظلمها انه ضامن صح وعليه المال وان شرط المال عليها نطق  
 بلا شئ ان قلت **باب المظهار** هو في اللغة مقابلة الظهر بالظهر ذكر  
 البين وفي الشرع تشبيه عرسه او ما عبر به عنها او جزء شياع منها بعض  
 يحرم نظره من اعضاء محرمة زنا او رضاعا او مصاهرة والحكمة باحد  
 هذه الوجوه لا يكون الاثوبة فلا حاجة الى ان يقال على التابيد كانت على  
 كظهر ابي او راسك او نصفك وعنى كظهر ابي او كظهرها او كظهرها او  
 كظهر ابي او عنى كظهرها ودواعيه وفي حرمة الدواعي خلاف  
 ان اى حق يكفر فان وطئ قبله اى قبل التكفير استغفر للوطئ الحرام  
 فقط اى ليس عليه شئ اخر من الكفارة وغيره سبب الوطئ قبل التكفير  
 وفيه رد لعبد بن جبير فانه قال يجب عليه كفارتان وللنخعي فانه قال يجب  
 عليه تلك كفارات ولا يطاؤها ثانيا حتى يكفر والعود الى المذكور في  
 نص كتاب الموجب لكفارة هو غريم على وطئها العود شرط وجوب الكفارة  
 في الظهار اجماعا غير ان العود عندنا غريم على وطئ المظاهر منها وعند  
 ان اى سكوتة عن طلاقها في زمان يمكنه ان يطهرها وعند مالك الوطئ

منه  
 من غير الشرط

منه  
 من غير الشرط

منه  
 من غير الشرط

منه  
 من غير الشرط

منه  
 من غير الشرط



ذكره في التبيين وليس هذا اي ما ذكره الاطهار سواء نواه اي نوى  
 طلاقا او ايلا او لم ينو شيئا ولا يكون طلاقا ولا ايلا وكذا انت على  
 كثر ابي اي لا يكون هذا ايضا الاطهار على كل المعادير وقالوا  
 غير ان نحر اذ نوى الطلاق لا يكون طهارا وعند ابي س يكونان جميعا  
 انت على مثل اي وكافي ان نوى الكرامة او الطهارا تحت اي نية وان  
 الطلاق بآت وان لم ينو شيئا فآت وبآت على حرام كافي صح ما نوى من  
 طلاق او طهارا وان لم ينو شيئا فآت لا عند ابي س وطهارا عند محمد ذكره  
 الهداية وخص الطهارا بعمره فلم يصح من امته ولا من غيرها بل اذنها لم يصر  
 منها ثم اجازت وباتت على كثر ابي لسانية يجيب كل كان وقال الك  
 يكفيه كفارة واحدة وهي عتق رقبة جاز فيها المسلم والكافر خلافا لثنا  
 والذكر والانس والصغير والكبير والاعم بجوز الاعم في جميع الكفارات  
 اعمانا والمعتل ان لا يجوز وهو رواية النوار لان منفعة السمع مقصورة  
 وقد فات ذلك بالعم وجه الامتحان بالعم لم يفت منفعة السمع اصلا  
 ولهذا يسمع اذا صاح ان ان في اذنه حتى لو كان بحال لا يسمع اصلا لا يجوز  
 لغوات جنس المنفعة كذا في الكافي والاعور ومقطوع يده ورجله  
 خلاف دل على هذا القيد بمفهومه على ان من قطع يده ورجله من جانب  
 لا يصلح الكفارة ومكاتب لم يورث شيئا لقيام الرق من كل وجه خلافا  
 لثنا في القيد المذكور دل بمفهومه على ان مكاتب ادى بعض يده  
 لا يصلح الكفارة وشي قريب بنية كفارة واعناق نصف عبد

بما ذكره

جرح في قوله  
 او كونه  
 او كونه  
 او كونه

او كونه  
 او كونه  
 او كونه

او كونه  
 او كونه  
 او كونه

او كونه  
 او كونه  
 او كونه

ثم بآية لا اعتاق نصف عبد مشرك ثم بآية بعد فانه وقال لا يجزيه  
 لان الاعتاق لا يجزيه عندما فيعتق جزء منه عتق كله فضاء معتقا  
 كل العبد وهو ملكه الا ان المعتق اذا كان موسرا ضمن بغيره فلو كان  
 عتقا بغير عوض فجزية وان كان معسرا سعى العبد فيكون عتقا بغير  
 فلا يجزيه عن الكفارة ولم ان نقصان يمكن في النصف الاخر ليعتق  
 استدامة الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملكه شره ثم انتقل اليه  
 بالضمان ناقصا فلا يجزيه عن الكفارة بخلاف ما اذا عتق نصف عبد  
 ثم بآية على ما تقدم لان ذلك النقصان لذهاب البعض بسبب المعتق  
 فجعل من الاداء ولا يمكن ذلك ههنا لانه لا اداء قبل الملك فوضي الحق  
 لا يقال انه ملكه بالضمان مستندا الى ضمان الاعتاق فحصل النقصان  
 في ملكه بهذا الاعتبار لانا نقول بالاستناد في المضونات يثبت في حق  
 الضامن والمضون له لا في حق غيره فلا يثبت في حق الاجزاء عن الكفارة  
 ونصف عبد عن كفارة بآية بعد وطى من ظاهرها لان المأمور به  
 الاعتاق قبل الميسر ولم يوجد لان اعتاق النصف وقع بعد الميسر  
 هذا عند بناء على تجزي الاعتاق على امله وعندما يجزيه لان اعتاق  
 البعض اعتاق الكل عندما ومدير وام ولد وفايت جنس المنفعة  
 به المنفعة المقصودة من المالك لا المنفعة مطلقا فلا يرد النقص  
 بالحق والجبوب كالا على وجوب لا يعقل احتراز عن تجزيه  
 والمقطوع يده او ايماماه او رجلاه وان تجزى عن العتق صام شهر

فان الكفارة بها جائزة وان كانت غائبة  
 او كونه  
 او كونه

او كونه  
 او كونه  
 او كونه



ولا ليس فيها شهر رمضان ولا خمسة من صومها وان اقل بعد  
او بغيره او وطئها اي التي ظاهر منها انما يقدر لانها ان كانت غيرها  
لا يلزم التمسك في الشهرين ليدلوا انها اراد النهار الشرعي قد  
فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو سهر استأنف الصوم  
الطعام وان وطئها في خلاه هذا عند ما وقال ابو بن لا يستأنف فيما  
عند المفطر وهو الوطئ نهارا عمدا لانه لا يمنع التتابع اذا لم يفد بالصوم  
وهو الشرط وان كان تقديم على المسيس شرط فحينما ذهبنا اليه تقديم  
البعض وفيما قلتم باخبار الكل عنه ولم يمان الشرط في الصوم ان يكون  
قبل المسيس وان يكون خاليا عنه ضرورة بالنص وهذا الشرط يفد  
به فيستأنف وان عجز عن الصوم اطعمه او غيره بام لم يقل او بالية الا  
يعلم منه اطعام الغير من ماله والكلام فيه ستين مكنيا كما قدر الفطر  
او قيمة خطا فالتاقي فانه لا يجوز دفع القيمة وان عذاهم وعشائم  
واشبههم في كل منها فلو كان اشبعان قبل الاكل لم يجز ذكره في التيسير  
وان قل ما اكلوا واعطى من بروسى عمر او شعير او واحد اشهرين  
جاز وقال التاقي لا بد من التملك كما في الكوة وفي يوم واحد يخص  
ولم قد اشهرين لا الاغنى يوم وان اطعم ستين مكنيا كالأصاغان  
ظهارين لم يصح وعن افطار وظهار صح هذا عند ما وقال محمد بن  
عن الظهارين ان بالمودي وفاء بها والصروف اليه محل لها فيقع عنها  
كالواحد البتة ووفق في الدفع ولها ان البتة في الجنب الواحد

بما لا يجوز  
كأنه  
بما لا يجوز  
بما لا يجوز  
بما لا يجوز

وفي الجنبين معتبة وادالفت الغنية في الجنبين والمودي يصلح كفارة  
واحدة لان نصف الصاع او في المقادير يمنع الفضان دون الزيادة  
فلا يقع عنها كما اذا نوى اصل الكفان بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه  
في الرفعة الثانية في حكم مكين اخر كصوم اربعة اشهر واطعام مائة  
عشرين مكنيا او اعتاق عشرين عن ظهارين وان لم يمين واحد  
لان الجنب في الظهارين متحد فلا يجب التعيين وفي اعتاق عشرين او  
شهرين لم ان يمين لاي شاة وان اعتق مؤنسا لا بد من هذا القيد اذ لو كان  
كافرا جاز عن الظهار استحسانا لان الكافر لا يصلح لكفان القتل فمعين  
للظهار ذكره في البين عن قتل وظهار لم يجز عن واحد هذا عندنا  
الثلثة وعند زفر لا يجز عن واحد مما في كفار في ظهار ايضا وعندنا في  
يجز عن واحد مما في الفصلين وكفى بعد ظاهرا بالصوم فقط لا يتك  
بالمال عنه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا بملكه والكفان عبادة  
ففضل الاخر لا يكون فعله **باب اللعان** في شهادان مؤكدا بالان  
مقرونه باللعن قايمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في  
حقها وعندنا في بيان مؤكدة بلفظ الشهادة من قذف بالزنا و  
العنفقة اي عن فعل الزنا واثمة وتفسير العنقة عن الزنا على ما وقع  
في البدائع سواء لا يكون المقذوف وطئ في عمر وطئ اخر ما في غير  
ملك ولا نكاح فاسد فاما مجما عليه في السلف فان كان قد سقطت  
عنه سوار كان الوطئ موجبا للحد او لم يكن ومعنى عنتها عن ثمة الزنا

بما لا يجوز

بما لا يجوز  
بما لا يجوز  
بما لا يجوز

صدر الشرح

صاحب المصنف  
صدر الشرح



هو ان لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولد ليس له اب معروف ووجه  
 معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيء المذكور منقضا على قوله وكل صلح  
على المسم عن اشراط كونها من غير قاذفها والمراد بصلاحيته الاهلية لا  
 فلا يخرج به العاسق وذلك ظاهر وكذا لا اعني قال الامام السرخسي  
 المبوط وكذلك لا اعني من اهل الشهادة الا انه لا يقبل شهادة نقصان  
 اداؤه وهو انه لا يترتب بين الشهود له والشهود عليه الا بالصدق والنعمة  
 واستدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لادارة الشهادة بانه لو قضي  
 القاضي بشهادة جاز يعني فيما يجوز الشهادة عليه بالبره والتابع  
 به في الخلاصة واما المحذور في القذف فلا يجوز القضاء بشهادة اصلا  
 نعم لو قضي بشهادة تنفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر ورد  
 قاض هذا فانه ممان لا اقدام وصل في ذكره الافهام او نفى لها  
 لكن على وجه يرجع الى انكار الولادة كما اذا قال ليس باني ولا بك  
 فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالب به اي بوجوب القذف  
 لا عن ان يحجز عن الحجية قال في التحفة امر القاضي الرزق باقائه البينة  
 صدق مقالة فان يحجز عنها يحكم باللعان فان ابي جسي حتى لا يعنى ان  
 نفسه منها غاية اخرى ينهي الحبس عندها ايضا ويان تبين عنه بطلاق  
 او غير ذلك الامام السرخسي في المبوط فيجوز للبحر العفو والاثار  
 ولا الصلح فان لا عن لا عن والاصح حتى لا عن او تصدق لا يجب  
 عليها الحد بهذا التصديق ولا ينتفى نسب ولوها عنه ان كان اللعان

في الزنا لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولد ليس له اب معروف ووجه معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيء المذكور منقضا على قوله وكل صلح على المسم عن اشراط كونها من غير قاذفها والمراد بصلاحيته الاهلية لا

استدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لادارة الشهادة بانه لو قضي القاضي بشهادة جاز يعني فيما يجوز الشهادة عليه بالبره والتابع به في الخلاصة واما المحذور في القذف فلا يجوز القضاء بشهادة اصلا نعم لو قضي بشهادة تنفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر ورد قاض هذا فانه ممان لا اقدام وصل في ذكره الافهام او نفى لها لكن على وجه يرجع الى انكار الولادة كما اذا قال ليس باني ولا بك فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالب به اي بوجوب القذف لا عن ان يحجز عن الحجية قال في التحفة امر القاضي الرزق باقائه البينة صدق مقالة فان يحجز عنها يحكم باللعان فان ابي جسي حتى لا يعنى ان نفسه منها غاية اخرى ينهي الحبس عندها ايضا ويان تبين عنه بطلاق او غير ذلك الامام السرخسي في المبوط فيجوز للبحر العفو والاثار ولا الصلح فان لا عن لا عن والاصح حتى لا عن او تصدق لا يجب عليها الحد بهذا التصديق ولا ينتفى نسب ولوها عنه ان كان اللعان

في الزنا لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولد ليس له اب معروف ووجه معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيء المذكور منقضا على قوله وكل صلح على المسم عن اشراط كونها من غير قاذفها والمراد بصلاحيته الاهلية لا

بنفيه قال في شرح الطحاوي رجل له امرأة جارت بولد فنفاه فقال  
 هذا الولد ليس مني لو قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بيننا  
 من الوجه فانه لا ينتفى النسب سواء وجب عليه الحد ولا يجب وكذلك  
 اذا كانا من اهل اللعان ولم يتلاعنا وان كان هو عبدا او كافرا صوته  
 ان يكونا كافرين ولت المرأة فقد فها زورا قبل ان يعرف عليه  
 اللعان او محدود في قذف حد لانه ليس من اهل اللعان لعدم اهلية  
 وان صلح هو شاهد او بينة او كافرة او محدود في قذف او بينة  
 او جنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان اما عدم الحد فلا يمنع اللعان  
 من جهتها على ما مرجح به في الهداية وذلك ان سوجب القذف في حق الزنا  
 عندنا اللعان وانما يصار الى الحد عند تعذر اللعان لان جهتها  
 واما عدم اللعان فلعدم اهليتها للشهادة ولعدم عفتها وصور  
 ان يقول هو ولا اربع مرات اشهد بانه في صادق فيما يشهد به من الزنا  
 وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا مشتر  
 في جميعه ثم يقول في اربع مرات اشهد بانه انه كاذب فيما رماه في بيم  
 الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماها به من  
 الزنا ثم يفرق القاضي ويسمي نسبه بذلك القذف عند ما وبالقيء القذف  
 عند ابي س قال في المبوط وهو الصحيح ويلحق بانه وتبين بطلقة  
 فان اكدب نفسه او صر له تكا حيا خلافا لابي س وانما قال او حد  
 لقل وحد لان بني اكل احد الامر من تكذيبه نفسه وان لم يحد

في الزنا لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولد ليس له اب معروف ووجه معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيء المذكور منقضا على قوله وكل صلح على المسم عن اشراط كونها من غير قاذفها والمراد بصلاحيته الاهلية لا

استدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لادارة الشهادة بانه لو قضي القاضي بشهادة جاز يعني فيما يجوز الشهادة عليه بالبره والتابع به في الخلاصة واما المحذور في القذف فلا يجوز القضاء بشهادة اصلا نعم لو قضي بشهادة تنفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر ورد قاض هذا فانه ممان لا اقدام وصل في ذكره الافهام او نفى لها لكن على وجه يرجع الى انكار الولادة كما اذا قال ليس باني ولا بك فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالب به اي بوجوب القذف لا عن ان يحجز عن الحجية قال في التحفة امر القاضي الرزق باقائه البينة صدق مقالة فان يحجز عنها يحكم باللعان فان ابي جسي حتى لا يعنى ان نفسه منها غاية اخرى ينهي الحبس عندها ايضا ويان تبين عنه بطلاق او غير ذلك الامام السرخسي في المبوط فيجوز للبحر العفو والاثار ولا الصلح فان لا عن لا عن والاصح حتى لا عن او تصدق لا يجب عليها الحد بهذا التصديق ولا ينتفى نسب ولوها عنه ان كان اللعان

في الزنا لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولد ليس له اب معروف ووجه معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيء المذكور منقضا على قوله وكل صلح على المسم عن اشراط كونها من غير قاذفها والمراد بصلاحيته الاهلية لا

استدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لادارة الشهادة بانه لو قضي القاضي بشهادة جاز يعني فيما يجوز الشهادة عليه بالبره والتابع به في الخلاصة واما المحذور في القذف فلا يجوز القضاء بشهادة اصلا نعم لو قضي بشهادة تنفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر ورد قاض هذا فانه ممان لا اقدام وصل في ذكره الافهام او نفى لها لكن على وجه يرجع الى انكار الولادة كما اذا قال ليس باني ولا بك فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالب به اي بوجوب القذف لا عن ان يحجز عن الحجية قال في التحفة امر القاضي الرزق باقائه البينة صدق مقالة فان يحجز عنها يحكم باللعان فان ابي جسي حتى لا يعنى ان نفسه منها غاية اخرى ينهي الحبس عندها ايضا ويان تبين عنه بطلاق او غير ذلك الامام السرخسي في المبوط فيجوز للبحر العفو والاثار ولا الصلح فان لا عن لا عن والاصح حتى لا عن او تصدق لا يجب عليها الحد بهذا التصديق ولا ينتفى نسب ولوها عنه ان كان اللعان

في الزنا لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولد ليس له اب معروف ووجه معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيء المذكور منقضا على قوله وكل صلح على المسم عن اشراط كونها من غير قاذفها والمراد بصلاحيته الاهلية لا



وكونه محدودا ولو في قذف غيرها وانما حل تكاها لعدم بقاء  
 اللعان بينهما وكذا ان قذف غيرها خذ او رنت انما لم يقل فخذ لعدم  
 الحاجة اليه فانما يجرد الزنا خرجت على هلية اللعان اي حل له تكاها  
 ان قذف غيرها بعد السلا عن اوزنت بعده فان بقاء اهلية اللعان شرط  
 كله واللعان بقذف الاخرى ونفي الحمل وان ولدت لاقل من ستة  
 اشهر هذا عند ابي حنيفة وزفر خلافا لما انما اذا ولدت لاقل من ستة اشهر  
 تبين انه كان موجودا وقت النفي وله انه لا يتقن بوجود الحمل فلم يصح  
 واذا لم يكن قاذفا في الحال يصير كالمعلق بالشرط والقذف لا يتحقق  
 بالشرط وبزيت وهذا الحمل منه تلاغا ولا ينبغي لعاني الحمل الا ان  
 كان بب قبل زينت لا ينبغي الحمل بل لانه حكم على الحمل والاحكام لا يثبت  
 ولا عليه قبل الولادة قال الاقطع لا ينبغي نسبه وسجل عند اصحابنا جميعا  
 بما ذكرنا وان نفي الولد زمان التمسكه وشي الى الولادة صح وبعد لا هذا  
 اذا كان حاضرا اما اذا كان غائبا ففي بعض الخبر فخذ كوقت الولادة ولا عن  
 في حاله اذ اربها حال صحة النفي وحال عدمها ومن هنا ظهر ان اللعان بنفي الولد  
 قد يتحقق ولا يستفي النسب فقولهم فيما سبق ونفي نسبه ليس على إطلاقه وان  
 اول توابعه واقرب بالآخر حد لانه كذب نفسه بدعوى الثاني لانها مخلوقا  
 من ماء واحد وفي غيره لا عن لانه قذف بنفي الثاني ولم يبرص عنه الاول  
 بالعفة سابق على العقد وصح نسبهما في الوجهين لا عرفه باحد ما وما  
 ما واحد باب الغنيين وغيره سوس لا يدر على الوطى او يصل الى

جيب في

نسبه جيب في

جيب في

جيب في

دون الكبر او لا يصل الى مرة بعينها بحسب انما يكون ذلك لافته او  
 لغضب في خلقته او كبره سنة او لما خذ بجران او انه لم يصل اجله  
 سنة فمربى مدتها ثلثا سنة واربعة وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوم  
 في الصحيح رد لما روى الحسن عن ابي حنيفة انه يوجب سنة شمسية ومضى  
 وصول الشمس النقطه التي فارقتها من فلك البروج وذلك على ما ذكره ابو  
 معن البجلي في المدخل الكبير واستند الى بطليموس ثلثا سنة وخمسة وستون  
 يوما واربعة يوم غير جز من ثلثا سنة جز يوم والقيمين في ظاهر البرقاية  
 بل اطلق فيها السنة فحل حكم حل المطلق على التعارف على السنة القمرية  
 ذكره في الرضعة ونحو ذلك النوازل ورمضان وايام صيفها من ايام  
 مرضه ومرضها فان لم يصل فرق العاصي بينهما ان طلبته اي ان طلبت  
 المرأة التفريق وتبين بطلقة ولها كل المهر ان خلاها وما وجب العقد  
 اختلفا اراد الاصلاف ابتداء لا بعد التأجيل وكانت نيتا او بكر فظن  
 فعلن نيب حلف فان طلق بطل حقا وان نكل او قل بكر اجل او قل  
 لم اختلفا فالقيم هنا كما ترفيه ساهلة لان التأجيل لا يكون الا بعد  
 ما ثبت بشهادة النساء انما بكر او نيب بها انما ثبت الا انه نكل عن الحلف بعد  
 ذلك لا مجال لا يبرأ التقيم المار ذكره بقاءه نعم يرد بعض اقامه وبطلانها  
 كجلفه حيث بطل ثم كمالواضارته وخبرته منها حيث جلت ثم ونحصى  
 كالعنين فيه اي في التأجيل وفي المحبوب فرق عالاي في الحال بطلها  
 اذا فاداة في تأجيله بخلاف الخصى فان الوطى منه متوقع ولا يجزى

صحت النسخ

استاذكم الكفر في خلافه لا ينبغي  
 ان ينفذ في الاضمار ولا في الجواب  
 في نفي الطحاوي انه ينفذ في الجواب  
 في نفي الطحاوي انه ينفذ في الجواب

فلم يصب من قائله الا ما كان  
 شيئا او كانت بركا فظن ان كان  
 آخر ما قال في نفي منه بول

صدر الشرح







اشهر بعد الحيضة لان اكمال الاصل بالبدل غير ممكن فلا بد من الاستيناف  
 انتهى ولا مجال لاصحاب وقت الحيضة من العدة من حيث انه وقت لان العدة  
 بالاشهر للابنة وبسبب ما يثبت بايسة وقيد وعلى مدة وطب بئمة عند حرجي  
 وتراضا وصيغ تراه اي بعد الوطى بالبيمة منها اي من العديتين قال  
 انما في الاستدلال ومحل الخلاف العدتان من جهلين اذ لو كانتا من احد  
 تنقضان عدة واحدة في احد قوليه وفي قوله الاخر لا يجب العدة بالب  
 الثاني اصلا فلا يتصور خلاف من الجبوط والخائنة فاذا تمت الاولى  
 دون الثانية يجب اتمامها صورة ابانها الزوج في اخص حيضة فوطها  
 هو او غير بئمة فعليه عدتان والحيضة الاولى من العدة الاولى وصفيان  
 بعدها تكونان من العديتين وتمت الاولى والابد من حيضة رابعة ليمت الثانية  
 وتنقض العدة الفرق والموت وان جهلت بهما اي بالفرقة والموت قد  
 عقيبها وفي تكا فاسد عقيب لفرقة واظهار غير ترك الوطى وقد  
 بان يقول تركته او خلت سبيلك او نحو ذلك لا مجرد الغرم ذكر في التبيين  
 وقال زفر من اخر الوطيات ولو قال انقضت عدتي وكذب جلت اي القول  
 قولها مع اليقين ولو كذب معتدة من باين وطلق قبل وطى فعليه مهر تام  
 عن مستقبله هذا عندنا وقال زفر لها نصف المهر والمتعة ولا عدة عليها  
 وقال محمد لها نصف المهر والمتعة ولا عدة تمام العدة الاولى لفرق هو  
 القياس ان العدة الاولى بطلت بالتزويج ولا يجب العدة بعد الطلاق  
 الثاني ولا اكمل المهر لانه قبل الدخول ومحمد يقول كذلك غير ان اكمال العدة

بما لا يشك

بما لا يشك

بما لا يشك

بما لا يشك

وجب بالطلاق الاول لكنه لم يظهر حكمه حال التزوج الثاني فاذا ارتفع  
 بالطلاق الثاني ظهر حكمه ولما ان الوطى قبض فني بقوضة في بين بالوطى  
 الاول بقارائه وهو العدة فاذا اعتد عليها ثانيا ناب القبض الاول  
 عن القبض المستحق بالثاني ولا عدة على ذميتها طلقها ذمي ان لم يجب معتدة  
 هذا عندنا وعندنا يجب مطلقا ولا حرج في خرب النيا مسلمة ومحمد  
 البايين خلافا لثاني والموت كبيرة مسلمة حرم اولاق له ولا عطف على  
 قوله حرم بترك الزينة وليس المرع غرض العصف والحنا والطيب والرهق  
 الا بعد لامعة عتق سي ام ولد اعتقها لمولاهها وتكاف فاسد لانه لا طهر  
 التأسف على فوات نعمة التكاح ولم يفرها نعمة التكاح ولا تخطب معتدة  
 الاقربيا قال ابن عباس القرينان يقول اني اريد ان تزوج ولا  
 معتدة الرجعي والباين من بيتها اصلا وتخرج معتدة الموت في المملوكين  
 في منزلها اذ النفقة لها فيحتاج الى الخروج بخلاف لان النفقة دائر عليها  
 وقد في منزلها وقت الفرق والموت الا ان تخرج او خافت تلف مالها  
 او الاندام اولم تجد كراهية البيت والابد من سرق بينهما في البايين وان ضاق  
 المنزل عليهما فالاولى خروجهم وكذا مع فقير وصن ان يجعل بينهما قار  
 على الجبولة اي ان جعل القاضي امرأة ثقة تقدر على الجبولة فهو حسن  
 لو ابانها او مات عنها في سفر وليس بينهما وبين مصرها مسير سفر حرجي  
 ان كانت بينهما وبين مقصدها تلك والاخيرة قال في الحق وان كان  
 من كل جانب اقل من مائة السفر كان لها الخيار اذ ليس فيها انشاء السفر

ما لا يشك

ما لا يشك

ما لا يشك



وفي عكس الاول اي اذا كان بينهما وبين مصرها سير سفر بينهما وبين  
 مقصدها اقل مضت ذكر في الصنف ولا فرق في هذه الصور بين كونها  
 في موضع يصلح للاقامة وكونها في غير على ما افصح عنه صاحب التحفة وكذا  
 اذا كانت تلك من كل جانب ان لم يكن في مصرها محرم ولا الوعد او قال  
 في التحفة وان كانت في موضع لا يصلح للاقامة وتنفذ على نفسها او مالها  
 فان شاء مضت وان شئت رجعت للمستوفى الامر بين لكن اذا بلغت الى  
 ادنى الموضع الذي يصلح للاقامة فهو على الخلاف الا في ذكره وان كانت  
 فيه تعدد معها محرم او لا هذا عند خلافهما في الاول قال في التحفة  
 اقامت في ذلك الموضع واعتدت ولا معنى عنده وعلى قولها ان لم يكن  
 بها محرم فكذلك وان كان بها محرم مضت على سفرها **باب النسب**  
**والحضنة** من قال ان نكحها فني طالق فكما لو نكحها لصف ستة مند  
 نكحها لزمه نسبه ومهرها اما اللب فلانها فراشه وهو متصور لانها لما  
 ولدت ستة اشهر من وقت النكاح فقد ولدت لاقول منها من وقت الطلاق  
 فكان العلق قبله في حال النكاح فان قيل لا ما في الوطى في هذا العقد  
 لو وقع الطلاق قبله من غير ممل فوجب ان لا يثبت نسبه منه قلنا هذا  
 القياس وسوق قول رفس قول محمد الاول وفي الامتحان يثبت وسوق قول  
 محمد الاخير لان النسب يحتاج الى اثباته وقد امكن ذلك بان يجعل كانه نزوحا  
 وسو جالط لها فوافق الانزال ثم وجد الطلاق بعد ذلك لانه حكم فصار  
 كنزوح المغربي المشرقية وبينها سير سنة فجات بولدت ستة اشهر منها

في قوله في موضع لا يصلح للاقامة  
 في قوله في غير على ما افصح عنه صاحب التحفة

في قوله في ذلك الموضع واعتدت ولا معنى عنده

في قوله في هذا العقد

في قوله في الامتحان يثبت

تزوجها للامكان العقلي وهو ان يصل اليها بخطوة كرامة واما المهر  
 فلانه لما ثبت النسب منه تحقق الوطى منه ككاهن وهو اقوى من الخلق  
 فتكذبه المهر لا يقال كان ينبغي ان يجب عليه مهران مهر الوطى ومهر النكاح كما  
 اذا تزوج امرأة في حال ما يطأها كان عليه مهران لاننا نقول موجب ما ذكر  
 في تصحيح ثبوت النسب حل الوطى وجوب العقر به على تقدير حرمة  
 يثبت لب ولد معتد الرجعي وان جازت لكثر من سنين ما لم يكن  
 العدة لامتثال العلق في العدة بخوان ان يكون مدة الطهر لما لو اقرت  
 بانقضائها ثم ولدت وبين وقت الاقرار والولادة اكثر من سنين لانه  
 النسب على ما يأتي انه انما يثبت اذا كان بين بيك المدتين اقل من نصف  
 سنة وبانت في الاقل لانقضاء العدة ويثبت نسبه لوجود العلق  
 في النكاح او في العدة ولا يصير راجعا لانه يحتمل العلق قبل الطلاق  
 ويحتمل بعد فلا يصير راجعا بالشك وراجع في الاكثر لان العلق بعد  
 والظاهر انه منه لانقضاء الزمانها فيصير الوطى راجعا ومتبوعه بالجر  
 عطف على معتد الرجعي وفي المطلقة طلاقا بابنا او ثلثا ولدت لاقول  
 منها اي من سنين من وقت البينونة الى وقت الولادة لامتثال قيام الولد  
 وقت الطلاق فلا يتحقق بزوال الفرائض فيثبت النسب لاحتياطا وان و  
 تمامها لا لا بدعوى ويحل على وطئها بيهمة في العدة ومراهقة اي  
 نسب ولم مطلقة مراهقة وهي حيتية يجامع مثلها ونسبها يحتمل البلوغ  
 ولم يظهر بوجها بعد ان ثبت به لاقول من ستة اشهر من وقت الطلاق وتسعة

روي في

صدق الشيخ

هذا علق في انفسهم في الاسلام في شهر  
 الجامع الصغير في باب ما اذا اقرت  
 بانقضائها في المطلقة ابان الرجعي  
 في مدة ستة اشهر من وقت الاقرار  
 لان من سنة واحدة من وقت الاقرار  
 لان من سنة واحدة من وقت الاقرار  
 لان من سنة واحدة من وقت الاقرار  
 لان من سنة واحدة من وقت الاقرار



لا ان لم تدع الحبل لبدء من هذا القيد وقد اعمل في الهداية وغيره من الكتب  
 ثم ان المسئلة تحتاج الى بطل وتفصيل وقد اوفى صحة صاحب الحيات  
 حيث قال طلق رجل امرأته الصغيرة بعد الدخول بها فولدت فهذا لا يجزى  
 اما ان اقوت بانقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر او لم يقر والطلاق رجعي  
 او باين فاما اقوت بانقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر ثم ولدت لاقول  
 من ستة اشهر منذ اقوت ثبت نسب ولدها منه للخطأ في اقرارها وان  
 ولدت لاكثر منها لا يثبت وسوعلق حادث والرجعي والباين في هذا  
 سواء وان اقوت بالحبل فان كان باينا يثبت النكاح الى سنتين من وقت  
 الطلاق وان كان رجعيا يثبت الى سبع وعشرين شهرا او يجزى ارجعيا  
 الى اولدت في الثلثة الزاوية على السنين اما اذا لم تقر بشئ فنصدي من  
 كاقرها بالحبل حيث لم تقر بانقضاء العدة بمضي ثلثة اشهر والبلوغ قد يكون  
 بالحبل فتمين فثبت في البايين الى سنتين وفي الرجعي الى سبعة وعشرين  
 وعند الرجعي وم سكتها كاقرار بانقضاء العدة بثلثة اشهر لتعيينها  
 للصغير فان جاءت به لاقول من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت والكثير  
 منها لا يثبت رجعيا كان او باينا قال في رواية الدعوى والبناء لصاحب  
 الخلاف الذي ذكرنا في صغير يتوهم منها الحبل اما في صغيرة لا يتوهم منها  
 الحبل فقولها كقولها ما قاله شيخ الاسلام ومعتدة اطلاقها ليقاوم معتدة  
 الوفاة ومعتدة الطلاق رجعيا كان او باينا او ثلثة اشهر اقوت بغض المنة  
 وولدت لاقول من نصف سنة اي من وقت الاقرار على اذكر في الهداية

الحبل لبدء من هذا القيد

لا من وقت الطلاق كما توهم لان مدار ظهور الكذب بيقين على اذكريها  
 لا على اذكر كيف فانه لو مضى اقل مدة الحبل بين الطلاق والوضع و  
 لم يضمن بين الاقرار والوضع يكون ظهور الكذب بيقين على حاله و  
 شرط اخذ كمن في الاسلام وغيره وان يكون الولادة اقل من سنتين  
 منذ بات وفي الرجعي كيف ساكان ونصها لا اذج لا يعلم بطلاق  
 الاقرار لعدم ظهور الكذب بيقين لاقتمال الحروف بعد بخلاف الا  
 ومعتدة ظهر صلبها او اقرب الزوج به او كانت من طلاق رجعي او باين او  
 الورثة وولدت لاقول من سنتين في ثبوت النسب لانه بقيام العرائس وقايم  
 بعد انقضاء العدة ان كانت من وفاة او ثبتت ولادتها بحجة تامة  
 بشهادة رجلين او رجل وامرأتين هذا عند وقال لا يثبت نسبها  
 القابلة اعلم ان شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولادة كما في هذه  
 كلها على انص عليه صاحب ملحق البحار واشير اليه في الهداية بقوله و  
 يثبت بنهادتها واما الخلاف في ثبوت النسب بمجرد شهادتها ثم قيل  
 شهادة الرجلين والافئقان بالنظر الى العموم اما لكونه قد يتفوق ذلك  
 من غير قصد نظر والتعمد والضرورة كما في شهود الزنا وشكوكات  
 ستة اشهر اي وقت النكاح اقرب الزوج او سكت فان ثبت نسب  
 ولد المتكومة لا يحتاج الى الاقرار وان جرد ولادتها ثبت بشهادة  
 عليها اي على الولادة قلنا عن ان فاه اي بعد ذلك ثم ان وجوب اللعان  
 لا يتوقف على ثبوت النسب لانه يجب بالمعروف والحاصل بنفي نسبة منه

ولا يثبت احد منها كما تقدم في صدر النسخة  
 فاعلم ان ما ذكرنا من ان العدة لا تقضى الا بالانكاح

لا بد من تصديقهم في ثبوت الولادة  
 ومن كون الولادة اقل من سنتين

قال صاحب الهداية وان كان منعتين في وفاة  
 وهذا من غير ان المسئلة في ثبوت النسب بيقين  
 وانما الحكم في ثبوت النسب بيقين في ثبوت النسب بيقين  
 بقوله فصدق في ثبوت النسب بيقين في ثبوت النسب بيقين  
 ان تصديق ثبوت النسب بيقين في ثبوت النسب بيقين  
 النسب لو قوتها في ثبوت النسب بيقين في ثبوت النسب بيقين  
 فتقول لو قوتها في ثبوت النسب بيقين في ثبوت النسب بيقين

فاعلم ان ما ذكرنا من ان العدة لا تقضى الا بالانكاح  
 فاعلم ان ما ذكرنا من ان العدة لا تقضى الا بالانكاح  
 فاعلم ان ما ذكرنا من ان العدة لا تقضى الا بالانكاح  
 فاعلم ان ما ذكرنا من ان العدة لا تقضى الا بالانكاح







العدة لعدم زوال النكاح قبله ثم العصابات على ترتيبهم يعني في الارث  
 لكن لا يدفع صتيه الى غير عصبة غير محرم كوني العاقرة وابن العم ولا  
 فاسق فاجر ولا ينجس طفل خلافا لنافي والام والجنة اتي بالابن حتى  
 يأكل ويثرب ويلبس ويتنحي ومن قرون الحضاف بيع سنين والبراري  
 يتبع سنين والفتوى على الاول وبالبيت حتى يحصر وعن محمد يعني في  
 نادرهم حتى تنهي به وبه يعني في زماننا لغاده وغيرهما الى غير الام  
 والجنة اتي بالبيت حتى تنهي قال الفقيه في النوازل انها لا تنهي حتى  
 تبلغ سبع سنين وعليه الفتوى ولا تأسر من المص مطلقا بولها الا الى  
 وطنها الذي تكلمها فيه انما قال من المص لان لها ان تستقل به من قرية المص  
 الى المص لان فيه نظر له ذكر في الهداية وهذا في الحكم المذكور للام  
 فقط اي ليس غيرها ان ينقله الاباذن الاب حتى الجنة **باب النفقة**  
 يجب على الكون والسكنى على الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى  
 للمعسر سلة او كفرة او كبيرة او صغيرة تستمتع لم يقل تو طار لان المعسر  
 في هذا الباب ثلاث متاع وهو يوجد مع تعدد الاول بقدر حاله في الوطى  
 نفقة البسار وفي المعسر نفقة المار وفي الموسر نفقة البسار  
 هذا اختيار الحضاف وعليه فتوى المجلس في شرح كتاب النفقات و  
 الرواية من اصحابنا اعتبار حال الرجل في البسار والاعاردون حال  
 المرأة وبه مخرج محمد في الاصل والحكم في الكافي وهو قول الثاني  
 كذا في غاية البيان ولوى في بيت ابها او مرضت في بيت الزوج  
 لاننا شرعنا في النفقة نفسها عند نفقة الزوج لا عند  
 الخروج من بيته ول

بغيره

بغيره  
 في النفقة  
 في النفقة  
 في النفقة

بغيره

بغيره  
 في النفقة  
 في النفقة  
 في النفقة

بغيره

دل على ذلك في المبوط من انها اذا ابت ان يتحول معر الى منزله او الى  
 حيث يريد من البلدان و مراد فاهامها فلا نفقة لها لانها ناشئة و  
 قال بغير حق لانها اذا امتعت نفسها بحق كما اذا لم يعطها المهر لم  
 تكن ناشئة ومحجوبة بدين او بحق ذكر الحضاف في ادب القاضي و  
 لم ترق ومغصوبه كرها انما قال كرها لان المغصوبة طوعا داخل تحت  
 الناشئة وحاجة لامعه ولو كانت مع فلا نفقة لخص لا السفر ولا الكراهة  
 موسى نفقة خادم واحد لها انما قال لها ان لو لم يكن لها خادم لا يتجنى  
 نفقة الخادم في ظاهر الرواية فقط هذا عندما وقال ابو سن عليه  
 الخادمين ادرهما المصالح الداخل والآخر لمصالح الخارج ومما يؤيد  
 الواحد يقوم بها وقالوا انما يفرض نفقة الخادم اذا كانت من ثبات  
 الاشرف ولم ياتها بطعام متهيا لامر هذا على رواية الحسن غي  
 وقوله في الاصح ترجيح له على اقل محمد يجب على المعسر نفقة الخادم  
 ولا يفرق بينهما العجز عنها العجز عن الاتفاق لا يوجب حق الفراق خلافا  
 لنافي فان القاضي يفرق بينهما بالعجز عن النفقة ان طلبت الفراق هذا  
 فيما اذا كان حاضرا و ثبت عان عند القاضي واما اذا كان غائبا  
 عند عدم ايفاء حقها من النفقة ولو كان موسى الا العجز عن النفقة  
 بهذا في غاية القصوى فلا يرد عليه ما في الذخيرة من ان العجز لا يعرف  
 طالة العينة بخلاف ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا العجز  
 على الاتفاق ويؤمر بالتقدم عليه تفي بالتقدم على اذكي الحضاف

قال في شرحه لو غاب الزوج حال كونه قادرا  
 على اداء النفقة وكان له نفقة وكان الاول  
 ان كان من ضمنه مملوكا والى ان يكون المصالح  
 جميع الصحابة واقوا ذلك

فقد الزبلى وذكر في الحضاف  
 كذا منه بون

صمد الزبلي



ان يشترط طعاما بالنسبة ليقضي الفرض من مال الزوج ومن قرنت  
 لسان فليس ثم نفقة يان يعني النفقة التي حال كونه موسر  
 وان كان قد تربها باعتبار حالها ايضا فلا ينافي لما مر ان طلبت  
 نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاض او رضى بشئ فوجب لما مضى  
 ما داحيين زوجين فان مات احدما او طلقها قبل قبض سقط <sup>المعروف</sup>  
 وقال الشافعي لا يقطع بالموت بل يصير دينا عليه الا اذا استدان <sup>بالموت</sup>  
 قاض من هنا ظهر ان فائدة الاستدانة ليس ان يمكنها اعادة الفرض على  
 الزوج فقط كما يوم عبارة الهداية ولا يستر بحله فانه خصها بالدفن  
 لكان الخلاف فيها وليظهر الحكم في غيرها بطريق الاولى بموت احدما  
 مات احد الزوجين وقد عمل لها نفقة شهر او سنة ولم غرض الله  
 بعد والنفقة قايمة او مستحقة يسترد بقدر ما بقى من المال عند محمد  
 وعندما لا يستر شئ ولو كان النفقة هالكه من غير استهلاك لا يستر  
 شئ عندهم من محباتي ونفقة عرس الفرض عليه يباع فيها ان لم يجد  
 المولى لان ضرتها في النفقة لا في عين الرقبة مع بعد احدى اى الوصي  
 عليه نفقة اخرى بعد ما يبيع من في النفقة بيع ثانيا كذا انما لا واما  
 وفي دين غيرها يباع من والفرق ان النفقة تجدد في كل زمان فيكون  
 دينا اخر جادنا بعد البيع ولا كذلك سائر الديون ويجب كسها في  
 بيت ليس فيه احد من اهله ولو ولد من غيرها الا برضاها وبنيته  
 من جازله على كفها وله منع والديها وولدها من غير من الدخول

هكذا

بوجه

بوجه  
 في النفقة  
 في النفقة  
 في النفقة

عليها بناء على ان البيت في بين فله المنع من الدخول فيه لامن النظر  
 اليها وكلامها متى شافوا الا ان يكون في ذلك فتنه بان يخاف عليها  
 الفاد فله ان يمنع من ذلك ايضا ذكر في البدائع وقيل لا يمنع من  
 الخروج الى الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة وفي محرم غيرها  
 كل سنة بوجه كذا في الهداية وفي اخاينه وعليه الفتوى ويفرض  
 نفقة عرس الغائب وطفله وابوي في مال من جنس صقم كالدرهم و  
 الدراين والاطعام الكفوف التي تدبونها بخلاف اذا لم تكن من جنس صقم  
 كالروض الى يحتاج الى سعيها القرف الى النفقة والى هذا اشار بقوله  
 فقط لكن الابوين يجوز لهما بيع عروض الولد الغائب عند ابي ج  
 احتجنا ولا يعرض لهما القاضى ويعرفان في نفقتها بالمعروف ذكرى  
 التحفة عند مودع او مضارب او مديون ان اقرب وبالبس <sup>بالنكاح</sup>  
 لاخصاصه باحدى الصور او علم القاضى ذلك بخلفه اى يحلف من طلب  
 النفقة انه اى الغائب لم يعطه النفقة وكيف اى يأخذ منه كفيلا وانما  
 التكفيل لان القاضى يحلفه او لائم اذا حلف يعطيه النفقة ويأخذ منه  
 كفيلا لا باقاة بنية عليه اى على السب اى لا يعرض القاضى النفقة لهم  
 البينة ولا ان لم يحلف مالا فان اقامت بنية اى على النكاح ليعرض  
 عليه وبأمرها بالاستدانة عليه ولا يقضى بها بالنكاح لانه قضاء على  
 الغائب وقال زفر يعفى بالنفقة لا بالنكاح ذكر في المحيط وعند  
 تقبل البينة وفرض ولا تقضى بالنكاح وذكر في الصغرى نحو ذلك

صدقه

صدقه

صدقه

بوجه

بوجه

تليسونها



وفي الخائنة نفقا عن محلواي قال ما نحنا قول ابي س مثل قول  
 زفر وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة ولطافة الرجعي والباين  
 والفرقة بلا مصيبة كمن فرقت بخيار المتق والبلوغ وعدم الكفاة  
 النفقة والكفى اى ادمت في العدة وفي نفقة معتدة الباي اذا  
 لم يكن حاملا خلا قالنا في حديث فاطمة بنت قيس ولنا قولهم  
 المطلقة الثلث النفقة والكفى مادامت في العدة واما ما قيل لنا  
 رد عمر بن زفر عليه انه لا يصح تعليل القولنا وان صلح جوابا عن حكم  
 ثمان حديث فاطمة لا يخالف اصلنا فلا حاجة الى رده واما قلنا انه  
 لا يخالف اصلنا لاننا لم تلازم بيت عدتها فصارت ناشئة مخرج  
 بذلك في الاختيار في تعليل المسئلة الفايلة للنفقة للناشئة ويؤلف  
 ما ورد في الصحيح وقد نقله الصفاني في المثارق وقد تقرر عندنا  
 ان المعتدة اذا نشرت يقط نفقتها وسكنها بابل نقول لا وجه  
 للمسك بوجه عمر بن زفر في الجواب عن احتجاج الخصم به لان اصحابنا قد  
 تكوا به في سقوط نفقة الناشئة على الشرنا اليه انما لا المعتدة  
 الموت المنفي عنها النفقة خاصة والفرقة بمصيبة من قبلها كالمكر  
 وتقبل ابن الزوج ورجة معتدة الثلث وتكيتها ابنه لا يقط  
 لانه لا اثر للردة والتكبي في الفرقة لانه قد ثبت قبلها لا يقط  
 النفقة الا ان المرتن تجس لتوب فسقط نفقتها لكونها مجبوسة  
 وقدم سقوط النفقة بالحبس ونفقة الصغير والبالغ الزمن والاع

هذا هو الوجه في النفقة  
 وهو ما لا يخفى على من  
 يفهم من كلامنا في  
 النفقة بالحبس  
 وهو ما لا يخفى على من  
 يفهم من كلامنا في  
 النفقة بالحبس

هذا هو الوجه في النفقة  
 وهو ما لا يخفى على من  
 يفهم من كلامنا في  
 النفقة بالحبس

دكي في الهداية والعتب ولو باقعة على الاب ان لم يكن لهم مال الا  
 فلا فضل ان يكون نفقه كل شيء من ماله لا يشركه احد كنفقه عرسه  
 يفتى انما قال هذا لان في رواية الخصاص والحسن نفقه الولد البالغ على الاب  
 اثلاثا وفي ظاهر الرواية كلها على الاب وعليه الفتوى وليس على امه  
 قال في التمه لوابت الارضاع وهي مكوفة او مبانة لا تجبر على ذلك سواء  
 اخذ الولد لبن الغير او لم ياخذ في ظاهر الرواية قاله الامام المحلوي  
 وقال الامام الشافعي انها تجبر اذا لم ياخذ الولد لبن الغير لا خلاف في صحيح  
 وفي الذخيرة اذا لم يكن للصبي ولا لبني مال اجبرت الامام على الرضاع  
 وبالصحيح الا اذا تقيت بان لا ياخذ لبن الغير ولا يوجد من يرضعه او قد  
 وكفى لا ترضع بلا اجرة ولا قدر عليها ويستاجر الاب من يرضع يعني  
 اذا لم ترد الارضاع ولم يتعين له عند ما معناه اذا ارادت ذلك لان  
 الحضانة لها ولو استأجرها مكوفة له او معتدة من رضى لتوضعه لم يجز  
 الارضاع مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان برضعن اولادهن  
 امر ببيعة الامر وهو كذا لانها عذرت لاحتمال عجزها قال الله تعالى  
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها فاذا اقرمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها  
 فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه وفي المتن  
 في رواية لا يجوز وفي اخرى جاز لان السكاح قد زال وجه الاول انما يبق  
 في بعض الاحكام ولا رضاء بعد العدة او لابنه وجه الاول من عجزها  
 صحيح سوانكات في نكاح او في العدة او بعدها وبما في غير هذا الا

لانه نفقته بالدم من غيره  
 لا بالابن فلا يجوز الرضا به  
 ومنه في التبيين منه

صدقه النفقة

لانه لا يجب ذلك كغيره من قول  
 صدقه النفقة لا يقطع لانه قد روى  
 قالوا بانها الواجب بالاجرة منه

صدقه النفقة



اذا طلبت زيادة اجري الامم اتي بارضاع الولد بعد انقضاء عدتها  
 ما لم يطلب اكثر من اجرة الغير لانها اسبق وانظر للصبي فكانت اولى فان  
 التقت اكثر من ذلك لم يجز الاب عليها فاما للزوجة عنه قال الشيخ لا تنظر  
 والدته بولدها ولا مولود له بولده اى لا تنظر بى باخذ الولد منها ولا ينظر  
 سوا الزام اكثر من اجرة الغير وقال الشيخ وان تأسرتم فسترضع له اخرى  
 ان رضيت الغير وقال الشيخ وان تأسرتم فسترضع له اخرى ان رضيت  
 بغير امر او بدون اجر المثل والام بالاجر المثل فالغير اولى لما قلنا قال في  
 الحاشية والظهيرية ارادت العمة ان ترضع الصغير بغير امر من غير ان تمنع  
 الام عنه والام تباي ذلك فالام اولى بالولد وانما يبطل حقها اذا حكمت  
 في اجر الرضاع باكثر من اجر مثلها والعصم ان يقال للام اماذا ملك  
 الولد بغير امر واما ان تدفع الى العمة واذا اقر هذا فاحظر المذكور بقوله  
 الا اذا طلبت زيادة اجر على غير ما هو الصحيح وعلى المورس ان العظم هذا  
 على اختيار صاحب الهداية وقال في مختارات النوازل الفتوى عليه  
 الخلاصة الفتوى على ان النصاب نصاب الزكاة واقصر عليه قاضي خان نفقة  
 اموله الفقراء بالنوية بين الابن والبنت يعتبر فيها العرب والخزينة الارث  
 حتى من له بنت وابن ابن على البنت مع ان الارث نصفان بينهما وفي  
 ولد بنت واحد على ولدها مع انه محجوب بحجر من عن الارث بالاخي  
 ونفقة كل صغير من ذى رحم محرم صغيرا او من اواعى او انما اعتبر  
 الفقراء في كل لما من الاصل ان نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا

في مال نفسه صغيرا  
 في مال نفسه صغيرا

في مال نفسه صغيرا

في مال نفسه صغيرا

كان اكبر سالما كان او مؤذ فأنم العجز عن كسبه وسوا بالزمانه والعي  
 في الذكور والانثى عاخرة عن كل حال فلذلك اطلاقها على قور الارث لان  
 على الوارث في قوله تع وعلى الوارث مثل ذلك تبينه على اعتبار المقدار  
 قال في الهداية ولان الزوم بالغنم وفيه ما فيه على استسقف عليه عن قريب  
 يجز عليه لا يفاضل مستحق ويعتبر فيها اهلية الارث لا احرازها لانها لا تعلم  
 الا بعد الموت لان النفي الاحراز المحقق اذا لم ينفى له بل لما ذكر في الهداية  
 ان المعروض كان له حال وابن عم يكون نفقته على خاله او ميراثه بحزن  
 ابن عمه يعني ابقيا بعد موته نفقته من له اخوات متفرقات عليه اى  
 كارتة ونفقة من له خال وابن عم على الحال ولا نفقة مع الاصل او ديا  
 الا للزوجة والاصول والفروع لاحاجة زيادة ما قيل ولا على الفقير  
 الا لها وللزوجة ولا نفق الا لها لان فيما تقدم غنى عنه كما لا يخفى على  
 من تأمل فيه ووقف على وجوه الدلالة وباع الاب عرض ابنه الكبير  
 غايبا لا بد من قيد الكبير لان الصغير له بيع عقاره ايضا وقيد  
 الغيبة اذ لو كان حاضرا ليس له بيع عقاره ايضا بالاتفاق هذا  
 كله مفهوم من الهداية لا عقان العقار الضيقة وقيل كل مال الاصل من  
 دار وصيغة من المعرب لنفقة اذ باع ابن متاعه في نفقة جاز  
 وهذا التحام وان باع العقار لم يجز وقال لا يجوز ذلك كله وهو  
 القياس لانه لا ولاية لانقطاعها بالبيع وشيئا ولهذا لا يملك حال  
 حضرة وله ان اللاب ولاية الحفظ ولا كذلك العقار لانها محفظة بنفسها

في مال نفسه صغيرا

في مال نفسه صغيرا

في مال نفسه صغيرا

في مال نفسه صغيرا



وإذا جاز بيع الأب فالنفس من جنس حقه وسواء نفقة فله الاستيفاء منه كما  
 لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز كمال الولاية ثم لم ينأخذ منه  
 نفقة لأن من جنس حقه ولاد لاله فيما ذكر على أن جواز بيع الأب  
 مناع ابنه الغائب الحاجة إلى النفقة كما سبق إلى بعض الافهام وإنما  
 دلالة على أن له ذلك تلك المصلحة أي لا يأن أن فعله ولا ينفعه الغائب  
 وأما ما قيل في تعليل ما ذكر أن للأب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة  
 وأما لا يبيع العقار فليس بشئ لأن ما ذكرنا إنما يصلح وجهاً لعدم  
 الأب على بيع عقار ابنه الغائب لأجل الحفظ والكلام في عدم قائل  
 عليه عند الحاجة إليه ببقاء نفسه وما ذكرنا لا يصلح له أدلة بل إن يقول  
 كما أنه لا ينظر للأب في بيع عقار كذلك لا ينظر له في استهلاك عرضه  
 وإذا جاز ذلك لعزوة بقاء نفسه فلم لا يجوز بيع عقار تلك العزوة  
 للأب له عليه إنما يجوز بيع مناع الابن الغائب هذه المصلحة لأنه  
 مع القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فإنها واجبة قبل القضاء  
 وإنما قضاه القاضي إمامه ذكر في غاية البيان وعلم منه أن المراد عدم  
 الجواز قضا لا دياناً فاندفع ما قيل إذا كان للأب حال عيبت ابنه  
 ولاية الحفظ فما المانع له من البيع بالدين ولا الام بيع ماله لتفقهما  
 إذا لولاية لها أصلاً في الصرف في حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر  
 ومن قال لأن تملك مال الابن مخصوص بالأب لقوله عدم أن يملك  
 لأبيك فقد اخطأ في التعليل الثاني ولم يصيب في الأول فقامل و

في بيع الأب  
 في بيع الأب

في بيع الأب  
 في بيع الأب

في بيع الأب  
 في بيع الأب

مودع الابن لو انفقها على يديه بلا امر فاض لا الابن لو انفق ماله  
 عند ما دل هذا على أن للام أيضاً تملك مال الابن عند الحاجة إذا لم  
 يحتاج إلى البيع بأن يكون من جنس حقه وإذا قضى نفقة غيره من  
 ومضت مدة سقطت لأن نفقة غيرها باعتبار الحاجة وقد قوت  
 الغنية عن الماضي قال في الذخيرة أن نفقة ما دون الشر لا تسقط لأنه  
 لو سقطت بعض المدة اليسيرة لما أمكنهم استيفاء ما فقدوا والفاضل  
 بالشر لا إذا لم يمدان بأذن القاضي بالامداد إذا لم يمد ذلك من  
 ونفقة المملوك على سيده فإن أبي كعب والنق و أن عجزاً من سيده لأنه  
 أهل الاتصاف وفي البيع انفسه حقه وليس فيه ابطال حق المولى لأن  
 الشئ يقوم مقامه والابطال إلى طرف كلا ابطال **كتاب**  
**العقار** عنوان الكتاب بالعقار دون الاعناق ليستظم مسائل  
 الفصل الثاني ذكر وباب الاستيلاء فان الاعناق لا ينظمها كالأب  
 على ذوي الرشاد هو في الشرع قوة حكيمة ثبت للرفيق يدفع به يد  
 الاستيلاء والتملك عن نفسه ويصير أهل الولاية والشهادة والمالكية  
 ويصير من مالك المالكية يتنازع الحرية بدون العكس فذلك قال مالك  
 دون حر مكلف بصرح لفظ بلانية كانت حر أو مملوك أو عتيق أو  
 أو حررتك أو هذا مولى لي أو يا مولى إذا كان أي العبد  
 معروف بالنسبة لفظ المولى مشترك أحد معانيه المعتقد وفي العبد  
 المعروف نسبة يتعين هذا المعنى فالنق بالبرقي في عدم الحاجة إلى

في بيع الأب  
 في بيع الأب



الى الله وراسد حر ونحن ما عبره عن البدن وبكناية ان نوى  
كلامك في عليك اما كان هذا كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع و  
 نحن وبالاتفاق ولا سبيل اى وكذا لا سبيل في عليك لان معناه لا  
 ملك في عليك فان الملك هو الطريق المؤدى الى القرف والانتفاع  
 ولا سبيل الى اليك اى الى القرف فيك او الى الانتفاع بك ولارق  
 الرق ضعف شرعي تبعة العجز في الحل فيجوز عن القرفات الشرعية  
 ويسب عنه اهلية الولاية وخرجت من ملكي الملك اتصال شرعي بين  
 الانسان وبين شئ يكون مطلقا للقرف فيه ولا مانع وجازع عن  
 الغير فيه وكما يتحقق عن قرف الغير فيه وكما تحقق الملك بدون الرق  
 في غير الرق كذا يتحقق الرق بدون الملك في الرق اذا كان وقفا  
 في الابتداء سبب الملك في قوله لارق في عليك اطلق الرق واراد به الملك  
وخلت سببك ولانته قد طلقك وبهذا ابنى زاد حرف الباء ليعلم انه  
 على قوله بكناية وانما عطفت عليه لانه ليس بكناية فان المقوله ان كان  
 مثله مثله وسجهول النيب وثبت على دعواه ثبت شبه منه ويكون قرا  
 وان لم ينو وان لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ جازعا عن الحرية فيعتق وان  
 لم ينو لو كان كتابة لا تصاح الى النية او ما يقوم مقامها من قرينة الحال  
 للاصغر والاكثر فيما لا يولد مثله سواه كان اكبر سمانه او لاطلاقا  
 من محمد ثم ان صاحب الهداية اعتبر للقروي في صوغ المسئلة شرطان <sup>شروط</sup> <sup>تبعام</sup>  
 على ذلك وعطف المعنى نظر الى انه شرط لثبوت النيب لاثبوت الصق لان

بفرضه ان  
 نيبه من النيب

بفرضه ان

بفرضه ان  
 نيبه من النيب

بفرضه ان  
 نيبه من النيب

بفرضه ان

لان الرجوع عن العتق لا يصح وعن النيب يصح نص على ذلك في الاسلام  
 لا بيا ابني واهي لا لان المقصود بالنداء احتضار المندى بصوت  
 الاسم من غير قصد الى المعنى واذ لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت الجاز  
 وهو الحرية لما فيه من العصور فان ثبوت العتق لا يلزم ان يكون <sup>بطريق</sup>  
 المجاز كما اذا كان المندى من يولد مثله مثله وسوجهول النيب لان  
 العتق لا يثبت بطريق المجاز على ما بين انقابل لان النداء لا اعلام  
 لكنه متى كان يوصف يمكن اثباته من جهة حال النداء كان يتحقق ذلك  
 الوصف في المندى يستحضر بالوصف المحض كقولهم يا حر يا عتيق  
 ومتى كان يوصف لا يمكن اثباته من جهة حال النداء كان يخرج الاعلام  
 دون تحقق الوصف والنبوة لا يمكن اثباتها حال النداء من جهة <sup>سلطان</sup>  
في عليك اى لا بد وزوال اليد غير لازم للعتق لانه قد ثبت ولا يزول <sup>اليد</sup>  
 كما اذا كان العتق صغرا لا يخرج عن يد مولاه بالعتق ومدار الكناية  
 على لزوم الكناية به لكنني عنه لا على العكس كما قومه من قال فيمكن ان يكون  
 عبدا ولا يكون عليه يد كالمكاتب ولفظ الطلاق وكناية ادا بها ما عدا  
 الفاظ يقع بها العتق صريحا كانت حرة ونحو بقرينة قوله مع نية العتق فان  
 تلك الالفاظ بمنزل عن مظنة الحاجة الى النية بقى مناسشي وهوان  
 طلقك من كتابات وقدمانه يقع به العتاق ثم ان العبد المذكور متعلق  
 بالثبوت الاخر لا بالجويع لوقوع العتق بيا ابني وبالفى مع نية على  
 ما مر في غاية البيان وفي المسئلة خلاف النافي فان عند <sup>ادق</sup>

صد الترخيم

صد الترخيم







اي متق البعض بعد ما تقين في حقه السعاية باختيارها المولى كالمكافاة  
 بل اريد الى الرق اي الى حكمه وسكونه محلا للملك والملك بالبيع وغيره  
 فانه زابل بلا خلاف بخلاف الرق فانه غير زابل عنه عند ابي حنيفة  
 لو عجز وقال لا عتق كله اعلم ان العتق حصوله في المحل لا يتجزى عندنا  
 وعندنا في ان كان المقتق موسرا لا يتجزى وان كان معسرا يتجزى  
 حتى يمتق ما عتق وبقي الباقي رقيقا يباع وبشرى اما الاعناق فعلى  
 قول ابي حنيفة يتجزى في حاله اليار والعار وقالا لا يتجزى في الحالين  
 فالمعنى ان المحل في قول حكم الاعناق يتجزى عنه فيصون بشيء  
 البعض دون البعض وعندنا المحل في قول حكم الاعناق لا يتجزى  
 قال الامراء ان حكم الاعناق ما اذا فيقول انه ازاله الملك على المحل عند  
 ولا شك ان المحل عنه في قول ازالة الملك تجزئ فثبت حكم الاعناق في  
 قدر ما اضافة اليه وابثته فيه وبقي كل المحل رقيقا كما كان فان الاعناق  
 لا يورث في الرق عنه وعندنا حكم الاعناق ابناء العتق بازاله الرق  
 الذي سوزنه والمحل في قول العتق وزوال الرق لا يرب غير متجزئ  
 فاضافة الى البعض اضافة الى الكل فيقول الرق عن الكل من الحيث  
 ولو اعق يترك حظه اعق الاخر اذ يرجع فروج العتق من التبوير و  
 الكتابة فيه فان للشريك الساكن ان يتصرف فيه بهن الصرفان او  
 استسماه او ضمن المقتق موسرا اي حال كون المقتق موسرا في حظه  
 الضمير راجع الى الاخر لا معسرا والولاد لهما ان اعق او استسماه او ضمن

في قولهم ان الاعناق  
 لا يورث في الرق عنه  
 وعندنا حكم الاعناق  
 ابناء العتق بازاله  
 الرق الذي سوزنه  
 والمحل في قول العتق  
 وزوال الرق لا يرب  
 غير متجزئ

ان ضمنه ان شرطه ولا معنى للمصدرية اذ لا خيار للعتق في الضمان و  
 رجع به اي بالضمان على العبد وقال الله صمانه عينا اي للاخر بغير العتق  
 عندما حال كونه عينا والسعاية فقيرا فقط والولاد للعتق لما مر ان  
 الاعناق لا يتجزى عندنا ولو شهد كل من الشريكين بعتق الاخر في  
 عبادة الهداية اثنان الى شرط الانكار في المدعى عليه يعني الشريك الاخر  
 فانه معتبر في تعيين السعاية على العايد بركها بغير من شرط اخر لا بد منه  
 ولو تخلف ذكر الاقطع في شرح القدوري والعبارة المذكورة سابقة  
 عنه سعي لهما في حظهها والولاد لهما وقالا سعي للمعسرين لا للموسرين  
 على اصلهما الضمان مع اليار والسعاية مع العار فان كانا معسرين  
 يجب السعاية وان كانا موسرين فلا سعاية ولا ضمان ايضا لان كل واحد  
 يدعى عتاق الاخر والاخر ينكر ولا بينة ولا مخالفا يار سعي للموسر  
 ولا شيء لضده لان عتيقه ثبت بقوله ما ثم الموصى حقه في السعاية لانه  
 لا تبرئ عنها لعدم ارجاء الضمان على صاحبه لانه معسر المعسر يبرئ  
 عنها لانه يدعى الضمان على صاحبه لسان ولا يقدد على الزام الضمان  
 لان شريكه منكر وانما يقر للضد لعدم الدلالة فيه على انه لا حق  
 له في الضمان ايضا قال الاقطع في شرح القدوري من شهد على عتق  
 شريكه اعترف بعتق نصيب الشريك وبثبوت حق الحرية في نصيبه  
 وانه لا يجوز التصرف فيه بالملك وقوله مقبول على نفسه وغير مقبول  
 على غيره ووقف الولاد في الاحوال كلها اي حال اليار وما وعاد وما

ان ضمنه

ما جازي

ما جازي

صدر الشرح  
زعم الخ  
لا دخل الزعم

فانه مع ما تقدم من ان الاعناق  
 لا يورث في الرق عنه  
 وعندنا حكم الاعناق  
 ابناء العتق بازاله  
 الرق الذي سوزنه  
 والمحل في قول العتق  
 وزوال الرق لا يرب  
 غير متجزئ



وبارادها وعار الاخر لان كل واحد منكم اعطاه فوقه الولاء  
 الى ان يتفقا على اعتاق احدهما او اعتاقهما معا ولو علق احدهما <sup>عقده</sup>  
 بعمل عدا او الاخر بعدم تمضي وجعل شرطه قال في الحقايق والتفقا  
 انهما لا يدربان دخل فلان الدارام لافلاجل لواحدهما ان يقول  
 لصاحبه ان النصف الباقي سوني وان افطس نضيك عن نصفه  
 اي زال الملك عن النصف وسمي نصفه لها مويري كان او معسر  
 او احدهما مويري والاخر معسر هذا عند وعند في سمي في نصف  
 قيمته لها ان كان معسري ولا يستعمل ان كان مويري وان اختلف  
 شأنها سمي في ربع قيمته للموس دون المعسر عند محمد بن سمي في نصف  
 قيمة كذا في الحقايق ولا علق في عبيدين بان طلف كل واحد بعتق عبد  
 على من فانه لا يعتق واحد منهما في قولهم لان المقضي عليه بالعتق محمول  
 وكذا المقضي له ففاحت الجحالة فاستغنى القضاء وفي العبد الواحد المقضي  
 له والمقضي به معلوم فغلب المعلوم المجهول ومن كذا ان سمي مع اخر <sup>شرا</sup> شرا  
 او صدقة او وصية او اشترى نصفه من سيده او علق عتق عبد <sup>لغيره</sup>  
 عتقه لعدم التأثير بخصوصية الابن ولا لكونه دارم محرم بشر نصفه  
كما شره مع اخر عتق حصته ولم يضمن علم الشريك حاله اي علم الشريك حال  
 المأثري وبي كونه ابن شريك في الصورة الاولى وكونه بحيث يعتق  
 على شريكه بشر نصفه في الصورة الثانية ولم يعلم هذا في ظاهر الرواية  
 وفي رواية الحسن عن جعفر لا ضمان فيما اذا لم يعلم كالأورد

في عتق

في عتق

في عتق

اي يفتق الابن في الاولى والعبد في الثانية ولا يضمن الاب <sup>الموت</sup>  
 نصيب الشريك كما لا يضمن الاب اذا ورث مومع اخر ابنه وصورة  
 ماتت امه ولها عبد هو ابن زوجها فتركها مع الزوج فورث  
 الاب نصف ابنه والاخر نصف الاخر والاخر في هذه الصور لان  
 الارث ضروري لا اختيار للاب في ثبوته وعتقه الاخر وسعى له  
 اي الشريك مخير بين احدهما من الامرين وقال في غير الارث ضمن نصف  
 قيمة غيبا وسعى فقيرا لانه ابطال نصيب صاحبه بالاعتاق لان <sup>مباشرة</sup>  
 هذه الابواب اعتاق له ولهذا يجتري به عن الكفارة فان كان مويري  
 يجب الضمان عليه وان كان معسري اي المعتق وله ان يرضى بافاد <sup>نصفه</sup>  
 وان اشترى نصيبه حيث شاركه في عله العتق وهو الشري فلا عتق  
 للجعل لان الحكم يدور على السبب فلا يضمن كما اذا اذن له باعتاق  
 نصيبه وان اشترى نصفه لم الاب باقية ضمن غيبا او استعمل <sup>لأن الشريك</sup>  
 لم يرض بافاد نصيبه فيختار بين التضمين والاستعانة وان لم يقل ضمن  
 سمي لما عرفت ان الخيار للشريك لا للمعتق وما لغيره اي في العناية  
 فان عندما لا سعاية مع العتق ولو دبر احد الشركاء فاعتقه <sup>آخر</sup>  
 ومما سمي ان ضمن الساكن مدبره لا معتقه اراد بيان من عليه  
 التضمين فكانه يقول ان التضمين على تقدير تعينه باختيار  
 الساكن اياه يكون على المدبر لا على المعتق والمدبر معتقه <sup>تلك</sup>  
 مدبر الامانة هذا عند وذلك لان المدبر يتجرب عن كالا عتقا

من قال لان شري الذي اعتاق نفسه  
 في حق التملك لعدم اشتراط التضمن الثانية  
 من قوله

اراد الرضا في حال الشراء او اعطاه  
 على ما يضمن عنه قوله ولا عتق في ذوالا  
 فارضا المقتضى من قوله

من قال عند ما لا يجب  
 السعاية فكانه قد علم ان  
 عند جيل السعاية منه

فلا يخفى ان يقال ان التضمين في غيبه  
 الساكن فان لم يعلم المدبر ان المدبر ان يضمن  
 نصيبه او يفتق او يملك او لا يملك او لا يملك  
 من قوله



فيصير على نصيبه لكنه افد نصيبه شركه فاصدما اختار اعتاقه  
 فتعين حقه فيه فلم يبق له اختيار امر اخر كالنصيبين وغيرهم  
 لثوبه سب ضمان التدبير والاعتاق لكن ضمان التدبير ضمان معا  
 لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك وضمن المعاوضة موالا اصل  
 التدبير ثم التدبير ان يضمن المصدق ثلث قيمة العبد مدبر او قيمه  
 نصف قيمته فاما وهو الاصح وعليه الفتوى ذكره في البوط والتمه  
 وقيل ثلثا قيمته فاما لان المنافع انواع ثلثه وهي على ذكر في كتابه  
 العبد المشترك من الهوانه البيع واليهامه والاعتقاد وامثالها  
 وتوابعها التدبير فان البيع ولا يضمن للتدبير المصدق الثلث الذي  
 الساكت مع ان ذلك الثلث صار ملكا للتدبير بغير ضمان ملكا مستقلا  
 وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق النصيبين واما الولاء  
 للتدبير وثلثه للمصدق وقال ايضا مدبر لشركه لان التدبير كالاعتاق  
 لا يجري عند ما خفي دبره اذ صار اكل مدبر افيض ثلثي قيمته  
 لشركه موثرا او محررا لانه ضمان تملك فلا يخلف بالمال واليتار  
 ضمان الاعتاق لانه ضمان جنائيه ولو قال سي ام ولد شركي وانكر  
 تخدومه يوما وتوقف يوما ولا سعيه عليها لانكر ولا يسل عليها  
 هذا عند وقال ان شاء المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم  
 حرة لا يسل عليها لانه لما لم يصدق صاحبته قبل اقراره عليه كانه  
 استولاه فيمنع الخدمه ونصيب المنكر على كنهه في الحكم فلا يخرج

فيصير على نصيبه لكنه افد نصيبه شركه فاصدما اختار اعتاقه  
 فتعين حقه فيه فلم يبق له اختيار امر اخر كالنصيبين وغيرهم  
 لثوبه سب ضمان التدبير والاعتاق لكن ضمان التدبير ضمان معا  
 لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك وضمن المعاوضة موالا اصل  
 التدبير ثم التدبير ان يضمن المصدق ثلث قيمة العبد مدبر او قيمه  
 نصف قيمته فاما وهو الاصح وعليه الفتوى ذكره في البوط والتمه  
 وقيل ثلثا قيمته فاما لان المنافع انواع ثلثه وهي على ذكر في كتابه  
 العبد المشترك من الهوانه البيع واليهامه والاعتقاد وامثالها  
 وتوابعها التدبير فان البيع ولا يضمن للتدبير المصدق الثلث الذي  
 الساكت مع ان ذلك الثلث صار ملكا للتدبير بغير ضمان ملكا مستقلا  
 وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق النصيبين واما الولاء  
 للتدبير وثلثه للمصدق وقال ايضا مدبر لشركه لان التدبير كالاعتاق  
 لا يجري عند ما خفي دبره اذ صار اكل مدبر افيض ثلثي قيمته  
 لشركه موثرا او محررا لانه ضمان تملك فلا يخلف بالمال واليتار  
 ضمان الاعتاق لانه ضمان جنائيه ولو قال سي ام ولد شركي وانكر  
 تخدومه يوما وتوقف يوما ولا سعيه عليها لانكر ولا يسل عليها  
 هذا عند وقال ان شاء المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم  
 حرة لا يسل عليها لانه لما لم يصدق صاحبته قبل اقراره عليه كانه  
 استولاه فيمنع الخدمه ونصيب المنكر على كنهه في الحكم فلا يخرج

لاعتاق بالعمارة ولم ان المقر لوصدق كانت الخدمه كلها للمنكر  
 ولو كذب كان له نصف الخدمه فثبت ما هو المتيقن به وهو النصف  
 والخدمه للشرك ان اهاد ولا استعادلانه بتراجم ذلك يدعي  
 التبتلاد والضان والاقراء بامومه الولد يضمن الاقرار بالنصف وهذا  
 امر لازم لا يرتد بالرد فلا يمكن ان يجعل المقر المستولد وذكر في الا  
 رجوع ابي بن ابي قول ابي ج ولا قيمة لام ولد فلا يضمن عن اعتقها  
 هذا ايضا عند وقال ايضا نصف قيمتها لان ماليتها ام الولد غير متقوة  
 عند ومتقوة عند ما ولو قال لعبدان عند من ثلثه له احد كما  
 فخرج واحد ودخل اخر فاعاد اى كلام المذكور وما يلا بيان  
 من ثبت ثلثه ارباعه ومن كل من غير نصفه هذا عند ابي ج وابي بن  
 محمد ربع من دخل ومن غيره كما قال اى يتيق من الخارج نصفه بالا  
 لان الايجاب الاول دأري بينه وبين الثابت فنصيب الخارج نصفه بالاجماع  
 ويقتض من الثابت ثلثه ارباعه بالاجماع نصفه بالايجاب الاول لما  
 وربعه بالايجاب الثاني لانه في حقه صح بقدر النصف لانه قد استحق  
 نصف الحرية بالايجاب الاول فاع النصف المستحق بالثاني في نصفه فاما  
 المستحق بالاول لغاوما اصاب الغاير بقي فيكون له الربع اما الداخل فيقتض  
 ربعه عند محمد لان الايجاب الثاني لما دار بينه وبين الثابت وقد اصابه  
 منه الربع فكذلك انصيب الداخل الربع وقال ايضا نصفه لان قضية  
 هذا الايجاب النصف لكونه دائرا بينهما ولكن نزل الى الربع في حق



الثابت لمتحققة النصف بالايجاب الاول ولا يتحقق للادخل  
من قبل فثبت فيه النصف وان قاله مريضا ولم يجز وارتق <sup>للا مال</sup>  
له سواهم وفيهم سوا جعل كل عبد سبعة كسهم عتق عند <sup>سبعة</sup>  
وعتق من ثبت ثلثه ومن كل وغيره سمان وعند محمد كل ستة كسهم  
عتق عند وعتق من خرج سمان وممن ثبت ثلثه وممن حل سهم  
وسمى كل في باقية على القولي وبصح الثلث والثلثان اي اذا كان القول  
المذكور منه في مرض الموت ولم يجز وارتق ولم يجز جوا من الثلث <sup>بين</sup> حتى  
سهم العتق وهي سبعة على قولها الا انها جعل كل رقبة على اربعة كاجتا  
الى ثلثه الارباع فقول يعق من البات ثلثه ومن الآخرين من كل واحد <sup>سبعة</sup>  
منها سمان فيبلغ سهم العتق سبعة والعتق في مرض الموت وصية  
ومحل نفاذها الثلث فلا بد ان يجعل سهم الورثة ضعف ذلك فيجعل كل  
رقبة على سبعة وجميع المال احد وعشرون فيعتق من البات ثلثه ويحيى  
في اربعة ومن الباقين من كل واحد منها سمان ويحيى في خمسة وعند محمد  
يجعل كل رقبة على ستة لانه يعق من الداخل عنه سهم فقصد سهم <sup>العتق</sup>  
سهم وصار جميع المال ثمانية عشر وباقي التركة ما سوان طلق كذلك  
قبل وطى اي ان كانت له تلك زوجات مهرهن على التولية فطلعن  
قبل وطى على الصفة المذكورة ومات قبل البيان وانما فرصة <sup>المسئلة</sup>  
في الطلاق قبل وطى ليكون الايجاب الاول موجبا للبيونة فاما  
الايجاب الاول ولا يبقى محلا للايجاب الثاني فيصير هذا المعنى

كالعتق سقط ربع مهرهن خرجت وثلثه امان من ثبت وعنى  
من دخلت لان بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفها  
بين الخارجه والثابته سقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الثاني  
سقط الربع منصفها بين الثابته والداخلة فاصاب كل واحدة النصف  
فقط ثلثه امان مهر الثابته بالايجابين وسقط عن مهر الداخلة لم قال  
بعض المتأخرين هذا قول محمد واما عندنا فسقط من مهر الداخلة ربعه  
وقيل هو قولها ايضا وعلى هذه الرواية الفرق لهما ان الكلام الاول  
انما يعتبر تعليقا في حق الداخل في حكم يقبل التعليق ولما في حكم لا يقبل <sup>يكون</sup>  
تخييرا في حكمه ايضا فالبراة من مهر لا يقبل التعليق فيكون تخييرا بالنسبة <sup>الله</sup>  
فثبت التردد في الكلام الثاني بين العتقة وعدم في حكمه فيتنصف  
بخلاف العتق فانه يقبل التعليق فلا يكون الكلام الثاني متوقفا في <sup>حكمه</sup>  
فثبت كله والوطى والموت بيان في طلاق بهم اي قال لزوجه احد  
طلاق في طى احدىها او ماتت احدىها فكل منهما بيان ان المراد بالآخرى <sup>الطلاق</sup>  
واما الوطى فانه لا يحل الا في الملك واحدىها قد زال عنها الملك بالطلا  
فكان بالوطى مستعبدا للملك في الموطاة فتعينت الاخرى لنزول <sup>الطلاق</sup>  
واما الموت فله اعرف ان البيان انشاء من وجه فلا بد له من محل الموت  
وبيع وهدية وصدة وتدريب واستيلاد في عتق بهم اي ان قال <sup>احد</sup>  
حر فمات احد ما او باع احد ما او استولوا احدىها فكل من يعرف ان المذ <sup>كورة</sup>  
بيان المراد هو الاخر لان الاعناق ان الله الملك فابيع ونحوه يدل على ان

ما في الشريعة  
ذكره في التلمذ ولا حاجة اليه  
ولذلك فاستدركنا في  
القبض وعدمه منه  
صدور الشريعة







عبدى او ملكه حر بعد غده اي يتيق عبد بعد الغد لا الحمل  
بكل ملكه في ذكر حر وان ولدته لاول من نصف سنة وان تعين <sup>موت</sup>  
وقت الحلف وانما قيد بالذكور لانه عند الاطلاق عنه يتيق الام و  
يتسمها الحمل و دبر بكل عبدى او ملكه حر بعد موتى من له يوم قال لاني  
ملك بعد لانه لما اضاف العتق الى الموت فمن حيث انه ايجاب العتق <sup>موت</sup>  
المملوك في الحال ويصير مدبراً من حيث تعليقه بالموت ولا يجوز بيعه  
ولا يتناول من ملكه بعد ولا يصير مدبراً حتى يتحق العتق فيجوز بيعه  
فان مات عتقا اي من له وقت اليقين ومن ملكه بعد من الملك ما عتق  
الاول فلانه مدبر وما العتق الثاني فلان اضافة العتق الى الموت  
من حيث انه ايجاب بعد الموت يصير وصية فيتناول ما يملكه بعد هذا  
القول لان المعتق في الوصايا الملك حاله الموت ومن عتق على مال <sup>موت</sup>  
ستقف على فائدة هذا القيد اوبه بان يقال انت حر على الف او  
بالف فقبل عتق والمال عليه دين صحيح حتى يصح الكفالة بخلاف قول  
الكتابة على ما سبقي في موضعه والمعلق عتقه بالاداء بان يقال  
ان ادبت الى كذا فانت حر ما دون يتمكن من ادائه المال اي ادى عتق  
لا مكاتب وقيد ادائه بالجلوس ان عتق بان وباذ الا ورجع الموتى <sup>عليه</sup>  
ان ادى مكابه قبل التعليق لا لما بعد وعتق في حال ادائه  
مكابه قبل التعليق وحال ادائه مكابه بعد وان على بينه وبينه  
اي بين الموتى وبين المال بان وضعه في موضع يتمكن الموتى من اخذ

لانه يتيق

بموت

في قوله اي يتيق عبد بعد الغد لا الحمل  
بكل ملكه في ذكر حر وان ولدته لاول من نصف سنة وان تعين موت

متصل بقوله وعتق اي يتيق وان كان الاداء بطريق التحلية فانه  
يحصل بها لان اي بعضه اي لا يتيق ان ادى بعضه وان نزل  
في فضلية اذ بهما ما ذكر من العتق باداء الكل وعدم العتق باداء البعض  
وانما قال هذا لان عند بعض المتأخرين ان ادى البعض لا يجزى على القول  
ففي هذه الرواية ان ادى البعض بطريق التحلية لا يتول الموتى منزله  
القاصي لكن المختار انه يكون قابضاً لكنه لا يتيق لان شرط العتق  
اداء الكل ولم يوجد فلا يتيق لهذا لانه لم يصر قابضاً في حق البعض  
في البتة هذا اذا كان المال معلوماً وان كان مجهولاً بان قال ان  
ادبت الى درهم فانت حر لا يجزى على قول المال لان مثل هذه الجملة  
لا يكون في المعاوضة فيكون يمينا مختصاً ولا يبر فيها وفي انت حر بعد  
موتى بالف ان قبل بموته انما اعتبر القول بعد الموت لان ايجاب  
العتق اضيف الى ما بعد الموت وانما اعتبر القول بعد نزول اليجاب  
واعقمة الوارث او القاضى او الوصى لان العتق تاخر عن الموت و  
العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق واحد من هؤلاء <sup>ثلاثة</sup>  
البيان عتق به اي بالف والا وان لم يوجد مجموع الامرين فلا اي لا  
يقتى اما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلان امران العتق متى  
تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق الوارث او من يقوم مقامه واما  
عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فلان الكلام في العتق لا الف  
لا في العتق مطلقاً واذ لا يوجد بدون قول العبد بموت الموتى

او اصل التحلية على الوجه المذكور اذ حكمه  
قتله قابضاً وكم يتيق في  
قتله لا وكم يتيق في  
من يتيق في البتة

في قوله اي يتيق



ولو عرف على خدمته سنة فقبل عتق وخدمته سنة اي وجب عليه  
 الخدمه سنة وان مات مولاه قبلها اي قبل الخدمه يجب قيمته اي  
 قيمة العبد وعند محمد فدية خدمته ببيع عبده بغير فسخ  
 قيمته وعند قيمتها الخلافية في الاولى مبنية على الخلافية الثانية وق  
 البناء كما يتعذر تسليم العبد بالهلاك يتعذر الوصول الى الخدمه  
 بموت العبد فصار نظرا لما له انه معاوضة مال بمال لان العبد مال  
 حقه اذ لا يملك نفسه ولما له معاوضة مال في حق المولى وفي اعتق  
 على ان يزوجها ان فعل وابت عتقت ولا شيء على من لان اسطر البلد  
 على الغير لا يجوز في الصاق بخلاف الطلاق ولو قل عني اي بدل على  
 وباقي المسئلة بحالها قسم على قيمتها ومهرها اي مهر مثلها ويجب حصه  
 القيمة لانه لما قال عني نقص الشراء اقضاء اذ كان كذلك فقابل  
 الالف بالرقبة شراء والبضع نكاحا فانقسم عليها ووجب حصتها سلم  
 له وسو الرقبة وبطل عنه ما لم يعلم وهو البضع ولو نكحت حصتها مهر  
 اي حصته مهر مثلها امرها اي وجهته اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما  
 اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو للمولى في الوجه الثاني  
**باب التدبير** سوفي الشرع تعليق العتق بمطلق موت المولى والا  
 وسوفي الشرع طلب الولد من الامة وام الولد المستولى وبما لا يحد  
 التي خرج بها في الشرع من العموم الى الخصوص ومن عتق عن ذم مطلقا  
 احتوز به عن المقيد وهو ما قيد فيه الموت بقيد لا يحكم بوقوعه عادة

مهر مثلها امرها اي وجهته اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو للمولى في الوجه الثاني

مهر مثلها امرها اي وجهته اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو للمولى في الوجه الثاني

مهر مثلها امرها اي وجهته اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو للمولى في الوجه الثاني

مهر مثلها امرها اي وجهته اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو للمولى في الوجه الثاني

مهر مثلها امرها اي وجهته اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو للمولى في الوجه الثاني

بغيره

نحو ان مت من مرضي هذا فهو حر باذامت فانت حر اوانت حر عن  
 دبرني اوانت مدبرا ودبرك اوان مت الى مائة سنة اي ان مت  
 وقت من هذا الزمان الى ذلك الوقت مائة سنة فانه مطلق معنى  
 ان كان مقيدا لفظا اذا كان الغالب موته قبل هذه المدة بان كان  
 ابن ثمانين سنة مثلا وفيه خلاف لابي س وغلب موته قبلها بمقد  
 لا يباع ولا يوهب خلافا لما في فان عند يجوز انتقاله من ملك الى  
 ملك ويخدم ويتاجر والامة توطأ وتكف فان مات سيده عتق  
 من ثلث ماله وسعي في ثلثه ان لم يترك غيره وفي طه ان استقر دينه  
 لان التدبير وصية لانه يتدرج مضاف الى وقت الموت والحكم غير ثابت  
 في الحال فينفذ من الثلث ويبع اي صح بيبعه وجميع ما يوجب انتقاله  
 من ملك الى ملك وان قاله ان مت في سفر او مرضي هذا الى سنة  
 او نحوها مما لا يغلب وقوعه وعتق ان وجد شرطه كعتق المدبر اي  
 يعتق من الثلث كما يعتق للمدبر المطلق منه وامه ولو لم يترك من يتركها  
 او من زوجها فملكها ام ولده وفي الاخر خلاف زفروا شافي وكما  
 كالمديرة الا انها تعتق عند موته من كل ماله ولم تسع لوليه ولا يثبت نسب  
 ولولا الامة الا ان يعزبه فان اق فولدت اخر ثبت نسبها بلا دعوى واسفي  
 بنفية علم ان العزاش اما ضعيف وبني الامة او متوسط وبني ام ولد  
 وقدر صحتها او قوي وبني المكومة فيثبت نسب ولها بلا دعوى ولا  
 ينفي بالنفي بل باللعان او اقوي وبني المعتدة فيثبت نسب ولها ولا

مهر مثلها امرها اي وجهته اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو للمولى في الوجه الثاني

مهر مثلها امرها اي وجهته اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو للمولى في الوجه الثاني

مهر مثلها امرها اي وجهته اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو للمولى في الوجه الثاني



فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره

ولا ينبغي اصلا لعدم اللعان وام ولد الذي اذا سلمت نسبه في قبتها  
وتنق بعد ما اى بعد السعاية وقال زفر يفتق في الحال والتعانية  
عليها ان عرض عليه الاسلام فابى وسمى بجاهلها اى بتقوى ام ولد كانت  
ان عرض قاسم وان ادعى ولداً مشركاً اى بين المدعى واخر ثبت  
نسبه منه لانه لما ثبت النكاح في نصفه لمصادره ملكه ثبت في الباقي  
مروى انه لا يخفى لان سببه وهو الملق لا يخفى اذ الولد لا يولد  
لا يتعلق من مادرجين وسمى ام ولد هذا بالاتفاق لان الاستلاد لا  
يتجوز عندهما وعند يصير نصيبه ام ولد لم يملك نصيب صاحبه بالحق  
وهو الذي ذكره بقوله ومن نصف قيمتها ونصف عرقها لانه وطى  
جارية مشركه اذ الملك ثبت حكماً للاستلاد فيستحق الملك في نصيب  
صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنه حيث لا يجزى عليه المقص  
لان الملك هناك ثبت شرطاً للاستلاد فيستقدم فصار ولها ملك  
وانما كان ذلك لان ماله من الحق لا يكتفى للاستلاد لانه حق ملكه لا حقيقة  
ملكه ولا حقه فلماذا يجوز له ان يتزوجها بخلاف الشريك فان له حقيقة  
الملك في النصف فيكفى لصحة الاستلاد فلا حاجة الى النقل لاقية ولد  
لان النكاح ثبت مستند الى وقت الملق والنكاح يجب في ذلك  
فيحدث الولد على ملكه ولم يتعلق بشئ منه على ملك الشريك وان دعياً  
معا فهو لها خلافاً لثاني فان عند يرجع الى قول القاف وي  
ام ولدها وعلى كل بعض عرق على قدر حصته ونحوها ان نأويا

فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره  
فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره  
فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره  
فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره

فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره

ويرث من كل رث ابن لانه اقرب ميراثه وهو حجة في صحة وورثانه  
ارث ابا لا سواهما في السب وان ادعى ولداً مكاتبه لزم عرقها  
لانه لا يتقدم الملك لما ران ماله من الحق كاف لصحة الاستلاد ونسب  
الولد وقيمه لانه في معنى ولد الميرور حيث اعتقد دليله وهو ان  
كسبه فلم يرض برقمه فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب منه لا الامة اى لا  
الامة ام ولد لانه لا ملك له فيها حقيقة ان صدق مكاتبته وعنى اى من  
انه لا يعتبر بصدقة اعتباراً بالاب ووجه الظاهر ان المولى لا  
التصرف في اكل مكاتبته حتى لا يملكه والاب يملكه فلا يصير  
والا اى وان لم يصدق مكاتبته لا ثبت نسبه الا اذا ملكه بعد فانه ج  
يثبت نسبه منه لقيام الموجب وزوال المانع **كتاب الايمان** سوى  
اليامين في الشرع عقد قوى به غرم الخالف على الفعل او الترك اعلم  
ان اليامين نوعان يعرفهم اهل اللغة وهو ما يقصد به تعظيم القسم به  
ويكون ذلك قسمين الا انهم لا يخصصون ذلك بانه وفي الشرع هذا النوع  
من اليامين لا يكون الا بانه والنوع الاخر السطر والجور وسويعين  
الفقه لما فيها من معنى اليامين وسو النع والايجاب ولكن اهل اللغة  
لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم والمصوباء الكتاب بيان  
الاول فقال القسم ثلث عموس يانم به وهو طرفة كاذب عند اسؤ  
كان على فعل او ترك او على غيرهما اذا قال واسه انه عجز لان الحق  
يرجى عفو وسوطه ظاناً انه حق وسو ضد ومنعقد وسوطه

فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره

فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره

فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره

فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره

فان قيل ان الملك لا يملك ما لا يملكه غيره



وكفر فيه فقط خلافا لما في فانه يكفر عند في العوس ايضا ان  
ولما انزل الله هو والكره في الحلف والخت يعني يجب الكفارة وان  
كان الحلف والخت سهوا او كرها خلافا لما في والمراد من  
ما يعنى النسيان لانه يتصور في الحث وان لم يتصور في الحلف وهو  
او باسم اخر سواء تعارف الناس الحلف به او لا في الظاهر من مذهب  
اصحابنا وهو الصحيح ذكر في التبيين كالرحمن والرحيم والحق وبصفته  
يحلف به من صفاته كقوله الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا غير  
كالبني والقران والكعبة والابصاف لا يحلف بها عرفا كرحمة وعلم و  
وعظمة وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله مويدان باعتبار النقص قال  
نه لعمر الله وعمر هو البقاء والبقاء من صفات الذات فكانه قال والله  
من البسوط وايم الله قال محمد معناه ايم من جميع اليمين تقديرا وايم الله  
الا ان النون اسقطت عند كثرة استعمال التخفيف وهذا مذهب نحوي  
الكوفة واما البصريون معناه والله وايم صلة وعمر الله ومتبادر  
وايم الله وحلف والسمد وان لم يقبل بالله فيه خلافا لوقر وعلم  
او يمين او عهد وان لم يصف الى الله وان فعل هذا فهو كافر وان  
لم يكفر انما قال هذا لانه علق الكفر بالفعل المذكور فيكون يميناً  
التعليق وعدم الكفر بذلك الفعل منظم الدلالة على عدم صحة التعليق  
ويلزم عدم صحة اليمين فكان في عدم الكفر ذلك اليوم فرضه عا  
وانا يكون يميناً لانه لما علق الكفر فدا عقد واجب الامتناع وقد

حجته

انما هو في اليمين  
انما هو في اليمين  
انما هو في اليمين

صد الشريعة

القول بوجوبه لغيره يجعله يميناً كما تقول في تحريم الاحلال لعلمه بما  
او ان اي لا يكفر به سواء علق الكفر بما هو موجود والتعليق بالموجود  
تجيز وعلمه ان لا يكفر باعتباره الماضي والمستقبل والصحيح ان كان  
عالمه ان يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلا او عنده انه  
يكفر بالحلف في العوس او بما شق الشطر في المستقبل يكفر فيه لانه لما  
اقرم عليه وعنده انه يكفر فقد رضي بالكفر وقال الشافعي لا يكون  
كذافي التبيين وسوكذ في خوارم يمين قوله لعمر الله مبتدا ويمين ضم  
وانما لم يقل قسم لما عرفت ان القسم خص القسم الاول من اليمين ونقص  
ذكر يمينه وصا وحق الله قال في الخاتمة وحق الله يمين عند في  
وقال الشيخ يمين وهو رواية عنه وقوله والحق يمين اتفاقا وصافيه فلا  
والصحيح انه يمين وسوروايم عنه ان اراد به اسم الله تعالى وحده  
سوكذ خوارم مجزأ يابطلان من صيغة المضارع في اللغة الفارة  
مشتركة بين الحال والمستقبال وانما يخص الاول بزيادة لفظي وهذا  
هو الفرق بين قوله سوكذ في خوارم وقوله سوكذ خوارم حيث  
كان الاول ينادون الثاني وان فعله عليه غضبه او سخطه الخط لا  
الان كبرياء العظام دون الاكفاد والنظر والغضب يعمل في التو  
فيكون اعم منه يقال سخط السلطان ولا يقال سخط الحجام من فوايد  
خوارم زاده اولغته او امان او سارق او شارب خمر او كل ذنب الا  
ومروا قسم الباء والواو والفاء ونظم كانه اعله وكفارة علق

يفعل ما هو مستقبل وعند محرم  
ان كان يعلم انه كاذب يكفر لانه على الكفر  
صد الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

227

بسم الله الرحمن الرحيم

لان تحريم الحلال الى الله تعالى لا الى العبد لكنه يصير محظورا بسببها والخطأ  
 اعلم من الحرمه كان المباح اخص من الحلال ولذلك قال وان استباحه  
 كف ولم يقل وان احتمله كفر اي ان عامل معامله المباح كف لان تحريم  
 الحلال عين على امر وقال الثاني لا كفانه عليه ومنه نذر مطلقا اي  
 غير ملحق بشرط نحو لله على صوم هذا اليوم او مطلقا بشرط يربى كان قد  
 عاينى فوجدنى وبالم برده كان زيت وفى او كفنى صلى الله عليه وسلم  
 وروايه اما الاول فلانه قد صح رجوع ابي ج عاقل عنه فى ظاهر الروا  
 من وجوب الوفاء سواء علقه بشرط يربى او بشرط لا يربى ذكرى فى البوط  
 واما الثانى فلانه اذا علقه بشرط لا يربى فمضى معنى اليقين وهو المنع لكنه  
 بظاهره نذر فتجبر لا يقال ان كان الشرط امرا ما كان زيت مثلا  
 ينبغى ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف لانا  
 لا اذا دخل بخصوص الفعل وكونه حراما فى التخيير وانما نذر ذلك على  
 التعليق بشئ لا يربى حراما كان او حلالا فلا يلزم كون الحرام من حرام  
 للتخفيف وانما يلزم ذلك ان لو كان بخصوص الفعل او حراما  
 فى ايجاب التخيير والابتنى فى وجود التخيير اذا لم يكن مترتبا على الفعل  
 الحرام ومن وصل ان ساد لله تعالى بحلفه بطل قال مالك يلزم حكم  
 اليقين والنذر **باب حلف الفعل** من حلف لا يدخل بيتا يخشع  
 صفته الا ان ينوى البيوت دون الصفات فبذلك بين  
 مع ولا يربى فى القضاء ذكرى فى البوط لا الكعبة او مسجد او كعبة او

۱۴۱  
 بین قوله وانا استجاب  
 ومن ثم وطلعتا من بين يدي  
 في الوفاة وكانوا ان  
 في كتاب الطلاق وقدرت  
 ولذلك كنت بها منه بعد

عن ابن القنفذ في نزوح  
الهداية من الخلفاء

صمد الشوم



اود هليق او ظلة باب دار لان البيت موضع اعتد للبيتية فالصفة  
 بيت لاهق المواضع كما في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة حيث لا  
 و 2 هن الدار بحيث ان دخلها من جهة صحرا او بعد ما بنيت اخرى  
 وقال ان افعى لا ينجح في الوجهين او وقف على سطحها وقبل في غار  
 يعني عرف العجم لا ينجح اي بالوقوف على السطح قال الفقيه ابو الليث في  
 النوازل ان كان الحالف من بلاد العجم لا ينجح ما لم يدخل الدار لان  
 الناس لا يعرفون ذلك دخلا كما لو جلت مسجد او حماما او بيتا ناوا  
 بيتا ودخلها بعد هدم الحمام حيث لا ينجح لانها لم يبق دارا اصلا  
 وكهذا البيت ودخلها من جهة اخرى او بعد ما بنيت اخرى فانه لا ينجح الى  
 اسم البيت ووجه الفرق بين مثلتي الدار المعروفة والمنكحة ان الدار  
 اسم للعرضة والبناء تتبع لها وهو بمنزلة الوصف لان قيام بالعرضة  
 ولهذا يدخل في البيع من غير ذكر فاذا كانت الدار معينة كما في لا يدخل  
 هذه الدار لا يعتبر فيها الصفة والصفة في المعين غير معتبرة الا اذا  
 كانت شرطا او دأمة الى المعين كما اذا اطلق لا يأكل هذا الرطب فانه  
 يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما صار تمر لم ينجح لان هذا الوصف  
 يصلح دأمة الى المعين لمن يظن اكل الرطب وصفة كون الدار مبنية  
 لا يصلح دأمة الى المنع عن الدخول وليست شرطا مذكورا فلا يعتبر  
 فطلعت المعين بالاصل دون الوصف واما اذا كانت الدار منكحة  
 كما في لا يدخل دارا يعتبر فيها الصفة ويتعلق المعين بما يعرف به كونها

دارا اذا الغاب انما يعرف بالوصف وذلك هو البناء في الدار لان كل دار  
 لا ينجح دارا وبهذا التفصيل استحکم بناء تحقيق المقام. واتسع  
 الكلام. واتضح ما هو المرام. من وصف الدار وظهر ان الفرق غير  
 واه وان من توهم ان المراد في الوصف توصيف المشار اليه بصفة كافي  
 لا يكلم هذا الباب فقدم ثم ان الامر في البيت على خلاف هذا فانه  
 اسم لما سات فيه والعرصة انما تكون صاحبة للبيتية بالبناء فكان البناء  
 من اصله وذاته لا من وصفه وتوابعه فالبيت ليس بيت بعد تقديم سوا  
 كان معروفا كما لا يدخل هذا البيت او منكرا كما في لا يدخل بيتا يتعلق المعين  
 بعينه فلا ينجح بدخوله بعد ما صار صحرا او زال عينه وبهذا الفرق  
 احتمل ما تخيل بعضهم في البيت وظهر ان ما وجد فيه من سقاط المتاع  
 او هذا الدار فوقف في طاق بابه لو غلق كان خارجا ولا يكتمها وهو  
 ساكنها ولا يلزم وهو الاسم ولا يركب وهو كربة فاخذ في العقلة عما  
 قال هذا ولم يقل فانتقل مع انه اضر واظهر لان المعبر هو الشروع  
 في مقدمات النقل لا النقل نفسه قال في البسيط ان كان في طلب  
 اخر فبقى في ذلك يوما او اكثر لم ينجح في الصحيح من الجواب لانه لا يمكن  
 طرح الامتعة في السكة فيصير ذلك القدر المستثنى لما عرفت من مقصده  
 اذ لم يعط في الطلب والنزع والنزول بلا ملك لم يقل ونزع ونزل  
 لان المعبر فيها ايضا في الخلاص عن النجس سواء الشروع في تحصيل الشرط  
 فيما لا اصوله قال في رجب حيث لو وجد الشرط وان قل قلنا المعين سار

صلى الله عليه وسلم

من ياتين انما في العداية  
 ضيق فارتبعت في النقل  
 لا يشترط ان يكون في  
 لا يشترط ان يكون في

ما لا يشترط

ولذا قال في المسوط ما اذا  
 اقترن النقل من سائر اوصافه  
 فانه لا يشترط ان يكون في  
 فانه لا يشترط ان يكون في  
 فانه لا يشترط ان يكون في



لا يفران تحصيل البر مستثنى اولاً يدخل فقعه فيها انما لا يثبت  
 في من الصورة لان الدخول هو الانتقال من الخارج الى الداخل فالكسب  
 فيه ليس بدخول بخلاف الكسبي والبس والركوب فان للدوام فيها  
 حكم الاستدراك الا ان يخرج قد بين الايات يخرج في حرف الحروف هذا  
 ما في شائع ثم يدخل ولا يكتفى هذه الدار والبيت او المحلة لا بد  
 خروج كل اهل هذه الاتفاق وبقائه الاما لا ياتي به الكسبي المروي  
 غرابي ح ان يثبت اذا ترك بعض امتعة فيها الا ان شايخنا قالوا هذا  
 اذا كان الباقي ياتي به الكسبي اما بقاء كسنة او قطعة صير او تد  
 فيها لا يبقى ساكن فيها فلا يثبت كذا في المبسوط وفي التبيين قال محمد  
 نقل ما يقوم به الكسبي لان ما ورد ذلك ليس من الكسبي قالوا هذا من  
 وارفي بالناس وقال ابو بصير نقل الاكثر لان نقل الكل قد  
 فلا يثبت اذا نقل الاكثر والافحنت وعليه الفتوى وهذا الاصل  
 في الامتعة واما الاصل فلا بد من نقل الكل بالاجماع بخلاف المصنفين  
 فانه لا يشترط فيها نقل الاهل والمساكن وخفت في لا يخرج لو حل  
 ما من لان اخرج بلا امر مكرها او راضيا ومثله لا يدخل اقسامها  
 ولا في لا يخرج الا الى جنة ان خرج اليها ثم اتى حاجته انا لم يقل ثم اتى  
 اخر لان المفهوم منه تكرار الخروج ولا يخفى فاده وخفت في لا يخرج  
 الى مكة فخرج حن المعتبران مجاوز عمران مصر ذكر في التبيين  
 وان يصح لتحقق الخروج الى مكة لاني لا ياتيها حق بل لان الايات

في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يخرج  
 في قوله لا ياتيها  
 في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج

عبادة عن الوصول وذهابه كمن وجبه وسو الاصح اختلف فيه المشايخ  
 قال يضر بن يحيى هو بمنزلة الايات وقال محمد بن سلمة هو بمنزلة الخرج  
 قال في الهداية وهو الاصح لانه عبادة عن الزوال واما قوله في اذهب  
 الى ربك اي متوجه فعارض بقوله في اذهب الى فرعون فان المراد به  
 الايات وفي الكافي هذا الاطلاق فيما اذا لم يكن له نية فان نوى  
 لو الايات فعلى هذا ما نوى لانه يحتمل كل واحد منهما وفي ليا بين مكة  
 ولم ياتها لا يثبت الا في اخرجية لان البر قبل ذلك مرجوح خفت في ليا  
 عند ان استطاع ان لم يات به بلا ما في كرمي او سلطان يعني ان قوله ان  
 محمول على استطاعة الصحة دون القدرة ان لم يوجد منه النية وان  
 وجرت فعل ما ذكره بقوله ودين نية الحقيقة يعني ان نوى استطاعة  
 القضاء دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى حقيقة كلامه هذا متفق  
 ثم قيل يصح قضاء ايضا وقيل لا يصح والمصنوع لمكان الاطلاق  
 والمفهوم انما يعتبر اذا لم يظهر وجه تخصيصه بشرط للبر في لا يخرج  
 الابادة كل خروج اذن لان المستثنى خروج معروف بالاذن وما  
 وراء ذلك داخل في الخطر العام ولو نوى الاذن من يصدق ديانة  
 لانه محتمل كلامه لا قضاء لانه خلاف الظاهر الا ان الا ان لا يشترط كل  
 خروج اذن ان قاله لا يخرج الا ان اذن لان الا ان للغاية في التبيين  
 به وصح ان يثبت اي شرط له في ان خرج وان خرج لم يدر في  
 او ضرب فاعلم ما رواه في ان نعت بدت بعد تعال فقد مع تعديده

في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج







بالتفاح والشمش والبطيخ لا العنب والرمان والربط والهنداء  
 واختار وقال العنب والربط والرمان فأكلمة ايضا والربط من جهة  
 الشرب ايصال الشيء الى جوفه بعينه بالانبات في الهضم والمضغ في حال  
 ايصاله ذكر في المبوط بالكرام منها تفسير الكرام عندنا في ان  
 في الماء ويتناول به من موضع ولا يكون الكرام الا بعد الخوض في  
 الماء لان من الكرام وهو من الانان مادون الركبة ومن الدواب  
 الكعب كذا في الفاوي الظهيرة فلا يثبت لو شرب منه باناء هذا عند  
 وقال اذا شرب باناء حث لانه متعارف الخنوم وله ان كلمة من التبعيض  
 حقيقة في الكرام وهي متعلمة ولهذا يثبت بالكرام اجاءا غنفت المصير الى  
 الى الجواز وان كان متعارفا هذا اذا كان الحلف على الشرب من جهة واما اذا  
 كان على الشرب من غير جهة يكون من عنده لا ابتداء الغاية وعندما التبعيض  
 المعنى الاول لا الشرب من مائه وذلك ان النهر ليس من جنس الشرب فلا بد من المصير  
 الى الجواز اما في كلمة من اوى النهر ورجح اوى الاول نظر الى ان ابتداء الغاية  
 على ما نقله الرضى من المبرد وعبد القاهر والرخشي فكان من لم ينقل عن  
 الاصل ورجح الثاني نظر الى المتعارف بخلاف الحلف من مائه وتكليفه  
 الى اني لعله بكل داعي الى الجبال ولاية اي قيد تحليف الى اني جلال لعله  
 بكل مفدا في بلاد الجبال ولاية والضرب والكموة والكلام والدخول  
 بالحق لا الغفل لان معناه الظاهر ويتحقق ذلك في الميت والعريب  
 اي تعبد القريب بمدون الشهر ليقصين دينه الى قريب والشرب بعيد

منه في  
 منه في  
 منه في

منه في  
 منه في  
 منه في

وما اصطنع به فادام قال ابن الانباري الادام ما يطيب الخبز ويحبه  
 ويلتذ به الاكل وسويع المايح وغير المايح واما البصغ فحق بالمايح وهو  
 وسويع فيه الخبز يكون به كذا في المغرب وللتبني على غوم الادام قال  
 الملع لا الشاة خلافا لغيره فانه قال كل ما يؤكل مع الخبز غلبا فهو ادم كالحتم  
 والبعض ونحوه ولا يثبت في الاياكل من هذا البسر كل طيب او من هذا  
 الربط او اللبن اللبن ليس يؤكل بل مشروب الا ان ما اخذ منه مأكول فاما  
 عمر او شيرازا هو الذي استخرج ماؤه او يسرا فاكل طبيا قال في المبوط لا  
 الربط وان كان من جنس البسر الا ان الانان قد يتبع من تناول احد  
 ولا يتبع من تناول الاخر فان كل من اصفين يصلح داعية الى اليقين والاصل  
 انه مني عقدي يمينه على غير بوصف يدعو ذلك الوصف الى اليقين يتقيد  
 بيقاد ذلك الوصف وينزل منزلة الاسم او الحافا كل مما طر بانان او  
 وفيه خلاف مالك او الحافا فاكل اليه ولا في الاشرى طبيا فاشري  
 كباسته يسير فيها رطب الكباشه هي عنقود النخلة وحث لوطف لالباب  
 رطبيا او يسرا او لا يسرا فاكل مذبنا اي كلة رطبيا مذبنا او يسرا  
 والرطب بكسر النون الذي كثر رطب وشي قليل منه يسرا والبسر  
 ولا في البسر من دأ عنه وقال اوس الينث في الربط بالبسر المذبنا  
 لا في البسر بالربط المذبنا ونحوه اي من فماد كذا في المذبنا ونحوه  
 في فماد كذا في المبوط والايضاح والاسرار وغيرها ولا ياكل الحافا  
 كبا او كرشا لانها لحم حقيقة فماد كذا في المبوط والايضاح والاسرار

منه في  
 منه في  
 منه في







لانه لم يجلس على الارض ولو حال بينه وبينها لباسه حث لانه جلس على  
الارض ولباسه تبع له كمن خلف لا يجلس على هذا السرير فجلس على بساط  
فوقه لان الجالس على بساط فوق السرير يجلس على السرير بخلاف ما  
على سرير اخر فوقه لانه مثل الاول فحط على النسبة عنه ولا يفعله بغيره على  
الابد ويفعله على من يعني ان كان على التوك تركه ابدأ وان كان على العمل  
يرفعه مرة وعلى من الى بيت الله او الى الكعبة يجب حج او عمره منيا  
ودم ان ركب ولا شيء على الخروج او الذهاب الى بيت الله لان التزم الحج  
او العمرة بهذا اللفظ غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ  
لانه ليست بقرينة مقصودة او الشيء الى احرام المسجد الحرام هذا عند  
وعندهما يجب حج او عمره فيها او الصفا والمروة ولا يفتق بعد قوله له ناه  
مولاه ان لم الحج العالم فانه من هذا المسمى الكوفة هذا عند ما قال محمد  
يعتق لان هذه الشهادة قامت على امر معلوم وهو التضيعة بكوفة ومن  
انتقار الحج فحقق الشرط قاله كتاب الحدود في الموطأ لا يقال لانهم  
اذ لا يتكروا الا اولها فيجوز ان يكون في يوم واحد بكعة والكوفة لانه  
نقول امرنا ببناء الاحكام على ما هو الظاهر المعروف وفيه نظر لما في  
باب النسب من انه ثبت لم ولد لسته اشهر من زوج شرقي وذو حية  
في المغرب ولهما انه قامت على النفي لان المقصود منها النفي على الابنات  
النسبية لانه لا مطالب لهما فصار كذا اذا شهدوا انه لم يحج غايه الامر ان  
هذا النفي مما يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يبين بين نفي ونفي تيسر كذا

سبحه

مسألة النسخ

مسألة النسخ  
147

في الهداية فاندفع بقوله غايه الامراج ما قيل ان النفي الذي يحيط  
به علم الشاهد به ولكنه لا يبين هو مثل الابنات وحث يصوم سنة  
بنية في الايصوم لوجود الشرط اذا الصوم هو الامساك عن الفطرات على  
القريب والسابع في الفعل يسي فاعلا عرفا لا يبين هذه القيمة التي  
ذكرت في البين اذ به يندفع ما يقال الصوم الشرعي هو يوم  
اللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي لا بما  
قيل الشرع اطلقه على ما دون اليوم في قوله ثم اتوا الصيام الى الليل  
اذ لا دلالة في الآية المذكورة على اطلاق الصوم على الامساك ساعة  
ولو سلم فليس كل ما يطبق عليه اللفظ في القرآن معنى شرعي له وذلك  
لا الوضوح يوما او صوما حتى يتم يوما لانه يراد به الصوم التام المعتبر  
شرعا وذلك بانها ان الى اخر اليوم واليوم صريح في تقدير المدة به وبركة  
في الايصلي لا يبادونها ولو ضم صلوة فيشفع لا اقل اراد بالشفع الركنين  
ولا عبرة بايتان القعدة وبولدميت في ان ولدت فانه كذا وثق  
الحج في ان ولدت فهو حران ولدت ميتا ثم صاها عند وقال لا  
لان الشرط قد تحقق بولادة الميت لانه ولد حقيقة وعرفا وشرعا محتمل  
اليامين لا الى جزاء لان الميت ليس يحمل الحرية وبني الجزاء وله ان يطلق  
اسم يتقيد بوصف الحيوة لانه قصد ابناات الحرية جزاء وهي لا يثبت  
الميت وفي يقضين دينه اليوم وقضاه ريوفا او بغيره او حجة  
او باع به شيئا وقبضه بر ولو كان ستوة او رصا صا او وهبه

مسألة النسخ

فمنه دخل لهداية







هذا هو الصحيح  
في رواية  
ابن عمر  
عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
في قوله  
لا يملك  
الدينار  
والدينار  
الذي لا  
يملكه  
الدينار

هذا هو الصحيح  
في رواية  
ابن عمر  
عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
في قوله  
لا يملك  
الدينار  
والدينار  
الذي لا  
يملكه  
الدينار

الله على الليل وفي لا يملك عبد او امراته او صدقة او لا يدخله  
وان زالت اضافة وكله لا يثبت في العبد والدار ذكر في المنظومة  
وساير الكتب اشار اليه بهذا او لا وفي غيره ان اشار بهذا حيث لا  
فلا هذا عندنا وقال محمد وزفر حيث في العبد والدار ايضا لما ان  
الاضافة في التعريف والاشارة ابلغ منها فيمكنها فاطمة للشركة  
فاعرفت ولغت الاضافة وصار كالمرة والصدق في النسخين ان الذي  
الي اثنين معنى في المضاف اليه لان هذه الاعيان لا تخرج ولا تادى لرف  
فكذلك العبد لسقوط منزلته بل معنى في ما كلفا فيتعبد العبد بحال  
الملك بخلاف ما اذا كان الاضافة للتعريف والدار اي معنى في المضاف  
اليه غير ظاهر لعدم التعيين بخلاف ما تقدم وحين و زمان بل لا  
نصف سنة تنكر او عرف لان الحين قد يراد به الزمان القليل قال الله  
فجاء ابنه حين تمون وقد يراد به اربعين سنة قال الله تعالى  
على الانسان حين من الدهر وقد يراد به ستة اشهر قال الله تعالى في كل  
كل حين وهذا هو الوسط فيصرف اليه وهذا لان اليد لا يقصد بالمنع  
لعدم الحاجة اليه والمؤيد لا يقصد غالبا لانه بمنزلة الابد ولو سكت  
يتأبد فيقين ما ذكرنا وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين يقال  
ما رايك منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد ومهما ما توى يعني  
ذكرتم اذ لم يكن له نيته اما اذ انى شيئا فهو على ما نوله لانه حقيقة  
كلام والدرهم لم يدر منك والابد مرقا قال ابو جهم لا يدرى ما هو

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح  
في رواية  
ابن عمر  
عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
في قوله  
لا يملك  
الدينار  
والدينار  
الذي لا  
يملكه  
الدينار

هذا هو الصحيح  
في رواية  
ابن عمر  
عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
في قوله  
لا يملك  
الدينار  
والدينار  
الذي لا  
يملكه  
الدينار

هذا هو الصحيح  
في رواية  
ابن عمر  
عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
في قوله  
لا يملك  
الدينار  
والدينار  
الذي لا  
يملكه  
الدينار

هذا هو الصحيح  
في رواية  
ابن عمر  
عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
في قوله  
لا يملك  
الدينار  
والدينار  
الذي لا  
يملكه  
الدينار

هذا هو الصحيح  
في رواية  
ابن عمر  
عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
في قوله  
لا يملك  
الدينار  
والدينار  
الذي لا  
يملكه  
الدينار

هذا هو الصحيح

وعندما نصف سنة مثل الحين قوله منكرا احتراز عن المعرف فانه  
لا خلاف فيه انه لا يدرى لعم لا يصام لمن صام الدهر واراد جميع العمر  
هذا على الرواية الصحيحة وفي رواية بشر عن ابي س عن ابي ج لافوق  
بينهما وايام منكون ثلثة هذا على رواية اجماع وفي رواية كتاب الايام  
يقع على عشرين وعندنا على سبعة ايام كذا في النسخة وقال الامام  
الشرعي في المبسوط وان قال اياما ولا يثبت له على قول ابي س ومحمد  
هو على ثلثة ايام وكذلك قول ابي حنيفة في اجماع الكبير وهو الصحيح  
على قوله يكون على عشرين ايام سواء قال اياما او قال الايام واكثر  
ما يخفى على ان هذا غلط والصحيح ما ذكر في اجماع وايام كنية و ايام  
والشهر عشرين هذا عندنا وعندنا سبعة في الايام وستة في الشهور  
وفي هذا حران بعنة او شربة ان عقد بالخيار المراد خيار البائع في  
الاول وخيار المشتري في الثاني ونظر فيه ان لا يكون للبائع ايضا  
خيار اذ لو كان له خيار لا يخرج المبيع عن كفه فلا يتمكن المشتري من  
التصرف فيه وجواب المسئلة اصلها ظاهر لان خيار المشتري لا يمنع  
المبيع في كفه عندنا واما على اصله فلانه لما علق العقد بالشر فكانه  
قال بعد الشر بالخيار فهو حر لان المعلق بالشر كالمنجز عند وقوع  
فيحقق وان لم ابعه فكذا فاعلق او دبر لان الشرط وهو عدم البيع  
فدتحقق لغوات المحلية لا يقال يجوز ان يتكرر الرق اذ كانت اية الا  
والحق بداد الحرب ثم اسبى وكذا يجوز بيع المدبر بقصد الفاعل

هذا هو الصحيح  
في رواية  
ابن عمر  
عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
في قوله  
لا يملك  
الدينار  
والدينار  
الذي لا  
يملكه  
الدينار

وتد



لان الحالف عقد يمينه باعتبار هذا الملك وقضاء القاضي بيع المدعي  
مومم والاحكام لا يفتي بالجهومات فتحقق الباس على البيع نظرا  
الى الاصل وبفعل وكيلة وما نوره لا بد من هذا لعدم صحة التوكيل  
في بعض ما ذكر على ما اثير اليه في الهداية في طرف الشكاج والطلاق  
بال ابو عير مال والخلع والفق والكسابة والصلح عن عدم عمد والهبه  
والصدقة والاقرض والا سقرض والابراء والابتداع والاعان  
والاستعان والبرج وضرب العبد والقضاء والاقضاء اى قضاء الدين  
واقضاء البناء والخياطة والكوى والحمل لان التوكيل في هذه الامور  
سفير ومعبر لهذا لا يضيفها الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع  
الى الامر لا اليه ولو قال نوبت ان لا اقبل بنفسي بصدق في البرج والخبر  
ديانة وقضاء وفي الباقي ديانة لا قضا لا في صلف البيع والسر والاباء  
والاستيجار والصلح عن مال يعنى الصلح عن اقراء ما سياتى ان التوكيل في  
الصلح عن ان كان سفير محض والخصومة والقسمه وضرب الولدان العقد  
او ما يقوم مقامه وحد من المباشرة حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان  
المباشر هو الخلف لم يفتى في يمينه فلم يوجد ما هو المخرط وهو العقد وما  
يقوم مقامه من الامر واما الثابت له حكم العقد الا ان ينوى ذلك لان فيه  
تشديدا او يكون الحالف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه لانه يمنع نفسه  
بعتاده والفرق بين ضرب العبد وضرب الولدان الضرب فعل حتى  
ينتقل من احد الى اخر الا اذا صح التوكيل وصحة التوكيل تكون في الامور

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

2011

27-28

150

فيقع في العبد دون الولد وفي أول عبد أشترى حران أشترى عبد  
 عتق أي لا احتياج في أوله إلى شراء عبد آخر وإن شري عبدين ثم آخر  
 فلا أصلا لأن الأول قد لا يكون غيره من جنس سابقا عليه ومقارنا  
 له ولم يوجد فان ختم ومن أي قال أول عبد اشترى ومن حر فاشترى  
 عبد من ثم آخر عتق الثالث لأنه أول عبد اشترى ومن وفي آخر عبد  
 حر فاشترى عبد أو مات المشتري لا يعتق هذا لأن الأول لم يوجد والآخر  
 لا بد له من أول وإن كان للأول بد منه وهذا كالقبول والبعدان  
 لا بد من قبل بخلاف القبول وإن شري عبدا في الصحة لا بد من هذا القيد  
 لو كان الشراء في مرض الموت يكون العتق من ثلث بلا خلاف ثم آخر مات  
 عتق الآخر يوم شري من كل ماله عنده وعند ما يوم مات من ثلثه لأن الآخر  
 لا نثبت إلا بعد شراء غيره بعد وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط  
 متحققا عند الموت فيقتصر عليه أنه الموت معرف فاما التصاقه  
 في وقت الشراء فثبت بطريق التبيين لا بطريق الاستدراك كما فيهم  
 من الهداية اعلم ان البنون الاحكام اربعة طرق الاول الاقتصار  
 بكون الاحكام بالتصرفات الانشائية بلا تخلل مانع والثاني التبيين  
 وهو ان يبين في ثاني الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل بكون حكم  
 الحيض بعد ثلثة ايام والثالث الاستداد وهو ان يثبت الحكم بعد  
 المانع مضافا الى السبب السابق بكون الملك للغاصب بعد الزمان مستدا  
 الى الغصب السابق والرابع الانقلاب وهو تبدل الحكم الى آخر كبدل

صالح بن عبد الله

صالح النعيمي

۸۰۸ کشف



حكم البر في اليقين بعد البحث الى الكفارة ولا يصير الزوج فاذا لو علق  
 الثلث به اي بالافسوخ ما رجل قال اخر امراة تزوجها طالق ثلاثا فزوج  
 امراة ثم اخرى ثمها تطلقت من الزوج فلا يصير لها ثلث هذا عند  
 خلافا  
 لها فانها تطاق عند الموت عند ما في صير فافوت وبكل عبد بشر في كذا  
 فهو عرق اول ثلثه بشر معا متعاقبين لان البثان اسم خبر في بشر  
 الوجه وبشر كونه سارا في العرف وهذا ما يتحقق من الاول والكل ان  
 بشره معا لان البثان تحققت من الكل وتسقط الكفارة بشر اي بشر اي  
 الكفارة وقال زفر ولا شافى لا تسقط لان الشر بشر العتق فاما العلة  
 هي القربة وهذا لان الشر اثبات الملك والاعناق ازالة بينهما اسانفا  
 ولهم ان شر القريب اعناق لقوله عم لن يحري وله والى الان يجد  
 فيشره فبقتة جعل بشر اعناق لانه لا بشر غيره وصار بشر قوله سقا  
 فارواه كذا في الهداية وفي المبوط في تحقيق تعلينا ان عتق القريب  
 بالقربة والملك عيما متى تعلق الحكم بعلته ذات وضعت بحاله على امر  
 وجود لان تمام العلة به واخر الوضعت منه الملك فيكون له متقا وهذا  
 تبين فاد ما قيل فما جعل القربة علة العتق والملك شرط واخر جعلنا  
 العتق لشرع عبد حلف بقتة اي قال ان اشترى هذا العبد فهو حر فشرع  
 الكفارة لا تسقط الكفارة لان الشرطان ان النية بعلته العتق والي  
 واما الشر فشره لا يقال قد ذكر في اصول الفقه ان التعليق عند ما يقع  
 العلية فاذا وجد الشرط يغير العتق علة فيكون النية مقارنة لعلته

بشر اي بشر

بشر اي بشر  
 بشر اي بشر  
 بشر اي بشر  
 بشر اي بشر

بشر اي بشر

صدق الشرح

لانا نقول قد ذكر في الاصول ايضا ان المعبر مقارنة النية لذات  
 العلة لا بوصف العلية ولذلك شرطوا الاهلية حال التعليق لا حال  
 الشرط الي هو زمان حدوث العلية واللازم من منع التعليق العلية  
 وجود الشرط مقارنة النية للعلية لا معارنتها لذات العلة وتولون  
 عطف على عبادي ولا بشر مستولون بكما علق عتقا عن كفارتها  
 بشرها صورة ما ان يقول لانه استولها بالثبوت ان اشترى كذا فان عتق  
 فاشترى ياتق لوجود الشرط ولا يجوز عن الكفارة لان حرها مستحق بالثبوت  
 ويحق بان تشرى ام هي حر من شرها وبى ملك يوم حلف لاني شرها  
 فشرها خلافا لفرقة ان التشرى لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكر  
 وفيه نظر وهو ان هذا قول لا اقتصاد وزفر يقول به ولهم ان الملك يصير  
 صرون صحة التشرى وهو شرط فيستقدر بعهده ولا ينظر في صحة الخراء  
 وهو الحرية التشرى وهو ان سولها بيتا ويحصنها اي ينعها من الخروجه  
 الانتشار وشرط في اجماع الكبير شرط ثالث وهو ان يجمعا هذا  
 وعند مع هذا الثلث بشر طلب الولد حتى لو وطئها وعزل عنها لا  
 تشرى عنده خلافا لما ذكر في المختار وبكل مملوك في حرمانه والاد  
 ومدبروه وعبيد لا مكاتبون لانه اضاف العتق الى مملوك مطلقا و  
 المملوك في الاوليين مطلقا كامل رتبة ويروا انا نقصان في الرق  
 ومكته في المكاتب ناقص وان كان رقة كاملا بثبوت رقة لا بد الا  
 بينهم لان فيه تعليلها على نفسه وتثديدا وبهذا اخر وهذا

بشر اي بشر  
 بشر اي بشر  
 بشر اي بشر  
 بشر اي بشر

بشر اي بشر  
 بشر اي بشر  
 بشر اي بشر  
 بشر اي بشر



العبد سم ثلثهم وخير في الاوليين كالطلاق كان اول ابان المذكورين  
 وقد اذلهما بين الاولين ثم عطف الثالث على المتق لان العطف  
 للشاركة في الحكم فيخص بمجمله فصار كاذ قال احد كاحر وهذا  
دخل على فضل بيع غنمه كبيع وشراء واجارة وخطابة وصياغة  
وبناء اقصى من يخصص به فلم يفت في ان يفت كذا ثوبا ان باعه بثلث  
ملكه او لا زاد بدخوله على فضل قربه منه لا تعلق به لانه امر موقوف لا  
 عليه الا من جهة السلم وعبارة الهداية صريحة فيه حيث قال بخلاف ما  
 اذا قال ان يفت ثوبا لك لان حرف اللام دخل على العين لانه اقرب اليه  
 الى اخره فقي قوله ان يفت كذا ثوبا عند حر اللام متعلق بالبيع فقفى  
 اقتصاص البيع بالمخاطب والفعل لا يخص بغيره فاعل الامام لم يفت  
 الامر وان دخل على عين او فضل لا يبيع غنمه كاكل وشرب ودخول  
وصوب الغلام ذكر ظهير الدين ان المراد بالغلام الولد دون العبد  
 ضرب العبد بحمل النياحة والوكالة فصار نظير الاجارة لا نظير الاكل في  
 والغلام يطلق على الولد قال الشيخ فبشرو بغلام وذكر قاضي خان ان المراد  
 به العبد للعرف ولان الضرب بالامانة بالعقد ولا يلزم به فانصرف  
 المحل للملك بالتقدم والتاخير كذا في البين اقصى ملكه ففت  
ان يفت ثوبا لك هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب وفي ان يفت  
 لك طعاما هذا نظير دخوله على فضل لا يبيع غنمه ان باعه ثوبا او اكل طعاما  
 بلا امر علم بذلك او لم يعلم وفي كل عرس في كذا بعد قول عرسه تحت

في البيع والشرع  
 في البيع والشرع  
 في البيع والشرع

في البيع والشرع

في البيع والشرع

في البيع والشرع

صحت الشريعة

طلعت من وصحة نية غنمها ديانة لا قضاء لانه لا قضاء تخصيص اقام  
 هذا هو الوجه لما ذكره واما ما قيل فانه قال هذا الكلام ارضا لها فيكون  
 المراد غنمها لا يوجبه ما روي عن ابي بن ابي لا تطلق واجيب عنه في الهداية  
 بانه قد يكون غنمه ايجاشها حين اعرضت فيما احله الشرع ومع الترتيب  
 لا يصلح مقيدا **كتاب** الحدود ستة انواع حد الزنا وحد  
 الشرب وحد السكر وحد العذف وحد السرقة وحد قطع الطريق  
 فمن قال انها خمسة لم يصب منهم الامام قاضي خان حيث قال في فوائده  
 الحدود خمسة حد الزنا وحد العذف وحد الشرب وحد السكر وحد الفرق  
 واضح على ما ذكره في البدايع حيث قال ولما حدد الشرب فب وجوبه  
 الشرب وهو شرب الخمر خاصة حتى يحيا احد بشر بقليلها وكثيرها ولا  
 يتوقف الوجوب على حصول التكررها وحد السكر سب وجوبه السكر  
 الحاصل من شرب ما سوى الخمر من الاشربة المسكرة كالسكر وتبيع الشرب  
 المطبوع اذ في طبعه من عصير العنب او النمر او الربيب او المثلث ونحو ذلك  
 ومنهم صاحب البدايع حيث قال الحدود خمسة انواع حد السرقة وحد الزنا  
 وحد الشرب وحد السكر وحد العذف ومنشأ عن عدم الفرق بين حد السرقة  
 وحد قطع الطريق والفرق واضح على ما ذكره في الحاشية وغيرها الحد  
 عقوبة مقدرة يجب زاد هذا القيد على ما في الهداية كبداية بتوهم انصاف  
 حقا بمقدرة حقا به لا يكل هذا الحد العذف لان الغالب فيه عندنا  
 حتى انه يقع وما فيه من حق العبد في حكم البيع فلماذا اذا اغنى عنه القذوف

عدم الفرق بين حد السرقة وحد قطع الطريق ومنشأ

في البيع والشرع  
 في البيع والشرع  
 في البيع والشرع







لمست او قلت او وطان بشمة فان رجوع قبل حدا في وسطه على  
 خلافا للشافعي وابن ابي ليلى والاحد وهو المحقق في كل تكلف لم  
 والشافعي بخلافه في شرط اللام وكذا ابوس في رواية وطى بجراح  
 صحيح وهما بصفة الاحصان قيد للفرع عن الوطى لا للشرع فيه  
 فلا حاجة الى التكلف الذي اركب في توجيهه وهما شرط اخر وهو  
 ان لا يبطل احصانها بالارتداد وقال في شرح الطحاوي لو ارتد بطل  
 احصانها ثم اذا اسلم لا يعود احصانها الا بالرجوع بها بعد اللام  
 لم يقل بالرجوع لانه معتبر في منوع الرجوع في قضاء حتى يبداه  
 وغل الشافعي لا يعتبر الرجوع براءة الشبهة لكن الامام هو الذي يبداه  
 ابي اي من الابتداء احدث لم يقل فان ابرأ اذ يعني في سقوطه اباي  
 منهم مرجع به في المبوط او عاب او مات ولو بعد القضاء سقطت الامام  
 ليس كيف وحضوره ليس بلازم ثم الناس وفي المقريه الامام ثم الناس  
 وفي المقريه الامام ثم الناس وغسل وكفى وصلى عليه وغيره من هذا القبيل  
 يشمل المشائين ولاخذ عليه وانما اطلق اعتمادا على البيان الاتي بما  
 في قوله بطل بانه حيث لم يذكر قيد الاعتماد على قوله والرفق نصفها  
 بسوط لا اثر له لان عياره لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرة وفي عمان الكسر  
 دلالة على ان المراد من الثمرة الغدير وهي بنة لا العقدة يذبح ثيابه  
 الا الاذان ويفرق على بنة الاراس وفي القول الاخير لابي س يرض  
 الراس ايضا برة واحدة ووجهه ووجهه قايا في كل حد بلامدى من غير

بما لا يملك

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

بما لا يملك

ان يلقى على الارض ويمد رجلاه وقيل من غير ان يمد الضارب فوق راسه  
 وقيل من غير ان يمد السوط على العضو بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه  
 زيادة على الحق فان قلت هل يمكن ارادة هذا المعاني مائة قوله بلا  
 قلت نعم فان المستترك ينظم المعاني المتعددة اذا كان في موضع النفي  
 ذكر صاحب الهداية في باب الوصية للافارب والرفق نصفها والاحد  
 سيد الابدان الامام خلافا للشافعي ولا يترفع من ثيابه الا الفروع  
 وتجد جاسة وجاز اخبر في الرجوع لها لاله والاصح بين جلد ورجم لا جلد  
 ونفى الاسياسة خلافا للشافعي فان غير المحقق لو زنى بجلد ونفى برة  
 عند صد وعندها التعزيب غير مشروع صد الا ان يرى الامام المصلحة  
 في ذلك فغيره على قدر ما يرى تعزيبا وسياسة كذا في الحقايق ويرجم من  
 نفي ولا يجلد حتى يبرأ وحامل ذنت ترجم حين وضعت ويجلد بعد  
 لان النفاس نوع مرض وجنس كذا في الترتيب الا اذا ثبت اي الزنا باقوا  
 فانه لا تجنس لان الرجوع عنه عامل فلا يفيد الجبس **باب وطى**  
**بوجبه الحد** والاشبهة وادية الحد اعلم ان الشبهة ثلثة اضراب في الفعل  
 وفي المحل وفي العقد ولا يمكن دمج الثالثة في الثانية لان النسب ثبت  
 فيها ولا شيء فيها على الجاني وابن اعرق في الجرم وهي في الفعل يثبت بانها  
 غير الدليل بالدليل لم يقل بنظر غير الدليل دليل لان ذلك الظن هو نفس  
 الشبهة وقد دفع عن ذلك صاحب الهداية فلم يجد الجاني ان ادعى  
 لم يقل ان ظن انما تحل له لان العبرة لدعوى الظن لا للظن نفسه فانه يجد

بما لا يملك

بما لا يملك

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

بما لا يملك

اسلمه تاج الشريعة وهو  
 من قبل الدولة  
 بعض بعد القضاء وبغيره من المشايخ  
 فانها لا تقدر على الدفع بعد القضاء  
 بدعوى الشكاح وطى منه

بما لا يملك

بما لا يملك

بما لا يملك



ان لم يدع وان حصل له الظن ولا يجد ان ادعى وان لم يحصل له  
الظن في وطن امة اولى وعرضه خلاف الزفر فيها وبينه وبين  
المهونه في الاصح احقران عن رواية كتاب الوهن والمعدة بثلث  
على مال وبعثا ام ولين اعلم ان اتصال الاملاك بين الاموال والفرق  
قد يوسم ان للابن ولاية وطى جارية الاصل كما في العكس وغنى الزوج  
الزوجة المفهوم من قوله نفع ووجده عايلا فاغنى اي مال خديجة قد  
شبهة ولاية نفع الزوج في مال الزوجة وبسطة بين العبد والمولى  
في الانتفاع ورضاه بذلك عان مظنة لاعتقادهم حل وطى جارية  
وطى الجوازي من قبل الاستخدام ولا دخل كونهم محرومين بالحل في ظنهم  
هذا انما دخل في الاعتبار لذلك الظن وما لكية المهرين المهونه ملك يدهم  
حل وطى المهونه له ويقام اثر الملك وهو العدة لا بعد ان يورث شبيهه  
في حل وطى المعتد بثلث والمعدة بطلاق على مال والمعدة بالاعتاق  
كونها ام ولين وفي الحل بقيام دليل نافي للحمة ذاتا فلم يجد وان  
بحرهما عليه في وطن امة ولين ومعدة الكنايات والبايع المبيعة والرق  
المهونه قبل تبليها او الشكره الدليل النافي للحمة ذاتا قوله عم انت و  
لا بيك وقول بعض الصحابة رضوان الكنايات رواجع وكون المبيعة في  
يد البايع بحيث لو هلكت ينتقض البيع دليل الملك وكون المهر صلة اي غير  
مقابل بل دليل عدم نوال الملك كالهبة والملك في الجارية المشتركة  
دليل حل الوطن ومعنى قوله نافي للحمة ذاتا انما لو نظرنا الى الدليل مع

هذا انما دخل في الاعتبار لذلك الظن وما لكية المهرين المهونه ملك يدهم  
حل وطى المهونه له ويقام اثر الملك وهو العدة لا بعد ان يورث شبيهه  
في حل وطى المعتد بثلث والمعدة بطلاق على مال والمعدة بالاعتاق  
كونها ام ولين وفي الحل بقيام دليل نافي للحمة ذاتا فلم يجد وان  
بحرهما عليه في وطن امة ولين ومعدة الكنايات والبايع المبيعة والرق  
المهونه قبل تبليها او الشكره الدليل النافي للحمة ذاتا قوله عم انت و  
لا بيك وقول بعض الصحابة رضوان الكنايات رواجع وكون المبيعة في  
يد البايع بحيث لو هلكت ينتقض البيع دليل الملك وكون المهر صلة اي غير  
مقابل بل دليل عدم نوال الملك كالهبة والملك في الجارية المشتركة  
دليل حل الوطن ومعنى قوله نافي للحمة ذاتا انما لو نظرنا الى الدليل مع

محل في الزمة

باب في النسخ

مع قطع النظر عن المانع يكون نافي للحمة فان ادعى النسب ثبت في  
منه لافي الاولى وفي المعتد به اي فيما اذا كان البينة في العقد ثبت  
النسب بالمعد فلم توجد بوطى محرم كنهها سواء كان عالما بالحمة  
او لم يكن ولكن ان كان عالما به يوجب بالضرع تفريقا له بهذا عنده  
عندما وهو قول الثاني ان كان عالما يحد في ذات زوج وخمرة  
عليه على التأييد وحد بوطى امة شقيقة وشقيق اصله واجنية في  
على فراشه يعني وان ظن انها تحل له وان سوانى لا باجنية اي لا يحد في  
اجنية رقت اليه وقيل سوانى لم يقل وقيل اذ يكفي خبر الواحد عليه  
مهرها ودمية عطف على الضم المستتر وحد وهذا جائز لوجوه الفاعلة  
رقت بها حرب وديرتى بحرية لا الحرب والحربية يعني الرافلين في  
بما ان اذ لاصد في دار الحرب وعند ابى سجدون جميعا وعند محمد ان  
رقت الحربى الحربية لا امد وبهية كنهه عزروا في دس هذا عند  
وهو اصدق في الثاني يحد هذا الزنا ان لم يكن المأني به عبد امة  
او منكوسة قال في الحقائق لو فعل هذا بعبد او امته او منكوسة لا يحد  
بلا خلاف وان كان حراما بالاجماع وفي قول اخر انما يحد ان يحد  
حال لقوله عم اقلوا الفاعل والمفعول لهما انه في معنى الزنا لانه  
الشوق في محل شتى على سبيل الكمال على وجه مخصوص بالقصد  
الماء وله انه ليس بزنا لاختلاف الصحابة في موجب من الاوراق بالذات  
وهدم الجدار والتكيس من كان مرتفعا باتباع الحجاب وغير ذلك

باب في النسخ

باب في النسخ

باب في النسخ

باب في النسخ



ولاسون في معنى الزنا لانه ليس في اضاءة الولد واشتباه الانساب  
وكذا سواند ووقوعا لانعدام الداعي في اضراب الجانبيين والداعي الى الزنا  
من الجانبيين وما رواه الشافعي محمول على السياسة او على التحمل الا انه  
يعز عند لما بيننا كذا في الهداية وفي شرح الجامع الصغير للقرائني  
والراي فيه الى الامام ان شارقا اذا اعتاده وان شاء ضرب وجبه  
زني في دار حرب او في خلافه الشافعي ولا يزني غير مكلف بحكمة اصلا  
اي لا على هذا ولا على هذه وعند زفر واثافي تحدي وفي عكس ذلك  
فقط ولا ان اقروا به والاخر بكتاب وفي قل امه بزنا يجب الحد والقيمة  
والخليفة لا يحد لانه صاحب الحق بل لانه صاحب الاستيفاء ونقص  
ويؤخذ بالمال لانه يستوفيه وفي الحق اما بتمكينه او بالثلاثة بمعية المسلمين  
**باب شهادة الزنا والرجوع عنها** من شهد بحد متقادم لم ينعم العبد  
من امه لا بغيره اذ لم يكن مناه للتأخير لم يقبل ظافا للثاني الا في  
وقت اذ فيه حق العبد وما فيه حق الدعي فيه شرط فيقول التأخير لا  
وضمن السرقه اي شهدوا بالسرقه المتقدمة بيب الزمان لانه حق العبد فلا  
يسقط بالتقادم وسلم يقدن في الاصول تقدير اصرحيا وظاهرا  
يقول في الجامع الصغير يشير الى ان ستة اشهر فما فوقها متقادم و  
قد دوي في غير رواية الاصول ان الشهر متقادم وغوي يوجب  
بابي صنفه حتى يبين لنا ذلك مدة فابي وقال على قدر ما راي الامام  
فيه من الذخيرة وغوي محمد وسرواية عن الشيخين انه قدر بالشهر قال في

هذا هو الوجه في الزنا  
بما رواه الشافعي في  
الهداية

بما رواه الشافعي في  
الهداية

بما رواه الشافعي في  
الهداية

الهداية وسال الشيخ وان اقر به اي بالحد المتقادم حد ظافا للزني  
يعتبر بالقيمة ولهم ان المانع من قبول الشهادة على الحد المتقادم تطرق  
الشبهة عليها من حيث ان الشاهد بخير في الابتداء بين ان يتر عليه ثبات  
كان ميله الى التظاهر ثم اقرام على اداء الشهادة كان محولا على ان  
حلت على ذلك وهذا المعنى لا يوجد في الاقرار الا في الشرب على ما ياتي  
فان قلت الرمي ذكرنا شاملا للاقرار بالشرب قلت نعم ولذلك  
قال محمد التقادم لا يبطل الاقرار بالشرب كما في حد الزنا الا ان الشيخين  
اخذ فيه بالاثني ورجاه على القياس وتقدم الشرب بزوال الريح وعند  
محمد بعضي شهر وبعضي شهر قال في المبوط والاصح ما نقل عن ابي سن  
ومحمد انه قد رد ذلك بشهر وان شهدوا بزني ومي غايته حد وبسيرة  
من غايب لا شرعية الدعوى في السرقه دون الرمي ولو اختلفا رتبة  
في راويه يثبت هذا التحسان والقياس ان لا يحد لاختلاف المكان  
وجه التحسان ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية  
الانتهاء في زاوية اخرى بالاضطراب او اقرب زني وجهها حد لانه  
لا يخفى عليه امره وانه لانه لا تحمل ان تكون امه ابنة ومي يجوز ان تحمي  
عليه بل لما ذكر في التقييم والتجيز من شروح جامع الصغير انه اقر بالزنا  
وسوغيره في حق نفسه وان شهدوا كذلك اي شهدوا وجهها في الطوة  
لا حد على المشهود عليه لانه امه او امه بل الظاهر والاعلى الشوق  
لوجود النصاب او اختلفوا في طوعها هذا عند وهو زفر وقال لا يحد

بما رواه الشافعي في  
الهداية

بما رواه الشافعي في  
الهداية

بما رواه الشافعي في  
الهداية

بما رواه الشافعي في  
الهداية



الرجل لا اتفاق الادب على زناه لا المودة للاختلاف في طوعها وله انه  
 اختلف الشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بهما ولا يجد الشهود لما  
 او يلد زناه لا يعرفها ولا على الشهود لما وفي الثاني خلاف زنا  
 اتفق جثاه في وقته واختلفا في بطلانها لا يعرفها لليقين بكونها <sup>التي</sup>  
 والارجحان لا يعرفها ولا يعلم لاحتلال صدق كل فريق يعني <sup>جود</sup>  
 النصاب اذ يدونه لا يجدي ذلك الاحتمال ويرون احتمال الصدق  
 لا يجدي وجود النصاب والله اعلم بالصواب او شهدوا <sup>بغير</sup>  
 بغير ايت بكارتها بشهادة النساء فيدري به صد الزنا ولا يثبت  
 حد المذنب لسرطنة الرجال فيه او هم فئة لا يعرفون لان شهادة الفراق  
 غير مقبولة ولا يعلم لانهم اصل الشهادة وهم اربعة او شهود على شيء  
 لم يجد احد لان في شهادتهم زيادة شبهة وهم ما ينو الشهود عليه  
 اني الزنا بل كواشانه الاصول بذلك والحكمي للحدق لا يكون  
 قاذفا وان شهد الاصول ايضا بغيره لان شهادتهم قد ردت من  
 وجه بتر فروعهم في عين هذه الحادثة اذ هم قائمون مقامهم بالبر  
 والتحال وكفى هذا العذر في رد احد واما ما قيل انما يرد بشهادة  
 الاصول لانهم سوا اثبات الزنا بامر غير مشروع فلا يكون في  
 شهادتهم شبهة بل سعي في اشاعة الفاحشة لعداوة او خوف فتر  
 شهادتهم لهذه التهمة فلا يخلو عن المصادرة لان سعيهم في اثبات الزنا  
 بامر غير مشروع على تقدير عدم قبول شهادتهم والكلام في اثباته

في الزنا لا يثبت بكارتها بشهادة النساء فيدري به صد الزنا ولا يثبت حد المذنب لسرطنة الرجال فيه او هم فئة لا يعرفون لان شهادتهم قد ردت من وجه بتر فروعهم في عين هذه الحادثة اذ هم قائمون مقامهم بالبر والتحال وكفى هذا العذر في رد احد واما ما قيل انما يرد بشهادة الاصول لانهم سوا اثبات الزنا بامر غير مشروع فلا يكون في شهادتهم شبهة بل سعي في اشاعة الفاحشة لعداوة او خوف فتر شهادتهم لهذه التهمة فلا يخلو عن المصادرة لان سعيهم في اثبات الزنا بامر غير مشروع على تقدير عدم قبول شهادتهم والكلام في اثباته

فبناه بيانه على ذلك يعني اني ما قلنا وان شهدوا عينا او ثلثا او  
 اقدم عبدا او محروود بقذف ترك المسئلة القائلة او محروودين  
 بقذف لانها ما ذكر بطريق الدلالة او وجد كذا بعد كذا صدق  
 لعدم النصارى واهلية الشهادة تحالا او ادا فيجب الحد لقوله تعالى  
 والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء الله وارس حجة  
 جلد هدر اى جلد بشهادة الشهود في هذه الحادثة ثم ظهر احد الشهود  
 عبدا او محروودا في قذف فارتضى الجلد هدر عند وقال في بيت المال  
 لانه ينقل في فضل التجلاد الى العاصي وهو عامل للمسلمين فيجب الزمان  
 في المهر وله ان الفعل الخارج لا ينقل الى العاصي لانه لم يامر بقبض  
 على الجلاد الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يمنع الناس عن  
 الاقامة فحاقة الزمان ودية رجم في بيت المال اى رجم بشهادة الشهود  
 ثم ظهر احد عبدا او محروودا في رجم في بيت المال وارجح من رجم  
 بعد الرجم حد اى حد الرابع فقط صد القذف وقال زفر لا يجد لانه  
 ان كان قاذف في فقد بطل بالموت وان كان قاذف ميت فهو  
 مرجوم بحكم العاصي فورد ذلك شبهة وله ان الشهادة انما تقبل  
 قذفا بالرجوع اذ به تنسخ شهادة فيجمل للمال قاذفا للميت وقد  
 انقضت الحجة فيمنع ما يستتي عليه وهو القضاء في حق فلا يورد  
 الشبهة بخلاف ما اذا قد غير لانه غير محصن في حق غير لقيام  
 القضاء في حقه وعمرم ربع الدية وقال الشافعي يجب القتل دون



دون المال بناء على أصله في شهود القصاص وقوله أي قبل الزعم صدقاً  
 فقط أي جميع الشهود صدقاً والقذف ولا يجزئ شهود عليه وقال زفر  
 أن كان الرجوع قبل الحكم بجذ الرافع خاصة لأنه لا يصدق على غيره  
 ولهم أن كلامهم قد عرف في الأصل وإنما يصير شهادة بأبصال القضاء  
 فإذا لم تبطل بقي قزفاً فيجوزون وقال محمد بن كان الرجوع بعد الحكم قد  
 الرافع ولا يجزئ ما دون لأن الشهادة تأكدت بالقضاء فلا ينفذ إلا في  
 حق الرافع كما إذا رجع بعد الامضاء ولهم أن الامضاء من القضاء فصار  
 كما إذا رجع وأد قبل القضاء ولهذا يقطع الحد عن الشهادة عليه ولا ينفذ  
 فليس رجع يعني الزعم وأن رجع آخر صدقاً رجع رتبة لأن المعتبر بقاء  
 من بقي لا رجوع من رجع وقد بقي النصاب في الأولى وثلاثة رابع في  
 الثانية ومن الرواية من قبل المأمور برتبة بان ضرب عنقه مثلاً أو زكى شئ  
 رضى عطف على قتل فرج فظهر وأعيد أو كفاراً في أي في مثله القتل  
 والتركبة والضمان على المذكي في قول أبي جع وعندنا لا ضمان عليه بل في  
 بيت المال أن لم يترك فرج أي ضمن بيت المال إذا شهدوا بالزعم فرجهم  
 قبل التركبة فظهر وأعيدوا فذلك وإن شهدوا برئي وأقر وأبطلهم  
 عدا قبلت أي شهادتهم لأنه يباح لهم النظر لتحمل الشهادة وإن أكره  
 وعلى عزمهم وقد ولدت أو شهدوا باحصاء رجل ولم يكن رجع خلافاً  
 لفرقوا في فاشا في مرفق أصله أن شهادتهم غير مقبولة في غير  
 الاسوال وزفر يقول أنه شرط في معنى العلة لأن الجناية تبطل عنه فيضاً

عامة  
 في القصاص

فبيت المال

في القصاص

أحكم إليه فاشبهه صفة العلة فلا يقبل شهادة النساء فيه أصلاً لا للذكر  
 ولهم أن الاحصاء عبادة على تحصيل المحيطة وإنما مانعة عن الزنا فلا  
 يكون في معنى العلة **باب حد الشرب** سوماون سوطا لحر وضربها  
 للعبد بشرط الحذر ولو قطرة من أذى بها وإن زالت بعد المسافة  
 قال في الذبقة وإذا أذى الشهود وسكران أو أذوه وقد شربوا  
 أو ربحوا يومئذ منه فذهبوا إلى مصرفه الإمام فانقطع ذلك منه يعني الرابحة  
 قبل أن ينتهوا به إلى الإمام يحد وهذا لأن الاقتصار على مثل هذا غير  
 ممكن فلا يعتبر ما نفعه عن قامة الحد كما لو ذهب الرابحة بالمعاجة أو  
 أكره أقال هذا لأن الشرط وجوداً صرحاً قال قاضي خان في شرح  
 الجامع الصغير وكذا لو شهدوا عليه بشرب الخمر وربحوا يومئذ منه  
 جلد به سكران ويوافق إسان صاحب الهداية في قوله فإن أذى الشهود  
 وربحوا يومئذ منه أو جلد به سكران ثم أشار إلى حد السكر بقوله زابل المقل  
 هو من لا يفرق الأرض من السماء ولا الرجال من النساء وهذا عندنا وعندنا  
 من يهدى ويخلط كلامه من يبدله وعلى قوله أكره المباح وعبد في  
 المعتبر ظهور أن السكر في شبهة وحركة وأطرافه وهذا يختلف بالأشخاص  
 فإن الصالح ربما يتمايل في شبهة والسكران قد لا يتمايل ويعني يتماثل  
 بينيد يعني البيند المحرم كذا في البينيين وأقر به أي بشرب الخمر أو السكر  
 من سائر الأشرية بينيد كان أو غيره متى خلا فالأبي في فانه يشترط  
 الأقوال من بين أو شهد به رجلان أقال رجلان لعدم قبول شهادة النساء

ما هي الكنت

الزنا ضد الجحيم  
 والعقوبة القدر المكن في  
 الحزم ما قاله بالانفاق والفتنة  
 في أحوال منتهية

ما هي الكنت

لم ينزل أو ياب  
 الشرط الذي ذكره قوله فانه يشترط  
 الصور بشرط ولا وجه له كالألف  
 منه بعد



وعلم شربه طوعا أي لا مكرها ولا مضطرا أسير اليه في الهداية يحد صاحبها  
قال قاضي خان لا يحد قبل ذهاب السكر لانه ربما يصحو شبهة تمنع الحد  
ولان الزجر لا يحصل باقائه الحد قبل ذهاب السكر وان افق او تهدأ  
عليه بعد زوال الرجة لم يبق له منها الا بعد ما اعتاد اعلى ما فهم يثبت  
من قوله وان زالت بعد ساعة او ثقبها او وجد بها منه أي علم  
شربا محرما بعد هذين بلا اقرار وشهادة او بجمع عوارض شربا محرما او  
السكر او فرسكر أي لا يحد في هذه الصور اعلم انه لا يحد عندما ان  
اقرب ذهاب رايته وعند محمد يحد انه غير متم في الاقرا فيؤخذ  
باقرا كافيا في سائر الحدود ولهما ان حد الشرب بالاقرار ثبت باجماع  
الحنابلة وضوا لا يطاع الا برأى عمر وابن مسعود وقد شرط قيام الرجة في  
اقامة حد الشرب بالاقرار ذكر في الذخيرة وكذلك اذا شهدوا عليه بعد  
ما ذهب رايها لم يحد عندما وقال محمد يحد قال في شرح اجماع الضيفر  
اجمع اصحابنا على ان التقادم يمنع قبول هذه الشهادة لكن اختلفوا في  
التقادم فيها فعند ما فيها انقطاع الرجة وعند محمد الشرح كافيا في سائر الحدود  
والمنهون من الهداية ان محمدا اذ فيه بالهتيس وما اذ بالان وهو قول  
ابن مسعود فان وجدتم رجة الخمر فاجلدوه وفيه انهم صرحوا في منعه  
بان القياس لا مدخل له في التقدير خصوصا فيما يتعلق بالحدود  
التي حصرها النقط بالشبهة ولو اردت سولا الحزم عن سبيل التعبير ارتد  
لعدم القصد والاعتقاد وبشرط فيه وعندنا في سائر الزيادة كقولكم

1942

مجلسه در روز پنجشنبه ۱۳۰۲/۱۲/۲۵

159

ذكر في الذخيرة ونزاع ثوبه وقرق جلن كما في الزنا صوفي المواضع  
التي استثبت في حد الزنا **باب حرمة الزنا** هو في اللغة عيان عن  
الزنى مطلقا وفي الشرع الرمي بالزنا صريحا من قذف شخصه أي  
تكلفا لما عفيفنا عن الزنا وما في معناه أشار إليه في المبسوط حيث قال  
إذا تزوج امرأة بغير شهود أو في غيب من زوج آخر أو تزوجها وهي  
محسنة ووطئها سقط به إحصائه لأن العقد الفاسد غير موجب للملك  
والوطئ في غير الملك في معنى الزنا **بصرجه** لو قال للمرأة يا زاني فضيله الحد  
بالاتفاق ولو قال لرجل يا زانية فلا حد عليه عندما التحسانا وفي القياس  
عليه الحد وبه أخذ محمد كذا في المبسوط فما ذكر على إطلاقه إنما ينطبق على  
قوله أو زنيات في الجبل لأن معناه زنية في الجبل فإنه كما جازنا فضا  
هموزا أيضا فلو قال لغير زنيات في الجبل وقال عنت صعود الجبل  
حد عندما وقال محمد لا يحد لأن المهموز منه للصعود حقيقة وذكر  
يقرون مراد أولهما أنه يستعمل في الفاحشة هموزا أيضا لأن من العرب  
من يهين الملبين كما يلبين المهموز وحالة الغضب والسباب تعيان الفاحشة  
مراد أو ذكر الجبل إنما يعين الصعود مراد إذا كان مقرونا بكلمة على  
أذهب استعمال فيه أولست لا إليك أولست بآل فلان هو أبوه لمن أم الحصة  
لا بد من هذا القيد لأن المقدوف بالزنا في الصورين المذكورين  
الأم والمعتبر إحصان المقدوف لا إحصان من يطلب الحد فخرج بذلك  
في المبسوط في غضب يتعلق بالصورتين لأن نفي الذنب في غير الغضب

تاریخ ۱۳۰۲



۱۰۰ حالتی

تاج الحضر



يحتل المعاتبة اوبيا ابن الزانية لم يمت محضه حد ثمانين سوطا  
 ان طلب اي احد وسباق من له الطلب لا يلبس باين فلان من  
 وبسبة اليه اولى علمه او طاله او راي به اي زوج امه فاجزأ بجازا  
 فلو نفي ابوة لا يحد وكذا لو نسب اليه وكذا العم والحمل والراب يتي  
 ابا مجازا وقوله يا ابن ماذ السمار وباسطى لعربي اذ لا يراد به ما نفي النيب  
 بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حاله الغضب باقى عن قصد  
 التشبيه فيما يوصف به في الاول كما تاتي عن القصد ان معنى الصمغ في  
 زناات في الجبل والطلب بقذف الميت للوالد والوالد والولد و  
 ينسب هذا ولد البنت وفيه خلاف حمز في غير ظاهر الرواية وقال زفر  
 وجود الولد ليس لوالد الولد ذلك ذكره في الحمايق ولو محرم مطلقا  
 لنا في مطلقا بنا على ان القذف يورث عنه وعندنا لا يثبت لمن  
 يلحق به العار ولو قرف فيما كان المحرم عبدا او كافرا ولا يابط الباصدين  
 واباه بقذفه وليس فيه ارت هذا تنصيص بما فهم من قوله ولو محروما  
 وعقروا عتاقه وعندنا في بحرى فيه الارث ونحو وهذا بنا على  
 ان ما فيه حد القذف من حق العبد يغلب عندنا على حق الله تعالى تقديره  
 حتى من له الحاجة وعندنا على العكس لانه حق العبد وهو دفع العار  
 راجع الى حق الله تعالى ايضا بناء على ان النسبة الى الزنا انما يكون سببا  
 للعار لان الله تعالى حرمة اذ لا يخفى ما في هذا المبنى من الخلل بل لان العبد  
 من الحق يتولاه مولاه فيصير حق العبد موعبا به ولا كذلك عكسه لانه لا

يحتل المعاتبة  
 اوبيا ابن الزانية  
 لم يمت محضه حد ثمانين سوطا

ينسب هذا ولد البنت

العار

للعبد من الحق يتولاه مولاه فيصير حق العبد في استيفاء حقوق  
 الشرع الا نيابة وان قال ياراني ورحم سلات صد لم يقل بلا بل انت  
 اذا الحاجة الى زيادة لا ولو قال لعمره وهو اهل للشهادة انما قال هذا  
 لانه اذا لم يكن اهلا لها لا يكون موجب قذف لها انما بل حد القذف به  
 ولا العان لانها قاذفان وقذفه يوجب الحد وقذفها يوجب اللعان في  
 البداية بل الحد ابطال اللعان لما عرفت ان الحدود في القذف ليس  
 له ولا ابطال في عكسه اصلا فيجلب للدرء اذا اللعان في معنى الحد و  
 بك اي اذا اردت بقولها زانيت بك هدر اى لاصد ولا العان لانها صفة  
 فقط اللعان تبصيرها ولم تقر قاذفه لان فعل المرأة بزوجه لا  
 يكون زنا كما في المبسوط لا غير ان اقرب ولد ففي لان النسب يثبت باقرب  
 ثم بالنفي يصير قاذفا فيجب اللعان وحدان فكيف لا يكون نفي في الحد  
 والولد فيهما اي يثبت النسب في الصورتين لا قران سابقا والافقا  
 ولا شيء ليس يني ولا يابيك لانه انك الولادة اصلا ولا حد بقذفه  
 لها ولد للاب لم ييس له اب معروف لانه امانة الزنا فلا يوجب القذف  
 عنها او الملاءمة بولد انما قال بولد انما يحد بقذفه الملاءمة بغير ولد  
 والفرق بينهما انه وجد في الاول امانة الزنا وهي ولادة الولد الذي  
 لا اب له دون الثاني ولا بقذف من وطئ حراما لعينه كوطئ في  
 من كل وجه او من وجه كاه مشركه او وطئ مملوكه حرمتا بداركاه  
 التي هي اخته رضاعا ولا بقذف من زنت في كرها ومكاتب ما عن

للعبد من الحق  
 يتولاه مولاه  
 فيصير حق العبد  
 في استيفاء حقوق

بك اي اذا اردت  
 بقولها زانيت  
 بك هدر اى لاصد  
 ولا العان لانها  
 صفة فقط

ثم بالنفي يصير  
 قاذفا فيجب  
 اللعان وحدان

لها ولد للاب  
 لم ييس له اب  
 معروف لانه  
 امانة الزنا

من كل وجه  
 او من وجه  
 كاه مشركه



لأن الحد إنما يجب بقذف الحر وفي حرمة هذا الكاتب اختلاف  
 الصحابة وصدق بصدق من وطئ حرما الغير كوطئ عرسه طابصا و  
وطئ مملوكه حرمت موقته كامة نجسية او مكاتبته حرمة الاولى  
 موقته الى زمان اسلامها او كونها كاتبة والثانية الى زمان الجفر عند  
 زفر وطئ الكاتبة يسقط الاصلان وهو رواية عن أبي بن كعب سي  
 بتمامه فاسلم هذا عند خلافهما وبني الخلاف على أن الكاذب للحام  
 حكم الصحة فيما بينهم اولى وسان بالرفع عطف على الضم المستر في حد  
قذف مسلم لم يقل هنا لعدم الحاجة الى ذكره فان المسامحة وان كان  
 عاما محسب المفهوم لم يدخل دار الحرب بان لكن خصه هنا بجري  
 دخل دار الاسلام بامان بقرينه ذكرى مقابلة لم يكن خذ بجنايات الحد  
 جنسها فان اختلف لا وقال الشافعي ان اختلف المذوق والمقدور  
 به لا يتداخل ولا يتداخل لان الغلبة فيه حتى العبد عنده وعندما  
 لما كان حتى الله تعالى غالبا يتداخل اذا المقصود الايزاجا اما اذا اختلف  
 الجنايات فالمقصود من جنس غير المقصود من آخر **فصل في السير**  
 هو تاديب دون الحد اصله التطهير قال الامام الشافعي في آخر  
 باب الامان من شرح كتاب السير الكبير لا يقيم على الذنبي المسامحة  
 ملكان محض حتى الله تعالى ولكن يوجب عقوبة ماضية ويجزى الحق  
 على قدر ما يرى الامام ولم يقل يعزرون لان في لفظ التعزير ما يتبين  
 عن معنى التطهير والتعظيم قال الله تعالى وتعزروه وتوقروه والكافر

لكن لا يجرى

ليس من اهل الكثرة وتكون سوطا لانه ينبغي ان لا يبلغ الحدو  
 اقله اربعون وحيث العبد في العذف والشرب هذا عند ما وعند  
 من يبلغ به خمسة وسبعين سوطا وفي رواية عنه وسوق زفر يبلغ به  
 وسبعين سوطا وفي الذخيرة قال ابو بن العزير على قدر عظم الجرم وما يرى  
 الحاكم في احتمال المصروب فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي الاماني عند  
 ان قاضيا راي تعزير ما به فقد اخذ بالاثرون وان ضربا كثر من ذلك فهو بالخيار  
 واطله ثلث وذكرنا هنا ان ادناه على ما رواه الامام بقدر ما يعلم  
 انه يوزن منه لانه يختلف باختلاف الناس من الهداية وصح حبه مع ضرب  
 وضره اشد لانه جرى التخفيف فيه من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف كذا  
 يؤدي الى قوت ولهذا لم يخفف من حيث التعزير على الاعضاء ثم للزنا اثبات  
 بالكتاب وحر الشرب ثبت باجماع الصحابة ومنهم من انه ثابت بالقياس فقد  
 وهم كما قرئ في الاصول ان القياس لا يجري في الاصول ثم للسير كان  
 متيقن به ثم للعذف لان سببه محتمل لاحتمال كونه صادقا وعزير بقدر  
 مملوك او كافر بزنا مسلم المسلم اذا شتم الذي يعزرون ذكره تامله خان وانما  
 خص المسلم منها بالذكر كان قوله بيا فاسق ياكافر يا خبيث ياسارق يا  
 فاجر يا خنث ياكافين يالوطي قال في البسوط واذا قال يالوطي لاحد  
 بالاتفاق لانه نسبته الى بني اسرائيل من الانبياء فلا يكون بهذا اللفظ صريحا  
 العذف فاما اذا افصح الى ذلك الفعل فعند أبي جعفر ولا يجد لانه  
 ان الفعل لا يلزم الحد بذلك الفعل عنده وعندما يلزم حد العذف لانه

منه في الاصل الا انه صار في العرف العلم  
 في النسبة الى ذلك الفعل الضم في الخط  
 بابا ومع النسبة الى الوطء فهو باعتبار  
 معنى العرف صريح في العذف  
 منه بعد



الى فضل يستوجب ما نرته احد عندما يازنوق سو مرتب زنه و  
 زنه اسم كتاب الجوسقي كذا في المغرب يالضق يادوت سوا الذي لا  
 غيره له ذكر الجوهري ياقربان سوا الذي يرى مع امراته او محرمه طبا  
 فبدعه خاليتها باشارب الحمر يا اكل الربا يا ابن الحجة لا يقال الحجة في  
 افش من الزانية لان الزانية قد تفعل سر و ثأف منه والحجة من تجاهر  
 بالاجرة لانا نقول لذلك المعنى لم يجبا احد بذ لك اللفظ فان الزنا  
 بالاجرة يسقط احد عند خلافا لهما يا ابن العاجرة فان العجز يكون بكل  
 معصية انت ماوى للصوم انت ماوى الزواني يا من يهيب بالبيان يا  
 حرام زاده معناه المتولد من الوطى الحرام ومواعم الزنا لا يقال في  
 لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثيرا ما يراد به الخنزير الخبث  
 فلهذا لا يجبا احد لايها جان يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا جمل يا ابنه  
 وابوه ليس كذا يا سوا جرم الواجر يستعمل فيمن يجر اهل الزنا لكن معناه في  
 المعارف لو يوزن بالزنا يا بعا هذا اللفظ من شتم العوام ينسبون  
 به ولا يعرفون ما يقولون يا ناكس يا سخرة يا محكة يوزن الصغرة من  
 عليه الناس ويوزن المفرة من فضحك على الناس وكذا السخرة ونحو  
 الضابط في هذا انه ان شبه الى فعل اختياري يحرم في الشرع ويعد  
 عارا في العرف يجب التغير والالاخرج بالقيد الاول النسبة الى الامور  
 الخفية فلا يعز في باجمار ونحو فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه  
 المجازي كالبليد وهو المخلوق والقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم

في قوله يا خنزير  
 في قوله يا كلب  
 في قوله يا تيس  
 في قوله يا قرد  
 في قوله يا جمل  
 في قوله يا ابنه  
 في قوله يا سوا  
 في قوله جرم الواجر  
 في قوله يستعمل  
 في قوله فيمن  
 في قوله يجر اهل الزنا  
 في قوله لكن معناه  
 في قوله في المعارف  
 في قوله لو يوزن  
 في قوله بالزنا  
 في قوله يا بعا  
 في قوله هذا اللفظ  
 في قوله من شتم  
 في قوله العوام  
 في قوله ينسبون  
 في قوله به  
 في قوله ولا يعرفون  
 في قوله ما يقولون  
 في قوله يا ناكس  
 في قوله يا سخرة  
 في قوله يا محكة  
 في قوله يوزن  
 في قوله الصغرة  
 في قوله من  
 في قوله عليه الناس  
 في قوله ويوزن  
 في قوله المفرة  
 في قوله من فضحك  
 في قوله على الناس  
 في قوله وكذا السخرة  
 في قوله ونحو  
 في قوله الضابط  
 في قوله في هذا  
 في قوله انه ان شبه  
 في قوله الى فعل  
 في قوله اختياري  
 في قوله يحرم  
 في قوله في الشرع  
 في قوله ويعد  
 في قوله عارا  
 في قوله في العرف  
 في قوله يجب التغير  
 في قوله والالاخرج  
 في قوله بالقيد الاول  
 في قوله النسبة الى الامور  
 في قوله الخفية  
 في قوله فلا يعز  
 في قوله في باجمار  
 في قوله ونحو فان  
 في قوله معناه الحقيقي  
 في قوله غير مراد  
 في قوله بل معناه  
 في قوله المجازي  
 في قوله كالبليد  
 في قوله وهو المخلوق  
 في قوله والقيد الثاني  
 في قوله النسبة الى ما لا يحرم

في الشرع فلا يعز في يا جمل ونحو مما يعد عارا في العرف ولا يحرم في  
 الشرع وبالقيد الثالث النسبة الى ما لا يعد عارا في العرف فلا يعز في يا  
 لا عبد الله ونحو مما يحرم في الشرع وحكي الممدواني انه يعز في زمانا في  
 مثل قوله يا كلب يا خنزير لانه يراد بالشتم في عرفنا وقال ثعلبي في الرضحي الا  
 عندي انه لا يعز وقيل ان كان المنسوب من الاشرف كالنفساء والعلوية  
 يعز لانه يعد سباً في خصه ويحقه الوخسة بذلك وان كان من العامة لا  
 يعز قال في التبيين وهذا اصل قيل فيه ومن حذا وعز وفاق هدا  
 دم وقال الشافعي يجب الدية في بيت المال ولو عز زواج عرسه لا  
**كتاب السرقة** سرقة اخذ الشيء من الغير على خفية بحيلة في السرقة  
 ردت عليه اوصاف اخر تفق عليها كذا في الكتابين ركنها الاخذ على سبيل  
 الاختفاء كذا في البدائع اما قال على سبيل الاختفاء دون خفية لان الاخذ  
 خفية لا يوجد فيما اذا انقبأ بجدار ليلا واخذ المتاع مكابرة فانه لم يأخذ  
 خفية لكن سلك مسلك من يقصد الاخذ خفية ومحلها مال مملوك سنياني  
 كتاب البيع ان بين المال والملك عموما وخصوصا من وجه متقوم قال في  
 البدائع ومنها اي ومن الشرايط الراجعة الى المروق ان يكون متقوما  
 فلا يقطع في سرقة الخمر من سلكا كان السارق او ذميا لانه لا قيمة له في  
 حق المسلم وكذا الذي اذا سرق من ذمي غمرا او خنزيرا لا يقطع لانه وان  
 كان متقوما عند من ليس بمقوم عندنا فلم يكن متقوما على الاطلاق لم يرد  
 بلا شبهة بكان كبيت او ضئد وقا وبجافظ بحال في طريق او جند

في قوله يا كلب  
 في قوله يا خنزير  
 في قوله يا تيس  
 في قوله يا قرد  
 في قوله يا جمل  
 في قوله يا ابنه  
 في قوله يا سوا  
 في قوله جرم الواجر  
 في قوله يستعمل  
 في قوله فيمن  
 في قوله يجر اهل الزنا  
 في قوله لكن معناه  
 في قوله في المعارف  
 في قوله لو يوزن  
 في قوله بالزنا  
 في قوله يا بعا  
 في قوله هذا اللفظ  
 في قوله من شتم  
 في قوله العوام  
 في قوله ينسبون  
 في قوله به  
 في قوله ولا يعرفون  
 في قوله ما يقولون  
 في قوله يا ناكس  
 في قوله يا سخرة  
 في قوله يا محكة  
 في قوله يوزن  
 في قوله الصغرة  
 في قوله من  
 في قوله عليه الناس  
 في قوله ويوزن  
 في قوله المفرة  
 في قوله من فضحك  
 في قوله على الناس  
 في قوله وكذا السخرة  
 في قوله ونحو  
 في قوله الضابط  
 في قوله في هذا  
 في قوله انه ان شبه  
 في قوله الى فعل  
 في قوله اختياري  
 في قوله يحرم  
 في قوله في الشرع  
 في قوله ويعد  
 في قوله عارا  
 في قوله في العرف  
 في قوله يجب التغير  
 في قوله والالاخرج  
 في قوله بالقيد الاول  
 في قوله النسبة الى الامور  
 في قوله الخفية  
 في قوله فلا يعز  
 في قوله في باجمار  
 في قوله ونحو فان  
 في قوله معناه الحقيقي  
 في قوله غير مراد  
 في قوله بل معناه  
 في قوله المجازي  
 في قوله كالبليد  
 في قوله وهو المخلوق  
 في قوله والقيد الثاني  
 في قوله النسبة الى ما لا يحرم



ماله قال في البدائع ومنها ان يكون حُرزا مطلقا خاليا عن شبهة المدم  
 مقصودا بالحِرز وهو شرطها الكون خارجا عنها حاجا اليه ونصا بها قد  
 عثر دراهم مضروبة النصاب عندنا عشرة دراهم او ما يبلغ قيمة عشرة  
 دراهم وعندنا في رواية بيع دينار وهو درهمان ونصف وفي رواية  
 ثلثة دراهم وهو قول مالك كذا في الحمايق وكلها القطع فان سرق كلف  
 حر او بعد قدر النصاب واقى بها من هذا عندما وعندنا في س لا يقطع  
 الا اذا اقر قريتين ويروى عنه انها في مجلين مختلفين له انه حد محض  
 لا يقع كحد الزنا فلا بد فيه من اقرارين حتى تقوم كل اقرار مقام شاهد واحد  
 كافي حد الزنا ولهما ان الاصل كتابة الاقرار مرة واحدة لعدم التمسك في  
 الاقرار على نفسه وانما عدل عنه في حد الزنا بالنقض على خلاف القياس فلا  
 يعاقب عليه وذكر بشر جرجي اني س الى قوله ما او شهد رجلان وميادهما  
 الامام ماسي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى التمسك كما في السرة الكبرى  
 وكيف يعلم انه اخرج او ناول من هو خارج حتى يعلم انها منقولة  
 ام لا وان س يعلم انها في دار السلام او في دار الحرب وم يعلم انه كان يضابا  
 ام لا ومن سرق يعلم انه سرق ذورهم محرم ام لا وبيناها قطع وان شاك  
 جمع فيها واصاب كلا اي كل واحد منهم قدر النصاب قطعوا وان اخذ منهم  
 اي وان كان المباشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف زفر وقطع بابا في الحمايق  
 والابنوس والصندل والغصن احضار يده الزمة والباقي والبرقي  
 والانا. والباب المتخذ من خشب انما عد من اللينة لانها من جنس الخرج

في قوله ماله قال في البدائع ومنها ان يكون حُرزا مطلقا خاليا عن شبهة المدم مقصودا بالحِرز وهو شرطها الكون خارجا عنها حاجا اليه ونصا بها قد عثر دراهم مضروبة النصاب عندنا عشرة دراهم او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم وعندنا في رواية بيع دينار وهو درهمان ونصف وفي رواية ثلثة دراهم وهو قول مالك كذا في الحمايق وكلها القطع فان سرق كلف حر او بعد قدر النصاب واقى بها من هذا عندما وعندنا في س لا يقطع الا اذا اقر قريتين ويروى عنه انها في مجلين مختلفين له انه حد محض لا يقع كحد الزنا فلا بد فيه من اقرارين حتى تقوم كل اقرار مقام شاهد واحد كافي حد الزنا ولهما ان الاصل كتابة الاقرار مرة واحدة لعدم التمسك في الاقرار على نفسه وانما عدل عنه في حد الزنا بالنقض على خلاف القياس فلا يعاقب عليه وذكر بشر جرجي اني س الى قوله ما او شهد رجلان وميادهما الامام ماسي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى التمسك كما في السرة الكبرى وكيف يعلم انه اخرج او ناول من هو خارج حتى يعلم انها منقولة ام لا وان س يعلم انها في دار السلام او في دار الحرب وم يعلم انه كان يضابا ام لا ومن سرق يعلم انه سرق ذورهم محرم ام لا وبيناها قطع وان شاك جمع فيها واصاب كلا اي كل واحد منهم قدر النصاب قطعوا وان اخذ منهم اي وان كان المباشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف زفر وقطع بابا في الحمايق والابنوس والصندل والغصن احضار يده الزمة والباقي والبرقي والانا. والباب المتخذ من خشب انما عد من اللينة لانها من جنس الخرج

ولخشب المباحين في الاصل فيؤتمن ان لا قطع فيها ثم ان المراد بالباب غير  
 المركب وانما اطلق اعتمادا على ما ساق في حكم المركب على خلاف هذا وفي الهدية  
 اما يجب القطع في غير المركب اذا كان خفيفا لا يتقل على الواحد حمله لا يتاخر في  
 مباحاتي دارنا لخشب خشيش وقصب وسمك وصيد الصيد من الحيوان  
 المتبع الموشى باصل الخلقه ما بقوا له او بخاجيه فالكس ليس من وزرني  
 ومنه س الطين الاحمر وفوقه ولا ينفذ من ياكله من لحم وفاكهة رطبة  
 وعز على شجر عطف على انفسه لا على لبن لان المراد منه ما يتم مثل الحوز واللوز  
 مما لا ينفذ منها ويبيع وقال انافي يقطع في كل شئ الا الماء والنقاب  
 والطين والبرقيين وسرواية غرابي س كذا في البيتين ولنا قول غا  
 كانت اليد لا يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشئ التافه الا الحية وقوله  
 لا قطع في ظهره وقوله عم لا قطع في غره ولا شجر وزرع لم يحصل له من حوز  
 ولا في اشنة مطربة واللات لهو وصيلب من ذهب وفضة وسطرج وفرد  
 من اخذها بناول الاراقة او الكسر باب مركب سواء كان باب سجدا وغيره لانه  
 حرز لا حوز خلافا لانا في صحف لانه بناول القراءة او النظر فيه طافا في  
 وصق حر لانه ليس بال ولو تحلين لان الحلية تتبع وغرابي س انه يقطع اذا  
 الحلية يضابا او بعد لانه غصب او ضارح ودفع لان المقصود ما فيه ترك  
 ليس بال الا الصغير الا اذا كان يعبر عن نفسه لانه والكبير سواء في اعتبار  
 وقال ابو س لا يقطع وان كان صغيرا لا يعقل ولا يتكلم ودفع الحساب  
 لان ما فيه لا يقصد بالاخذ فكان المقصود سوا كذا عند ولا في كلب و

في قوله ماله قال في البدائع ومنها ان يكون حُرزا مطلقا خاليا عن شبهة المدم مقصودا بالحِرز وهو شرطها الكون خارجا عنها حاجا اليه ونصا بها قد عثر دراهم مضروبة النصاب عندنا عشرة دراهم او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم وعندنا في رواية بيع دينار وهو درهمان ونصف وفي رواية ثلثة دراهم وهو قول مالك كذا في الحمايق وكلها القطع فان سرق كلف حر او بعد قدر النصاب واقى بها من هذا عندما وعندنا في س لا يقطع الا اذا اقر قريتين ويروى عنه انها في مجلين مختلفين له انه حد محض لا يقع كحد الزنا فلا بد فيه من اقرارين حتى تقوم كل اقرار مقام شاهد واحد كافي حد الزنا ولهما ان الاصل كتابة الاقرار مرة واحدة لعدم التمسك في الاقرار على نفسه وانما عدل عنه في حد الزنا بالنقض على خلاف القياس فلا يعاقب عليه وذكر بشر جرجي اني س الى قوله ما او شهد رجلان وميادهما الامام ماسي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى التمسك كما في السرة الكبرى وكيف يعلم انه اخرج او ناول من هو خارج حتى يعلم انها منقولة ام لا وان س يعلم انها في دار السلام او في دار الحرب وم يعلم انه كان يضابا ام لا ومن سرق يعلم انه سرق ذورهم محرم ام لا وبيناها قطع وان شاك جمع فيها واصاب كلا اي كل واحد منهم قدر النصاب قطعوا وان اخذ منهم اي وان كان المباشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف زفر وقطع بابا في الحمايق والابنوس والصندل والغصن احضار يده الزمة والباقي والبرقي والانا. والباب المتخذ من خشب انما عد من اللينة لانها من جنس الخرج



وخيانة وخس ونهب ونشل خلافا لابي سى وان ابقى في الاخير ممن  
 ومال عامة كمال بيت المال وماله فيه شركه ومثل صفة حالا او بطلا اي  
 كان له على اخر داعم مثلا سواء كانت حالة او موجهة فترق مثلها ولو لم يزد  
 لانه بمقدار صفة يصير شركا وما قطع فيه وهو بحاله اي لا قطع بركة عين  
 قطع فيما تم ثم وصلت الى الكفاي لم يتغير عن حالها والقياس ان يقطع  
 وسو رواية عن ابي سى وسوق لابي سى لقوله صلعم وان عاد فاقطعه  
 من غير فضل ولنا ان القطع اوجب سقوط عصمة المحل على ايرق سى بعد  
 ان شاء الله تعالى وبالرد الى المالك ان عاد حقيقة العصمة بقيت بشبهة القطع  
 نظرا الى اتحاد الملك وقيل الوجوب وهو القطع فيه واما الجواب عن الحد  
 فنقول قد طعن في الطحاوي والكرخي وعلى تقدير صحة محمول على التمسك  
 بدليل انه قال في المرة الخامسة وان عاد فاقطع واما الجواب بان المعنى  
 عاد الى السرق لا الى السرق لا ينبغي لان العود الى السرق متحقق في الزرع  
 وان تغير فرق قطع ثانيا فنزل قطع فيه فنجح فرق ولا ان سرق  
 من ذي رحم محرم منه سواء كانت القرابة ولادة او غيرها للثبوت في الحرز  
 ولنا في خلاف الثاني بخلاف ماله اي مال ذي رحم محرم من بيت غيره اي  
 بيت الاجنبى لوجود الحرز بلكهته وماله مريض الموضع التي من ثلثه ان  
 توضع وان لم تباشر الارض في حال وضعها والموضوعة التي في حال الار  
 ملقمة نذرها الصبي كذا في اكثر من قول من امرضة لم يصيب سوا سرق  
 من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يخل عليها اس

من بيتها او بيت غيرها  
 خلافا لابي سى

من بيتها او بيت غيرها  
 خلافا لابي سى

من بيتها او بيت غيرها  
 خلافا لابي سى

من بيتها او بيت غيرها  
 خلافا لابي سى

من بيتها او بيت غيرها  
 خلافا لابي سى

من بيتها او بيت غيرها  
 خلافا لابي سى

من غير استيدان وصحة بخلاف الاخت من الرضاعة لان هذا  
 المعنى فيها وجه الطاهر انه لا قرابة والمحرمية بدونها لا تحرم كما اذا ثبتت  
 بالزنا والقبيل عن شوق ولا من ذوب عرسه ولو من حرز خاص له اما قل  
 تفصيلا للرد على ان ابقى فان له خلافا فيه ولا من يدين او عرسه او ذوب  
 سيد ولا من يكاسه ومصنفه وبيت اذن في ذوقه يدخل فيه الحام فلا  
 حاجة الى ذكره وعدم القطع فيه لاضلال الحرز الا اذا سرق منه ليلا لانه  
 بني لاهراز الاموال والاذن يختص بالهار واعلم ان الحرز بالحفاظ  
 لا اعتبار له عند وجود الحرز بالمكان فاذا سرق في الحام شئ وله  
 فلا قطع لان الحام حرز غايته اختل بالاذن بالدخول فلا اعتبار فظا  
 فيه بخلاف الحافظ في المسجد فان المسجد ليس بحرز فاعتبر الحافظ او  
 سرق شيئا ولم يخرج من الدار او قب بيتا فادخل فيه فاذ شينا  
 وعرف ابي سى انه يقطع كما اذا دخل في صندوق الصيرفي واخرج  
 العطر لي ولنا ان هذا الحرز يشترط فيه الكمال وسوى الدخول وقد  
 امكن الاعتبار والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق لان المكن اذ قال  
 اليردون الدخول او دخل عطف على فادخل وناول اي اخذ شيئا  
 من سوا جرج وعرف ابي سى ان اخرج الداخلين وناولها الخارج فاقطع  
 على الداخل وان ادخل الخارج بينه فساو له من ير الداخل فعليه ما  
 او طر مصرون لم يعل صق لان الظاهر منه ان يكون هناك وعاء آخر  
 غير اكم وذلك غير لازم وعبان الرضعة وسى من كان في شكة ذرم

فان هذا الحام لا يقطع  
 الصورتا ايضا على ذلك ما اظهره

من بيتها او بيت غيرها  
 خلافا لابي سى

من بيتها او بيت غيرها  
 خلافا لابي سى



مسروق يوافق ما ذكره خاتمة منكم غير وان ادخل بين في الكم فطر  
 قطع وذلك لان كل حزر يمكن الدخول فيه فتمتكم بدخوله وبالايراد  
 اليد فيه والاخذ منه وانكم همنا حزر للدراهم فحق ادخل فيه يد واخذ  
 فتمتكم الحزر فوجب القطع والا فلا وما في حل الرباط في المعلى لانه  
 اذا حل الرباط من داخل بقيت الدراهم خاتمة فحصل الاخذ من غير حزر  
 وان حل من خارج بقيت الدراهم داخل الكم فحصل الاخذ داخل الحزر  
 فيجب القطع ونحوه من انه يقطع في الاقول كلها لانه حزر بالكم او بغيره  
 قلنا الحزر هو الكم لانه يمتد وانما قصد قطع المائة او الاسترضاء  
 الجاهل او سرق جلا من قطار او عملا لان العايد والسارق والراكب  
 يقصدون قطع المائة ونقل الامتعة دون الحفظ وقطع اي سارق  
 الجمل والجل ان كان حافظا ولو نالها عليه لم يقبل ان يحفظ ربه لان الشرط  
 ان يكون هناك حافظ ولا يلزم ان يكون ربه او شق الحل واخذ منه  
 شئ لان الجاهل في مثل هذا حزر او دخل بين في صندوق غيره  
 او جيبه او خرج من مقصود دار فيها مقاصير الى صحتها لان كل مقصود  
 باعتبار ساكنها حزر على حدة او سرق ربه مقصود من اخرى منها لما  
 ذكره او القى شيئا من حزر في الطريق ثم اخذ وقال زفلا قطع فيلان  
 الا لانه غير موجب للقطع كما خرج ولم يباذ ولمهم ان الرقي حيلة يناد  
 السارق ولم يعرض عليه يد معتبة فاعتبر الكل فضلا واحدا واذا خرج و  
 لم يجده فمن مضى لاسارق وعند الشافعي يقطع سواء اخذ او تركه

من يملك في حزره ما لا يملك في غيره

من يملك في حزره ما لا يملك في غيره

من يملك في حزره ما لا يملك في غيره

من يملك في حزره ما لا يملك في غيره

في الطريق او حله على حرقه واخرجه لان سرق الحار يضاف اليه لوقته  
 ولهذا ايضا الباقي ما تلفت الدابة ولو لم يسقه وخرج بنفسه وخرج  
 بنفسه لا يقطع وفي قوله فاق اشارة الى **فصل** يقطع بين  
 السارق من بينه وبين حله الميري ان عاد وان عاد ثانيا لا  
 عند الشافعي يقطع في الثالث يد الميري وفي الرابع حله الميري  
 لقوله عم من سرق فاقطعه فان عاد فاقطعه فان عاد فاقطعه  
 فان عاد فاقطعه ولنا الاجماع ذكر صاحب الهداية وقد مر الجواب  
 عن الحديث ولو كان صحيحا غير ما قل لما انعقد الاجماع على خلافه  
**يجوز حتى يتوب هذا التحسان** ويعز ايضا ذكر بعض الشافعي وان كان  
 يد الميري او بهامها او اصبعها سوى الابهام لانه لو قطع في  
 وقته البطن فابتنه في الميري يلزم تقويت جنى المنفعة وسوى الحقيقة  
 اهلاك او حله الميري مقطوعة او شلا لانه اذا لم يكن للانسان يدون  
 من طرف واحد فهو لا يقدر على الشئ اصلا بخلاف ما اذا كان من طرفين  
 فانه يجوز بيع العصا تحت ابطه او برده الى مالكه وان لم يسرق منه او  
 الى المسروق منه وان لم يكن مالكه قبل الخصومة ونحوه في سائر قطع  
 اعتبارا بما اذا رده بعد الخصومة وجه الظاهر ان الخصومة شرط  
 لظهور السرقه لان البينة انما حصلت بحجة ضرورية قطع المنازعة وقد انقطعت  
 الخصومة او ملكه انما قال ملكه ليعلم ان المراد الرتبة مع القبض بربية او  
 بيع او نقصت قيمة اي من حيث الشعر لا من جهة تغير العين ذكر في

من يملك في حزره ما لا يملك في غيره

من يملك في حزره ما لا يملك في غيره



من النصاب قبل الطع قال زفر واثافي يقطع فيها او سرق في ملكه فيه خلاف للثافي او احد ارقين وان لم يبرهن ولم يثب من له حق الطلب وان اقر بهافيه خلاف للثافي فلا قطع لانه لما كان الدعوى شرط لا بد من المطالبة وان سرقا وغابا حدما فشهدا على سرقتهما قطع الاخر وقطع بخصوصه ذي يد حافظ لمودع وغاصبا وصاحب ربوا اي باع دينار بدنيارين وقبضهما فراق من بين وقال زفر واثافي لا يقطع الا بخصوص المالك في تسخير واستاجر ومصارف ومستضع وقاض على سوم الشراء وممن ووصي وولي وموذي الوفاء وبخصوص المالك من سرق منهم اعلم ان الدعوى شرط لظهور السرقة لقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى لانه لا شك ان السروق منه عرف بحقيقته من اليهود وكذا من التارق المقر ان يكون ملكا للدارق بطريق الاثبات او ملكا لذي رحم محرم وسو غير عالم به ففي ترك السروق منه الدعوى وكذا في غيبته مظنة عدم وجوب القطع قل اما غيبته المرسية وان كان فيها توهم انها لو كانت حاضرة اذ عت امر يسقط الحد فلا اعتبار به لانهما راضية بالزنا فيكون تهمته في دعوى ما يسقط الحد ويرد عليه انه بكل سقوط الحد عند دعوى الكايع لقيام التهمة في ايضا ان في ذلك لانهما تهمته محل نظر لان سرق عطف على الضمير المستكن في قوله وقطع من سارق قطع لسقوط عصمته وقطع عبد قربة ورد اي السروق ان كان قايما الى ملكه من المثل على وجه لانه لا يخفى اما ان يكون العبد ماذونا او محجورا

للمستحق

للمستحق

للمستحق

والمال هالك يقطع ولم يضر كذبه مولا او صدقة وان كان قايما او صدقة مولا يقطع عندهم ويرد المال على السروق منه وان كذبه وقال المال مالى قال ابو ج يقطع بينه والمال للسروق منه وقال ابو ثوري واثافي يقطع بينه والمال للولي وقال محمد لا يقطع والمال للولي وبني العبد العتق وقال زفر لا يبيع اقوان في حق القطع ماذونا كان او محجورا واثافي اقوان بالمال ان كان ماذونا وان كان محجورا لا يبيع اقوان بالمال ايضا وما قطع منه ان بقي رد والا لا يضمن وان ائلف هذا رواية ابى عن ابي ج وهو المنهون وفي رواية اخرى عنه انه يجب الضمان في الامتلاك وقال اثنافي يضمن فيها لانها حصان قد اختلف سببا بما فلا يتسما فالقطع في الشريعة وسببه ترك الانتها عما نهى عنه والضمان في العبد وسببه اخذ المال فصار كاستملاك صيد مملوك في الحرم وان قوله هم لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه ولان وجوب الضمان في القطع لانه يتملكه باداء الضمان مستندا الى وقت الاخذ فيبين انه رد على ملكه فبقي القطع وما يردى الى انتفاء فهو المنقضي واما ما قيل ان حال السرقة صار المال معصوما حتى العبد فلا يجب الضمان في كل وجوب الضمان في استملاك صيد مملوك في الحرم ولا يضمن كلها الا التي قطع لها والخلاف فيها اذا حضر ادهم وادعى السرقة واما اذا حضر واجمعا وقطعت بين بخصوصهم لا يضمن شيئا بالاتفاق ولا فاطع يمان من امر يقطع بينه بسرقة ولو عمدا وقال الاثنافي عليه في الخطاء وبني في العمد

قال في الزخيرة ان كان المالك او الاستملاك قبل قطع يد ارق قال المالك انما يحفظ لا يقطع عندا وان اذا اعثر القطع يقطع ولا ضمان عندا عندا فان في وجوب الضمان منه مع الضمان لا يتبعان منه

صلى الله عليه

شئ من طرف ان يقطع بكلمها او بعضها بهذا عندهم وقال لا يضمن



وقال زفر بن في العمد وهو القياس وقطع من شق ما سرق في الدار  
 ثم اخرجوه وهو ياتي النصاب ذكر في الهداية وعن ابي سنان لا يقطع  
 لان فيه سبب الملك وهو حرق الفاحش في انزواج القيمة كلها في ملك  
 المصنوع ولها ان الاخذ وقع سببا للضمان لا الملك وانما الملك ثبت  
 ضرورة اداء الضمان كليا بجمع البدل ان في ملك واحد ومثله لا يورث  
 البهية لا من سرق شاة فذبحه فاخرج لان السرقة تمت على اللحم ولا يقطع  
 فيه ومن جعل ما سرق دراهم او دنانير يقطع ان ساوى النصاب وق  
 الاخذ وانما لم يذكر هذا القيد لانه مفروغ عنه وردت هذه عندك  
 وقال لا يجبر في هذا لان هذه صنعة متقنة عند ما خلا فانه وان  
 ثم يقطع فلا راد لان الصبي قائم صوة ومعنى وحى المالك في البسوة  
 قائم صوة لا معنى ولا ضمان لانه يجامع القطع وقال محمد بن محمد منه  
 يعطى ما زاد الصبي فيه وان سوت رده هذا عند ابي سنان لان السواد نقصا  
 عند كذا عند محمد كافي الحمة فان الصبي لا يقطع حتى المالك عند  
 عند ابي سنان فلا يرد لان السواد زيادة كالحمة عند **باب**  
 قطع الطريق من قصد معصية على معصوم اى حال كون القاصد  
 والقصود عليه مالا او ذميا فاخذ قبل اخذ شي وقيل جرحى يوجب  
 ويظهر فيه سببا لصاحب فان قلت لا يجس قصد قطع الطريق مالم  
 يخف المانة قلت نعم وقد ضمن الاشارة اليه بقوله على معصوم وان اجد  
 مالا ونصب كل منه نصاب يقطع يده ورجله من خلاف وان قتل بلا اخذ

محمّد بن سنان

محمّد بن سنان  
 مولا ابي جعفر محمد بن محمد بن سنان

محمّد بن سنان  
 مولا ابي جعفر محمد بن محمد بن سنان

قل حدا اى هذا القتل حدا لا قصاصا فلا يعفو وتى تبرع على كون  
 القتل حدا وان قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب حيا قبل  
 او قتل عطف على قول اى ان شاء الامام قطع ثم قتل او صلب ان شاء قتل  
 او صلب حيا من غير قطع ويبيع بربع حتى يموت البيع شق البطن ويترك  
 ثلثة ايام وما اخذ قتل لا يعفى اى اذا قتل العاطع فلا ضمان عليه في مال  
 اخذ اعتبارا بالسرقه الصغرى ويقتل اذ لم حدوا اى ان باشر القتل اذ  
 يجب اخذ على الجميع وجرح وعصاهم كسيف وان جرح واخذ قطع **باب**  
 جرحه وان جرح فقط او قتل عمدا فتباى تاب قبل ان يخذ او كان  
 معهم غير مكلف وعن ابي سنان لو باشر المكلفون بجرح الباقي او ذبح  
 محرم من المان او قطع بعض المان على البعض او قطع الطريق ليلا او نهارا  
 في مصر وفيه خلاف الشافعي وعن ابي سنان ان قصدا في المصرا لا يجر  
 يجري عليهم احكام قطع الطريق وان قصدا بالبحر او الخشب فان كانوا  
 خارج المصرك ذلك الحكم وان كانوا يقرب منه او في المصرك كان للبلد  
 فكذلك ايضا بالنهار لا يجري عليهم حكم قطع الطريق والحق في هذه  
 الرواية وبه يفتى كذا في البتين او بين مصرين اذ كانا قريبين بحيث يلحق  
 القوت غالباً كالكوكة والحجرة ففيه خلاف الشافعي فلا حد والى  
 او ادرسه وعقوبه اى لا يجب اخذ في الصوة المذكورة بل ان كان القتل عمدا  
 فلا يولى القود والعقوبات بخير بينهما وان كان غير عمدا فلا يولى العقوب  
 وفي الحق دية الحق من قبل القتل بالثقل وفيه القصاص عند غير

محمّد بن سنان

محمّد بن سنان

محمّد بن سنان







لانه ابلغ في كبتهم واضربهم وقيل غير مكلف فان قال في الويرة  
 هذا الجواب في الشيخ الكبير الغافي الذي لا يقدّر على الحال ولا على الصياح  
 ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الرأي والتدبير ما اذا كان يقدر على  
 ذلك يقبل لانه يقاتله بحارب وبصياحه معرض على الحال وبالاقتيال  
 يكثر الحارب واعني ومقعد خلافا للشافعي في الشيخ والاشي والقصد  
 وامرؤ الاملاكة ذكر في الكافي ان الصبي ايضا يقبل اذا كان مكافا وقال  
نهم او معينا بالمال او الرأي والاحتيال ولو كافر بدي اى لا يقبل الا  
اباه الكافر بديا وانما قال ابتداء لانه اذا قصد الاب قتل حيث لا يمكن  
 دفعه الا بقتله يجوز له قتل قتلته بالنضاي لان قتلته غير انه بالفعل  
 المضارع ينتصب مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها اسيا لما بعد ما بعد  
 اشياء منها النفي فينبغي ان يصير ابا الابن عن قتل ابيه على وجه ينفي البنية  
 لقتل غير اياه بان يغله ويلبسه الى ان يجي اخر فيقتله اسير في هذا في  
 عبارة الهداية الفائلة فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره حيث قال  
عليه دون عنه وخارج معنى وامرأة الا في جيش يوشى عليه وصو حيا  
ان خير واولوهم ما لا ان لنا به حاجة ويندان هو النفع فوق العظ  
كان مضرا في المواضع الثلاثة والبند الفاء اخبرهم بيقض العهد وقيل  
بندى قوتى قبل بندى حانوا لم يعمل بديا لعدم الحاجة اليه فان خانتهم  
 لا يتحقق بدونه وصوح المرتدي يعني العاد على المحاربة المستع على الاخذ  
 على ادل عليه عبارة المصاحفة بلامال لانه لا يكون حرية لانه يندخل

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

بما صمهم يكون غنيمة بل لان في اخذ المال منهم نوع تقرب لهم على  
 الارتداد وذلك لا يجوز ولا رد ان اخذ لانه مال غير مصوم ولا يباع  
 سلاح وخيل وحديد منهم ولو بعد الخ اى لا يفعل ذلك لانه مكروه  
 لانه لا ينبغي ان يفعل ذلك لانه غير محب كما ينهم من الهداية وقال  
حروصه فان كان شرابا وادب اى الباسر لذلك الصلح ولما امان  
الذي وسلم في دارهم اسير كان او تاجرا او من اسلم ثم ولم يهاجر وجوز  
وصي وعبد الاما ذوين قال في الاختيار وعامة المباح على انه لا يخل  
 صلح صبي ما دون لان المصلحة والخيرة حقيقة لا يستوي اليها الا من له  
 كرامة تجزية وممارسة وذلك بعد البلوغ باب المغم وقسم  
الامام بين الجيوش ما فتح عنوة او اقره له عليه تجزية وفراج عطف  
قوله قسم الامام ثم عطف على احد ما قوله وقيل الاسرى ان لم يلوا  
او استرقم او تركهم احرار اذ لنا اى يكونوا اهل ذمة لنا هذا اذا لم  
من مشركي العرب والمريتين وانما لم يتعرض لهذا البيان من اعتماد  
 ما ياتي في موضع ونفي منهم وقروهم المن ان يطلقهم مجانا سو كان  
 الاطلاق بعد اسلامهم او قبله اشير في ذلك في التعليل الذي ذكر في الهداية  
 وقال ان افعي يجوز المن والعدة ان يطلقهم باخذ مال او اسير في  
 مقابلتهم قال في الهداية ولا يماضى بالاسارى عند الجرح وقال ايضا  
 بهم اسارى المسلمين وهو قول الشافعي واما المعادلة بالناضن منهم لا يجوز  
 المنهون من المذهب وفي السير الكبير لا باس اذا كان بالمسلمين حاجة استدلالا

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب



بدر وهذا البيان منه ظاهر في عدم الفرق بين ان يكون ذلك قبل  
 وضع الحرب لوزارها او بعدها ثم انه علم من نفي المن والخذاء في ذم  
 الى دارهم بطريق الدلالة فلا حاجة الى ذلك ولزك تركه وعو<sup>د</sup> به نفي  
 فعلها وذبحت وحرقت وقال الشافعي ترك وقسمه منقسم ثم خلافا للشافعي  
 الا ايداعا ان لم يكن الامام حولة يحمل عليها الضمان فيرد ههنا ويقسم  
 الرده ومدد حكمهم كقاتل فيه اي في المضم خلافا للشافعي بعد انعقاد  
 القتال لا سوقي لم يقابل ولا منوات ثم لانه بالاحراز يكون ملكا وعند  
 الشافعي باستقرار هزيمة الكفار يصير ملكا لنا فموات بعد ذلك يورث  
 نصيبه عند ويورث قسط منوات هنا وقتل لثامه طعام ولف و<sup>حطب</sup>  
 ودهن شرط الحاجة في السير الصغير حتى لو كان بلا حاجة يكن ولم يشترطها  
 السير الكبير به اقل النصف واما السلاح والدواب فالحاجة شرط فيها بلا<sup>خلافا</sup>  
 ولذلك قال وسلاح به حاجة بلا قسمة لا بعد اخرج منها ولا يسعها الى  
 يجوز للغانين بيعها ذكر في البطل وعولها ورد الفضل الى الختم ومن  
 اسلم ثم احرز نفسه انا قال احرز ولم يقل عصمه لان من اسلم في دار الحرب  
 ولم يخرج الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند ابي ج ويكون محرزا  
 خرج بذلك في الهداية وطفله لانه صار مسلما تبعا وملا معه او اورد مع محرزا  
 مسلما كان او ذميا انا قال محرزا دون معصوم اليشاول السلم ثم لا<sup>لا</sup>  
 كبير او عرسه وعلها خلافا للشافعي في الاخير وعقان وقال الشافعي  
 هو له لانه في بين فصار كالمقول ولنا ان العقار في يده اهل الدار

راجع الى  
 ما في  
 المتن

وسلطانا اذ من جملة دار الحرب فلم يكن في بين حقيقة <sup>مقتلا</sup>  
 وماله مع حربى بغضب ومكان غضبا في يد مسلم او ذمى فهو في عند  
 خلافا لما اورد على اختلاف الروايتين او ودية ويعبر وقت  
 المجاوزة اي العبرة في استحقاق سهم الفارس للفرس وقت الانفصال  
 دار الاسلام الى دار الحرب وهو المعنى في المجاوزة اي مجاوزة الدرب وهو  
 الباب الواسع لغة وبالتهنية دروان اريد به مدخل دار الحرب عند  
 الشافعي وقت القتال فمن دخل دارهم فار ساقفق <sup>فرسه</sup> فرسه اي مات  
 فشهد الوقة راجلا فله سهم فارس هذا عند وعند الفارس  
 اسهم وهو قول الشافعي ومن دخل راجلا فله سهم فارس <sup>ار</sup> راجل وجن  
 الشافعي على العكس ولا يسهم الا للفرس اي واحد فلا سهم للبغل والابل  
 عند ابي يوسف بسهم لفرسين ولا للملوك لم يقل العبد لعدم ثبوت <sup>الملك</sup>  
 على افعج عنه قول صاحب الهداية والكتاب بمنزلة العبد وصبي <sup>او</sup>  
 وذمى ورضع لهم الرضخ اعطاه القليل والمراد سهمنا القليل من سهم  
 الضمنية ثم الملوك انما يرشح له اذا قاتل والمرادة يوضع اذا كانت <sup>او</sup>  
 الجرحى وتقوم على المرضي والذي انما يرشح له اذا قاتل او دل على  
 الطريق والحنى للكين واليتيم وابن السبيل وقدم فقرا ذوى العري  
 عليهم ولا تسبغ عليهم وذكر في معنى الحنى لليتيم وسهم النبي صلى الله عليه  
 سقط بموته كالصبي وعند الشافعي يقسم على خمسة اسهم سهم الرسول  
 وهو الخليفة وعندنا سقط هذا بموته صلى الله عليه ولم كما سقط في

راجع الى  
 ما في  
 المتن

راجع الى  
 ما في  
 المتن



فانه كان للشيء ان يصطفي نفسه شيئا من الغنيمة وسهم ذوي القربى  
 لهم اي بني هاشم وبني المطلب يتوى فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين له قوله في ولوى القربى من غير فصل بين الغني والفقير  
 ولنا ان الخلفاء الاربعة الراشدين قسموا على ثلثة على نحو ما قلنا وكفى بهم قدوة  
 وقال صلعم يا معشر بني هاشم ان الله كرمكم غالة الناس وواسعهم  
 عوكم منها عسى ان يحسن من الغنيمة والعرض انما يتب في حق من ثبت في حق المعون  
 ومن الفقراء والبقى عمو اعطاهم للنصرة لا ترى انه عمو على حال انتم لم  
 مع هكذا في الجاهلية والاسلام وشك بين اصابعهم وبهذا يتبين ان المداد  
 بالنصرة قرب بالنصرة لا قرب القربة فلم يبق بعد ذلك عمو فلا يتحقق بعد  
 بالفقير هذا قول الكوفي وقال الطحاوي فقيرهم ايضا محروم وجه الاول  
 قيل هو الاصح ما روي ان عمر اعطى الفقراء منهم والارباع اعطى على سقوط  
 الاغنياء واما فقراؤهم يدخلون في الارباع الثلثة ومن صدق انهم قاعد  
 من الامن لا منعة له ولا اذن لان المحسن انما يؤخذ من الغنيمة ويؤخذ من  
 فقراؤهم هذا بالمتعة فان لم يكن متعة لكن وجد اذن الامام فهو في حكم  
 لانه بالاذن التزم نصرة بالامداد فصار كالمتعة وللامام ان ينقل  
 القتال حشا فقول من قتل قتيلا سماء قتيلا القربى الى القتل فله سكة القتل  
 اعطاء شيء زائد على سهم الغنيمة والتركيب يزل على الزيادة او يثبت في  
 من يجنس جعلت لكم الربح مثلا بعد محسن اي بعد ما دفع المحسن جعلت لكم ربح  
 الباقي او ثلثة او نحو ذلك لا بعد الارزها اي بدران السلام اذ يصير

القتال حشا فقول من قتل قتيلا سماء قتيلا القربى الى القتل فله سكة القتل

للقائين الامن المحمي سلبه ما معه حتى يركبه وما عليه السلب كل ما ثبت يد القاتل  
 عليه فاسوة للقتال اوزنية للقاتل كنيابه وسلاحه وفرسه وكذا خيلهم وسون  
 ومنطقة في الصحيح كذا في الحقائق وسلك كل ان لم ينقل خلافا لا في فان  
 عند القاتل اذا كان من اهل ان يسلم له في الغنيمة وقوله مقبلا بين الصفيين  
 وجه المبادنة له قوله عمو من قتل قتيلا فله سلبه ونحن نعمل هذا على السبل  
 وضع الشرع لما قال عمو يجبر من ابى سلة من ليس له سلب قتيلا لا ما طاب له  
 اماك **باب** استيلاء الكفار اذا غلبوا على الناس واخذوا من بلادهم ودارهم ونسبهم  
 بعضا واخذوا ما لهم ملكون شرط الارز بالدار مخصوص بالمبئلة الاولى على  
 افضح عنه صاحب الهداية ولذلك قدمها وقال الشافعي لا يملك الكفار ما لنا  
 بالملكية والارز لان الهوى عن الاعمال الحسنة بوجوب القبح لعينه وبقي لعينه  
 صكنا عباي من الملك قلنا ان الاستيلاء على الاموال ليس من باب الدائم بل بواسطة  
 في الحول والعملة انما ثبت في حقنا لا في حق اهل الحرب لانها بالخطاب والوثوق  
 في حقهم لا لقطع ولادة البليغ والارزام فكان استيلاؤهم على هذا المال واستيلاؤهم  
 على الصيد سوا ولو سلم ان العملة ثابتة في جميع الاثنا انتهت العملة بقطعة  
 فلم يبق للملئلا مخطورا بانها سبها وسوا الارز فانه باليد والدار وقدر  
 كلاما بالارز منهم فضلي ان يكون سببا للملك بخلاف ارضنا الموجود منهم في  
 نذائهم فافزوة تحقق الاستيلاء اذ لا بد للجهاز لارزنا ومدبرنا وام ولدنا ونكا  
 وعندنا فيها اي في دار الحرب انما قال هذا لانه لو اذن في دار الاسلام و  
 بدران حرب يمكنه اجاعا بقاء وان اخذوه خلافا لهما فيما اخذوه لهما ان

غنيمة من سلب الغنيمة  
 واصحابها لا يملكونها  
 فانه لما خربت كما وقع في القفابة  
 فاعلم تعالى الشرع بها منسجمة

ما كان الاستيلاء بالدار  
 كان له اذ لا يجرى حكم الاستيلاء

لا حاجة الى قيد العبد الواقع  
 في كلام صدر الشرع منه



كانت حتى المولى وقدرت فصار بها وقع في ايديهم وله انه ظهرت يده على  
نفسه بالخروج من دار الان سقوا اعتبارا لتحقيق المولى عليه تكبيلهم من الانساق  
وقدرت يد المولى فظهرت يده على نفسه وصار معصيا بنفسه فلم يبق محلا للملك  
فلما اتي بسايع فاخذوا الكفار فسلمتهم رجل اخذ العبد مجانا وغيره بالنس  
لما رآتهم لا يكون العبد الابن ويكون متاعا وقال ياخذ العبد ايضا بالنس  
وملك بالعبية حرهم وما سلكهم ومن وجد من ائله في يد العاغبين او في يد غيره  
من صار فاحس او في يد تاجر سرى منهم ولا حاجة الى ان يقال بعد ما غلبنا عليهم  
الوجدان في يد المذكورين لا يكون الا بعد ذلك وانما ترك قيد الوجرايما  
ذكر اعتماد اعلی انهم من قولهم اذن بلائني ان لم يقسم اي بين ارباب الحقوق  
وبالقيمة ان قسم وبالنس ان شره منهم تاجر به وبقيمة العرض ان شره به وبقيمة  
وهب له وان اسره ببيع ثم كذا ان اسره ايضا ببيع مع اخرى فلا شيء الا  
اخذ من الثاني ثم لم يستد اذن منه بالنس وقبل اخذ الاول لا يبيع  
النس الذي اعطاها ولا يحيط بارس عينه اي عين العبد الماؤن شيئا اي ان  
فحيت عينه في يد التاجر فاخذ ارسه فالملك القديم ياخذ بكل النس ان شره  
يحيط من النس شيئا بازا ما اخذ من الارش وعق عبدك شره مستاسي هذا  
دوام سدا عنه وقالا لا يفتق لان الازاله كانت مستحقة بطريق معين وهو  
البيع وقد اضطعت ولاب الجبر عليه فمضى في بين عبدا وله ان يخلص لهم عن ذل  
الكافر واجب في قدام الشرط وهو بيان الدار بين مقام العلة ومثل الاتفاق  
تخلصه كما مقام مضي ثلث حيض مقام التوقي فيما اذا سلم احد الزوجين في يد

بسم الله الرحمن الرحيم

میں نے

221/2

2017

1000

721500  
1605.50

مواضع من القرآن

172

الحرب كعبد لهم السلم فجانا واظهرنا عليهم انما قال فجاءنا دون فخرج البنا  
ليقم ما اذا جاء عسكر المسلمين ومنهم في دار الحرب **باب المقتل** وسوئيل مسلم دخل  
دار الحرب بابان وكافرا دخل دار الاسلام بابان لا تبرص تاجرنا لدمهم  
الهم الا اذا اخذ ملكهم ماله او جسده او غيره بغيره ولم ينس عنه وما اخرجنا بغيره  
الفرق ملكه ملكا حرا لانه ظفر بمال مباح وان كان حرا ما للفرد فيصدد  
به وان اداه حربي دنته وادنته ودينه ارضته كذا في المغرب وادان حريا  
عصا صدم من الاخر وجاء آيها لم يقض لاحد بشي لالا لالا لالا لالا لالا لالا لالا  
اذ لا وجه له على اطلاقه بل لانه ما التزم حكم الاسلام فبما مضى من افعاله وانما التزم  
فيما يتقبل في حق حكمه بياشتم في دارنا وقال ابو تبي يعقني بالدين على السلم  
العقب لانه التزم احكام الاسلام حيث كان واجيب عنه بانه لما امتنع في حق  
المناس امتنع في حق السلم ايضا تخفيفا للتوبة بينهما وكذا الوصل ذلك حريتا  
وجاء امتناع لما ذكرنا وان جاء المسلمين قضى بينهما بالدين ولو وقع المذا  
بترافهما والتزامهما الاحكام بالاسلام لا العقب لان الغالب ملكه وان قل  
سلم <sup>الادوية</sup> شامئ مثله ثم عدا او صطا ودي من ماله وكفر بالحظا دون العمد لانه لا  
للمعد عندنا اما الكتمان والدية في الحظا فلقوله تعالى ومن قتل من مصادقات  
رقية مؤمنة ودية سلمة الى اهله وانما تجب في ماله لان العاقلة لادونة لهم على  
مع تباين الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وانما تجب في العمد في ماله  
المواقل لا لتقل العمد والعصا قد سقط للبينة فلا بد من الدية في الحظا  
للمعد المصوم فسمين ان يكون ذلك من ماله وفي الايسر كتر فقط في الحظا

تابع الشريعة

تاج الشريعة

مسند الزبير

افضل منها عند الشريعة حيث  
عليه تبليغ الاول منه

الشريعة

فان دار الحبيب واراد اباقة للدم  
فبغير ذلك شبهة مقطوعة للمقتبة لان  
مجرد صور الامانة يعني لقط المقتبة  
الايدي انه يقط بقله اقلواي منه



وهذا عند وقال يجب عليه الدية في العمد والخطأ من ماله لان العصمة لا تبطل  
بالاسر كالابطال بالدخول دراهم بالامان وله ان الاسير كان بتعاليم بالقر  
فلا يجب بقتله دية كاصله وهو حربي بخلاف المشرك فانه ليس بموت ودليل  
الكفارة ما من نص الكتاب ولا يلى حرق بها سنة ويقال له ان قتله سنة  
او شهر يعني للامان ان يوقت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين يصح  
الحرق فان يرجع قبل ذلك جاز الشطر المحذوف اي فيها او يجره والاى وان لم يرجع  
قبل المدة المفروضة فهو ذى لا يترك ان يرجع كالواشرك ايضا اي ارضه فارجع  
ووضع عليه خراجها لانه لما التزمه لا يصير قتيلا لانه ربما يشترها التجار وعليه  
جزيه سنة متعيلة من وقت وضع الخراج او تحت حريته ذميا هذا لانها  
الوقت المتعام بتعالق الزوج وفي عكس لا يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الاول  
وان رجع المشرك الى دانه حل دمه فان اسرا فظهر عليهم فقتل سقط دين  
كان له على معصوم اي مسلم او ذى واقى اي صادقا ودية له عند اي عند  
في دارنا وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فمات اي الدين والودية لورثته لان  
باق في حق ماله ما لم يقتل غلبة اما اذا قتل بها بصير ماله غنيمه اخرى حربي هذا  
عرس واولاد وودية مع معصوم وغيره فاسلم ثم ظهر عليهم فقتل في امان  
والاولاد الكبار فقدم التبعية وانما غير ذلك فلان ليس في بن فاسلانه لا  
عصمة والفقير اسم لمال المصاب من الكفار فيقال وان اسلم في الجاه وظهري على  
الدار فخطفه حرم مسلم وودية مع معصوم لا اي للحر في الذى اسلم وغيره في  
ومن لم يملك له ورثة اي ورثه مسلمون هناك فقتله مسلم فلا شيء عليه الا كفارة

سبب جرحه  
في سنة ١٠٦٧

سبب نهضته  
في سنة ١٠٦٧  
في سنة ١٠٦٧  
في سنة ١٠٦٧

سبب جرحه

سبب نهضته  
في سنة ١٠٦٧

الخطأ اي ان كان الصل عمدا فلا يجب شيء وان كان خطأ لا يجب الا الكفارة  
وعند ان في يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ واخذ الامام دية مسلم لا في  
له ومسا من اسلم هناك فاقله فاقله خطأ متعلق بالصورتين لا بالنية  
وقل واخذ الدية يعني بطريق الصلح في عمد ولا يعقل ان الحق للعامة والدية  
لغيره وليس من النظر اسقاط عقوبة بغير عوض والله اعلم **باب الخراف** ارض العرب  
ما بين العذيب الى اقصى بحر باليمن بمره الى حد الشام وما بينهما اهلها اربع  
قسم بين جيشنا والبصرة عشرة والواد وهو ما بين العذيب الى عقبة حلق  
ومن العقبة ويقال من الملت الى عبادان وما فتح عنق انما يذكر بغيره عليه  
لانه ليس بجز في كونها خراجية وانما الشرط عدم قسمتها بين الفارين فربما  
في نزع الطواوى ومكة مخصوصة من الحكم المذكور اوصاحهم خراجية بالا جماع  
وسواها ايجي يعتبر بغيره هذا عند اي س وعند محمد يعتبر بغيره ايجي وخراج  
وضعه عمر رضي عن السواد لكل جريب بيلعة الماء صاع من بر او شعير ودرهم  
الوطبة خمسة دراهم وجريب الكرم او الحقل متصلة ضفتها ولما سواها كرهوا  
وبستان سوكل ارض يحيطها حائط وفيها نخيل متفرقة وانجار ما يطبق  
ايجي بسوق ذراعا في ستين ذراعا وفي كبت الفقه ذراعا الكرايا سبع  
قبضات وذراعا المساحة سبع قبضات واصبع قاية وعند الحجاب الذراع  
اربع وعشرون اصبع او الاصبع ست شعيرات مضمومة بطون بعضها الى  
ونصف الحادج غابة الطاقة ونقصان لم تطلق وظيفتها ولا يزداد ان لها  
عند اي س وجاز عند محمد هذا في فراج الاصل وسو الوصف يعني ما وضع

سبب نهضته  
في سنة ١٠٦٧  
في سنة ١٠٦٧  
في سنة ١٠٦٧

سبب نهضته  
في سنة ١٠٦٧  
في سنة ١٠٦٧  
في سنة ١٠٦٧

سبب نهضته  
في سنة ١٠٦٧  
في سنة ١٠٦٧  
في سنة ١٠٦٧

سبب نهضته  
في سنة ١٠٦٧



عمر واماخراج القاسمة وسوان يقسم الامام الخراج بالنصف والسك او نحوها  
 فلا يجوز الزيادة على النصف بكل حال ذكر القسامة في زكاة فآواه ولاخراج  
 لو انقطع الماء عن ارضه او غلب عليها او اصاب الزرع افة ويحب ان عطها ما لا يكرها  
 ويبقى ان علم المالك او شرها سلم ولا عشرة خارج ارضه اي ارض الخراج هذا  
 عندنا وعندنا في يجب ويكره العشر بكثر الخراج وكذا اخراج القاسمة  
 واما اخراج الموظف فلا يتكرر **فصل** الجزية في نوعان جزية وضعت  
 فيقتدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يتبداه الامام وضعا اذا غلب عليهم  
 واقربهم على املانهم ما وضعت بصلح لا بتغير وجوبه واولا على ملائمتهم  
 يوضع على كتابي ونحوه وتسمى الجزية في خلافه في ظهر غناؤه لكل واحد  
 من السنة لكل سنة ثمانون واربعمائة ودرهما يؤخذ في كل شهر اربعة دراهم و  
 المتوسط انصفها وعلى فقير يكتب نصفها وعندنا في يوضع على كل حال  
 الفقير والغني سواء لاعلى وثني عربي فان ظهر عليه عرس وطغله في ولائهم  
 فان ظهر على اهل ناصية ارتدوا فاقسامهم وجبايتهم في ولائهم منها اي  
 الوثني والمرد الاسلام والسيف وعندنا في يسرق مشركا العربي لا على  
 راهبا لا يخالط فاما الرهبان واصحاب الصوامع الذين نجس الطين الناس  
 محمد كان ابو جيع يقول يوضع عليهم الجزية اذا كانوا يقدرون على العمل  
 قول ابي من قال عمر بن عرقلة لمحمد فاقولك قال القياس ما قاله ابو جيع  
 في جزية القديري للاقطع وصبي وامرأة ومملوك واعمر ومن وكذا العباد  
 وابني الكسيرة عن ابي من انه يجب ان يكون ذمالا وفقيرا لا يكتب وقدر خلاف

م م سببه ١٤٤٤  
 ١٤٤٤ م سببه ١٤٤٤  
 ١٤٤٤ م سببه ١٤٤٤

١٤٤٤ م سببه ١٤٤٤

١٤٤٤ م سببه ١٤٤٤

وتقط بالموت والاسلام خلافا للثاني فيها وتدخل بالكثر خلافا لها  
 ولذا في ولايحدث بيه في القسامة وكيفية في اليهود ههنا ولم يعمد  
 المهندمة وبين الذي في ذبه ومركبه وبره وسلام فلا يركب خطا ولا يعمل  
 بدلاج ويظهر الكسبة هي خط غليظ بقدر الاصح من الصوف بين الذي  
 على وسطه وهو غير الزناد من البرسيم وبرك على بره كاف وميون  
 ناولهم في الطريق والحام وتعلم على دورهم كيلا يستغفروهم ونقص عهد  
 غلب على موضع حربا او نحو بدادهم وصار كمن تدعى الحكم بوجه وحال لكن  
 اسريته والمرد يقتل لان امتنع عن الجزية او رضى بجملة او قلها او ب  
 النبي صلعم سب النبي عم لو كان من لم حله من ذلك الا قطع في نزع القدو  
 وعندنا في سيقن العهد ويؤخذ من البالغ تعلقي لم يقل تعلبية لانه زاد  
 بالتعلبي ذلك ايجل ذكره كان او اتى ضعف كاتنا ومن يولاه الجزية و  
 الخراج خلافا لفرقانه يقول يؤخذ منه ضعف كاتنا في الخراج الاراض  
 نصف العن في غيرها ما يجب فيه الزكاة فانه يؤخذ منه الجزية والخراج قوله  
 عدم مولى القوم منهم انما يعمل في حرية الصدقة فيجمل مولى الهاشمي كالهاشمي  
 في هذا الحكم لان احراف بيت باليهات ومصرف الجزية والخراج ومال بني  
 وهديهم للامام واما احدهم بل اخرج مصاحبا كشد نغرو بسلا فظرو  
 جاز القنطرة ما يكون مركبا والجزية خلافه مثل ما بدت على السفن وكما في العلماء  
 والقضاء والعمال وورق المعانة ودرادهم ومن مات في نصف السنة  
 حرم من اعطاه لانه صلة فلا يملك قبل القبض ويقط بالموت واهل العطاء في

صدق

صدق



المقاضي والفق والملايين **باب المرتد** من ارتد والعياد بانه عصى  
 عليه السلام وكشف شيعته وان يستلجس ثلثة ايام فان تاب جزاء الشرط  
 محذوف وموفا اي فبا حصة الحنة خذ والاقل وصي التوبة بالتبكي  
 عن كل دين سوى الاسلام او عما انقل اليه وصله قبل العرض تركت بياض  
 لان الكفر يسبح والعرض بعد الدعوى غير واجب عندنا في ان يحبان يملكه الام  
 ثلثة ايام ولا يحل قبله قبل ذلك ولا يزول ملكه عن ماله موقفا في زوال  
 مرأى وقال لا يزول ملكه فان اسلم عاد وان مات او قتل او حتى يدرأ  
 حكم به عن مدبرين وام ولد وحل دين عليه لانه في حكم الميت والدين الموجل  
 يصير لايوت الديون وغلنا في بغي موقفا كما كان وكسب سلام لوارثه  
 المسلم ان لم يتصل عند حقه بدرا حرب وكسبه في هذا عند وقال  
 فيما اذا قل كل حال من كسب او مات كلاما لوارثه المسلم وقال ان في كلاما  
 في وقفي دين كل حال من كسب تلكا حال وقال لا يقضي دين من كسب <sup>ويصل</sup>  
 تكاحه وذبحه وصح طلاقه واستلاده وتوقف مفاوضة وبه وشروطه  
 واجاره وتديره وكتابه ووصية ان اسلم نفذ وان مات او قتل او حتى وقم  
 به بطل اعلم ان تصرفات المرتد على اقام باخذ بالاتفاق كالاستلاد والطلاق  
 لانه لا ينفق في حقيقة الملك وتلم الولاية وباطل بالاتفاق كالنكاح <sup>الزوج</sup>  
 لانه يعتمد الملة والامانة وموقوف بالاتفاق كالمفاوضة لانها تم بالحياة  
 ولا حياة بين المسلم والمرتد مالم يعلم وتختلف في توقفه وسواقي ما ذكر  
 فانه موقوف عنده وناقض عندهما وان جاء مسلما قبل حكمه كان المرتد

فيهم  
 بقره  
 فيهم  
 فيهم

فيهم

فيهم

فيهم

وان جاد بعد وماله مع ورثته اقل ولا يقل من ثمة خلافا لما في حجب  
 حتى تلم وصح تصرفها وكسبها لورثتها فان ولدت امته فادعاه فورا بانه حر  
 برته في المسلم مطلقا اي سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من ثمة  
 او اكثر لان الولد يسبح المسلم من ابويه فيتع الام فيكون مسلما والمسلم يرتد المرتد  
 او مات ان حتى يدرأهم وكذا في النصانية الا اذا جات نصف حول او النصف  
 منذ ارتد لان الولد يسبح الاب ج لان الاب يحبر على الاسلام فيكون اقرابي  
 الاسلام من الام فصار في حكم المرتد المرتد لا يرتد وانما قال النصف  
 حول او اكثر لانه اذا ولدت لاقبل منه يتقنا بوجوده عند الردة فيكون مسلما  
 بقا لايه بخلاف ما اذا جات به لسته اشرا او اكثر ذكر في البيتين وان حتى يدرأ  
 بماله فظهر عليه فهو في يني لورثته عليه سبل لان ملكهم فيه غير ثابت حيث كانا  
 مع ابنا فمقط عصمة بالحق وكذا عصمة ماله لانه يتبع للنفس وان رجع  
 يعني ما حتى به بالمال وحكمه فحتى مرة اخرى بماله فظهر عليه فهو لورثته قبل  
 يعني بين الغائبين لانه لما حتى بدرا حرب وحكم به ملكته الورثة فلما اك  
 القديم ان ياخذ ماله قبل القصة بغير ثني وان قضى لعبد لم يرتد حتى لايته  
 قضى لايته فكتابه تجار مسلما فبذلها والولاء للاب لان الكتابه وقت <sup>جانب</sup>  
 والاب خليفة فاذا جاء الاب لما كان الابن كما وكيل من الاب فالبذل له  
 العتق واقع عنه ومن قبله مرتد خطا فحتى او قل فزيمه في كسب الاسلام  
 الدية لا تكون على القابلة عند عدم النصرة فيكون في ماله فزيمه يكون  
 في كسب الاسلام لان كسب الردة في وعندهما في الكسبيين ومن قطع <sup>صلى</sup>

تاج الرضا

من نها كل المخل في قول  
 من قال الا اذا جات  
 دارة من نصف حول



عند اقدار والمياض بانه ومات منه او حتى اي حتى بدار الحرب فقصي به  
في اوقات من صف الدية في ماله لوارثه لان القطع حل كلاً  
معصوما والدية حلت في غير معصوم فاعتبر القطع في الدية فيجب  
وانما يجب في ماله لان العمد لا يتحمل العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجوب  
البينة وهو الارتداد وان اسلم هنا فان اي ذلك القطع من كل ما  
لكونه معصوما وقت القطع ولزاد في الدية هذا عند ما وقال محمد  
يجب البضف هنا لان الارتداد اذا اهدر الدية فلا ينقلب بسلام الى الفناء  
مكاتب ارتد حتى واخذ بماله قتل مدله لثبته وباتى لوانه زوجان  
فحقا في لوت من ولد فظهر عليهم فالولدان في الاول يجزى على الاسلام  
لاولن وفي رواية الحسن يجزى ولد الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد  
لا يتبع الجدة في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبع في رواية الحسن ورواية  
صبي يعقل ولا يملك يجزى عليه ولا يقل ان ابى هذا عند ابى محمد وعند  
ابي شارتاده ليس يرتد ولا يملك اسلام ذكي في الهداية وعند  
وهو قولنا في لا يرضع ارتداده ولا يملك ولا ياتي في ولابي محمد  
عليه السلام في صباه وصح النبي عمه لسلامه وافتحان بذلك مشهور قال  
سبقكم على الاسلام طرا غلاما ما بلغت اوان حلي **باب النجاة** قوم مسلمون  
خرجوا عن طاعة الامام وعاهم الى العود وكشف عن شتمهم فان حرقوا  
اي اتخذوا حيويا قبل اي احادوا يعني في فيه من المسلمين يستغيثوا فليس  
بذلك اذ لا دالة فيما ذكر عليه ولا هو شرط هنا لخصم حلقا قاتلهم

في غيرهم  
 في غيرهم  
 في غيرهم

براء هكذا ذكر شيخ الاسلام خاخر زاده وهو المذهب عندنا وذكر الصدوق  
 في مختصره لابن ابي عمير يقال وهو قول الثاني لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفاعا  
 وسم مسلمون ولنا ان الحكم يدار على دليله وسنذكرهم واجتماعهم فان اصر  
 الى ان يبدوا بما لا يكون دفع شتمهم ويجزى عن جرحهم يقال اجزى الجرح اذا  
 اسرعت قتله وفيه ايضا خلاف الثاني ويتبع من يقيم ان لهم فيه وفيه ايضا  
 الثاني والافلا اي ان لم تكن لهم فيه لا يجزى عن جرحهم ولا يتبع من يقيم  
 قتلهم كان لدفع شتمهم وقد اندفع بدونه فلا يقتل كونه مسلما ولا ياتي بهم  
 ويجزى لهم الى ان يتوبوا ويسلموا عليهم وضامهم عند الحاجة خلافا لكان  
 ولا يجب شي يقتل باع مثل ان ظهر عليهم اذ لا ولاية للامام عليهم حال القتل  
 فلم يوجب ولم ينقلب وجبا بعده وان عليا على من قتل من قبله اقره  
 فظهر عليهم قبله هذا اذا لم يجز على اهل المصالح حكمهم بل ان يجزى الامام  
 العدل قبل ذلك لان ولاية الامام العدل لا ينقطع قبل ان يجزى احكامهم  
 حتى القصاص وبعد الاجراء ينقطع فلا يجب وباع قبل عادلا امر عا حقيقه  
 مقتر عليه اي قال كنت على الحق وانا الان عليه قال في غاية البيان شرط  
 الارت ان يكون مقرا على دعواه فاذا رجع فقد بطلت ديانته فلا يثبت بونه  
 كعكسه اي كايث العادل الباغي فاذا اقرانه باطل لا هذا عند ابى محمد  
 وقال محمد لا يثبت الباغي العادل سواء ادعى حقيقة او اقرانه باطل وقال  
 لا يثبت العادل كذا في التبيين وفي الهداية ان قوله كقول ابى محمد ويتبع اللامع  
 من رجل انه علم انه من اهل الفتنة كره والافلا **كتاب القبط** شيخ

صدوق

صدوق

صدوق



بسم الله الرحمن الرحيم

في الشرح اسمي مولود طرحة اهله خوفا من العيلة او فرادى من تهم الرب  
مصنعه اثم وغام وانما سمي لقيطاً باعتبار ماله وقفاره لا لاستصلاح حاله  
كذا في المبوط رضى ارباب وان خيف هلاكه اى غلب على ظنه ضياعه يجب  
هذا على وفق ما في الهداية وفي البداية اما حاله الذب ففى ان يخاف عليه  
الضيعة لو تركها واما حاله الاباحة ففى ان لا يخاف عليها الضيعة فيأخذها  
لصاحبه هذا عندنا وقال الشافعي اذا خاف عليها الضيعة يجب اخذها وان  
لم يخف يجب اخذها وهو حر الاجرة رقة وثققة وجانية في بيت المال  
وارتد له ولا يؤخذ من اجرة ونسبه فمعه ولو جليل حزين لم يكن لادب  
الشرطين عندنا خلافا للشافعي والتفصيل يطلب من شرح القدوري لا قطع  
او من يصف منهما علامة به اى كانه به في نفس الامر فلا حاجة الى ذكره في  
قال في شرح الطحاوى ان ادعى جليلان نسبه فآيهما اقام البينة يقضى له  
ولو اقاما جميعا يقضى لهما وان لم يقبما البينة غير ان احدهما وصف علامة في  
جس فاصاب والاخر لم يصف فانه يجعل ابن الوصف ولو لم يوصف  
واحد منهما فانه يجعل ابنهما جميعا او عبدا عطف على قوله ولو جليلين وكان  
حرا اى ان كان المدعى عبدا ثبت نسبه منه لكن اللقيط يكون حرا لان المال  
في دار الاسلام الحرية او ذميا وكان مسلما لم يوجد في مفرهم اى في مفر الدين  
لم يقل ان لم يكن لان العبد لعدم الوجود فيه لا عدم كونه فيه وقد ادعوا  
وذميا اى ان كان ذميا ان وجد فيه والواجد ذى انا قال هذا لان العبد  
منها للوجود لا للدعى وهذا من الهداية وان خفي على من قال وذميا ان

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

177

اعلم ان المسئلة على اربعة اوجه احدها ان يحرم مسلم في مكان المسلمين كالمسجد  
فيكون مسلما وثابتا ان يحرم كافرا في مكان الكفار كالبسطة فيكون كافرا  
وثالثها ان يحرم كافرا في مكان المسلمين ورابعها ان يحرم مسلم في مكان الكفار  
وفي هاتين الصورتين اختلفا الرواية ففي كتاب الدعوى منه اعتبر  
ومى رواية ابن سماعه عن محمد لقوة اليد وفي نسخة اعتبر الاسلام يعنى انهما  
كان موجب الاسلام يعتبر ذلك نظرا للتصغير وما شد عليه صرف اليه بالمراس  
وقبل بدونه وللملحق قبض هبة في حكمه في صرفه لا الكاهن وقصر ماله  
اجازته في الاصح احتج به عن رواية القدوري في مختصره **كتاب**  
**اللقطة** بضم اللام وفتح القاف هو ما وجد ضايعا فيلقط من اللقط  
وهي اخذ الشيء من الارض وهي امانة ان اشهد على اخذه ليردها على ربها  
الاشهاد ان يقول من سمعته ينشد لقطه فذكره على والا اى ان لم يشهد  
انه اخذ للرد ضمن ان يجد المالك اخذ للرد هذا عندنا وعند ابن يوسف  
لا يصح بل القول قوله في انه اخذ للرد قيل الخلاف فيها اذا ترك الاشهاد  
مع التمكن منه اما عند عدمه بان لم يجد من يشهد او خاف ان يأخذه  
طالم لا يكون ضامنا ذكره في المبوط وعرفها في مكان وجدها اى ينبغي  
ان يعرفها في المكان الذي لقها هاهنا وفي الجاهل فان ذلك اقرب الى  
الاصول الى صاحبها وعن الحلواني انه يكفي الاشهاد وانه يأخذها اليه  
على صاحبها ويكون ذلك قريبا وهو المذكور في اتي من لا تطالب بها  
في الصحيح اختلفوا في من التعريف والصحيح انها غير مقدرة بمدة معلومة

وفي دعوى الكمل شرح طحاوي  
ان في رواية ابن سماعه عن محمد  
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم



بل هي مفوضة الى راي المتسقط فغيرها الى ان يغلب على ظنه انما لا يطلب  
 ذلك وقررها في الأصل بالحوال من غير تفصيل بين القبل والكثير وهو قول  
 مالك والشافعي سواء اخذت من كل او احرم وقال ان في لفظ احرم  
 يجب تمزيها الى ان يحج صاحبها ومالا يبقى كالا طم المدة للكل وبعض الثمار  
 اني ان يخاف فاداه ثم يستفع بها فقيرا ولا اي وان لم يكن فقيرا تصدق  
 وعند الشافعي يجوز ان يستفع بها وان كان غنيا ولو على أصله وفرعه و  
 عرسه لم يقل ان كانوا فقرا لانتهاء من قوله تصدق فانه لا يكون الا على الفقير  
 او مسكرا رجاء الظفر بصاحبها وهذا فيما لا يخاف فاداه فان جاء بها  
 واجان فله اجر اي ثواب الصدقة او ضمن الا اذا او المسكين ان هلك في  
 يده وان كان قايما اخذ ذكره في الهداية كما في بهيمة وجرت لافرق  
 عندنا في اللقطة بين ان يكون بهيمة وغيره وعند مالك والشافعي اذا  
 بعير او بقرة او فرسا في الصحراء فالترك افضل وما انفق عليها بلا اذن  
 بترويع وباذنه دين على رجاها وجر العاقبي ماله منفعة وانفق عليها منه  
 فان قلت ما الفرق بين الابن والصال حتى جاز اجابة الثاني دون الاول  
 قلت لان في اجابة الابن تعرضه له على الابن بخلاف الصال فانه لا يباي  
 غالب الكفا في غابة البيان ومالا منفعة له اذن بالاتفاق عليها بشرط الرجوع  
 على رجاها في الاصح ان كان اي الامر بالاتفاق بشرط الرجوع اصح والا  
 باعها وامر بحفظها احتوز بقوله في الاصح عن رواية اخرى ومضى الامر  
 بالاتفاق يكفي في ولاية الرجوع على صاحبها وللتفق جبرها لاذن فقته

فيهم بم ١٢٨

نعم ب ١٢٨

نعم ب ١٢٨

نعم ب ١٢٨

نعم ب ١٢٨

فان هلك بعد جبر سقطت اي النفقة لانهما باجس صارت كالرهن  
 وسو مضمون بالدين هذا على وفي ما في الهداية وذكر في التباسه انه  
 لا تسقط النفقة عند علمنا الثلثة خلافا للفرق وفي القريب لا يوجب  
 العدوي قال اصحابنا لو انفق على اللقطة بامر القاضي جبرها بالنفقة في ملك  
 لم تسقط النفقة خلافا للفرق ولانها دين غير بدل عن عين ولا عن عمل  
 فيها ولا ساو له عقد يوجب الضمان وقوله لا اي ان هلك قبل الجبر  
 تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بالاجرة قال  
 الشافعي ومالك اذ ادين العاتة يجب الدفع **كتاب الابن** الابن  
 انطلاق الرقيق من ربا نوب اخذ لم يرق عليه وترك الضال اجاب لانه  
 لا يحتج على كلك وهو يطلبه فيجوز ولا كذلك الابن ولو اذ اي زاد الابن  
 قنا او مدبر او ام ولد من مائة سفر او بعون درهما وان لم يقدمها اي  
 لم يكن قيمة اربعين درهما هذا قول ابي سى وقال محمد ان كان قيمة اقل  
 من اربعين درهما يقف به بقيمة الادريما ان شهدته اخذ للرد وقال  
 ان افعى لا يجب شئ بلا شرط ومن اقل منها يقسطه وان ابق منه اي الذي  
 اخذ للرد لم يضمن وان لم يشهد فلا شئ له وضمن ان ابق منه خلافا لابي سى  
 فان الاشهاد ليس بشرط عنده فلا يضمن ويحتج اجعل اذ اذره وعلى المرء  
 جعل رهنه هذا اذا كانت قيمة مثل الدين او اقل منه وان كانت اكثر  
 فيقدر الدين عليه والباقي على الرهن **كتاب** المفقود وفي  
 الاصطلاح الفقهاء غائب لم يدر ائنه اي خبره فلا يد رجوعه وموته في

نعم ب ١٢٨

ويستفع بها فقيرا ولا اي ان لم يكن فقيرا  
 وعندنا في غير ذلك ان يستفع بها وان كان  
 غنيا ولو على أصله وفرعه وعرسه لم يقل ان  
 انما الخلقه لانه لا يدين كما في اخوانه لانها مرفوعة  
 ان يكون من نسله تصدق فانه لا يكون الا  
 على الفقير صحح الأصل

نعم ب ١٢٨

المفقود مرفوع لا لعدم منفعة  
 مرفوعة وقد افق عن نزاع البع  
 فمن قال انه غائب لم يدر رجوعه  
 لم يجب سببه  
 صواب الخاف  
 والتمناه



في حق نفسه فلا يملك عرسه وقال مالك اذا مضى اربع سنين يفرق القاضى  
 بينه وبين امراته وتعتد عن الوفاة ثم يتزوج من ثأولها بغير مال ولا  
 يبيع اجارته ويقيم القاضى من يقبض حقه ويخط مالها ويبيع ما يخاف فاده  
 ويتفق على ولد وابويه وعرسه موقوف حكم في حق غيره لم يقبل ميت في حق  
 غيره اذ ياباه التفرج الاتي ذكره وايضا لا يقع المعاق على ميتة موقوف  
 قسطه من مال مودته الى تعيين سنين اختلف في المدة وظاهر الرقاية  
 ان يتدبر موت الاقران وقيل الاربع ان يقدّر بتعين سنة وعليه القوي  
 ذكره في الكافي وانما كان ارفى لانه اقل المقادير المحيطة بالتحقق على حال  
 الاقران انهم ماتوا او لا غير يملك او فيه خرج فان ظهر جفا فله ذلك لم يذكر  
 حال ظهور ميتا كظهور حال فيه وبعدها اي بعد المدة يحكم بموته في ملكه  
 يوم تمت المدة فتعد عرسه للميت ويقيم مالها بين يديه الان وفي مال  
 غيره من حين فقد فيود ما وقف له الى ميراث الغير عند موته وذلك ان  
 حيوة بالاصح اب فانا علمنا حيوة فيستحب ذلك لم يظهر خلافه وانحصار  
 احوال يصح لابقاء ما كان على ما كان لا لاثبات ما لم يكن ثابتا وفي الاثر  
 غرضه مال بين ورثة ابقاؤه ويصلح حجة لدفع الاستحقاق لالاكتفاء  
 فلا يتجوز به ميراث غيره ويرفع استحقاق ورثته لما ذكره في المبوط  
**كتاب الشركة** في غلطه فتى العقد شركة وان لم يوجد فيه  
 في ضربان شركة ملك ومي ان يملك انسان فضاء عينا باي سببان  
 وكل كاجنق اي كالتى لا شركة له في مال اصابه وشركة عقد ورثته بالاول

ج ٢٢٩  
 في حق نفسه فلا يملك عرسه  
 بينه وبين امراته وتعتد عن الوفاة  
 ثم يتزوج من ثأولها بغير مال ولا  
 يبيع اجارته ويقيم القاضى من يقبض حقه  
 ويخط مالها ويبيع ما يخاف فاده  
 ويتفق على ولد وابويه وعرسه موقوف حكم  
 في حق غيره لم يقبل ميت في حق غيره  
 اذ ياباه التفرج الاتي ذكره وايضا لا يقع  
 المعاق على ميتة موقوف قسطه من مال مودته  
 الى تعيين سنين اختلف في المدة وظاهر الرقاية  
 ان يتدبر موت الاقران وقيل الاربع ان يقدّر  
 بتعين سنة وعليه القوي ذكره في الكافي  
 وانما كان ارفى لانه اقل المقادير المحيطة  
 بالتحقق على حال الاقران انهم ماتوا او لا  
 غير يملك او فيه خرج فان ظهر جفا فله ذلك  
 لم يذكر حال ظهور ميتا كظهور حال فيه  
 وبعدها اي بعد المدة يحكم بموته في ملكه  
 يوم تمت المدة فتعد عرسه للميت ويقيم مالها  
 بين يديه الان وفي مال غيره من حين فقد  
 فيود ما وقف له الى ميراث الغير عند موته  
 وذلك ان حيوة بالاصح اب فانا علمنا حيوة  
 فيستحب ذلك لم يظهر خلافه وانحصار احوال  
 يصح لابقاء ما كان على ما كان لا لاثبات ما  
 لم يكن ثابتا وفي الاثر غرضه مال بين ورثة  
 ابقاؤه ويصلح حجة لدفع الاستحقاق لالاكتفاء  
 فلا يتجوز به ميراث غيره ويرفع استحقاق  
 ورثته لما ذكره في المبوط كتاب الشركة في  
 غلطه فتى العقد شركة وان لم يوجد فيه في  
 ضربان شركة ملك ومي ان يملك انسان فضاء  
 عينا باي سببان وكل كاجنق اي كالتى لا شركة  
 له في مال اصابه وشركة عقد ورثته بالاول

ج ٢٢٩  
 في حق نفسه فلا يملك عرسه  
 بينه وبين امراته وتعتد عن الوفاة  
 ثم يتزوج من ثأولها بغير مال ولا  
 يبيع اجارته ويقيم القاضى من يقبض حقه  
 ويخط مالها ويبيع ما يخاف فاده  
 ويتفق على ولد وابويه وعرسه موقوف حكم  
 في حق غيره لم يقبل ميت في حق غيره  
 اذ ياباه التفرج الاتي ذكره وايضا لا يقع  
 المعاق على ميتة موقوف قسطه من مال مودته  
 الى تعيين سنين اختلف في المدة وظاهر الرقاية  
 ان يتدبر موت الاقران وقيل الاربع ان يقدّر  
 بتعين سنة وعليه القوي ذكره في الكافي  
 وانما كان ارفى لانه اقل المقادير المحيطة  
 بالتحقق على حال الاقران انهم ماتوا او لا  
 غير يملك او فيه خرج فان ظهر جفا فله ذلك  
 لم يذكر حال ظهور ميتا كظهور حال فيه  
 وبعدها اي بعد المدة يحكم بموته في ملكه  
 يوم تمت المدة فتعد عرسه للميت ويقيم مالها  
 بين يديه الان وفي مال غيره من حين فقد  
 فيود ما وقف له الى ميراث الغير عند موته  
 وذلك ان حيوة بالاصح اب فانا علمنا حيوة  
 فيستحب ذلك لم يظهر خلافه وانحصار احوال  
 يصح لابقاء ما كان على ما كان لا لاثبات ما  
 لم يكن ثابتا وفي الاثر غرضه مال بين ورثة  
 ابقاؤه ويصلح حجة لدفع الاستحقاق لالاكتفاء  
 فلا يتجوز به ميراث غيره ويرفع استحقاق  
 ورثته لما ذكره في المبوط كتاب الشركة في  
 غلطه فتى العقد شركة وان لم يوجد فيه في  
 ضربان شركة ملك ومي ان يملك انسان فضاء  
 عينا باي سببان وكل كاجنق اي كالتى لا شركة  
 له في مال اصابه وشركة عقد ورثته بالاول

والقبول بشرطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة وعدم ما يقطعها كشرط  
 دراهم سماء من الربح لا صديقا فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى  
 بعد هذه الدراهم الحماة ببح بشركان فيه وبني اربعة اوجه هذا على دفع  
 ما في الهداية ويرد عليه ان المفهوم منه ان لا يكون شركة الضابغ والوجه  
 مفاوضة ولا غنا ولا ليس كذلك فالوجه في التقسيم ما ذكره الطحاوي والكوفي  
 واخا ان صاحب البوايع انها على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال  
 وشركة بالوجه فكل منها على وجهين مفاوضة وغنا مفاوضة وبني  
 شركة متاويين في المال يعني المال الذي يفتح فيه الشركة ولا باس بزيادة  
 مال لا يجري فيه الشركة والتصرف يعني اوكاله من جهته والوكالة لا مطلق  
 التصرف اذ لا باس في ان يكون بيع اصدما او شراؤه اكثرا من الاخر وهذا اي  
 التاوي في التصرف يستلزم التاوي في الدين لان الاختلاف في الدين  
 الى الاختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشترى خمر او خنزير لا يقدر  
 المسلم ان يبيعه وكالة من جهته فيفوت شرط التاوي في التصرف ولهذا لم يذكر  
 المص التاوي في الدين اكتفاء بذكر التاوي في التصرف وهذا تصرف  
 دقيق لا يمتد الى امثاله الامثلة ددبة في هذا التصرف فلا يقع الا بين  
 حرية وحلاولة اي لا بد ان يكونا حرتين بالغتين ملتهما واهنة فلا تصح بين  
 مسلم وكافر وتصح بين مسلمين وبين كافرين وان كان اصدما بجو شي فان  
 الكفر ملته واهنة وهذا عند ما وعند ابني سق الاتحاد ملته ليس بشرط وعند  
 انافي لا يجوز المفاوضة اصلا وقال مالك لا ادري ما المفاوضة ولا

هذا التصرف كونه في الهداية  
 وسائر الكتب والاملاجات  
 قايمة الشركة

قصة التصرف لا التسمية  
 فان من شرطه

صدره  
 تابع الشركة



تتفق الا بلفظها اي بلفظ المفاوضة او ببيان كل ما يقتضيه وهذا  
المعبر هو المعنى ومقتضى الوكالة والكمال وكل منهما وكيل الآخر وكيفية  
فاذا اشترى احدهما شيئا فلبائع مطالبة الثمن واخذ من الغير ومشتري  
كل منهما الاطعام اهله وكوته وكذا اطعام نفسه وكوته وهذا ظاهر  
ما ذكره بطريق الدلالة وكل دين لزم احدهما بما يقع فيه الشراكة كالشراء  
البيع والتجارة احتوز بالقيود المذكور عما يلزم بسبب لا يقع فيه الشراكة  
كالتجارة والتجارة والخلق والخلق عزم عزم او غنى الغنى او كماله بامر  
صفته الاخر خلافهما وبغير لهما هو الصحيح اي اذا لزم احدهما دين بسبب الكفالة  
من غير امر المكفول عنه فالصحيح ان هذا الذي لا يقع فيه الشراكة الاخر  
صمان الغصب والتمسك بملك بمنزلة الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد  
خلافه لابي بكر كذا في التبيين وان وردت احدهما او وهبه ما يقع  
الشراكة وقبض اي الموهوب صارت عنانا اي ينقلب اليها وفي المرض  
المعقد بقيت مفاوضة لان مال الشراكة لم يرد وعان وهي شركة في كل  
تجارة او في نوع ولا يتضمن الكفالة وتقع ببعضه ومع فضل مال  
وتأوى ماله الا للرجح اي يقع بان يشترط ان يكون المال مساويا  
ولا يكون الرجح مساويا خلافا لفرقوا في كون مال احدهما اقل  
والاخر ثانيا وبلاضطر خلافا لهما ايضا وكل مطالب بهن مشترك  
غير لعدم تضمن الكفالة ثم رجع على شركة بحصة منه ان اداءه من ماله لا يتحقق  
الا بالبعدين والفقهاء النافذة قالوا هذا قول محمد وما عندنا فلا يجوز

بمقتضى

بمقتضى  
بمقتضى  
بمقتضى

بمقتضى

بمقتضى

الشركة والمضاربة ايضا بهما والبيع والشراء ان تعامل الناس بهما بالتبعية  
غير مضروب والنقود فضة غير مضروبة وقال مالك يجوز بالعروض بعد  
ان يباع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر وعقد الشركة وهذا لانه  
بالبيع صار شركة ملك حتى يجوز لواحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر بالمقد  
بعد ذلك صار شركة عقد فبان لكل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه  
حيث لم يراد الشركة في العروض لانه بذلك يصير نصف مال كل واحد منهما  
مضمونا على صاحبه بالتمسك فيكون الربح اى حاصل من الما بين ربح ما يقع في  
مخلاف ما اذا لم يبيعا وتاويله انه اذا كانت قيمة متاعها على التبادل  
لو كان بينهما تفاوت يبيع صاحب الاقل بعد ما يثبت به الشركة وهلاك  
مالها او مال احدهما اى هلاك مال الشركة او مال احد الشركين قبل الشراء  
يطلقها وهو اى الهلاك على صاحبه قبل الخلط هلك في يده او في يد  
الآخر وبعد اى بعد الخلط عليها وان هلك مال احدهما اى قبل ان  
شيئا بعد شراء الآخر بماله فتشترى لهما ويرجع على الآخر بحصة من ثمنه  
اي المستوى على الذي هلك ماله بحصة من الثمن لان الشركة قد وقع  
لها فلا يتغير بهلاك المال وان هلك قبل شراء الاخران وكله حين  
الشركة صريحا فتشترى لهما شركة ملك ويرجع بحصة ثمنه اى لم يشارك  
احدهما شيئا وهلك ماله ثم اشترى الآخر بماله ان صرح بالوكالة في عقد  
الشركة فالمستوى مشترك بينهما على شرط لان الشركة ان بطلت  
المصرح بها فاية فكان مشتركاً بحكم الوكالة ويكون شركة ملك ويرجع

تأخر الشريعة

ففى المسئلة قد بان احدهما ان يكون  
 هلاك مال احدهما قبل الشراء وقبضه  
 عنه في الهداية بقبول مالك مال  
 الآخر قبل الشراء اى قبل الشراء والآخر  
 ان يكون بعد ذلك شراء الآخر وبيان  
 الهداية قاصرة عنه ولو ان يتم الوفاء  
 بدل الواو في قوله وهلك مال الآخر  
 نعم الدلالة على القيد من ثمنه



على شريكه بحصته من الثمن والافله اي ان ذكر اجد الشركة ولم ينص  
على الوكالة فيها كان المسمى للذي اشترى خاصة لان الوقوع على  
الشركة حكم الوكالة التي يتضمنها الشركة فاذا بطلت تبطل ما فيها من  
ما اذا صرح بالوكالة لانهما مقصودة وكل من شريك مفوضة  
وعنان ان يبيع ويودع ويضارب اي يرفع المال مضاربة ويكيل  
يعني الاجتنق بالبيع والشراء والمال في امانة اي في يد الوكيل لانه  
بإذن المالك لا على وجه البدل والوثيقة فصار كالودعة وشركة  
الصانع والقبول هذه الوجه الثالث من شركة وهي ان يترك صانعا  
لجناطين او خياط وصباغ وقبول العمل بالجرنيها صحت وان  
العمل نصفين والاجرا ثلثا وعندنا في لا يجوز هذه الشركة وعند  
زفر لا يجوز الا عند اتحاد العمل ذكر في المنظومة وشركه وزعم كلا  
عمل قبيل ادمما فيطالب بالعمل ويطلب بالآخر اي يطالب كل منهما بالجر  
العمل سواء كان العامل اياه او شريكه ويبرأ الدافع بالدفع اليه  
اي يبرأ المتعمل بدفع الاجرة الى ادمما والكسب بينهما وان عمل  
فقط وشركة الوجه هذا بايع الوجه من شركة وهي ان يترك  
بلا مال يشترى بوجهها اي يشترى بالما نقد الثمن بسبب حاجتها و  
وبعها فما حصل يبيع يدفعان منه ما وجب عليها بالشراء وما فضل  
يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز عندنا في وثيقة مفوضة اذا  
على المفوضة او ذكر اجمع ما يقضيه المفوضة واجتمعت فيها شرطها

في سبب لو عي  
شركة بين اثنين  
سيرة بينهم ١٤١٥  
١٦٠٠ ١٦١٠ ١٦٢٠ ١٦٣٠ ١٦٤٠ ١٦٥٠ ١٦٦٠ ١٦٧٠ ١٦٨٠ ١٦٩٠ ١٧٠٠ ١٧١٠ ١٧٢٠ ١٧٣٠ ١٧٤٠ ١٧٥٠ ١٧٦٠ ١٧٧٠ ١٧٨٠ ١٧٩٠ ١٨٠٠ ١٨١٠ ١٨٢٠ ١٨٣٠ ١٨٤٠ ١٨٥٠ ١٨٦٠ ١٨٧٠ ١٨٨٠ ١٨٩٠ ١٩٠٠ ١٩١٠ ١٩٢٠ ١٩٣٠ ١٩٤٠ ١٩٥٠ ١٩٦٠ ١٩٧٠ ١٩٨٠ ١٩٩٠ ٢٠٠٠

ومطلقاتها عنان وكل وكيل الاخر في الشراء يعني في صورة الاطلاق وان في  
الصورة الاولى فكل وكيل الاخر وكيله وان شرط ما صفة المتوى او ثلثه  
فالرجح كذلك وبطل شرط الفضل لان الرجح لا يمتنع الا بالمال المضارب بالمال  
كرب المال او بالضمان كالاسناد الفضل الذي يتقبل العمل من الناس في بيعه على  
التبذير باقل مما اخذه فيطيل به الفضل بالضمان ولا يمتنع بغيرها ولا يمتنع  
الرجح في شركة الوجه بالضمان وهو بقدر الملكة المتوى فكان البرج الزا  
عليه ربح مالم يضمن وهو غير جائز وفي المضاربة جاز على خلاف التيسر وشركة  
الوجه ان المال لما كان ممتنا في غير شركة الوجه جاز فيه ايضا ان يترك الفضل  
بشرط العمل كذا في التبيين **فصل** في الشركة الفاسدة ولا يجوز الشركة  
في الاصططاب والاحتشاش والاصطياد وما حصل لكل ولو بمعاونة  
الاخر مثل ان يقطع ادمما ويجمع الاخر فله خاصة وللآخر اجر مثله بالعامان  
عند محمد ولا يرد على نصفه عندنا في يوسف وما اخذاه معا فلهما نصفين  
ولا في الالتقاء بان كان لادمما بطل وللآخر دابة واستقى ادمما الكسب  
للعامل وعليه اجر مثل الاخر والرجح في الشركة الفاسدة اذا شرط في الشركة  
درهم مائة من البرج لادمما فانه ينفذ الشركة على قدر المال حتى لو كان  
المال نصفين وشرط الرجح اثلاثا فالشرط باطل ويكون الرجح نصفين و  
الشركة بوجوب ادمما وحاقه بدوا بحرب مرتدا اذا قضى به ولم يترك ادمما  
مال الاخر بلا اذنه وان اذن كل صاحبه فاديا ولا ضمانا وان جهل  
بادا الاول وقال اذا جهل بادا الاول لا يضمن كذا اشار في كتاب الزكاة

في كل شريك

صحة الشركة

بالحال الشركة

في كل شريك











ابو سقمة المشايخ وجعل جهة الافران غالبية في الاوقاف فان وقف بضم  
من عتق مشترك يجوز للواقف ان يقيم مع الشريك وان وقف نصف عقار  
كله فالعاقبة يقيم مع الواقف ولا يقسم بين مصارفه ويبدل من ارض  
الوقف بعمارة وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف  
على معين واخر للفقراء فهو في ماله فان امتنع او كان فقيرا اجبر احكام  
وعزم باجرة ثم رده الى صرفه ونقصه يصرف الى عمارته لو بدلت في الحاجة  
اليه وان تعدد صرفه اليها بيع وصرف ثمنه اليها والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب**  
**البيع** سبعة ينضم مبادلة مال بمال وتلك المبادلة توجب بدلي  
البيع كاذ فقد ملك في احد الطرفين بنقود باليجاب ويقول لم يقبل بالبيع  
لانه معتبر في صحة وزومه لا في انعقاده ونفاذه فلا مانع لاعتباره قيدا  
لبيع في درجة انعقاده ونظما ما من معتقد ان كان او واحد كما اذا  
باع الابن اباه الصغير ويتعاط البيع كما بنقود بالقبول وركته الايجاب  
كذلك بنقود بالفضل وركته التعاطي ذكر صاحب البديع ثم ان التعاطي لا بد  
من الاعطاء من الجانبين عند البعض ويكفي من احد الجانبين عند البعض افر في  
التفصيل اختيس انما قل هذا لان عند البعض انما ينقود بالتعاطي في حين  
لا في التفسير هو الصحيح رد للقول المذكور واذا اوجب واحد قبل الاخر باعها  
كان ذلك الاخر او مشوبا فان القول ثاني شرط العقد سواء صدر  
البيع او المشتري في المجلس فاذا ذكر هذا القيد لان خيار القول شرط بقيام  
المجلس كل البيع بكل الثمن او شرك انما قال في كل البيع ولم يقل كل البيع بشاؤل

جواب

جواب

جواب

جواب

هذا هو الوجه في البيع

جواب

ايجاب المشتري وقبول البائع كما هو موجب اطلاق لفظ الواحد والاخر  
الا اذا بين ثمن كل وكرر لفظ العقد اي اذا قالت بعت هذا بدينار بعت  
ذلك بدينار فقبل احد ما بدله بدينار وتكرر لفظ العقد لا بد منه في  
الصفقة عند ابي حنيفة ومالم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب وقام  
ايما لم يقبل عن جمل لان الايجاب يبطل بمجرد القيام وان لم يذهب عن  
على الاعراض واذا وجد انعقد البيع لم يقبل يلزم البيع لان المتوطين على  
وجودهما هو الانعقاد واما الزوم فامر اخر وانه ذلك له شرط يخصه ان  
صادقها يوجد والا فلا وليس لواحد منها خيار الجمل خلافا للشافعي وفي  
العوض المتداوله مبيعا كان او ثمتا فان كان ثمتا عوض عن ثمن والاخر والحكم  
المذكور مشترك ولذلك قال في العوض المتداول لم يقبل في الثمن بلا علم بقيد  
ووصفه واما ذكر ما فيه لانهم ولذلك صح بالثمن المطلق وبمن حال من  
في ذكر الاحوال المختصة بكل من العوضين وقدم ما يتعلق بما هو الوكيل  
والى اجل علم بالثمن المطلق اي لم يذكر صفقة كما اذا قيل بعت بغير ثمن  
فان اسوت مائة النقود فلي ما قدر من اي نوع اي يقع البيع على العقد  
المبين اي نوع كان فيعطي المشتري اي نوع شاؤا وان اختلف فلي الزوم  
وفسدا في صورة اختلاف مائة النقود فيد البيع ان استوى رواها  
الا ان يبين احدهما اي يبين المشتري في المجلس احد النقود ورضي به البائع  
وهذا لا ينافي كون الانعقاد بالثمن المطلق والاختصاص مطلق وفي الطعام  
واجوب الطعام اذا ذكر مقرونا بالبيع والشرايع في العرف على

جواب

جواب

جواب

جواب

جواب

جواب

جواب

لا في غير المتداوله فانه لا بد من علم بغيره ووصفه



الحظوة ووقتها ولذلك اجتبه الى ذكر الجواب بعد تعيها كمالا و  
 جرافا ان بيع بغير حنسه وبانه لا يتكسر بالكيل او حجر معين لم يورق  
 وفي صاع واحد في بيع صبة كل صاع بكذا وفي كل ما ان سمي جلد فانه  
 سواء كانت التسمية عند العقد فيكون البيع بلا خيار او بعد ما حال  
 قيام المجلس فخير المتري وفي الكلف وفي بيع ثلثه او ثلثي ثلثه  
 او ذراع بكذا لانه ينصرف الى الواحد والواحد منها متفاوت وقد بينه  
 على ذلك بقوله وكذا كل معدود متفاوت فيه بحث وهو ان ينفذ التعليل  
 على لزوم التفاوت في جوانب الثوب مطلقا وليس كذلك فان من الثياب  
 ما لا يتفاوت جوانبه وكذلك تنسك فيه بعضهم بنزوم الضرر بالقطع فيه  
 ايضا كلام وان باع صبة على انها مائة صاع بمائة ومائة او العاقد  
 المتري الاقل بحصته او فسخ البيع وما زاد للبائع لان البيع وقع على مقدار  
 معين والعدد ليس بوصف هذا اذا لم يختلف ظاهره وباطنه باجودة  
 والرداة وان باع المذروع هكذا اخذ الاقل بكل الثمن او ترك والاكثر  
 له بلا خيار للبائع لان الذرع وصف في الثوب لا يرى انه عبارة عن الطول  
 والعرض والوصف لا يقابله شيء من الثمن بخلاف الصاع في الكيل فانه قد  
 لانه عبارة عن ايكمة المحضة وليس المراد من الوصف هنا ما يوجب الحس او  
 فيما قام به بفضي عن هذا فلو لم ان الوزن فيما يفيض التبعيض وصف  
 لا يفيض قدر مع عدم الاختلاف في ايجاب الحس المحل وان قال كل ذراع  
 بوزن بخير اخذ الاقل والاكثر بحصته ان كان التفاوت بذراع

صحة البيع

صحة البيع

في البيع بغير حنسه  
 وان كان البيع بغير حنسه  
 وان كان البيع بغير حنسه

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع

بنصف ذراع لا يعتد به لكن بخير صورة النقصان لان الذرع وصف  
 وانا اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيّد بالذراع في الاقل بقى الحكم  
 على الاصل وعند محمد يعتد به فيخير اخذ بحصته في الصورتين لان  
 من وزن مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه وعندنا  
 ياخذ الناقص بحصته الكامل لانه لما افرد كل ذراع بديل نزل كل  
 ذراع منزلة ثوب وقد انقص وصح بيع عن اسم من يانه سهم لا يبيع  
 او ربع من يانه من ان هذا عند وقال اصح في الوجهين لانه باع عشر  
 مشاعا من الدار وله ان في الثاني المبيع محل الذرع وهو محمول  
 مشاع بخلاف السهم ولا يبيع عدل على انه عشر اثنان وهو اقل واكثر  
 للجهرالة في حصته الموجود او المبيع ولو بين لكل ثمانية في الاقل بقدر  
 خير وفرد الاكثر وصح بيع التري سنبلة ولنا في فيه قولان والاول  
 والارزق الستم في قترها الاول انما قال في قترها الاول يعلم الحكم فيها اذا  
 كان في قترها الثاني بطريق الدلالة ولو اطلق لبادر او سم الى الثاني  
 وبيع عن لم يبدل صلاها هذا على الاصح قد رعاية للترييب الطبيعي  
 لما فيه من قبح الخلاف او قد بدا كترجى بما فهم دلالة وتنصيص على الرد  
 لنا في وتجرب لموضع خلافة ويجب قطعها في الحال ونظر تركها على  
 الشجر فيد البيع كاستثناء قد معلوم منها بان باع عنى واستثنى اطلاق  
 معلومة لان الباقي بعد الاستثناء مجهول ولا فرق بين ان يكون مقطوعة  
 وبين ان تكون على الشجر يرشدك اليه ما في الهداية من الاطلاق على

صحة البيع

صحة البيع

قال ابن قتيبة لا يجوز بيع الباقلا  
 الا بغيره والخز والور  
 والفتق في قترها

صحة البيع



العموم المفهوم من التعليل المذكور واجز الكيل والعد والوزن والوزن  
 على البائع واجز وزن الثمن وفقد على المشتري وفي بيع سلعة بمن لم  
 هو اي الثمن رد بها كان او دينار او لا لان السلعة يتعين بالبائع والرد  
 والدينار لا يتعينان الا بالتسليم ولا بد من تعيينه كي لا يلزم الربوا او غير  
 وبيع السلعة بالسلعة وبيع الثمن بالثمن سلعا مع التاويها في الثمنين  
 في احدى الصورتين وعدم في الاخرى هذا اذا كان كل من البائعين  
 واما اذا كان احدهما دينارا مبيعا كان كما في التام او غنا كما في البيع بمن  
 موجب فاللازم عقيب البيع تسليم ما سأل العين فقط **باب الخيار**  
 صح شرط الخيار لاحد العاقدين فقط بايما كان او مشويا او ماسما  
 ثلثة ايام لو اقل لا اكثر فانه مفقود ببيع خلافا لابي سن ومحمد الا انه  
 يجوز البيع ان اجاز من له الخيار في الثلث خلافا لفرعان شري على انه  
 ان لم يفد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة لا خلافا لفرعان  
 اصله وكذا ابو 8 واما ابو يوسف فانه قد اخذ بالان في الموضوع في كل  
 انه روي عن ابن عمر في الخيار الزيادة على الثلث وفي هذه المسئلة  
 ايام فلم يجاوز حد الان فيعلا يدرك بالقياس ذكره في الملام في الجاه  
 الا انه ان فقد في الثلث جاز ترك التعريع ههنا واصاب وكذا فيمابق  
 لان اشراك المسلمين في العلة انما يقع ذكر احدهما عقيب الاخرى التعريع  
 احدهما على الاخرى ولا يخرج مبيع عن ملك بايهم مع ضمان فملكه يفي في  
 مدة الخيار في المشتري عليه بالمثل ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

لان البيع كان موقفا فانفج بائنا لكان انما انفاذ بدون المحل  
 فاعتبر مقبوضا على سبب الشراء ويخرج مبيع مع خيار المشتري فملكه في  
 بالثمن كقيمة فانه نظير الملاك في الصورتين على افضح عنه صاحب  
 عيبا لا يقع كاد اقطع عين واما اذا كان عيبا يجوز انفعاء كل مرض  
 فهو على الخيار اذ زال المرض في الايام الثلثة واما اذا مضت الثلثة والعيب قائم  
 لونه العقد لم يرد كذا في الايضاح ولا يملك المشتري بغيره اذا كان  
 له و قال لا يملكه وثمة خلاف تظهر المسائل المذكور بقوله في غير الخيار  
 لا يفد بكاه فان وطئها المشتري في ايام الخيار يملكه حاله بالثمن  
 فلا يكون اجازة الا اذا فضا به اي بالوطئ بغيره كانت وثبتا لا يفتق  
 قريبه عليه اذ اذ لم يحرم ولا من شراء قايلا ان ملكه فانه هو حر  
 بعد حيض المشتري فها من الاستبراء لانه انما يجب بعد ثبوت الملك ولا يستبرأ  
 على البائع ان ردت عليه بخيار لانه انما يجب بتجرد الملك ولم يوجد  
 لم يدخل في ملك غيره فكان لم يزل ملك البائع ومن ولدت فيها بالثمن  
 في يد البائع بان اشترى زوجته بالخيار وهي حامل فولدت في ايام الخيار  
 لا تصير ام ولد له وبذلك الرد وقال لا يملك لتعيينه في ملكه وتصير ام ولد له  
 لو ادعى الولد لانه ولد والفراس ضعيف ولما قال في البدائع لان الولادة  
 كانت في يد المشتري تصير ام ولد له بالاتفاق لانه اتعتب بالولادة  
 يملك الرد فتصير ملكا للمشتري فتصير ام ولد له ولادخل فيه وقوع الولد  
 في ملكه وملكه في يد البائع عليه ان قبضه المشتري باذنه واودعه عند

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب

مستحب



اي في الدقة لا ارتفاع القبض بالردة لعدم الملك فلا يقع الابداع فهلاك  
 بعد ذلك في يد البائع ان كان في الدقة فهو هلاك قبل القبض وقبل الملك  
 وان كان بعد مضيتها فهو هلاك قبل القبض فيكون من له في البيع البات  
 وعند ما من مال المشتري لصحة الابداع باعتبار قيام الملك له وبقي خيار  
 شري بالخيار وبراءة بابعه عن غنه فيما لان الماذون على عدم الملك تفضيله  
 انه لما ملكه بسبب الخيار كان ردة ببقائه الخيار امتناعا عن الملك والماذون  
 ولاية في ذلك فانه اذا وهب له شيء فله ولاية ان لا يقبله وقال لا يتبع له  
 الخيار لانه ان بقي كان له ولاية الرد وقد ملكه فيكون ردة تملكها بغير  
 والماذون لا يملك ذلك وبطل شرطه في غير خيار ان اسلم فيها  
 اي اسلم المشتري في من خيار لئلا يملكها ومنه الخيار بخبر وان جعل  
 ولا يفسخ بلا عمله خلافا لابي ش وان في ذلك ان الفسخ بالقول واما اذا  
 بالفعل كالاعتاق والسعي والوطي فيجوز بلا عمله بالاتفاق فان فسخ وعلم  
 في الدقة الفسخ والائتم عقد لا يقال ان في شرط العلم ضررا لمزله الخيار بالخيار  
 ان يتحقق صاحبه فلا يصل اليه بخبر مدة الخيار لانا نقول يمكن تداركه بان  
 منه وكلا يتيق به متى اذا بدله الفسخ ردة عليه ويورث خيار العيب  
 القتيين لا الشرط والروية خلافا للشافعي وان اشترى وشرط الخيار لغيره  
 فلي اجاز او نفقض صح ذلك شرط الخيار للاجتي انما ثبت بطريق النيابة  
 عن شرط من العاقدين فثبت له اقتضا فرضي البائع بخيار الغير يقضي ضاه خيا  
 للمشتري ضرورة ان الرضى بفعل النائب رضا بفعل الاصل وتوقف ثبوت

الخيار للغير على رضى غير من له الشرط من العاقدين لا يستلزم نيابته عنه  
 ايضا الا يرى ان ثبوت الخيار لكل من العاقدين يتوقف على رضى الاخر ولا  
 نيابة فان اجاز احدهما وفسخ الاخر فالاول اولى وان وجد معا فكل  
 اولى وبيع عبدين باختيار في احد ما صح ان فضل ثمن كل واحد على  
 الخيار وفدى الاوجه الثلثة الباقية وذلك ان المبيع بشرط الخيار  
 في الايجاب لا الحكم فهو مبيع من وجه دون وجه ففي صورة الجمالة في  
 اعتبره انه ليس بمبيع وفي صورة عدم الجمالة اصلا اعتبره انه ليس بمبيع فلم  
 يلزم جعل قول ما ليس بمبيع شرطا لقول ما هو مبيع حتى يفسد العقد وشرط  
 احد الويين على ان يعين ايا شاء في ثلثة ايام صح لان لم بشرط تعيينه هذا  
 على رواية الجامع الصغير وقال ثلثة ايام صح في رواية الجامع الكبير على  
 خلاف ذلك وقال في الاسلام هو الصحيح ولا في احد اربعة لان الرخصة على  
 خلاف القياس لمكان الحاجة وهي تندفع بالثلاثة لتمامها على الجيد والردى  
 والمتوسط واقرن بالثلاثة دارا بعت يجب ما شرط فيه الخيار فضلا لان  
 بالثلاثة يقضى اجازة الشفوع به وضاد شرط المشتري بين يسقط برضا  
 احدهما وكذا خيار العيب والروية خلافا لهما لان ابحاث الخيار لهما اثبات  
 واحدهما فلا يعطى باسقاط صاحبه لما فيه من ابطال حقه وله ان المبيع  
 عن ملكه غير معيب بعيب التركة ردة احد ما ردة معيبا وفيه الرام ضررا  
 وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا بردهما اذ ما التصور اجماعا على  
 الرد وبعد مشري بشرط خبره وكسبه ووجد بخلافه اذ ثبت ان هذا







يعقل عيب انما قال يعقل على معنى عالين مختلفين والمجروح مقدم  
فالسرق عند ما اى عند المتعاقدين في صغر وهو عاقل رده وان حذر  
عند في صغر وعند كبر لا وجوب الصغير عيب بلا انفصل فيرد  
من في صغر عند ثم عند متاخر فيه او في كبر والمجروح والرد والرد  
منه عيب فيما لا فيه والكفر عيب فيما والاشخاصه وارتفاع حصن  
بنت سبع عشر سنة لا اقل عيب وان ظهر عيب فريم بعد ما حدث عند  
اخره نقصان لارده الارضاء بايها كسب ثم قطع فظهر عيب لايها  
ان ياذن كذلك فلا يرجع مشرته بالنقصان ان باعه اذ للبايع حق  
اخذ معيبا المشتري بالبيع يكون حابسا للبيع فلا يرجع بالنقصان  
وان اقامه او صبغه اخر انما قال امر لتكون الزيادة في البيع اتفاقية فان  
بعض الاولان كالنقد نقصان عند اول التوقي بنسب ثم ظهر عيب  
رجع بنقصان لا امتناع الرد بسبب الزيادة وليس للبايع اذ كان الاك  
حق الشرع لاحقه والحق المشتري ولذلك لو تراخى على الرد لا يقضي  
القاضي بالرد ذكر في شرح الطحاوي ولو باعه بعد رتبة عيبه لارده  
قد امتنع قبله فلم يكن بالبيع حابسا للبيع كالأعتقه قبلها اى قبل رد  
العيب جانا او دين لو استولوا ومات عند فان هذا هو الوجه في رد  
بالنقصان وان اعتقه على مال او قبله او اكل الطعام كله او بعضه عند  
وعند ما يرد يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي ان رضى البائع والافلا  
وعند محمد يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي مطلقا وعليه الفتوى والحق

احراز من لا يعقل لان سرقته  
ليس عيبا وبالبيع عيبا  
عطف

حج

حج

حج

حج

حج

حج

فما اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء فان كان في وعاء  
فله رد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخاتمة اى  
الثوب فتحرق لم يرجع اعلم ان الاصل ان امتناع الرد من جهة المشتري  
اذ كان بفعل مضمون يبطل حقه في الرجوع بنقصان العيب واذ كان  
لا بفعل مضمون لا يبطل حقه في الرجوع والعق ليس بمضمون بديل  
ان الشريك المعسر اذا اعتق لم يضمن وكذا التدبير وان شري بيضا او  
بطيخا او خيارا او جوزا ففسد فاسد اقله نقصان في السقي به  
وكل منه في غيره ومن باع مشرته ورد عليه عيب بقضا باقرار او بيته  
او بول رد على بايها اى يكون له حق الخصومة مع بايها وان رده برضا لالا  
الرد بالتراضي بيع جديد في حق غيرها والبايع الاول غير عاقل يرد الى  
المشتري الاول الملك المقتاد من جهة البائع الاول بخلافه والرد بالقضاء  
في حق الكل فساد الى المشتري الاول قديم ملكه فكان له حق الرد على بايها وقال  
نحو في النكول والاقراء لارده لان الرد بهما يكون بيعا جديرا لا فسخا في  
البائع الاول لانه حصل بتراضيه لان النكول والاقراء بالعيب بفسخ  
وبمباشرة السب يكون رضاه بحكمه ولنا ان الرد حصل بالقضاء جبر لان  
الشرع يتوكل بالنكول باذلا جبرا والقاضي الرضا بالاقراء استراد البيع  
فلا بد من ان يحل فسخا والنكول والاقراء ليسا بسبب الفسخ لان الفسخ لا  
يوجبها بل بالقضاء لا عن اختيار فلا يكون رضاه بالفسخ وصار كالفسخ  
بالبيته هكذا ذكر في السوط وبهذا ظهر عدم الحاجة الى التأويل الذي

حج



دعى صاحب الهداية بقوله معنى القضا بالافراد انه انكر الاقرار فثبت  
 بالنية والتحقق فاد ما قبل في ترجمته انه اذا اقر عند المأضي يكون طائعا في  
 اذ البيع فلا يكون له ولاية الرد على البائع الاول وان قبض مشتري وثني  
 عينا لم يجبر على دفعه عنه حتى يحلف من تخلف لامي الحلف بايعة انه لا عيب  
 او يقيم بنية عطف على يحلف بايعة فيكون اقامة المشتري بنية على دعواه  
 غاية لتعين عدم الجبر كالحلف لعدم الجبر حتى يلزم الجبر على دفع الثمن  
 عند اقامة البنية على العيب وانما قلنا انه غاية لتعين عدم الجبر اذ  
 يحتمل ان لا يقبل البنية فيجبر المشتري على دفع الثمن ويحتمل ان يقبل فيبقى  
 عدم الجبر كما كان ونظير هذا قوله صلعم لا تقضي لاصد الخصمين حتى تسامع  
 الاخر فان سماع كلام الاخر غاية لتعين عدم القضا والعدم القضا له  
 حتى يتعين القضا لاصد سماع كلام الاخر وعند غيبة شهوده <sup>في</sup>  
 المشتري الثمن ان حلف بايعة اي لا عيب ولزم عليه ان تكمل البائع على الحلف  
 وان ادعى اباقة اقام بنية او لا انه ابق عنه ثم حلف بايعة بابقه بعد اياه  
 وله وما ابق فقط لتأويل ان يقول في هذا الوجه ترك النظر للبائع لان قوله  
 وما ابق فقط شامل للاباق من العاصبة الذي لم يعلم قبل مولاه او لم يقدر على  
 الرجوع اليه وهو ليس يجب اوبانته ما له حق الرد عليك متى عناه هذه او  
 بانه ما ابق عندك فقط لتأويل ان يقول فيه ترك النظر للمشتري لانه  
 لا يتناول الاباق من المودع والمستاجر المستجير والعاصبة التي نزل مولاه  
 مع القدرة على الرجوع اليه مع انه عيب وكذا لا يشمل الاباق عند من

مستاجر

مستاجر

من اشترى عن البائع وعند مودعه وواجهه مع انه ايضا عيب لابلانته  
 لقد باعه وما به هذا العيب اذ يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع <sup>في</sup>  
 بعد ذلك قبل التسليم ومع المشتري حتى الرد ايضا فينظر بالحلف على الرد  
 المذكور ولابلانته لقد باعه وله وما به هذا العيب اذ يمكن ان ياول البائع <sup>كلام</sup>  
 ويريد ان العيب لم يكن موجودا عند البيع والتسليم معا فينظر المشتري  
 بمثل ما مر وقد اذ في هذا الاحتمال في الصورة المقبولة ببيان قط لانها  
 موضوعة لعموم السلب في الماضي وعند عدم بنية المشتري على العيب <sup>عند</sup>  
 يحلف بايعة عند ما انه ما يعلم انه ابق عنه واذا اكمل عن العيب يحلف <sup>صحة</sup>  
 ثانيا للرد واضلغوا على قوله لهما ان الدعوى شرط على يترب عليه البنية  
 او الحلف وله على اقاله البعض ان الحلف يترب على دعوى صحته <sup>ليست</sup>  
 تقع الامن ضم ولا يصير ضمما فيه الا بعد قيام العيب فلا يمكن اثباته بالحلف  
 اما البنية فقد قام لتعين ضمنا لكن لا يحلف ليصير ضمنا ويشكل هذا بما قالوا  
 في الشفعة من ان المشتري ان لم يعرف ان التي يشفع بها ملك الشفع ولم يكن  
 بنية على انها ملكه فيحلف المشتري ما يعلم انها ملكه فان تكللت انها  
 ملكه ثم نبشأ خصومة الشفعة فالحلف في الصورة المذكورة <sup>الخصومة</sup> لان الشفعة  
 ولو قال البائع بعد التقاض بعتك هذا العبد مع اخر وقال المشتري  
 بل هذا من قاله له مع العبد لان القول للفايض امنا كان او <sup>صحتها</sup>  
 كما في الوديعة والغصب وكذا اذا اتفقا في قدر البيع <sup>المستوفى</sup> واصلغوا في  
 كاترو لو اشترى عبد من صفقة واحدة وقبض احداهما ووجد به او

في هذا الجائز

صحة



او با لار عيبا اخذما او رد نما ولو قبضه ردا المبيع خاصة لان الصفقة  
انما تتم بالقبض وتفرق الصفقة قبل التمام لا يجوز وبعد يجوز وكلي  
او ورتي قبضه او وجد ببعضه عيبا رده كله او اذن لانه ان كان من  
جنس واحد فهو كشي واحد قبل هذا اذا كان في وعاء واحد ولم يكن  
في وعاء لان يميز المبيع من غيره بوجوب زيادة عيب في المبيع فيرد عيبا  
فلا يصح من غيره واما اذا كان في وعاءين فهو بمنزلة عبيدين ولو اوتى  
بعضه يعني بعد القبض لم يرد باقية لانه لا يضر التبعض والاتفاق  
لا يمنع تمام الصفقة لانه يرضى العاقدين ولو اوتى قبل القبض فحتى  
الفتح في الباقي تفرق الصفقة قبل التمام بخلاف الثوب لان التبعض  
فله حتى الرد في الباقي ومدواة المبيع وركوبه في حاجة رضى ولو  
لرده او سقيه او شرا علفه فلا بد له منه فلا ولو قطع بعد قبضه وقبل  
بسبب كان عند بايعه رد واخذ عنه الرد في صورة القطع ولما في صورة  
القتل فلا رد بل اخذ الثمن نعم ان هذا عند وقاله ليس له ان يرد به بل يرضى  
بالنقصان ولو باع وبرى من كل عيب صح وان لم يعدها خلافا لكان  
لان البراءة عن الحقوق المجزئة لا تنفعه عند وعندنا تنفع لعدم  
الى المنازعة نعم ان هذه البراءة يشمل العيب الحادث قبل القبض عندنا  
خلافا لمحمد كذا في شرح الطحاوي وشرح الكافي للشيخ **باب**  
**البيع** الفاسد الفاسد كما يذكر في مقابلة الباطل كذلك يذكر في  
مقابلة الصحيح فزيادة ما يقع الباطل والمراد هنا هذا المعنى العام

مستحب

مستحب

وسو المناسب للمقام فلا قلب كاسبق الى بعض الايام ثم ان عقد البيع  
الفاسد وقد يذكر فيه بعض الصحيح يتعا على استقف عليه بطل بيع ما ليس  
المال عين يجري فيه الشافعي والابتدال فيخرج المزاب ونحوه كالدوم واليثة  
ماتت حقا فتمها واخر والبيع به وكذا بيع ام الولد والمكاتب والمدبر  
البيع في سواد باطل موقوف فيقلب جائزا بالرضى في المكاتب والقضاري  
الاخرين لقيام المالية ولذلك فضله بقوله وكذا بيع مال غير متقوم النجوم  
على اذكر في التلويح فربان عرفي وهو بالاحرار في غير الحر كالصدق الحسين  
بمقوم وشري وهو باباحة الاستغناء به وهو المراد منها منقيا كالحرة والخزير  
بالدين انما قال بالدين دون الثمن لان الدين اعم منه والمعتبر المقابل به دون  
الثمن على ما اوضح عنه صاحب التمهيد حيث قال والبايع الخزير والحر  
كان قبل بالدين كالدراهم والدنانير فالبيع باطل وان كان قبل بعين  
فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابله وان كان لا يملك عين الحر والخزير يرضى  
من ضم الى حر وذكبه ضمت الى ميتة وان سمي ثمن كل هذا عند وقاله الجوزي  
في الثمن والركبة عند تسمية الثمن على التفصيل وبني الخلاف على ان الصفقة لا  
تتعد بمجرد تفصيل الثمن بل لابد من تكرار لفظ العقد عند خلافا لها وحي  
من ضم الى مدبر او من غيره بحصته لان المدبر يخل بالبيع عند البعض فيرد  
العقد ثم يخرج فيكون البيع باحصة في البقار دون الابدان وفاضل ذلك  
تصحح كلام العاقد مع رعاية حق المدبر كملك ضم الى وقف في الصحيح عند  
بيع عين عرضا كان او غيره والعرض هو المائع القيمي بالخمر وعكس في لا يملك العين

مستحب

مستحب







واما الطريق معلوم وان لم يتبين فقدور بعض باب الدار فيكون فيه البيع  
 والتمية وان اريد حتى التيسيل فان كان على الارض فمجهول لما قرأ  
 كان على السطح فهو حتى التعلق بغير معين لا يفي حتى المورد فيه وروايات  
 وجه البطلان انه ليس بالوجه الصحة الاحتياج اليه وسحق معلوم متعلق  
 بغير باق وسحق شخص على انه امر وعيد بخلاف ما اذا باع كذا وسحق  
 حيث ينفذ البيع ويجوز وبني الفرق على ان الذكر واللاتي من بني آدم  
 للثقات الفاضل في الاغراض وفي الحيوانات جنس واحد لثقة الثقات  
 فيها وان الانسان مع التسمية اذا اجتمعا في تخلفي الجنس تعلق العقد  
 وبطلان الاندما وفي تحدي الجنس تعلق بالثاوية وبطلان وجوده  
 يتغير لثقة الوصف وشراء ما باع باقل ما باع قبل فقد غنه الاول لان  
 النقص لم يدخل ضمان البائع قبل قبضه فان اعاد اليه عن اله بالصفة  
 التي خرج بها من كره وصار بعض النقصا صا ببعض تولى عليه فضلا  
 عوض فكان ذلك ربحا لم يضره وسحقهم بالنقص بخلاف ما اذا اشترى  
 باكثر من النقص الاول لان الربح حصل فيه للمشتري بعد ما دخل البيع في  
 ضمانه وعند ان في يجوز الاول ايضا وشراء ما باع مع شيء لم يضره  
 بتمينه الاول بل قد يضره فيما باع لانه لا بد ان يجعل بعض النقص بمقابلته الذي لم  
 منه فيكون مشتريا بالآخر باقل مما باع وصح فيما لم يضره اذا لم يضره  
 ولا يضره الفاد لانه ضعيف لمكان الاجتهاد فيه واسلم المظن على  
 الضمير المتصل في قوله وصح هذا المظن لوجود الفصل بيع غرضه

كذا في  
 حاشية

كذا في  
 حاشية

وشراها ذميا وامر المحرم عنه ببيع صده هذا عند وقال لا يجوز  
 لان الموكل لا يملكه ولا يوازي غيره وله ان العاقد يتصرف باهليته  
 الملك الى الاخر حكمي والبيع بشرط يقتضيه العقد ولا يقتضيه ولكن يلازم  
 كالكفيل والرهن بالثمن او لا يلازم ولكن ورد الشرع بخلافه كالإصل  
 والحيثان فانه لا يفيد العقد لانه لما ورد به الشرع دل على انه من باب  
 في البيع هذا التفصيل على وفي ما في الذخيرة او لا يقتضيه ولا يلازم  
 لم يرد به الشرع ولكن لا يقع فيه لاصح حقيقة سواء لم يكن نفع لاصلا  
 كشرط ان لا يبيع الدار المبيعة او يكون نفع لما لا يتحقق كشرط ان لا يركب  
 الدابة المبيعة لم يقل ان لا يبيع لعدم البيع ليس ينفع في ضمها بخلاف عدم  
 الركوب او فيه نفع لاصح لانه متعارف كما اذا اشترى على ان تحرق  
 البائع فضلا او يتركه اي يجعل للفعل شركا فانه جائز استحسانا للتقاليد  
 وكان مقتضى القياس ان لا يقع بخلاف شرط لا يقتضيه العقد  
 نفع لاصح العاقدين او يبيع حقيقة اي سيجي النفع بان يكون ادنيا  
 فضل هنا واجل فيما سبق حين لفتقر على قوله لاصح احتراز في كل من  
 عن نخل اختلاف فظهر ان ما قبل وظهر ان قوله ولا نفع فيه لاصح  
 به لاصح من العاقدين والبيع المستحق للنفع كشرط ان يقطع البائع وخط  
 قيام مثال لما فيه نفع المشتري او يتخذه شهر مثال لما فيه نفع البائع  
 او يتيقنه او يدبره او يكاتبه مثال لما فيه نفع للبيع المستحق له فلا يجوز  
 تفرع على قوله بخلاف شرط لا يقتضيه بيع زيت على ان يوزن بطريقة

ناسخ الشرع

ناسخ الشرع  
 لا بد منه وقد امله  
 اصلي النسخ  
 منه

فيه رد لصلح الشرع

هذا بطلان في البيع وفيه  
 ان في الشرط الذي في البيع  
 لا يضره اختلاف في البيع  
 ان يضره قبل لا يضره

ناسخ الشرع







والتجريد والابضاج وبه اخذ الكافي في هذه افعال آخر وهو ان  
 الفاد لسخر زائد وموله السطر غير العاقدين ونظم تصوير قاضي  
 المسئلة في فتاواه فان باع ملك تروى او وهبه ولم او اعطاه صح  
 وعليه قيمة او مثله نص في شرح الطحاوي فيما اى في البيع والهبه  
 وعند في الاخرى في العتق خلافا للامامين وسقط في الشئ لتعلق  
 حتى العبد بالبيع الثاني وبعض الاول في الشئ وفي العبد مقدم  
 ولا ياخذ البائع اى لا ياخذ المبيع بعد الفسخ حتى يرد عنه لانه يجوز  
 بالتمن بعد الفسخ وان كان هو اى البائع بعد ما فسخ المبيع فالتروى  
 به حتى ياخذ عنه ولا يكون اسوة لغراء البائع وطاب بايهم ربح ثم بعد  
 التقاضى لا التروى ربح بيمين فيصدق به والاصل فيه ان المال  
 نوع لا يتعين في العقود كالدرهم والدينار ونوع يتعين كالعروض  
 واكتب ايضا نوعان احدهما باعتبار عدم الملك والثاني لفاد الملك  
 فالحث باعتبار عدم الملك كفي المصوب يوجب حقيقه الحث فيما  
 وشبهه الحث فيما لا يتعين عند اى صح ومحمد لان ما لا يتعين بالقياس  
 لا تعلق للعقد به بل يتعلق بما في الذمة سوى ماله من وجه في حث شبهه الحث  
 والشمه معتبر فلا جرم انعدام الطلب لعدم الملك في المالكين جميعا ف  
 لفاد الملك يورث شبهه فيما يتعين لان الحث بقار الملك في الحث  
 لعدم الملك يورث شبهه البشمة فيما لا يتعين وشبهه البشمة ليست بحثية  
 فلمذا تصدق الرضا من المبيع بالربح ولم يتصدق الذي اخذ الثاني

حث

كطاب ربح مال ادعاه فقضى اى قضى المدعى عليه ذلك المال ثم ظهر عدم  
 اى عدم وجوب المال عليه بالتصادق لان المال المقتضى بدل الدين  
 هو الذي حتى المدعى والمدعى باع دينه بما اخذ فاذا تصادق على عدم الدين  
 فصار كانه حتى ملكا البائع وبطل حتى ملوكا ملكا فاسد اذ يكون الشئ  
 حتى البدل يباعا فاسدا فلا يورث الحث فيما لا يتعين بالقياس ولوني في  
 دار شرها شر فاسد الزمة قيمتها هذا عند وعند ما ينقضه البطلان  
 ابوس في حفظ الرواية عن ربح فيها اى في المسئلة المذكورة وقد نص محمد  
 على الاختلاف في كتاب الشفعة وكن النجس بفتحين ويروى بالكون  
 وهو ان يربى في الثمن ولا يربى الشر ليس غيب غيره الا اذا اراد ان تمام قيمته  
 فانه محمود غير مذموم ذكر في شرح الطحاوي والسوم على سوم غيره  
 اذ ارضيا بتمن واما ما قيل ذلك فلا بأس لغيره ان يثوى بازيد لان  
 بيع ممن يربى في القيد المذكور دلاله على عدم الكراهة في بيع من يربى  
 وتلقى الجلب المضرا بهل المضرا الجلب فانه اذا قرب من البلد يربى  
 استقباله وشروطه لانه عم نهي ان يتلقى اتبع حتى يدخل الاسواق  
 روى الطحاوي في شرح الآثار وبيع الحاضر للبلاد الاصل فيه ما حدث  
 في صحيفه بلسانه الى عبد الله بن طائس عن ابي عبد الله عن ابن عباس روى قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد فقلت لابن عباس  
 ما قولك لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون سارا وقال عم في حديث آخر  
 روى صالح بن دينار وروى الناس يربى الله بعضهم من بعض طمعا في ثمن







طرح عنه ما ربح وان لم يربح الربح الفل لم يربح اذا اشترى بعت  
 وباعه بعتة ثم اشترى بعتة فانه يبيعه مائة بخرت ويقول قام على بخرت  
 اشترى بعتة وباعه بعتين ثم اشترى بعتة لا يبيعه مائة بخرت  
 وعندنا يبيعه مائة في الفضل ان الاخر عقد متحد منقطع الامكان  
 الاول فيكون بناء المراجعة عليه وله ان يبيعه حصول الربح الاول بالقد  
 الثاني ثابتة لانه يتأكد به بعد ما كان على شرف الزوال بالظهور على عينه  
 كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطا وراجح من شري من اودعه المحبط دينه  
 برؤية اعتبار هذا القيد لتحقيق الشر قال الفقيه ابو الليث في الجامع الصغير  
 فان كان العبد لادين عليه فالشر الثاني بطلان العبد اذا كان لادين  
 عليه فانه لو لاه على شري يبيعه ناقصا كان الثمن الاول عن الثاني  
 او زيدا عليه ويقول قام على بخرت كما دون كذلك شري بخرت لان بيع  
 من عبد المادون وشراؤه منه اعتبره من حق المراجعة لثبوته مع الثاني  
 ثم ان ما ذكرنا لم يبين اما اذا بين انه لشراؤه من اذونه او اشري من  
 سببه فيكون مائة على شري نفسه ورب المال على ما شره مضاربة  
 بالنصف او لا ونصف ما ربح بخرته فانما منه اذا كان مع المصارف  
 دراهم بالنصف فاشري ثوبا بخرت وباعه من رب المال بخرت فانه يبيعه  
 ثانيا عشر ونصف وان اشترى للمبيعة وعند زفر وهو قول الثاني  
 عزله من لادين بيان قال الفقيه ابو الليث وقول زفر واحد وبناخذ  
 او وطئت سارا بخرت هكذا في عامة الكتب والمنه من هذا الاطلاق

كالحقيقة في بيع المراجعة  
 فان كان العبد لادين عليه  
 عليه فانه لو لاه على شري  
 او زيدا عليه ويقول قام  
 من عبد المادون وشراؤه  
 ثم ان ما ذكرنا لم يبين  
 سببه فيكون مائة على شري  
 بالنصف او لا ونصف ما  
 دراهم بالنصف فاشري  
 ثانيا عشر ونصف وان  
 عزله من لادين بيان

ان لا يقول قام على بلا بيان اي لا يجب عليه بيان حدوث العيب في دين  
 ولا بيان تصرفه لانه لم يمس عند شئ يعابده الثمن لان الاوصاف لا  
 لا يعابدها الثمن وكذا ما في البضغ لا يعابدها الثمن والمثله فيما اذا لم ينعقها  
 الوطى وان ففاد عنها الفقاء البخرت وهو عورتا بخاف العين البيع  
 اذا لا اجنبي بخلاف ما اذا فقي عنها بفعل نفسها ذكر في المبوط واخذ  
 ارشها لا بد من هذا القيد على ما ينعق عنه التعليل الاتي ذكره او وطى  
 بكر الزنه بيانه لانه جسي بعض العين فلا يملك بيع الباقي بالكل من بخرت  
 اذا صادف مقصود بالتناول ما ربا حصه من الثمن وهذا لان  
 كما لم لمعني باخذ بخرت ان جني غيره وكذا اذا جني نفسه لولا الملك  
 مضوننا عليه فصار سقوط الضمان عنه كالبطل وفرضه فاد الرض بالقاء  
 وقيل بالقاء او حرق نارا الثوب المشرى كالاولى وكس على وجهه  
 انتقاصه بخرت وطيه كالثانية ومن شري بخرت وراجح بلا بيان بخرت  
 فان نفسه ثم علم كل غنه وكذا في صوت القولية وان ولى باقام عليه ولم  
 يعلم مشرتيه ولم قدن فدوان علم في مجلس خيرة **فصل** لم يخر  
 بيع مشري قبل قبضه لانه غم نبي عن بيع ما لم يقبض الاتي العقار فيه فلا  
 محمد وزفر وان افني عملا باطلاق الحديث واعتبارا بالنقل ولها ان  
 ذكر البيع صدور عن اهله في محله ولا غرض فيه لان الهلاك بالعقار نادر  
 المنقول والغرض انتهى عنه غرضنا في العقد والحديث معلول به علامه  
 الجواز ومن شري كميلا كميلا اي بشرط الكيل من شراؤه كذلك القيد

لا يعاب اذا اشترى بخرت  
 الا اذا كان له مال  
 كانه لا يملك بيع الباقي  
 بالكل من بخرت  
 اذا صادف مقصود  
 بالتناول ما ربا  
 حصه من الثمن  
 وهذا لان  
 كما لم لمعني  
 باخذ بخرت  
 ان جني غيره  
 وكذا اذا جني  
 نفسه لولا الملك  
 مضوننا عليه  
 فصار سقوط  
 الضمان عنه  
 كالبطل  
 وفرضه  
 فاد الرض  
 بالقاء  
 وقيل بالقاء  
 او حرق نارا  
 الثوب المشرى  
 كالاولى  
 وكس على  
 وجهه  
 انتقاصه  
 بخرت  
 وطيه  
 كالثانية  
 ومن شري  
 بخرت  
 وراجح  
 بلا بيان  
 بخرت  
 فان نفسه  
 ثم علم  
 كل غنه  
 وكذا في  
 صوت  
 القولية  
 وان ولى  
 باقام  
 عليه  
 ولم  
 يعلم  
 مشرتيه  
 ولم  
 قدن  
 فدوان  
 علم  
 في  
 مجلس  
 خيرة  
**فصل**  
 لم يخر  
 بيع  
 مشري  
 قبل  
 قبضه  
 لانه  
 غم  
 نبي  
 عن  
 بيع  
 ما  
 لم  
 يقبض  
 الاتي  
 العقار  
 فيه  
 فلا  
 محمد  
 وزفر  
 وان  
 افني  
 عملا  
 باطلاق  
 الحديث  
 واعتبارا  
 بالنقل  
 ولها  
 ان  
 ذكر  
 البيع  
 صدور  
 عن  
 اهله  
 في  
 محله  
 ولا  
 غرض  
 فيه  
 لان  
 الهلاك  
 بالعقار  
 نادر  
 المنقول  
 والغرض  
 انتهى  
 عنه  
 غرضنا  
 في  
 العقد  
 والحديث  
 معلول  
 به  
 علامه  
 الجواز  
 ومن  
 شري  
 كميلا  
 كميلا  
 اي  
 بشرط  
 الكيل  
 من  
 شراؤه  
 كذلك  
 القيد



مذكور في الهداية ولا بد منه على ما فصح عنه صاحب الخلاصة وغيره  
لم يبيع ولم ياكله حتى يملكه لان البني صلح من بيع الطعام حتى يحرر فيه البائعان  
صالح البائع وصالح المشتري لان محله اقباع الصفتين على ما بين في باب  
بل لقوله عم اذا تبعت فاكل واذا بيعت فكل ولانه يحتمل ان يزيد على المشرط  
وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه بخلاف ما اذا تبعت  
مخافة لان الكماله وبني كبل البائع بعد بيعه بخضرة المشتري في الصحيح  
البيع صار معلوما به وتحقق التسليم قوله في الصحيح في ما قيل من كماله  
كبل البائع بعد بيعه بخضرة المشتري وكبل المشتري قبل التفرق وفيه رواة  
ما يؤذن او بعد في شرح القدر في يجيء عادة القدي في رواية وفي  
لا يجب ونحو القدر في هذا الرواية كذا في الذخيرة لا ما يزرع لان الزيادة  
لان الذرع وصف في للذرع بخلاف القدر ولا يخفى ان موجبه في التعليل  
والذي سبق ذكره ان يستحق ما يقع التقيض من الخبز لان الوزن  
وصف على امر الا اذا استحق كل ذراع من ثمنه فانه ماحد الذراع حكم القدر  
على امر وصح التفرق في الثمن قبل قبضه لقيام المطاق الملك ليس فيه  
عز الانفاق بالهداك لعدم تعينه بالتعيين بخلاف البيع والمراد بالتفرق  
في الثمن يملكه من عليه الدين بموضع او غير موضع حتى لا يجوز له ان يملكه من  
غير من عليه الدين والخط عنه ولو بعد هلاك البيع والمزيد في حال  
لا بعد هلاكه وفي البيع اي صح الزيادة فيه ايضا وما الخط عنه فلا يجوز  
طريق الجواز عند الاتحاق باصل العقد وذلك يستدعي قيام وقام

هذا هو الوجه في صحة البيع  
في البيع بالقياس الى ما في  
في البيع بالقياس الى ما في

هذا هو الوجه في صحة البيع

هذا هو الوجه في صحة البيع

هذا هو الوجه في صحة البيع

هذا هو الوجه في صحة البيع

بقام البيع وعند خط بعضه لا يقع ثمنه وتعلق الاتحاق بالجميع لان الزيادة  
والخط للمعتان باصل العقد عندنا وعند زفر وان افنى لا يتحان على اعتبار  
الاتحاق بل على اعتبار ابتداء الصلة ولما اطلق الاتحاق والجميع لتناول  
استحقاق البائع بجميع الميزن والمزيد عليهم من الثمن واستحقاق المشتري ويراجع  
ويؤتى على ان الكل ان زيد وعلى ما بقي ان خط ترك التفرق على ما قبله لانها  
فرع اصل واحد وهو ان الزيادة والخط بل يتحان باصل العقد في البيع  
ياخذ بالاقل في الفضلين اما في الخط فلا نه التي باصل العقد واما في الزيادة  
فلان حكمه تعلق بالثمن الاول وفي الزيادة ابطال حكمه الثابت فلا يمكنه  
ولو قال بيع عبدك من زيد بالف على اني ضامن كذا من الثمن سوى الالف  
اخذ الالف من زيد والزيادة منه ولو لم يقل من الثمن فالالف على زيد  
ولا شيء عليه ذكر صاحب الهداية هذا السند في ما يل مشون او ردها  
بطل لم زاعا انها لا تشتمل مع ما يل من باب الابواب والمصرح بها الى بابها  
مع ما يناسبها ولقد اصاب وكل دين اجل الى اجل معاوم صحح الا القرض فان  
تأجيله لا يقع لانه اعان وصلة في الابتداء ومعاوضته في الانتهاء فعلق  
الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعان اذا جبر في الترخي وعلى اعتبار  
الانتهاء لا يقع لانه يصير بيع الدرام بالدرام فيه وهو **باب الترخي**  
سوفضل اراد به ما يعم فضل التقيد على التبيين لا الفضل المتعارف وهذا  
كنه ولا بد من هذا التعميم لتناول الترخي نوعي الربوا خال عن عوض شرط  
في احد البديلين فلو وجد الفضل في احد البديلين ولم يكن مشروطا في العقد

هذا هو الوجه في صحة البيع

هذا هو الوجه في صحة البيع

هذا هو الوجه في صحة البيع

هذا هو الوجه في صحة البيع

هذا هو الوجه في صحة البيع

هذا هو الوجه في صحة البيع



او كان مشروطا فيه ولم يكن في احد البدلين بان يكون <sup>البايع</sup> ~~في المشي~~  
 لا يكون ربوا او اما قال في احد البدلين ولم يقل لاحد العاقدين لان  
 العاقد قد يكون وكيل او قد يكون فصوليا والمعتبر كون الفضل للبايع  
 لو للمشتري وهو في ان ربوا الفضل عرفه لان المراد الفضل المهرود وهو  
 المقدد وذلك ينقسم الى حقيقة الربوا وسوط وشبه الربوا كسحق الخطه  
 خارجة عن شرط فيه ان يكون احد الموصيين من قبل الآخر فضل فقير شعري على  
 فقير بتر لا يكون ربوا وان يكون من جنس الكيل او الوزن فضل مذروع  
 مذروع او محدود على محدود لا يكون ربوا وان يدخل تحت الماء بالماء  
 الشرعي وهو الكيل والوزن فضل ضيقين على خفة وبقيين على بيضة  
 وتغيرين على ثمة لا يكون ربوا وبوا النساء وهذا النوع قد يجمع القس  
 الباطل كما اذا باع درهما بدرهم بشرط الاجل وفارق المشي ونسبة  
 ان يوجد اتحاد الجنس او المقدار الكيل والوزن وعلة الكيل او الوزن  
 مع الجنس لم يقل او القدر مع الجنس لان المقدد ذكر بين الكيل والوزن  
 فعلى تقدير ما ذكرتم يلزم ان لا يجوز اسلام الموزون في الكيل <sup>الوصفين</sup>  
 محرم للنساء وقد نص على جواز اسلام الخطه في الرتب عندنا فخرهم بيع  
 الكيل والوزن في مجدهم متفاضلا ولو غير مطوم كالجنس والحديد الجص  
 كيلي والحديد وزني وفيها خلافنا في بناء على ان العلة عند الطعم  
 المطومات والهيئ في الاثان والحيثية شرط والماءة مخلص الاصل  
 الحرة وماك بناء على ان العلة عند الطعم والادخار وصل البيع في <sup>البناء</sup>

في البيع بالكيل والوزن  
 في البيع بالكيل والوزن  
 في البيع بالكيل والوزن  
 في البيع بالكيل والوزن  
 في البيع بالكيل والوزن  
 في البيع بالكيل والوزن  
 في البيع بالكيل والوزن  
 في البيع بالكيل والوزن

المدونة

تماملا وبلا معيار اي فيما لا يدخل تحت المعيار وسو الكيل والوزن على امر  
 وفيه خلافنا في بناء على ان الاصل عند الحرة والماءة مخلص فيما  
 لا يدخل في الموى الشرعي يقع على الاصل وسو الحرة وعندنا الاصل الكيل  
 والدخول تحت المعيار شرط الحرة فما يدخل في الكيل والوزن ثبت فيه الحرة  
 وبلا يدخل وامر منها ياتي على اصله وهو الكيل او لا يدخل في ذلك بخلاف  
 في تعيين العلة وانما جعل الحرة اصلا لقوله عم لا يتبعوا الطعام بالطعام  
 سواء بسواء فلا يكون مساويا كان حراما قيل المعنى لا يتبعوا الطعام الذي  
 يدخل في الموى الشرعي الاسواء بسواء كما اذا قيل لا تصدوا الحيوان الا <sup>بالكيل</sup>  
 يكون المراد الحيوان الذي يمكن قتله باتكبي القتل والبرغوث وتري  
 انه لا يخص في الحديث القتل والبرغوث فان وجد الوصفان اي الكيل  
 او الوزن مع الجنس قال في الهداية الجنس والمعنى المضموم ويوجب القدر <sup>القدر</sup>  
 الفضل والنساء فلا يجوز بيع فقيرين بفقيرين منه مساويا واحدا  
 اما قلنا مساويا لانه اذا لم يوجد التاوي تكون الحرة للفضل فلا يثبت <sup>انها</sup>  
 للتاوي اما قلنا واحدا لانه ان كان كلاما فاما لا يكون الحرة  
 لربوا النساء بل لانه مع الكلي بالكلي وهو منق بالنسوان عدما حلا وان  
 وجد احدهما فقط حل الفضل والنساء فيجوز بيع فقيرين بفقيرين شعري  
 ختم اذرع من الهروي بستم اذرع منه يد بيد ولا يجوز فقيرين بفقيرين  
 شعري ببيع ختم اذرع من الهروي بختم منه شبة وعندنا في الجنس ما ذكرناه  
 لا يحرم النساء والبوا والشعير والتمر والحلج كالكيل والذهب والفضة <sup>في</sup>

صالح

صدر الشعر

صدر الشعر

صدر الشعر

تأجيل الشعر



وان تركا فيها اي ترك اكيل في احد الجنين المذكورين وهو الذبيحة  
 المقدمة والوزن للجنين الاخر وهو الاخران لقوله عم الحنطة بالحنطة  
 ويجل في غيرها على العرف فلم يجز بيع البر بالبر متاويا وزنا والذهب  
 بجنسه تماثلا كالمجوز فخرقة واعتبر تعيين الربوا في غير العرف بل  
 تمايز عقد الفرق ما وقع على جنس الايمان بمقتضى عوصيه في المجلس  
 لقوله عم الفضة بالفضة هادوها معناه يدايد وما سواه ما فيه الربوا  
 يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر التمايز خلافا لما في بيع الطعام واذ  
 بيع الفس بالفسلين باعيانها خلافا لمحمد ان التمه ثبتت باصطلاح  
 الكل فلا تبطل باصطلاحها واذ اقيمت امانا لا يتعين فسادا اذا كان  
 بغير اعيانها وكتب المرم بالدرهمين ولهما ان الفينة في حصة امانا  
 باصطلاحها اذ لاداة للغير عليها فتبطل باصطلاحها واذ ابطلت الفينة  
 تتعين بالتعيين فلا يعود وزنا لبقاء الاصطلاح على العداد في  
 نقصه في حق العداد العقد فسادا كونه بايجوزين بخلاف  
 لانها للثمنية طقة بخلاف ما اذا كان بغير اعيانها لانه بيع الكل بالكل  
 وقد نهى عن خلاف ما اذا كان احد ما بغير عينه لان الجنس بانفاده يحرم  
 والهم بايجوز لان بيع الموزون باليس يجوزون وقال محمد لا يجوز  
 اذا كان الهم اكثر ليكون الزايد في مقابلة السقوط والدقيق بجنسه  
 والربط بالربط وبالتمر والعنب بالربيب كالاخر على الكل كالايتوم  
 اختصاصه ببعض وعندنا وهو قول انا في لا يجوز ان نقض الربط

الستط  
 وسمي بالطلق  
 على اسم الهم كما قيل  
 والكثير من الاسماء  
 والاطار

بالحناف والبروطيا او مبلولا بمثلة او بالياس والتمر او الربيب بالبيع  
 منها متاويا وقال محمد لا يجوز جميع ذلك لانه يعتبر المساواة في عدل الاكل  
 وسو المال وسما اعتبر بما في الحال عملا باطلاق الحديث المشهور فانه يتناول  
 البر والتمر والعنب على اى صفة كالآل ان ايا يوسف ترك هذا الاصل في  
 بيع الربط بالتمر ومحمد فرق بين هذه الفصول وبين الربط بالربط  
 بالتمر وجهما يطلب من الهداية وحكم حيوان بلح حيوان اخر متفاضلا  
 وكذا اللبن وكذا اخل الدقل خل العنب وشحم البطن بالآلية او بالهم  
 الخبز بالبر والدقيق وان كان احدهما نسيته يعني لان الخبز صاوعدا  
 او موزونا في حرجه ان يكون مكيدا من كل وجه وهذا اذا كانا قد  
 وان كان البر والدقيق نسيته جاز ايضا وان كان الخبز نسيته يجوز عند  
 حرجه وعليه الفتوى لاي بيع الجيد بالردى من الربوي والبسر من التمر الا  
 مساويا فلا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة الا متاويا وان  
 اختلفا جرة وصياغة ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين عليه بدرهمين  
 صحيحين ودرهم غلة لتحق التاوي في الوزن وسقط اعتبار الجودة  
 والعلة ما يرد به بيت المال ويأخذ للتجار لاي بيع البر بالدقيق او  
 بالونق او الدقيق بالونق متفاضلا ومتاويا والريون بالربط  
 السهم باجل حتى يعلم ان الربط والحل كبر ما في الريون والسهم يكون  
 بعض الربط للغير وانما اعتبر العلم لان كونه اكثر مما في نفس الامر لا يكفي بل  
 لا بد ان يكون ذلك معلوما فلا فرق وصح بيع كبري وكبر شعير كبرى

وهو قوله عم الحنطة بالحنطة  
 خلافا لمحمد في حديثه

صلى الله عليه  
 ذكرنا ما انشع من المسئلة  
 في باب الربط وظهر ان يكون  
 منها ما لا يخفى منه

تأجل الله  
 ذكرنا ما انشع من المسئلة  
 في باب الربط وظهر ان يكون  
 منها ما لا يخفى منه



بروكرو شعير وبيع درمين ودينار بدعم ودينارين يجعل  
 من كل الجنين بخلافه وقال زفر والافني لا يجوز لها ان في العرق  
 الى خلاف الجنين بغيره لانه قابل الجملة بالجملة ومن قضية الانعام على  
 سبيل النبوع لا على العقبين فالعقبين لا يجوز وان كان فيه نص العرق  
 ولنا ان المقابلة المطلقة تحمل مقابلة الفرد بالفرد كما في الجنين بالجنين وان  
 طريق متعين لتعجيل الحمل عليه وفيه تميز اصله لانه ينعى موجب الاصل  
 وهو يوثق الملك في الكل بمقابلة الكل وبيع احد عشر درهما بمتعة درهم  
 ودينار لما ذكرنا انما ويتقضى الخبز وزنا لا عدا عندنا في التفاوت  
 في احاده وبه ينفى وعندنا في لا يجوز اصلا للتفاوت الفاحش وعند  
 يجوزها بايها كان للتعامل ولا يوجب سبب هذا اذا كان اذ  
 ولم يكن عليه دين اذ لم يكن ما ذونا لا يتحقق اصل البيع وان كان عليه  
 دين يتحقق الربا بينهما لان ما يوفى ليس ملك للموئى عند وعندنا ما تعلق  
 به حق الرضا فصار كالاجبى ومسلم ورجي في ذان لان ما لم يبلغ في ذان  
 الحرب فباي طريق ياخذ مسلم اذ ما لم يباح اذ لم يكن فيه عذر خلاف  
 لنا في وابي يونس اعتبارا بالمتاس في دارنا باب  
الحقوق والالتصاق يدخل البناء والمصالح والعلو والكيف والموتر  
في بيع الدار لا الطلة وبى السابط الذي اصرط فيه على الدار والطرف  
 الاخر على دار اخرى او على السطوانة في الكنة سواء كان مفتحا الى الدار  
 او لا ومن واهم ان السدة التي فوق الباب فقد وهم الابدوك كل حق

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع

في البيع

سولها او بغيرها او بكل قليل وكثير سوية او منها لانها بينة على سواء الطريق  
 فاذت حكمها هذا عند وعندنا ان كان مفتحا في الدار قبل من غير ذكر شيء  
 ما ذكرنا لانه من ثوبها فانه الكيف والشجر لا الذرع في بيع الارض لا العرق  
 في بيع الشجر الا بشرط وان ذكر الحقوق والمرافق والعلو وشراء بيت بثل  
 حق ولا في شمل منزل الابدوك ما ذكر يعني قوله كل حق الى قوله او منها والحاصل ان  
 يدخل في بيع الدار مطلقا ويخل في بيع المنزل ان ذكر ما ذكر ولا يدخل في بيع  
 اصلا وهذا لان المنزل بين البيت والدار لانه يتأق في مرافق الكنى ببيع  
 قصور لا يكون فيه منزل الدواب فبشبهه بالدار يدخل العلو فيه ببيع عند  
 السوايح وبشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدون ولا الطريق والشرب المسيل في  
 البيع الابدوك ما ذكر ايضا بخلاف الاجارة فانها تدخل فيها بلا ذكر ما ذكر  
 تعقد لا انتفاع ولا يتحقق بدون هذه الاشياء واما البيع فيمكن ان ينتفع  
 بدونها بان يحرقه ويؤخذ الولدان استحققت امة ببيته وان اقربها لان  
 من شترى جارية فولدت عنده كانت حرة وان اشترى غلاما باخوها وولها  
 لان البنية حرة مطلقه فيظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلا بها يكون  
 له وان اشترى باقر اذ يد باخذها ولا يؤخذ ولها لان الاقران حرة  
 قاصرة ثبت الملك في الحرة بضرورة لا يظهر في حق الزوايد المقصود فلا  
 الولد له هذا اذ لم يبيع المقول الولد واما اذا ادعاه كان له لان الطلة  
 في النهاية شخصي قال اشترى فانا عبد فاشترى فبان عرا ظهروا بحرية يجوز  
 ان يدعى شخص آخر اذا ادعى جلا انه ابنه واقام البينة عليه قال الامام

في البيع

هذا اول ما قيل في  
 الاجابة على تنبيه  
 بعد الاتصال لانه لا ينبغي  
 فيما اذا اقر بها ملكه  
 من

مطلب

قالوا انما يندفع اذا قهره الضمان  
 لانه العصب في سبيل الملك  
 من ذلك الوقت طلق بان يثبت  
 الملك اذا كان في الضمان  
 مستورا او لا  
 ضرورة فلا يلزم  
 الضمان ولو لم يكن  
 عند اداء الضمان  
 المقصود الا الضمان  
 في غايته لانه  
 منه يمان



السخري في باب الشهاد في الولادة والنسب من الموطأ في هذه الصورة وفي  
 انه ابن له لاثبات دعواه بالحجة وجعل حرا لان في الحكم بثبوت النسب منه  
 بانه مخلوق من ماله وماله المخرج منه فيكون حرا لم يتصل برحم الاله وحين  
 لم يسم الاله في الشهادة لم يظهر اتصال ماله برحم الاله فيسمى على احريته انتهى  
 قوله بانه يبين انه لا شك في وضع المسئلة وان ما قالوا ان الشهادة على حريته الاصل  
 تقتضيه تحريم الفرج لان الشهود لا بد لهم من تعيين الام ليس ذلك ضم ان لم  
 يدر مكان بايهم وغرض من انه لا يرجع لان الرجوع بالمعاوضة او بكماله  
 والموجود ليس الا اخبار كاذب باضار كما اذا قال الاجتبي ذلك ووجه  
 الرواية ان المتوى صار مغرورا من جهة والغرور في المعاوضة التي  
 يقتضي سلامة العوض من جيل سببا للضمان دفعا للغرور بقدر المكان كذا في  
 شرح الجامع الصغير وما قيل في وجهه لانه بالامر بالشراء يصير ضمانا للتمسك عند  
 تعدد الرجوع على البائع دفعا للضرر منطوقه لان موجب ان لا يكون  
 فاني بعد ذلك في جواب المسئلة وما ذكر في الهداية في تعليقه صرح في الحاجة اليه  
 ورجع ذلك الشخص عاضا عليه على البائع وان علم لا اي ان علم مكان البائع  
 لاضمان على الشخص المذكور ولا ضمان في الزمان اي بان قال انني فاني  
 فان منه فان خرافا ضمان عليه صلا اي سواء علم مكان الزمان واللازم  
 ما يحصل سببا لضمان انما هو الغرور في المعاوضة ولا يرجع في دعوي  
 خرمه في دار صوح على شي معين والحق بعضا اذ لا بد ان يقول  
 دعوى في هذا الباقي وهم منه اي من جواب المسئلة صحة الصلح عن المجهول

على مملوك لان اجماله فيما يسقط لا يقتضي في المنازعة وفهم منه ايضا ان  
 بطلان الدعوى لا يضر صحة الصلح ولو لم يمتح كماله اورد الفرض ليرد المدعي  
 في الممتح ويرجع بحجتها في دعوى كماله ان الممتح شي منها لوجود الرجوع  
 ببدله عند فوات سلامة البدل **فصل** في بيع الفضوي هو في اصطلاح  
 الفقهاء من يعرف في حق الغير بلاذن شرعي لما لك باع غيره ملكه بغير اذنه  
 فسخه سواء بقي العاقدان او لا يبيع الفضوي منعقد عندنا خلافا للثاني  
 ولم اجازته ان بقي العاقدان والمبيع وكذا الثاني ان كان عرضا معينا قد  
 بالتعيين لان الاحتراز غير الدين انما يحصل بان العرض قد يكون ذبا  
 على استقصا عليه وهو الذي ملك للغير وهو الملك وامانه عند الباع اي بعد  
 الاجازة وله اي للفضوي فسخ قبل الاجازة دفعا للضرر عن نفسه فان  
 العقد يرجع اليه وجاز اعاق المتوى من العاصب ان اجير قال محمد بن حوز  
 عتق بدون الملك ولهما ان الملك ثبت موقوفا بتصرف مطلق موقوف لا فاقا  
 الملك ولا ضرر فيه فيتوقف الاعاق مرتبا عليه ويقفد بنفاذه لا يبيعه  
 لان بالااجازة تثبت للبائع ملكات فاذا طرأ على ملكه موقوف فسخه بطله  
 ولو قطع بين علم اجير فانه ما خذ كان قبل الاجازة او بعد للثاني  
 لان الملك تم له من وقت الشر فبقي ان القطع حصل على ملكه ونصدق  
 بما زاد على نصف منه لانه لم يدخل في ضمانه وفيه شبهة عدم الملك ومن  
 شرى عبدا من غير تبين واقام بينة على اقران بايعة وتبده بعد امه اي  
 بالبائع مريده لا يقبل لان البينة في حقوق العباد لا يقبل الا عند

ما كان في الفسخ المنعقد على الاضطر  
 وكان في الفضول على الاضطر  
 وكان في الفضول على الاضطر  
 وكان في الفضول على الاضطر

ما كان في الفسخ المنعقد على الاضطر

ما كان في الفضول على الاضطر

ما كان في الفضول على الاضطر











امره التسليم بالكيل لان حقه في الدين لافي العين فام لم يصارف ملكه  
 فالمسلم اليه جعل ملكه في ظرف استعان من رتب السلم وفي البيع لم يتضح  
 المتوى لانه استعار الطرف من البائع ولم يقيضه فلا يصير فيه فكذا ما في  
 فيه وانما قال بغيره لانه اذا كان حاضرا انتقل فضله اليه كما لو تم بل لانه  
 لو كان حاضرا وكاله المسلم اليه بحضرة وفي بينه وبين الطعام يصير ايضا  
 لان تحلية تسليم كذا في البين بخلاف كيله في ظرف المشري بام اي اذا  
 برامعينا ودفع المتوى الى البائع طرفا وام ان يكيله ويجعله في الطرف  
 ففعل البائع والمتوى غايب صح لانه ملك العين بالشر فام صارف ملكه  
 قابضا بجعله في الطرف ويكون البائع وكيل في اسك الطرف فيكون الطرف  
 في يد المتوى كما لو كان الدين والعين في طرف المتوى بان اشترى  
 رجل نارا من رجل بقره لم يكره معينا بالبيع ثم امر المتوى البائع ان يجعل الكرم  
 في طرف المتوى ان براء بالعين كان قابضا اما في العين فملصقة الامر اما  
 في الدين فلا اتصاله بملك المتوى وان براء بالدين لا اي لا يصير قابضا عند  
 اي اما في الدين فلعدم صحة الامر واما في العين فلانه خلط بملكه قبل التسليم  
 فصار متملكا عند فينتقض البيع وهذا الخلط غير مضمون من جهة  
 يجوز ان يكون من اداء البراءة بالعين فلم يتعين بوضاهه حتى يكون سر  
 له وعند ما سأل بخيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلف  
 لان الخلط ليس بتملكه عند ما ولو سلم انه في كرم قبضت الام ثم تقايلا  
 ثم ماتت الام في يوم اي في يد المسلم اليه بقي التقابل ويجب قيمتها يوم قبضها

صحة البيع

صحة البيع

صحة

صحة

على المسلم اليه يرد ما في رتب السلم ولو مات ثم تقايلا صح التقابل لان صحته  
 تعتمد بقا المعقود عليه وهو سلم فيه ولذا المقايضة اي في السلم في رتب السلم  
 اي وجهي التقابل بخلاف الشر بالثمن فيما اي في الوجهين المذكورين للتقابل  
 ولو اختلف عاقد السلم في شرط الرداة والابل فالقول لمديهما اما اذا  
 المدعى المسلم اليه فيه الاتفاق واما اذا كان المدعى رتب السلم فكذا عنده وعند  
 القول الآخر وذلك لان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان  
 خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدي السلم الصحة عنده وعند  
 للمكر وان انكر الصحة والتمتناع بالابل ذكر على سبيل التمهال دون الا  
 فانه لا يصير للمسلم فيعتبر شرطه تعاونا فيه او لا خلافا له في الاول فانه  
 استطاع عندهما وبلا اجل معلوم لا بد من هذا القيد لان التأجيل تأجيل  
 غير معلوم لا يخرج به الى حد لم فيها يتعامل كحف وتوف وطت فيما صح بيعا  
 لانه لا يتصلح ان يقول للصانع كخفاف مثلا اضع في من ذلك خفان  
 هذا الجنس بهذه الصفة بكذا فيخير الصانع على تسليمه فربح على كونه يبع بالاعتد  
 انما قال على تسليمه ولم يقل على علمه كما سياتي ان المقصود عليه العين دون العمل  
 ولا يرجع الامر عنه والبيع هو العين لا عمله فان جاد بما صنعه لا غير وهو العمل  
 فانه صح ولا يتعين له الا باختيار فصح بيع الصانع قبل اختيار الامر لم ي  
 قبل رتبة الامر لما عرفت ان مدار تقييده على اختياره وهو تحقق بقبضه قبل  
 الرتبة ولم اخذ وتوكله لما عرفت ان البيع هو العين فله خيار الرتبة ولم ي  
 فيما لا يتعامل كالشوب عطف على قوله صح بيعا فقيده المذكور مقدما وهو

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع



يكون بلا اجل معتبر هنا ايضا **مسائل شتى** **بيع الكلب** خلاف الثاني  
 لان بخل المير عندنا لانه ينتفع به وغلبت ان لا يجوز بيع الكلب  
 المفقور واليه والبيع علة او لا والذي كالم في بيع غير المحرم  
 والى خوف او حرمت في غير موضع الذبح وذا بال الجوع كالحزب في المستحق  
 غير يخص بها كما نفهم من الهداية وما في عقد الذي كالحزب في عقد  
 السلم فالحزب عند من ذوات الامثال والحزب في وقت القيم ومن روج  
 ما بين قبل قبضها صح فان وطئت فقد قبضت لان وطئ الزوج حصل  
 بتسليم من جهة المأثري فصار فعله كالفعل والا فلا اذ تجرد التزوج لا تحقق  
 القبض والقيام ان تحقق لانه تعيب حكمي بتعيبه بالقبض الحقيقي ووجه الحكم  
 ان في الحقيقي استيلاء على المخلو به بصير قابض ولا كذلك الحكمي فافرقا ومن  
 شري قنا اوداية قال شيخ الاسلام خاخر زاده انما وضع المسئلة في العبد  
 في الدار لان في الدار لا يتعرض القاض لذلك ولا يبيع فان القياس ان لا يجوز  
 في العبد ايضا الله يجوز فيه احتسابا ليسقط النقص عن البائع ولا يحتاج  
 النفقة في الدار ومن مناهيتين ان من ذكر الشيء بدل القن لم يصب غايه  
 عتيق معروفه فاقام بايصة بينه باعه منه فان بل البيعة لا يقبل من غير  
 حاضر قلنا ههنا بينه يقام لكشف الحال لا للقضاء والحكم في مثل هذا  
 بشرط ولم يبع في ذنبه اي في غير المبيع لانه يمكن وصول البائع الى غيره  
 البيع وفيه ابطال المأثري وان جهل مكانه يبيع اي بيع القن وادى  
 المثل ثم ان فضل شئ بمك للمأثري وان يقض ببيع البائع اذا اظفر

كالم  
 مسرور

مسرور

١٢

ثم ان هذا البيع وان كان قبل القبض الا انه ليس يقصود انما المقصود  
 حقه وفي ضمنه يبيع بغيره لان الشئ قد يبيع ضمنا وان لم يبيع قصدا وان  
 شري اثنان وغاب واحد فالحازم دفع عنه وقبضه في سب ان حضر الغائب الى  
 ان ياخذ حصته لانه مضطر اذ لا يمكن الانتفاع بنصيبه الا باذ الجوع لان  
 البيع صفه واحدة وله حق الجوع عندما الى ان يتوفى حقه ولو جسد لا يغير غايه  
 وعندنا في شئ كان متعلقا بما ادى عن صاحبه لانه قضى دين غيره بغيره  
 يرجع عليه وليس الجوع بغير غايه فيملك بالقيمة وان شري شيئا بالثمن  
 ذهب وقبضه يجب من كل نصفه وفي بالثمن الذهب والفضة من الذهب  
 مثاقيل ومن الفضة دراهم وزن سبعة ورون سبعة قد سبق في كتابي في  
 ولو قبض بها بدل جيد جاهلا به انما قال جاهلا به اذ لو كان عالما بضعفه  
 المستوفى عند القبض يسقط حقه بلا خلاف وانفق او نفق اي هلك انما وضع  
 انفق او نفق اذ لو كانت قايمة بردها وستره ليجاد عندهم فهو قضاء وعند  
 ابي سريد مثل زينة ويرجع بخير لان حق صاحب الدين يراعى من حيث الوصف  
 كما يراعى من حيث المقدور لا قيمة له اذ اقول بل يجنبه فوجب الصبر في ذكره قال  
 ابو حنيفة ان يجاب في الزيف لاخذ الجيد ايجاب له عليه بالنسبة الى شئ واحد  
 لم يهد في الميزان وكاليف الميزان ليست من هذا القبيل لانه ليست بالنسبة  
 الى شئ واحد والمقدور في ان قوله الاول مع ابي حنيفة وقوله الاخير مع ابي  
 ذكوان في هو المبوط وفي الاحتياق نقلا عن اليون ان ما قاله ابو سريد وحسن دفع  
 للضرر فاخترناه للفتوى ولو فرغ او باع في طر حارس رجل او تكرر في

ابي حنيفة

صدق الزهري



اي انكر حله انما قال تكسر لانه لو كسر احد يكون له لا للاخذ وفي بعض  
 الروايات تكسر اي دخل في الكناس وهو كونه هو للاخذ لا لصاحب الارض  
 لان الصيد لم يخذ هذا اذا لم يكن ارضه مهيأة لذلك كصيد يعقل ببكرة  
 نصبت بالخفاف ودرهم او سكر نثر وقع على ثوب لم يعد له ولم يكف ولو اعتد  
 الثوب لذلك او كف بعد وقوعه عليه فهو لصاحب المداية بخلاف ما انا  
 الثوب في ارضه لانه عدم من انزله فيملكه تبعاً لارضه **كتاب الصرف**  
 هو مبادلة مال بمال كماله من جنس الامان انما زاد لفظ الجنس ليعم غير النقود  
 من الذهب والفضة ذكره خواجه زاده في فرائد ولم يقل من جنس واحد لان  
 لان اتحادهما جنس ليس شرط والتفاضل المراد بالتفاضل في هذا العقد القبض  
 بالراجح لا بالتحلية قبل الافراق شرط بقائه صحيحاً قال خواجه زاده في فرائد  
 هذا القبض شرط بقا العقد على الصحة لا شرط انعقاده صحيحاً يدل عليه قوله وان  
 افراقا بطل العقد والشئ انما يبطل بعد وجوده ولا يقع التفرق في من  
 الفرق قبل قبضه فلو شري به اي بالنشئ الغير المقبوض ثوباً فداى ثوباً للثوب  
 ومن باع انه تعدل الف درهم مع قطع قيمة الف بالدين وقد من النشئ الف  
 او باعها بالدين الف نسبة والف تعدا او باع سيفاً حلية مخون ومخلص  
 بلا ضرب يائه وقد تحمين فانقد عن الغضه وهو الف في بيع الامه في  
 في بيع السيف سكت او قال خذ هذا مني انما في الاول فلا امر بما  
 على الصلاح واما في الثاني فلان المخصص من احد الشئين ينسب اليهما  
 نفع يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وخروجها من احد مما فيجوز عليه نظاه

في مبادلة مال بمال

في اتحادهما جنس ليس شرط

في الفرق قبل قبضه

في بيع السيف سكت او قال خذ هذا مني انما في الاول فلا امر بما

والا فالظن من كلامه ان يكون الحق خذ هذا على انه من كل منهما فان افراقاً  
 بلا قبض بطل في الحلية فقط ان يخلص بلا ضرر ولا يبطل فيها وان علب  
 على الدرهم الفضة وعلى الدراين الذهب فما فضة وذهب كما فلا يجوز  
 بيع الخالص به ولا يبيع بعضه ببعض الامساوي او زنا على ما عرف في باب  
 الربوا وان لم يغلب سواد غلب الفش او قوايا فيها في حكم عرضين فيبيع بالفضة  
 الخالصه على وجوه حلية السيف اي ان كانت الفضة الخالصه كمن الفضة  
 التي في الدرهم وعلم ذلك صح ان لم يفرق قابلاً قبض والا فلا يقع وبجسه  
 متفاضلاً صحيح بشرط القبض وانما يقع فرضاً للجنس خلافه لانه في حكم شئين  
 فضة وصفى فاذا شرط القبض في الفضة يستط في الصفه لعدم التميز  
 والمراد بقاؤه صحيحاً لما عرفت ان القبض شرط له لا لصحة العقد قبل الافراق  
 وليس بشرط وان شري الدرهم المضمون او الفلوس النافقة صح فان كسدت  
 قبل تسليمها بطل عندك وعند ما لا يبطل ثم انما يجب قيمتها يوم البيع عند ان  
 واحر ما يتعامل الناس به عند محمد فلو لم يقرض فلو ساكسدت يجب ثمنها عندك  
 وعند اني س يجب قيمتها يوم القبض وعند محمد يوم الكساد كما مر ومن شري  
 درهم فلو س اوداق فلو س او قراط فلو س القيراط عند الحاي نصف  
 منقال صح وعليه ما يباع بنصف درهم اوداق او قيراط منها اي استوى  
 درهم اوداق او قيراط على ان يعطى عوض ذلك النش فلو س صح وعلى الشري  
 من الفلوس ما يعطى بمقابلته ذلك النش وعند زفر لا يجوز هذا البيع لان  
 عدوية وقد تهرب بالداق ونحوه يبي على اوزن ولنا ان النش هو الفلوس

في الاخذ

في مبادلة مال بمال

في اتحادهما جنس ليس شرط

في الفرق قبل قبضه

في بيع السيف سكت او قال خذ هذا مني انما في الاول فلا امر بما



وي معلومة ولو قال لمن اعطاه درهما اعطى بنصفه فلوسا ونصفه  
نصفا الا حجة اي قال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه ما قرب من الفضة  
على وزن نصف درهم الا حجة فسد البيع للزوم الربوا بخلاف اعطى درهم  
فلوسا ونصف الا حجة لانه ذكر النش ولم يقيمه على اجزاء الدراهم فالنصف  
الا حجة بطله وباتى بالفلوس ولو كرر اعطى صح في الفلوس فقط ولم  
يقع في الدرهم الا حجة لانه لما كرر لفظ اعطى صار بيعا ومن باع انا  
فضة وقبض بعض منه ثم افرق صح فيما قبض عنه فقط ولا تباع الفاد لانه  
طاروا شركا في اداء وليس لشيء الرد بعيب الشركة لان التقرب حاد في  
حيث افرق عن صاحبه قبل نقد كل واحد وان اتى بعضه لم يرد  
باقية بحصة او رده لان الشركة عيب فجاء من قبل الشرع لا من قبله فلو  
الرد ولو اتى بعض قطعة نقد بيعت اخذ باقية بحصة بلا خيار لان البيع  
لا يضرها فان الشركة فيها ليست بعيب ووجه بيع من عليه عن درهم ثم هي  
اي من الدين دينار اياها اي تلك العشرة التي عليه ان دفع الدينار فخاصا  
بالعشرة ووجه انه يجب بهذا العقد ان يبيع بنصفه بالقبض والدين ليس  
فلا يقع المقاصة بنفس العقد لعدم الحانسة فلا نقاصا بنصفه ذلك في  
الاول والاضافة الى الدين اذ لو لا ذلك يكون استيلاء بديل العرف في  
الاضافة الى الدين يقع للمفاوضة بنفس العقد والفتح قد ثبت بطريق الا  
وزفر الفنا فيه لا يقول بالاقتضا هذا اذا باع الدينار بعين مطلقا  
واما اذا باع بالعشرة التي له عليه صح بلا خلاف ويقع المقاصة بنقد العقد

صحة

ولا يضرها فان الشركة فيها ليست بعيب ووجه بيع من عليه عن درهم ثم هي اي من الدين دينار اياها اي تلك العشرة التي عليه ان دفع الدينار فخاصا بالعشرة ووجه انه يجب بهذا العقد ان يبيع بنصفه بالقبض والدين ليس

**كتاب الكفالة** هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة سواء كان  
المطلوب من احد ما هو المطلوب من احد ما هو المطلوب من الاخر كما في الكفالة  
بالمال او لا يكون كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من الاصل فيها هو المال  
ومن الكفيل النفس لفظ المطالبة باطلاقة ينطبقها لاني الدين هو الصحيح ذكره في  
البعض الهداية وعندى ضم ذمة الى ذمة في الدين لانه لم يثبت الدين لم يثبت  
المطالبة والاول هو الصحيح لانه لم يهدى في الشرع ان يجب دينان ولا يتوفى  
الا احدهما لانه متفوض عنه صلح الكفيل بخير اخر على ما بقي بل لا بد ان يتكفل  
الكفالة بالنفس والكفالة بالعين والكفالة بالفعل واما وجوب المطالبة بالدين  
عن غيره فهو كما في الوكيل بالشراء وفي ضمان بالنفس والمال والاول يصح بطل  
بنفسه وبما عجز به عن الدين ويخرج شافع وضمت وبعلى واني وانا غريم او قيل  
به ويلزمه احضار المكفول به اذا طلب المكفول له فان لم يحضر جاز الحكم  
هذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا ظهر فلا يحس الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل فلا  
ويطالبه ولا يحل بينه ايضا لانه في الانصاف وان عجز قبل تسليمه  
ذلك ويرى بون من كفل به ولو كان عبدا اراد به تويمان العبد مال فاذا  
تبعه لزم قيمته ويرفع الى من كفل له حيث يمكن خاصة وان لم يقبل اذا  
دفع اليك فانما يبرئ فلا يبرأ ان سلم في يده او بالواد وقد جبر عنه  
اي غير هذا الطالب قبل هذا اذا كان السجين يحن قاض اخر وان شرط تسليمه  
في مجلس القاضى وتم في السوق او في مصر اخر يرى وقال زفر ان السلم في السوق  
سواء كان ذلك في المصر او في مصر اخر لا يبرأ وبه يفتى في زماننا هذا وان

صحة

صحة

صحة

وزن

او في السجن



لهما ونالتا في إقامة الحق وتبليغ المطلوب نفسه من كماله أي كماله  
 التكفل لانه مطالب بالخصوص فكان له ولاية الدفع وتبليغ وكيل  
 التكفل ورسوله اليه بشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلك اليك بحكم  
 الكفالة وانما قال اليه لان رسوله اليه كالاجنبي ولو مات المكفول له  
 فلو وصى والوارث مطالبة به أي مطالبة التكفل بالمكفول به وان كفل  
 على انه لم يات به عند امره من ماله عليه ولم يعلم عند الزم ماله عليه خلافا لما  
 له انه تعليق بوجوب المال بالخطر فلا يجوز كالمبيع ولذا انه تعليق لوجوب  
 المطالبة لا لوجوب المال على امر فلا شبهة له بالمبيع فبيح كذا في التبيين  
 وله برائة من كماله بالنقص لعدم سب البرائة وان مات المكفول عنه في  
 المذكورة ضمن المال لوجود الشرط مع عدم الايتان به ومن ادعى على جده لا  
 مقدرا كتابه ديناد بينه ولا اي بين صفة على وجه يصح الدعوى او بين  
 فكل بنفسه اخر على انه ان لم يوافق به عند اقله المال تحت الكفالة ويجوز للمالك  
 عند الشرط خلافا لما قبل عدم الجوان عند بناء على انه اطلق المال ولم  
 التي على المدعى عليه فعلى هذا الفرق بين بيان المدعى المال وعدم بيانه  
 وقيل بناء على انه لما لم يبين المدعى لم يصح الدعوى فلم يتوجب احضار المدعى  
 عليه الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنقص فلا يجوز الكفالة بالمال الا بشاؤها  
 عليها فلو هذا ان بين يكون الكفالة صحيحة بالنقص وتثبت ولها انه يراد بالمالك  
 المقدور المعهود فان بين المدعى فظان لم سن فبعد ذلك ان يثبت في  
 البيان باصل الدعوى فبين صحة الكفالة بالنقص ويترتب عليها صحة الكفالة

لا يجوز ان يكون  
 الكفالة  
 رذائل  
 لا يجوز ان يكون  
 الكفالة  
 رذائل

بالمال ولا يبر على اعطاء كفل في حد وقصاص هذا عندك وعند ما يجبر  
 في حد القذف لان فيه حق العبد والقصاص لان الغالب فيه حق العبد  
 والحق التراضي حد السرقة بها وله ان مبناها على الدور فاجبر على اعطاء الكفل  
 فيها نص في فساد الوضع وليس تفسير الجبر عند ما مبناها ان يجبر بالحق وغيره  
 ولكن يائس بالملازمة وان يدور مع حيث دار ولو تحت نفسه به اي لو  
 برضاه كفيلا فيها صح قال في البدايع ويجوز الكفالة بنفس من عليم القصاص في  
 ومادونها وبحد القذف والسرقة اذا بذلها المطلوب بالاخلاص بين محابنا  
 هو الصحيح والاحسن فيها حتى يثبته مستورا او عدل يعرفه القاضي لان  
 للثمة منها والهمة تثبت باحد شطري الشهادة العدد والحدالة وصح الكفالة  
 والرهن بالخراج لانه دين يطالب له يمكن التمسك بخلاف الزكوة لا لانها  
 ليست بدین لما مر في كتاب الزكوة انها من الديون بل لانها ليست من الديون  
 المطلقة تسقطها بالموت واخذ كفل بالنقص ثم اخر وما كفيلا ان اي  
 اخذ الثاني تركه للاول والكفالة بالمال تصح ولو بهيول اذا كان ديننا  
 الدين الصحيح على ما فهم من الهداية حيث قال وشرط ان يكون ديننا صحيحا  
 ان لا يكون بدل الكتابة سواء لا يثبت مع المنافي ولا يكتفى ذلك في صحة الدين  
 لتحققه في دين الزكوة مع انه لا يقع الكفالة به لا يقال ذلك لفقد وصف الاطلاق  
 على ما ذكرنا لا لانه قد وصف الصحة لانا نقول شرط الاطلاق غير خارج  
 عن شرط الصحة والا ما صح الاكفارة فالوجه ما قبل الدين الصحيح مالا يسقط الا  
 بالاداء او الابراء والمراد من الابراء ما يعم الحكيم وهو ان يفعل فلا يلزمه شرط

كان في النكاح  
 كذا في النكاح  
 كذا في النكاح







لانه لا يملك قبل الاداء لانه انفق بينهما مبادله محكمة وان لم يامر برمي  
 فان لوزم بالمال فله ملازمة اصله وان جسد جسمه لانه حكمه محكمة  
 من جهة فاعماله بمنزلة وان ابرى الاصيل او اوفى المال برى الكفيل سقط  
 الدين وهذا على اصل من قال ان الدين واحد وكذا على اصل من قال انه متعدد  
 لان تعدده حكمي حتى يسقط باده واحدا وان ابرى سواه يبرى الاصيل لا  
 عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل بدونها جائز وان اخرج الاصيل  
 عنه بخلاف عكسه اعسار الزبير الوقت بالمؤبد فان صالح الكفيل الباطل  
 عن الف على ما يرى الكفيل والاصيل لانه اضاف الصلح الى الف الدين  
 وبي على الاصيل فيرى عن تعاضد وبراة يوجب براة الكفيل ثم يبرى جميعا  
 عن المبادر الكفيل وان صالح عن موجب الكفالة لم يبرى الاصيل لان هذا  
 الصلح ابرى الكفيل عن المطالبة فلا يوجب براة الاصيل وان قال الطالب  
 للكفيل برئت الى من المال رجع على اصيله لان البراة التي ابتدأها من الكفيل  
 وانتهأوها الى الطالب لا يكون الا بالانفاء فكانه قال برئت بالاداء الى  
 بالمال على الاصيل ان كانت الكفالة بامر وان لم يذكر لانها ما تقدم  
 وكذا في برئت عنداني من خلافا لمحمد ان البراة يكون بالاداء لا بالبر  
 فينت الادنى ولا يرجع الكفيل بالشك ولا يبيس انه اقر بالبراة التي  
 ابتدأها من المطلوب وبي بالاداء فيرجع وهذا اذا كان الطالب غايبا  
 فان كان حاضرا يرجع بالبيان الذي لان الاجمال جاء من جهة كذا في  
 شرح الحامع الصغير ونحوه وفي ابرائك يسقط عنه الاصل كذا في

تفسير

تفسير

تفسير

تفسير

كذا في الحاقان انما لم يقل لا يرجع لصله السقوط عن الاصيل ولا يقع تسليم  
 البراة عن الكفالة بالشرط كإثر البراة ولا الكفالة بما تعدد استيفاء من  
 الكفيل كاحدود والقصاص واللعان بالوديعة ومال المضاربة والشركة  
 وبالمستعار والمتاجر والمهر من اي ماله كن يقع تسليمه بعد القبض في  
 الرهن والمبيع اراد الكفالة بماله وذلك لان ماله غير مضمون على الاصيل  
 فانه لو هلك ينفخ البيع ويجبر الثمن واما الكفالة بتسليم المبيع قبل القبض  
 فصحيحه كن لو هلك لا يجب على الكفيل شيء بخلاف الثمن لا بد من يمكن شيئا  
 عن الكفيل كإثر البدن وانما فضل هذا الاربع عما قبلها لأنها من نوع آخر قال  
 صاحب النخبة اما الكفالة بالاعيان فمن انواع ثلثة احدها الكفالة بعين هو  
 غير واجب التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة وبي لا تقع اصلا والثاني  
 الكفالة بعين هو ماله كن واجب التسليم كالعارية والمتاجر بيد المتاجر  
 كذا العين المضمونة بغيره كالبيع قبل القبض مضمون بالثمن وكالرقن مضمون  
 بالدين والواجب في الكل واحد وسواء لا تقع الكفالة بتسليم العين من هلك  
 على الكفيل قيمة العين والثالث العين المضمونة بنفسه كالمضروب والمبيع بغيره  
 والمقبوض على سوم الشئ تقع الكفالة ويجب عليه تسليم العين ما دام باقيا واذا  
 هلك يحس عليه تسليم قيمته متى ثبت العصب بالبينة او بالاقرار والحمل على دابة  
 متاجرة معينة او لا قفلة له على تسليم دابة الغير بخلاف غير معينة لانه يمكن  
 على دابة نفسه يحمل الحق هكذا قالوا ويرد على التعليل الاول ان موجب  
 لا تقع الكفالة بتسليم دابة معينة متاجرة مع انها صحيحة على ما انفأه في

تفسير



في البداية وهو ان في الاول الواجب على الاخر فضل تعليم الاول دون <sup>الحمل</sup>  
 فلم يكن الكفالة بالحمل كفاية مضمونة على الاصيل فلم يجوز في الثاني الواجب <sup>عليه</sup>  
 فضل الحمل دون تعليم الدابة فكانت الكفالة بالحمل كفاية بفضل من مضمون على الاصيل  
 فجازت وحديث عبد شاربها مابين لما ذكر في الدابة وغويت مجلس  
 هذا عند وقالوا تصح لان الدين كان ثابتا في جوده فلا يسقط الابا لافاء  
 والابا او انقاض سبب الوجوب وبالموت لم يتحقق واحدها وهذا <sup>واحد</sup>  
 به في الاخر ولو تبرع ان ان بقضائه جاز ولا انه كفل بدين ساقط لانه لما  
 ولم يترك ما لا لا كيندا يسقط في حق احكام الدنيا فلا تصح الكفالة به وانما صح  
 التبرع به بناء على انه ابق في حق صاحبه لان سقوطه عن المديون ضروري <sup>فقد</sup>  
 بقدرها فظهر في من علمها دون من لم وبدا قول المجلس قال في الحقايق  
 كفل بنفسه حل او بحال عن رجل بغيره الطالب جاز عنده وعند ما لا يجوز  
 الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فيوقف على اجارته انتهى في شرط الصحة <sup>المتناول</sup>  
 ولما قول الطالب بخصوصه وانما شرط النفاذ الا اذا كفل عن مورثه في  
 مرضه بامر لابد من هذا القيد على ما افصح عنه صاحب الهداية في تصوير <sup>المسئلة</sup>  
 ويرشدك اليه التعليل الاتي ذكره مع غيبة عزامة لان ذلك في الحقيقة <sup>صحة</sup>  
 ولهذا تصح وان لم يتم كقول له وبما الكفالة لما مر انه ليس بدين صحيح <sup>حتم</sup>  
 كفل به او بعد ذكره دفعا لئلا يتم ان كفاية العبد به ينبغي ان يصح لانه يجوز  
 ثبوت مثل هذا الدين عليه لانه يحمل الكتابة ولا يرجع اصيل بما ادى الى كفايته  
 وان لم يعطه طاله اي اذا عمل الاصيل فادى المال الى الكفيل بامر ليس ان

مجلس  
مجلس  
مجلس  
مجلس  
مجلس

ان سنده وان لم يعطه الطالب بعد كما اذا عمل اداء الزكاة لان الكفالة بامر  
 المكفول عنه انقذت سببا للدينين دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على  
 المكفول عنه موجبا الى وقت اداء فاذا وجد السبب وعجل مع الاداء <sup>الكفيل</sup>  
 فلا يترده المكفول عنه وهذا بخلاف ما اذا اداء على وجه الرسالة لانه <sup>مجلس</sup>  
 تخضع امانته في دين فارجح الكفيل فيه اي فيما ادى الاصيل اليه فهو له لا يتصدق  
 به ولا يترده الى قاضيه ان كان اى ارجح فيه مما لا يتعين كالدرهم والدينار لانه <sup>خلال</sup>  
 طيب لما ذكرنا انه ملكه والا اى ان كان مما يتعين بالتعيين كالكفر فترده اليه  
 اى الى قاضيه اجبا لانه يمكن فيه حيث بسبب ان الاصيل حتى استرداه على تقدير  
 ان الدين بنفسه يكون حتى الاصيل متعلقا به وهذا الخب يعمل فيما يتعين بالتعيين  
 بخلاف ما لا يتعين بالتعيين ولذلك لم يكن الداراجية في المسئلة السابقة <sup>لا</sup>  
 يجب عليه في الحكم هذا عند في رواية الجامع الصغير قال لا سوله ولا يترده على الذي  
 قضاه وسرواية عنه وعنه انه يتصدق كفيل امره اصيله بان يتعين عليه ثوبا  
 اى امر الاصيل الكفيل بان يشتري له ثوبا باكثر من القيمة لتقضي به دينه بطريق  
 الغيبة مثل ان يتقرض من تاجر عشرة فيتأدى عليه ويسع منه ثوبا <sup>عشرة</sup>  
 بخمسة عشرة مثلا نسبة رغبته في نيل الزيادة فيبعه المستقرض بعشرة ويحمل  
 حصة ويجب عليه للبايع خمسة عشرة الى اجل سمي به لما فيه من الاعراض <sup>الدين</sup>  
 الى العين وسوا كرهه لما فيه من الاعراض بمره الاقرض ومطاعه <sup>فصل</sup>  
 قوله اي التوب للكفيل وما يرجع بايه فليقل هذا ضمان لما تجلس اليه نظر  
 اني قل له على وسو فاسد وليس بتوكيل وقيل هو توكيل فاسد لان البيع غير

فصل صدر في التوفيق  
بين منكر الدينين







قوله بخلاف ما اذا اقر بالدين المؤجل فصدقه المقر في الدين وكذبه في الابل  
حيث يكون القول فيه قول المقر لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه  
وهو الاجل فلا يقبل قوله بلايينه **باب كفالة الكلي دين على اثنين كفل كل**  
**عن الاخر بام لم يرجع على شريكه الا بما أدى زيدا على النصف لان وقوع**  
**المواري عما عليه ائالة اوتى عن وقوعه عما عليه كفالة ولو كفا الشئ عن**  
**بام ثم كل كفل به اي بعد ما كفلا بذلك الشئ عن الاصيل كفل كل واحد من الكفيلين**  
**عن صاحبه بام بذلك الشئ يرجع عليه اي يرجع كل منهما على صاحبه بنصف**  
**وان قل لان الكفالة ههنا فلا رجحان ثم يرجحان على الاصيل لانها اديا**  
**دينه بام احد ما بنصف والاخر ما يسه وان شارب رجوع على الاصيل بكل ما أدى لانه**  
**كفل بكل المال بام هذا اذا كفل كل واحد منهما عن الاصيل بجمع الدين على الشا**  
**ثم كفل لكل واحد منهما عن صاحبه بالجمع واما اذا كفل كل واحد منهما بالنصف**  
**ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فوق كسلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على**  
**شريكه بما أدى ما لم يزد على النصف وكذا لو كفلا عن الاصيل بجمع الدين معاً ثم**  
**كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين ولا يكون كل واحد**  
**منهما كفيلاً عن الاصيل بالجمع وكذا لو كفل كل واحد عن الاصيل بالجمع متتابعاً ثم**  
**كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف وان ابر الطالب احد ما اخذ الاخر بكفالة**  
**كلاما كفل بالكل عن الاصيل ولو فسخت المعاوضة اضر بالدين ايا شريك**  
**بكل دينه لما عرفت ان شريكه المعاوضة يتضمن الكفالة ولا يرجع احد ما على صاحبه**  
**الا بما أدى زيدا على النصف لما عرفت ان جهة الاصل راجحة على جهة النيابة كفالة**

قوله بخلاف ما اذا اقر بالدين المؤجل فصدقه المقر في الدين وكذبه في الابل  
حيث يكون القول فيه قول المقر لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه  
وهو الاجل فلا يقبل قوله بلايينه **باب كفالة الكلي دين على اثنين كفل كل**  
**عن الاخر بام لم يرجع على شريكه الا بما أدى زيدا على النصف لان وقوع**  
**المواري عما عليه ائالة اوتى عن وقوعه عما عليه كفالة ولو كفا الشئ عن**  
**بام ثم كل كفل به اي بعد ما كفلا بذلك الشئ عن الاصيل كفل كل واحد من الكفيلين**  
**عن صاحبه بام بذلك الشئ يرجع عليه اي يرجع كل منهما على صاحبه بنصف**  
**وان قل لان الكفالة ههنا فلا رجحان ثم يرجحان على الاصيل لانها اديا**  
**دينه بام احد ما بنصف والاخر ما يسه وان شارب رجوع على الاصيل بكل ما أدى لانه**  
**كفل بكل المال بام هذا اذا كفل كل واحد منهما عن الاصيل بجمع الدين على الشا**  
**ثم كفل لكل واحد منهما عن صاحبه بالجمع واما اذا كفل كل واحد منهما بالنصف**  
**ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فوق كسلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على**  
**شريكه بما أدى ما لم يزد على النصف وكذا لو كفلا عن الاصيل بجمع الدين معاً ثم**  
**كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين ولا يكون كل واحد**  
**منهما كفيلاً عن الاصيل بالجمع وكذا لو كفل كل واحد عن الاصيل بالجمع متتابعاً ثم**  
**كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف وان ابر الطالب احد ما اخذ الاخر بكفالة**  
**كلاما كفل بالكل عن الاصيل ولو فسخت المعاوضة اضر بالدين ايا شريك**  
**بكل دينه لما عرفت ان شريكه المعاوضة يتضمن الكفالة ولا يرجع احد ما على صاحبه**  
**الا بما أدى زيدا على النصف لما عرفت ان جهة الاصل راجحة على جهة النيابة كفالة**

صحة الدين

كانت او وكالة فلا يخلف الحكم يكون المودى سالتى او صاحبه عبد  
كوتبا بعد الايدى ومن العقد في غيبة وجه الاختصاص على استيفائه  
ولذلك اعتبر في كل المسئلة واما تعيين الاجل بان يقال اني سنة مثلا فلا فاعا  
اليه وكفل عن كل صاحبه بام يرجع كل على اخر بنصف ما أدى هذا الاختصاص  
ان لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة تبدل الكفالة وكل واحد بالفراد بطل  
فقد الاجتماع اوتى فضاء كما اذا كانت كتابتها بعقدين وجه الاختصاص  
ان تصرف الانسان تحت نصيبه بقدر الامكان وقد امكن يصحح هذه  
بان يجعل المال كله على كل واحد منهما في حق المولى وفي حق نفسه في حق  
الاخر معاني بادا به فبطل المولى كل واحد منهما بجمع المال بحكم الاصل  
لا بحكم الكفالة فاتها ادى عن وعن الاخر تعاكما في ولا المكاتب لكن  
واحد منها كفيلاً في حق صاحبه لان المال في الحقيقة يقابل بهما حتى انقسم  
عليها فصار كفالة بما عليه اصاله وكفالة المال بما عليه جاز في كل  
واحد منهما اصلا في الكل كفيلاً عن صاحبه في حق صاحبه بالكل فلا تضر الكفالة  
الا في حق صاحبه لانها خرون فتقدر بقدرها حتى يكون مطالبة المولى  
كل واحد منهما بحكم الاصله بحكم الكفالة فاذا أدى احد ما شياً وقع عن  
البدل فيقع نصف ذلك عن صاحبه لا شريكه افر رجوع به عليه بخلاف ما اذا  
كتابتها بعقدين لا عن كل واحد منهما بادل المال على من وصي صحيح في نفسه  
فلا حاجة الى تصحيحه بما ذكرنا من الطريق فلا يوجد وجه الاختصاص فيبطل  
الكفالة بحكم العيب فان اتفق السيد احد ما قبل الادا صح ولان يأخذ

صحة الدين



حصته من لم يعتقه منه اصالته ومن العتق ضمانا ورجع الحق على ضا  
 بما ادى عنه لا صاحبه عليه بما ادى عن نفسه لان غير الحق اصيل فلا يرجع  
 على احد الا اذا ادى والمعتق كمن لم يعتقه بامر يرجع به عليه ومال لا يجب  
 عبد حتى يعتق حال على من كفل مطلقا غير متعرض للحلول والتأجيل لان  
 المال حال على العبد لوجود السب وقول الذم الا انه لا يطلب بمسرة  
 جميع ما معه ملك للمولى ولم يرض بتعلق به ولا كفيل غير معسر ولو ادى مرجع  
 عليه بعد عتقه ان كانت بامر ولو كان عبد مكفول برقيقته واقيم بينة انه  
 لم يعتقه اذ عرج رجل رقيقه عبد فكفل بها اخر فمات العبد فاقام المولى بينة  
 انه له فتمت قيمته رقيقه عبد فكفل بها اذ على المولى رد رقيقته على  
 كفوها قيمته وقد التزم الكفيل ذلك وبعد الموت سعى القيمة واجبة على الاصل  
 فكذا على الكفيل بخلاف ما اذا ادى مالا على العبد فكفل آخر برقيقته  
 العبد فان في تلك الصوة لا شيء على الكفيل لبراءة الاصل كما اذا كان  
 المكفول بنفسه فلو ان كفل سيد عن عبده او هو غير مدين قتيبه بغيرها  
 لكفاله فان كفاله عبد المدين عن مولاه لا يصح عن عبده فادى لا  
 يرجع على صاحبه لان الكفاله وقعت غير موجبة لان احد المالكين يجب  
 دينا عن الآخر وقال زفران كان الكفاله بالامر يرجع كل منها على ضا  
 لان المانع وهو الحق قد زال قلنا وقعت غير موجبة للرجوع فلا يغلب  
 موجبة له بعد ذلك والله اعلم **كتاب الحوالة** هي نقل الدين او  
 المطالبة من ذمة الاول عند ابي سق والثاني عند محمد بن جعفر عنه

من لم يعتقه منه اصالته  
 من العتق ضمانا

كفيله

المكفول بنفسه

من لم يعتقه منه اصالته

ابراد الخصال المحيل من الدين لا عند ابي سق كذا في التبيين تصحح بالدين  
 لا بالعين برضى الخصال والمحال عليه ولا حاجة الى رضى المحيل ذكره  
 محمد بن الزنادات والتمسك بطلان القدوري للرجوع عليه فلا اختلاف في  
 الرقابة وامامت الحوالة بالقبول برضى المحيل من الدين هذا عند ابي سق  
 وعند محمد بن لاير الامل المطالبة لما مر انفا ولم يرجع عليه اي على المحيل المحال  
 بدينه الا اذا اوى حقه بكون المحال عليه مغلسا او حقة من احواله لا  
 عليها هذا عند وقال ابراهام بان فله العاقبة بناء على ان تغلس العاقبة  
 عند ما خلا فله ويصح بدوام الوديعة ويبرأ المحال عليه من المودعة عن  
 الحوالة بملاكها لان مثالا خلفها اما قلنا لان مثالا دون لان قيمها لا  
 الدوام من المتكليات وبالدين اي برضى المحيل على المحال عليه فلا يطلب المحيل  
 المحال عليه بذلك الدين لانه تعالى به حتى الغير مع ان المحال اسوة للمودعة  
 بعد موته وذلك ان الحوالة بالدين وان كانت موجبة لتعلق على المحال  
 بذلك الدين لكنها ادى في مرتبة من الوهن حتى لا يكون المحال احيى بعد موت  
 المحيل وفي عبارة مع اسان الى ان ذلك التعليق لا ينافي عدم كونه احيى  
 وفي المطلق له اي في الحوالة التي لم يصدا بالوديعة والمغضوب بالدين  
 للمحيل الطلب اي طلب الوديعة والمغضوب والدين من المحال عليه لم يطل  
 الحوالة باخذ ما عليه اي على المحال عليه او عند وهو الدين والمغضوب  
 هذا في المطلق خاصة على الفصح عنه صاحب الهداية ولا يقبل قول المحيل  
 المحال عليه عند طلبه اي طلب المحال عليه من المحيل مثل ما حال مثل احواله

كما توضحه نسخة

صلى الله عليه

حيث قال في كالمغنى في فقه  
 المحيل مطالبه التي عليه من فقه  
 المحيل مطالبه التي عليه من فقه  
 المحيل مطالبه التي عليه من فقه

صلى الله عليه







حتى يعلموا انه ليس لقطع الخصومات المصلحة من الاعتكاف وغيره  
 في مسجد وعذرا في يكن جلوسه في المسجد والجامع اولى هذا اذا  
 كان الجامع في وسط البلد وان كان في الطرف بخلاف مسجد آخر في  
 وسطه تيسر للناس ولو جلس فيه وادخل للناس الدخول جاز ولا  
 يقبل هدية التكرير للتقليل الامن في حرمة الحرم او في عتق ما دونه قولا  
 عهدا لم يكن لها خصوصية ولا يحضر عن الاعانة لان الخصة وهي في  
 علم المصنفان القاضي لا يحضرها لا يتجزأ لاجل القضاء ويترفع في هذا  
 الاطلاق قريب وهو قول الشيخين خلافا لغيرهم في ان الطحاوي وقول  
 الكل فيما ذكره الحنفية ويشهد الجناح ويعود المرفوع ويؤيد بين  
 جلوسا واجالا ولا يباح احدهما ولا يصح ولا يثبت اليه ولا لقمة حجر  
 يقبل في وجهه ولا يخرج اطلاق المراجع ولم يثبت بقوله لانه شرف في  
 الحكم مطلقا لانها به بمثابة القضاء وكن تلعين الشاهد بقوله اتشهد  
 بكذا وكذا والحسنه ابو يونس فيما لا اتمه فيه وذلك مما لا يثبت بلفظه بل  
 علم ونحو الحكم من رآها مصححة في الصحيح اختلف الروايات في نقد  
 والصحيح ما ذكره لا خلافا لاول الشخص في ذلك بطلان في ذلك  
 ان امتنع المقر على الايضاء بعد من القاضي به اذا لم يعرف كونه عاهلا في  
 اول الوهلة فخلعه طبع في الاممال فلم يتصلح المال او ثبت الحق بالنيمة فانه  
 يحبس كما ثبت لطور المصل بان كان فيما لم يعقد كراهي العمل وكعالة  
 وبر لا عمل حصل له كمن سبيع وفي نفقة عرسه وولن لافي دينه

الحكم

اي لا يجس في دين الولد وفي غير ما لا يجوز الديات وارثا لجنات ان  
 ادعى حقه الا اذا قامت بينه بضد **فصل** كتاب القاضي الى القاضي ان  
 شهدوا على صم حاكم بما وكتب به وتسجل وان شهدوا على غائب يحكم  
 وكتب بالشهادة يحكم المكتوب اليه وسو الكتاب الحكمي وكتاب القاضي الى  
 القاضي وسو نقل الشهادة حقيقة ويقبل فيما لا يقط بشبهة دل بغيره على  
 انه لا يقبل في حدوده ولا حاجة الى ان يقال اذا شهد به عند كتمان في ما  
 عنه كالدين والمقادير والسكاج والنسب والمقصود والامانة والمضارة  
 المحجورين اعتبر في الاخيرين قد الحجج دلائلها ادالم يجد الا الحجاج الى كتاب الحكمي  
 واذا جرد احاد المفضولين وفي المفضول يجب القيمة وسو في محجور في الكتاب  
 الحكمي وانما يقبل فيما ذكره الاحتياج الى الاشارة بل يعرف بالصفة لا في العين  
 المنقول للحاجة الى الاشارة هذا في حفظ الرواية وعلى ان يراه في العهد  
 الاله لعلمه الا باق فيه دونها وعنه يقبل فيما بشرط يعرف في موضعين  
 محمد قوله فيما يقبل مطلقا وعليه المتأخرون ويجوز ان يعرف على من شهدتم  
 او يعلمهم به ويحكم عندهم ولم اليهم ويدفع اليهم كتابا اخر غير حقوق وابي  
 يونس لم يثبت شيئا من ذلك واكتفى بشرط ان يشهدوا ان هذا كتابه و  
 ختمه وفي رواية عنه ان الختم ايضا ليس بشرط وبه اختلف الامام الشافعي  
 اعلم ان الكتاب يدفع الى الشهود وعندنا ولا عند ابى يونس على هذه الرواية  
 فلذلك قال ان الختم ايضا ليس بشرط واداسم الى المكتوب اليه لم يقبله الا  
 بحضرة صم وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين لم يشترط القدوري ظاهرا

ما على كل واحد  
 له شهادة شهودا كتابا صا طاعة اذا ادعى  
 للقضاء بها ولا موضع حسن في كلامه من القاضي  
 كونه سبوقه فيما في حق الرجال فان كان  
 الى القاضي على نوبته فيكون احد ما كان في الكتاب  
 ما شهد على نفسه فالحسن في نفسه باداة الفصل

ما حكمه

ما حكمه

ما حكمه

ما حكمه

ما حكمه

ما حكمه  
 قال الشافعي وعنه ابى يونس لا يشترط على الشهود  
 الا ان يثبتوا ان الكتاب في يدهم في  
 وهذا يخرج عن ان الكتاب في يدهم في  
 الرواية المذكورة في نسخة



العدالة للفق وبه اذ الصوفي الهداية والصحيح انه يقع الكتاب بعد  
 ثبوت العدالة كذا ذكر الحنف لان ربحا يحتاج الى زيادة اليهود وانما  
 يمكنهم اذ الشهادة بعد قيام الحتم والقدر وان يقول نعم لا يمكن اذ  
 الشهادة لا بعد قيام الحتم لكن فتح الكتاب لاني في قيام انما ياتي في  
 انما ياتي في قيام عليه والفرق واضح فاذا شهدوا انه كتاب قاضي فلان قرأه  
 علينا في حكمته وضم وسلم اليها فتح القاضي وقراءة على الخصم والزم  
 ما فيه ان بقي الكتاب فاضا في بطل بونه وعمله وعرضه على الاعليم  
 قبل وصوله وكذا المكتوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه ودلى كل من يصل اليه  
 من قضاة المسلمين واسقط ابو يوسف شرط ان يكتب الى قاضي معين حين  
 ابتلى بالقضاء ولحقه كثير من المتابعين سهل الامران ما ان الحتم ينفذ  
 القاضي على وادته وصح قضاء المرأة الا في حدودا اعتبارا بشهادتها  
 ولا يخلف قاضي ولا وكيل وكيل الامن فوض اليه في الحق من ياتيه من  
 بغزله وسو له موكل بل هو نائب الاصل خصصه التوكيل بالذکر لان التوكيل  
 ينزل بغزله بوقت التوكيل بخلاف نائب القاضي فكانت موضع اشتباه فيها  
 بان المفوض ليس بموكل حقيقة بل الموكل من فوض اليه التوكيل وفي غيره اي  
 غير المفوض ان ضل نايه عند اوجاز هو انما يقع فيها لانه اذا قل  
 ينتقل النقل اليه وكذا اذا قل بغيره وصل الخير اليه فاجاز وكان  
 الوكيل الاول قد فوض في الوكالة صح لانه قد فوض في حصيل امره وباعل  
 براك بوكلي يعني اذا اذن الموكل للوكيل بمثل ما ذكر من العباد كان له ان

من قضاة المسلمين  
 من قضاة المسلمين

بوكلي غيره ويعني حكم قاض لم يقل حاكم احترازا عن الحكم لان الحكم فيه  
 غير هذا ولم يعتقد بقوله اذ يسمع حكم نفسه قبل ذلك في مختلف فيه ترك  
 التقييد بقوله في الصدر الاول لانه مع كونه خلافا لا يصح لا يجمع قوله  
 والاجماع على اصل التبيين غير مخالف للكتاب الذي لم يختلف في تأويله  
 السلف مثل القضاء بجل متروك التسمية عند فانه يخالف لقوله تعالى ولا  
 تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه والسنة المشهورة مثل القضاء بجل المطلقة  
 ثلثا بخلاف الزوج الثاني بلا وطى فانه يخالف حديث الصيلة ومثله  
 والاجماع ومثل القضاء على متعة النكاح فان العجاية وفروقا يجمع على  
 الادا كان الاطلاق في فضل القضاء اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه  
 في رواية لا ينفذ ذكر الحنف وهو الصحيح لان محل الخلاف الثاني لا يوجد  
 قبل القضاء فاذا قضى في وجد مع محل الاطلاق والاجتهاد فلا بد من قضاء  
 اخر مرجع احدهما ومثال ذلك قضاء من وثى بالرسوخ والقضاء بحوار يبيع  
 الولد واما القضاء على الغاية فلا يصح مثالا لانه لان المجتهد فيه سبب القضاء  
 وسوان البينة هل يكون حجة من غير قسم حاضر للقضاء ام لا ذكر صلح الخلاصة  
 في كتاب المفقود ومنها شرط اخر وسوان يكون القاضي عالما بان ما حكم  
 فيه مجتهد فيه ولا يكفي فيه علم بان المسئلة مجتهد فيه فاذا قضى سعي ام الولد  
 غير علم بانها ام الولد فانه لا يجوز ولو كان عالما بان مسئلة ام الولد اجتهادية  
 ذكرى في منية المفتي وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض قال في  
 الهداية وذلك خلاف وليس باختلاف ذكرى قيد القوم لا يعتبر للاعتيلا

اذ على اصحابنا لا يرفع الاجماع على المناظر  
 الا خلاف المتقدم فبعد ما ذكره الا خلافا  
 لا وجه لذكر التقييد لانه اذا اعتبر في الاجماع  
 المناظر ولا احتمال للاجماع المتغير فقديم  
 منه يكون

رواياته

صدورها



له ولذلك لم يقل لان ذلك خلاف يعنى ان عدم اعتبار مخالفة البعض  
 مطلقا بل مقتدا بان يكون خلافا لا اخلافا وذلك ان واحد منهم اذا غلب  
 ان سوغوا له ذلك يكون اخلافا كخالفه ابن عباس رضي في شرط جلي الام  
 من السدين الى الثلث باجمع من الاخوة وان لم سوغوا له ذلك يكون خلافا  
 لمخالفة رضي في حصة روى الفصل هكذا ينبغي ان يلاحظ هذا العام والليقت  
 الى سبق الى بعض الامام ثم قل في الهداية والمعتبر الاخلاق في الصدر الاول  
 انما لم يقل اخلاق الصحابة رضي لان اهل الصدر الاول لا يلزم ان يكون صحابيا  
 كما توهم ذكر في التقديم ان المعتبر في الاخلاق هو اخلاق الصحابة رضي  
 كان بينهم لا اخلاق النافعي ولا اخلاق مالك لانها لم يكونا موجودين  
 في زمن الصحابة فلم يكن خلافا معتبرا وفيه نظر والمصنف في العقود والفروع  
 اراد بالفتح ابطال العقد باق وجهه كان فيهم الاطلاق وانما لم يقل جبره لو  
 حل لان الاول ينظم القضاء بالحرية بسبب الرضا ونحوه والثاني المصار  
 بالملك بالاحراز في المباحات وليس للعاقبي ولاية الانشاء فيها بخلاف  
 في العقود والفروع والصواب منون المسئلة ولو جبرناه زور بقدر  
 ظاهر او بطلنا الاصل ان قضاء العاقبي ياهدي الزور فباله ولاية انشاءه  
 في الجملة بعيدا حل عند خلافا له ما سوي في النافعي وقضاؤه فيما ليس له ولاية  
 انشاءه اصلا لا ينفذ الحل بالاجماع ووجه الفرق عند ان قضاء العاقبي بما  
 الانشاء انشاء له فينفذ ظاهره وباطنه كالوانشاء صريحا لان العاقبي مأمور  
 بالقضاء بالحق ولا يتبع قضاؤه بحق فيما يحتمل الانشاء الا بالعمل على انشاء

للمصنف

للمصنف

للمصنف

للمصنف

لان البينة قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا فيجوز انشاءه والعقود  
 الفروع مما يحتمل الانشاء من العاقبي فان للقضاء ولاية انشاءها في  
 الجملة بخلاف الملك المرسل لان نفس الملك مما لا يحتمل الانشاء ولهذا لا ينفذ  
 العاقبي او غيره صريحا لا يصح وبخلاف ما اذا مات المولى تحريم بالعدة او الرد  
 او الرضا او المصاهرة كذا في البدائع فلا شك على مذهبه الا انه لا ينفذ  
 المسئلة المذكورة من زيادة وهو ان لا يكون في الحل مانع عن إنشاء العقد  
 فلو اقام بينه زور انه تزوجها وحكم به حله وطهرها ولها المهر بشرط  
 ما نهت عليه انما ان يكون الحل قابلا فاذا كانت تحت زوج او كانت  
 لا قبل الانشاء ولا ينظر الشهود في السكاح الذي نشأه العاقبي لانه ينشأ  
 لانه مقتضى في ضمن صحة القضاء وما ثبت اقتضاء لا تراعى فيه شرائطه  
 والعقار في جهته بخلاف مذهبه لم يقل بخلاف رايه لانها ان يكون  
 الكلام في المجردة خاصة وليس كذلك ناسبا قال ابو اللب في الميوس وان  
 فاضا خضع اليه في امر من الامور مما فيه اخلاف وسيزهيه ذلك اني  
 ونسب مذهبه وقضى بخلافه فان ابا حنيفة قال يضي هذا الحكم ولا يرجع  
 وقال ابو يوسف يرد ذلك ويقضي بما كان زاه في ذلك وذكر العاقبي الامام  
 علي اسدي وشيخه الشافعي في ادب العاقبي قول محمد مع ابى س او عابدا  
 لا ينفذ عند ما في العمدة روايتان عنه وقالا لا ينفذ في الوجهين وبني  
 ذكره في الهداية وقيل الفتوى على الفتاوى ذكر في الكافي ولا يقضي على  
 غلب الاجمعة نايه حقيقه سو كان بانابته كالوكيل تركه المصلح

للمصنف

للمصنف

للمصنف

للمصنف



او بانه الشرح كوصي القاصي او كهابان كان ما يدعى على الغاي سببا  
 لا محالة ذكر هذا القيد في الحقايق وفايدته الاحتراز عما يؤول لجهة  
 صورة رجل اشترى جارية ثم ادعى ان مولاهما زوجهما من فلان الغاي  
 ولداورد ما يبيد الزواج لا يقبل منه لاحتمال انه طلقها وزال العيب  
 على الحاضر هذا في غير صورة يطلب تفصيلها من المطولات وان  
 كان شرطها كما اذا ادعى عبد على مولاه انه علق عتقه بتطويق نذ وجبة  
 واقام بينة على التعلق بنية زيدا لا يقضي من المتأخرين من قال في الشرط  
 ايضا يقضي كافي السبب منهم في المدام على البردوي والصحيح انه لا يقضي  
 ولا حاجة الى ان يقل انما لا يقضي على الغاي في صورة الشرط اذا كان فيه  
 ابطال صفة اما اذا لم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيدا في الدار  
 لان عبان تدل على ذلك دلالة ظاهرة ويفرض مال اليتيم ويكتب ذكر الحق  
 لان في الاقراض مصلحة بقوله المال محفوظا مضمونا والقاصي يتردد على  
 المخرج والكتابة يحفظه وفي كتاب الوصايا من جميع القاموس والقاصي  
 انما يملك الاقراض بل يمين المزار كذا قاله محمد وكذا اذا وجد من يرفع  
 اليه المال المضاربة انتفى وان اقرض الوصي صنفه لانه لا يدر على المخرج  
 والاب بمنزلة الوصي في اصح الروايتين لغيره عن المخرج وصح حكيم  
 للعصمين صلي قاضيا ولزمها حكمه بالبنية والكول والافراد اوصان  
 باقر باحد الخصمين وبعده شاهد حال ولايته لان اوصان في قائم  
 شهادته رجلين بخلاف ما اذا اجبر بالحكم لان قضاء الولاية والتخاطب احد

من العاقل  
 من العاقل  
 من العاقل

من العاقل  
 من العاقل  
 من العاقل

اذا لم يكن ان يشترى باله  
 مستظلا اما اذا امكنه  
 فلا يملك الاقراض

من العاقل

من العاقل

من الرعايا وكل منهما ان يرجع قبل حكمه ولا يصح حكم الحكم والموتى لانه  
 وفرعه وعمره كالاتبع الشهاد لزم ولا الحكم في خذ وقد الاصل ان  
 حكم الحكم بمنزلة الصلي فما يجوز استيفاء بالصلي يجوز فيه الحكم والافله  
 او استيفاء الحدود والعقود لا يجوز بالصلي فلا يجوز بالتكليم ودية على  
 العاقله في دم خطاء لانهم لم يحكوا وان حكم بها على القاتل لا يصح ايضا  
 لانه يخالف حكم الشرع الا اذا ثبت القتل باقران لان العاقله لا تقبله  
 وصح في سائر الجملات كالحكم في الكليات بانها راجع في نفي البين  
 وغير ذلك وذكر الجملات ليدل على غيرهما بالطريق الاولى ولا يقضي  
 تجاسر القوم كان القاصي ابو علي النفي يقول بكم هذا الفصل ولا يفي به  
 تطرق الجمله الى ذلك فيؤدي الى هدم مذهبا ولا يرفع حكمه الى فاني  
 ان وافق مذهبه امضاء والا بطله اذ ليس حكم الحكم حكم الموتى في ان  
 فيه يصير مجعلا عليه **مسائل شتى** ليس لصاحب سفلى عليه علو  
 لآخر ان يتد في سفله او يقب كونه بلا رضى الاخر هذا عنده وعند ماله  
 ولا لاهل زاهيه مستطيله بنسبه منها مستطيله غير فرق فتح باب في الحق  
 اي المنفعة في الاولى وفي مستدبر نزق طرفها الى متصل طرفها  
 بالمستطيله والمراد بطرفها نهاية سمتها ولا يلزم ان يكون مثل نصف  
 واقبل على ذلك تصوير شمس الابن الحواشي حيث قال في كتاب الشفعة  
 سكة غير نافذ بيعت فيها دار فاهلها شفعاء لانهم شركاء في حقوق  
 المبيع فان كان فيها عطف فان كرمها فاصحاب العطف او في بما يسعهم

من العاقل

من العاقل  
 من العاقل  
 من العاقل

من العاقل

من العاقل



لانه سب التبرع يصير العطف المربع كالمنفصل على السكة لان هبات  
الدور في عطف المربع مخالف هبات الدور في السكة فصلا العطف  
المربع بغيره سكة اخرى فصلا سكة في سكة ولهذا يمكنهم نصب الدرك  
في اعلام وان كان العطف مدورا فكل سوا لان العطف المدور  
اعطى جاع في بعض السكة وبذلك لا يصير بغيره سكتين لان هبات الدور  
فيها لا يتغير بسبب الاعطى جاع في بعض السكة فكانت سكة واحدة لهم  
ومن ادعى هبة في وقت وشئ بينه فقال قد جردتها كالتوبة منه او  
لم يقبل ذلك واقام بينة على الشر بعد وقتها يقبل وقبله لا جواب القول  
وعده ينظم الصوتين اي اذا قل جردتها فاسترته منه وما اذ لم  
ذلك ثم ان عدم القول في الصوت الاو في التناقض بين الدعوى  
لانه مشترك بين الوجهين وكما يمكن التوفيق في احدهما بوسط الجدل كذلك  
يمكن التوفيق في الاخر بوسط الاقالة بل للتناقض بين الدعوى والثبات  
لانه ادعى الشر بعد الهبة وشهد الشهود على الشر قبلها وعبارة الهداية  
صرحة في ذلك واما عدم القول في الصوت الثانية فلان دعوى الهبة  
اقراء بان الموهوب ملك الواهب وقت الهبة فلا يقبل دعوى  
الشر قبله بخلاف دعوى الشر بعد لانه تقرر ملكه وقت الهبة  
قال في التبيين ولولم يذكر له ما رجا او ذكر لاحد مما ينبغي ان  
بينته لان التوفيق يمكن بان يجعل الشر متأخرا مدعى ان ذر  
استر جارية وانكر وترك المدعى خصوصته واقرن تركه بفعل

لكن لا يمكن

لقد ثبت من هذا ان الدعوى في وقت الهبة لا تقبل لان ملك الواهب قائم وقت الهبة ولا يملك الموهوب وقت الهبة ولا يمكن التوفيق في هذا الدعوى

على الرضا بالغنى كان اجارية ونقلها الى منزلها واتخذها حلالا وطها  
لالا انه تعذر للبائع حصول الثمن من المشتري فبات رضاه فيسبب بفسخه  
لما في كتاب البيع انه عند تعذر استيفاء الثمن يبيع العاقبي ولو كان يجوز  
التعذر سبب بفسخه لما ابيع الى بيع العاقبي بل لما تقرر في موضع آخر  
المعقود بفسخ الجحود اذا واقعة صاحبه بما يدل على الرضا به غير الكا فانه  
يقبل الفسخ وصدق المقر فيض عشرة دراهم لا بد من ذكر جنس الثمن في صورة  
المسئلة لان تمام الفرق بين السوقة واجبة موقوف عليه فان غروب السوقة  
من جنس الدراهم لا من جنس العشرة مطلقا ثم ادعى انها زوف او بنهجة الزوف  
ما زيف بيت المال لنوع قصور في جردته الا انه يحكى فيه المعاملة بين التجار  
والبنهجة ما يرون التجار اعادة قضية وانما في باداه الترخي للدلالة على الفصل  
بين الاقرار والدعوى فانه لا بد منه في تمام الجواب في بعض صورة المسئلة  
على ما استقف عليه لا من ادعى انها مستوفة لان اسم الدارم يقع على الزوف  
البنهجة دون السوقة ومضى الى وسطها نحاس او رصاص ووجهها حافضة  
ومضى معرب سم توبة والتمن اقر فيض الجياد او هبة او الثمن او بالاستيفاء  
لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بوصف التمام ثم في قوله قبضت دراهم  
لا يصدق في دعوى الزوف مطلقا سواء كان زوفا موصولا او مفصولا  
وفيما اذا اقرانه قبض الثمن او هبة او سوقي ثم ادعى انها كانت زوفا فان  
كان مفصولا لا يصدق وان كان موصولا يصدق لان قوله جياد مفترق  
فلا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر او مضى فيجمل التأويل وقوله ليس

صد الفسخ  
المسئلة كونه في سائل مشهور  
او رد ما صاحبه الهبة في باب  
السلم منه

على السوقة

على السوقة

فان كان  
الشرع بعبارة ان  
تفقد ما حذر



عليك شيء للصرف بطل اقران وبل في عليك الف جده بلا جرح او  
تصديق من اخم لغو وان قال المدعي عليه عقيب عوى ل ما كان لك  
على شيء فقط فاقام المدعي بينه على الف وهو على العصار او الابن  
هذه خلافا لفر لكان الشاقص ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق  
الواقع فقط بل وفي الزعم ايضا قد يقضي ويبرأ منه وان زعم على اكان لا  
اغرك ردت لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين قضاء وبراءة بدون المعرفة  
قال في الاسلام البرزوي في شرح الجامع الصغير وذكر القدوري في هذه  
عن اصحابنا ان سم القضا يقبل لان المحبت او المحذرة قد يأمر بعض الحكماء  
ولا يعرف ثم يعرف بعد ذلك فامكن التوفيق وقال قاضي خان في شرح الجامع  
ففي هذا لو كان المدعي عليه سوفي الاعمال بنفسه لا يقبل بنية لانه لا يمكن  
من هذا الوجه وفيه نظر لان مبنى اكان التوفيق على ان يكون احدهما من  
الاعمال بنفسه لا على ان يكون المدعي عليه مخصوصة منهم وقصور القدوري  
امكان التوفيق فيه لا يدل على ذلك ثم قال في الشرح المذكور ودلت هذه  
على انه اذا امكن التوفيق بين الكلامين توقف عن رد التوفيق ومقام  
بينه على شره واراد الرد بعيب ردت بنية باقية على براءة من كل عيب فانه  
البنية لا يكون الا بعد اتمام الخضم فلا حاجة الى ان يقال بعد اتمام الخضم  
من المسائل التي تذكر في الجامع الصغير مودتها في هذه وفي مدعي على  
انه باع جاريته فقال لم ابعها منك فقط فاقام البنية على الشر في جديتها  
زايدة فاقام البايع البنية انه يرى اليه من كل عيب لم يقبل بنية البايع ولم

المعنى هو  
في قوله

منه

منه

منه

فيه خلافا بين اصحابنا وذكرها الخصاص في اخر ادب القاضي وابنت في الخلا  
فقال لا يقبل بنية البايع على البراءة في قول ابي حنيفة وقال ابو س يقبل  
قول ابي س ان هذا ايضا يمكن التوفيق لانه يجوز ان يقول لم يكن بينا بيع  
ولكنه لما ادعى البيع سالت ان يبرأ في عين العيب فبرأ في فلا امكن التوفيق  
قبل البينة لعدم الشاقص وعلى هذا الصورة التي ذكرها المعول لا يصح ان  
موضع خلاف لابي يوسف لان وجهه لا يتم فيها انما غشية في الصورة المتفق  
على جامع الصغير من لم يفرق بين الصور بين لم يكن على بصيرة ومنه من قال  
في تقليل خلافا لان التوفيق ممكن بان لم يبعها س وانما باعها وكيله وبراءة  
عن العيب فيكون صادقا في يصلح الصورة المذكورة منها ايضا ان يكون  
موضع خلاف ولما القياس على مثله الذين فيها لا وجه له كما لا يخفى وذكر  
ان سار الله في اخر صك الصك كتاب الاقرار بالمال وغيره تقرب جك  
كله عند وموقياس وعندنا اخره وسوختان ووجه ان الله تعالى  
الى يديه لان الصك لا يتحقق وكذا الاصل في الكلام المبتدأ ولما ان الكل  
كنى واحد بحكم المطف ولو ترك فوجا قالوا لا يلتقي به ويصير كفاصل الساق  
ذاتي مات فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقال ودثته لابل قبله صدقوا وعذ  
زفر القول فيها لان الاسلام حاد في فضا الى اقرب الاوقات ولنا  
سبب الحرمان ثابت في حال فيثبت فيما معنى حكما الحال وفي تصلح  
لا يتحققان كما في سلم مات فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقال لابل  
لما ذكر ومن قال هذا ان مودعي للبيت لا وارث له غيره دفنوا اي الوديعه

صلى الله عليه

منه  
في قوله  
ابن ابي ابي

صلى الله عليه

صلى الله عليه



اليه ولو اقر بعد اى بعد الاقران المذكور بان اقر لم يرد عنه ويجوز الاول  
 ففي له اى الاول لانه لما صح اقران الاول انقطع به عن المال فلا عبرة  
 لاقران الثاني كونه على الغير ولا يكفل غيره ولا وراث في تركه تمت من  
 الغراء او الورثة بشروط لم يقولوا لا نعلم له غنيا وارثا اخر انما قال بشروط  
 لانها اذا تمت بالاقرار يكفل بالاتفاق وانما قال لم يقولوا به لانهم ان  
 ذلك لا تكفل بالاتفاق وسواى التكفل 2 الصور المذكورة احتياط ظم  
 اى ميل عن سواه السبيل وهذا عندنا في وقالا باخذ التكفل فكل عنه اى  
 اضابطه بعض القضاة فكانه ينكر كونه غنيا فلا تكفل في له انه ظم عن  
 ان المجتهد يخطئ ويصيب وعقار اقام زيد حجه انه له ولا فيه العايب ارضا  
 فقضى له نصفه ويترك باقية مع ذى اليد بلا تكفيله محذور عوله اول هذا  
 عند فان ذاليد فراضا ان الميت فلا يقصر به عما ليس عليه حاضر وقالا  
 مجتهدا ذاليد لا يترك الباقي في يده لان المجتهد خائن فيؤخذ منه ويحجب  
 يداه من وان لم يجد ترك في يده ولا يؤخذ منه كقيل والنقول مثله اى هو  
 ايضا على خلاف وقيل سوف يؤخذ منه بالاتفاق قال الراهدى العباى وكان  
 عرضا يؤخذ من يده بالاجماع لانه يمكن تقيته ووصيته بذلك مال على كل شئ  
 او املك صدقة على مال التركة هذا عند اننا الله وعند فريق على  
 شئ قضيه اطلاق اللفظ ونحو اعتبارنا ايجاب العبد بايجاب الله به فان لم  
 يجد الا ذلك اسك منه وقيل المحرق وانه فاذا ملك تصدق بما احدث ولم يجد  
 لاضلاف احوال الناس وقيل المحرق يسكن قوته ليوم وصاحب الغلة لسره

هذا هو الوجه  
 في قوله لا يترك الباقي  
 في يده لان المجتهد  
 خائن فيؤخذ منه  
 ويحجب يداه من  
 وان لم يجد ترك في يده  
 ولا يؤخذ منه كقيل  
 والنقول مثله اى هو  
 ايضا على خلاف  
 وقيل سوف يؤخذ منه  
 بالاتفاق قال الراهدى  
 العباى وكان عرضا  
 يؤخذ من يده بالاجماع  
 لانه يمكن تقيته  
 ووصيته بذلك مال  
 على كل شئ او املك  
 صدقة على مال التركة  
 هذا عند اننا الله  
 وعند فريق على شئ  
 قضيه اطلاق اللفظ  
 ونحو اعتبارنا ايجاب  
 العبد بايجاب الله به  
 فان لم يجد الا ذلك  
 اسك منه وقيل المحرق  
 وانه فاذا ملك تصدق  
 بما احدث ولم يجد  
 لاضلاف احوال الناس  
 وقيل المحرق يسكن  
 قوته ليوم وصاحب  
 الغلة لسره

الصيغة سنة على حسب تعاون وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب النجاة  
 مسك يقدر ما يرجع اليه ماله وصحح الايصاء بلا علم الوصى به لا التوكيل اى  
 اوصى اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئا من التركة فهو وصى والبيع جائز  
 ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم وغرله من ان لا يجوز في الفصل الاول ايضا  
 خبر عدل او متورين لعزل الوكيل قصد البذر من هذا التقييد لان غرله الحكي  
 بموت الموكل وجونه المطبق ثبت قبل العلم به ولعلم السيد بخباية عبده  
 والشفع بالبيع والبكر بالبكاى ولم يهاجر بالتوايح للصحة التوكيل من علم  
 من الناس بالوكالة يكون تصرفه لانه اثبات حتى لا يرام امر ولا يكون النبي  
 غنى الوكالة غراحتى يشهد شهادت او رجل عدل هذا عند وقاله الاول  
 سواء لانه من المعاملات ويجزى الواحد فيها كتابة وله ان يبرهنه فيكون شهادته  
 من وجه فيشترط احد شرطها وهو العدد او العدالة بخلاف الاول وعلى هذا  
 اذا اخبر المولى بخباية عبده والشفيع والبكر والى الذى لم يهاجر ولا يضمن  
 ولا اضمنه ان باع عبد الدين واخذ عنه فضاى وانحق العبد او مات قبل  
 قبضه لان امين القاضى قائم مقام القاضى والقاضى مقام الامام وولده منهم  
 ضمان كلاما معا عدوا عن قول هذه الامانة فيضيع الحقوق فيرجع المشتري  
 على الدائن لان البيع وانحق له فبرجع عليه عند تعدد الرجوع على العاقد  
 كان البائع وصيا يامر القاضى رجع المشتري على الوصى لانه عاقد نيابة عن  
 الميت وان كان باقاه القاضى عنه فضاى كما اذا باعه بغيره وهو عليه لانه عامل  
 له ولو لم يكن قاض عالم عدل لم يعمل قضيه به على هذا من جهه او قطع او ضرب

هذا هو الوجه  
 في قوله لا يترك الباقي  
 في يده لان المجتهد  
 خائن فيؤخذ منه  
 ويحجب يداه من  
 وان لم يجد ترك في يده  
 ولا يؤخذ منه كقيل  
 والنقول مثله اى هو  
 ايضا على خلاف  
 وقيل سوف يؤخذ منه  
 بالاتفاق قال الراهدى  
 العباى وكان عرضا  
 يؤخذ من يده بالاجماع  
 لانه يمكن تقيته  
 ووصيته بذلك مال  
 على كل شئ او املك  
 صدقة على مال التركة  
 هذا عند اننا الله  
 وعند فريق على شئ  
 قضيه اطلاق اللفظ  
 ونحو اعتبارنا ايجاب  
 العبد بايجاب الله به  
 فان لم يجد الا ذلك  
 اسك منه وقيل المحرق  
 وانه فاذا ملك تصدق  
 بما احدث ولم يجد  
 لاضلاف احوال الناس  
 وقيل المحرق يسكن  
 قوته ليوم وصاحب  
 الغلة لسره



ونسفك فعله وصدق عدل جاهل سئل فاحسن تفهيم ولم يقبل قول غيره  
 هذا ما اختاره الامام ابو منصور الماتريدي حيث قال ان كان عدلا  
 عالما يقبل قوله لا تقدم ثمة الخطأ والخيانة وان كان عدلا جاهلا يفسر  
 فان اصل التفسير وحسب تصديقه والافلاوان كان جاهلا فاسقا او عالما  
 فاسقا لا يقبل الا ان يعاين سب الحكم ثمة الخطأ والخيانة **كتاب**  
**الشهادة** والرجوع عنها الى اجنبى بشئ عن شاهد وعيان ولا  
 في كل سدا بالشهاد ما لتاسع لان اعتبارها الحسنا وقرينان الشرع يكون  
 على وفق القياس وشرط في مفهومها الشرعي ان يكون في جلي القضا بلفظ  
 الشهادة ذكر في البين ولا يلزم ان يكون بحج للغير على اخر كافي الشهادة  
 على الفرقه من قبلها قبل الدخول ثم ان الاضار ان اربعة لاشهد راجع الى  
 ذكر في شرع الطحاوي وقال كل من ادعى ما في يده لثقة فهو منكرف فيجب  
 المدعى يعني انه متوقف على طلبه فلا يجب به البتة ثم ان في عبارة المدعى  
 اسان الى ان الكلام فيما يتوقف على الدعوى **اعلم** ان الدعوى التي  
 الاتي صحتها الشهادة ولا في وجوبها مطلقا ثم ان كلامنا في وجوب والطلبية  
 بدون الاخر اما الاول ففي الطلاق الباي وعق الامة والوقف والامانة  
 في صور ذكرها في مختار النوازل بقوله ان كان في الصك من قبل شهدائهم  
 بعة ان يمنع منها كذا اذا خاف على نفسه من جوارحه او غيره ولم يذكر  
 الشهادة على وجهها او كان اشهد على باطل وشرها في الحدود امرى افضل  
 الاتي السرقه فان فيها يقول اخذ لاسرق يعني ان السرقة افضل في جميع ما يوجب الحد

لا يقبل قول جاهل سئل فاحسن تفهيم ولم يقبل قول غيره

هذا ما اختاره الامام ابو منصور الماتريدي

في جلي القضا بلفظ

الشهادة على وجهها

فيه رد لاصح  
 الكافي حيث  
 لم يفرق  
 بين مفهومها  
 الشرعي والبرعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتي السرقه فان فيها يجب الكسف لكن لا على وجه لا يجب الحد ولا يضيع  
 المال فعليه ان يقول اخذ فانه ثبت المال ولا يجب الحد لاسرق اد يجب  
 الحد ويضيع المال لان القطع والضمان لا يجزمان ونصاها اي ادنى  
 ما يمكن لم يقل وشرطها لما سأل ان المرأة ليست بشرط في الولادة فيضها  
 للزنا اربعة رجال وللقود وباقي الحدود رجلا وللبيان وللمتأمل  
 لم يقل والولادة لان شهادة امرء واحدة على الولادة اما تكفي عندنا خلافا  
 له على امر في باب بنوت النسب واما شهادتها على المتأمل يقبل بالايجاب  
 في حق الصلوة اما قلنا في حق الصلوة لان في حق الارث لا يقبل عندنا خلافا  
 لهما ويعيب النساء فيما لا يطالع عليه الرجال لم يقل الرجل كيلا يفرم ان الشرط  
 عدم اطلاع الجنس امرءة وقيل فيها شهادة رجل واحد ايضا لانه لما قبل في  
 شهادة المرأة كان الرجل بالطريق الاو في وغيرها ما لا كان او غير مال  
 وفي الثاني خلافا ان في كساح وضاع وطلاق ووكاله ووضيعة  
 رجلا وامرأان وشرط لكل الصلوة قال اصحابنا انها شرط القبول **لشهادة**  
 وجودا على الاطلاق ووجوب الا شرط اصل القول حتى يثبت القول **بشهادة**  
 وقال الثاني انها شرط اصل القول كذا في البدائع ولفظ الشهادة اعلم  
 كل موضع لا يشرط فيه لفظ الشهادة كطهارة الماء والموت وروية هلال  
 رمضان لا يكون الواقع فيه من قبل الشهادة الشرعية بل من قبل الابرار  
 فلا يقبل ان قال اعلم او ايقن ولا تسأل قاص عن شاهد اي لا يستفسر عن  
 بلاط من اخفم فيه اي ضد وقد وقال ابيال في الكل شرعا وعلمنا وبيني

لا يقبل قول جاهل سئل فاحسن تفهيم ولم يقبل قول غيره

هذا ما اختاره الامام ابو منصور الماتريدي

في جلي القضا بلفظ

الشهادة على وجهها

الشهادة على وجهها







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

على قوله جالس وقوله انها عطف على قوله انه قاض فهذا باب  
العطف على معول بشهد وشي سوي الذي انما يشي الادنى لان له يد  
على نفسه فيدفع به الغير عن نفسه والمراد في يعتبر عن نفسه ولم يعرف باللق  
ذكر صاحب الهداية في يد شخص انه قال قاضي خان في شرح الحاشية  
ولا يشترط انظام النطق بها لان يد النطق قد يكون بغير ذلك ايضا  
نفس اليد دليلان فشر القاض شهادته بالتاسع او بحكم اليد بطلت  
لان اليد مع انها محتمل جعلت حجة للشهادة لمكان الضرورة فاذا نسبت  
الى اليد والشهادة محتملة ايضا بزيادة الاحتمال فلا يقبل كذا في شرح الحاشية  
الصغير لقاضي خان ومن شهدانه شهد في زيد او صلى عليه قبلت لان  
معصية الموت لا تكون الا من واحد وانين لانه علقه جواز الشهادة  
بالتاسع على الموت بل لانه لا يجري في مثل ذلك التبليس عادة فحضور الدين  
وكذا الصلوة معصية على ما افصح عنه قوله وسو عيان **باب القبول**  
وعدمه تقبل الشهادة من اهل الابواء وقال الشافعي لا يقبل لانه اغلظ  
في وجه الفسق ولنا انه فوق من حيث الاعتقاد وما اوقع فيه الا انه تينة  
الا الخطابة هم قوم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل من جلف  
وقبل يرون الشهادة ليعقوبهم واجبة والدين على مثله وان ظالمه  
على المتأسس والمتأسس على مثله دون العكس خلافا للشافعي وما كذا في  
المذكور ان كانا من دار وان كانا من دارين كالترك والروم لا يقبل  
اتفاقا وعدو بسب الدين ومن جبت الكبار قال في الفتاوى والصغرى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

ذكر الشيخ الامام خواهرزاده في شرح الشهادات حد الكبر ما كان  
حراما محضا بتي فاحشة في الشرع كاللواط او لم يسم في الشرع فاحشة  
لكن شرع عليها عقوبة مخضة بنقض قاطع اما في الدنيا باحد كالسرقة  
والزنا وقتل النفس بغير حق او الوعيد بالنار في الآخرة ككل مال البتيم  
ولم يصح على الصغير لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار عليها او  
كذا بالعلبة على ما افصح عنه في الفتاوى الصغيرة حيث قال العدل ان  
يجب على الكبارين كلها حتى لو ارتكب كبيرة سقط عدالته وفي الصغير  
للعلبة او الدوام على الصغيرة ليصير كبيرة ولذلك قال وغلب صوابه واما  
الاعتناء عن الافعال الخسيسة الدالة على الزيادة اي عدم المروءة فقد  
عنه بالقيد الاول بناء على ما ذكر في الخلاصة من ان كل فعل يرفض المروءة  
والكرم فهو من الكبائر يعني ههنا شيء وهو ان ما ذكر لمكان تغير العدل  
لم يكن ذكر في جملة من تقبل شهادة مناسبا اذ حقه ان يذكر على انه شرير  
الشهادة والاعلان لانه لا يخل بالعدالة الا اذا تركه بخلاف بالدين قال في  
الرواية لم يرد بالاعتناء لان الاعتناء بغيره من الشرائع كره ولما ان ادب  
الوالي والتكامل والخشي وولد الزنا والخشي والعمال قال في الخلاصة في  
اجماع الصغير معناه العمال الذين كانوا اعوان السلطان في ذلك العصر  
الصالح كان غالبا عليهم فاما سواد الدين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لان  
الظلم غالب فيهم ولا خشي وعنه ومن حرم رضاعا او مصاهرة من اعني  
لا تقبل شهادة الاعني في شيء من الحقوق اذا اتهمها وساعى وادها وهي

صغيرة

ذكر







كاشهادة على جرح مجرد وهي باقية السامد ولا يوجب قتال الشريك  
 او العبد مثل سوا ساق وكل الربوا اوانه استاجرهم اعلم يقبل البينة  
 على الجرح الجرح لانه لا يدخل تحت الحكم والبينة اما تقبل على ما يدخل  
 الحكم وفيه وسع القاضي الزام وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البينة  
 على العدة او بكونه بعدها فان قلت اليس الجرح عن حق الشهود قبل اقامة  
 على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك  
 في عدالتهم لا لثبوت امر يقطم عن جرح القبول ولذلك لو عدلوا بعد  
 تقبل شهادتهم ولو كان الشهادة على فقمهم مقبولة لسقطوا عن جرح الشهادة  
 ولم يبق مجال التعديل وتقبل على اقرار المدعي بفقمهم لان الاقرار مما  
 تحت الحكم وعلى انهم عبيد دم او محدودون في قرف او قرفوا فلانا  
 يدعيهم او شربوا خمر ولم يتقدم قال في الكافي لا تقبل الشهادة على انهم  
 شربوا الخمر ولم يتقدم او شركاء المدعي اوانه استاجرهم بكذا الما اعطاهم  
 ذلك مما كان في عنده او اني صاحبتهم على كذا او دفعتهم اليهم على ان لا يهدوا  
 على وشهدوا فان في الصور يوجب الجرح قتال الشريك والعبد على الشهود  
 فدخل تحت حكم القاضي فقبل ولو شهد عدل ولم يبرح حتى قال او  
 بعض شهادتي قبل معنى قوله او تمت اخطات بنبيان ما كان يحيى على  
 ذكره او بزيادة كانت باطلة وان قال بعد ذلك غي الجرح لا تقبل شهادته  
 هذا اذا كان موضع شبهة وان لم يكن موضع شبهة فلا باس باعادة  
 الكلام مثل ان يدعى لفظة الشهادة او اسم المدعي والمدعى عليه ونحو

لا يقبل شهادة المدعي على نفسه  
 ولا يقبل شهادة المدعي على غيره  
 ولا يقبل شهادة المدعي على من لا يملك التصرف في نفسه  
 ولا يقبل شهادة المدعي على من لا يملك التصرف في غيره

لا يقبل شهادة المدعي على نفسه  
 ولا يقبل شهادة المدعي على غيره  
 ولا يقبل شهادة المدعي على من لا يملك التصرف في نفسه  
 ولا يقبل شهادة المدعي على من لا يملك التصرف في غيره

لا يقبل شهادة المدعي على نفسه  
 ولا يقبل شهادة المدعي على غيره  
 ولا يقبل شهادة المدعي على من لا يملك التصرف في نفسه  
 ولا يقبل شهادة المدعي على من لا يملك التصرف في غيره

ونحو ذلك وان زال غي المجلس بعد ان يكون عدل المؤمنا وشروطه  
 الشهادة الدعوى معنى والموافقة بين الشهادتين ايضا لفظا عند  
 وقال لا يكتفى الموافقة المعنوية في الثانية ايضا فتد ان شهدا احدهما  
 بالف والاخر بالفين او طلقه وطلعتين وعندنا تقبل على الاقل اذا  
 ادعى المدعي الاكثر لاني العكس تكذيب المدعي شاهدا لاكثر فقبلت  
 على الفين بالف والف وانه ان ادعى المدعي الاكثر انا قال هذا لانه  
 ان ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الف او سكت عن دعوى المائة الرابعة  
 لم تقبل شهادته مثبت الزيادة واما ان قال كان اصل حق الف او مائة كني  
 استوفيت المائة وابناء عنها قبلت للتوفيق كطقة وطلقة وبعض  
 فان الشهادة مقبولة اتفاقا للاتفاق على الف وعلى اللطقة لفظا  
 والمراد من اتفاق الشهادتين لفظا تطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق  
 الوضع لا بطريق النقص فالفرق بين الصوت المردودة والقبول لم  
 ووجه باهر ولو شهدا بالف فرضا كان او مئى متاع وزاد احدهما  
 كذا قبلت بالف ورد قوله قضى كذا لان شهادة الفرد غير مقبولة الا اذا  
 شهدوا مع اخر ولا يشهد من علم اي يجب عليه ان لا يشهد حتى يقر المدعي  
 عند تعريب الدعوى بما يقضى كي لا يصير معينا على الظلم وذكر الطحاوي  
 عن بعض اصحابنا انها لا تقبل وهو قول زفر لان المدعي اكذب شاهد  
 القضاء قلنا هذا الكذاب في غير اليهودية الاول ومثله لا يمنع القبول  
 ولو شهدا بقبل زيد بمكة واخر ان يقبله بكوفة ردنا لان احدهما كاذب

باب الشهادة

اربعة شهادات احدها بالف  
 والاخر بالف ومائة صدقة

باب السب

لا يقبل  
 صدقة

لا دخل لتعيين الوقت  
 اسقط المصنف منهم



ولادجهان وان قضى باحدهما ثم قامت الاخرى ردت الى الاول  
ترجعت بانصال القضاء بها ولو شهدا بسرقة بقعة واختلفا في لونها  
قطع ولو اختلفا في الذكوة لا وعندما لا قطع في الوجهين لهما انهما اختلفا  
في اليهود به فيمنع به القول وله ان التوفيق ممكن لان التمثل في الليالي من  
بعيد واللونان يتساويان او يجتمعان فيكون التوفيق من جانب وهذا  
يبصر والبياض من جانب اخر والاخرين اهد ويرد عليه انه احتمال في  
الاجاب ابا الحد والاصل خلاف ذلك وما قبل في دفعه انه صيانة للحد عن التقطع  
واما يجب الحد ضرور كضعيف كمال الحقي ولو قبل ثبت المال لكان  
التوفيق ويسقط الحد لكان الشبهة كانه اوفى للاصول واقرت في  
المعقول ولو شهد بشرائه عبدا او كتابته بالف واخر بالف وماله ردت  
لان العقد يختلف باختلاف البدل فيكون على كل واحد شهادة فرد فلا  
يقبل وكذا عتق بمال وصلح عن قود وخلع ودهن ان ادعى العبد والعاقل  
والعرس والراهن لان المقصود هو العقد وهو مختلف وان ادعى الآخر  
فهو كدعوى الدين في وجوبها لانه ثبت العتق والعفو والطلاق بالآخر  
صاحب الحق في الدعوى في الدين وفي الرهن ان كان المدعى هو الرهن  
لا يقبل لانه لا مظهر في الرهن فثبت الشهادة عن الدعوى وان كان  
هو غيره دعوى الدين فان قلت نعم بقي الدعوى في الدين لكن في ضمن  
العقد اذ كان دعوى العقد مقصود او قد عرفت انه غير مقصود  
يعتبر حصوله في ضمن العقد لم يعتبر للاختلاف الناشئ عنه والافاضة كالباع

مقتضى قوله ولو شهدا بسرقة بقعة  
فانما هو في وجهين  
فانما هو في وجهين  
فانما هو في وجهين

ط

مقتضى قوله ولو شهدا بسرقة بقعة

فانما هو في وجهين

فانما هو في وجهين

في اول المدعى اذ المقصود تكون من الاجر وسويدي الاجرة فيكون  
كدعوى الدين وصح السكاج بالف يعني باقل المالاين سواء كان الدعي  
من الزوج او الزوجة وسواء ادعى الاقل او الاكثر في الصحيح احسانا  
وقال اردت فيه ايضا وهو القياس لان المقصود هو العقد من الجانبين  
فصار كالباع وجه الامتحان ان المال في السكاج تبع والاصل فيه  
والادد واج والمالك ومن حكم التبع ان لا يغير الاصل وهذا لا يبطل  
بتغيره ولا ينفذ بعباده وكذا لا يختلف باختلاف بقية العقد سالما عن  
الاختلاف فلزم وما وقع فيه الاختلاف وهو المال بقى بالاقبل  
منها كما في الدين ولا بد ان هذا الارث من الجرح قوله مات وترك ميراثا  
له او الشهادة بانه مات وذا ملكه في دين او يرد ما يقوم مقامه من المتعين  
وعنه خلاف الابن يوش فانه لا يشترط الجرح ولا يقوم مقامه فان قال  
كان لايه اعان او اودعه من 2 بن جاز تغريغ على قوله او يرد من يقوم  
مقامه ولا حاجة الى ان يقال بلا جرح لانهم مما تقدم ولو شهدا بدين  
منذ كذا ردت اي شهدا انه كان في يد المدعى منذ شهر والحال انه ليس  
في يد المدعى عند الدعوى لا يقبل لان الشهادة قامت بالمجهول فان  
اليد متوقفة الى ملك وامانة وضمان فلا يمكن القضاء بالمجهول وعن  
يوش انها تقبل وان اقر المدعى عليه بذلك او شهدا انه اقرب يد المدعى  
صح لان اليهود به ههنا هو الاقرار وهو معلوم وجهالة المقرين  
لا يمنع صحة الاقرار وقيل الشهادة على الشهادة الا في حد وقود وكذا

مقتضى قوله ولو شهدا بسرقة بقعة

فانما هو في وجهين

فانما هو في وجهين

فانما هو في وجهين



فيه ١٨٢١ الفاضي الى الفاضي ذكر في الخزانة وشرط لها تعدد حضور الاصل بموت  
 فيه ١٨٢١ او مرض او سفر او غيبي يوشك بكنفي بغيبة بحيث يتعذر ان يبيت باهله  
 وشهادة عدد غير كل اصل لاغاير في هذا وذاك رجلا شهدا على  
 شهادة رجل عم شهد هذان بعينهما على شهادة اصل اخر في منزلهما  
 تقبل عندنا خلافا للشافعي ويقول الاصل اشهد على شهادتي اتي اشهد  
 بكذا والفرع ان يقول الفرع اشهدان فلانا اشهدني على شهادة بكذا  
 وقال اشهد على شهادتي بذلك وبعض الشايح طووا وزادوا على هذا  
 الاصل الا قصر قول ابن جعفر الطحاوي وان يقول الاصل اشهد على شهادتي  
 بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادة فلان بكذا من غير احتياج الى ذكر  
 وعليه فتوى الامام السرخسي وان عدل الفرع اصله صح كاحد الشاهدين  
 الاخر وان سكت عنه نظر الفاضي في حاله وان ثبت عدالة قبل شهادته  
 الفرع هذا عند ابن يونس وقال محمد لا يقبل لانه لاشهاد الا بالعدالة والزم  
 يعرف ما لم ينعوا الشهادة فلا يقبل ولا يثبت ان المأخوذ عليهم النقل  
 دون التعديل لانه قريب من عليهم ولا فاعلوا يعرف الفاضي العدالة كما اذا  
 حضروا بانفسهم وشهدوا وان امكن الاصل شهادة بطل شهادة غيره  
 ولو شهدا على اثنين على فلان ثبت فلان القلاقي وقالوا احبونا او  
 بعرفنا وجاء المدعي بالبرائة لم يدري انما هي ام لا قيل له هات شهادتي  
 انها فلانة لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي  
 الحق على الحاضرة ولعلها غيرهما فلا بد من تعريفا بتلك النسبة وكذا الكتاب

في هذه المسئلة  
 لو شهدا على اثنين  
 على فلان ثبت فلان  
 القلاقي وقالوا احبونا  
 او بعرفنا وجاء المدعي  
 بالبرائة لم يدري انما هي  
 ام لا قيل له هات شهادتي

لا يجب حجبها او حجبها  
 فانما هو حجبها او حجبها  
 فانما هو حجبها او حجبها

الحكمي لانه في معنى الشهادة على الشهادة الا ان الفاضي للكتاب يانة  
 ووجود ولاية يفرد بالنقل فاذا جاء كتاب الفاضي الى الفاضي قيل لا  
 هات شاهدين ان هذا هو المشرود عليه وان قالوا اي في الشهادة  
 على الشهادة والكتاب الحكمي المصير لم يجز بل لا بد من النسبة الى خزانها  
 وبقي القليلة الخاصة يعني عند عدم ذكر الجحد وهذا لان التعريف لا بد  
 في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة لانهم قوم لا يحصون ويحصل بالنسبة  
 العامة لانهم الى الفخذ لانها خاصة او اسكنه الصغيرة لانها ايضا خاصة  
 عم التعريف وان كان تمامه بذكر الجحد عند ابن يونس ومحمد خلافا لابن يونس  
 على ظاهر الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام الجحد وكذا ذكر اسكنه الصغيرة  
 وفي العم ذكر الصنعة فذكر الفخذ لانهم ضيعوا انسابهم ومنهم من لم يترك  
 سوا او غلط فان قال غلط او اخطأ لا يعثر لان العقوبات  
 لا تجرى على الناحي والمخطئ من الكتاب ان شهد زورا شهرا ولم يعرفوا  
 ان شاهد الزور يعثر لانه اركب كبرية ليس فيها حد معين غير انهم اضافوا  
 في تعريض فقال ابو حنيفة في المهور انه يطاف ويشهر ولا يقرب وقال  
 يعمرز بالضرب وهل يشتر على قوله ما قيل وقيل ينفخ وجهه اي لا يستود  
 احتياقي وانما وضع المسئلة في الاقرار لان ما على ابو حنيفة في نفي التعريض  
 انما يثبت فيه وسو على ما ذكره قاضي خان في شرح جامع الصغير هذا لانه  
 لما اقر بالشهادة الباطلة طامعا فتاب عما فعل فالظاهر انه لا يعود في  
 لزجه وفيه منع الغير عن الرجوع عن الشهادة الباطلة ومن غفل عن هذا

ففقد عدم ذكر الجحد  
 ليس فيه ما يقوم مقامه  
 من جهة النسبة

فيسرد له العاين شيريل

لانه نقل بالتمسك بذكره في شرح  
 الجامع الصغير مسجدا

صكره ربه



قال وإنما وضع المسئلة في الاقرار لان شهادة الزور لا طريق الى علمها  
سوى الاقرار واما الاعتراض عليه بأنه قد يعلم بدونه كما اذا شهد عوت  
زيد اوبان فلانا قتلنا ثم ظهر زيد حيا وكذا اذا شهد بروية الهلال في  
ثلثون يوما وليست السماء علة فلم ير الهلال فليس يثبت لان الشهادة بالحق  
يجوز بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز ان يقول ارايت مقتولا او مقتول الناس  
يقولون انه عمرو بن زيد واما الشهادة على رؤية هلال فالأمر فيه يسع  
**فصل** لارجوع عنها الا عند قاص فان رجعا عنها قبل الحكم  
بها سقطت اى الشهادة ولم يضمنوا وبعد لم ينجح اى الحكم وضمانا  
انقضاء بها اذا قضى مدة دين كان او عينا انما قال اذا قبض لتوقف  
الضمان عليه وعند القاضي لا ضمان على الشهود اذا رجعوا ادلا بغيره للتبني  
عند وجود المباشرة قلنا نقدر قضين المباشرة كالمجاء فيعتبر  
فان رجع احد ما يضمن نصفوا العبرة للباقي لا للراجع فان رجع احد  
ثلاثة شهدوا لم يضمن لبقا نصاب الشهادة وان رجع اخر ضمنا نصفوا  
بقا نصف نصاب الشهادة وان رجعت امرأة في رجل وامرأتين ضمنت  
رجلا وان رجعتا نصفوا وان رجعت ثمان من رجل وعشرة  
فلا غرم وان رجعت اخرى ضمنت الثلث رجعا لبقا ثلثة لبايع النصاب  
وان رجع الكل ضمت الرجل سدس عند ونصف عند ما يبيع عليهن  
القولين له ان كل امرأتين مع الرجل يقوم مقام رجل واحد ولهما ان الرجل  
الواحد نصف النصاب والنساء وان كثر يقي مقام رجل واحد

نحوه

وان مرجع فقط قضف اجماعا لبقا نصف النصاب وهو قبل الواحد  
وعزم رجلاان شهدا مع امرأة ثم رجعا لامي لانه لم يثبت بشهادتهما شي  
يضمن راجع في مهر شهد عليه او عليها يعني سواء كان المدعى رجلا او زوجة  
الا ما زاد على مهر مثلها اما عدم الضمان في صورة المساواة فلانه اتفاق بين  
اذ منافع البصر متقوية حال الدخول واما عدمه في صورة النقصان فلانها  
غير متقوية عند الاتفاق واما الضمان في صورة الزيادة فلانها اتفاقا  
من غير عوض وهذا اذا كانت هي المدعية للكاف وسويكي ولذلك قال  
الدعوى منها لانها اتفاقا على الزرع فدر الزيادة بلا عوض وفي بيع  
الاما فقض عن قيمة المبيع ان كانت اى الشهادة على البائع لانها اتفاقا قد  
النقصان عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على المشتري اذ يكون  
النقصان برضى البائع ولذلك قال ان كانت على البائع وما زاد عليها ان  
كانت المشتري لانها اتفاقا قد الزيادة عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشرا  
على البائع اذ يكون الشهادة برضى المشتري وفي طلاق قبل الدخول بلا  
الاتفاق لان نصف مهرها انما قال قبل الدخول لان المهر ترك بالدخول بلا شهادة فلا  
وضمن في الحق القيمة وفي القصاص الدية وعند القاضي يقتض ضمن الفرع  
بالرجوع لا اصله بقوله عليه السلام على من ادعى او شهدته وغلطت  
وفي الاخير خلاف محمد ولو رجعا الى الاصل والفرع معا غرم الفرع فقط  
لان القضاء وقع بشهادته وقال محمد ان شاء ضمن الاصل وان شاء ضمن  
الفرع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من وجه وبشهادة الاصل من وجه

على كسبه

على كسبه

على كسبه

على كسبه

الدخول كناية عن البيع  
الاصح بفتح الباء

على كسبه



وقول الفرع كذب أصلي أو غلط فيها ليس بشئ يعني بعد الحكم بشهادتهم  
 لأن ما مضى من القضاء لا ينقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لأنهم ما رجعوا  
 عن شهادتهم إنما شهدوا على غيرهم وضمن المزمع بالكذب خلافا لما لا شاهد  
 الاحصان لأنه شرط محض فلا يضاف الحكم إليه بخلاف التوكية فإنها ليست  
 الشهادة شهادة ومما قاسنا المزمع على شاهد الاحصان كما مضى شاهد  
 اليمين لا الشرط إذا رجعوا لأنها صاحبا العلة **كتاب الوكالة**  
 جاز التوكيل وهو تفويض التصرف إلى غيره وشرطه أن يملك الموكل العلم  
 أن من شرط الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف لأن الوكيل يستفيد  
 ولاية التصرف منه وتفيد عليه من قبله ومن لا يقدّر على شئ كيف يقدر عليه  
 غيره وقبل هذا على قولها فاما على قوله فالشرط أن يكون التوكيل حاصلًا  
 بما يملكه الوكيل فاما كون الموكل مالكا فليس بشرط حتى يجوز عند توكيل  
 المسلم الذي بشر الخمر وقيل المراد به أن يكون مالكا للتصرف نظر إلى أهل  
 التصرف وإن امتنع في بعض الأشياء بعارض من النهي ويعقله الوكيل ويقصده  
 المراد أن يعرف أن الشراء جالب للبائع وسالب للمشتري والبائع على عكس ذلك  
 الغبن الفاحش من البين ويقصد بذلك ثبوت الحكم أو البرح لا الهزل  
 فصح توكيل الحر البالغ والمأدون عبدا كان أو صبيًا عاقلًا كما أنه ما لم  
 مثلهما لأن جوان الوكالة غير مشروط بالنسبة في الحرية والرق وصبيًا لم  
 يعقله لأنه شرط مفرغ عنه وعبد المحررين ويرجع حقوقه إلى موكله ولو  
 بكل ما يعقل بنفسه متعلق بقوله فصح توكيل الحر إلى أخيه وبخاصة في كل

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما لا يملكه الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما لا يملكه الوكيل  
 في بيان ما لا يملكه الوكيل  
 في بيان ما لا يملكه الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا يلزم بلارضى منهم خلافا لما والناهي ثم قيل الخلاف في الصحة والصحة  
 أنه في الزوم حتى لا يلزم انحصار الخصوم في الجواب بخصوصية الوكيل بقى  
 اخذ أبو اللب وأبو القاسم الصفار وقال في فتاوى الصافي وهو المختار  
 ألا الموكل مريض لا يملك حضوره بل حكم بغيره في الحكم في الكتاب أو غاب  
 مسيق سفر أو مريد السفر إذا قال إنما أريد السفر يلزم منه التوكيل بالارضى  
 ضمهم كذا في الكافي أو خذ قال في المختار وكذا من المحزنة وفي التوكل لا  
 الرجال بكر كانت أو ثيبا وعليه الفتوى وكذا إذا علم القاضي أن الموكل  
 غي البان في الخصومة بنفسه وبألفاء كل حق واستيفائه إلا في شيا جاز  
 لأنه يندرى بالبهتان فلا يتوفى من يقوم مقام الغير كما في ذلك من  
 شبهة كذا في الصائفة وما قيل في حد العرق شبهة أن يصدق القاذف في  
 حد السرقة شبهة أن يدعى المالدون السرقة إنما يمتنع في خلاف أبي يوكا  
 في صحة التوكيل لأبواب حد العرق وقد السرقة والكلام ههنا في الاستدلال  
 بعد البتة فلا احتمال لما ذكره وقد بغية موكلة غي المجلس وقلا النافعي  
 يتوفى القوق لأنه حق العبد ولنا أنه عقوبة فقط بالثبوت وليس العفو  
 ثابتة في حال عينة الموكل وحقوق عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه يعني الذي  
 لا يحتاج فيه إلى إضافة إلى الموكل ويكتفي بالإضافة إلى نفسه كبسج وأجاب  
 وصح عن أفراد يتعلق به أي بالوكيل وقال النافعي يتعلق بالموكل فلم  
 البسج في الوكالة بالبسج ويقضه في الوكالة بالشراء وعن مبيعة وطلب  
 بمن مشيرة ونجاسم في غيبه وشفعة ما يسع وهو في بن وإن تم أم لا

والاشتغال بأعماله  
 السر ليس بشرط منه

بسم الله الرحمن الرحيم



بالعيب الابادة ويرجع ثمنه مستحقا اعلم ان الحقوق نوعان حق  
 يكون للوكيل وحده يكون عليه والاول كقبض المبيع والمطالبة بثلث المسمى  
 والمخاصمة في العيب والرجوع بثلث المستحق ففي هذا النوع للوكيل ولاية  
 الامور ولكن لا يجب عليه فان امتنع لا يجبره الموكل عليها لانه مبتدع في  
 العمل بل يوكل الموكل لها وان مات الوكيل فولايته لورثته فان استغوا  
 وكلوا موكل مورثهم وعذرا في الموكل ولاية هذه الافعال بلا وكيل  
 من الوكيل او وارثه وفي النوع الاخر الوكيل مدعي عليه فللمدعي ان يجبر  
 على تسليم المبيع وتسلم الثمن واخواتها وثبت الملك للموكل ابتداءً  
 قريب وكيل شراؤه قال الكر في الملك بالشراء ثبت للوكيل ثم ينقل الى الموكل  
 ولهذا الوفاق يلزم المشتري وقال ابو طاهر الدباس بل يثبت للموكل ابتداءً  
 ولهذا الى المشتري قربة الحرم لا يفتق عليه قال في الهداية والصحيح وعلى قول  
 الكر في ايضا لا يفتق قربة لعدم تقرر ملكه وصحة عقد بيعه في ملكه  
 مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافة الى نفسه ويستغنى عن اضافة  
 الى الموكل لانه شرط ولهذا لو اضاف الوكيل بالشراء الى موكله صح  
 بالاجماع فلفظ الاضافة واحد والمراد في كل كساح وخلق وصلى على اركان  
 هذا الصلح لا يفتق اضافة الى الوكيل بل لا بد من اضافة الى الموكل بخلاف  
 غنى اقراره بفتح اضافة الى كل منهما وقد عرفت اختلاف المراد للاضافة  
 في الوضعين فافتق الصلحان في الاضافة اودم عند وعق على كل  
 وهبة وتصدق واعانة وايداع ورهن واقرار يتعلق بالموكل لانه

سبب في جواز  
 في كل ما يفتق  
 في كل ما يفتق  
 في كل ما يفتق

فلا يطالب وكيل زوج بالهر ولا وكيل عرس بتلبيها وببدل الخلع للمشتري  
 منع الثمن من موكل بايعة فاذا دفع اليه صح ولم يطالبه بايعة ثانياً وانما  
**باب** الوكالة بالبيع والشراء الامر بشراء الطعام على البور في ردهم  
 كثيرة وعلى الخبز في قليله وعلى الدقيق في متوسطه وفي تحصيله على  
 الخبز بكل حال الطعام يقع على كل ما يطعم لغة الا ان العرف خصه مسمى  
 بالشراء بالانواع الثلاثة المذكورة وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام في  
 عرفنا ينصرف الى المهية للكل كاللحم المطبوخ والثوى ونحوه وقال الصمد  
 الشهيد وعليه الفتوى ولا يفتق بشراء شيء في غير جهل في جنسه كالدقيق  
 والذرة والنوب وان بين ثمنه اعلم ان الحالة انواع ثلثة فاحتمل  
 ما كانت في الجنس كافي النوب والذرة تمنع الوكالة وان بين الثمن لا يفتق  
 بين النوع وبينه وما كانت في النوع كافي الحار والفرس يفتق  
 وان لم يبين الفرس ومتوسطه وما يكون بين الجنس والنوع كافي العبد  
 والجارية ان بين الثمن او الضعة بان قال تركيا مثلاً صحت الوكالة والدار  
 بالجنس من وجه لانه مختلف بقله المرافق وكثرها فان بين الثمن اختلفت  
 بجهالة النوع وان لم يبين اختلفت بها بجهالة النوع وان لم يبين اختلفت  
 بجهالة الجنس والمشترون قالوا في ديارنا لا يجوز بدون بيان المحلة  
 تختلف باختلافها وبما سمي من الثمن ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير  
 فلا حاجة الى ان يقال الا اذا ذكر نوع الدابة كالحمار ونحو الدار والمحلة  
 لانه فيكون من النوع الثاني المذكور بقوله وصح شرائه في علم جنسه

على كسبه

نعم



لاصفة كالساة والبقر فانهما نوعان فالجهالة فيها بين في عرفهم  
 وانما قال لاصفة لان الصفة جبال الموكل تصير معلومة ذكر الاقطع  
 في شرح الهدوري وبشرى شيء جهل جنسه من وجه كالعبد وذكر قوله  
 كالتركي والرومي او عن لان هذه الجهالة متوسطة بين الخبيث والنجس  
 لافاحشه ولا بينة فاذا بينت ثمة علم من أي نوع مقصوده لان عن  
 كل نوع من العبد معلوم بين الناس فالنحو بجهالة النوع كذا في البين  
 وبشرى عين بدين له على وكيله المراد بالعين الشيء المعين وفي غير  
 عين ان هلك في يد الوكيل هلك عليه فان قبضه امر فمولى هذا عند  
 هو لان المراد اذ قبضه المأمور له ان الدوام والذاتين لا يتغيران  
 في المعاوضات دين كانت او عيناً الا ترى انه لو تبايعا عينا بدين ثم  
 ان لادين لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء في حق الوكيل  
 ويلزم الامر لان يد الوكيل كيد وله انها تتعين في الوكالة الا ترى انه لو  
 الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم استملك العين او اسقط الدين بطلت  
 واذا نصبت كان هذا يملك الدين من غير عين عليه الدين من غير ان يتكلم بقبض  
 وذلك لا يجوز قال في النهاية قيد بطلان ملك لان بطلان الوكالة مخصوص بالملك  
 دون الملك وبشرى نفس المأمور من يده ان قال بنو ملان وباع اي اذا قال  
 رجل لعبد اشترى نفسك مني بكذا فالعبد ان قال بعني نفسي لفلان فباع في حق  
 على الامر وان لم يقل لفلان عتق لان المطلق يحمل الرجوع فلا يقع  
 امتثالاً بالشك فيبقى العرق واقما نفسه وفي سائر نفس الامر من يده

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

وقع ان قال لبيد اشترى نفسه فباع عتق عليه اي قال عبد لرجل  
 اشترى نفسي من مولاي بالفل ودفعها اليه فقال الوكيل اشترى نفسه  
 فباعه يكون اعتاقا على مال وان لم يقل نفسه فباعه عتق كان الشرط  
 وعليه اي على المشتري ثمة والالف لبيد لانه ليس بعبد وان قال لبيد  
 عبد لفلان فأتى امر رجلا لبشرى عبد بالفل فقال الوكيل قد فعلت وات  
 البعد عندي وقال الامر بل اشترى نفسك وصدق الوكيل ان كان قد  
 الامر الثمن والافا لالمران في الوجه الاول هو ان يريد الخروج عن عتقه  
 الامانة فيقبل قوله وفي الوجه الثاني اخبر عما يملك استيفاء وسوال الرجوع  
 على الامر وسونيك والقول للمكر كذا في الهداية ولا يذهب عليك ان كلا  
 من التعليلين مخصوص بصورة للوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على الامر افضل  
 ما مر به دفعه الى بايعه او لامتني المسئلة على انه يجري بين الوكيل والمحل مبادلة  
 حكمية فيصير الوكيل بايعا من محله فله مطالبة الثمن وان لم يدفعه الى بايعه وكذا  
 البيع من من لقبض ثمنه وان لم يدفع لما ذكرنا وفيه خلاف لفرق فان  
 في بين قبل قبضه منه هلك على الامر ولم يسقط ثمنه لان يد كيد الموكل  
 فاذا لم يحبس بغير الوكيل فابضا بيد وبعبه حسم كان مضمونا ضمان الرق من غير  
 يوسف وضمان البيع عند محمد وهو قول ابي ج وضمان الفضيعة عند فرج  
 فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عتق والقيمة خمسة  
 عشر فعند فرج يعني خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة عشر عند الباقين  
 يعني عتق وان كان بالثمن فعند فرج يعني عتق ويطلب الخمسة عشر من الموكل

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء



عند أبي يوش لان الزهني يعنى بالاقول من قيمته ومن الدين وعند محمد  
 يكون مضمونا بالثمن ومائة عشر وليس للوكيل بشره عين شره لنفسه  
 فلو شري بخلاف جنس من مسمى او بغير النقود اى لم يكن الثمن مسمى  
 فاشري بغير النقود او بغيره بامر بعينه وقوله في هذه الوجوه لان الخلف  
 امر الامر بخضرة الامر لانه حصص زايه فلم يكن مخالفا وفي غير عين موكل  
 الا اذا اضاف العقد الى مال امره او اطلق ونحوه اى قال الوكيل اشتر  
 بهذا الف وهو ملك الموكل او اطلقه لكن نوى الشراء للامر يكون للامر  
 ويبطل العرف والتام بمغارة الوكيل دون امره يعنى يجوز التوكيل بعقد  
 والتام ويبطل بما ذكر والمراد التوكيل بالاملام دون قول السلم لانه لا  
 يجوز فان الوكيل يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا  
 لا يجوز واعمالا لا يعتبر مغارة الامر لانه ليس بمباقة المستحق بالعقد قبض  
 وهو الوكيل وان قال بغير هذا الزيد فباعه ثم انكر الامر اى انكر ان يترى ان  
 امره بالشرى اخذ زيدا لانه قوله يعنى لزيد اقرار بتوكيله لان البيع لا يكون  
 له الا بامر فلا يصدق في انكار امره فان صدقه اى صدق زيد بالشرى  
 انه لم يامر لا ياخذ لان اقرار المشتري ان يترى بوجه انما قال جبر لان المشتري  
 ان سلم الى زيد طوعا يكون بيعا بالتعاطى لان التسليم على وجه البيع يكتفى  
 البيع بالتعاطى وان لم يوجد فقد الثمن ومن وكل بشره لم من بدرهم  
 فشرى منون بدرهم ما يباع من بدرهم لزم موكله من نصف درهم هذا  
 عند وعند ما يلزم من ان بدرهم لانه الموكل امره بصرف الدرهم الى المحرم

المشترى

وقضى انه سعى من فاد المشتري به منون فقد زاد خير اوله انه امر بشره  
 من ولم يامر بشره الزيادة فنيقذ شره عليه وشره الزيد على الوكيل  
 وانما قال ما يباع من بدرهم لانه لو لم يشرى لما لا يباع من بدرهم بل اقل  
 يكون الشره واقعا للوكيل بالا لجماع لان الامر امر بشره ثم يامر من  
 منه بدرهم لا باقل فان امر بشره عشرين عشرين بل اذكر من فشرى احد  
 انما يقع في هذه الصورة على الامر لان التوكيل مطلق وقد لا يتحقق الجمع بينهما  
 او بشره لهما بالف وقيمتها سواء فشرى احدهما بنصفه او باقل صح على الامر  
 وبالاكثر اى لا يقع على الامر بل يقع على الوكيل الا اذا شرى الاخرى بياضى  
 الثمن قبل الخصومة لان المقصود حصول العبدية بالف وعند تمام الثمن  
 احدهما بالكثر من النصف قرر ما يتبعان الناس فيه وقد روي عن الثمن بالشرى  
 به الباقي فقع على الامر وان قال شرية بالف وقال امر باقل منه فان  
 اعطاه الف صدق سوان ساواه لانه امين فيه وقد روي عن  
 الامانة والامر يترى عليه ضمان جسمه وهو نيك والاف الامر لانه خالف  
 حيث اشترى بالف ما لا يايوبه والامر يتناول ما يايوبه وان لم يكن له  
 الف وسوى اقل منه صدق الامر لظهور المخالفة لان الامر وقع بشره  
 ما يايوبه وبالف والمراد بقوله صدق في جميع ما ذكر التصديق بغير الخلف  
 وان ساواه مخالفا لانه الوكيل والموكل بمنزلة البياع والمشتري وقد  
 وقع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما  
 فليزم المبيع المأمور وكذا في معين لم يتم له غنا فشره فاختلفا بان

ولا يلزم ان يكون امره  
 مضمونا بالثمن كما هو  
 عليه في هذه المسألة  
 ولا يلزم ان يكون منون  
 اخذ الف من غير ان يكون  
 له امره من غير ان يكون  
 له امره من غير ان يكون

المشترى

المشترى

عامة البهائم ما يايوبه  
 ولا يلزم ان يكون منون  
 اخذ الف من غير ان يكون  
 له امره من غير ان يكون



الوكيل استنبه ما لم يقل وقال الامر بل باقل منه وان صدق البائع للامر  
 في الاظهر قبل الخالف هنا لان قناع الخلف تبصدي البائع اذ هو  
 فيجعل تصادقها بمنزلة انشاء العقد وفي المسئلة الاولى وهو غايه اعتبار  
 الاضلاف والى هذا مال الفقيه ابو جعفر وقال قاضي خان ومن اعني قيل  
 يتجافاه لان البائع ان يستوفى الثمن فهو اجتناب عنها وان لم يسوف فهو  
 اجتناب عن الامر فلا مغلل له وهذا قول الامام ابي منصور قال في الهداية  
 وهو اظهر وفي الكافي صحيح **فصل** لا يبيع بيع الوكيل وشراؤه ممن  
 يرد شهادته له وقال لا يجوز ان كان بمنزلة القية الامن عبد ومكاتبه هذا  
 ما في الهداية وفي تمة الفتاوى نقل عن موطأ السرخسي بيع الوكيل ممن لا  
 قبل شهادته له باقل من قيمته لا يجوز عندنا في بيعه وبأكثر من قيمته يجوز  
 القية وفي رواية البيوع والوكاله لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز انما  
 اختلف في البيع بعين يبيع ويصح بيع الوكيل به بما قل وكذا العرق  
 والسبب اي بالنسبة الموقبل هذا عند وعندنا وهو قولنا في لا يجوز  
 بنقصان لا يتعابن الناس في مثله ولا يجوز الا بالعقد حاله او الى اجل  
 متعارف لان المطلق ينصرف الى المتعارف وتقييد شراؤه بمنزلة القية وزيادة  
 يتعابن الناس فيها ويما يقوم به مقوم ان لم يعرف سعى انما قال هذا لان  
 اذا كان سعى معروفين الناس لا يبيع فيه العنبر وان كان فلهذا  
 وانما فرق ابو جعفر بين البيع والشراء لان في اعتبار الاطلاق في الشراء  
 رخصة انه يثبت به جميع ما يملكه الموكل وبزيادة فيه ضرر عظيم وحق

منه ما لم يقل

الوكيل

سعى

انما قال هذا لان

الوكيل

بيع نصف فن وكل يبيعه لان اللفظ مطلق عند قيد الاجتماع  
 فيجوز مطلقا فصار كما لو وكله ببيع المكمل والموزون هذا عند  
 لا يجوز لان فيه ضرر للشركة الا ان يبيع الباقي قبل ان يختصما فانه يجوز  
 لان فيه ضرر للشركة الا ان يبيع وبما قرناه بين وجه اقتضاه الخلف  
 بما يتعيب في الشركة وفي الشراء يتوقف شراؤه على الشراء الباقي اي في الوكيل  
 بشراء العبد او المملوك نصفه يتوقف شراؤه فان اشترى باقية قبل ان يختصما  
 لزوم الموكل والا لزم الوكيل وانما فرق ابو جعفر بين البيع والشراء لان الامر  
 البيع صادق ملكه فاعتبر فيه اطلاقه بخلاف الامر في الشراء وانما مال  
 ان في الشراء تمة ان يثبت له لنفسه ثم ندب فيلقبه على الموكل ولا تمة في  
 البيع فيرد عليه ان الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك ان يثبت له لنفسه  
 ولا بمضاويع اخذ رهنا وكفيل بالثمن فلا يضمن ان ضاع اي الرهن  
 في ثمن او توفي اي المال على الكفيل لم يقل ما على الكفيل لما فيه من تمام  
 وهو ان لا ينوي ما على الاصيل وهو يكون بالمرافقة اي حاكم ما لكي يري  
 الاصيل عن الدين بالكمال او لا يري الرجوع على الاصيل بوجه مغلل  
 به ثم يوثق الكفيل مغللا ولو رد ببيع على وكيله في غيب يحدث مثله  
 قال يحدث مثله لان في رد ما لا يحدث مثله اصلا كما صرح زائدة لا احدا  
 في الحجة بينية او تكول ردة على الامر وكذا باقر فيما لا يحدث مثله ان  
 بقضائه انما قال فيما لا يحدث مثله لانه اذا كان فيما لا يحدث مثله لزمه ان  
 له ان يخاصم الموكل فيلزمه بينية او تكول ان كان الرد عليه بقضا والا فلا

ومن ذكر الخلاف في الصور  
 العامة لم يكن غايه

الوكيل

الوكيل

صدقه

قد علم من هذا حكم الرد فيما لا يحدث  
 اصلا بطريق الدلالة منه



وانما قال ان رد بقضاء لانه ان كان بغير قضاء ليس له الرد على الموكل  
 ولا الخصومة معه في عامة الروايات والقبيل يطلب من الهداية ثم ان  
 اشراط البينة او النكول او الاقرار فيما يحدث مطلقا ظاهر وهما يحدث  
 في الجملة لكن لا يحدث في هذه المدة اذ كان تاريخ البيع مثبتا على المالك  
 او كان العيب مما لا يعرفه الا النساء او الاطباء فان قولهم وقول الطبيب  
 في توقيه الخصومة لاني الرد فيفتقر الى احدى هذه الحجج الذي هو علم المالك  
 بتاريخ البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى ثبوتها اذ كان العيب لا يحدث  
 اصلا وان باع نسا فقال امر وامرته بنقد وقال الموكل اطلقت صدق  
 الامر لان الامر يتفاد منه ولادلالة على الاطلاق وفي المضاربة المضار  
 لان الاصل فيها العموم فقامت دلالة الاطلاق ولا يقع تصرف احد الوكيلين  
 وحده فيما اذا وكل به دفعة واحدة بان قال وكلتكم بغلان واما اذا وكلت  
 على اتفاق جاز لا سيما ان يفرد بالفرق ذكر في غاية البيان التي هي  
 وفيه خلاف زفر ورد ودية وعارية وعصب ذكرها قاضي خان في شرح  
 جامع الصغير وقضادين وطلاق وعق لم يعوضا اما في الخصومة فلا  
 الاجتماع فيما يفي الى الشغب والراي يحتاج اليه مسبقا للتقدم للخصومة  
 واما في الصور الاخر فلم يدرى الحاجة الى الراي ولا يقع بيع عبد ومكاتب  
 وكافر ذميا كان او حريتا لا خلاف في الحرفي اما خلاف اني في الرد  
 اذا مات على ردية نص على ذلك الفقيه او اللب في شرح الجامع الصغير  
 بما لا صغير الملم وشراؤه به اي بانه لان الكفر والرق يقطعان الولاية

الخصومة  
 في رد البينة  
 في رد النكول  
 في رد الاقرار  
 في رد ما يحدث  
 في رد المدة  
 في رد العلم  
 في رد الشغب  
 في رد الصور  
 في رد الكافر  
 في رد الذمي  
 في رد الحري  
 في رد المملوك  
 في رد المكاتب

في رد البينة

في رد النكول

باب الوكالة  
 237  
 في رد البينة

**باب الوكالة** بالخصومة والقبض للموكل بالخصومة القبض عنيا  
 كان او دينا هذا ظاهر الرواية ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير  
 وفيه خلاف لزفر والفتوى اليوم على قوله لظهور الخيانة في الوكلاء  
 كالوكيل بالعاقبة على اصل الرواية لانه في مضاه وضعا الا ان العرف بخلاف  
 وسوقا على الوضع والفتوى على ان لا يملك القبض كذا في الهداية و  
 في غاية البيان يعني ان الموكل يتقاضى الدين يملك القبض اتفاقا في ج  
 كتاب الوكالة لكن فتوى المايح على ان لا يملك لفساد الزمان وللوكيل القبض  
 الدين بالخصومة خلافا لهما لا الذي يقبض المدين هذا بالاجماع فلو قام  
 لقي بادة التفرج لمقرعة على ما تقدم من ان الموكل يقبض المدين لا يكون  
 وكلا بالخصومة جهة ذي اليد على وكيل يقبض عبدا من موكله باعنه منه  
 بغير وجه ولا يثبت البيع هذا التحسان والقياس ان يدفع الى الموكل لان  
 البينة قامت لا على ضم فلم يتبر وجه التحسان انه ضم في قصره لقيام  
 مقام الموكل في القبض فيقصر بقيام ثانيا على البيع اذا حصر الخضم  
 لم يقبل اذا حصر الغايب لان حضور نفسه ليس بشرط كما يقتضيه وكيل نقل  
 المارة والعبد بلا طلاق وعق اي بلا ثبوت وامرهما لو قامت جهة من  
 جهة المارة والعبد عليه حتى يحضر الخضم ويقوم عليه اي لا يقع الطلاق  
 حتى يحضر الخضم ويقوم جهة من عليه وصح اقرار الوكيل بالخصومة بقبض المال  
 ان كان وكلا من جانب المدعى وبوجهه ان كان من جانب المدعى عليه  
 عند العاقبة وهذا غير التحسانا ولكنه يخرج به عن الوكالة هذا عند

في رد البينة

في رد النكول



ونحمد وعند أبي يوسف يقع عند غير القاضي أيضا وعند زفر و  
 الشافعي وهو قول أبي يوسف أولا لا يقع أصلا وهو القياس لأنه ما نون  
 بالحضرة وهي منارة والاقراء يضادها لأنه سلمة والامر بالشي  
 لا يتناول هذه وجه الامتحان ان التوكيل صحيح فدخل تحت ما يملكه  
 الموكل وهو جواب مطلقا الجواب عرفا جاز الاناسيب فيعرف اليه  
 تحريما للصحة كوكيل ربا لمال اي تحتها صاها ولا يقع وكيله  
 بقبض ماله على المكفول عنه لان الوكيل يعمل لغيره ولو تحتها صار  
 لنفسه ومصدق التوكيل بقبض ان كان غريبا يدفع دينه الى الوكيل  
 لانه اقرار على نفسه لان ما يقبضه خالصه اذ الدين تقضى بانها  
 ثم ان كذبه الغائب دفع الزعم اليه ثابتا لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر  
 الوكالة والقول في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الاداء ورجع به على كل  
 فيما بقي في يده لان عرضه من الدفع براءة ذميه ولم يحصل فله ان يفتق  
 قبضه وفيما صاع لانه بتصديقه اعترف انه حتى في القبض وهو مظلوم في  
 هذا الاخذ والمطلوب لا يظلم غيره الا اذا كان ضمنه عند دفعه نحو  
 قوله ضمنه التدبير والتخفيف وما ضمنه ما اخذ الطالب ثانيا لان ما اخذ  
 الوكيل لانه امانة في يده لتصادقها على انه وكيل والامانة لا يجوز بها  
 الكفالة ذكر في التبيين او دفع اليه على ادعائه غير صدق في كونه  
 هاتين الصورتين ان انكر الغائب فالزعم بقبض الوكيل اذن ضائع المال  
 وان كان اي ان كان مصدق التوكيل مودعا لم يلزم برهنا اليه اي

دفن احدنا اذ لا يجوز له  
 ان ينكر اذا كان ضمنه محض  
 برهنا الجواب

هذا الاخذ والمطلوب لا يظلم غيره الا اذا كان ضمنه عند دفعه نحو قوله ضمنه التدبير والتخفيف وما ضمنه ما اخذ الطالب ثانيا لان ما اخذ الوكيل لانه امانة في يده لتصادقها على انه وكيل والامانة لا يجوز بها الكفالة ذكر في التبيين او دفع اليه على ادعائه غير صدق في كونه هاتين الصورتين ان انكر الغائب فالزعم بقبض الوكيل اذن ضائع المال وان كان اي ان كان مصدق التوكيل مودعا لم يلزم برهنا اليه اي

لا يجوز له ان ينكر اذا كان ضمنه محض برهنا الجواب

الودعة الى مدعي الوكالة لان تصدق اقرار بالغير بخلاف الدين  
 على امر ولو قال توكلها المودع ميراثا لا وارث له غيري اي ادعى ان  
 المودع مات وترك الودعة ميراثا له وصدة المودع امر بالدفع اليه  
 ولو ادعى الشراء منه لم يؤمن لانه اقرار على الغير بخلاف ما تقدم لانها  
 على موت المودع فكان هذا اتفاقا على انه ملك الوارث ومن وكل بقبض  
 مال وادعى الزعم بقبض دانيه والبيته له دفع اليه ويختلف دانيه على قبضه  
 اذا حضر وانكر القبض لا الوكيل على العلم بقبض الموكل الدين لانه ثابتا  
 لا يخفى في الايمان قال الهذوري في كتاب الترتيب وقال زفر حظه على  
 فان لو ان يخلف خرج من الوكالة وجه قول زفر ان البيته لما جاز ان يقع  
 على الوكيل لما فيه من تقاطع من الخصومة جاز ان يتخلف ليسكن قبض هذا  
 المعنى ولا يرد الوكيل بعيب قبل حلف المشتري لو قال الباععي هو يوم  
 رضى المشتري بالعيب والفرق بين هذه المسئلة وما تقدم من مسئلة الدين  
 ان التدارك ممكن هناك بطلان ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند نكوله  
 صرنا غير ممكن لان القضاء بالفتح ماض على الصحة وان ظهر الخطا عند  
 كاس مذهب في العقود والفتوح ولا يتخلف المشتري عنه بعد ذلك لانه  
 لا يفيد وما عندنا فيجب ان يتجدد الجواب في الفضلين ولا يجوز ان تذكر  
 ممكن عندما بطلان القضاء وهل الاصح عند أبي يوسف ان يورث في الفضلين  
 ومن دفع الى اخر عشر دراهم ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرون نفقيا  
 لان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء والحكم فيه ما ذكر قبل هذا الامتحان في

من الترتيب كورخ الهذوري وقد ترك  
 تاج السيرة منه

صلاحيته استند على القول بان  
 لانه ادعى امر الوكيل بقبض  
 الدين فاذا انكر بقبض  
 فان لا فرق بين قبض  
 منها ان المشتري لو اقر بقبض  
 نفسه بقبضه وان لم يقر



القياس ليس له ذلك فيصير متبرعا وقيل القياس والاختصاص في قضاء الدين  
 لانه ليس بشراء فاما الاتفاق بتفويض الشراء فلا يدخله والله اعلم **باب**  
عزل الوكيل للوكيل عزل وكيله ووقف على علمه وبطلان الوكالة بغير اذن  
وجوبه مطبقا الى متويعا احد المطبقين شهر عذابي بوش وعنه انه اكثر  
 من يوم ويلة وعند محمد بن كامل فقد ربه احتياطا وحاقه بدالك  
 مرتدا والمراد يلحقه بنوته بحكم الحاكم وكذا يعجز مؤكده مكاتب وجوه  
 ما ذونا وافتراق الشريكين اي احد الشريكين وكل ثالث في التصرف في مال  
 الشريك فافترقا بطلان الوكالة وان لم يعلم به وكيههم الضمير للذكون  
انفا وتصرف الموكل فيما وكل به لانه لا تصرف بنفسه تعذر على الوكيل  
 التصرف فبطلت الوكالة ضرورة وفي الكافي ان الموكل اذا طلقها او  
 والمة قايمة بقيت الوكالة ضرورة وفي الكافي ان الموكل اذا طلقها او  
 كذا ذكر في البين لبقا المحل وبهذا التصريح اذا قبل سوا لم يبق محلا  
 للتصرف او بغير محله والله اعلم **كتاب الدعوى** هي اسم على فعل  
 والفعل للثابت فلا ينون وجمعها دعاوى بفتح الواو لا غير كفتوى  
 فاوي هي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة الدعوى لغة عيان عن  
 الشيء الى نفسه بل يقال حالة المساهلة والمنازعة جميعا ما خرج من قوله  
 ادعى اذا اضاف الشيء الى نفسه بان يقال في ومنه دعوى الولد لانه  
 الى نفسه وفي الشري يراد به اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة لا غير  
 من شرط خواهر زاده فان قلت هذا يلزم على هذا التقدير ان يكون

للمحكي  
 للمحكي  
 من غير ان يكون له مال في نفسه او في غيره

بعض المتكبر مدعيها قلت بل اللازم ان يحقق حقيقة الدعوى الشرعي  
 في جانب بعض المتكبر ومع ذلك لا يطلق عليه المدعى شرعا لاعتبار الشرع  
 في المدعى من حيث ايد او غاية ما يترب على هذا ان لا يكون للوضع العرفي  
 في لغتي المدعى والمدعى عليه نوعا بل شخصيا ولا يابس به وكانهم اشاروا  
 هذا لعدم توسعهم اداة التفرع بين تقييد الدعوى وتقييد المدعى و  
 المدعى عليه والمدعى من لا يجبر على الخضوع لم يقل اذا تركها كما قال القروي  
 ومن يعمد لانه غير محجور حالي الترك والفعل والقيود المذكور يوم لا انقضا  
 والمدعى عليه من يجبر عليها ومنهم من قال المدعى من يمتنع في الظاهر ولا  
 يلزم ان يكون امر احادثا والمدعى عليه من يمتنع بالظاهر ولا يلزم ان يكون  
 عدما اصليا وقال محمد بن الاصل المدعى عليه وهو المتكبر وهذا صحيح لكن  
 في معرفة التكرار والاعتبار في هذا المعنى حتى ان الودع اذا قل رددت  
 يكون القول له مع اليمين لانه ينكر الصمان وان ادعى الودع صورة وهي  
 تصح في الدين بذكر جنسه وقدره قيل ان كان وزنيا لا بد من ذكر الصفقة  
 بانه جيد او ردي ومن ذكر النوع نحو بخاري الضرب او بشاري القرب  
 هذا اذا كان في البلد فنقد مختلفة كلها في الوقايح سواء ادا كان نقدا  
 او نقودا مدعا اربع فانه يصير ذلك كما للمفوض في الدعوى فلا يحتاج الى  
 البيان ذكر في النهاية وفي العين المقول اي الذي يحتمل النقل بالاشارة  
 اليه صلى العزم اخصان مجلي المعاني الا اذا اقتصر بان كان في نقله مؤثرا  
 قلت ذكر في الخزانة خضر احكام عند او بعث امينا او تعذر حقيقة بان كان

صدقه

صحيح  
 بغيره  
 وانفس  
 الدعوى

المدعى  
 المدعى عليه  
 المدعى من لا يجبر  
 المدعى عليه من يجبر  
 المدعى من يمتنع  
 المدعى عليه من يمتنع

منها  
 لا فيه  
 كالا  
 كالا

صحيح



هلكا او حكما بان كان غايبا ذكر قيمته ليصير معلوما ولا عبرة في ذلك  
 للتوصيف لانه لا يجدى بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه شي  
 في ذلك في الهداية ونقول انه في يد عطف على قوله بالامانة التي هي  
 حق وفي الاحتمال ان يكون رهونا او نحو سابا لئلا يفتقر في بن وفي غير  
 المنقول وهو العقار بنكي الحدود في الدار وكذا في الضبعة بالدين  
 التحديد وان كانت مشهورة عند وعندما لا يثبط لان الشهادة معينة  
 عند الاربعة او الثلاثة لا خلاف في انه لا يكفي فيه بذكر واحد وكذا في  
 حديثين عندما خلافا لابي يوسف وهل يقع بذكر ثلثة حدود قال علماء  
 الثلاثة نعم وقال زفر لا وهي مسألة كتاب الشروط من البديع واسما صاحبنا  
 وبنيهم الى الجدل لان تمام التعريف به عند ابي ج و لو كان الرجل مشهورا  
 يكفي بذكرى وبانه في يد لا بد منه لانه انما يستصحبهما اذا كان في يد  
 ولا يثبت اليد فيه الا ببينة لم يقل بحجة لانها يتناول الاقرار او علم القاضي  
 ولا يكفي تصديق المدعي عليه انه في يد لما فيه من التهمة الواضحة ولا يكفي ما  
 فيها من الضرر لصاحب اليد واذ اثبت اليد بالبينة او علم القاضي ترفع  
 هذه التهمة وليس من قبيلها ما قيل ان الدار اذا كانت في يد رجل امانة فوضع  
 المدعي ودعا اليد على ان ذال اليد لا يقول انها امانة في يد حتى يقيم المدعي  
 بينة على انها في يد ذى اليد فان مبناه على مواضع الخصم وشاكري  
 زور ولا مدفع لها والمطالبة به عطف على قوله وانه في يد وبهذه  
 في دعوى القاسم ان دفع في المنقول بزيادة قوله بغير حق واداهت

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

قال القاضي اخضع عنها فان اقر اي قر بها او انكر وسال المدعي البينة  
 فان اقام قضي عليه وان لم يقم هذا يستقيم صورتي اذ انما ان يقول لا  
 انكر ولا اعترف والاخرى ان لا يقول ذلك بل يكس وفي الاولى لا يخلف  
 عنه وعندما يخلف كما في السكوت لتساوق قوله بالتعارض ثم عند  
 حتى يقر او ينكر ذكر العتبات في فاكاه وفي الثانية يخلف بلا خلاف  
 بقوله حلفه ان طلب ضم هذه الصورة فان تكرر في اي قال لا اخطأ او  
 بلا افة قضى عليه بالكول لم يقل وقضى عليه بالكول لعدم دلالة على انه  
 حقه ان يقضي فكم من شئ ليس حقه ان يقع ويقع بعد الوقوع بقبول ثمة  
 الفاسق والفضل بها وعرض اليدين ثلاثا ثم القضاء او طول لا يرد اليدين  
 على مدعي وان نكل حظه فالثاني فان عند اذ نكل الخصم يرد اليدين  
 على المدعي فان حلف قضى له فان انقطع الملازمة وعندنا يخلف ذلك  
 بدعة واول من قضى به معاوية بنى مخالفة للحديث المشهور يعني بدعة  
 مروية بدلالة قوله بنى مخالفة للحديث المشهور فلا يحتمل التأويل بانه  
 ليس المراد ان ذلك امر ابتدعه معاوية في الدين بنى على خطاه بل المراد  
 مبتدع لم يقع العمل به الى زمن معاوية لعدم الحاجة اليه ولا يخلف عندنا  
 لهما والفتوى على قوله ما في النكاح من التهمة والخائنة في نكاح صورتهما  
 يدعى رجل على امرأة او هي عليه نكاحا والاخر بكرة ورجعة صورتهما ان يدعى  
 المرأة في العدة او بعد ما هو عليها بعد العدة انه راجعها فها وانكر الاخر  
 ايلا صورتهما ان يدعى المولى عليها بعد المدة او هي عليه بعد المدة او قبلها

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن



فادفها وانكر الآخر واستلها صورتهما ادعى امة على مولاها انها ولدت  
منه ولدا فمات واسقطت سقطا متبين الخلق وانكر المولى لا يجري  
في هذه المسئلة العكس لان المولى اذا ادعى ذلك عليها يكون اقرارا منه ولا  
يعتبر بحجدها ورق صورتهما ان يدعى رجل على مجهول رقا او يدعى  
عليه اني رقيقه وانكر الآخر والمرد مجهول الحال صرح في فصول العمادي  
للمجهول النسب كما توهم ونسب وفي المنظومة ولاد قال في الحقائق لم  
ونسب لانه انما يتخلف في النسب المجرد عندما اذ كان ثبت باقرار كالا  
والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ولاد صورتهما ان يدعى رجل  
معروف انه معتقه ومولاه لو ادعى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في

لولا ان المولى لا يثبت النسب  
على المولود الا اذا كان  
معه في وقت ولادته  
فان كان معه في وقت  
ولادته ثبت النسب  
وكان المولى يثبت النسب  
على المولود

نسب المولود لا يثبت  
على المولود الا اذا كان  
معه في وقت ولادته

نسب المولود لا يثبت  
على المولود الا اذا كان  
معه في وقت ولادته

الموالاة ذكر قيد المعروف في الحقائق وانما يتخلف عندما لان النكول  
اقرار او الظاهر انه يخلف على تقدير صدقه فاذا امتنع عنه ظهر ان ليس  
صادق في ان كان اذ لو كان صادقا لا قدم عليه واذا كان النكول اقرار  
والاقرار يجري في هذه الامور فيخلف حتى اذا اكل يقضي بالنكول واللعني  
ان المرء كثيرا ما يحزن عن اليقين العادة فيبتذل شيئا ولا يخلف واذا  
حمله على البذل لا يثبت الاقرار بالشك فجعل على البذل لان انزاله باذلا  
اولى كي لا يصير كاذبا في الاثام والبذل لا يجري في هذه المسئلة  
هنا ترك المنع والاعراض عن المنازعة لا الهبة والمليك صرح بذلك في  
الهبات وشروطه فحق عدم جريانه في الصور المذكورة انه لا يعمل فيها فان  
لحقوق لا يستباح ثاولها بالاذن بخلاف الاموال وفي حمل النكول  
لا يجري البذل في هذه المسئلة

على البذل بكيفية اسكان معناه ولا يلزم  
ان يثبت عليه فانه قد يقع ما قبل لم  
لا يجري البذل في هذه المسئلة

بجز البذل في هذه الاشياء لا يجعل البذل نكولا فجعل على الاقرار وقد  
سواء كان حد الزنا او حد القذف او حد الشرب واحاد هذا بالاتفاق  
ووجه الفرق عندهما ان الاقرار يجري فيها لكون النكول اقرارا فيه شبهة  
والحدود تدرى بالبيهاة واللعان في معنى الحد وطفان ارق  
وضمن ان نكل ولم يقطع لان النكول يعمل فيه النكول دون القطع فضلا  
اذا شهد عليها رجل وامرأتان وكذا الزوج ان ادعت طلاقا لانه يخلف  
في الطلاق بالاتفاق فان نكل يثبت الطلاق ونفي المهر وكذا في  
ان ادعت في المال اي ان ادعت المرأة النكاح وغرضها المال كالمهر  
فانكر النكاح يخلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحل عند لان المال  
بالبذل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا ما لا كان كارت ونفقة او  
غيرها مال كفي الحضانة في القبط وامتناع الرجوع في الهبة وكذا في  
القود فانه يتخلف بالاجماع فان نكل في النفس حتى يقول يخلف فيما  
دونه فيقتض فان الاطراف بمنزلة الاموال فيجري فيها البذل بخلاف  
النفس هذا عند وعند ما يلزم الارش في النفس وما دونها لان النكول  
اقرار فيه شبهة فثبت به المال دون المصاحف قال في بينة حاضري اي  
في المصاحف ذكر هذا القيد لانه لو قال في شهود الا انهم غيب يجعل  
كما اذا قال لا بينة في وطلب خلف اخم لا يخلف وقال لا يخلف ونحوه  
اي في رواية من الحقائق وبكفل بنفس ثلثة ايام فان ابي اي ان اي  
اخم عن كفي لانه اي ان معه حيث دار ثلثة ايام واليرب عطف على

على كفا

على كفا

في النكاح قصور

على كفا



المنسوب في لازم قرر مجلس حكم اي لازم المدعى الغريب الى ان يقوم  
 عن مجلس الحكم ولا يكفل الغريب الا الى اخر المجلس فان ابي بالينة فيها ولا يحلف  
 ان شاء او يدعيه وحلف بالله تعالى بالطلاق والفق فان اخطى اخفهم فيلحق  
 بهما في زماننا لكن لا يقضي عليه بالكلول لانه امتنع عما هو منى عنه شرعا ولو قضى  
 عليه بالكلول لا ينفذ ويغلب عليه بصفاته اي بذكرها ولكن يحسن عن العطف  
 كي لا يتكرر عليه اليمين لا بالزمان والمكان خلافا لما في فانه يغلب بهما  
 ان كان اليمين في قساة او لعان او في مال عظيم وحلف اليهودي بالله تعالى  
 انزل التوراة على موسى والنصراني بالله تعالى انزل الانجيل على عيسى  
 المسيح بالله تعالى الذي خلق النار والوثن بالله تعالى لان الكفار باسهم فيعقدون  
 بالله تعالى فان الدهرية منهم لا يعتقدونه تعالى ولا دلالة في قوله تعالى ولينزلهم  
 الالة على ذلك بل لان الوثن يعبد غير الله تعالى ويعتقد انه يع حلقه ولا  
 يخلفون في معايدهم ويحلف على حاصل في البيع والشراء بالله تعالى ما  
 بيع قايما او نكاح قايما في الحال وفي الطلاق ما يباين منك الان  
 في الغصب ما يجب عليك رقة لاعلى السبب بالله تعالى ما جرت ونحن ايضا  
 نكتهها وما طلقها وما غصبه لان هذه الالباب قد تقع ثم ترفع براخي  
 كالطلاق والاقالة والنكاح الجديد والهمة فيحلف عليه لانه لو حلف  
 على السب يتضرر المدعى عليه وهذا لانه لو حلف على نفى السب كالبيع و  
 نحو يكون كاذبا ولو لم يحلف يجب تسليم البيع العايد الى ملكه بالاقالة  
 لانه لو ادعى المعلن الطاري لم يقبل قوله واذ حلف على حاصل فقد

لكن

لكن

في البيع والشراء  
 في النكاح والطلاق  
 في الغصب والاقالة

وفي المدعى والمدعى عليه حقهما العلما ان مقصود المدعى من دعوي  
 المبيع ونحو بنون الحكم وتبي امكن ايفاء حقهما كان او في من ايفاء حق  
 احدهما او الاخر هذا عندنا وعند ابي يوسف يحلف على السب في جميع  
 ذلك الا عند بعض المدعى عليه بان يقول ايها القاضي قد بيع الانسان  
 شيئا ثم يقيله فيحلف القاضي على احوال وعنه انه ينشط القاضي الى  
 ان كان المدعى عليه ان انكر السب يحلف على السب وان انكر الحكم يحلف  
 على احوال وعليه اكثر القضاة وقال في التللام بفتح الى راي القاضي  
 كذا في الكافي الا اذا ترك النظر اي يلزم من حلف على احوال ترك النظر لانه  
 فيحلف على السب بالاجماع كدعوى شفعة باجوار ونفقة مبنية ونحوهم  
 لانها ما بان كان شافيا اذ لو حلف على احوال بالله بما هو متحقق للشفعة  
 او ما لها عليك النفقة يصدر في يمين في معتقة فيقول النظر في حق  
 المدعى وكذا في سب لا يرتفع كعبد مسلم يدعى عتقه فانه لا ضرر الى  
 الحلف على احوال لان السب لا يمكن ارتفاعه فان العبد لم اذا عتق  
 يترك ولما قيل ان يقول نعم اذا عتق سلم لا تسرق لكن يجوز ان يعق  
 كره فيكره رقة بهذا الاعتبار وفي الالة والعبد الكافي على احوال لانه  
 يتكرر الرق عليها بالرقعة والحق والسبي وعليه بنقض المهدد والحق  
 والبسر فيرفع السب فيها ويحلف على العلم من ورت شيئا فادعاه اخر  
 لا علم له باصنع المورث فلا يحلف على البتات وعلى البتات اي على القطع  
 ان وهبه او نحوه لوجود المطلق لليمين اذ الشراء سب لبثوث الملك



وضعا وكذا الرتبة وصح في الحلف والصليحة ولا يحلف بعد ابد الامة  
 اسقط حقه والله اعلم **باب التحالف** لو اختلفا في قود الثمن او المبيع  
 لمن يرضى وان يرضاه حكم لميت الزيادة وهو البائع في الاول المتري  
 في الثاني وان اختلفا فيها كما اذا قال البائع بعت هذا بالدين وقال  
 المتري بل بعتة مع الاخر بالف تحج البائع في الثمن وحجة المبيع في المتري  
 اولى وان عجزا عن اقامة الحجة في اي صورة كانت من الصور المذكورة وان  
 يرضى واحدهما بما قاله الاخر بعد ما قيل لكل واحد منهما اما ان ترضى بما  
 صاحبه والا فحجنا المبيع عليك بخلافه لم يقل رضى كل زيادة يدعيه  
 لاعدم رضى والا تحالفا لان شرط التحالف عدم رضى واحد منهما بما  
 الاخر لاعدم رضى كل منهما بما قاله الاخر وحلف المتري اولا في الصور  
 هذا قول محمد وابي يوسف اخر وهو رواية غريبة وهو الصحيح لان  
 استدما انكارا لانه يطالب او لا بالثمن لولانه يتجمل فابن النكول وهو  
 الزام الثمن ولو بزيادة يمين البائع يتاخر المطالبة بتسليم المبيع الى زمان  
 الثمن وفي المعاضمة والعرف بداء القاضي بانهما شذلا استوارها وحلف  
 كل على نفي ما يدعيه الاخر والحاجة الى ضم ابيات ما يدعيه وهو في الزيادة  
 يحلف بغير الاثبات الى النفي تاكيدا والاشح الاقتصار على النفي لان الايمان  
 على ذلك وضعت وصح القاضي المبيع اي بعد التحالف بطلبهما من  
 احدهما وقيل بنفي نفي التحالف والصحيح هو الاول ذكر في الحاشية  
 كل لانه دعوى الاخر يعني اذا انقل به القضاء اذ يدونه لا يوجب شيئا

محمد

اما على اعتبار ان النكول يدل فظاهر واما على اعتبار انه اقرا فآنة  
 اقران فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراده ثم اعلم ان التحالف اذا  
 كان قبل قبض احد البديلين فقط وهو قياس وان كان بعده ففي اللقب  
 لان القابض منها لا يدعي شيئا على صاحبه وانما ينكر ما ادعاه الاخر  
 لكن عرفاه بالقبض وهو قوله صلح اذ اختلف المتبايعان وسمي قايمة  
 بينهما تحالفا وتراذلا ذكر في البيهقي ولا تحالف في الاجل سواء اختلفا  
 في الاصل او في وصفه خلافا للفرق والثاني وشرط الحيات سواء اختلفا  
 اصله او في ممرته وقبض بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف  
 المتري ان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن لم تحالفا عندهما والقول للشرقي  
 وعند محمد والثاني تحالفا ونفي البيع على قيمة الهلاك وعلى هذا اذا  
 خرج المبيع عن يده او تغير وصار بحال لا يقدر على رد العيب ان كان كلاهما  
 يدعي عقدا ينكره الاخر ولهما ان التحالف بمد قبض المبيع على خلاف  
 ورد الشرع به في خلاف قيام السعة ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البائع  
 بترك حصته الهالك في تحالفا وهذا عند وقال ابو يوسف تحالفا في  
 الباقي ونفي العقد فيه ولا يتحالفان في الهلاك والقول في نفي للشرقي  
 وقال محمد تحالفا ان عليهما ونفي العقد فيها ويرد الباقي وقيمة الهلاك  
 هذا على تحريج عامة المناخي على ان الاستثناء ينطبق الى التحالف وقال  
 مناخي بل ينفرد الى يمين المتري والمعنى لا يتحالفان عند ويكون  
 قول المتري لانه انما يحلف اذا كان منكرا ما يدعيه البائع فاذا اخذ

صالح

صالح

صالح

القول

البائع



الباقي صلحاً عن جميع ما ادعاه على المستور فلا حاجة الى تحليفه ويرد  
 عليه ان الاخذ معلق بنية البائع ولو كان اخذ الباقي بطريق الصلح  
 كما سلفاً بنيةها ولا في بطل الكتابة هذا عند وقالوا بخالفان وتنفخ  
 الكتابة وهو قول الشافعي ولا في راس المال بعد اقالته وصدق المسلم  
 اليه ان حلف لان الاقاله في باب التمسيس بيع بل هو بطل من كل وجه  
 فان رب المال لا يملك المسلم فيه بالاول بل يسقط فلم يكن فيما معنى البيع  
 حتى يخالفان فاعبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه هو المتكبر حقيقة فكان  
 القول له ولا يبعد التمسيس بخلاف البيع فانه ينفخ بالاقاله بعد الخالف  
 ويعنى البيع اذا اختلفا في قدر الثمن بعد اقالته ولو اختلفا في بطل الاجارة  
 او المنفعة قبل القبض اي قبل قبض بدل الاجارة في احد الصورتين <sup>فيل</sup>  
 قبض المنفعة في الاولى يخالفان وحلف المتاجر اولا ان اختلفا في الاجارة  
 فالوجران اختلفا في المنفعة واي ثقل ثبت قول صاحبه واي برهن قبل  
 وان برهنا في الوجران او في ان اختلفا في الاجارة وجه المتجران اختلفا  
 في المنفعة اعتبار المقتب الزيادة وجه كل في فضل يدعيه ان اختلفا  
 فيما واما ما هو لا يخالف ان اختلفا في قدر الاجارة بعد قبض المنفعة <sup>و</sup>  
 القول للمتاجر لانه منكر للزيادة فمن ادعى بما ظاهره لان هلاك العقود <sup>عليه</sup>  
 يمنع التحالف عندما وعند محمد كذا لان البيع انما ينفخ بقيمة الملاك  
 وهما ليس للمنافع قيمة وبعد قبض بعضها خالفان فحكت فيما بقي لان <sup>الاجارة</sup>  
 تفقد ساعة فامة فكانها تفقد بمقدور خلفه فيما بقي تخالفان لا

سبحه

سبحه

لا فيما مضى والقول للمتاجر فيما مضى لانه المتكبر وان اختلفا في الثمن  
 في متاع البيت والابنية اي لو اصد منها فقلها ما صلح لها وله ما صلح له  
 ولهما مع العيين وان مات احد منهما فمسك اي ما يصلح لهما للحيته  
 اي مع العيين هذا عند وقال ابو يوسف يدفع اليها ما يجزئها مثلهما <sup>الباق</sup>  
 له مع عينية والطلاق والموت سواء لقيام الورثة مقام المورث وقال <sup>محمد</sup>  
 ان كانا حيين فكما قال ابو ج وعبد الموت المسك لورثته وان كان  
 احدهما مملوكا فالكل للميتة الحي والحي هكذا في عامة الكتب في شرح الجا <sup>محمد</sup>  
 الصغير للشرح انه هو وفي رواية محمد والزعفراني للميت بالار بعد الموت  
 وقالوا لعبد المأذون والكاكب كالحرة **فصل** لو قال ذو اليد  
 هذا الشيء او دعيه او عارينه او اجرته او رهنيه ردا وغصبته منه و  
 برهن عليه سقط حصة المدعي لان يدسواله ليست بدخضوة وقال  
 ابو يوسف ان كان ذو اليد بلا صاحبا تدفع الحصة لان كان <sup>مروفا</sup>  
 بائيل لا تملك ان يدفع ما في يده الى من يغيب عن البلد ويقول له اودعه  
 عندى بحضرة الشهود كي لا يكون لاحد الدعوى على وقال ابن شبر <sup>تدفع</sup>  
 الحصة مطلقا وقال ابن ابي ليلى تدفع بلائيه وسهما في خامس <sup>محمد</sup>  
 على ما سبقي ولذلك سميت المسئلة تحت كتاب الدعوى وان قال اسر <sup>تدفع</sup>  
 من الغائب اقر في هذه الصوة بيد الحصة فلا تسقط عنه او قال المدعي  
 غصبته او سرقته او سرق مني لا لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه <sup>محمد</sup>  
 بين بخلاف دعوى الملك المطلق فانه ضم فيه باعتبارين وان

سبحه

سبحه

سبحه

سبحه



برهن ذواليد على ايراع زيد هذا عندما خلافا لمحمد كما لو قال النبي  
 اودعه من الغنم لا اتمال ان يكون هو الذي اودعه عند خلاف قولهم  
 تعرف بوجهه لا باسمه ونسبه لانهم عالمون بان المودع ليس هو الذي هذا  
 عند وقال محمد لا تسقط الخصومة لانه ما احواله الى معين يكن للدين اتباعه <sup>فلي</sup>  
 اندفعت لقضيه ولو قال اشترته من زيد وقال ذواليد اودعني هو <sup>سقطت</sup>  
 بلا حجة لانها لو اتت على ان اصل الملك فيه غيره فيكون وصولها الى يدي  
 من جهة فلا تكون بين يد خصومة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله قبضه  
 لانه اثبت بينة كونه احق باسماها **باب** دعوى الرجلين في حياض  
 في الملك المطلق احق من حجة ذواليد خلافا للشافعي وان وقت اصدما فقط  
 خلافا للابن يونس فانه يقول صاحب الوقت احق ولو برهن خارجا على  
 قضيه لهما هذا عندنا وعندك افي في احد قوله تارثت البنيان وان  
 برهن في مكان سقط التعذر الجمع وبني من صدقة هذا لا لم يورثوا وان  
 ارضا قال ابن احق وان اوت لم لا حجة له فهي له وان برهن الاخر قضيه <sup>لها</sup>  
 لان البينة اقوى من الاقرار وان برهن اصدما وقضيه لم برهن الاخر  
 لم يقض له الا اذا ثبت سبقه كالم يقض حجة خارجة على ذي بطن كالحام  
 الا اذا ثبت سبقه اي اذا كانت امراة في رجل وتكاه ظ وادعي الاخر  
 انها زوجة واقام البينة لم يقض له الا اذا ثبت ان تكاه سبق وان  
 على شرط شي في ذي يد فكل نصف بنصف وتركه اي لكل واحد منها اثنان  
 ان شاذ اخذ نصف ذلك الشيء بنصف النصف وان شاذ تركه وبطل احد

منه

منه

منه

اصدما بعد ما قضى لهما لم ياخذ الاخر كله وهو الباقي ان ارضاه اي  
 ذكر الشيء من ذي اليد تاريخا ولم يذري يدان لم يورثا او ارضى  
 اصدما ولري وقت ما اصدما فقط ولا يد لهما اي ان ارضاه قال ابن  
 احق وان لم يورثا او ارضى اصدما فان كان في يد اصدما فزوال اليد في  
 وان لم يكن في يد اصدما فان وقت اصدما فهو احق وان لم يورث اصد  
 منها فقدم ان لكل نصفه بنصف النصف وتركه والشد احق من هبة  
 وصدقة مع قبض اي قال اصدما استؤن من زيد وقال الاخر وهبه له  
 زيد وقبضة او تصدقة على زيد وقبضه فبرهننا فمدعي الشراء احق في  
 الشراء والمهر سواد وهرن مع قبض احق من هبة مع فان برهن خارجا  
 على ملك مودع او شرا مودع من واحد اي شخص واحد غير ذواليد اخرج  
 على ملك مودع وذو يد على ملك اقدم قال ابن احق وان برهننا على شي  
 متفق تاريخا من احدى اصدما استؤن من ذي يد وقال الاخر <sup>شئ</sup>  
 من عمر او وقت اصدما فقط استويا فالحاصل انه اذا وقت اصدما فقط  
 فليقا من واحد فصاحب الوقت احق وان تلقيا من اثنين فمماسي وان  
 برهن خارج على الملك وذو اليد على الشراء منه او برهننا على سبب ملك  
 لا يتكرو كالساج وحلب لابن واتخاذ جبين او ليد او جز صوف فزول  
 اليد احق ولو برهن كل على الشيء من الاخر بلا وقت انما قال بلا وقت  
 اذ لو رجا لا يكون الجواب على ما ذكر بل على التفضل الذي ذكر في هذا  
 سقطا وترك المال يد من عمر لا على وجه القضاء هذا عندنا وقال

منه  
 منه  
 منه

منه  
 منه  
 منه















الولد يوم الولادة لانه صار القيمة بالولادة فيعتبر قيمة عند ذلك  
 ذكر في البين وبعد عتقه ردت دعواه لما ذكرنا ان الولد الاصل  
 كالاولد لانه من نصف حول واقل من سنتين او اكثر منها الا اذا  
 اشترى في حكم الثاني وهو اذا اولد لذكر من حول او اقل من سنتين  
 كالاول وهو اذا اولد لافق من نصف حول وفي الثالث وهو  
 اذا اولد لذكر من سنتين لم يبطل بيعه ولا يفتق الولد ولا نصير لانه  
 ام ولد له لان العلق حاد بعد البيع ولا يستند اليه قبل البيع في  
 وفي ام ولد له على المعنى اللغوي نكاحا اي يحل على الاستعداد بالنكاح فلا  
 لاس على الصلاح ولو باع من ولد عند ثم ادعاه بعد بيع مثلية  
 نسبه ورد بيعه لان البيع يحتمل النقص والتمسح بالدقوى لا يحتمل  
 البيع لاجله وكذا لو كاتب الولد اي اشترى امه مع ولدها وكاتب الولد  
 لورثته او اجي او كاتب الام او رثتها او زوجها ثم ادعاه لان هذا الموضع  
 يحتمل النقص فينقص ذلك كله وتصح الدعوى بخلاف الاعاق والدتين  
 على ما مر ولو باع احد توابع قدر تغيب الوامين في مثله النفس ولا  
 عند واعقه مثلية ثم ادعى البائع الاخر ثبت بينهما منه وبطل عتق  
 اشترى لان من ضرورة ثبوت نسب احد ما ثبت نسب الاخر وقيل  
 لصبي ترك قديمه لانه ليس بشرط ذكر في البين هو ابن زينة ثم قال  
 هو ابى لم يكن ابنه وان جدد يدسوة هذا عند وقال لان جدد زينة  
 فهو ابن للذي معه لان الاقرار اريد بالرد فصار كان لم يكن والاقرار

محمدي

١٠٠٠  
 ٩٩٩  
 ٩٩٨  
 ٩٩٧  
 ٩٩٦  
 ٩٩٥  
 ٩٩٤  
 ٩٩٣  
 ٩٩٢  
 ٩٩١  
 ٩٩٠  
 ٩٨٩  
 ٩٨٨  
 ٩٨٧  
 ٩٨٦  
 ٩٨٥  
 ٩٨٤  
 ٩٨٣  
 ٩٨٢  
 ٩٨١  
 ٩٨٠  
 ٩٧٩  
 ٩٧٨  
 ٩٧٧  
 ٩٧٦  
 ٩٧٥  
 ٩٧٤  
 ٩٧٣  
 ٩٧٢  
 ٩٧١  
 ٩٧٠  
 ٩٦٩  
 ٩٦٨  
 ٩٦٧  
 ٩٦٦  
 ٩٦٥  
 ٩٦٤  
 ٩٦٣  
 ٩٦٢  
 ٩٦١  
 ٩٦٠  
 ٩٥٩  
 ٩٥٨  
 ٩٥٧  
 ٩٥٦  
 ٩٥٥  
 ٩٥٤  
 ٩٥٣  
 ٩٥٢  
 ٩٥١  
 ٩٥٠  
 ٩٤٩  
 ٩٤٨  
 ٩٤٧  
 ٩٤٦  
 ٩٤٥  
 ٩٤٤  
 ٩٤٣  
 ٩٤٢  
 ٩٤١  
 ٩٤٠  
 ٩٣٩  
 ٩٣٨  
 ٩٣٧  
 ٩٣٦  
 ٩٣٥  
 ٩٣٤  
 ٩٣٣  
 ٩٣٢  
 ٩٣١  
 ٩٣٠  
 ٩٢٩  
 ٩٢٨  
 ٩٢٧  
 ٩٢٦  
 ٩٢٥  
 ٩٢٤  
 ٩٢٣  
 ٩٢٢  
 ٩٢١  
 ٩٢٠  
 ٩١٩  
 ٩١٨  
 ٩١٧  
 ٩١٦  
 ٩١٥  
 ٩١٤  
 ٩١٣  
 ٩١٢  
 ٩١١  
 ٩١٠  
 ٩٠٩  
 ٩٠٨  
 ٩٠٧  
 ٩٠٦  
 ٩٠٥  
 ٩٠٤  
 ٩٠٣  
 ٩٠٢  
 ٩٠١  
 ٩٠٠  
 ٨٩٩  
 ٨٩٨  
 ٨٩٧  
 ٨٩٦  
 ٨٩٥  
 ٨٩٤  
 ٨٩٣  
 ٨٩٢  
 ٨٩١  
 ٨٩٠  
 ٨٨٩  
 ٨٨٨  
 ٨٨٧  
 ٨٨٦  
 ٨٨٥  
 ٨٨٤  
 ٨٨٣  
 ٨٨٢  
 ٨٨١  
 ٨٨٠  
 ٨٧٩  
 ٨٧٨  
 ٨٧٧  
 ٨٧٦  
 ٨٧٥  
 ٨٧٤  
 ٨٧٣  
 ٨٧٢  
 ٨٧١  
 ٨٧٠  
 ٨٦٩  
 ٨٦٨  
 ٨٦٧  
 ٨٦٦  
 ٨٦٥  
 ٨٦٤  
 ٨٦٣  
 ٨٦٢  
 ٨٦١  
 ٨٦٠  
 ٨٥٩  
 ٨٥٨  
 ٨٥٧  
 ٨٥٦  
 ٨٥٥  
 ٨٥٤  
 ٨٥٣  
 ٨٥٢  
 ٨٥١  
 ٨٥٠  
 ٨٤٩  
 ٨٤٨  
 ٨٤٧  
 ٨٤٦  
 ٨٤٥  
 ٨٤٤  
 ٨٤٣  
 ٨٤٢  
 ٨٤١  
 ٨٤٠  
 ٨٣٩  
 ٨٣٨  
 ٨٣٧  
 ٨٣٦  
 ٨٣٥  
 ٨٣٤  
 ٨٣٣  
 ٨٣٢  
 ٨٣١  
 ٨٣٠  
 ٨٢٩  
 ٨٢٨  
 ٨٢٧  
 ٨٢٦  
 ٨٢٥  
 ٨٢٤  
 ٨٢٣  
 ٨٢٢  
 ٨٢١  
 ٨٢٠  
 ٨١٩  
 ٨١٨  
 ٨١٧  
 ٨١٦  
 ٨١٥  
 ٨١٤  
 ٨١٣  
 ٨١٢  
 ٨١١  
 ٨١٠  
 ٨٠٩  
 ٨٠٨  
 ٨٠٧  
 ٨٠٦  
 ٨٠٥  
 ٨٠٤  
 ٨٠٣  
 ٨٠٢  
 ٨٠١  
 ٨٠٠  
 ٧٩٩  
 ٧٩٨  
 ٧٩٧  
 ٧٩٦  
 ٧٩٥  
 ٧٩٤  
 ٧٩٣  
 ٧٩٢  
 ٧٩١  
 ٧٩٠  
 ٧٨٩  
 ٧٨٨  
 ٧٨٧  
 ٧٨٦  
 ٧٨٥  
 ٧٨٤  
 ٧٨٣  
 ٧٨٢  
 ٧٨١  
 ٧٨٠  
 ٧٧٩  
 ٧٧٨  
 ٧٧٧  
 ٧٧٦  
 ٧٧٥  
 ٧٧٤  
 ٧٧٣  
 ٧٧٢  
 ٧٧١  
 ٧٧٠  
 ٧٦٩  
 ٧٦٨  
 ٧٦٧  
 ٧٦٦  
 ٧٦٥  
 ٧٦٤  
 ٧٦٣  
 ٧٦٢  
 ٧٦١  
 ٧٦٠  
 ٧٥٩  
 ٧٥٨  
 ٧٥٧  
 ٧٥٦  
 ٧٥٥  
 ٧٥٤  
 ٧٥٣  
 ٧٥٢  
 ٧٥١  
 ٧٥٠  
 ٧٤٩  
 ٧٤٨  
 ٧٤٧  
 ٧٤٦  
 ٧٤٥  
 ٧٤٤  
 ٧٤٣  
 ٧٤٢  
 ٧٤١  
 ٧٤٠  
 ٧٣٩  
 ٧٣٨  
 ٧٣٧  
 ٧٣٦  
 ٧٣٥  
 ٧٣٤  
 ٧٣٣  
 ٧٣٢  
 ٧٣١  
 ٧٣٠  
 ٧٢٩  
 ٧٢٨  
 ٧٢٧  
 ٧٢٦  
 ٧٢٥  
 ٧٢٤  
 ٧٢٣  
 ٧٢٢  
 ٧٢١  
 ٧٢٠  
 ٧١٩  
 ٧١٨  
 ٧١٧  
 ٧١٦  
 ٧١٥  
 ٧١٤  
 ٧١٣  
 ٧١٢  
 ٧١١  
 ٧١٠  
 ٧٠٩  
 ٧٠٨  
 ٧٠٧  
 ٧٠٦  
 ٧٠٥  
 ٧٠٤  
 ٧٠٣  
 ٧٠٢  
 ٧٠١  
 ٧٠٠  
 ٦٩٩  
 ٦٩٨  
 ٦٩٧  
 ٦٩٦  
 ٦٩٥  
 ٦٩٤  
 ٦٩٣  
 ٦٩٢  
 ٦٩١  
 ٦٩٠  
 ٦٨٩  
 ٦٨٨  
 ٦٨٧  
 ٦٨٦  
 ٦٨٥  
 ٦٨٤  
 ٦٨٣  
 ٦٨٢  
 ٦٨١  
 ٦٨٠  
 ٦٧٩  
 ٦٧٨  
 ٦٧٧  
 ٦٧٦  
 ٦٧٥  
 ٦٧٤  
 ٦٧٣  
 ٦٧٢  
 ٦٧١  
 ٦٧٠  
 ٦٦٩  
 ٦٦٨  
 ٦٦٧  
 ٦٦٦  
 ٦٦٥  
 ٦٦٤  
 ٦٦٣  
 ٦٦٢  
 ٦٦١  
 ٦٦٠  
 ٦٥٩  
 ٦٥٨  
 ٦٥٧  
 ٦٥٦  
 ٦٥٥  
 ٦٥٤  
 ٦٥٣  
 ٦٥٢  
 ٦٥١  
 ٦٥٠  
 ٦٤٩  
 ٦٤٨  
 ٦٤٧  
 ٦٤٦  
 ٦٤٥  
 ٦٤٤  
 ٦٤٣  
 ٦٤٢  
 ٦٤١  
 ٦٤٠  
 ٦٣٩  
 ٦٣٨  
 ٦٣٧  
 ٦٣٦  
 ٦٣٥  
 ٦٣٤  
 ٦٣٣  
 ٦٣٢  
 ٦٣١  
 ٦٣٠  
 ٦٢٩  
 ٦٢٨  
 ٦٢٧  
 ٦٢٦  
 ٦٢٥  
 ٦٢٤  
 ٦٢٣  
 ٦٢٢  
 ٦٢١  
 ٦٢٠  
 ٦١٩  
 ٦١٨  
 ٦١٧  
 ٦١٦  
 ٦١٥  
 ٦١٤  
 ٦١٣  
 ٦١٢  
 ٦١١  
 ٦١٠  
 ٦٠٩  
 ٦٠٨  
 ٦٠٧  
 ٦٠٦  
 ٦٠٥  
 ٦٠٤  
 ٦٠٣  
 ٦٠٢  
 ٦٠١  
 ٦٠٠  
 ٥٩٩  
 ٥٩٨  
 ٥٩٧  
 ٥٩٦  
 ٥٩٥  
 ٥٩٤  
 ٥٩٣  
 ٥٩٢  
 ٥٩١  
 ٥٩٠  
 ٥٨٩  
 ٥٨٨  
 ٥٨٧  
 ٥٨٦  
 ٥٨٥  
 ٥٨٤  
 ٥٨٣  
 ٥٨٢  
 ٥٨١  
 ٥٨٠  
 ٥٧٩  
 ٥٧٨  
 ٥٧٧  
 ٥٧٦  
 ٥٧٥  
 ٥٧٤  
 ٥٧٣  
 ٥٧٢  
 ٥٧١  
 ٥٧٠  
 ٥٦٩  
 ٥٦٨  
 ٥٦٧  
 ٥٦٦  
 ٥٦٥  
 ٥٦٤  
 ٥٦٣  
 ٥٦٢  
 ٥٦١  
 ٥٦٠  
 ٥٥٩  
 ٥٥٨  
 ٥٥٧  
 ٥٥٦  
 ٥٥٥  
 ٥٥٤  
 ٥٥٣  
 ٥٥٢  
 ٥٥١  
 ٥٥٠  
 ٥٤٩  
 ٥٤٨  
 ٥٤٧  
 ٥٤٦  
 ٥٤٥  
 ٥٤٤  
 ٥٤٣  
 ٥٤٢  
 ٥٤١  
 ٥٤٠  
 ٥٣٩  
 ٥٣٨  
 ٥٣٧  
 ٥٣٦  
 ٥٣٥  
 ٥٣٤  
 ٥٣٣  
 ٥٣٢  
 ٥٣١  
 ٥٣٠  
 ٥٢٩  
 ٥٢٨  
 ٥٢٧  
 ٥٢٦  
 ٥٢٥  
 ٥٢٤  
 ٥٢٣  
 ٥٢٢  
 ٥٢١  
 ٥٢٠  
 ٥١٩  
 ٥١٨  
 ٥١٧  
 ٥١٦  
 ٥١٥  
 ٥١٤  
 ٥١٣  
 ٥١٢  
 ٥١١  
 ٥١٠  
 ٥٠٩  
 ٥٠٨  
 ٥٠٧  
 ٥٠٦  
 ٥٠٥  
 ٥٠٤  
 ٥٠٣  
 ٥٠٢  
 ٥٠١  
 ٥٠٠  
 ٤٩٩  
 ٤٩٨  
 ٤٩٧  
 ٤٩٦  
 ٤٩٥  
 ٤٩٤  
 ٤٩٣  
 ٤٩٢  
 ٤٩١  
 ٤٩٠  
 ٤٨٩  
 ٤٨٨  
 ٤٨٧  
 ٤٨٦  
 ٤٨٥  
 ٤٨٤  
 ٤٨٣  
 ٤٨٢  
 ٤٨١  
 ٤٨٠  
 ٤٧٩  
 ٤٧٨  
 ٤٧٧  
 ٤٧٦  
 ٤٧٥  
 ٤٧٤  
 ٤٧٣  
 ٤٧٢  
 ٤٧١  
 ٤٧٠  
 ٤٦٩  
 ٤٦٨  
 ٤٦٧  
 ٤٦٦  
 ٤٦٥  
 ٤٦٤  
 ٤٦٣  
 ٤٦٢  
 ٤٦١  
 ٤٦٠  
 ٤٥٩  
 ٤٥٨  
 ٤٥٧  
 ٤٥٦  
 ٤٥٥  
 ٤٥٤  
 ٤٥٣  
 ٤٥٢  
 ٤٥١  
 ٤٥٠  
 ٤٤٩  
 ٤٤٨  
 ٤٤٧  
 ٤٤٦  
 ٤٤٥  
 ٤٤٤  
 ٤٤٣  
 ٤٤٢  
 ٤٤١  
 ٤٤٠  
 ٤٣٩  
 ٤٣٨  
 ٤٣٧  
 ٤٣٦  
 ٤٣٥  
 ٤٣٤  
 ٤٣٣  
 ٤٣٢  
 ٤٣١  
 ٤٣٠  
 ٤٢٩  
 ٤٢٨  
 ٤٢٧  
 ٤٢٦  
 ٤٢٥  
 ٤٢٤  
 ٤٢٣  
 ٤٢٢  
 ٤٢١  
 ٤٢٠  
 ٤١٩  
 ٤١٨  
 ٤١٧  
 ٤١٦  
 ٤١٥  
 ٤١٤  
 ٤١٣  
 ٤١٢  
 ٤١١  
 ٤١٠  
 ٤٠٩  
 ٤٠٨  
 ٤٠٧  
 ٤٠٦  
 ٤٠٥  
 ٤٠٤  
 ٤٠٣  
 ٤٠٢  
 ٤٠١  
 ٤٠٠  
 ٣٩٩  
 ٣٩٨  
 ٣٩٧  
 ٣٩٦  
 ٣٩٥  
 ٣٩٤  
 ٣٩٣  
 ٣٩٢  
 ٣٩١  
 ٣٩٠  
 ٣٨٩  
 ٣٨٨  
 ٣٨٧  
 ٣٨٦  
 ٣٨٥  
 ٣٨٤  
 ٣٨٣  
 ٣٨٢  
 ٣٨١  
 ٣٨٠  
 ٣٧٩  
 ٣٧٨  
 ٣٧٧  
 ٣٧٦  
 ٣٧٥  
 ٣٧٤  
 ٣٧٣  
 ٣٧٢  
 ٣٧١  
 ٣٧٠  
 ٣٦٩  
 ٣٦٨  
 ٣٦٧  
 ٣٦٦  
 ٣٦٥  
 ٣٦٤  
 ٣٦٣  
 ٣٦٢  
 ٣٦١  
 ٣٦٠  
 ٣٥٩  
 ٣٥٨  
 ٣٥٧  
 ٣٥٦  
 ٣٥٥  
 ٣٥٤  
 ٣٥٣  
 ٣٥٢  
 ٣٥١  
 ٣٥٠  
 ٣٤٩  
 ٣٤٨  
 ٣٤٧  
 ٣٤٦  
 ٣٤٥  
 ٣٤٤  
 ٣٤٣  
 ٣٤٢  
 ٣٤١  
 ٣٤٠  
 ٣٣٩  
 ٣٣٨  
 ٣٣٧  
 ٣٣٦  
 ٣٣٥  
 ٣٣٤  
 ٣٣٣  
 ٣٣٢  
 ٣٣١  
 ٣٣٠  
 ٣٢٩  
 ٣٢٨  
 ٣٢٧  
 ٣٢٦  
 ٣٢٥  
 ٣٢٤  
 ٣٢٣  
 ٣٢٢  
 ٣٢١  
 ٣٢٠  
 ٣١٩  
 ٣١٨  
 ٣١٧  
 ٣١٦  
 ٣١٥  
 ٣١٤  
 ٣١٣  
 ٣١٢  
 ٣١١  
 ٣١٠  
 ٣٠٩  
 ٣٠٨  
 ٣٠٧  
 ٣٠٦  
 ٣٠٥  
 ٣٠٤  
 ٣٠٣  
 ٣٠٢  
 ٣٠١  
 ٣٠٠  
 ٢٩٩  
 ٢٩٨  
 ٢٩٧  
 ٢٩٦  
 ٢٩٥  
 ٢٩٤  
 ٢٩٣  
 ٢٩٢  
 ٢٩١  
 ٢٩٠  
 ٢٨٩  
 ٢٨٨  
 ٢٨٧  
 ٢٨٦  
 ٢٨٥  
 ٢٨٤  
 ٢٨٣  
 ٢٨٢  
 ٢٨١  
 ٢٨٠  
 ٢٧٩  
 ٢٧٨  
 ٢٧٧  
 ٢٧٦  
 ٢٧٥  
 ٢٧٤  
 ٢٧٣  
 ٢٧٢  
 ٢٧١  
 ٢٧٠  
 ٢٦٩  
 ٢٦٨  
 ٢٦٧  
 ٢٦٦  
 ٢٦٥  
 ٢٦٤  
 ٢٦٣  
 ٢٦٢  
 ٢٦١  
 ٢٦٠  
 ٢٥٩  
 ٢٥٨  
 ٢٥٧  
 ٢٥٦  
 ٢٥٥  
 ٢٥٤  
 ٢٥٣  
 ٢٥٢  
 ٢٥١  
 ٢٥٠  
 ٢٤٩  
 ٢٤٨  
 ٢٤٧  
 ٢٤٦  
 ٢٤٥  
 ٢٤٤  
 ٢٤٣  
 ٢٤٢  
 ٢٤١  
 ٢٤٠  
 ٢٣٩  
 ٢٣٨  
 ٢٣٧  
 ٢٣٦  
 ٢٣٥  
 ٢٣٤  
 ٢٣٣  
 ٢٣٢  
 ٢٣١  
 ٢٣٠  
 ٢٢٩  
 ٢٢٨  
 ٢٢٧  
 ٢٢٦  
 ٢٢٥  
 ٢٢٤  
 ٢٢٣  
 ٢٢٢  
 ٢٢١  
 ٢٢٠  
 ٢١٩  
 ٢١٨  
 ٢١٧  
 ٢١٦  
 ٢١٥  
 ٢١٤  
 ٢١٣  
 ٢١٢  
 ٢١١  
 ٢١٠  
 ٢٠٩  
 ٢٠٨  
 ٢٠٧  
 ٢٠٦  
 ٢٠٥  
 ٢٠٤  
 ٢٠٣  
 ٢٠٢  
 ٢٠١  
 ٢٠٠  
 ١٩٩  
 ١٩٨  
 ١٩٧  
 ١٩٦  
 ١٩٥  
 ١٩٤  
 ١٩٣  
 ١٩٢  
 ١٩١  
 ١٩٠  
 ١٨٩  
 ١٨٨  
 ١٨٧  
 ١٨٦  
 ١٨٥  
 ١٨٤  
 ١٨٣  
 ١٨٢  
 ١٨١  
 ١٨٠  
 ١٧٩  
 ١٧٨  
 ١٧٧  
 ١٧٦  
 ١٧٥  
 ١٧٤  
 ١٧٣  
 ١٧٢  
 ١٧١  
 ١٧٠  
 ١٦٩  
 ١٦٨  
 ١٦٧  
 ١٦٦  
 ١٦٥  
 ١٦٤  
 ١٦٣  
 ١٦٢  
 ١٦١  
 ١٦٠  
 ١٥٩  
 ١٥٨  
 ١٥٧  
 ١٥٦  
 ١٥٥  
 ١٥٤  
 ١٥٣  
 ١٥٢  
 ١٥١  
 ١٥٠  
 ١٤٩  
 ١٤٨  
 ١٤٧  
 ١٤٦  
 ١٤٥  
 ١٤٤  
 ١٤٣  
 ١٤٢  
 ١٤١  
 ١٤٠  
 ١٣٩  
 ١٣٨  
 ١٣٧  
 ١٣٦  
 ١٣٥  
 ١٣٤  
 ١٣٣  
 ١٣٢  
 ١٣١  
 ١٣٠  
 ١٢٩  
 ١٢٨  
 ١٢٧  
 ١٢٦  
 ١٢٥  
 ١٢٤  
 ١٢٣  
 ١٢٢  
 ١٢١  
 ١٢٠  
 ١١٩  
 ١١٨  
 ١١٧  
 ١١٦  
 ١١٥  
 ١١٤  
 ١١٣  
 ١١٢  
 ١١١  
 ١١٠  
 ١٠٩  
 ١٠٨  
 ١٠٧  
 ١٠٦  
 ١٠٥  
 ١٠٤  
 ١٠٣  
 ١٠٢  
 ١٠١  
 ١٠٠  
 ٩٩  
 ٩٨  
 ٩٧  
 ٩٦  
 ٩٥  
 ٩٤  
 ٩٣  
 ٩٢  
 ٩١  
 ٩٠  
 ٨٩  
 ٨٨  
 ٨٧  
 ٨٦  
 ٨٥  
 ٨٤  
 ٨٣  
 ٨٢  
 ٨١  
 ٨٠  
 ٧٩  
 ٧٨  
 ٧٧  
 ٧٦  
 ٧٥  
 ٧٤  
 ٧٣  
 ٧٢  
 ٧١  
 ٧٠  
 ٦٩  
 ٦٨  
 ٦٧  
 ٦٦  
 ٦٥  
 ٦٤  
 ٦٣  
 ٦٢  
 ٦١  
 ٦٠  
 ٥٩  
 ٥٨  
 ٥٧  
 ٥٦  
 ٥٥  
 ٥٤  
 ٥٣  
 ٥٢  
 ٥١  
 ٥٠  
 ٤٩  
 ٤٨  
 ٤٧  
 ٤٦  
 ٤٥  
 ٤٤  
 ٤٣  
 ٤٢  
 ٤١  
 ٤٠  
 ٣٩  
 ٣٨  
 ٣٧  
 ٣٦  
 ٣٥  
 ٣٤  
 ٣٣  
 ٣٢  
 ٣١  
 ٣٠  
 ٢٩  
 ٢٨  
 ٢٧  
 ٢٦  
 ٢٥  
 ٢٤  
 ٢٣  
 ٢٢  
 ٢١  
 ٢٠  
 ١٩  
 ١٨  
 ١٧  
 ١٦  
 ١٥  
 ١٤  
 ١٣  
 ١٢  
 ١١  
 ١٠  
 ٩  
 ٨  
 ٧  
 ٦  
 ٥  
 ٤  
 ٣  
 ٢  
 ١  
 ٠

١٠٠٠  
 ٩٩٩  
 ٩٩٨  
 ٩٩٧  
 ٩٩٦  
 ٩٩٥  
 ٩٩٤  
 ٩٩٣  
 ٩٩٢  
 ٩٩١  
 ٩٩٠  
 ٩٨٩  
 ٩٨٨  
 ٩٨٧  
 ٩٨٦  
 ٩٨٥  
 ٩٨٤  
 ٩٨٣  
 ٩٨٢  
 ٩٨١  
 ٩٨٠  
 ٩٧٩  
 ٩٧٨  
 ٩٧٧  
 ٩٧٦  
 ٩٧٥  
 ٩٧٤  
 ٩٧٣  
 ٩٧٢  
 ٩٧١  
 ٩٧٠  
 ٩٦٩  
 ٩٦٨  
 ٩٦٧  
 ٩٦٦  
 ٩٦٥  
 ٩٦٤  
 ٩٦٣  
 ٩٦٢  
 ٩٦١  
 ٩٦٠  
 ٩٥٩  
 ٩٥٨  
 ٩٥٧  
 ٩٥٦  
 ٩٥٥  
 ٩٥٤  
 ٩٥٣  
 ٩٥٢  
 ٩٥١  
 ٩٥٠  
 ٩٤٩  
 ٩٤٨  
 ٩٤٧  
 ٩٤٦  
 ٩٤٥  
 ٩٤٤  
 ٩٤٣  
 ٩٤٢  
 ٩٤١  
 ٩٤٠  
 ٩٣٩  
 ٩٣٨  
 ٩٣٧  
 ٩٣٦  
 ٩٣٥  
 ٩٣٤  
 ٩٣٣  
 ٩٣٢  
 ٩٣١  
 ٩٣٠  
 ٩٢٩  
 ٩٢٨  
 ٩٢٧  
 ٩٢٦  
 ٩٢٥  
 ٩٢٤  
 ٩٢٣  
 ٩٢٢  
 ٩٢١  
 ٩٢٠  
 ٩١٩  
 ٩١٨  
 ٩١٧  
 ٩١٦  
 ٩١٥  
 ٩١٤  
 ٩١٣  
 ٩١٢  
 ٩١



أخبار يتوثق حتى عليه قال صاحب الهداية في مختار النوازل الأقوال  
 سواء البائات لغة فحق الشيء إذا ثبت وفي الشرع موافق لما كان ثابتا  
 قبله وسو يحتمل الصدق والكذب لا الشك فيه ان يذكر منها لا بعد  
 فحكمه ظهور المقر به لان التثبت في ان الاقرار نفسه انشاء لا في ان حكمه انشاء  
 فصح الاقرار بالحق لم لو كان الاقرار انشاء وحكمه التوثق لما صح ذلك  
 لانه لا يقع عليك الحق للم لا بطلاق وعق مكرها ولو كان انشاء لغير  
 لان طلاق الكس واعادة واقعان عندنا ولو اقر مكلف ترك فدية  
 لعدم الحاجة اليه في صحة مطلق الاقرار انما الحاجة اليه في صحة الاقرار مطلقا  
 والفرق واضح بين معلوم او مجهول صح لما عرفت انه لهما ما عليه من الحق  
 وفرد يكون ما عليه مجهولا ولونه بيان ما جهل بماله قيمة وصدق صح  
 ان ادعى المقر به التزيم بلا حجة ولا يصدق في اقل من درهم في على ال  
 ومن النصاب في مال عظيم من الذهب او من الفضة ومن خمس وعشرين في  
 الابل ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزكوة ومن ثلثة نصيب اموال  
 ودرهم ثلثة ودرهم كثير عش هذا عند لان الشرع اكن ما يذكر بلفظ  
 اجمع فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيعرف اليه وقال لا يصدق في اقل من  
 مائتين وكذا درهم واحد كذا في الهداية وفي التمهيد والحاشية لو قال كذا  
 دينار عليه ديناران لان كذا كتابة عن العدد واقل العدد اثنان ودين  
 عليه ان هذا هو العدد اصطلاحا وكتابة بكذا لا يخص به كالاخي  
 وكذا كذا احد عشر وكذا وكذا احد وعشرون لان كذا كذا كتابة عن العدد

في كل واحد من هذه النوازل  
 في كل واحد من هذه النوازل  
 في كل واحد من هذه النوازل

في كل واحد من هذه النوازل

في كل واحد من هذه النوازل

في كل واحد من هذه النوازل

في كل واحد من هذه النوازل

واقل عددين يذكران بعين واحد عشر واقل عددين يذكران  
 بالواحد عشر وثلثة بلا واحد عشر مالا للواحد منها على التكرار  
 اذ لا نظير له سواء ومع واحد وعشرون وان بيع اي مع الواو  
 زير الف وعلى وقيل اقرارين لان على صيغة ايجاب وقيل بني من النان  
 وصدق ان قيل به سورة وان فصل لانا اللفظ يحمله جازا حيث  
 يكون المضمون حفظه والمال محله فيصدق موصولا لا مفصلا كما لا يشك  
 والتخصيص وعند ابي في بني وكسبي وصدور في امانة وقوله لم يرد  
 الف اقرتها وانفعتها او اجلي بها او قضيتها او برأيت منها او تصدقت بها  
 على او هبتها في اواحدك على يد اقرار لان الهبة في الاول والثاني كتابة  
 عن المذكور في الدعوى والتأجيل اما يكون في حق واجب والقضاء يتلوا  
 ودعوى البراءة كلقضاء وكذا دعوى الصدقة والهبة لان التملك يقتضي  
 الوجوب وكذا دعوى الحق لله لانها تحت يد دين وبلاخير لا يكون اقرار بعدم  
 انصرافه الى المذكور فيكون كلاما مبتداه فلا يلزمه شيء ومائة ودرهم كذا درهم  
 وفي مائة وثوب ومائة وثوبان يقبل المائة والمربع في تغيير المائة اليه وبقي  
 في الاول وبه قال الا في لان المائة مائة ودرهم معطوف عليها بالواو والاعانة  
 لا تقبلها فثبت المائة على ابيها ما كان في الثاني وجه الاختصاص وهو الفرق  
 انهم يتشاكلون تكرر الدرهم فيما يكثر استعماله وكذلك الاثنان والوزن  
 وفيما عداه يقي على الحقيقة ومائة وثلثة اواب كلما يباين لان الاواب لم يرد  
 بحرف المطف فانصرف التفسير اليها للاستواء بها في الحاجة اليه والاقرار

فكأنه قال اقرت بكذا  
 والنسبة ان يرد في كل واحد من هذه النوازل  
 في كل واحد من هذه النوازل  
 في كل واحد من هذه النوازل

في كل واحد من هذه النوازل



بداية في اصطبل يلزمها فقط وتمام ظلمته وقصه من باب المظن على  
 معوي عاملين فكل من والجور مقدم وكذا في له وسيف جنة وحايله  
 ونضله وجملة وبي بيت قرب بالتياب والسر العبدان والكي وعمري  
 قصود اياها كوي في منديل اوفي ثوب وثوب وثوب في عشق اوقيا  
 هذا عند ابى يوتس وقال محمد عشقنا لان النفس من الشياطين قبلت في عشق  
 اواب فامكن حمله على الطرف وللبى يوتس ان قد يكون بمعنى البين فلا يجب  
 بالشك والاصل براءة الدرم وختم في ختم بنية الغرب ختم وقال في  
 عشق وقال الحسن يلزمه ختم وعشرون وقدم في كتاب الطلاق وبنيه مع  
 عشق وفي من درم الى عشق وما بين الدرم الى عشق عليه تعة هذا عند  
 لان الاصل في الغاية عدم الدخول ويضل الاول منها ضرورة وعند ما يرذل  
 الغائبان لانها لا بد ان تكون موجودة ووجودها بوجوبها وعذرها  
 يردل شئ منها وهو القياس وفي له ما داري بين هذا الكايط الى هذا الكايط  
 له ما بينهما والفرق لا يي حما اشرا اليه انما بقولنا ويضل الاول هنام  
 وسواء لا وجود له لما فوق الواحد بدونه بخلاف ما بين الحايطين ولو اقر  
 بالحل صح وحمل على الوضبة من غير اي تحلل هذا الاقوان على ان شخصا او محلا  
 لآخر ومات الوصي فالان يقر وادنه بانه الوصي له وكذا له اي يصح الاقوان  
 للحل ان بين سببا صا كما كارت ووضيته بان قال اوصي له فلان او مات  
 ابى فوزه فان الوضبة للحل تقع والحل ترد واما قال ان بين سببا صا كما  
 لانه ان لم ياتي اصلا لا يجوز عند ابى يوتس خلاف المحر على ما ياتي وان بين

لكن في ١٩

لكن في ١٩

سببا غير صالح فلا يجوز اتفاقا والفرق لا يي يوتس ان الوضبة متعينة في  
 الاقوان بالحل بخلاف له فان له فيه اسبابا متعارضة فان ولدت جيا في  
 مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقوان ولا يلزم ان يكون الاقل من نصف  
 حول لانه اذا كانت المدة معتدة فجاءت بالولد الاقل من سنين وان كان  
 اكثر من ستة اشهر يحكم بوجوده في البطن وقت الاقوان لان يحكم بوقت  
 فيكون ذلك حكما بوجوده في ذلك الوقت وهذا التعليل مذكور في البوط  
 فله ما اقران ولدت حين فلها ولد ولدت ميتا فلا الوصي والمورثان  
 في بيان السبب اقرارا يملك الوصي والمورث فيقيم بين ورثته وان  
 يسع او اقران او ابرهم الاقراض لعاهد عند ابى يوتس وعند محمد في الاقوان  
 ويجل على السبب الصالح وان اقر بطل الخيارات صح وبطل شرطه لان الخيارات  
 والاقوان لا يحتمل ومن السبيل المهمة انه اقر وادعي انه كاذب في الاقوان  
 لا يثبت الى قوله وقال ابو يوتس جلي المقر ان المقر لم يكن كاذبا في اقوان  
 والعقوى على قوله وكذا الوادعي وارث المقر فعند البعض لا يثبت الى  
 قوله والاصح التخليف وان كان الدعوى على ورثه المقر فاليمين عليهم  
 بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا **باب** الاستثناء من استثنى بعض  
 ما اقر به متصلا بزمه باقيه وان استثنى كله فكله لان استثناء الكل لا يصح  
 وان استثنى كليا او زينا من راعى قيمته وان استثنى غيرهما اذا  
 قال الاقوان لم يقع هذا عندما لوجود المجازة من وجه اذا كان مكبرا او  
 موزونا وعند محمد لا يصح في الكلام عدم المجازة وعندنا في يقع في الكل

لم ينعرض للصحة او له لكان الاصل فيه  
 فانه قال في الورد وغيره انه من حين وقت  
 الاقوان وفي المسبوط انه من حين وقت  
 او العارث وندى هو الحق تكون الاقوان  
 اخبارا واطارا الا ان شاء منته

لكن في ١٩



للمجازة من حيث المالية ومن اقروا وصل به ان شاء الله تعالى بطل اقرار  
 ومن اشترى ببناء دار واقربها كان للمقر له لان البناء داخل في هذا الاقرار  
 معنى للفظ والاشتراك تصرف في الموقوف ولو قل بناؤه وان وعيها لك  
 فكما قال وضحاكم وخله لبسانا كبرنا لانه يرض فيه بقا للفظ وان  
 على الف عن نفي عبد ما قبضه وعينه الغيران للعبد فان سلم المقر له  
 ان ان سلم المقر له ذلك العبد الى المقر له الف والافلا وان لم يعينه  
 الى العبد لزمه وما قبضه اي قوله وما قبضه لغو عنده وصل ام فصل لانه  
 يرجع عن موجب قوله على فلا يقع وان كان موصولا وعندهما ان وصل  
 ولم يلزمه شي وان فصل لم يصدق كقوله من نفي حتى اي يكون لغو عنده  
 ام وصل وعندهما ان وصل صح وان فصل لا وفي عن متاع او فرض  
 وبني زيف او بهرجه او سومة او صلح لزم الجيد عنده وصل ام فصل  
 وعندهما ان وصل يصدق لانه يرجع عنده وبيان تعيينه عندهما وفي من  
 غضب او ودية ان ادعى احد من صدق الا فصلا عن اخيرين انما  
 في الاوليين وصل ام فصل لان الانسان يفضى ما يجد ويودع ما يملك  
 فلا مقتضى له في الجباد ولا تعامل فيكون بيانا للنوع فيقع وان فصل  
 ولا يصدق في الاخيرين ان فصل لانها ليسا من جنس المدايم الا ان الام  
 يتا ولهما مجازا فكان بيانا مغيرا فلا بد من الوصل وصدق في غضب  
 نوبا وجده بعيت وفي قوله له على الف لانه ينقص كذا متصلا وان فصل  
 لا لان الاشتراك يقع متصلا لا منفصلا ولو قال اخذت منك الفا ودية

فملك وقال الاقر بل غضبا يرضى وفي اعطيه ودية وقال الاقر  
 غضبه لا وذلك ان في الاول اقرب وجبا الغنا وهو الاخذ وفي الثاني  
 لم يقر بذلك بل الحقم يدعي عليه الغضب وسو بكره والقول للذكر وفي هذا  
 ودية في عندك فاذنوه وقال هو في اخذ اي المقر لانه اقرب باليد له ثم دعي  
 استقامتها عليه وسو بكره والقول للذكر وصدق من قال اجرت مني ولو  
 هذا فركبه او لبسه ورده او حاطه فوجي هذا بكذا قبضته هرا عنده وقال  
 القول قول الذي اخذ منه العيين وسو القياس ووجهه ما ذكر في الودية  
 ووجه الاستحسان وسو الفرق ان اليد في الاجان ضرورية ثبت ضرورية  
 مستفاه العقود وهو المنافع فيكون عودا فيما وراد الضرورة فلا يكون  
 له بالبد بخلاف الودية لان اليد فيها مقصودة وقال في الاسرار ان  
 خلافا فيما اذا لم تكن الداية معروفة للمقر **باب** من الاقرار  
 دين الصحة مطلقا اي سواء علم بسبب او علم بالاقرار ودين المرضي المراد  
 مرض الموت بسبب فيه فماليس من البرهان وعلم بلا اقرار كيدل مملكة او  
 ائمة او مهرهم سواء وقد ما على ما ثبت بالاقرار في مرضه خلافا لالت في  
 فانه يقول لا قصور في سببه وهو الاقرار ولنا ان لا يعتبر ان يرضى ابطال  
 الغير وفي اقرار المريض ذلك لان حتى غدا الصحة تعلق بهذا المال المستفاه  
 والكل ان قدم الكل يعني دين الصحة ودين المرضي ثابت بلا اقرار ودين  
 الثابت به على الارث وان شمل ماله اي استوعب جميع ماله ولا يصح ان يخص  
 اي المريض مرض الموت عرعا بقضاء دينه لاني ايتا والبعض ابطال حتى الثاني

منه

من قال انما سبب الاقرار  
 لا سبب الاقرار  
 لا سبب الاقرار  
 لا سبب الاقرار

مهرية طرسة شريفة



ولا اقراء لوارثه الا ان يصدق ببقية المقتضا على الاخير والحمد لله  
 البقية بقية الورثة اذ لا تأتي لصدق بقية المقتضا دين ذلك المقتضا  
 في صحة قضاء نعم بقولهم ذلك القضاء ثابتي فيها وهو غير المصدق في هذا  
 ظاهر في الهداية وغيره وان خفي على من قال اي بقية المقتضا في الدين بقية  
 الورثة في الاقراء لوارث فاسد الكلام لفظا ومعنى وفي شرط التصديق  
 خلاف الصريح وان اقرى المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه  
 صادق شرطي وبطل ما اقر به وصح ما اقر لاجنبية ثم تكلموا وجه الفرق  
 ان بنون النسب من وقت العلق فبين ان اقر لانه فلا يفي ولا كذلك  
 ولو اقر بنوه غلام مجهول نسب ويولد مثله لانه في التبع حيث يولد  
 المقر للمقر وصدق العلم اعتبار هذا الشرط لثبوت نسب مطلقا والا  
 فلا حاجة اليه اذ كان مملوكا او حرالا يصر عنه يثبت نسب ولو في من  
 وصح اقرار الرجل والمرأة بالدين والولد والزوج والمولى وشرط  
 تصديق هؤلاء اذ كان المقر صغيرا في يد المقر وهو لا يصر عنه  
 او بعد اقيمت نسب محرم الاقراء ولو كان عبدا لغيره بشرط تصديق من  
 كذا في التبيين كما شرط تصديق الزوج او شهادة امرأة في اقرارها بالولد  
 هذا اذ كانت ذات زوج وادعت انه منه على اشارة اليه وان كانت  
 فلا بد من حجة تامة عند القاضي وان لم تكن امر زائد على اقرارها وتصديق  
 بعد موت المقر الامن الزوج بعد موتها مقصود هذا عند لان الحكم في  
 انقطع بالموت لظهور فاده بل لان النكاح انقطع به وبهذا لا يفي

هذا هو الوجه في اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه في اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه في اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه في اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه في اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

له عليها عندنا وعند ما يصدق تصديق الزوج بعد موتها لان الارث  
 من احكامه له ان التصديق يستند الى اول الاقراء والارث من معدوم  
 وانما يثبت بعد الموت فلا يصدق التصديق على اعتبار الارث ولو اقر  
 على الغير سواء كان من اولاد كائن الابن ذكرا الزاهدي في شرع مختص  
 القدوري او من غيره وان لم لا يصدق لما فيه من محال النسب على الغير فلا  
 يرتب الا عند عدم وارث معروف قريبا كان او بعيدا والمرد غير الزوج  
 لان وجوده مما غير ما في وان اقر باخ واولي ميت شارك في الارث بلا  
 نسب لان الميراث حقة فيقبل قبله فيه واما النسب في ثبوت محيل على  
 الغير فلا يقبل فيه ولو اقر احد ابني ميت له على اخيه من صفة ميت يقضي  
 ابيه نصفه فلا شيء له والنصف للآخر لان الاقراء المقر ينصف الى نصيبه

هذا هو الوجه في اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

**كتاب الصلح**

سواء في الشريعة عقيدته في النزاع فتح مع اقرار  
 وسكوت وان كان بين اقرار المدعي عليه وسكوت وان كان وفي الاخير  
 خلاف ان اقرى والاول بيع ان وقع غرر مال بمال من غير جنسه اما قال  
 هذا لانه اذ كان مرجعهم فهو خطا وبراء او قبض واستيفاء او فضل  
 فيجري فيه القفعة ان كان عن عقار او بعتا رغم ان جريان الشفعة في  
 هذه الصورت بل يجري في الاية ايضا اذ كان المصالح عليه عقارا  
 بعيب خيار روية وشرطه اي ثبت تلك الخيار ان لكل واحد منها او  
 جهالة البدل ون جهالة المصالح عنه لانه يقط وبشرط القدر على  
 وما اتى من المدعي يرد المدعي حصته من الموضع وما اتى من المدعي يرد المدعي

الاول فيما اذا كان باطلا والآخر فيما اذا كان صحيحا

هذا هو الوجه في اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه في اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه



من المدعى وكما جاز ان وقع عن مال بمنفعة فينظر الوقت فيه ان  
 كانت تاييده اما قال هذا لان الوقت انما ينظر اذ كان الصلح على  
 مثل خذ العبد او سكنى الدار وفيما عدا لا ينظر كما اذا صلح على  
 صبيغ التوب او ركب الدابة او حمل الطعام الى موضع ويبطل بوجه واحد  
 وبهذا الحل اي محل المنفعة قبل الاستيفاء وكذا اي كالباقى ذكرى يكون  
 كالاجاز ان وقع عن منفعة بمال او بمنفعة من غير فرق في البيتين  
 ترى ان الورثة لو صلحوا الموصى له بالخذة على مال او منفعة جاز هذا او  
 كونه معلوما لان لها مدة متناهية لكن انما يجوز عن منفعة على منفعة اذا  
 كانتا فلتلخص في الاخر ان اي الصلح مع السكون والصلح مع الانكار معا  
 في حق المدعى وفردا يمين وقطع نزاع في حق الاخر والاشقة في صلح عن  
 دار مع احد ما اى مع السكون او مع الانكار لانه يأخذ ما على اصل حقه  
 ويعطى المال دفعا للخصومة وزعم المدعى لا يلزمه ويجب في صلح على دار ان  
 المدعى يأخذها عوضا عن المال في اخذ زعمه وبالحق من المدعى خصمه  
 الموصى وبيع بالخصومة فيه غياصم الحق فيما المتفق والحق من البديل  
 او هلك رجع الى المدعى في كله او بعضه اى ان الحق كل البديل يرجع الى مدعى  
 الكل وان الحق بعضه رجع الى مدعى هذا القدر من المصالح عنه ولو  
 صلح على بعض دار اما قال على بعض دار ولم يقل على بعض المدعى خصوصا  
 لوضع المسئلة بالعين لان الصلح على الكل على البعض كان في الدين جائز  
 ونيانق يدرى ما لم يصح لان بعض الدار لا يصلح عوضا عن الكل اذ به لا يتم

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

المدعى

التعليل بقاء افعال اخر وهو ان يكون اخذ البعض حقه واسقاطا للباقى  
 كما في المسئلة على الدين ببعضه بل لان ما قبضه من غير حقه وحيلته ان يبرئ  
 في البديل شيئا فيصرف ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يبرئ اى الحق به ذكر  
 البراءة عن دعوى الاعيان صحيحة وان لم تقع على الاعيان كما اذا برئ  
 بعض الورثة عن نصيبه وصح الصلح عن دعوى المال والمنفعة كما صح عن  
 والمنفعة على امر واجبة في النفس وما دونها عمدا او خطأ والرق  
 ودعوى الزرع الكاع وكان عقبا بمال اى كان الصلح بمال عن  
 الرق عقبا بمال هذا في حق المدعى عليه يكون لدفع الخصومة لانه يزعم  
 انه حر الاصل في جاز الالة لا ولا لانه لا يملك العبد الا ان يعم البنية قبل  
 فبت الالة كذا في الهداية وهذا صريح في اقتصاص وضع المسئلة بغير  
 الانكار وما في حكمه من يكون وذلك لانه اذا اقر بانه عبيد ترتفع الرق  
 فلا معنى للصلح لقطع النزاع وخطا اى كان الصلح بمال عن دعوى الزرع  
 الكاع خطا لانه امكن تفخيجه خطا في جانبه بناء على زعمه وفي جانبه بناء  
 للمال لدفع الخصومة وقالوا لا تجل له ان يأخذ المال اذ كان مبطلا  
 دعواه وبانه وقالوا لا تجل لها الترفيع في العدة ان كان محقا فيها لانه  
 يتلن العدة فان وجبها مشروطة في الدخول ولم يعتبر المسئلة والمخرج  
 عن دعواها الكاع هكذا في بعض نسخ التدوير وهو الصحيح صريح به  
 الزاهدي في شرحه ولذلك اثنان المص ووجه انه بذلها المال التوك  
 الدعوى فان جمل ترك الدعوى منها فقرة فالزريع لا يعطى العوض في

هذا المنفعة على الصلح  
 نقول ما قال  
 في المدعى  
 الا ان يقال  
 مسئلة

مسئلة

مسئلة

دخل القدر

المدعى







لا يعود دينه لانه ابراه مطلق وكلمة على وان كانت للمماوضة لكن مدخولها  
 واداء النصف لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فوجودها كعدم ولها انه  
 ابراه مقيد بالشرط فيقوت بقوته وذلك ان كلمة على وان كانت للمماوضة  
 تفصيلا لشرط فان قلت مدخول على ليس بشرط بل مشروط فان قلت فانه  
 على تقييد لمدخول الكلام بالاخر ورجعه لشرط ما يصلح ان يكون مشروطا  
 بالاخر سواء كان ذلك مدخول على او لا فانها وان لم تكن داخلة في اللفظ على  
 الشرط لكنها داخلة عليه في المعنى وان لم يوقت لم يعد لانه ابراه مطلق وكلمة  
 لو صاكنه من دينه على نصف يرضه اليه غدا وهو يرى مما فضل على انه ان لم  
 غدا فاكل عليه ففي هذه الصورة ان يرى غدا الباقي فان لم يرد في الغد فاكل  
 عليه ولا خلاف لهما لانها اتى بخرج التقييد وان ابراه عن نصفه على ان  
 باقى غدا فهو يرى ادى الباقي او لا فرق بين ما اذا قدم الابراهيم ما اذا  
 اخى وقال لا يطلق الابراهيم في الاول لانه لخلق الابراهيم او لا واداء الباقي لا  
 عوضا مطلقا ولكنه يصلح شرطا في وقوع الشك في تقييد بالشرط فلا يتقيد  
 به وتقييد في الثاني لان الابراهيم حصل مقر ونابه في حيث انه لا يصلح عوضا  
 يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك  
 هذا ما في الهداية وبهذا البيان اتضح الفرق بين الصورتين ان في الاولى  
 عدم الفرق بينهما ولو على صريحا كان لدية في كذا واذا اوجي لا يقع فان  
 الابراهيم بالشرط صريحا لا يقع بخلاف ما اذا لم يكن صريحا كما في الصورة الثانية  
 وذلك ان في الابراهيم معنى التملك حق برة بالردة ومعنى الاستقلال حتى لا يوقف

مدخول

مدخول

مدخول

على القول والاستقلال لا ينافي تعليقه بالشرط والملك بنباهة من غنايين  
 وقلنا ان كان التعليق صريحا لا يقع وان لم يكن صريحا يقع وان قال  
 ستر لا تترك بمالك حتى توفى عنى او تحطه عنى ففضل صح عليه ولو على  
 له مال ولو صلح احد بين ديني اشرك الدين بان يكون واجبا بسبب  
 كتم البيع اذا كان نصفه واحد وقيمة الشريك المتوكل عن نصفه على ثوب  
 اتبع شريكه غيره بنصفه واحد او اقل نصف الثوب من شريكه الا ان يضمن  
 ربع الدين فلا تعلق له في الثوب ولو قبض شيئا من شريكه بنصفه فيه  
 على الغريم بما بقي لان ما اعطاه لما كان مشركا بين الشريكين لم يكن للغريم  
 ان يقول للذي اعطاه النصف اتى قد اوفيت حقه ولو شري بنصفه  
 شيئا اى لو اشترى احد الشريكين بنصف الدين من الغريم شيئا ضمنه  
 شريكه ربع الدين لانه صار قابضا نصف الدين بالمقاصد فيضمنه شريكه  
 نصف ذلك النصف وهو ربع الكل او اتبع غيره لان حقه في رقبته باق  
 لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المداكة فلا ان يشارك  
 وفي الابراهيم عنى حظه انما لا يرجع في هذه الصورة لان الابراهيم انما  
 لا قبض والمقاصد بدوين سبق لم يرجع الشريك لانه قاض دينه بالملك  
 بدوين سبق لم يرجع الشريك لانه قاض شيئا ولو ابراه عن البعض قسم الباقي  
 على سهام فان كان الدين بينهما نصفين ولو ابراه احد ما نصف نصيب  
 وهو الربع قسم الباقي اثلاثا لانه بقي له ربع والاخر نصف واصلح احد  
 ربعي سلم من نصفه على مدفع اى على مدفع من رأس المال وهذا عندى في

صالح



ومحمد وقال ابو يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط ان يكون على رأس  
 المال لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من استبدال السلم فيه  
 له انه تصرف في خالصه فيجوز كافي ساير الديون وله ان لو صح في  
 نصيبه خاصة لزم قسمة الدين في الذمة ولو جاز في نصيبها لا بد في اجزائه  
 الاخر ولم توجد وان اخرج احد الورثة عن عرض او عقد بمال او  
 بضعة او عكسه او قدس بها صلح فلعله او لا انا خرج عن القدرين بها  
 سواء قل البطل او كثر لانه يصرف الجنب الى خلاف الجنب لكن بشرط فيه  
 التفاضل لاخرى على امر في مضمون وفي قدس وغيرهما باحد القدرين  
 الا ان يكون للمطلي التزم من قسطه من ذلك الجنب ليكون ما يابا وي  
 في مقابلة ما غير الذمة احمى اذ عثر الوفاو ذلك لان الصلح لا يجوز  
 بطريق الابراء لان التركة اعيان والبراءة من الاعيان لا يجوز ولا  
 بد من التفاضل فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه صرف في هذا  
 العقد وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين من التركة يعني ان اخرج احد  
 وفي التركة ديون بشرط ان تكون الديون بقبية الورثة بطل الصلح لانه  
 تملك الدين من غير من عليهم الدين ثم ذكر لصحة الصلح حيا فصال وان شرط  
 براءة الغرماء منه هذا في الجبل وى ان يتوطأ ان يبرأ المصالح  
 نوع نفع لهم حيث لا يتبع للمصالح حتى فيما على الغرماء فقصان ذلك  
 الضرر يجب بهذا النفع او قضا نصيب المصالح منه بتو عا هذا اناها  
 وى ان يجعل ساير الورثة قضا نصيب المصالح من الدين متبرعين

في نصيب المصالح  
 كما ان نصيب المصالح  
 من الدين لا يبرأ  
 من الدين الا ببراءة  
 المصالح

الغرماء عن نصيبه من الدين  
 عن اعيان التركة بان وقع هذا  
 الوعد ببراءة المصالح  
 حيث لا يملك المصالح  
 على الغرماء ببراءة  
 نصيب المصالح

الورثة

وسيجل لهم حصته من الدين على الغرماء ثم يصالحون بما يبيع من التركة وفيه  
 ضرب النقد خير من النسيئة او اقضى قدر قسطه منه فيكون لهم عليه  
 واحالهم بالعرض على الغرماء وهم يقبلون الحوالة ثم يصالحون غرضه في صلح  
 ان يكون بدلا صلح هذا ثلثها وثلثها اولى منها ذكرها الخصاص في كتاب الجبل  
 وفي صحة الصلح عن تركه جهلت على كبل او موزون اخلاف قال في الدين  
 الموعود لا يجوز لاقبال الربوا وقال الفقيه ابو جعفر يجوز لان ههنا شبهة  
 الشبهة ولا عبرة لها وذلك انه يحتمل ان يكون في التركة من جنس البطل  
 وعلى تقدير ان يكون محتمل ان يكون زائدا على بدل الصلح فاقبال المال  
 يكون شبهة الشبهة وتعايل ان يقول حتى الجواب التفضل بان يقال ان كان  
 التركة جنس بدل الصلح لا يجوز وان لم يكن يجوز وان لم يدر حال التركة  
 ضل الاختلاف ولو جهلت وى غير المكمل والموزون في يد البقية صح في  
 الاصح وجه عدم الصحة ان هذا الصلح بيع الابراء لان البراءة عن الاعيان  
 لا يجوز واذا كان بيعا فاحد البديلين مجهول فلا يجوز ووجه الصحة هو  
 الاصح ان التركة اذا كانت في يد بقبية الورثة فالحالة لا تقضي الى المأنة  
 فيجوز وبطل الصلح وقسمه مع دين محيط ولا يصالح قبل القضاء في غير  
 محيط اي ينبغي ان لا يصالح قبل قضاء الدين في دين غير محيط ولو قل  
 قالوا صح لان التركة لا تخلو عن قليل دين والدين قد يكون غايبا فقلت  
 التركة موقوفة بغير الورثة والدين لا يتصور لان على الورثة قضاء دينه  
 ووقف قدر الدين وقسم الباقي اسما وانا ووقف الكل قياسا وقسم القياس

من قال لا بد ان يكون قايلا  
 الصلح اذ من ضمنه من الدين  
 فقد وسموا خفايا الصلح  
 خاصة لا عند ولا في الدين

خاصة

منه عدم اشتراط صحة  
 لصحة الدعوى بغيره  
 عناء بالحق والكل  
 منه



ان الدين يتعلق بكل جزئ من التركة ووجه الاحتكام لزوم ضرر الورثة  
وانه تعالى علم **كتاب المضاربة** في الشرع عقد شرعي في  
الربح بمال من جانب واحد على جانب آخر ويضمن ابراعا عند الدفع يعني  
دفع المال على وجه المضاربة ويؤكل عند العدم وشركة عند الربح وان  
فاسد عند الفاد فلا ربح له عند اي عند الفاد بل اجر مثل عمله لم  
بالغا ما بلغ عند ما ذكر في المخطوط وغني يوش في غير ظاهر الويا لا يرد  
على شرط ويصير المضارب غاصبا ان حلف ومتبعضا ان شرط  
كل الربح للمالك ومتقضا ان شرط للمضارب انما قال ويصير الاحتكام  
لان يكون المضارب متغصبا او بضاعة او قرضا ولا يمتشي وجه التعليق  
امثال هذا كما لا يخفى ولا يصح الا بما لا يصح فيه الشركة وبسليمه الى المضارب  
وشروع الربح بينهما ففقدان شرط لا يرد ما زاد عن ذلك لا يتحقق  
شروع الربح بينهما وسو شرط الصحة قل في التحفة ومن شرط صحتهما ان يكون  
الربح جزئ مشاعا من الجملة فاما اذا عين قورا فلا يقع الاحتكام ان الربح  
لا يكون الا هذا العقد فلا يحصل الربح لرب المال ومنها انقطاع يد  
المال عن الرب المال ومنها اعلام قورا الرب فكل شرط يؤدي الى جهالة الربح  
يفسد المضاربة وان كان لا يؤدي اليها يبطل الشرط ويصح العقد مثل  
ان يشترط ان يكون الوضيم على المضارب او عليه فالشرط يبطل ويجي  
العقد صحيحا والمضارب في مطلقها ان يبيع بتقد ونفيه الا باجل لم  
اطلاقها بان يدفع اليه بالنصف مثلا لم يرد عليه وان يترى ويكن

صالح

صالح

صالح

اي بالبيع والشراء ويا فخر يوش انه ليس له ان يافر وعنه غني  
ان انه دفع في يده وليس له ان يافر وان دفع في غير يده فله ان يافر  
اي يده ويبيع ولرب المال ولا تقدره خلافا لرفر ويودع ويؤمن  
ويؤمن ويوجر ويتاجر ويحتمل بالتمن اي قبل الحق على الايسر  
والاعسر وليس ان يضارب الاباذن المالك او باعمل براك لان الشئ  
لا يضمن له فلا بد من التضييع عليه او التفويض المطلق اليه ولا يرضى  
او يتدين وان قيل له ذلك اي عمل براك ما لم ينقص عليها اي على الاقرن  
والاستدانة وهذا لان المراد من قوله عمل براك التعميم فيما سوى عادة التجار  
وبما فيها فصار كالهيئة والصدقة بخلاف المضاربة فانها منها ونظيرها  
الشركة والخلط بمال نفسه لانها منها فلو شري بالمال بزا او قورا وحمل  
بماله وقبل له ذلك اي عمل براك فقد تقوى لانه استدانة على ربح المال  
فلا ينظم هذا المقال وان صبغ امر خصه بالذكر لعدم الخلاف في  
كونه زاي بخلاف السواد فانه نقصان عند من هو شريك بما زاد وكل  
اي الصبغ تحت عمل براك كما خلطه اي كما خلطه بماله بخلاف القضاة  
لانه لا يخلط به شئ من ماله فلا يضمن اي بصبغ امره بخلط بماله ان قال  
اعمل براك وله حصته صبغه ان بيع وحصته النوب في المضاربة اي في  
مالها ولا ان يجاوز بلدا او سعة او وقفا او شخصا عينه رب المال فانه  
جلون عنه من له رجه ولا ان يزوج عبدا او له من مالها اي من مال المضاربة  
ولا ان يترى من يتيق على رب المال سوا كان بسبب القسامة او باليمن

صالح

صالح

صالح



فلو شئ كان له لالهيا اي كان المضارب للامضاربة وان لم يكن ربح  
 صحيح وان زادت قيمة عتق حصته ولم يرض شيئا اذا صنع له في ياد  
 القيمة وسعى العبد في قيمة حصته منه اي قيمة حصته رب المال العبد  
 مضارب بالنصف شئ بالنهاية فلو لم يرض شيئا او لم يرض شيئا  
 الفا فادعاه موسى فصار في قيمة اي قيمة الولد الفا ونصفه سعي لرب  
 المال في الف وربعه او عتقه ولرب المال بعد قبض الالف تعين المرد  
 نصف قيمتها وبذلك ان الدعوى صحيحة في الظاهر جلا على فرائض الكاغ  
 لكنه لم ينفذ لفقد شرط وهو الملك لعدم ظهور الرجح لان مال المضاربة  
 اذا صار عينا فختلف الاجناس حقيقة كما او كما اكل واحد منها يا وي  
 راس المال بظهر الرجح بل كل واحد يصح ان يكون راسا لانه يمكن ان يملك  
 ما سواه ويبقى سو فخط فلا يجان لواحد منها لكونه راس مال او رجحا  
 زادت القيمة بعد الدعوى حتى صار قيمة الولد الفا وثمان مائة ظهر الرجح  
 فنفذت الدعوى السابقة وبثبت النسب وعتق الولد لقيام ملكه في البعض  
 ولا يرضى لرب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه بالنسب والملك والملك  
 امر بما قبض اليه ولا يصح له فيه وهذا ضمان اعتاق فلا بد من العتق  
 ولم يوجد له ان يعتق الولد في راس المال ونصف الرجح لانه اجتب  
 ماله عند وله ان يعتق لان العتق كالكاتب عند اجمع ثم اذا قبض  
 المال الالف له ان يعتق المدعي نصف قيمة الام لان الالف المأخوذ كما ان  
 براس المال لعدم استيفاء ظهر ان الجارية كلها ربح فكل من بينهما وقد

هذا هو الصحيح في المضاربة  
 وهو ان يرضى العبد بغيره  
 فان لم يرض بغيره لم يرض  
 فان لم يرض بغيره لم يرض  
 فان لم يرض بغيره لم يرض

هذا هو الصحيح في المضاربة  
 وهو ان يرضى العبد بغيره  
 فان لم يرض بغيره لم يرض  
 فان لم يرض بغيره لم يرض  
 فان لم يرض بغيره لم يرض

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

دعوى صحيحة لاعتقال الفرائض الثابت بالسكاح وتوقف فاعادها فقد  
 الملك فاذا ظهر الملك نفذت تلك الدعوى وصارت ام ولد فيضمن  
 نصيب رب المال لان هذا ضمان تملك فلا بد من شرط له صانع ولا يرضى المضارب  
 بدفعه مضاربه بلا ادن الى ان يعمل الثاني في ظاهر الرواية عن ابي  
 وسقوله ما والى ان يربح في رواية الحسن عنه وقال زفر بن يونس بالدفع  
 بقرن اولم يتصرف وهو رواية عن ابي يونس لانه بالدفع متعدد  
 للمضارب ان يضارب وجه الظاهر ان الدفع ايداع وهو ملكه فاذا  
 تبين انه مضارب فيضمن ووجه الاخر ان الدفع قبل العمل ايداع وقبل  
 وسويك فادرج ثبت الشك في بعض كماله بغيره ولو ادعى بالدفع  
 فدفع بالنسبة وقد قيل له اي وكان رب المال قال المضارب الاول  
 ما رزق الله تعالى بينا نصفان فنصف ربحه للمالك وسدسه للاول  
 ثلثه للثاني لان الدفع الى الثاني مضاربة قد عتق لوجود الامر به من جهة  
 الملك ورب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى فلم يبق للاول  
 الا النصف فيصرف بقرن من ذلك بقدر ثلث الجمع للثاني فيكون له  
 فلم يبق الا السدس وان قيل ما رزق الله تعالى فكل ثلث لان المضارب  
 الاول ورب المال نصفان فنصيب كل منهما ايضا الثلث ولو قيل ما ربح  
 اي ما ربح من شئ فبينك نصفان ودفع بالنصف اي قد دفع  
 المال الى المضارب الثاني بالنصف فللثاني نصف ولهما نصف لان  
 الاول شرط للثاني نصف الرجح وذلك موقوف الى جهة رب المال فحق

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح



وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح للاول ولم يربح الا النصف  
فيكون بينهما ولو قيل ما رزق الله في نصفه او ما فضل فضفان اي  
لو كان قال له على ان ما رزق الله في نصفه او قال فكان من فضل  
فبيني وبينك نصفين وقد دفع بالنصف نصف المالك ونصف  
للتاني والثاني للاول لان جعل لنفسه نصف مطلق الفضل فيصرفه  
الاول النصف للتاني الى جميع نصيبه فيكون للتاني بالشرط ويخرج  
الاول بغير شيء ولو شرط للتاني ثلثه فللمالك والثاني شرطها وعلى  
الاول سدس نصيبه للتاني من ماله فيكمل به ما شرطه وصح شرطه للمالك  
ثلاثا واحده ثلثا ليعمل معه اي مع المضارب وبقية ثلثا وتبطل بقية  
احدهما وحقوق المالك مرتدا بخلاف حاق المضارب بدار الحرب مرتدا  
حيث لا تبطل المضاربة به لان له عيان صحته ولا ينزل اي ان غلبت  
المال المضارب لا ينزل حتى يعلم بغيره فلو علم فله بيع عرضها ثم لا يصرف  
ذلك في ثمنه ولا في نقد الا حاجة الى قيد نقول لا وجه له لان النقد  
لا يصير نقدا الا بالانقلاب من المتاع فلا وجه لاعتبار هذا القيد ههنا  
كما لا يخفى من جنس رأس المال ويبدل خلافه اي يتبدل نقد خلاق جنس  
رأس المال بان كان احداهما دراهم والاخر نايين بذلك الجبس احسانا  
والقياس ان لا يتبدل به الا لوجود الغزل والا لكان بيع عرضها ايضا  
استحسانا ولا وجه للاحتراز بقوله والاضورة لاننا نتحقق بل لان  
جنس واحد من حيث الثمن ذكر في البين وجه الاستحسان ان الربح

للمالك

في البيع المبرور  
انما هو ما يربح  
منه المالك  
او ما يربح  
منه المضارب  
او ما يربح  
منه كل واحد  
او ما يربح  
منه جميعهم  
او ما يربح  
منه لا احد  
او ما يربح  
منه لا احد  
او ما يربح  
منه لا احد

المضارب

النقد  
على ما يشق عليه في وجه الاستحسان

لا يظهر الا عند اتحاد الجنس فتحققت الضرون ولو افرقا وفي المال  
دين لزم اقتضائه ان كان ربح اذ جعل بالاجرة والافلا لانه  
يعمل بالاجرة والافلا لانه مبرور في العمل ويوكل المالك اي بالاقتضاد  
لان الحقوق ترجع الى الوكيل فلا بد من توكيل المضارب المالك اذا اشغ  
عن الاقتضاد لعدم الربح وكذا سائر الوكلاء فانهم يكونون المالك اذا  
استغوا عن الاقتضاد والبيع هو الدال والسمان من اسم لمن يعمل للغير  
بيعا وشرا ذكر في البوطي جرح عليه اي على الاقتضاد لانها يعلمان بالاجرة  
وما هلك صرف الى الربح او لا وان زاد على الربح لم ينضم المضارب اليه بل  
وان قسم الربح وفتح عقدها والمال في يد المضارب ثم عقدت فمسك  
المال او بعضه لم يترد الربح وان لم يفتح ثم هلك ترادا واذا المالك  
وما فضل قسم وانقص لم ينضم المضارب لما مر وفقه المضارب عمل في  
مصر في ماله كرواية اشارة الى انه لا يدخل في النفقة وهذا على ظاهر الرواية  
وغنى عن صيغة انه يدخل فيها وفي سفره طعام وشرايه وكوته واخره خاد  
وغل ثيابه والذهب في موضع يحتاج اليه كالحجاز وركوبه سرور وكرا  
وعلفه في ماله بالمعروف ضمن الفضل اي ان انفق زيدا على المعروف ضمن  
الزيادة ورد ما بقي في يده بعد قدوم مصر الى ماله اي باقى ما ذكره  
وما دون سفره يردوا اليه ولا يبيت باهله كالسفر وان بات كسوق  
مصر فان اخذ رب المال ما انفق من رأس ماله اي اخذ من الربح ما انفقه  
المضارب من رأس المال حتى يتم رأس المال فان فضل شيء قسم مضارب

صاحب العمل



هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يلاحظ فيه ان المضارب اذا اشترى بالمال فله ان يبيع العبد بالمال او بالعقار او بالمال والعهدة عليه ان يوفى بالمال الذي اشترى به العبد

مضارب بالصف شري بالمال بدأو باع بالعين وشري بها عبدا فضا  
في اي ضاع الالفان في المضارب قبل التسليم للبايع عزم المضارب  
 ربحها لانه ملك المضارب والمالك الباقي وبيع العبد بالصادق وباقيه  
 لها ورأس المال الهان وعمايه لان ربح المال دفعه او لا الفانم دفع الفان  
 وعمايه وراح على العين اي ان باعه من اجته يقول قام على بالعين  
 فقط اي لا يذكر عمايه لان الشراء وقع بالعين فلا يضمن الوضعية التي  
 وقعت بسبب الهلاك في يد المضارب ولو بيع لضعفها فخصها ثلثا  
 الالف والربح منها نصف الف بينهما لان ربح العبد وهو الالف ملك للضارب  
 خاصة ولان العين وعمايه رأس المال ولو شري من ربح المال بالالف عبدا  
 شرا بنصفه اي شري ربح المال ذلك العبد بنصف الالف باح بنصفه  
 لان شري المضارب من ربح المال وان كان رجاين افضيه شبهة العدم في  
 المراجعة على الامانة فيعتبر اقل الثنتين وكذا لو كان بالعكس على امر في باب  
 المراجعة ولو شري بالمال عبدا بعدل ضعفه قبل رجلا فحظا ربح العبد  
 عليه وباقيه على المالك اي اذا استغنى من الدفع واخذ العبد فبقي ارش  
 الجناية فيديان بقدر الملك والعبد ربح المضارب لان رأس المال الف  
 والعبد ياتي الالفين واذا فديا فخرج عنها اي خرج العبد عن المضاربة  
 اما مضيب المضاربة لانه مضمون عليه وقال المضاربة امانة وبينهما منافاة  
 واما نصيب ربح المال فلفظا القاض لان قضاء القاضى باتمام العبد  
 عليها لمانه تنضم قسمة العبد بينهما والمضاربة تنهت بالقسمة فيجوز المضارب

يوما والمالك ثلثه ايام ولو شري عبدا بالمال وهلك الالف قبل نقد و  
 دفع ربح المال عنه الى المضارب من اخرى ثم وتم اي هلك الالف هلك  
 في الدفعة الثانية والثالثة وجميع ما دفعه رأس ماله وصدق مضارب  
 قال مع الف دفعة الى والف ربحته لاما لك قال الكل دفعت كان بق  
 يقول او لا القول قول ربح المال وهو قول ربح لان المضارب يدعي  
 عليه الشركة في الربح وهو نيكرو والقول قول المنكر ثم رجع الى ذكر لان  
 الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القاضى  
 كان او امينا لانه اعرف بمقدار المقبوض ومالك ان صدق مالك ان اصلها  
 معه اي مع الاختلاف الباقي في مقدار الربح لان الربح يستحق بالشرط  
 وهو يتفاد من جهة واربها اقام حجة اي على ما ادعى في فضل قبلت لان  
 البينات للاثبات ولو قال من معه الف هو مضاربة زيد وقد ربح  
 صدق زيد اي مع اليقين ان قال بضاعة لان المضارب يدعي عليه تقديم  
 عمله او شرط من جهة او يدعي الشركة في الربح وهو نيكرو كما قال قرض زيد  
 وقال زيد بضاعة او ودعة او مضاربة لان المضارب يدعي عليه التملك  
 وهو نيكرو ولو قال المالك عنت فو عا صدق المضارب اي مع اليقين ان  
 مجرد لان الاصل في المضاربة العموم والاطلاق والتخصيص بما رضى الشرط  
 بخلاف الوكالة فان الاصل فيها الخصوص ولو ادعى كل نوعا صدق  
 لانها اتفاقا على التخصيص والاذن يتفاد من جهة **كتاب**  
**الوديعة** هي في السرعة امانة تركت للحفظ وفي اللغة متعة من الوديعة

من المصلحة تكون في اليد  
 وقد اهلها بالبيع

صالح

الحاجة



وهو مطلق الترك فلا يضمنها المودع ان هلكت اي بلا تعد منه  
 وله حفظها بنفسه وامينه لم يقبل وعياله لان الدفع الى العيال انما يكون  
 بشرط الامانة وعند تحققه لا حاجة الى كونه عيالا قال في الذخيرة لو  
 دفعها الى امين من ابناءه فليس عياله يجوز وعليه الفتوى والقول بها  
 السقوط لخروجها الى الغير وهو قطع المسافة كذا في النجاشي فكلما  
 مصدران وانما اخذ الاول لانه اراد بيان جواز الخروج عن موضع  
 دفع الوديعة اليه في ذلك الموضع عند عدم التمسك والخوف وان تعلق  
 او كان الطريق نحو فاضا فرمك المال مني واعتبر ابو يوسف ومحمد  
 شرطا اخر وهو ان لا يكون لها عمل ومؤنة غير ان عند محمد هذا اذا  
 المسافة اما اذا قربت فله ان يافرها كذا في الخيازي وقال ان في ليس  
 ذلك على كل حال ولو حفظ بغيرها من الا اذا خان الحرق او الفرق في  
 فوضها عند طمان اوفى فلك اخر وان جبرها بعد طلب رها فادرا على  
 التمسك او جبرها بعد اي بعد طلبه لم يقبل معه لان التمسك لا يوجب بعد  
 لا الحجج وعند اذ يجوز ان يكون الحجج عند بعد طلب النظام ثم اقرها  
 اولها وان جعل المودع الوديعة عند الوت يصير عاصبا او غلاما  
 او مال اخر حتى لا يميز ولا يسيل للمودع علته عند وكذا عند ما ان  
 بخلاف جنسها وان خلطها بجنسها وسوغيرها يبيع شره ان مثله عند ما  
 وان كان ما يباع فبند ابي يوسف يحل الاقل تابعا للالكث اعتبارا اخر  
 وعند محمد شره بكل حال لان الجسلي الغالب للجسلي وتعدى فليس ثوبا او

محمّد

محمّد

المحمّد

محمّد

لغالب

بشرط الامانة وعند تحققه لا حاجة الى كونه عيالا قال في الذخيرة لو دفعها الى امين من ابناءه فليس عياله يجوز وعليه الفتوى والقول بها

او رب داتها وانفق بمضاهم خلط مثله بما بقي وحفظ في دار امره  
 في غيرها من وان اخلطت بلا ضلعه اشرك ولو زال التعدي زال ضمانه  
 خلافا للشافعي ومعنى زوال الضمان زوال ما يؤدي اليه عند هلاكها  
 قلنا هذا لان زواله حقيقه لا يمكن لان حقيقة الضمان بعد الهلاك في  
 لا يمكن الازاله ولا يدفع الى احد المودعين قط بغيره الاخر خلافا لما  
 في المحيط منهم من حقق اختلاف في الكيل والموزون خاصة وقيل الخلاف  
 في الكيل والاول اشبه بالصواب واقتان في الهداية والاحد المودعين  
 دفعها الى الاخر فيما لا يقيم ودفع نصفها فقط فيما يقيم اي كانت  
 الوديعة تما لا يقيم بحفظها احدهما باذن الاخر وان كانت تما لا يقيم  
 لا احدهما ان يدفعها الى الاخر للحفظ بل يقيمها في حفظ كل واحد نصف  
 هذا عند وعند ما يجوز الدفع الى الاخر فيما يقيم ايضا وضمن دفع  
 الكل النصف لا اقل بضمن لان مودع المودع لا يضمن عند ولو تولى  
 عن الدفع الى عياله فدفع الى من لم يدعيه والى من لا بد له منه كذا في  
 الى عبد وشئ يحفظه النساء الى عرسه لا كالأول من يحفظها في بيت معين  
 من ان يحفظه في اخرها هذا اذا لم يكن بين البيتين تفاوت ظاهر  
 بان كان في احدهما عور ظاهر ولذلك قال ان لم يكن له خلط ولو  
 اودع المودع فملكه ضمن الاول فقط وقالا يضمن المالك ايا شاء  
 ضمن الاخر رجع الى الاول لهما ان المالك لم يرض بامانة غيره فيكون الاول  
 متعديا بالتسليم والثاني بالتقصير فيخير بينهما وله ان يقبض المال من

عبان صدر النسخة لان ضمانه زال  
 الضمان بعد الهلاك ولا يخفى  
 ما فيها من

صحة النسخة

صحة النسخة

صحة النسخة

صحة النسخة



لانه بالدفع لا يضمن ما لم يفارقه كحصوله فلا تصدى منها فاذا فارق  
 فقد ترك الحفظ الملتزم فيضمن بذلك واما الثاني فنتم على الحالة الاولى  
 ولم يوجد منه صبيح كما اذا ائتمت البيع في حجب نوب غيره ولو اودع الفاعل  
 ضمن اياها هذا بالاتفاق ولو ادعى من جملتين الفاعل ثالث انه لو  
 اياه فكل لهما ان يجزعا عن البنية فلهما القاضي لكل واحد فكل عن التحليف  
 لهما ولا يما بده القاضي بالتحليف جاز والاولى عندنا ان يرفع  
 بينهما نصيب التهمة الميل وعند التناول الاول لا يقضي به حتى يحلف الثاني  
 ليكشف وجه القضاء هل سولها او لا حد ما بخلاف ما اذا ائتمن لادما  
 فانه يحكم به لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه والتكول لا يكون حجة الا  
 بالقضاء ولهذا لو تكلم غم حلف لا يلزم شي فكذا الفاعل عليه لهما لانه  
 اوجب حتى لكل واحد منها سواء كان ببدله او باقراره وذلك بحجة في حصة  
 ويعرف الالف اليها صارقا ضا نصف حتى لكل واحد بنصف الا ان  
**كتاب العارية** في الشريعة تملك منفعة بلا بدل وقال الكسبي  
 وانما في اية اباة الانتفاع بملك الغير ونحن نقول انها تنبغي على المالك  
 لانها مأخوذة من العارية وهي العطية في الثمار بالتملك من غير عوض ثم  
 في المنفعة لذلك فاقضت تملكها ولهذا تفقد بلفظها والمنافع قابلة  
 للملك كالوصية بخدمة العبد وحق باعترتك وتحتك النعمة اسم العطية  
 التي ينفع الانسان بها زمانا ثم يردّها على صاحبها كذا في البدائع و  
 اريد بها العدة افلا ملك العين والابقي على اصله ضمنه فكل على العارية

في العارية ان يملك المالك  
 منفعة العينة في الثمار  
 بالتملك من غير عوض  
 ثم يردّها على صاحبها  
 كذا في البدائع و  
 اريد بها العدة افلا ملك  
 العين والابقي على اصله  
 ضمنه فكل على العارية

صلى الله عليه

واطمئنتك ادعى وملكك على دابق واخذت منك عدي وداري لك سكتي  
 وجعل سكتي الدار لم من غير عوض وكنتي الدار منفعتها المطلوبة منها  
 عارة فعداتي بمعنى العارية وعمرى سكتي اي داري لك عمرى سكتي عمرى  
 مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرتها لك عمرى وعمرى جعل الدار  
 لآخر من عمرى وكنتي عيين ويرجع المعير فيها متى شاء ولا يضمن بالاعتدال  
 هلك خلافا للنافع وحل الخلاف ان يملك في غير حالة الانتفاع بالانتفاع  
 لا يضمن بالاجماع فلو هلك فيها الا بالانتفاع في احد قولي وفي قوله الاخر  
 بعض كذا في المحتاق ولا توجه لان الشيء لا يضمن ما فوقه فان اجاب  
 ضمنه المعير ولا يرجع على احد والمتاجر عطف على الغير المنفوق في ضمة  
 ويرجع على موجه ان لم يعلم انه عارية دفعا للضرر والغرض بخلاف ما اذا  
 وبيد ما اختلف استعماله او لا ان لم يبين متفعا اي ان اعار شيئا ولم  
 من انتفع به فلاستعين له يعير سواء اختلف استعماله كركوب الدابة او لم  
 يختلف استعماله كالحمل عليها وما لا يخلف ان عين اي ان عين من ينفع  
 به فان لم يختلف استعماله يعير وان اختلف لا وكذا الموجه للشارح  
 ان يعير مطلقا ان لم يبين الموجه من ينفع به وان يعير لا يختلف  
 فقط ان عينه وعند من قال العارية اباة الانتفاع بملك الغير ليس  
 للتعين الا عارة لان المباح له لا يملك الا اباة بخلاف من ملك المنافع  
 فان له ان يملكها غير من استعماله او استأجره مطلقا له ان يحمل  
 ويعمل به اي الحمل ويركب ويركب وايا فضل تعين ضمنه لغيره وان اطلق

صلى الله عليه

صلى الله عليه

صلى الله عليه



الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء أي وقت شاء وان قيد من  
بإطلاق في شرفه القيد اما ان يكون في الوقت فقط او في النوع  
فقط او فيها فان عمل على موافقة القيد فظاهر فان خالف وان كان الخلف  
الى مثل ان في خير لا يضر ولا في شر يضر وكذا قيد الاجارة بوقت  
او قدر او ان وافق او خالف الى مثل او خير لا يضر ولا في شر يضر واما  
الى اصطبل ما كرها او مع عبد او اجير ما به او مائة بخلاف اضره  
مياومة اذ ليس في عياله فيضض بالتعليم اليه فولت المسئلة على ان المستعير  
لا ملك الايداع او مع اجير زبها او عبد يقوم على دابته ولا هذ على الكا  
تعليم فبالهلاك بعد لا يضر كذا مستعار غير نفيس الى دار ما كرها فان هذا  
تعليم بخلاف النفس كالجوهر حيث لا يرد الا على المير بخلاف رد الوصية  
والمستعير الى دار ما كرها فان هذا لا يكون تبعا بل لا يمتنع الرد الى  
الملك وعادة القدين والمكيل والموزون والمعدود فرض فيض لو  
هلك في زمن قبل الانتفاع واما كان قرضا لان العارية تملك المنافع ولا  
يكن الانتفاع بها الا باستهلاكها فاقضي تملك العين ضرورة ذلك  
بالهبة او بالعرض والعرض اذا ما قبضت قالوا هذا اذا اطلق الاعانة اما  
اذا عيق الجبهة بان مستعار دأب لم يعتبر بها مبنيا ويزن بها وكان الم  
قضاء لا يكون له الا المنفعة المستأجرة وصح اعانة الارض للبناء والعرض  
ان يرجع عنها ويكلف قلعها ولا يضر ان اطلقا الى لا يضر المير بانقص  
البناء والغرس بالقلع ان كانت الاعانة مطلقة أي غير موقفة وصح ما

هذا من الموضع الذي اظهر فيه  
صدر الشرح في هذا الموضع  
ما يجب على المالك  
منه

ما نقص بالقلع ان وقت اي وقت الاعانة ورجع عنها قبل ذلك وقت  
واما يضر للغرور وفي صورة الاطلاق ما غنى بل اغنى المستعير حيث  
اعتمد على الاطلاق وكمن الرجوع قبله اي قبل الوقت المهرج لان فيه  
الوعد ولو اعاد للرد لا يؤخذ حتى يحصد وقت اوله لان الردغ تارة  
معلومة وفي التركة مراعاة الحقين بخلاف الغرس اذ ليس نهاية معلومة  
واجب رد المستعار والمضروب والمستاجر على المستعير والغاصب والرجوع  
لان الرد واجب على الاولين والاجر مؤنة الرد بخلاف الثاني فان  
الواجب التمكن والتحلية دون الرد ويكتب المعارف اطمعني ارضك  
اعترفتي اذا اعبرت للزراعة من عار ارضا بيضا للزراعة يكتب انك اطمعني  
عند لان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تحق الزراعة والاعانة  
ينظمها وغيره كالبناء ونحوه وقال لا يكتب انك اعترفتي لان لفظة الاعانة  
موضوعة له والكتابة بالموضوع اولى **كتاب الهبة**  
في الشرع تملك مال للمحال بلا عوض لم يقل تملك عين لان العين  
قد لا يكون مالا واما زاد قيد المحال احتراز عن الوصية وتصدق لم يقل  
وتصدق لان الهبة امر اخر ورد الانقضاء لها شرائط ان صادقا تضح  
تصدق والآفاسدة والكلام منها في بيان انقضاءها بالفاظ مخصوصة  
بوهبة وتحت واعطيت واطعنتك هذا الطعام فان الطعام اذ انب  
الى ما يطعم عنه كان هبة واذا انب الى ما لا يطعم عنه كالارض يكون عارة  
وجعلت هذا لان حرف اللام للملك والحق تملك وجعلت لك عمرتي

هذا من الموضع الذي اظهر فيه  
صدر الشرح في هذا الموضع  
ما يجب على المالك  
منه

ما كرها

ما كرها

صدر الشرح



كقوله عم من اعز عمى ففي العمى ولو رثته من بعدى بخلاف ما اذا قال  
 دارى لك عمى كنى لان قوله كنى يجعله عارية على امر وحملك على هذه الدابة  
 بينهما وكوتا هذا التوب ودارى لك هبة تكملها لان قوله تكملها مشوق  
 وليست غير وهو تنبيه على المقصود وفي هبة كنى لان قوله كنى تميز فيكون  
 تفيرا لما قبله فيكون عارية او كنى هبة اى دارى لك بطريق الكنى حال كون  
 الكنى هبة او موهوبة او غلى كنى الغلى اسم من النحلة اى الاعطاء تقديرا  
 تحتها غلى ثم قوله كنى تميز او كنى صدقة اى دارى لك بطريق الكنى  
 حال كون الكنى صدقة او صدقة عارية اى دارى لك حال كونها صدقة بطريق  
 العارية فارية تميز فتم منه المنفعة او عارية هبة اى دارى لك بطريق الكنى  
 فارية تميز منها المنفعة فعنه حال كون المنافع موهوبة لك عارية مستند  
 قدم وتم بالقبض الكامل الا ان الحال يختلف بحسب محل الموهوب به فالقبض  
 الكامل في المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض متاع الدار قبض  
 لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة اصاله وذلك بالقسمة وفيما لا يحتملها  
 قبض لكل ونفع ان قبض في مجلسها بلا اذن او بعد به لا لان الهبة دليل  
 الاذن لان دلالتها مشروكة فلا يقع التمسك بها في احدى الصور بين دون  
 الاخرى بل لان القبض بمنزلة القول في الهبة من حيث انه يتوقف عليه بقاء  
 حكمه وهو الملك فيكون الايجاب منه تسلطا على القبض بخلاف ما اذا قبض بعد  
 الافتراق لانا انما ابتدنا التسلط فيه لحاقه بالقول والقبول فيقتضى المجلس  
 فكذا ما يلحق به كناية لا يقسم خلافا لما في انه عقد تملك ففتح في الشارع

الحق  
 الحق

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

وعنه كالباع وانواعه ولنا ان القبض منصوص عليه في الهبة فيقول  
 والمنايع لا يقبله الا بغير غير اليه وذلك غير موهوب ولا فرق عندنا بين  
 ان يهب من الشريك وبين ان يهب من الاجتبي والمفد للشيوع المقارن  
 الشيوع الطارى كما اذا اوجب ثم رجع في البعض الباع او البع في البعض  
 الباع بخلاف الوهب فان الطارى ايضا مفد فيه فان قسم اى بعدا  
 النصف للمنايع مثلا ومصحح كان عامها بالقبض ولا شيوع عنده وان  
 وهب دقيقا في براودها في سمس لا وان طح او خرجه ولم يكن العن  
 في اللبن لان الموهوب معدوم وقت الهبة والمعدوم ليس محل للملك  
 بخلاف المنايع وهبة لبن في صرغ وصف على غنم وزرع وحل في ارض  
 وغيره فيحل كالمنايع اى لا يجوز هبة هذه الاشياء لكن ان فصلت عن ملك  
 الواهب وقبضت بقية وتم هبة مانع الموهوب له بالقبض جديدا  
 لطفه بالهدوم وما وهب اجتنبي له بقبضه عاقلا او قبض ابيه او جده او  
 اجدما ام امه هو مباح او اجتنبي بربيم وهو مباح وزوجها لها بعد الزفاف  
 اى زوج الصغرة الموهوبة لها لاجلها لكن بعد الزفاف وصحة هبة اشيا  
 دار الواحد لان الكل يقع في يد بلا شيوع وعكس لانه عنده وعندما  
 يقع لانه هبة اجملة منها اذ الملك واحد فلا يتحقق الشيوع كما اذا من  
 من جليل وله ان هذا هبة النصف من كل واحد فثبت الشيوع بخلاف الوهب  
 لان حكمه ليس بثبت لكل واحد منها كذا تصدق عشرة على عشرين فانه لا  
 يقع عنده وكذا اذا وهب لها للشيوع وعندما يقع لان الصدقة على

صلى الله عليه وسلم



على الفتي يراد بها الهبة مجازا والهبة لاشين جائن لعدم التوقع عند  
 وصح على فقيرين لان الصدقة لا يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا  
 شيوخ وكذا لو وهب العثن له لان الهبة على الفقير صدقة **باب**  
 الرجوع فيها من وهب ثم رجع صح لقوله عم الواهب حتى يرثه ما لم  
 اى لم يعرض وقال الشافعي لا يرضع الا في هبة الوالد لولن لقوله صلح لا  
 يرجع الواهب في هبة الا الوالد فيما يب لولن ونحو بقول المذاهب لا يرجع  
 في الرجوع وانما لله الوالد لانه يتملكه الحاجة وذلك يستحق رجوعا ومنه **الرد**  
 متصلة كبناء وغرس وسمن لا منفصلة كولد ولدش وعق وموت احد  
 العاقرين وعوض اضيف اليها ولو خرجتني بغيره من عوض هبتك او  
 فقبض فلو وهب ولم يصفه رجع كل بهته فيه اشارة الى انه ليس بعرض  
 حقيقة بل هو متملك متبدل ولهذا يرتبط فيه القبض ويجوز باقل من الهبة  
 من جنسه في القدرات وخروجها من ملك الموهوب له والزوجية وقت  
 الهبة فلو وهب لها ثم تكهها رجع ولو وهب لها ثم اباها لا وقرابة المحرم  
 خلافا للشافعي في الوالد على امر وهلاك الموهوب وضابطها حروف  
 دمع خرقه فالدال الزاوية واليم الوقت والعين العوض والمخاض الخرق  
 والزيادة الزوجية والفاق القرابة والهاد الهلاك ورجع في التحاق نصف  
 الهبة بنصف عوضها لاني التحاق نصف العوض حتى يرد باقي وقال  
 زفر يرجع بالنصف اعتبارا بالعوض **الرد** ولنا انه يصح عوضا لكل  
 من الابتداء وبالاحتقاق ظهوره لا عوض الا هو الا انه يخرج لانه ما

الرجوع في الهبة  
 لا يرجع في الهبة  
 الا في هبة الوالد  
 لان الهبة على الفقير  
 صدقة

حقه في الرجوع الا ليلم له كل العوض ولم يلزم له فله ان يرد  
 ولو عوض بنصفه رجع ما لم يعرض فلو باع بغيرها او لم يبع شيئا رجع في  
 النصف لان له الرجوع في الكل ففي النصف اولى ولا يرضع الا بولن او  
 قاض فلو اعتق اى الموهوب له الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء صح  
 ولو منعه اى منع الموهوب له الموهوب عن الواهب بعد ما رجع قبل القضاء  
 فنه مع القدرة على التليم لانه تعد وهو مع احد ما اى الرجوع مع التفرق  
 او قضاء الفاق في فسخ من الاصل لا هبة للواهب فلم يرتبط قبضه وصح في  
 المانع فان تلف الموهوب اى في يد الموهوب له كالتحرق ففسخ الموهوب  
 له لم يرجع على الواهب لانه عقد بائع فلا يتحقق فيها السلامة ومو غير  
 عامل له والغرور في ضمن عقد المعاوضة بسبب الرجوع لا في غيره  
 بشرط العوض هبة ابتداء ففسخ قبضها اى قبض العوضين وتبطل بالبيع  
 بيع انتهائهما اى عند القبض فيرد بالعيب وخيار الرؤية وثبت النفعة  
 وقال زفر والشافعي يوجب ابتداء وانتهائهما لان فيه معنى البيع والعرق  
 العقود للمعاق ولنا انه مثقل على وجهين فيخرج بينهما ما امكن من الاعاين  
 فيكون ابتداءه معتبرا بلفظه فيجوز فيه احكام الهبة وانتهاءه معتبرا  
 فيجوز فيه احكام البيع ولا ينافي بين حكمها لان الهبة من حكمها ما امكن  
 الى القبض وقد يتراعى عن البيع الفاسد والبيع كله الزوم وقد يغلب  
 الهبة لانه بالتقويض **فصل** من وهب له الاعاين او على ان يرد  
 عليه او يعتقها او يتولدها او وهب دارا او تصدق بها على ان يرد

او بعد فذلك لم يصح لان بين  
 غير مضمونة الا اذا طلبه بعد  
 القضاء

الرجوع في الهبة  
 لا يرجع في الهبة  
 الا في هبة الوالد  
 لان الهبة على الفقير  
 صدقة



عليها شيئا صحت وبطل استئناف بشرط لان هذه الشروط تخالف مقتضى  
 العقد فكانت فاسدة والهيئة لا تبطل بها قبل فيه شكل فانه اراد بالهيئة  
 بشرط العوض فهو شرط جائز ان فلا يقيم قوله بطل الشروط وان اراد  
 ان يعوض عنها شيئا من المعين الموهوب فهو تكرار محض لانه ذكر بقوله على  
 يرد عليه شيئا منها ونحن نقول المراد هو الثاني ولا تكرار اول لان في بيان  
 العوض مظهر الصحة كالايجاز ثم انه لا فرق بين ان يكون الشيء الذي شرط  
 ردة او كونه عوضا قدرا معلوما او مجهولا لان كليهما جائزان مقتضى  
 العقد ولو اعتق المحل ثم وهبها صحت اي الهيئة لانه لم يبق الجاهل على كذا  
 الاستثناء ولو دبر ثم وهبها لا لان المحل بقي على ملكه فلم يكن بنسبة الاستثناء  
 يمكن سفيد الهيئة فيه لكان الدين فيبقى جهة الشارع ووجهه شيء هو  
 يملك المال ومن قال لغيره اذا جاء عند فمؤلك او انت منه برى فهو بطلان  
 ان التعليق الصريح في البراء لا يصح وجاز العمري للمعامل حيوة ولو شرط  
 بعد وي جعل دان له مدة علمي وذلك ان يرد عليه هذا الشرط بطيء على  
 عليه الحديث المار ذكره وبطل الرقبي الرقبي كم من الرقوب وهو الانتظار  
 كانه ينتظر موته وي ان مت بملك فهو لك لانه تعليق التملك بغيره  
 ابو يسن يصح لاننا تملك للمحال واشراط الاستعداد وبعد موته فهو صحيح  
 الاختلاف ان يقيروا الصدقة كالهبة لا تصح الا بقبضه لا في شاي  
 لاننا يتبع كالهبة فيلزم فيها ما يلزم في الهبة ولا عود فيها لان المقصود هو  
 الثواب وقد حصل وكذا اذا تصدق على غنى استحسانا لانه قد يقصد

بشرط ان يكون  
 العوض معلوما  
 او مجهولا

صحة

على النفي الثواب وكذا اذا وهب للفقير حصول المقصود **كتاب**  
**الاجازة** قال الواحدي قال الاخفش من العرب من يقول اجرت غلاما لرجل  
 فهو ما جود واجرة ايجار فهو مخرج واجرة على فاعلة فهو مخرج وقال  
 المبتدئ يقال اجرت دري ومملوكي غير ممدود واجرت ممدود والاول  
 ايجار واجرة الى هذا كلام الواحدي ذكره النوى في تهذيب الاسماء  
 في اللغة اسم للاجرة كالجحالة وفي الشرع تملك نفع بعوض والمعلوق فيه  
 البدل انما هي شرط في الصحة منها او مطلق الاجازة تنظم الفاسدة دين  
 او عين او منفعة قال في باب الاجازة النافع بالمنفعة من الجحود المنفعة  
 قولك بغير جبرها جاز كما اذا استأجر الدابة بخدمة العبد وقال الشافعي  
 يجوز في الفضل ان يعلم النفع بذكر الدابة ككفى الدار وزراعة الارض  
 مدة كذا طالت او قصرت لكن في الوقت لا يصح فوق ذلك سنين في  
 المختار ذكر بعض ما يخفى في شرح جيل الحضاف الحيلة كحان الاجازة  
 على الاوقاف ان يعقدوا عقودا متفرقة كل عقد على سنة فليكون العقد  
 لازما والباقي غير لازم لانه مضاعف وقال صاحب القبرة هذه الحيلة غريبة  
 ضعيف لان من لم يجز الاجازة الطويلة على الوقف انما يجوز صيانة  
 للوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المستأجر مدة طويلة والناس  
 يرونه يتصرف فيه تصرف المالك بقية في قلمهم انه ملكه فيشددون له  
 يوما من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان يكون الاجازة  
 معقودة بعقد واحد وبين ان يكون بمعقود متفرقة ولا يذهب عليك

فان قيل ان الاجازة  
 لا تجزئ بغير

ما جود النفع

ما جود النفع

هذا ما ذكره صاحب القبرة  
 من غرر فقهه



ان الفرق بينهما واضح فانه اذا كانت الاجارة بمقدور متفرقة لتو في الوقت  
 ان يفتح الاجارة اذا خاف بطلان الوقت من جهة ما ذكر لانها غير لازمة في  
 غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بمقدور واحد فمهم الضعف من ضعف  
 النعم ويذكر العمل كصنع الثوب وخطاطة وحمل قدر معلوم على اية مسافة  
 علت وبالاتان كقول هذا الى ثمة ولا يملك الاجرة بالعقد خلافا لما في  
 لا خلاف في ان وجوبها باب العقد كان وجوب تسليم المنفعة بسببهم  
 انما اصحابنا وجوبها عقيب الولد وقالوا لانها يجب بالعقد مؤقلا موقفا  
 على حقوق احد الامور التي ذكرها وفي عبارة الهداية اشارة الى ان المراد  
 من الوجوب النفع فهنا معنى الملك ومن غفل عنه تعسف في وجهه وقيل  
 بجعلها او بغيره هذا اذا لم يكن مضافا يذكروا وقف الخاتمة والجمعي اعلى  
 ان الاجر لا يملك في الاجارة المضافة باسراط التجمل او بالتمكن من استيفاء  
 النفع فمنهم من يطرئ الدلالة وجوبها عند الاستيفاء بل يقول لما وجب بالتمكن  
 من الاستيفاء وهو يتقدم على الاستيفاء لم يجز ان يجب به كي لا يلزم تكرار الن  
 فيجوز ان قبضت ولم يكنها وتسقط بالمضيق بقدر قوت تمكنه ولو جبر  
 طلب الاجر للدار والارض كل يوم الا ان يبين وقت الاستيفاء بالعقد لانه  
 بمنزلة التاجيل والكرية كل من صلت وقال زفر للجيب الابدانها السفر للفقارة  
 والخطاطة اذا عت وان عمل في بيت المتاجر اما قال هذا لانه اذا عمل في بيت  
 المتاجر فترك الثوب بمقدور خطاطة بعضه فله الاجرة بقدر الخطاطة فكان  
 مظنة ان يتوهم ان الاجرة يجب بقدر العمل اذا كان في بيت المتاجر

هذا هو

هذا هو

هذا هو

هذا هو

فدفع بما ذكر وجه الفرق انه بالترقة انفق عمله على البعض وهو معلوم  
 الى الكل فيجب اجرا على كل بخلاف ما اذا لم ينفق العمل على البعض فانه لا يمكن  
 ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل ولا قدري لا باض فيتوقف الطلب على كل  
 العمل والمخبر بعد اجرة من السوز فان اصرقت يعني من غير فعله بعد ما اصرحت  
 وس في بيت المتاجر فله الاجر لانه صار مالا بالوضع في بيته ولا غرم لانه  
 لم توجد منه الخيانة وقالوا لا غرم مثل دقيقه ولا اجرة لانه مضمون عليه فلا يكون  
 الا بعد حقيقة التلم وان شاء ضمته لخبر واعطاء الاجر قبله لا يغرم ذكر في  
 الفتاوى اذا احتوق قبل الاخراج فليس الضمان في قول اصحابنا جميعا قال في  
 شرح الطحاوي قال ابو 8 في هذا هو ضامن لانه لما جنته بين بقصر  
 القلع من السوز فان ضمته قيمة مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمته دققالا لم يكن  
 له اجر وللطبخ بعد الفرق اعتبار الفرق والضرب اللين بعد اقامته و  
 لا يستحق حتى يترقبه لان الشرخ ومن ينفذه وضم بعضه الى بعض من علم  
 عمله وعند سوز زيادة كالنقل يعني بقوله ما ذكر في العيون وهذا اذا ضرب اللين  
 في ملك المتاجر اما اذا ضرب الاجرة في ملك نفسه لا يجب الاجر عند الا بالعد عليه  
 بعد اقامته وعند مما عليه ما بعد الشرخ ذكر في الحمايق ومن عمله ان في  
 العين سواء كان الاثي مالا كانا والبعض في عمله فصار يقص بها او لم يكن  
 مالا كانسج والصنيع وهذا لان القايم بالثوب لون الصنيع لا عينه ذكر  
 في البوط والصنف اورد لكل من النوعين مثلا فقال كصباغ وقصا بعض  
 باناء والبعض جبرها للاجر قال في البوط والحاصل ان كل اجرة يكون اثر

هذا من الموضع الذي اخطا فيها بالاجرة  
 حيث قال ولا غرم فيها

هذا من الموضع الذي اخطا فيها بالاجرة  
 حيث قال ولا غرم فيها  
 قال في البوط والصنيع  
 هذا هو



ان عمله قايما في المعول كالشاي والقصار والصباغ والصال فله حق  
 الجبس لان المعقود عليه الوصف الذي احدثه في النوب وهو قائم فيكون له  
 ان يجسم فان جسد فضاع فلا غرم ولا اجر وقالوا العين كانت مفرقة قبل  
 الجبس فكذلك اجده لكنه بالخير ان شاء ضمنه قيمة غير معول ولا اجر له وان  
 شاء ضمنه معولا وله الاجر وله ان غير متعذر في الجبس فبقى امانه كما كان عنده  
 كان ولا اجر بهلاك المعقود عليه قبل التسليم ومن لا اثر له كالحال والملاح  
 وغسل النوب للجبس له الاراد الباقي فان له حق حبه لا يتفاد الجبل ولا  
 اثر له لانه كان على شرف الهلاك وقراضه فكانه باعه منه فله حق  
 وقال زفر ليس حق الجبس لو كان له اثر لم لا يولى اطلاق له العمل ان يعمل  
 غيره الا اذا قيد بينه كما اذا امره ان يخطه بيده ولا جبر على بيعه ان مات  
 بعضهم وجده بين يدي اجرة حجابيه ومواده اذا كانا معلومين وكفى القية  
 ابو جعفر ان تاويل المسئلة اذا كانت المؤنة تغل بنقصان المرد اما  
 اذا كانت مؤنة الكل ومؤنة البعض سوية فانه يجب الاجر كما لا بد في الجاهل  
 الصغير للبرهاني ولا اجر لما مل الكتاب للجبس والحامل الطعام ان  
 للموت خلافا لغيره في الاول فان له اجر الزهاب عنه لانه اوفى بعض المعقود  
 عليه وسقطت المسافة ولهما ان المعقود عليه نقل الكتاب وقد نقصت  
 ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد نتج الاجر بالزهاب بالاجماع لان  
 العمل لم ينقض وكرر في الثاني فان عنه له الاجر في الطعام دون الكتاب  
 وصح استيجار دار او مكان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها يكفي

من قال ان الجبس يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب

من قال ان الجبس يفسد في النوب

من قال ان الجبس يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب

فينصرف اليه اذا المتعارف كالمشروط وانه لا يتفاوت فيضع العقد لانه لا  
 ينظم قوله وله كل عمل سوى موهن البناء كالمقارن بل لان الاصل ان  
 كل عمل لا يضر البناء يستحقه بطلاق العقد ولو عين الكفاية ان يكون  
 غيره لان التقييد غير مفيد لعدم التفاوت بخلاف ما لو عين اللابى والى  
 عند استيجار النوب او الدابة فانه ليس له ان يلبس غيره ويركبه غير المتفاوت  
 في اللبس والركوب وله ذلك ان علم بان قال على ان يلبس ويركب من ثوبا  
 وان اهتم بان لم يذكر شيئا يدل على واحد من العموم والخصوص لان اللبس  
 الأشخاص وركوبه غير معلوم عرفا فيصرف مطلق العقد اليه بل الكل متعارف  
 وبما ما يقع فيه التفاوت فلم يبين لم يصح المعقود عليه مله ما افلا  
 بالحوان من الذخيرة وان سعى نعا وقد حل الدابة تخوكر برفله حل مثله  
 او اقل كالشعر الاخر كالحلج وصى بارادى رجل معه وقد ذكر كوي باي  
 ركوب المتاجر من غير ذكر الرديف نصف قيمتها بلا اعتبار النقل لانه  
 عطف بما هو مأذون فيه وغير مأذون فيه والسبب النقل فانقسم عليه ان  
 اطاقا يعني ان اطاق الدابة حل الاثنين في المسئلة الاولى وحل المشروط  
 وازاد في الثانية والاكل قيمتها اي ان لم يطلق الدابة ما ذكره في المتاجر  
 كل قيمتها كطبخها بغيره وكجيم يقال كجج الدابة بلجامها اي جذها الى نفسه  
 ولا تجرى يعني يفسد بهلاك الدابة بسبب الضرب او الكسح كل قيمتها وهذا  
 عنده وقال الا اذا فاضل فعلا متعارفا بلا اذن المجر ذكره في الحقائق  
 وجازها عما استوجرت اليه ولو ذابها واثارها وردتها اليه بالجر عطف

من قال ان الجبس يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب

من قال ان الجبس يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب  
 فله ان يفسد في النوب



على جوارها أي ضمن جواز الدابة عن موضع استوجب اليه ثم ردها الي  
 ذلك الموضع وان كان الاستجار ذاهبا وجائنا وانما قال هذا نصا لما  
 انه انما يضمن اذا استجارها ذاهبا فقط لان الاجابة قد انتهت بالوصول الى  
 ذلك الموضع فيضمن بل يجوز عنه اما اذا استجارها ذاهبا وجائنا فجاز  
 عن ذلك الموضع ثم ردها اليه لا يضمن كالمودع اذا خالف ثم عاد الى الوفا  
 وقال صاحب المهداية الاصح عدم الفرق ثم ان الضمان اذا كان المعطب  
 بالجواز وان لم يكن به فلا ضمان وقد اضعف عن ذلك عطف قوله جوارها  
 على ضرب في قوله كعطبها يضمنه وترى سرج حمار مكري ويكافه اي ان  
 اكثرى حمارا متبرعا ونزع السرج او كرهه فملكه ضمن كل قيمة عند  
 رواية الجامع الصغير وقد مر ان في رواية الاصل وسوقها هذا اذا  
 الحمار يوكف بثله وان كان لا يوكف اصلا او لا يوكف بثله ضمن كل القيمة  
 كذا في المتابع واسرجه بالاسرج بثله دون ما يرجع بثله اي ان نزع  
 السرج واسرجه بغيره آخره فان كان هذا السرج مما لا يرجع هذا الحمار  
 يضمن وان كان يرجع بثله لا يضمن الا اذا كان في الوزن زائدا على الاول  
 فيضمن بحبابه وسكو كالحمار طرعا غير ما عينه المالك وتعاونا بان كان  
 الملوك او عدا او اعدا واخوف بحيث لا يملكه الناس كذا في البتتين  
 بهذا يتبين عدم الحاجة الى ان يقال او لا يملكه الناس وحمله في الجوارح  
 ان يبلغ اي الحمار الاجرة في جميع ما ذكر ان يبلغ المنزل حصول المقصود ولو  
 استجار ارضا لبند او غرس شجرة واد انقضت المدد سلمها فارغة الا ان

بشرط ان يكون المالك قد اذن له في ذلك  
 فان لم يذنه لم يضمن  
 فان كان المالك قد اذن له في ذلك  
 فان لم يذنه لم يضمن

على

يضمن المودع قيمة مقلوعا وبمكته بالنصب عطف على ان يضمن بل ارضى  
 المستاجر ان ينقص المانع الارض والا اي وان لم ينقص المانع الارض  
 فيرضاه او يرضى عطف على ان يضمن بتركه فيكون البناء والغرس ارض  
 والارض لذلك وتفضل ذلك انه يجب على المستاجر ان يسلمها فارغة الا ان  
 يوجد احد الامرين الاول ان يعطى المودع قيمة البناء والغرس مقلوعا وبمكته  
 وهذا الاعطاء والتملك يكون جبرا على تقدير ان ينقص المانع الارض  
 يكون برضى المستاجر على تقدير ان لا ينقص والثاني ان يرضى المودع بترك  
 او الغرس في ارضه هذا الذي ذكره في وجوب المانع وعدم وجوبه وفيهم  
 ولاية المانع للمستاجر وعدمها فانه قد ذكرنا ان ينقص المانع الارض بمكته  
 بل ارضى المستاجر في لا يكون للمستاجر المانع وفي غير هذا يكون والرطوبة  
 كالشجر لان الرطاب لانها له فاسية الشجر بخلاف الذرع فانه اذا انقضت  
 المدد قبل او ان الحصاد لا يجبر على المانع بل يترك باجر المثل الى ان يدرك  
 ومن استاجر لذرع بر فذرعه رطبة ضمن فانقضت لان الرطاب ارض بالارض  
 من الحظوظ فكان خلافا الى شئ بلا اجر لانه غاصب للارض ومن دفع ثوبا  
 ليخيطه فبطلت قيمته ثوبه او اخذ القباء باجر مثله ولم يزد  
 على ما يستحق لانه لا يزداد على المستحق غرضا في الاجابة الفاسدة والله اعلم  
**باب** الاجارة الفاسدة الشرايط فيها المراد شرط يفسد البيع  
 وفيها اجر المثل يعني اذا كان المستحق معلوما كما فيهم من قوله لا يزداد على المستحق  
 وقال زفر وانا في يجب بالعاما يبلغ كان في البيع الفاسد يجب قيمة

فان دفع ما قبل ان اذا افسدت  
 الاجارة لعدم انفسد او لم يفسد  
 وجب اجر المثل بالعاما ما يبلغ

لا بد من سواها فاما التقليل  
 وهو اقل من المثل



العيين بالغة ما بلغت ولنا ان المنافع غير متقوتة بنفسها بل بالعقد وقد  
 اسقطا الزيادة فيه واذا انقضى اجر المثل لم يجب زيادة المتى لغا التسمية  
 وصح اجان دار كل شهر بكذا في واحد فقط الا ان سبي جملة شهر معلوم  
 وفي كل شهر سكن ساعة في اوله هذا قوله بعض النايخ وهو القياس وفي ظاهر  
 الرواية لكل واحد منهما اخذ في الليلة الاولى ويومها عرفا كذا في البيت  
 كل علم مدته بان قبل اجرت ستة اشهر كل شهر بكذا واجارها ستة بكذا  
 وان لم يتم فسط كل شهر واوله المد ماسي والافق العقد فان كان  
 حين تهل يعتبر الالهة والافلايا كالمدة اي ان كان عقد الاجان عند  
 الاطال يعتبر الالهة وان كان في اثناء الشهر فعنده وهو رواية عن ابي  
 يونس يعتبر الكل بالايام كل شهر ثلثون يوما وعند محمد وهو رواية اخرى عن  
 ابي يونس يعتبر الاول بالايام ويكمل من الاخر ويعتبر الباقي بالالهة فان اجر  
 في عشرين في المحرم سنة فزوا الحجة ان تم على ثلثين يوما فالتة تم عند محمد على  
 عشرين في الحجة الحرام وان تم على ستة وعشرين فالتة تم على الحادي عشر  
 من ذي الحجة فان قلت هلا يانم ان يكون عيد الاضحية في سنة واحدة قلت  
 نعم لكن في السنة التي قدربها مدة الاجان لافي السنة المعروفة بالمحذور  
 غير لازم واللازم غير محذور واجان الحمام والحمام والطير باجر معين و  
 بطعامها وكوتها وقال الجوز لعمالة وهو القياس وله ان الجمالة لا تقضي  
 في المنازعة لان المادة التوسعة على الاطراف شقعة على الاولاد وهو  
 والزوج وطيرها لا في بيت المساجران البيت في بن فله المنع عن الوطى

م

م

م

وله في كساح ظاهر فخرها ان لم ياذن بها وان اقرت بكساحها لا اي كان  
 الكساح ظاهرا بين الناس او يكون عليه زهود فلا تزوج فسخ الاجان صيانة  
 كساحه اما ان علم الكساح باقرارها لا ولا اهل البقي فخرها ان مرضت او  
 جلت لان لبنها يضر بالولد ويعلمها غل البقي وثيابه واصلاح طعامه  
 لا عن شئ منها وسوا جنى على ابيه وان ارضعته بلبين شاة او غديته  
 ومضت المدة فلا اجر ولم يصح للاذان والاقامة واجح وتعليم القرآن والفقه  
 والفساء والتوج والملاهي وعسب البسر ونفى اليوم بجمعها تعلم القرآن  
 والفقعة الاصل عندنا انه لا يجوز الاجان على الطاعات وعلى المعاصي  
 لما وقع المتن في الامور العينية نفى بجمعها في تعليم القرآن والفقه تحزا  
 عن الاندلس ويجبر المستاجر على دفع ما قبل ويجسب وعلى الخلق المرسومة  
 الحقون بفتح الحاء الغير المعجمة هدية تدرى الى العالين على رؤس بعض سور  
 القرآن سميت بها لان العادة جرت باهدار الحلاوى وسبغة يستعملها  
 اهل ما وراء النهر ولا اجان المشاع الامن الشريك وغيره وهو قول الساقى  
 ثم عدم الفقه عند مجمل معنى البطلان حتى لا يجب بالاستعمال شئ وبق  
 البعض ومجمل الفاد حق جبا اجر المثل ومن يصحج والفتوى على قوله  
 ذكرى في الحمايق ولو دفع الى اخر غنى لا ينسب بفسفه او استاجر حمارا  
 عليه زاد ابعضه او نور البطن براه ببعض دقيقه هذا متى تغير الطمان  
 وقد نفي البني عم عنه والصورتان الاوليان في معنى تغير الطمان لانه  
 جعل الاخر بعض ما يخرج من علمه او رجلا اي استاجر رجلا يخبره لدا اليوم

اي كساحه



وقال لا صحبة ويقع العقد على العمل وذكر الوقت للتبجيل نصيبا للعقد  
 عند تقدر الجمع بينها فيرفع الجهالة لان العقود عليه مجهولا لان ذكر  
 يوجب كون قيم النفس في ذلك اليوم معقودا عليها وذكر العمل يوجب كون  
 معقودا عليه ولا يترجح ونفع المتاجر في الثاني ونفع الاجر في الاول  
 ينفي الى المادعة هذا اذا اجر الاجر واما اذا اوتى متفادى الاول عملا كان  
 او وقتا وذكر الاجر بعد يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا  
 للتبجيل وان كان عملا فليان العمل في ذلك العقد فلا يفيد العقد ذكر في الثانية  
 او ارضا بشر ان بينها لانه يبقى ان بعد انقضاء المدة وان لم ينسحب  
 العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين وما هذا حاله بوجوب انقضاءه قبل المدة  
 بالنسبة ان يرد ما مكروبه ولا شبهة في فساد وقيل ان يكرها مرتين في  
 في موضع يخرج الارض الربع بالكلية مرة والمدة سنة واحدة وان كانت  
 سنين لا يبقى لتسليم منفعة كذا في الهداية او كذا في امارها ليس المراد من الانهار  
 الجداول بل الانهار العظام سوى الصحيح لانه يبقى منفعة في العام القابل او  
 يسرها لان منفعة تبقى بعد انقضاء العقد الا اذا كانت المدة طويلة فلا تبقى  
 لفعل ان بعد ذلك او كان الربع لا يحصل الا به اذ جريد تحت مقتضى العقد  
 او يزرعها بزرعة اخرى فسدت خلافا لما في لان المنافع يترتب اليها  
 عند فيكون بيع الخبز بالجنس يرايد وعندنا ليس كذلك فيكون بيع الخبز  
 بالجنس بناء بخلاف استيجار ما على ان يكرها ويوزعها او يبيعها ويوزعها  
 هذا الشرط يقتضيه العقد وان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم يضر ان لم يذكر

منه انما لا يضر ان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم يضر ان لم يذكر

منه انما لا يضر ان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم يضر ان لم يذكر

منه انما لا يضر ان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم يضر ان لم يذكر

بان قال اذ عر فيها ما شب بخلاف الدار فان استيجارها يقع على الكسبي  
 على من قال ان استاجرها ومضى الاجل عاد صحبها هذا المختار ووجه الجهالة  
 ان نقت قبل تمام العقد وعند زفر لا يعود صحبها لانه وقع فاسدا قلا  
 جائزا وسو القياس ومن استاجر جملا الى مصر ولم يتم ماله وحل المتاد فق  
 لا يضمن لان العين المتاجرة امانة في ذمته وان كانت اللجان فاسدة وان  
 بلغ فله المسمى لمختارنا كما ذكرنا في المسئلة السابقة وان خاصا قبل الرجوع  
 او اعمل نقض اي ينقض المأخوذ العقد فضلا للفاد لانه ينقض العقد بلا  
 نقض كما يتبادر الى الوجود من بيان الهداية **باب** من الاجار الاجر  
 المتروك يمتنع الاجر بالعمل فله ان يعمل للعمارة تفريغ على اسبق فان  
 لما كان بالعمل لا يتسلم النقص كان له ان يعمل لغيره فمتى بهذا اي لما كان  
 العمل للعمارة سقى بالاجور المتروك كالحياط وحفر والابيض ما هلك في  
 الاجور المتروك اذا هلك العين في ذمته من غير فعله لا ضمان عليه عنده وهو  
 زفر واخرى سواء كان هلك بامر يكره يخرج عنه كالسرقة والغصب ولا  
 يمكن كالحرق الغالب والعدو والكابرو قال لا يضمن في القسم الاول دون  
 الثاني لهما ان الحفظ مستحق عليه اذ لا يمكن العمل بدونه فاذا هلك بسبب يمكن  
 الاحتوان عنه لعدم التقصير من جهته فقبض كالوديعة اذ كانت باجر مطلقا  
 ما لا يمكن الاحتوان عنه لعدم التقصير من جهته ولم ان العين امانة في ذمته  
 القبض حصل باذنه والحفظ مستحق عليه تبعا لام مقصودا ولهذا لا يمكن  
 الاجر بخلاف المودع باجر وان شرط عليه الضمان ان كان الشرط في الاك

منه انما لا يضر ان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم يضر ان لم يذكر

منه انما لا يضر ان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم يضر ان لم يذكر

منه انما لا يضر ان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم يضر ان لم يذكر



التحرز عنه فلا يجوز بالاتفاق وان كان فيما يمكن التحرز عنه فعل المحل  
وبقولها متى اليوم لتفسير احوال الناس وبجعل صيانة اموالهم كذا في  
البيان وبه يفتى ذكر في الخائنة والمحيط والتمت ان الفتوى في الاجاب  
على قوله سواه شرط الضمان عليه اولم ينط بل مالف بامس كذا في القصار  
في نزول الحال اذ لم يكن من امة الناس ذكر في شرح الطحاوي وافتتاح  
الجل ونحو القينة من امة اذ لم يكن صاحب لماع او وكيل فها ذكر  
في المنور وقال زفر لا يضمن اذ لم يتجاوز الحد المتعار لان العمل باذن المالك  
ولنا في قولنا ولنا ان المأذون به العمل الصالح وما قيل ينبغي ان يكون المراد  
بقوله مالف بعله عملا جاوز فيه القدر المتعار لا ينبغي ان يصدر عن محقق  
ان المسئلة خلافة كما عرفت ان خلاف زفر على تقدير الاطلاق عن هذا  
القيد وقد خرج به في المبوط ولا يضمن اذ لم يتجاوز الحد المتعار عند من السقينة  
او سقط من اية اي عند سوجه او قوجه لان الواجب ضمان الادبي وانه لا يجب  
بالقيد وانما يجب بالجناية ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لا يتحمل  
العاقلة ولا الجاهل او بزرع او فساد لم يجز المتعار وان انكسر في الطريق  
العرات ضمن الحال قيمة في مكان محله بلا اجر او في موضع كسر مع حصه اجر  
اما الغنم فلان السقطة والانكار بانقطاع الجبل او بالمعاد وكذلك  
من ضمنه ولما اختلف فلان اذ انكسر في الطريق والحمل شيء واحد بتبين انه  
وقع تقديرا من الابتداء من هذا الوجه وهما وجه آخر وهو ان ابتداء العمل  
حصل باذنه فلم يكن تقديرا وانما صار تقديرا عند كسر قبل ان ياتي به يمين

صحيح

صحيح

صحيح

صحيح

شاؤ في الوجه الثاني الاجر بقدر ما استوفى وفي الاولى لا اجر لانه  
ما استوفى اصلا والاجر الخاص يتبع الاجر بتليم نفسه مدته وان لم يعلم  
كالاجر للخدمة سنة او لرمي الغنم ويستبيح ايجار وحد لانه لا يعمل لغيره ولا  
يضمن مالف في يده هذا اذا كانت الاغنام لواحد وان كانت لاثنيين او  
ثلاثة يضمن ذكر في الدخيرة او بعله اذ لم يتعد الفاد ذكر في الخائنة وفتح  
تريد الاجر بالتوريد في خياطة الثوب فارسي او روميا اي قيل ان  
ان حطة فارسي فدرهم ورومي فدرهمين وصنعه بصف او غير  
وفي اسكان البيت عطارا او حاددا او في حل الدابة التي كوفه او واسط  
او في هذه الدار او هن اي اجر تك هذا الدار شهر بدرهم او من شهر  
بدرهمين وهذا اذا كان ثلثة اشياء وفي اربعة اشياء لا كما في البيع غير انه  
ليست خيار القيمين في البيع دون الاجان لان في الاجان الاجر يجب  
بالعمل وعند يمينين بخلاف البيع فان الثمن يجب بنفس العقد والمبيع  
بجهول وفي محل كرت او شعير عليها ويجب اجرا وجد ذكر في الهداية  
في منسلة العطار والحداد وكذا التروا شعير خلاف ابي يونس ومحمد  
وفي الدابة التي كوفه او واسط احتمال الخلاف ومنسلة الخياطة في الصنع  
متفق عليها ووردة في خياطة اليوم او غدا اي قال ان حطة اليوم  
وفي عند نصف درهم فله ما سمي ان خاط اليوم واجر مثله ان خاط غدا  
هذا عند وعندما الشيطان جائزا وعند ذفر وسوق الشافعي  
فاسدان لان ذكر اليوم للتجمل ذكر عند الترفية فيجتمع في كل يوم



لها ان كل واحد من التجمل والتأخير مقصود فصار باخلاف النعمان  
وله ان ذكر اليوم ليس للتوقيت لان اجتماع الوقت والعمل بعد كما قبل  
ذكر للتعلق فيجتمع للعقد تيمان فيصح الشرط التعلق الاول دون  
ولا يجاوز به السقي ان كان اجر المثل زائدا على نصف درهم لا يجب الزيادة  
هذا في الاصل وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف  
درهم لكن الصحيح هو الاول لان السقي في العقد نصف درهم وفي الاجارة  
الفاقة اجر المثل لا يزداد على السقي وان خاطه في اليوم الثالث فاجر المثل  
لا يزداد على نصف درهم عند الصحيح واما عند ما قال الصحيح انه ينقص  
نصف درهم ولا يزداد عليه ذكر في العائنة ولا يافى بعد مستاجر الخدم  
الابشرط ولا يافى مستاجر عامل عبد محجور لان هذه الاجارة بعد الفراغ  
صحيحة استحسانا لان الفاد لرعاية حتى الموت وبعد الفراغ رعاية  
في الصحة ووجوب الاجرة ولا يضمن اكل غلة عبد غصبه فاجر هو نفسه  
غصب عبد فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب وله ان الضمان اما يجب  
باللاف مال مخزن لان التقوم به وهذا غير مخزن في حق الغاصب لان العبد  
لا يجرز نفسه فكيف يجرز ما في يده وصح للعبد قبضها واخذها مولاه قائمه  
لانه وجد عين ماله واما صح قبض العبد عندهم لانه ما دون له في التصرف  
على اعتبار الفراغ سالما ولو استاجر عبد من يجره ياربه وشره نجسة  
صح والاول باربعة وعلم الحال ان قال مستاجر لعبد من هو ان في  
اول المدة وقال المجرور في آخرها اصله الاضلاف في جريان ما والظاهر

منه في الاجارة  
منه في الاجارة  
منه في الاجارة  
منه في الاجارة

وانقطاعه وصدق اي مع اليقين رب الثوب في امرتك ان تعلم بقاء  
او تصيغه امر الاجير قال امرتني بما عملت لان الاذن يستفاد من رب الثوب  
وفي عملك لي جانا لا صانع قال بل باجر لانه يتكوى تقوم عمله اذ تقوم  
بالعقد ويتكوى الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حر فباليه اى خليطا  
له فله الاجر والا فلا لان سبق باينهما يعين جهة الطالب باجر جريا  
مصادما وقال محمد ان كان الصانع مريضا بهن الضمة بالاجرة  
فالقول قوله اعتبارا بالظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة والجمهور ان  
ان الظاهر للذبح والحاجة الى الاحتياط **باب** فتح الاجارة  
في فتح بعيب فوات النفع كخراب الدار وانقطاع ما والاى والرقى  
او اخل به كمرض العبد ودر الدابة انما قال تفتح لانه اضرار قول عامة  
وهو عدم انقضاء العقد بالمعذرة وهو الصحيح نفعه في الذمة واما لا  
يفتح للامكان الاتساع بوجه اخر لانه غير لازم بل لان المنافع بالمعيب  
ازال الموجب العيب سقط خيار اى خيار المشاخر وخيار الشرط والرقى  
وبالمعذرة وقال الشافعي لا تفتح بالاخيارين وهو لزوم ضرر لم يجرى  
بالعقد ان بقي كافي سكون وجع ضرر من استوجبه لعله لانه في المضي عليه  
الزام ضرر من اذ لم يجرى بالعقد وموت عرس استوجبه من يطبخ ولتتها  
لما ترافا وحق دين لا يقضى الا بدين ما اجر لانه يلزم ضرر الجس باعتبار  
قد لا يصدق على عدم مال اخر وسف مستاجر لعبد الخدمه مطلقا او  
المصر فان الاستيجار للخدمه مطلقا يقيده بالخدمه في المصرفان قال

انما انما انما انما  
انما انما انما انما

قائمة العذر انما العذر انما  
نفس العذر انما العذر انما  
قائمة العذر انما العذر انما  
نفس العذر انما العذر انما



لا تسافر وامتنع على الاجارة فللمتاجر ان يفتح وان اراد المتاجر  
 ان يخرج العبد فللموثر الفسخ اما اذا رضى الموثر بخروجه فليس للمتاجر  
 الفسخ وافلاس متاجر كان يفتح وخطا استاجر عبد لم يخط فترك  
 عمله اي للافلاس وهذا في خطا بعل براس ماله الذي ليس مال بعل بالكلية  
 فلا يفتق في حق العبد فان راس ماله ابرق ومقرض وبيع مكرى للذمة  
 من سفر بخلاف بيع الكاري والفرق بينهما ان العقد من طرف الكري  
 تابع لمصلحة السفر فربما تقوت تلك المصلحة فلا يمكن الزامه لاجل الاكثر  
 ومن طرف الكاري ليس كذلك فبذاه براء من العقد قصدا فلا اعتبار له  
 وترك خطا متاجر عبد يخط متعلق بمسافر ليعمل في الصرف متعلق  
 بتوكيل العمل وان لم يكن عذرا اذ يمكن ان يعقد لخطا في ناحية من الدكان  
 ويعمل الصرف في ناحية اخرى ويبيع ما اجره ويتفنى بوقت احد عاقدين  
 عقدها نفه وان عقد لغير فلا كالوكيل والوصي ومتولى الوقف  
**مسألة شتى** من اخرج حصايد ارض متاجر او مستعان فاحرق  
 شئ في ارض جان لم يضر لان هذا تبس ويطر الضمان فيه العدى وقال  
 شمس الأئمة السرخسي هذا اذا كانت الريح ساكنة حين اوقد النار ثم تحركت  
 هذا اذا كانت مضطربة ينبغي ان يضمن لانه يعلم انها لا تنطفئ فلا يعذر  
 فيضمن وان اقد خطا او صباغ او في دكانه من بطرجه عليه العمل  
 بالنصف صح هذا شركة الصباغ وصاحب الهداية اطلق شركة الوجه  
 الا انه عتق المراد حيث قال فهذا بوجاهته يقبل وهذا بخلافه يعمل

والمسافر  
 من سفر  
 من طرف الكري

مسألة شتى

فمنعظم بذلك المصلحة ولا يضر الجاهل فيما يحصل وهذا العقد غير طاري  
 قياسا اليه مال الطحاوي لان احد ما يقبل العمل ويستاجر الاخر بنصف  
 ما يخرج من عمله وهو مجهول جائزا استحسانا ووجه ما ذكرنا انما كان  
 جل يحل عليه محملا وراكبين وحمل محلا معتادا وعندنا في لا يجوز  
 للجاهل ولو اراد الجاهل فاجره وان استاجر له يحل قدر ما اراده فاكل  
 منه رد عوضه ومن قال لعايب دان فرغها والافاجر بها كل شهر كذا لم  
 يفرغ فطيلة المستحق لانه عتق الاجارة والعايب التوبة فان فقد بينهما  
 اجارة الا اذا جردى العايب ماله وان اقام بنية من بعد فانه لما جرد ماله  
 لم يمكن ملته بالاجارة واقامة البنية بعد ذلك لا تحل او اقر بالملك له  
 عطف على قوله اذا جرد ماله قال لا يريد بهذا الاجارة فانه لا يكون ملته  
 بالاجارة واقامة البنية بعد ذلك وصحت الاجارة وضمها والمرارعة  
 والمعاملة اي المساقاة والوكالة والكفالة والمضاربة والقضاء والامانة  
 اي تفويضها والايضا اي جعل الغير وصيا والوصية والطلاق والعتاق  
 والوقف مضافة اي الى الزمان المستقبل كما يقال في المحرم اجره هذه  
 الدار من غرة رمضان الى سنة لا البيع واجارة وضمه والعمه و  
 الشركة والعجة والسكاج والرجعة والصحة عن مال وابراء الذين لانها  
 تملك وقد امكن تجيزها للحال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول  
**كتاب المكاتب** الكتابة في الشرك عقد بين المولى وقته  
 يكون من المولى رقبته ومن العبد العوض سقى به لان كلامه اكتب على نفسه

قال صدرت بنية مع ان المنصوص  
 اقام البنية بعد العايب ماله  
 ولا يخفى ما فيه

من اخرجها الا ان يملك  
 حيث قال لان الاجارة تنقضي  
 بالماضي ولا وجه لها في الحال  
 فتكون مضافة لغيره

مسألة شتى







لم يتمكن في صلب العقد وبثله لا نقد الكتابة وهذا لان الكتابة فيه  
 البيع وتبني النكاح والحفظه بالبيع في شرط يمكن في صلب العقد  
 والنكاح في شرط لم يتمكن في ضلعه هذا من الاصل والنكاح امر وقاية  
 رقيقه عبد كان اواه وعنده رقبه والشافعي لا يجوز الكتاب والقياس  
 لان مالها العتق والمكاتب ليس من اهلهم وجه الاختصاص انه عقد كتاب  
 المال فيملكه وقد يكون هو انفع له من البيع لانه لا يزيل الملك الا بعد  
 البذل اليه والبيع يزيله قبله وله ولاؤه ان ادى بعض عتقه ولتين  
 ان ادى قبله اي للمكاتب الاول ولا الثاني ان ادى الثاني بعد الثاني  
 الاول ولتين ان ادى قبله فقد وسم ان عتقه مطلقا مضاف الى الوفي  
 فقد وسم ولاهبة ولو بمحض ولا تصدق الابليس وتكلمه واقرضه  
 واعتاق عبده ولو بالمال لانه فوق الكتابة وبيع نفسه عبد منه والكاهن  
 فان الاول اعتاق والثاني اطلاق مال ووقف تزوجه على الاذن  
 اي على اذن المولى قال في الذخيرة تزوجه بنفسه بلا اذن من مولا  
 ليس بفاسد بل موقوف على اجازة مولا فان عتق المكاتب قبل اذنه  
 المولى نفذ ذلك النكاح على المكاتب ولا يحتاج الى الاجازة والاب  
 والوصي في رقيق الصغير المكاتب اي كل تصرف يملكه المكاتب في  
 رقيقه يملكه في رقيق الصغير وما لا فلا فانما يملكه تصرفا يحصل  
 المال للصغير المكاتب يملك كسب المال فيملكه كتابة عبد لا  
 على مال وبيع عبد من نفسه وبنى من هذا لا يبيع من ذل و مضاف

مسألة ١٨٨

في بيع المكاتب

في بيع المكاتب

وشريك الانسان الى ما في صحته بدليل قوله ايضا ويكتب عليه بالسر  
 ولون وابواه لا من اولاد بينهما وقال لا يدخل في مكاتبته بالسر كل ذي  
 رحم محرم منه كما يفتق عليه وله ان للكتاب كسب الاملاك والكتب  
 للصلي في الولاد حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد  
 الولد ولا يفتق في غيرهما حتى لا يجب نفقة الاخي الاعلى الموسر وصرح  
 انه ولو شرها بدونه وان شري معه فلا وقال لا يبيع بيعها في الصورتين  
 لانها ام ولد وله ان القياس ان يجوز بيعها في الصورتين لان الكتاب  
 موقوف فلا يتعلق به ما لا يحمل العتق الا انه ثبت هذا حتى فيما اذا  
 معه ولد بتعاليق في الولد بناء عليه وبدونه لو ثبت ثبت ابتداء  
 والقياس ينفقه كولد ولد من امته اي ان ولده ولد من امته فاداه  
 دخل في كتابته وكسبه له اي كسب ولد المكاتب يكون للمكاتب لان الولد  
 كسبه فكسب الولد كسب كسبه وان كاتب زوجين اي ان كاتب قنين  
 له امه ما زوج الاخر فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها لان تبعيتها  
 ارجح ولهذا يثبتها في الرق والحرية وان ولدت حرة في زعمها من كاتب  
 او عبد نكحها باذن فاستحقت فولدها عبد اي تزوجه مكاتب باذن  
 مولا امرة قالت انا حرة فولدت منه فاستحقت فولدها عبد عندهما  
 وعند محمد حرة بالقيمة لانه ولد للمرور ولها ان القياس ان يكون عبدا  
 لكونه مولودا من الامه وخالفنا القياس فيما اذا كان ابو حرا باجماع  
 وهذا البيع مضاف لان حق المولى هناك يجوز بعتة ناجزة وهذا

في بيع المكاتب

في بيع المكاتب

في بيع المكاتب

في بيع المكاتب



متاخرة الى ما بعد الاعناق فلا يلحق به فيبقى على الاصل وان وطئته  
 بملكه اي وطئ الالة الكاتب بغير ذن المولى بناء على انه ملكه بان  
 اشترىها او وهبت له فالتحق او بشي فاسد فودت اذ هو  
 في الحال كما لا دون للجنان يعني انه مثل الكاتب في الحكم المذكور  
 ولو كان فوطي اخذ حين عتق اي ان نكح بغير ذن المولى فوطي يجب  
 العقر بعد العتق ووجه الفرق ان في الاول ظهر الدين في حق المولى  
 لان الجنان وتوابعها داخل تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها لا  
 لولا الشر لما وجب العقر لان وجوب سقوط الحد وهو بالسرا والى  
 بسبب الشر من توابع الجنان ولم يظهر في الثاني لان النكاح ليس من  
 في شيء فلا ينظم الكتابة وصح تبين مكاتبه وعجز نفسه فكان مذبذب  
 او مضى عليها اي لم يخيار اما ان عجز نفسه فكان مذبذب او مضى على الكتابة  
 وسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل ان مات سيده فغير اي ان مات  
 المولى ولا مال له سواء وقد اضاها المضى على الكتابة او لم يختر شيئا  
 باختيار بين السعيتين المذكورين وان كان ثلثا بدل الكتابة فخل  
 والاخر مجمل على مذهبه وعسى يخيار الاكثر الموجل على الاقل المجمل  
 على قولها كلا المالكين حال وسحق كل عدم تجرى الاعناق فيلزمه  
 اقلها عدم الغاية في التحنن واستيلاد مكاتبته اي ان ولدت الكتابة  
 فادعى المولى الولد قصيرا ولد ومضت عليها او عجزت وصارت  
 ولد اي تحنن بين ان تضيق على الكتابة وتؤدي البدل فتعق قبل

١١٣٥

في ثلثي قيمته

في ثلثي قيمته

في ثلثي قيمته

موت المولى وبين ان يحجز نفسها فتعق بعد موت المولى وان مضت  
 على الكتابة فلها ان تأخذ العقر من سيدها وكتابة ام ولد عتقت  
 بموتها بجانا ومذوق في ثلثي قيمته او كل البدل في موت سيدها  
 هذا عند وعند ابى يوسف في الاقل منها وعند محمد في الاقل من  
 ثلثي القيمة وثلثي البدل اما الخيار عند فخر بن الجوزي وقد مر في  
 موضعهم واما المهدان فمحمد يقول البدل انه قابل البدل بالكل وقدم  
 لها الثلث بالدينين وما يقول جميع البدل وقع في مقابلة الثلث لان  
 الظاهر ان الانسان لا يلزم المال في مقابلة ما يستحق حرية وصحة  
 مكاتبته على نصف حال من بدل مؤجل والقياس ان لا يقع لانه اعتياض  
 على الاصل بالمال ووجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه  
 لانه لا يقدر على الاداء الابه وبدل الكتابة ليس الا من وجه حتى لا يقع  
 الكفالة فيه فاعتدلا وان مات مريض كاتب عبده فيه اي في مرض الموت  
 على اكثر من قيمة قال في الحقايق القديري ليس يلزم بل المراد ان بدل الكتابة  
 اكثر من قيمة باجل ولا مال له عزم وردة ورثة ادى ثلثي البدل حالا  
 وباقية موجلا او استوفى اي خيرا بعد بين الامرين المذكورين هذا  
 وعند محمد خيري بين ان يؤدي ثلثي القيمة حالا والباقي الى تمام البدل  
 مؤجلا بين ان يمتنع فيستوفى لان المريض له التأجيل في ثلثي القيمة اما  
 فيما وراءه يقع له التوك فيضخ التأخير وانه ان جميع المتني بدل الرقبة  
 حتى الورثة متعلق بالبدل فلا يقع التأخير في ثلثيه وفي نصف

ليس

من هذا العلم التمتع اذا دخل  
 الكتابة في الحكم المذكور

في ثلثي قيمته

في ثلثي قيمته



اي فيما اذا كان البدل نصف القيمة هنا اي في مسئلة موت الرض  
الذي كاتب عبده على بدل مؤجل ادى ثلثها حالا واسترق لان  
الحياة وقعت في القدر وفي التأخير فاعتبر اليك فيما وان قال  
حر لزيد كاتب عبدك على كذا وشرط العتق بآدائه اولاي سوا  
ان اديت فهو حر ولم يقل ففعل وادى احر عتق اما في صورة الشرط  
فظاهر واما في الاخرى فالقياس ان لا يعتق وفي الاستحسان يعتق  
لانه يتوقف على قول العبد الغائب فيما يقض وهو وجوب البدل عليه  
لا فيما يقض وهو صحة اداء القابل البدل ولم يرجع الى لا يرجع اليه  
على العبد لانه متبرك في الاداء وان قبل العبد فهو مكاتب وان كذب  
حاضر وغائب وقبل الحاضر فاي ادى قبل جبر او عتقا صودها ان  
يقول كاتبني بالف على نفسي وعلى فلان وقبل الحاضر فالقياس ان يقض  
في حصة الحاضر اضافة العقد الى نفسه فجعل نفسه اصيلا والغائب  
فيقضي كاتقضي على الاولاد بالتبعية فايها ادى قبل جبر اما الحاضر  
كل البدل عليه واما الغائب فلانه نيل به شرعا حرية وان لم يكن البدل  
عليه فصار كغير الرهن اذ ادى الدين يجبر الرهن على القول المجاز  
في استخلاص عينه وان لم يكن الدين عليه ولم يرجع على الاخر لا يبر  
في حق الاخر بخلاف معيار الرهن فانه يرجع على المستعين وان ادى  
بغير امر لانه مضطر في الاداء لانه تخاف تلف ماله في يد الرهن ولا  
تتمكن من تخليص العي من الابداد الدين وقول الغائب فلان

المسألة ١٨

مسألة ١٩

في حصة الغائب يتوقف على جبر وجه الاستحسان ان الحاضر يحل

على كذا

نقد على الحاضر وان كوتب امه وطفلا لها وقبلت فاي ادى لم  
يرجع وعتقوا كافي المسئلة الاولى **باب** كتابة العبد المتك  
احد شرطي عبد اذن للاخر بكتابة حصته اي حصة الاخر بالف و  
فضل وقبض بعضه فذاله اي القابض ان عجز عن هذا عند واصله ان  
الكتابة متبركة على قوله فيكون مقتضا على نصيبه وفاية الاذن انه  
لم ياذن فله حق الفسخ فبالاذن لا يبقى ذلك واذن لغيره بالقبض اذن  
للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له وعند  
الكتابة غير متبركة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض  
اصيل في البعض ويكمل في البعض والمقبوض متبرك بينهما ففي ذلك  
بعد العجز مكاتبه لرجلين جارت بولد فادعاه احد ما ثم جارت باخر  
فادعاه الاخر فنجحت ففي ام ولد للاول وصن نصف قيمتها ونصف  
عقرها وشريكه عقرها وقيمة الولد وهو ولد بيانه انه لما ادعى احد  
الولد صحت دعوى لقيام الملك له فيه وصار نصيبه ام ولد له لان  
لا قبل النقل من ملك الى ملك فقصر امومية الولد على نصيبه كافي المد  
الشركة وان ادعى الثاني ولدها الاخير صحت دعوى ايضا لقيام  
ظاهرها ثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وبتين ان  
الحاجة كلها ام ولد للاول لانه زال المانع من الانتقال ووطئة سابق  
ويضمن نصف قيمتها لانه يملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف  
عقرها لو طينه جارية متبركة ويعني شريكه كالعقرها وقيمة الولد

يكون



ولده لانه بمنزلة المعزول لانه حين وطئها كان ملكه قايما ظاهرا وولد  
المعزول ثابت النسب منه خربا لقيمة ولكنه وطئ ام ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال  
العقر وهذا قوله وقال اي ام ولد للاول ولا يجوز وطئ الاخر لانه لما ادعى  
الاول الولد صارت كلها ام ولد له لان امومية الولد يجب بمكها بالايجاب  
ما امكن وقد امكن بفتح الكتابة لانه قابله لم تفسخ فيما لا يقرب المك  
وبقي الكتابة فيما رواه بخلاف التدبير لانه لا يقبل الفسخ واذا صارت  
ام ولد له فالثاني وطئ ام ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا  
عليه بالقيمة غرامة لا يجب لحد للبهمة ويلزم جميع العقران الوطئ لا يبرئ  
احد الغرامتين وبقي الاول للشريك نصف قيمتها مكاتبه على قياس قول بويحيى  
والاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكتابة على قياس قول  
محمد واذا انقضت الكتابة في حصته الشريك عند ما قبل العجز فكذلك مكاتبه <sup>للاول</sup>  
بنصف البدل عند الشيخ ابو منصور وبكل البدل عند عامة المتأخرين واي دفع  
العقر اليها صح اي قبل العجز لان الكتابة ما دامت باقية حتى انقضت بالافضاء  
بمنافعتها واعوانها وان لم يبط الثاني ودرها فخرجت بطل تدبيره ومضى  
ولد للاول والاول له وصغر لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها لانه  
يتين بالعجزة تلك نصيب الشريك وقت الاستيلاء والتدبير وقع في  
ملكه بخلاف النسب لانه يعتمد العزول فان حرها اي الكتابة المنزلة  
احد ما غنيا فخرجت ضمن قيمتها لشريكه ورجع به عليها هذا عند وعند المالكا  
وهذا مني على ان الساك اذا ضمن المقتري رجوعه عند لا عند ما عبد حزين

عنه

دبر احدهما ثم حرق الاخر مليا او عكسا اي حرق احدهما ثم دبر الآخر  
اعتق المدبر او استسعى فيها اي في الصورتين او ضمن شريكه في الاولى  
فقط هذا عند وجهه ان التدبير يتجزى عند قد بر احد ما يقصر  
على نصيبه لكن يفسد به نصيب الاخر فثبت خيرة الاعاق والنصيب والا <sup>ستع</sup>  
كما هو مذهبهم فان اعتق لم يبق له الخياران النصيب والاستعانة واعانة  
يقصر على نصيبه لانه يتجزى عنه ولكن يفسد به نصيب شريكه فله ان <sup>نصفه</sup>  
قيمة نصيبه مدبرا لان الاعاق صادق المدبر وقد مضى في باب اعتق  
البعض الاختلاف في قيمة المدبر قد ذكر واذا ضمنه لا يتكلم بالضممان <sup>لانه</sup>  
لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك اما في المسئلة الثانية فلا آخر لخيار <sup>تد</sup>  
الثالث لان المدبر يعتق ويستسعى وقالوا اذا دبره احدهما فاعاق الاخر با <sup>طل</sup>  
لان المدبر يعتق عند ما فتملك نصيب صاحبه بالتدبير وبضمن نصف قيمته  
فما وسر كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا يخلف باليسار والمسا <sup>وان</sup>  
اعتقه احدهما فدبري الاخر باطل لان الاعاق لا يتجزى عند ما فيضمن نصف  
قيمة ان كان موسرا ويسعى العبد ان كان معسرا لان هذا ضمان اعتاق  
فخلف باليسار والمسا **باب الموت والعجز مكاتب عجز عجز**  
ان كان له وجه سبيل لا يعجز الحاكم الا بعد ثلثة ايام فان مضت ثلثة  
ايام ولم يؤدى ذلك انجز حكم بعينه والا اي ان لم يكن له وجه سبيل عجز  
سدا عند ما وعند ابى يوسف لا يعجز حتى ياتي عليه بخان وقبحها بطل  
سيد او سيد برضا وعاد رقة وماني يد ليدنه وان مات غنى فاد

في ضمانه

من قال نصف ذلك انجز  
كان غنى او كان عجز  
المعصية



اي غزال يفي ببول الكتابة لم تفسخ وقال ان في تفسخ موت العبد  
لانه اما ان يثبت بعد المات مقصود الويث قبله او بعد مستداق  
للاول لعدم الحلية ولا الى الثاني لفقد الشرط وهو الاداء ولا الى الثالث  
لتعذر البتوت في الحال والشئ يثبت ثم يستند ولنا انه عقد معا  
فلا ينطلي بوجوه احد المتعاقدين وهو المولى وكذا بوجوه الاخر والجميع  
بينهما الحاجة الى ابقاء العبد لاحياء الحق فينزل حيا فميتا ويستند  
بإستاد سبب الاداء الى قبل الموت ويكون ادله حلقه كاداية وقضى  
البدل من له وحكم بوجه حرا والارث منه وعق من ولد منه في كتابه  
انما قال هذا لان من ولد قبل كتابته لا يتبعه او شرهم وكوب سوري  
صغير او كبير بوجه اي بكتابة واحدة فان الصغيرة تتبعه وهو مع الكبير  
كشخص واحد وان لم يترك وفاء من ولد في كتابته سعى على نجته واذا  
ادى حكم بعتق ابيه قبل موته وبعتقه ومن شره ادى البدل حالا او رد  
دقيقا هذا عنده وعندهما الولد المأزى ايضا يسرى على نجوم الاب لانه  
كوب تبعية الاب وان ترك ولدا من حرة ودينار في يدها نجى الولد  
وقضى به لى بوجوب الجناية على عاقلة انه لم يكن ذلك تجيز الاب لان هذا  
القضاء يقرر حكم الكتابة لان من قبضتها احاق الولد بمولى الام والحيا  
المقل عليهم لكن على وجه يحتمل ان يعتق فيجوز الاولى الولاء الى مولى الاب  
والقضاء باقرار حكمها لا يكون تجزوا انما قال ودينار لانه لو كان غنيا لا  
القضاء بالا حاق بالام لاسكان الوفاء في الحال وان اخصم قوم ام

هذا هو الوجه في بطلان  
الكتابة في موت العبد  
لان العبد يملك نفسه  
ولا يملك غيره  
فلا يملك كتابة  
ولا يملك بيعه  
ولا يملك بيعه  
ولا يملك بيعه

وايه في ولاية وقضى به لقوم ام فهو تجيز لان القضاء يكون الولاء  
لمولى الام معناه ان الاب مات رقيقا وانفسخ عقد الكتابة وهذا  
فضل جهده فيه فينفذ ما يلائقه من القضاء فلم يذاكر تجيزا وطلب  
لنفسه ما ادى اليه من صدقة فيجوز لتبدل الملك فان العبد يملك صدقة  
والمولى عوضا عن العتق واليه الاشارة النبوية في حديث بريدة روى  
صدقة ولنا هدية وان جنى عبد فكتبه سيد جاهلا به اى بالجناية  
فجنى او مكاتب اى جنى مكاتب فلم يقضى به اى بوجوب الجناية فجنى دفع او  
فدى اما ختير بين دفعه واداء ارش الجناية لان هذا موجب جناية العبد  
لكى الكتابة كانت مائة عند الدفع ثم زال المانع بالجنى فعاد الحكم الا  
وان قضى به عليه مكاتب فجنى بيع فيه لانه دين يباع فيه لانقال الحق  
من الرقة الى العتق بالقضاء ولا ينفسخ بموت السيد وادى البدل الى  
ووقته على نجته فان اعتقه بعضهم لا يقع لانه لا يملكه فان المكاتب لا يملك  
سائر اسباب الملك وكذا سبب الوارث وان اعتق عتق مجانا لانه  
يصير ابرأ عن بدل الكتابة فانه صرح قد جرى فيه الارث وادى بوى  
المكاتب عن بدل الكتابة لعتق وهذا الابراء اقتضا تصحيح العتق والاعتاق  
لا يثبت بابراء البعض فلهذا لم يعتق في الصورة الاولى **كتاب**  
**الاول** في سوغات ولادة الصاغة وموقاة حكمة اى ثابته بحكم الشرع  
سبب للارث والعقل ومن ومن انه نفس الارث ضد ومن وكذا من غم  
انه عبادة عن يناصر يوجب نفعه عن ذلك تحققة بدون الارث والشاكر

هذا هو الوجه في بطلان  
الكتابة في موت العبد  
لان العبد يملك نفسه  
ولا يملك غيره  
فلا يملك كتابة  
ولا يملك بيعه  
ولا يملك بيعه  
ولا يملك بيعه

هذا هو الوجه في بطلان  
الكتابة في موت العبد  
لان العبد يملك نفسه  
ولا يملك غيره  
فلا يملك كتابة  
ولا يملك بيعه  
ولا يملك بيعه  
ولا يملك بيعه

هذا هو الوجه في بطلان  
الكتابة في موت العبد  
لان العبد يملك نفسه  
ولا يملك غيره  
فلا يملك كتابة  
ولا يملك بيعه  
ولا يملك بيعه  
ولا يملك بيعه



اذا اعتق كافر لما قال في الميسر ولله الميث لمولاه وان كان كافرا  
 لانه الولد كالنبي ونسب الكافر قد يكون ثابتا على المسلم فكذلك الولد  
 ولكنه لا يورث لكونه مخالفا له في الملة ولا يعقل عنه لانه باعقار النضر  
 لانض بين المسلم والكافر وولاء الموالاة وسوان ولله على ان يورث  
 اذ امارت ويعقل عنه اذا جنى واصله عقد يتم بالايجاب والقبول من الطرفين  
 ابتداء بالتزويج الاول فقال من عتق باعتاق او بفرجعه من كتابه <sup>اليد</sup>  
 والاستيلاء اعلم ان يورث الولد باحد منها هو لا يتوقف على العتق على  
 ما سياتي الا ان في ضرورة لا بد من عدم بطلان ما هو السبب وكلها في  
 موضع البطلان ولذلك فرض العتق او بملك قريب آياه اى بطريق الارث  
 لانه اذا كان بالشراء ونحوه يدخل في الاول فولاده لستد وان شرط على  
 لان الشوط خالف للنسب فنفذ العتق ويبطل الشوط لا يقال كيف يكون الولد  
 بالديبر والاستيلاء لستد والمذبر وام الولد انما يعتق بعد موت  
 السيد لما عرفت ان الولد ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمه تصح سببها  
 وبثوبها بالديبر والاستيلاء ولا يتوقف على العتق بموت المذبر المستولد  
 صرح بذلك في الميسر حيث قال وكذا الحكم في ولاد المذبر وميراثه وفي  
 ام الولد والكتاب وميراثها لان المذبر والكتاب والمستولد مستحق  
 ولله كما باشر بالسبب ولو سلم انه ميراث فمضى كونه للمولى انه يتوفى فيه  
 وينفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قرره ناه بيق ان ما  
 ارثه في دفعه ما ذكر من فرض ان ترد المولى منشاء فله الديبر بل عدم <sup>التدبر</sup>

من عتق كافر لمولاه  
 وان كان كافرا  
 لانه الولد كالنبي

المستولد مستحق  
 ولو سلم انه ميراث

ومن اعتق زوجهما قوت ولدت لاقبل من نصف حول اى من وقت الاعانة  
 فله ولاد الولد بل يعقل عنه اى ان اعتق ابو لا ينتقل ولا الولد من مولى الام  
 اى مولى الاب لان الحمل كان موجودا وقت الاعانة فوقع اعنائه قصد  
 فلا ينتقل من معتقه وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقبل من ذلك لان احدهما  
 كان موجودا وقت الاعانة فكذلك الاخر بناء على ان التوأمين ولداً بين  
 ولادتهما اقل من نصف حول وان ولدت لكثرته في لاد الولد ليد  
 قد عرفت ان الولد ليس بميراث فصح بثبوت اولاد مولى الام ثم لمولى الاب  
 فان اعتق الاب جى ولو ولد له قوته يعنى ان اعتق الاب قبل موت <sup>الولد</sup>  
 لانه ان مات قبل عتقه لا ينتقل ولاده من مولى الام واما فرض موته <sup>بعد</sup>  
 موت الاب فلا حاجة اليه لما مر غير مرة ان الولد محله كحمه النسب لا <sup>نفس</sup>  
 الميراث بل السبب المحمى له مولا مولاة نكح معتقه فولدت فولاد ولها  
 لمولاهما هذا قولهما وقال ابو يونس وولاد لمولى الاب مولاة ترجيحاً <sup>لجانب</sup>  
 الاب ومما رجحوا لاد العتاق وان كان من جانب الام وانما وضع المصلحة <sup>صالح</sup>  
 في العتق لانه ولاد الموالاة لا تكون في العرب لانهم شعوباً وقبائل  
 وتناصرهم بها فاعتت عن الولد ذكرى في الهداية وانما قيل في قوله لان  
 لهم شعوباً وقبائل فالارث لمولى الموالاة لتأخره عن الميراث النبوي  
 فليس ينبغي لان وجود الوارث المتقدم عليه لا يضر وكان هذا القائل <sup>غافل</sup>  
 عما سياتي من قوله واخر غنى الرجم والعتق عصبة العصبه من يأخذ  
 ما بقي من صاحب الرض وكل الميراث عند عدم قدم النسبة اى العصبه <sup>النسبة</sup>

على كذا

من عتق كافر لمولاه  
 وان كان كافرا  
 لانه الولد كالنبي



من اي صنف كان من الاضاف المذكورة في كتب الفرائض عليه و  
هو على ذي الرحم وسو من الارض له ويدخل في نسبه الى الميت اني فان  
مات السيد ثم المفق في لاه لم يقل فانه لانه قد لا يورث كاذ كان  
للمفق عصية نسبه او اصحاب الفرائض لا يتبع منهم شيء فان قلت اذا  
لم يكن له ميراث فماتت ثبوت الولاء قلت انه يظهر في اولاد المفق  
فان ثبت له الولاء يورثهم عند عدم الحاجب ومن هنا اتضح في القول  
بان الولاء هو الميراث حتى الانتفاع لا قرب عصية الى عصية السيد النسبه  
على الترتيب الذي ذكر في موضعه وان لم يوجد فلعصية السببه بشرط  
الذكون وانما لم يذكر اكفاء بانفهام من قوله ولاولاء للنساء اما اعتق  
كافي الحديث يعني قوله صلح ليل النساء من اولاد الاما اعتق او اعتق  
اعتق او كاتبين لو كاتب من كاهن او ذبح من لودن ذبح او ذبح ولاء  
معتق او معتق معتق اي ليس للنساء من الولاء الاولاد من اعتقته او  
ولاء ما اعتقته من اعتقته واما ولاد المدبر فثبتت عليه فثبتت وحيث قال  
وفي مدبر المدبر يورث ذلك يعني ارتداد المولى من بين فدا خطا  
اما الاولاد فثبتت فيما سبق واما الثانية فلان ارتداد المولى الاول  
يكفي اذ بعد ما اعتق المدبر الاول بان تراه يجوز ان يعتق مدبر يورث  
مدبر ثم يموت حر مدبر يورثي وقد عاده **مسألة** هذا الفصل  
بيان ثانی نوعی الولاء المحمي والى غير لم يقل ان اسلم رجل على يد رجل  
لانه ليس بشرط انما الشرط كونه اعتمدا على ماله على ان يورثه ويعقل عنه

هذا هو الميراث  
لأنه لا يورث من غير  
نسبه

هذا هو الميراث  
لأنه لا يورث من غير  
نسبه

فعله اي دية المولى الاسفل ان خبير عليه اي على المولى الاعلى او  
له وان شرط الارث من الجانبين كان كذلك ذكر في البيه وغندك  
وان افعى لا يعتد لهذا النوع من الولاء واخر غنى ذي الرحم وله اي للمولى  
الاسفل النقل عنه اي غنى المولى الاعلى بحضه وكذا الاخر اي للمولى الاعلى  
التي تولى عن ولاية اي ولاد المولى الاسفل بحضه ان لم يعقل عنه وان  
عقل عنه او عن ولاد فلا اي ليس لواحد منها ان يتحول بشرط ان يكون  
حر غير عربي ويتضمن هذا عدم كونه معتقا ولذلك اتفق صاحب الهداية  
بذلك بان لا يكون من عقل عنه بيت المال واما كونه مجهول النسب ففي

منه المذكور في الهداية  
وقد استدلنا في السمع  
مفيدة

استراطه اختلاف الشايخ رحمهم ذكر في اختصار **كتاب**  
**الاکراه** سورة الشرع فعل يوقم بغير نكال او وقع فلان بفلان ما  
فيقوت به رضاه ولا يفسد به اختيار او يفسد اختياره مع بقاء اهلية  
الاكراه نوعان احدهما مفوت الرضا وذلك من غير السلطان بتهديد  
او الضرب واما قلنا من غير السلطان اذ يكفي فيه مجرد الامر بلا تهديد و  
ذكر في الخائنه والثاني مفاد الاختيار وذلك بتهديد القطع او قطع العضو  
او ضرب تخاف منه تلف النفس او العضو اعلم ان الاكراه اذا بلغ حد الجبر  
الاختيار وذلك عند خوف تلف النفس او العضو فان كل امر فيه هذا  
فلا استناع عند مجول في طبعه جميع الحيوانات وان يبلغ حد الجبر  
الاختيار لكن قد يفوت الرضا وذلك عند خوف الجبر والضرر يقال لا  
البلوغ وللثاني غير المبي وكلاهما لا ينافي بقاء الاهلية لانها بالعقل و

هذا هو الميراث  
لأنه لا يورث من غير  
نسبه

هذا هو الميراث  
لأنه لا يورث من غير  
نسبه



وشروط خوف المكن ايقاعه بان يغلب على ظنه ان المكن بوقته وذلك  
 عند قوة المكن على ايقاع ما هدد به سلطانا كان او لصا روى عن ابي  
 حنيفة ان الاكراه لا يتحقق الا من سلطان قال صاحب الهداية في فتاواه  
 النوازل بعد نقله هذا الخلاف فقد قالوا هذا خلاف عصره زمان <sup>وكان</sup>  
 المكن به ملتفان او عضوا او موجبا عما يهدم الرضا هذا مختلف باختلاف  
 الناس فان الاشرف يفتون بكلام ضئ والارذل ربما لا يفتون الا <sup>بالفرد</sup>  
 المتبرج فان قلت بعد هذا التعميم لا وجه لتخصيص الاكراه بالسلطان قلت <sup>المتخصص</sup>  
 الواقع غير جديفة في الاكراه المكني يرشدك اليه القول المنقول عن الشيخ  
 انما الان نقل في مطلق الاكراه فاخلل في النقل والمكن مستغنا عن  
 عليه قبله فلحقه كاتلاف ماله واخراج ماله ولو بوضوح او حتى آخر  
 كاتلاف مال الغير او حتى الشك في كسر الحجر فلو كان يقتل او ضرب يربد  
 او حبس حتى باع او اشترى او اقر واجر فسخ او لم يفسخ لان الاكراه المكني  
 وغير المكني يعدمان الرضا وهو شرط لصحة هذا العقود وكذا الصحة الاقرار  
 فلذلك صار له حتى الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقود نافذة عند امتسا  
 التملك وبذلك المسمى ان قبض وعنده موقوف فقبل الاجازة لا يفيد <sup>الملك</sup>  
 في قال ان الاكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن السبيل التمسك فيصير اعتاقه  
 وكذا سائر التعريفات التي لا يمكن نفعها ولزم قيمة لا لانه ينفذ لانه  
 نافذ قبل هذا ما عرفت بل لانه يلزم في اللزوم امر آخر ولما انفاد العلم  
 ان بيع المكن فاسد عندنا خلافا للفرق لما عرفت انه موقوف عند

في البيع  
 والارذل  
 ربما لا  
 يفتون  
 الا  
 بالفرد

في البيع  
 والارذل  
 ربما لا  
 يفتون  
 الا  
 بالفرد

في البيع  
 والارذل  
 ربما لا  
 يفتون  
 الا  
 بالفرد

قال في غايد البيان  
 في بيان ما قد عرفت

من قبيل النافذ المقابل للموقوف الا انه يخالف سائر البيوع الفاسدة  
 من حيث انه ينقلب جائزا برضى المكن ولا ينقطع فيه حتى الاسترداد وان  
 الايدى بخلاف سائر البيوع الفاسدة لان الفساد هنا للمحق العبد وما  
 سواه فلا يبطل حتى الاول للثاني اما فيما فالحق الله تعالى وقد علق بالبيع <sup>الثاني</sup>  
 حتى العبد وقته مقدم حاجته فان قبض عنه او سلم طوعا قهره على ان  
 من التخيير اباقي وهو ان تعلم البيع باقتلاب صحيحا موقوف على رضى البائع  
 او اجازة بناء على ان الفساد كان حتى لا حتى الشرع فكانه يقول لما وقف  
 اقتلابه صحيحا على ابيع واجازة فقبضه المكن او تسليمه المبيع طوعا يفتل  
 صحيحا دلالتها على الرضا والاجازة لزم لم قبل نفذ لما عرفت ان بيع <sup>المكن</sup>  
 نافذ عندنا والمعلق على الرضا والاجازة ولو لم لا فاده قال في شرح  
 الطحاوي ولو ان المسمى من المكن باعه من اخر ثم باعه الثاني من اخر حتى  
 تداولته الايدى فله ان يفسخ العقود كلها واي عقد اجازة جاز <sup>العقود</sup>  
 كلها لان العقود كلها كانت نافذة الا انه كان له حتى الفسخ لعدم الرضا  
 وان قبض مكرها لا ورده ان بقي قال في البديع اما اذا باع مكرها ولم  
 مكرها كان البيع فاسدا لان حقيقة البيع المبادلة والاكراه يورث  
 فيها بالفساد وقلا بعضهم لم يذكر في الهداية حكم التسليم مكرها لكن ذكر في  
 اصول الفقه ان الاكراه اذا كان على البيع والتسليم يكن التسليم مقصرا <sup>على</sup>  
 الفاعل ولا يجمل الفاعلة التي الحامل في التسليم لانه عمله على البيع وقيل <sup>جمل</sup>  
 انه يصير تسليم المقصود ويطلب البيع عوضا واذا كان التسليم مقصرا على

في البيع  
 والارذل  
 ربما لا  
 يفتون  
 الا  
 بالفرد

في البيع  
 والارذل  
 ربما لا  
 يفتون  
 الا  
 بالفرد



ينبغي ان ينفذ ويجب القيمة انتهى وكان هذا القابل غافلا عن فندان  
 الرضا من الماعل فانه يلزم من اقصان السليم عليه ان يكون راضيا له قاذ  
 لا ينبغي ان يصدر عن غير فضلا عن تميز مثل ثم انه لم يصيب في قوله  
 القيمة فانه على تقدير ما ذكر ينبغي ان يجب الثمن لان وجوب القيمة حكم  
 فساد العقد ومراعاة انه لا يفسد وكذلك قال ينبغي ان ينفذ بتداء  
 زعمه ان بيع المكن على تقدير فساد غير نافذ ولو كان البائع لا المتي  
 وهكذا البيع في اي في يد المشتري ضمن قيمة للبائع اي يجب الضمان  
 وذلك لا ينافي كون المكن مجيزا كما ان لزوم القيمة عليه في صورة لم يكن  
 منافيا لذلك فلا حاجة الى التاويل بان قرار الضمان عليه وله ان يضمن  
 ايتا من المكن بالكن والمشتري فان ضمن المكن رجع على المشتري  
 ببقية وان ضمن المشتري جاز انما قال جاز دون نفذ لما عرفت انما كل  
 شراء بعد لا ما قبله فان المشتري اعم من ان يكون متريا او لا او متويا  
 ثانيا او ثالثا لو تناسخت العقود فانه يضمن المشتري الثاني القيمة  
 مكاله فيجوز كل شراء بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيرجع  
 المشتري الضامن بالثمن على باييه وهذا بخلاف ما اذا جاز للمالك احد  
 العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حقه وهو المانع فساد الكل الى  
 يجوز وفي الضمان يثبت الملك المستند فيستند الى حين القبض لا ما قبله  
 وان اكره على اكل مينة او لحم خنزير او شرب دم او حمان لم يكن  
 اي الاكره ملجئا بان لم يكن خوف على النفس والعضو لم يحل وان

هذه القيمة  
 هي القيمة  
 التي هي  
 القيمة

هذا هو  
 الذي هو  
 الذي هو

هذا هو  
 الذي هو  
 الذي هو

كان ملجئا بان كل ذلك الخوف سوار كان بقتل او قطع او ضرب فان  
 في الضرب ايضا قد يوجد ذلك الخوف كما اذا كان مبرجا حل لان هذا  
 في الضرب ايضا الاشياء مستثناة على الحرمة في حال الضرورة ولا  
 عن الحرمة حل ولا ضرر في اكره غير ملجئ فان صبر وقل انما انما ثم  
 اذا علم بالا باحة لان في الكساف في اكره غير ملجئ الحرمة فساد لان قد  
 دخله اختلاف العلماء فيقدر بالجهل فيه كما في المحضة وعلى الكفر  
 رخصه ان يظهر ما امر به وقله مطين بالايمان وبالضرب احيوي  
 ان خيبا وعان ابتلياً بذلك فضر خيب حتى صلب فسماه رسول الله صلعم  
 سيد الشهداء واظهر عمار رضو وكان قبله مطين بالايمان فقال له  
 النبي صلعم فان عادوا فعدلي عاد الكفار الى الاكره فعدت الى مثل  
 ايتت به او لا من اجراء كلمة الكفر على اللسان وقبله مطين بالايمان  
 في البدايع فقد رضى رسول الله صلعم في ايتان كلمة الكفر بغير طمأنينة  
 القلب بالايمان حيث امن النبي صلعم بالعود الى ما وجد منه فقلت  
 ادنى درجات الامر بالاياة وهي لاجتماع الحرمة والحرمة غير منكسرة  
 فامسنى الامر بالعود الى ما وجد منه قلت لا شبهة في ان الرخصة بغير قيام  
 الحرمة او الخطاب صريح بذلك الصلاة التفتان في التلويح حيث  
 لان ما اكى عليه اما فرض او مباح او رخصة او حرام وكل ذلك من اثار  
 الخطاب فالاباحة الثابتة التي ادنى درجات الامر لا تقابل الحرمة بل تجا  
 قيل والفرق بين هذا وبين شرب الخمر ان شرب الخمر يحل عند الضرورة

ما روي عن النبي  
 صلعم ان  
 من شرب الخمر

ان شرب الخمر  
 في الضرورة  
 هو الرخصة



واكفر لا تحل ابدافرض اظمان مع قيام دليل الحرة ويرد عليه ان  
يقال نعم ان الكفر لا تحل ابدالاكن الكلام في الكلام بكلمة الكفر حال  
القلب بالايمان فذلك في حالة الاضطراب ليس بكفر وقد اشار المص  
الى هذا حيث قال ان يظهر ما يرى ان يكفر فالصواب ان يقال والتمس بكلمة  
الكفر لا تحل اصلا غمارة لا رخصة في اظهار الكفر اما الرخصة في اجراء  
الكفر على اللسان في حالة الضرورة وذلك ليس بكفر حال طمينة القلب <sup>لان</sup>  
وان كان مخموا واما اطبنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقوام  
ومضال الافهام دون غير ملجي ورضوله اطلاق غير مسلم ملجنا ومن  
الكله بكر الراء اذ الكفر بصيرة لكن فيما يطع الله والائلاف <sup>هذا</sup>  
القبيل لا قبله فان قتل المسلم لا يحل بالضرورة اعلم ان ما كان عليه ان  
محرم او يورثه الملج دون غير الملج من الاكراه ثم انه اربعة انواع محرم  
تجلى حرمة ويصير فرضا كاكل الميتة وشرب الدم في حالة المحنة <sup>وحرمة</sup>  
وحرمة تجلى حرمة ولا يصير فرضا كاكل الميتة بل يبقى على الاباحة كالافطار  
في نهار رمضان ومحرم لا تجلى حرمة ولكن يرضق فيه كاجراء كالم الكفر  
على اللسان والقلب مطين بالايمان ومحرم لا تجلى حرمة ولا يرضق  
فيه كقتل مسلم والائلاف مال مسلم على ما ذكره في التهمة والبدائع من النوع  
الثالث وعلى ما ذكر في الهداية والمحيط من النوع الثاني وقيل الكفر  
فقط اي ان كان موجب القتل العاص لان القاتل كالله له هذا عند  
وعند ابي يوسف لا يجب على احد للشيء وعند زفر جيب على القاتل فقط

مهم

في

مما

هذا هو الوجه في ان الكفر لا يحل ابدافرض اظمان مع قيام دليل الحرة ويرد عليه ان يقال نعم ان الكفر لا يحل ابدالاكن الكلام في الكلام بكلمة الكفر حال القلب بالايمان فذلك في حالة الاضطراب ليس بكفر وقد اشار المص الى هذا حيث قال ان يظهر ما يرى ان يكفر فالصواب ان يقال والتمس بكلمة الكفر لا تحل اصلا غمارة لا رخصة في اظهار الكفر اما الرخصة في اجراء الكفر على اللسان في حالة الضرورة وذلك ليس بكفر حال طمينة القلب لان وان كان مخموا واما اطبنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقوام ومضال الافهام دون غير ملجي ورضوله اطلاق غير مسلم ملجنا ومن الكلهم بكر الراء اذ الكفر بصيرة لكن فيما يطع الله والائلاف هذا القبيل لا قبله فان قتل المسلم لا يحل بالضرورة اعلم ان ما كان عليه ان محرم او يورثه الملج دون غير الملج من الاكراه ثم انه اربعة انواع محرم تجلى حرمة ويصير فرضا كاكل الميتة وشرب الدم في حالة المحنة وحرمة تجلى حرمة ولا يصير فرضا كاكل الميتة بل يبقى على الاباحة كالافطار في نهار رمضان ومحرم لا تجلى حرمة ولكن يرضق فيه كاجراء كالم الكفر على اللسان والقلب مطين بالايمان ومحرم لا تجلى حرمة ولا يرضق فيه كقتل مسلم والائلاف مال مسلم على ما ذكره في التهمة والبدائع من النوع الثالث وعلى ما ذكر في الهداية والمحيط من النوع الثاني وقيل الكفر فقط اي ان كان موجب القتل العاص لان القاتل كالله له هذا عند وعند ابي يوسف لا يجب على احد للشيء وعند زفر جيب على القاتل فقط

لانه مباشر ولا يحل له القتل وعند الثاني يجب عليها على القاتل بالباشرة  
وعلى احامل بالتيب فان التيب عند كالمباشرة وضع تكلم  
طلاقة واعناق قياسا على صحتها مع الهزل وفيه خلاف السانقي قولا  
انما يقيد به لانه اذا كان فضلا كما اذا استوى دارم محرم منه لا يرجع لكن  
على الممكن بالقيمة ذكي صاحب البديع وعلله بانه حصل عوض وهو  
الرحم ورجع بقيمة المقتل يعني في صورة الاكراه على الاعناق لانه ضل  
الله فيه من حيث الائلاف فانضاف اليه ولا يرجع هو اي الكفر بالاف  
عليه اي على المقتل لانه مؤخذ بالائلاف ولا سعاية اي على المقتل لانها <sup>للمقتل</sup>  
الى الحرية او لتعلق حتى الغير ولم يوجد واحد منها وبنصف المستان  
لم يطا يعني في صورة الاكراه على الطلاق وان لم يكن في العقد منسج  
بالمزم من المتعة لان ما عليه كان على شرف السقوط بلحى الفرق من قبلها واما  
يتأكد بالطلاق فكان اطلاقا بالمال من هذا الوجه فيضاف الى الكفر من  
حيث انه اطلاق بخلاف ما اذا دخل بها ان المهر قد تقرر بالدخول لا <sup>بالطلاق</sup>  
وما قيل المهر يجب بالعقد والطلاق شرط واحكم لا يضاف اليه منشاؤه  
عدم التأمل في وجه التفتين واما ما قيل سقوطه بالفرقة مجرد ومن فلا  
اعتبار له فليس بشئ لانه قد يقع وقد اعتبر الشرع وبين حكمه فالقول  
بانه مجرد ومن من سوء الفهم وقوله فلا اعتبار له جرة حارجه عن هذا الاداة  
كما لا يخفى ووزن وبينه وظمان ورجعة وابلأوه وفيه فيه اي في <sup>الابلا</sup>

من قال من العتق نص غننا  
بحسن لان العتق الاوانق  
منه

صالح

صالح

صالح



سواء كان بالقول او بالفعل واسلامه الاصل عندنا ان كل عقد لا  
يتمل المنع فالأكراه لا يتحقق صحة وكذلك كل يقع مع الفرض <sup>الأكراه</sup> يقع مع  
 والإسلام مما يقع بالأكراه لانه لما احتمل رجحنا الإسلام في الحالين لانه  
 يميل الى ما يصلحة عليه بلا قتل لوربع تمكن البتة ويمنح انه للقتل لا يورث  
 مدونه أو كونه وردته فلا يبين عرسه ولو زنى يحد الا اذا اكراهه سلطان  
 هذا عنده وعندنا لا يحد فان قلت قد اضار فيهما فيما سبق حيث  
 وشرطه فرق الكون على ايقاع ما هدر به سلطانا كان اولصا فبعد ذلك  
 لا وجه لتقريب هذه المسئلة على خلاف ذلك قلت ليس تقريها على خلاف ذلك  
 فان مدار الجواب هنا ليس في الاصل الخلاق كاذبا اليه كبر من الظاهر  
 فيها بل على افرق الزاهدي في شرح المذوري حيث قال ان الأكراه  
 في الانتشار فكان طامعا فيجب اخذ الا ان يكونه السلطان لا  
 اقامة الخد اليه وهو الذي حمل عليه انفق من قال كون الأكراه مسقطا  
 متفق عليه فيما بينهم لكن هذا الاختلاف انما هو في تحقق الأكراه من غير  
 السلطان فان عنده الأكراه لا يتحقق من غير السلطان فالزنا لا يكون  
 مع الأكراه فيحد فاذا كان السلطان فرق لا يحد لوجود الأكراه هنا  
 وعندنا الأكراه متحقق فيه من السلطان وغيره فلا يحد في الصورين  
 فقد اضطر اما اولافانه نسب الى ابي حنيفة ما لا يرضاه لما عرفت انه  
 لا يبين الجواب هنا على عدم تحقق الأكراه من غير السلطان وانما  
 فلانه نسب الى المص قول الفرع هنا مع رد الاصل فيما سبق وهل

هذا هو الوجه في  
 ما ذهب اليه من ان  
 الأكراه لا يحد  
 في الصورين

الاسم قوله التدبير وصور الدية في هذا الفن وهذا البيت والى تحية  
 عليه ان يقال ان ابا حنيفة لا ينكر وقوع الأكراه من غير السلطان <sup>مطلقا</sup>  
 انما يكره في المصار والأكراه على الزنا لا يختص بالمصار فلا وجه  
 الجواب المذكور على الاصل كتاب الحرج هو في الشرع  
 منع عن التصرف او وصفه وكان الأكراه على نوعين تام وهو الجبر  
 وناقض وهو غير الجبر كذلك الحرج تام وهو المنع عن الاصل التصرف وناقض  
 وهو المنع عن وصفه من قهر على الاول وقال هو المنع عن التصرف او  
 الثاني وقال هو المنع عن نفاذ التصرف فقد قصر واعلم ان الجبر في النية  
 المنع مطلقا وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع خصوص شخص عن  
 مخصوص او عن فائدة وتفضيله انه منع حكم للرفيق عن نفاذ تصرفه العقلي  
 الضار وقران بالمال والحال والصغير والجنون على اصل تصرفه العقلي  
 ان كان ضررا محضا وعن وصف نفاذه ان كان دايما بين الضرر <sup>المنع</sup>  
 ومن دعي ان ما في الرفيق ليس بجبر في الحقيقة فلم يتحقق منه وانما قلنا  
 الرفيق يمنع عن نفاذ تصرفه العقلي الضار في الحال لانه اذا تلف مال <sup>الضرر</sup>  
 لا يواظبه في المال انما يواظبه بعد القوق صرح به في البدائع واذ تحقق  
 هذا فقد وقعت على ان من قال هو منع نفاذ تصرف وقى لم يصح  
 اخرج منع الرفيق عن نفاذ تصرفه العقلي في الحال عن جد الجبر وكذا ان  
 وجهه قايلا ان الجبر لا يتحقق في افعال الجوارح فالصبي اذا تلف مال  
 الغير يجب العتق وكذا الجنون وسببه الصغير والجنون والرق مانع

هذا هو الوجه في  
 ما ذهب اليه من ان  
 الأكراه لا يحد  
 في الصورين

فقد اجماعنا على ان  
 الأكراه لا يحد  
 في الصورين

هذا هو الوجه في  
 ما ذهب اليه من ان  
 الأكراه لا يحد  
 في الصورين



الحجر مطلق الجحون الشامل للقوى والضعيف كما في المصنوع فلا  
يصح طلاق صبي وجحون غلب اي صار مغلوبا بالجحون حيث لا يفيق  
اي لا يزول عنه ما به من الجحون قويا كان او ضعيفا احتوز به عن الذي  
يجب ويقيم كانه وتم كالتعم نفع عليه ابو الحسن كبر في ونسبهم انه احتوز  
به عن المصنوع فقد وهم لان طلاقه ايضا لا يقع والعلة بالفتاوى المذكور  
سائلة لم نعم فربما ذكر هذا الصيغ ويراد به العلية على العقل فتحتور به عن  
المعق كاو وقع في الهداية حيث قال ولا يجوز نزع الجحون المعلق  
بحال فالواسم المذكور استبه عليه المصيان وظن ان المراد في الكلامين  
واحد وقع فيما وقع واعاقتها واقرارها وصح طلاق العبد  
في نفسه لا في حق سبب فلو اقر اي العبد المحجور بال آخر في عتقه وجد  
وقد عجل لانه في حق دمه ولجواب احد عليه مبق على اصل الادمية حيث  
لا يقع اقرار مولاه بذلك عليه ومن عتقه منهم يعني عتقا يدور بين النفع  
الضر لان الذي يتحقق نفسا كقبول المهبة نافذة والذي يتحقق ضررا  
لا ينعقد اصلا ومو يعقله اجاز وليا ورده الجحون الذي يعقل المعق  
الذي يخلط كلامه في شبه تارة كلام العقلاء واخرى لا وان الفوق بالا  
مقصود اصنوا الا ان ضمان العبد بعد العتق على امر فالحج فيه ان في  
النفاد لا في اصله من قال ان الصغير والجحون والرق يجب الحجر في الا  
دون الاضال اراد الحجر في اصل النفاذ ولا يحجر حر كلف بفسد وق  
ودين وقال لا يحجر عليه بسبب السفة والدين في تصرفات لا يقع مع  
المنزل

هذا هو الوجه في قوله لا يجوز نزع الجحون المعلق بحال فالواسم المذكور استبه عليه المصيان وظن ان المراد في الكلامين واحد وقع فيما وقع واعاقتها واقرارها وصح طلاق العبد في نفسه لا في حق سبب فلو اقر اي العبد المحجور بال آخر في عتقه وجد وقد عجل لانه في حق دمه ولجواب احد عليه مبق على اصل الادمية حيث لا يقع اقرار مولاه بذلك عليه ومن عتقه منهم يعني عتقا يدور بين النفع الضر لان الذي يتحقق نفسا كقبول المهبة نافذة والذي يتحقق ضررا لا ينعقد اصلا ومو يعقله اجاز وليا ورده الجحون الذي يعقل المعق الذي يخلط كلامه في شبه تارة كلام العقلاء واخرى لا وان الفوق بالا مقصود اصنوا الا ان ضمان العبد بعد العتق على امر فالحج فيه ان في النفاد لا في اصله من قال ان الصغير والجحون والرق يجب الحجر في الا دون الاضال اراد الحجر في اصل النفاذ ولا يحجر حر كلف بفسد وق ودين وقال لا يحجر عليه بسبب السفة والدين في تصرفات لا يقع مع المنزل

هذا هو الوجه في قوله لا يجوز نزع الجحون المعلق بحال فالواسم المذكور استبه عليه المصيان وظن ان المراد في الكلامين واحد وقع فيما وقع واعاقتها واقرارها وصح طلاق العبد في نفسه لا في حق سبب فلو اقر اي العبد المحجور بال آخر في عتقه وجد وقد عجل لانه في حق دمه ولجواب احد عليه مبق على اصل الادمية حيث لا يقع اقرار مولاه بذلك عليه ومن عتقه منهم يعني عتقا يدور بين النفع الضر لان الذي يتحقق نفسا كقبول المهبة نافذة والذي يتحقق ضررا لا ينعقد اصلا ومو يعقله اجاز وليا ورده الجحون الذي يعقل المعق الذي يخلط كلامه في شبه تارة كلام العقلاء واخرى لا وان الفوق بالا مقصود اصنوا الا ان ضمان العبد بعد العتق على امر فالحج فيه ان في النفاد لا في اصله من قال ان الصغير والجحون والرق يجب الحجر في الا دون الاضال اراد الحجر في اصل النفاذ ولا يحجر حر كلف بفسد وق ودين وقال لا يحجر عليه بسبب السفة والدين في تصرفات لا يقع مع المنزل

كالمسح والمهبة والاجابة والصدقة ولا يحجر عليه في غيرها كالطلاق و  
نحوها وقال الشافعي يحجر عليه بالكل كذا في التبيين فالحج بسبب الفتوى  
ولا ان الشافعي لا في قولها وهذا ظاهر من الهداية ايضا وعقلة وعندنا  
هو قول الشافعي يحجر عليه القاصي بسبب العقلة ويمنع لم يقل ويجوز لان  
لا يحجرون محرما مصليا بل يحجرون بمعنى المنع المحي مخرج به صاحب  
البدائع حيث قال وليس المراد حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعي الذي يمنع  
نفوذ الصرق الا ترى ان الفتى لو اقي بعد الحجر واصاب في الفتوى حاز  
ولو اقي قبل الحجر واخطا لا يجوز وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد  
نفذ بيعه فدل انه ما اراد به الحجر حقيقة وانما اراد به منع احتي اي يمنع  
الثلمة عن علمهم حثا لان المنع غرضه كذا باب الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر فلا يارنه الشافعي يعني بين قوله اسباب الحجر ثلمة وبين قوله ان  
الثلمة تحجب مفت ما جن سوا الذي يعلم الناس الجمل قال في الجملة تحجب الشيء  
يجب بحجنا اذا صلب وغلظ وقولهم رجل ما جن كانه اخذ من غلظ ان  
وقلة الحيلة وليس يبرئ محض ومتطيب جاهل ومكارم غلب سوا الذي يكون  
الدابة ويأخذ الكراه فاذا جاء او ان السفر لادابة له ولا مال له اي فتوى  
فاقطع المكاري عن الرخصة فان بلغ اي الصبي غير رشيد لم يعلم اليه ماله  
اتفاقا لقوله نفع والوقوف السقاء اموالكم التي قوله فان اضمتمهم رشدا  
حتى يبلغ ثما وغيرهم سنة هذا عنده وعندنا لا يدفع ماله اليه ابدا  
حتى يوسمه الرشدة ولا يجوز تصرفه فيه لظاهر النص المذكور وانما قوله

هذا هو الوجه في قوله لا يجوز نزع الجحون المعلق بحال فالواسم المذكور استبه عليه المصيان وظن ان المراد في الكلامين واحد وقع فيما وقع واعاقتها واقرارها وصح طلاق العبد في نفسه لا في حق سبب فلو اقر اي العبد المحجور بال آخر في عتقه وجد وقد عجل لانه في حق دمه ولجواب احد عليه مبق على اصل الادمية حيث لا يقع اقرار مولاه بذلك عليه ومن عتقه منهم يعني عتقا يدور بين النفع الضر لان الذي يتحقق نفسا كقبول المهبة نافذة والذي يتحقق ضررا لا ينعقد اصلا ومو يعقله اجاز وليا ورده الجحون الذي يعقل المعق الذي يخلط كلامه في شبه تارة كلام العقلاء واخرى لا وان الفوق بالا مقصود اصنوا الا ان ضمان العبد بعد العتق على امر فالحج فيه ان في النفاد لا في اصله من قال ان الصغير والجحون والرق يجب الحجر في الا دون الاضال اراد الحجر في اصل النفاذ ولا يحجر حر كلف بفسد وق ودين وقال لا يحجر عليه بسبب السفة والدين في تصرفات لا يقع مع المنزل

هذا هو الوجه في قوله لا يجوز نزع الجحون المعلق بحال فالواسم المذكور استبه عليه المصيان وظن ان المراد في الكلامين واحد وقع فيما وقع واعاقتها واقرارها وصح طلاق العبد في نفسه لا في حق سبب فلو اقر اي العبد المحجور بال آخر في عتقه وجد وقد عجل لانه في حق دمه ولجواب احد عليه مبق على اصل الادمية حيث لا يقع اقرار مولاه بذلك عليه ومن عتقه منهم يعني عتقا يدور بين النفع الضر لان الذي يتحقق نفسا كقبول المهبة نافذة والذي يتحقق ضررا لا ينعقد اصلا ومو يعقله اجاز وليا ورده الجحون الذي يعقل المعق الذي يخلط كلامه في شبه تارة كلام العقلاء واخرى لا وان الفوق بالا مقصود اصنوا الا ان ضمان العبد بعد العتق على امر فالحج فيه ان في النفاد لا في اصله من قال ان الصغير والجحون والرق يجب الحجر في الا دون الاضال اراد الحجر في اصل النفاذ ولا يحجر حر كلف بفسد وق ودين وقال لا يحجر عليه بسبب السفة والدين في تصرفات لا يقع مع المنزل



ان هذا الس مظنة الرشد لانه حال كماله فيدور احكامها وصح  
تصرفه ولو كان من الترفات المنخفضة ضررا قبله اي قبل الحجر وبعد  
بعد بلوغ السن المذكور يعلم اليه ولو بلا رشد لان العبرة بالبلوغ  
لا الحقيقة وجعل القاضي الحر المدين حتى يبيع ماله لديه لم يقل البيع  
ماله لديه لان اباي لا يقول بالحبس للبيع حتى قال في قوله ما حتى يحبس  
لاجله الحبس لقضاء الدين لا للبيع والتفصيل يطلب من الهداية وثمة  
وقفي دراهم دينه من دراهم وباع ذباين دراهم فيه دينه وباع  
لانها متحدة في الثمن والقياس ان لا يبيع احد ما لاجل الاخر لانها  
لا عرض ولا عقار وقال اذا امتنع المدين بعد ما افلس باطلا الذي  
بماله حتى يحتاج الى تقيم الغرام عن بيع العرض والعقار الذين قالوا  
بيعهما وتقصي دينه بالخصص ومن افلس ومعه في قبضه باذن البيع  
عن شرط ولم يود منه لم يذكر هذا القيد اكفاء بما فهم من قوله فبايعة  
للقراء وقال ان اتي الحجر القاضي المتري بطلبه لم يبايع خيان الفسخ  
**فصل** في بيع العلام بالانزال لم يذكر الاصلام والاجال لان النبوة  
عندما تحقق الانزال والجارية بالحيض والحمل فان لم يوجد في بيم  
ثاني عشر سنة ولها سبع عشر سنة وقالوا فيما تمام خمس عشرة وبه يعنى  
قال صدر الاسلام والفتوى في زماننا يجب ان يكون على قوله المقصود  
اعا اهل زماننا ولد في مدة له اثني عشر سنة ولها سبع سنين فان  
فقلا بلفظا صدقا وما كانا بالغ **كتاب المأذون** الاذن العبر

الشيخ

الشيخ

الشيخ

**كتاب الحجر** الحجر من هذا القيد لان الحجر لا ينقذ عن العبد المأذون  
في غير باب التجار واسقاط الحق يعني حتى تمنع لاحق المولى لانه مع اقصا  
بأذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ  
ان كان صبا وعذرا فورا في حق هو وكيل واما بة فيصرف العبد عطف  
المعنى فكانه قال اذا اذن المولى ينفك العبد من الحجر فيصرف الحق وانما  
حق البيان به كخفاء الحال فيه والا فاحكم مشترك فيه لنفسه باهلية  
لا يرجع على المولى بما حقه من العدة ومن قال فانه ليس بوكيل والوكيل  
هو المولى يتصرف بعينه لم يدور انه قصد الحجر لا يبيع الكلام والافلايم  
المرام كالا يخفى على ذوي الافهام فلم يرجع بالعدة على سيد ولم يوف  
عليه تجزيع العطف في متفرع على مجموع جزئي التعريف على التوزيع  
فان عدم الرجوع لكون الاذن فك الحجر وعدم التوقيت لكونه اسقاطا  
فان الاسقاط لا يتوقف الا انه اخر عن قوله فيصرف العبد لنفسه باهلية  
لان ظهور التوزيع الاول بواسطة فعيد اذن يوما ما ذون حتى حجر عليه  
توزيع على قوله ولم يوف وقوله ولم يخص ببيع عطف على قوله لم يوف  
فيشاركه في التوزيع على انه اسقاط الحق فان اسقاط حق المنع اطلاق  
على ذلك القيد فلا يخص بيم صرف والمراد انه اذا اذن في نوع التجار  
يتم اذنه في الانواع وفيه ظلاف الشافعي وثبت دلاله فعيد ما سيبع  
ويأتي انما اظهرها اذا فرق بين ان يبيع عبدا مملوكا للمولى او لا يبي

الشيخ

الشيخ

الشيخ







اي في صورة الاستعداد والديون ان كان عليها دين محيط غنى السيد  
 قيمتها ولا يعزى ما زاد على القيمة لانه لم يجزى الرقبة فليست قيمتها ولو جرح  
 ان مامعه امانة او غضب ودين عليه صح وقال لا يبيع لان المصحح الذي ان  
 ان كان هو الاذن فقد زال بالحجر ابطالها وله ان المصحح اليد وبقي باقية  
 ولو غلب دينه ماله ورقبته لم يملك سيد مامعه وقال لا يملك لان الرقبة ملكه  
 فكذا لا اكتساب وله ان ملك المولى انما يثبت خلافة غنى العبد عند فرغته  
 عن جلبة كلك الوارد وههنا مشغول به باقى هناسى وهوانى <sup>تبقى</sup> لا ي  
 فيه ما ذكر في كون الرقبة مانعا عن الارث فلم يمتنع عند كسبه باعناق  
 لفرج على ما سبق وقال لا يمتنع لانه ملكه ونفى السيد قيمة للفرج ان كان  
 موسرا وان كان معسرا فلم ان يمتنع العبد المتفق ويرجع العبد بذلك  
 على المولى ذكر الكرى في شخص وعق ان لم يحيط دينه اي برقبته <sup>كسبه</sup>  
 ويسعى الى المادون المديون من سيد بمنزلة قيمة لعدم التهمة لا باقل <sup>فانه</sup> لان  
 تمة فلا يجوز وهذا لان حق الفرار معاق بالمالية فليس ان يبطل صومهم  
 ان باعه من المولى جاز البيع فاحسا كان الفين او يبر او كى يجدي  
 ان نزيل الفين ويبر ان ينقص البيع لان في المباحات ابطال حق الفرار  
 في المالية وسيد منه بمنزلة لا بالكل لان المولى اجبني من كسبه عند اذكارها  
 عليه دين والكلام فيه وعندنا جواز البيع يعتمد الفائدة وقد وجدت  
 المولى يمتنع اخذ الفين والعبد البيع فثبت لكل منهما ما لم يكن ثابتا <sup>قبل</sup>  
 ذلك فاد فلو جاز به اي بالاكث حط الفصل او قصر البيع اي يرضى السيد

للمالك

فانه

فان

بان يفعل وامرهما وبطل منه لو سلم مبيع قبل قبضه ولم يجز مبيع <sup>فانه</sup>  
 الى السيد ولاية حبس المبيع لقبض الفين فان سلم البيع قبل قبض الفين ابطال  
 في العين ولم يبق له حق الا في الدين والمولى لا يستوجب على عبد ذنب <sup>فان</sup>  
 الفين وصح اعتاقه مديونا اي اعتاق المولى العبد المأذون حال كونه  
 مديونا سواء كان الدين محيطا او لم يكن لان ملكه فيه باق وحق السيد <sup>الاقل</sup>  
 من دينه وقيمة قال في نزع الطوارئ والفرار باختيار ان شاؤا ابتغوا <sup>العبد</sup>  
 بالدين وان شاؤا ابتغوا المولى بالاقل من قيمة ومن الدين انتهى ثم ان  
 تضمنهم الدين اذا كان هو الاقل لان حرمهم ليس فيه وتضمنهم القيمة اذا  
 كانت هي اقل لانه تعالى حرمهم بالرقبة وهوانها وهو فصل دينه اي عن  
 المأذون الذي عتق ما زاد على القيمة من الدين فان بيع عبد ذودين  
 محيط برقبته وقيمة الشئى اما قيد بهذا لان الفرار اذا قدر واعلى <sup>العبد</sup>  
 كان لهم ان يبطلوا البيع الا ان يعفى المولى ديونهم لان حرمهم تعالى برقبته  
 اجاز الفرار ببيعهم وله غنة اوضح الشئى او البايع قيمة فان ضمنه اي البايع  
 ورد عليه بصير بيع على الغريم اي رجع البايع على الغريم بقيمة وعاد حقه  
 اي حق الغريم في العبد فان باعه سيد معالدين فابن هذا العبد <sup>تظهر</sup>  
 المسئلة الاتية القايلة والنجاصم الشئى منكر افانه دل بمنزلة على انه  
 نجاصم مقر افلا بد في المسئلة من فرض العلم حتى يتيسر تصوير الانكار  
 والاقرار اخرى فالغريم رد ببيعهم ان لم يصل غنة اليه اما اعتبر هذا الشرط  
 لانه اذا وصل اليه الفين لا يكون له حق الرد للبيع لان قبضه الفين دليل <sup>فانه</sup>

فانه







بإثبات اليد المبطله بفعل العين ومحمد كفي بإزالة اليد المحقة  
 مطلقا وان كفي بإثبات اليد المبطله ويتفرع على هذا  
 منها ان زوايد المعصية لا يكون مضمونة عندنا خلافا لما في  
 لتحقق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان المقار  
 لا يقصص عندنا لعدم تحقق ازالة بفعل فيه لان يد المالك لا تزل  
 الا بافراجه عنه وموكل فيه لان في المقار خلافا لمحمد وان في  
 تحقق مطلق ازالة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله والمحمد  
المن وحل الرأية غصب بطله على الباطن اذ في الاولين اثبت فيه  
 اليد المنقولة ومنه ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان المالك عليه  
 ليس يعرف فيه فان قلت ليس يصدق الحد المذكور على السرقة قلت نعم  
 ان السرقة خصوصية بها كانت من جملة اسباب الحد تزل سائلها  
 باعتبار تلك الخصوصية في الحد وذلك لا ينافي دونهما باعتبار  
 اصلها في الغصب كالشر من الفضي فانه غصب مع انه مذكور في  
 باب الفضي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بهما  
 من سائلها ومن ذهب اليه هذه الدقة تصدى لا فراهها على الحد  
 المذكور بزبان قوله لا على سبيل الخفية ولم يرد انه يخرج عنه  
 افراد الغصب كخذ مال غير محرر على سبيل الخفية وحكم الاثم ان علم  
ورد العين قايمة في مكان عصبة لتفاوت الفقيه باخلا في الاماكن  
والغرم هالكه علم او يعلم لانه حق العبد فلا يتوقف على العلم وحسب

فان كان المالك  
 قد غصب من  
 غيره فانه لا  
 يحد به

المثل في المثل فان قلت في كل هذا بما اذا غصب المسلم غمرا في  
 واتفق فان الواجب قيمتها مع انها من ذوات الامثال قلت بل  
 الواجب فيه ايضا المثل قال الناطق في الاجناس لو اتلف المسلم على  
 النخري فمر عليه قيمتها ومعناه بالقيمة يسقط ما وجب عليه بالامان  
 فالمسلم اذا تلف على الذوق فمر الواجب هو المثل كالمكيل والموزون  
والعددي المقارب المراد بالموزون ما لا يخرج به الصنعة عن بيعة  
 بحسب الوزن بان يكون مقابلة بالتمن مبنيا على الوزن مثل النخلة  
 والقدر ليس منه ومن قال ان الحال في المكيل والعددي ايضا  
 كذلك فقد انكب بالاحاجة اليه ولم يدر انه يعرض قيد المقادير  
 لانه ما يكون مقابلة بالتمن مبنيا على الحد لا يكون متفاوتا فان  
 انقطع المثل بقيمة يوم يختصمان لان القيمة يجب يوم خصومة هذا  
 عند وعند ابى يوسف يوم يتحقق السبب ومن الغصب فانه انقطع المثل  
 الحق لما لا مثله وعند محمد يوم الانقطاع لانه في ينقل القيمة قبل  
 في تضعف قول ابى حنيفة انه لم يبق شيء من نوعه في يوم الخصومة والقيمة  
 تعتبر بكثرة الرغبات وقلتها وهذا في المردوم متعذر او متعسر وكونه  
 ضعيف لان حد الانقطاع على ما ذكره سلم الذخيرة ان لا يوجد في  
 السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت وانما ما قبل لم ينقل  
 الى القيمة في يوم الانقطاع اذ لم يوجد من المالك طلب فهو جواب ابى حنيفة  
 عما تمسك به محمد مذكور في الهداية وفي غير المثل قيمة يوم غصبه المرد

صلى الله عليه

واما ما قيل في حده المثل لئلا ينقل  
 وعند غيره لا قيمة له من ان ينقل  
 عن حد الانقطاع بل جعله انقل



اي الذي يعد ويكون افراد متفاوتة لا الذي يقابل بالثمن متباين  
 العدلان قد متفاوتا بابه على ما ثبت عليه فيما سبق ثم انه لم يقل و  
 من العدي لان غير محقق فان المروعات ايضا فان ادعى المالك  
 مرتبط لما تقدم من وجوب رد العين قايمة بحسب ما علم ان لو بقي  
 ثم قضى عليه بالبدل من الثمن والقيمة ونظر كون المقتضى نفعيا على  
 عقار او هلك في يده لم يضر قدم اصل هذا وما فيه من خلاف محمد والشافعي  
 والاشارة الى منشاء الخلاف وفيه ما يقتضي بطلان كنهه وذره لانه  
 اطلاق والمعارفين به وان لم يضمن بالقبض عما وباجازة عند  
 عطف على قوله بفعله اي استقل المقتضى بان كان عبدا مثلا فاجز  
 الاستقلال ضمن النقصان ونصدق باجر واجرمستان وزجر حصل  
 بالتعرف في موصعه او مقصوده مسما بالاشارة او بالشرع عطف على قوله  
 بالتعرف بدوام الوديعة او الغصب وتقدمها يعني بتصدق النزع الحاصل  
 فيها اذا كان مما يتعين بالاشارة وان لم يكن ما منه فاما يتصدق وان  
 لو اشار اليها وتقدم ما وان اشار اليها وتقدم اخرها او غيرها او اطلق  
 وتقدمها ان لم يشر الى شيء بل قال اشترت بالف درهم وتقدم من درهم  
 الوديعة او الغصب لا اي في هذه الصور الثلاث فيطيب البرج له ولا يتصدق  
 سدا على قول الكوفي وبه يقق وفي التبيين قال شيئا لا يطيب بكل  
 حال ومن المختار واطلاق الجواب في الجامعين والمضاربة يدل على  
 ذلك واقار بعضهم الفتوى على قول الكوفي في زماننا اكثر الحرام

مما

مما

بهذا كله على قولها وعندنا يوجب لا يتصدق بشيء منه وان غضب  
 وغير قول اسم واعظم منافعة قيمة ومكة بلا حل قبل ادائه بدله اي لا  
 يحل له الانتفاع حتى يودي بدلها استحسانا والعين ان له ذلك وهو قول  
 الحنفى وزفر لثبوت الملك من حيث ان كذب شاة وطعها او شربها او طعن بقر  
 وزرع وجعل حديد سيفا وصغيرا والبناء على ساجدة خشبة عظيمة  
 صلبة تجلب من بلاد الهند وتعمل في ابواب الدور وبنائها واساسها كرم  
 في غاية البيان ولين لانه احدث صنعة متفوقة صير بها حق المالك لكا  
 من وجه وقال الشافعي لا ينقطع حق المالك عنه لان العين باقية ولا  
 يعتبر فعل المصائب لا مخوف فلا يصير للملك وعلم ان هذا الحكم الذي  
 ذكره الساجدة فيما اذا كان قيمة البناء اكثر من قيمة الساجدة واما اذا  
 كانت قيمة الساجدة اكثر من قيمة البناء فلم يترك ملكها كذا في الذخيرة  
 وان ضرب الحجر في درهما ودينارا او انا لم يملكه ومولا كذا بل انى هذا  
 عنه وعندنا يملكها المصائب عليه مثلها قبا عسا على غيرهما وان العين  
 باقية من كل وجه الا يرى ان الاسم باق ومضاه الاصل الثبوتية كونه مونا  
 وان باقية حتى جرى فيه الربا باعتبار ان ذابح شاة غيره طرحتها المالك  
 عليه واخذ قيمتها او اخرها ومنه نقصانها وكذا الحرف قويا وقوت  
 بعض العين وبعض نقصه لا كله فانه لو فوت كل النفع ضمنه كل القيمة  
 بغير نقصه ولم يفوت شيئا منها ضمن ما نقص ومنه يرضى غيره او غير  
 بالملح والرد قال الزاهد في شرح القدوري بلامه صاحب المحيط عن

وبما تقدم من ان  
 المالك لا يملك  
 الا ما يملكه  
 او فسخه  
 او فسخه  
 او فسخه  
 او فسخه

مما

مما



عن قاضي خواجه زاده اذ كانت قيمة الساحة اقل من قيمة البناء  
 له ان ياخذها وان كانت اكثر فله ذلك وكذا في الساحة وزعم ان  
 هذا من المذهب المالكي هذا قريب بما ذكره محمد بن جاجة ان ان  
 ابتعت لؤلؤ العرنيطر في قيمة او يخرج صاحب اكثر وللمالك ان يضمن لقيمة  
 لو امر بقطع ان نقصت اي ان تمسك بالملع ثم بين طريق معرفة قيمة  
 ذلك قال فيقوم ببناء وشجر ويقوم مع احد مما استحق الملع قيمة المستحق  
 الملع بناء كان او شجر اقل من قيمة مقطوعا مقدار اجر الملع فيضمن  
 وان حرق الثوب وخراولت لتسوية الثمن ضمنه قيمة ايضاً مثل سوية  
 لانه مثلي بخلاف الثوب فياخذ فيه القيمة او خذ ما عزم ما زاد الصنع  
 الثمن وان سوت ضمنه ايضاً واخذ ولا شيء للمغاصب من اذعده وقال  
 السويديكا التميز وقيل من اذعده من اذعده وعصر وقيل ان كان ثوباً  
 السواد فهو نقصان وان كان ثوباً يذير فيه السواد فهو كلحمة وقال  
 ان اتي في الثوب لصاحبه ان يمسكه ويامر الغاصب بقطع الصنع بالمقدار  
 الممكن اعتباراً بفضل الساحة لان التميز ممكن بخلاف الثمن في التسوية  
 لان التميز معتقد ولنا ان فيه رعاية الجانيين والخير لصاحب الثوب  
 لكن صاحب الاصل بخلاف الساحة لان النقص بعد النقص بالصنع  
 يتلاشى **فصل** في غصب عصب وضمن للمالك قيمة ملكه خلافاً  
 لما في ما مر ان ان الغصب يخطر فلا يكون سبباً للمالك كما  
 في المدبر ولنا ان ملك البدل بكماله والمبدل قابل للنقل من ملك

محمّد

محمّد

محمّد

في المدبر ولنا ان ملك البدل بكماله والمبدل قابل للنقل من ملك

الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل  
 وصدق الغاصب في قيمة مع خلفه ان لم يتم حجة الزيادة فان ظهر  
 قيمة اكثر وضمن الغاصب بقوله اخذ المالك ورضي عنه او اضيق  
 وان ضمن بقول مالكه او حجة او ينكول غاصبه فهو له ولا خيار للمالك  
 لانه قد تم له المالك بسبب نقل به رضي المالك حيث اوعى هذا المقدار  
 ونقد بيع غاصبه ضمن بعد بيعه لا اعتاقه لم يقل لا اعتاق لانه ينفذ  
 كان من الماترى من الغاصب الذي ضمن بعده لا لان الملك المستد كاف  
 لتفاد البيع دون الاعتاق لانه منقوض باعتاق الماترى من الغاصب  
 بل لان الغصب غير موضوع لافادة الملك وزايد الغصب منفصل  
 كاستن والحق ومنفصلة كالولد والثمن كالولد والثمن لا يضمن الا  
 او الملع بعد الطلب وقال الشافعي مضمون وقد مر ان هذا مبني على  
 الاختلاف في حد الغصب وضمن نقصان ولادعه وجبر بولي يبي  
 خلافاً لفرعواثا في فان الولد ملكه فلا يقع جابر الملك ولنا ان  
 سبب الزيادة والنقصان شيء واحد وسوا الولادة والموت وعند  
 ذلك لا يبعد نقصاناً فلا يوجب صفاناً ولو زنى بامه غصباً ولو  
 ماملاً فولدت فماتت ضمن قيمتها يوم علفت وقال لا يضمن يفتي  
 قيمتها ولكن يضمن نقصان الحمل لهما من سبب التلف وسوا الولادة  
 حصل عند المالك بعد صحة الرد من الغاصب لان الغصب لا يمنع صحة  
 الاصل فخرج عن عهد رد الاصل وبقي في عهد النقصان والغيب كذا

الاول على اصحابنا واثنائه  
 على اصله فلا يبرح كذا ما ينبغي

على كسبه

وسوا الملق من مظاهر  
 زيادة والموت في مظاهر  
 كسبه



في المحيط وله ان غصنها وما انفقد فيها سبب التلف وردت وفيها  
 ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذ فلم يصح الرد بخلاف الحق  
 لانها لا تضمن بالغصب ليعتق ضمان الغصب بعد فساد الرد ومنافى ما  
 غصب عطف على الحق استعمل او عطله وعند الشافعي مضمون باجر  
 المثل في الصورتين وعند مالك مضمون في الاولى دون الثانية وعدم  
 الضمان عندما بالعدم التقوم فان تقوما في المقدس ورتبة ان  
حر المسلم وخيرته وان تلفها الذي ضمن خلافا لشافعي له ان الذي  
 يتبع المسلم فلا تقوم في حقه ولنا انه متروك على اعتقاده ولو غصب  
 حر مسلم فخلها بما لا قيمة له سواء كان مالا كما اذا التي فيها فخلها او شيئا  
 يسير من الملح بحيث لا قيمة له او لم يكن كما اذا اشتمه ذكره في المحيط او جلد  
 ميتة قد بعه به اي بما لا قيمة له كالتراب والشمس اخذهما المالك بلا شيء  
 لو تلفها ضمن ولو ظلمها بذى قيمة كالمح الكثير والخل بكه ولا شيء عليه  
 هذا عند وعند ما اخذ المالك واعطى ما زاد الملح فيه ان كان التحليل  
 بالمح وان كان بالخل فكذا عند ابي يوسف وعند محمد ان كان خلا  
 من ساعته يصير ملكا للغاصب ولا شيء عليه وان كان خلا بعد زمان فهو  
 بينهما على قدر كيلهما قال ابو الليث وبه نأخذ ذكره في الخائنة ولو رجع به  
 لجلد اي لا شيء له القيمة كالعرض والمقصود اخذ المالك ورد ما زاد الدج  
 او ضمنه فقيمة اي قيمة الجلد والغاصب بمسمة يعني اذا اختار المالك اخذ  
 و دفع ما زاد الدج حتى ياخذ حقه كحج المسح للبياع لاجل الثمن فان

منه

منه

منه

منه

فان هلك في يوم سقط عن المالك قيمة الزيادة كذا في المحتاق وكو  
 التلف لا يضمن قيمة الجلد للمالك عند وفلا لا يضمن الجلد مدبوغا  
 ويعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه لهما انه باق على ملك المالك حتى كان  
 له ان ياخذ وسوما منقوم فضمنه مدبوغا بالاسم ملكا ويعطيه ما زاد  
 الدباغ وله ان السقوم حصل ببيع الغاصب وصنعة متقنة لا تعامل  
 لا متقونا فيه ولهذا كان له ان يجب حتى يستوفي ما زاد الدباغ وكذا  
 حقه والجلد يتبع لهما في حق السقوم ثم الاصل وهو الصنعة غير مضمون  
 عليه فكذا البياع اذا هلك من غير صنعة ومن قال والحاصل انه اذا فخل  
 او دفع بما لا قيمة له اخذها المالك لان الاصل حقه وليس من الغاصب  
 سوى العمل ولا قيمة له اما اذا فخل او دفع بذى قيمة يصير ملكا للغاصب  
 ترجيحاً للملك المتقوم على غير المتقوم والفرق لا يبي حنيئة بين الخل  
 الجلد انما المالك ياخذ الجلود ولا ياخذ الخل لان الجلد باق لكن  
 ازال عنه النجاسات والخمر غير باقية بل صارت حقيقة اخرى وانما  
 لا ضمن الجلد عند اخذ التلف لانه غصب جلد غير مدبوغ ولا قيمة  
 له والضمان يتبع السقوم لكن العيب اذا كان باقيا لا يشترط افضاء  
 في نواضع من كلامه الاول في قوله يصير ملكا للغاصب وذلك ان الجلد  
 لا يصير ان الملك ملكا للغاصب بالدباغة ترجع به في المحيط حيث قال  
 ان الغاصب وان احدث وصف المائلة في الجلد لم يستملك الجلد  
 من وجهه فلم يملك الجلد والثاني في قوله صارت حقيقة اخرى فانه لو

صلى الله عليه

منه من الواضع التي اخطأ فيها صلى الله عليه



لو كان كذلك لكان الغاصب مالكاً سواء ظلمها بما له قيمة او بما لا قيمة  
له وليس كذلك فانه صريح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل  
الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحلل على ما  
نص عليه في بابا الوكالة من اهل الكفر في الميسر والمالك في قوله  
لانه غصب بها غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها  
فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو  
الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق  
وضمن بكسر الميم المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمعارف  
من الاقلام التي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان  
قيمة حشبا سحرى وذكر في المنتقى حشبا الواسكا في البديع والى  
لا يضمن اصلا وما طبل القزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا  
بالاقتناع وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين  
له وبين كى لكفر قال في سير المحيط وكذلك الزاير والطنابير ومن كثر شيئا  
من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يفرق بينها وادارة  
سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد غصب  
وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر متقدم لانه الولد هذا  
وقال يضمنها فتقوم ما ومن صل قيد بعد غيره او باط دابة او فتح باب  
اصطبرها او مضطربها فزهدت خلافا لمحمد ان الطنابير يجوز على النصارى  
ولها ان توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفر في

لو كان كذلك لكان الغاصب مالكاً سواء ظلمها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صريح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحلل على ما نص عليه في بابا الوكالة من اهل الكفر في الميسر والمالك في قوله لانه غصب بها غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر الميم المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمعارف من الاقلام التي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشبا سحرى وذكر في المنتقى حشبا الواسكا في البديع والى لا يضمن اصلا وما طبل القزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاقتناع وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كى لكفر قال في سير المحيط وكذلك الزاير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يفرق بينها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد غصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر متقدم لانه الولد هذا وقال يضمنها فتقوم ما ومن صل قيد بعد غيره او باط دابة او فتح باب اصطبرها او مضطربها فزهدت خلافا لمحمد ان الطنابير يجوز على النصارى ولها ان توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفر في

لو كان كذلك لكان الغاصب مالكاً سواء ظلمها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صريح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحلل على ما نص عليه في بابا الوكالة من اهل الكفر في الميسر والمالك في قوله لانه غصب بها غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر الميم المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمعارف من الاقلام التي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشبا سحرى وذكر في المنتقى حشبا الواسكا في البديع والى لا يضمن اصلا وما طبل القزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاقتناع وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كى لكفر قال في سير المحيط وكذلك الزاير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يفرق بينها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد غصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر متقدم لانه الولد هذا وقال يضمنها فتقوم ما ومن صل قيد بعد غيره او باط دابة او فتح باب اصطبرها او مضطربها فزهدت خلافا لمحمد ان الطنابير يجوز على النصارى ولها ان توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفر في

او من يفسق عطف على من يؤذيه ولا يمتنع بنبه او قال مع سلطان  
قد يفرم وقد لا انه وجد ما لا فرم سبب لا يضمن ولو غرم البتة  
ضمن وكذا لو سعى بغيره عند محمد بن حمران وبه يفتى وعند ما لا يضمن  
ان على لانه توسط فاعل فعل مختار **كتاب الشفعة** في الترخ  
تملك مبيع عقار قديم وهو بكل ماله اصل وقرا من صنعة ودان لان  
الشفعة اصله انما ثبت فيه وما في معناه كالمال وذكره في النسخة جبر  
يعني لا يعتبر اختيار لانه يعتبر عدم اختيار لم يقل على مشاورة لانه قد يكون  
على ما به كما اذا اقر البائع بالبيع وانكر المشتري قال في الفتوى الصغرى  
ان الشفعة تعقد زوال الملك عن البائع لا على ثبوت المشتري ولهذا  
اذا باع بشرط الخيار للمشتري بمثل غنى ما يمانه في المالة وان كان  
مغايرة في الصورة فيقيم القيمة قال في المحيط واذا وجبت الشفعة فان  
كان الثمن من ذوات الامثال وجبت بمثله وان لم يكن منه كما لو ابيع  
وجبت بغيره وقال زفر الشافعي وما لك ياخذ بغيره ويجب ان تثبت  
بعد البيع لم يقل بالبيع لانه شرط والسبب في الاتصال واستقرارها  
اراد بطلانها بطلب المداينة وانما تستقر لان حق الشفعة قبل هذا  
مترهل بحيث لو اضر بطل واذا لم يضر استقراره لا يبتطل بعد ذلك  
ويملك بالرافى او بقضاء القاضي قال في النسخة قالوا ان حق الشفعة  
يجب عند البيع ويتأكد بالطلب ويثبت الملك بقضاء القاضي وبالرافى  
من احضرين بقدر ثمن الشفعة لا الملك خلافا لشافعي في المحيط في

لو كان كذلك لكان الغاصب مالكاً سواء ظلمها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صريح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحلل على ما نص عليه في بابا الوكالة من اهل الكفر في الميسر والمالك في قوله لانه غصب بها غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر الميم المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمعارف من الاقلام التي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشبا سحرى وذكر في المنتقى حشبا الواسكا في البديع والى لا يضمن اصلا وما طبل القزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاقتناع وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كى لكفر قال في سير المحيط وكذلك الزاير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يفرق بينها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد غصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر متقدم لانه الولد هذا وقال يضمنها فتقوم ما ومن صل قيد بعد غيره او باط دابة او فتح باب اصطبرها او مضطربها فزهدت خلافا لمحمد ان الطنابير يجوز على النصارى ولها ان توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفر في

لو كان كذلك لكان الغاصب مالكاً سواء ظلمها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صريح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحلل على ما نص عليه في بابا الوكالة من اهل الكفر في الميسر والمالك في قوله لانه غصب بها غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر الميم المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمعارف من الاقلام التي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشبا سحرى وذكر في المنتقى حشبا الواسكا في البديع والى لا يضمن اصلا وما طبل القزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاقتناع وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كى لكفر قال في سير المحيط وكذلك الزاير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يفرق بينها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد غصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر متقدم لانه الولد هذا وقال يضمنها فتقوم ما ومن صل قيد بعد غيره او باط دابة او فتح باب اصطبرها او مضطربها فزهدت خلافا لمحمد ان الطنابير يجوز على النصارى ولها ان توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفر في

لو كان كذلك لكان الغاصب مالكاً سواء ظلمها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صريح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحلل على ما نص عليه في بابا الوكالة من اهل الكفر في الميسر والمالك في قوله لانه غصب بها غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر الميم المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمعارف من الاقلام التي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشبا سحرى وذكر في المنتقى حشبا الواسكا في البديع والى لا يضمن اصلا وما طبل القزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاقتناع وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كى لكفر قال في سير المحيط وكذلك الزاير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يفرق بينها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد غصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر متقدم لانه الولد هذا وقال يضمنها فتقوم ما ومن صل قيد بعد غيره او باط دابة او فتح باب اصطبرها او مضطربها فزهدت خلافا لمحمد ان الطنابير يجوز على النصارى ولها ان توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفر في



نفس البيع ثم لشريك في حقه من قال ثم لم في حق البيع اضر فباحقه  
 الاظهار واظهر فيما يكفي فيه الاضمار كالشرب والطريق خاصين كسرب  
 نه لا يجري فيه الضمن وطريق لا ينفذ ثم كان ملاصق باب في سكة اخرى  
 كما وضع جند على حائط انما ذكره يعلم ان جار لا يخلط وعند الشافعي لا  
 يثبت الشفعة الا للاول ذكره في النخعة والمحيط والارز والايضاح وبطلانها  
 الشفعة في مجلس خبر فيه بالبيع قال مشايخنا والصحيح ان يقول الثاني  
 للشفعة متى اضررت بالشراء ولا يقول علمت به ثم ان يقول اعتبار المجلس على  
 اعتبار الكثرة وفي الاصل عن محمد اشارة الى ذلك وعند عامة علمائنا  
 على الفور كذا في الخلاصة بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة وكحي مثل  
 ان طالب الشفعة او اطلبها او هو طلب مائة اخذوها من قول عم الشفعة  
 لمن وثبها اي طلبها على سبيل المباداة والمساومة ثم يشهد سدا المكن  
 طلبها او ابتعدا عما قد بين ولا عند الدار ولما اذا كان عند احد مما  
 او عند الدار ويشهد على ذلك كيفية ويقوم مقام الطلبين عند المقار  
 على من له الملك واليد قال في النخعة ان كان المبيع لم يقبض بعد فالشفعة  
 بين مطالبة البائع والمشتري والطلب عند المبيع ولا يشهد عليه لان المشتري  
 مالك والبائع صاحب يد الشفعة الخاصة بهما لينقل الملك واليد فان  
 المبيع يتعلق الشفعة فيقوم الطلب عند مقام الطلبين باعتماد الحصة  
 من مشتري او بائع فيقول اشترى فلان من الدار وان شفيعها قد  
 كنت طلبت الشفعة واطلها الان فان شهدوا عليه هو طلبا شهدا هذا

مجلس خبر فيه

مجلس خبر فيه

مجلس خبر فيه

هذا الطلب اما يجب عند المكن من الاشهاد عند الدار وعند صاحب الملك او صاحب  
 اليد حتى لو مكن ولم يشهد بطلت شفعة واذا كان في مصر اخره الاجل عند  
 التي بينه وبين المصرا الذي وقع فيه البيع من المتعاقدين حتى يذهب اليه بنفسه او  
 او يبعث وكذا لطلب الشفعة والاشهاد عليه وفي ذلك الاجل من وقت العلم  
 بالبيع وطلب المأبته فاذا مضى الاجل ولم يذهب بنفسه ولا يبعث وكذا لطلب  
 الشفعة تبطل شفعة كذا في النخعة وفي الخبر ان لم يجد وكذا برسل رسولاً  
 او كتاباً فان لم يجد من هو على شفعة ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان  
 دارا كذا وانا شفيعها بدار كذا في هذا اذا لم يكن الشفيع شريكاً في نفس المبيع وان  
 كان شريكاً فيه فصورة طلبه غير من ثم يسم الى هذا اذا اقبض المشتري المبيع وطلب الشفعة  
 لا يتوقف عليه وهو طلب عليك وضمنه وبنا حيزه لا يبطل الشفعة وقال محمد في  
 معه ذكره في الهداية والمحيط اذا اخرج شرا يعني من غير عذر بطلت وبه يعني  
 ذكره قاضي خان في الجامع الصغير وصاحب المحيط ونقل صاحب النهاية عن شيخ  
 الاسلام وفي الهداية الفتوى على قول ابي ج وسواهما المذهب والطلب  
 ساء للعاقب الخصم اي من اكلية الشفيع الدار المشفوع بها فان اقر به او  
 برهن الشفيع او كل الخصم عن الخلف على العلم بانه مالك كذا ساء له عن الشراء  
 فان اقر به او كل عن الخلف على الحاصل او السبب قد مر في كتاب الدعوى ان  
 في دعوى شفعة يجوز الخلف على السبب او برهن الشفيع ففيها هذا اذا لم  
 المشتري طلب الشفيع الشفعة واذا انكر فالقول قوله مع عينية وان لم ينكر  
 الثمن وقت الدعوى واذا قضى لزمه اضراره والمشتري حبس الدار بقض عينة

مجلس خبر فيه

مجلس خبر فيه

مجلس خبر فيه



فلو قبل الشفيع اذ الفنا فخر لا يبطل وانضم الشفيع اليه والمشتري ان  
 لم يعلم احد ما بينه والاخر بملكه مخرج بذلك في المحبط والشفعة والهداية فلا  
 يسع البينة عليه اي على البائع حتى يحضر المشتري فيقبض بالشفعة ويخرج بمحضها  
 وان سلم الى المشتري لا يشترط حضور البائع لزوال الملك والبدعة والهدية على  
 البائع حتى يجب تسليم الدار عليه وعدا لا سخافا يرجع بالنسبة عليه في الشفيع  
 حيا والرفقة والعيب وان شرط المشتري البراءة عنه وان اختلفوا الشفيع  
 والمشتري في الفتن صدق المشتري اي مع بینه لان الشفيع يدعى سخافا  
 الدار عند نقد الاقل والمشتري بذكره ولو برهنا فالشفيع احق لما لم يكن  
 صدق البنتين بمران العقد مرتين فيأخذ الشفيع بالاقدر من عندهما وعند  
 ابي يوسف ببنية المشتري احق لانها اكثر اثباتا وان ادعى المشتري ثلثا وبالأقل  
 منه بلا قبضة اي لا قبض الفتن فالقول له ومع قبضه للمشتري واخذ في فط  
 الكل بالكل مسئلة سقط البعض فدمر في باب المراجعة وفي الشرع بمن ملى بنية  
 وحكما وذلك لان من المثل ما اتفق بغير المثل كما حذر في حق المسلم بملكه وفي شر  
 بالينة فحق عقار بغير ارض كل بنية الاخر في من مزل بجال او طلب في الحال  
 واحد بعد الاجل قال زفر والشافعي في قوله القديم له ان يأخذ في الحال الثمن  
 المزل ولو سكت عنه بطلت اي ان سكت عن الطلب وصبر حتى يطلب عند الاجل  
 بطلت الشفعة وفي غيره ذي من في لا بد ان يكون البائع ايضا دينا والاتباع  
 البيع فلا يثبت الشفعة مخرج به في المبسوط بخلافه في الشفيع ذي ثلث المخر  
 وقبحة الخبز والشفيع المسلم بقبحة كل قبحة الخبز هنا تقوم مقام الدار لا مقام الخبز

لا يثبت  
 الشفعة

لا يثبت

فذلك لا يجوز بملكها وفي بناء المشتري وغرسه بالنسبة قيمتها معا ومن اي مفتوح  
 القلع كما في العصب او كلف المشتري قلعها وغرسه في يوسف انه لا يكلفه بالبيع ويكفيه  
 بالخيار ان شاء اخذها بالنسبة وقيمة البناء والغرس وان شاء ترك وبه قال الشافعي  
 وما لك لانه ليس بمعتد في البناء والغرس لثبوت ملكه بالشرع فلا تعامل باحكام  
 وان وجه ظاهر الرواية انه بنى او غرس في محل يتعلق به حق سالكه لغيره من غير تملك  
 من جهة من له الحق فينتقض ويرجع الشفيع بالنسبة فقط ان بنى او غرس بغير اذن  
 بالشفعة ثم استخف اما لا يرجع بغير البناء او الغرس على اطلاقه لانه اخذ ضمرا  
 لانه لا يبنى فيما اخذ بالراضى بل لانه ليس بغير المشتري اما يرجع على البائع  
 مفر من يملكه وبكل الفتن ان خربت او جمل الشجر اي اشترى دارا فخرت من غير  
 واحد او بيتا فخرت الشجر فالشفيع ان اراد ان ياخذ بالشفعة ياخذ بجميع الفتن  
 واخذ العرضه لا النقص بجهتها ان هدم المشتري البناء اما ياخذ بالحقبة في المشتري  
 قصد الاتلاف وفي الاول تلف باقة سماوية ولا ياخذ النقص لانه لم يبق تبعا  
 وفي شره ارض مع مزل فيها وذلك بذكر الفتن اذ بدو ولا يفل في المبيع اولا  
 ثم عليها فاخر مع اخرها بنمها في الفعليين وبجسهما اي ياخذ الشفيع الارض بجهتها  
 اي ياخذ الشفيع الارض بجهتها من الفتن ان جاز المشتري في الاول وبالكل  
 في الثاني لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا يقابله شيء من الفتن **باب**  
 ما يبيد اولا وما يبطلها اي باب يكون فيه الشفعة ولا يكون وما يبطل الشفعة هو  
 مال اما يجب قصدا اما قال قصدا لانها يجب تبعا في غير العقار كالثمن والخمر في عقار  
 ملك وبعض مومال فابن هذين القيدين يظهر ما ذكر بعيد هذا وان لم يقتسم

لا يثبت



خلافا لما في لان الشفعة لدفع ثمنه القسمة عند وعند الدفع ظاهر  
 كرجي وقام وبير لاني عرض وفلك وبناء وحل بيعا وقصدا انما قال  
 قصدا لانها اذا بيعا بتملا لا من يجب فيها الشفعة وارث وصدقة وهبة الا  
 الا بوضوح ودار قسمة لان في القسمة مقي الا فرازا وجعلت جرة او بدل  
 خلع او عنق او صلح عن دم عمد او مهر لانها ليست باموال ولا مثل لها حتى يفتن  
 الشفيع به فلا يمكن مراعاة الشرط وعندنا في يجب فيها الشفعة لان من  
 الاعراض متقومة عند فوجز بغيرها عند تعدد الاخذ بغيرها ولنا ان تقوم  
 المناهج ضروري فلا يظهر في حق الشفعة وكذا الدم والعنق وان قبل غيرها  
 مال كما اذا تزوجها على دار على ان ترد عليه الفاقا لا يجب الشفعة في حصته الا لانه  
 اذ فيها مبادلة مالية وله ان معنى البيع تابع فيه وهذا انعقد بلفظ الكا  
 ولا يفسد بشرط الكا ولا شفعة في الاصل فكذا في البيع او بيعت بخيار  
 للبايع وما سقط خياره انما قال بهذا لانه اذا سقط الخيار ثبت الشفعة وفوق على  
 هذا قوله او بيعا فاسدا وما سقط فيه اسباب سقوطه كغيرها بناء المشتري  
 فيها او ردت بخيار روية او شرط او عيب بقضاء متعلق بالايجر فقط بعدما  
 سلت اي بيع وملت الشفعة ثم رد البيع بخيار روية او شرط كيف كان او عيب  
 بقضاء المتعلق فلا شفعة لانه فسخ لا بيع ويجب رد بلا قضاء بغير اذارة  
 بخيار العيب بلا قضاء بغير الشفعة وبما قاله لان الاقوال في بيع في حق الثالث في الشفيع  
 ثانيا ولا بعد المادون اي يجب الشفعة له مديونا اناطه الدين برفقة كسبه  
 بغير شرط وقد ثبتت على هذا فيما سبق وبيع سيد وسيد في سبعة بناء على ان ما

من قال ان الشفعة لا تنفع في البيع  
 الجار فانه لا يملك ان كان بين  
 الجار والجار استقامت اقله  
 احب ان لا يملك الاستقامة  
 حيثما كان في ملكه ولا يملك  
 كذا في حق من له ربة في  
 ملكه

ليس لك المولى اذا كان مديونا ولمن شري او اشترى له اي يجب الشفعة للمشتري  
 سواء اشترى اصاله او كاله ولمن اشترى له اي للموكل بالشرء وقابضة انه لو  
 كان للمشتري او الموكل بالشرء شركا وللدار شركا آخر فلها الشفعة ولو كان من شركا  
 وللدار جارة فلا شفعة للجارة مع وجوده لانه باع سواء كان اصيلا او وكلا  
 او بيع له اي وكل البيع ومعد الفرق على ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عن  
 الدار لا باظهار الرغبة فيها ثم ان البايع لغيرها في حكم انعقد كبايع نفسه فلذلك  
 لا يشارك الوكيل الاصيل او من اشترى لان الاستحالة من عليه ولا يبايع الا في  
 ذراعا كان اود منه من طول حد الشفيع ان يكون طول ذلك القدر عام ما لا يصح  
 الحد من حد حيلة لا سقطا شفعة الجار واي ان يشترى شفا فله منها كسبه  
 واحد من الف سهم مثلا بالف الاخرى ما لم يشترى الباقي بغيرهم فالشفيع لا يفتن  
 احد الشفعة الا في سهم الاول ثم لا يرغب فيه كسبه الف والاف لا يفتن على  
 اذها في الباقي لان المشتري صار شركا في الباقي وسواحق من الخيار او شري  
 بمن ثم دفع عنه ثوبا الا بالثمن من حيلة اخرى ثم الخيار وغيره ومن اذا اراد  
 بيع الدار بمانه في شري الدار بالف ثم يدفع ثوبا بساوي مائه في تعادل الف  
 فليس للشفيع اذها الا بالالف ولا يرغب فيه ولا يكون حيلة سقطا الشفعة و  
 والتركع عند ابي سن خلافا لمحمد هذا لا خلاف قبل الوجوب واما بعد فكموه  
 بلا خلاف ذكره شيخ الاسلام وبنى في الاول وفي الثاني يقول الثاني  
 قال الحنفية في خيار الحيل لا باس بالجيل فيما قبل ويجوز واما الحيلة التي يتخلص  
 الرجل من الحرام ويخرج به الى الحلال فاما كان من هذا لا باس به واما بكونه من كان

من قال ان الشفعة لا تنفع في البيع  
 الجار فانه لا يملك ان كان بين  
 الجار والجار استقامت اقله  
 احب ان لا يملك الاستقامة  
 حيثما كان في ملكه ولا يملك  
 كذا في حق من له ربة في  
 ملكه



ان يحال الرجل في حق لرجل حتى يبطله او يحال في باطل حتى يوثقه او  
يحال في شيء حتى يوثقه فيه شبهة وبطل ترك طلب الموثقة تركه بان لا  
يطلب في مجلس خبر فيه بالبيع او لا منها اراد الا شهاد عند العقار او عند  
له اليد لا الا شهاد عند طلب الموثقة لانه غير لازم وتسليم بعد البيع فقط  
اي لا يبطل بالتسليم قبل البيع ولو من الاب او الوصي او الوكيل هذا عند ما  
خلا فالحذر وزفر لان هذا ابطال في الشيء فلا يصح ولها ان الاخذ بالشفعة  
تجوز فترك الاخذ بها ترك النجاة فترك الوكيل بالشرم تسليم الشفعة جميع  
بال اتفاق وكذا سكونه اعراض بلا خلاف واما الوكيل وبطلت الشفعة فيصح  
تسليمه عند اذ كان في مجلس القاضي وعند ابى يوسف يصح مطلقا وعند محمد  
وزفر لا يصح تسليمه اصلا لانه اتى بضد امره ولها انه في كل الشراء لان الاخذ  
بها شراء والوكيل بالشرم له ان لا يشتري غير ان ابى يوسف يقول هو وكيل  
فينفذ تصرفه مطلقا وابى حنيفة يقول انه وكيل بالخصوص ولا يصح للخصومة  
الاتي مجلس القاضي وملكها على عود من وعده اي اذا اصاب منها على عود من  
بطلت الشفعة ورد العوض لان حق الشفعة ليس بحق متفرع في الحل بل هو حق  
حق الملك فلا يصح الاعتراض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالخيار في الشرط فاما  
اوتي فيبطل الشرط ويصح الاسقاط ورد العوض ان كان مأخوذا والا فلا  
يجب تسليمه ومضى الشفعة لا المشتري اذا ما في الشفعة بطل الشفعة ولا يورث عنه  
لانها ليست بالمال خلافا لما في وهذا اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما  
اذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم ولو اشتري ببيع بائع

هذا هو الحق في البيع  
فان كان البيع باطلا  
فلا يصح التسليم  
فان كان البيع صحيحا  
فلا يصح التسليم  
فان كان البيع صحيحا  
فلا يصح التسليم

هذا هو الحق في البيع  
فان كان البيع باطلا  
فلا يصح التسليم  
فان كان البيع صحيحا  
فلا يصح التسليم

به قبل القضاء بالوفاء سبب تخلف قبل التملك وهو الاتصال بكذا لا اذا  
بشرط الخيار لنفسه لانه يمنع الوفاء فيق الاتصال وان سعى شرك فسلم فله  
شراء غيرك او يبيع بالف فسلم فكان باقيل او يبيى او وزنى او عدوى مقارب  
قيمة الف او اكثر فهي له اي الشفعة ثابتة له في هذه الصور لان هذه الاشياء  
من فوات الامثال وترى يكون الاخذ بها ايسر له وان كان قيمتها اكثر فيكون له  
حق الشفعة لان الشفعة باخذها ج بالقيمة فان كانت قيمة الفاقسم البيع  
وان كانت اكثر فسلم بالف تسليم بالاكثر بالطريق الاولى وشفع حصه احد  
المشتري لا اصل لمباة اي اذا اشترى جماعة من واحد فلا يشفع ان ياخذ نصيب  
احدهم وان باع جماعة من واحد فلا ياخذ حصه احد البائعين لانه في حق الاول  
دفع صرح الجار لا في الثاني لانه تعيل بعدم حكمة والتعيل بعدم العلم غير مقبول  
فكيف اذا كان بعدم الحكمة بل لاني هنا يتفرق الصفقة على المشتري فيتفرق  
ذباغ الضر لان الشركة عيب في الاعيان المجتمعة وفي الوجه الاول يقوم  
الشفيع مقام احد من فلا يتفرق الصفقة والنصف مع هذا بيع مشاعا من دان  
صما اي اذا اشترى نصف مشاعا من دان فقسم البائع والمشتري فالشفيع  
ياخذ النصف معصرا لان القسمة من تمام القبض فان الانقاع في البايع  
لانهم الا بالقسمة **كتاب القسم** هي في الشرع جمع نصيب شايع  
في معين لا تعينه لخصه له قبل القسمة وعلب فيها الاقرار في المثل ان اراد بائع  
الذي في حكمه وهو العروى المتعارف فان معنى الاقرار غالب فيه اي قد ذكره  
في الكافي والمبادلة في غيره فياخذ كل شريك حصته حصصا جبة الاول

هذا هو الحق في البيع

هذا هو الحق في البيع

هذا هو الحق في البيع

هذا هو الحق في البيع

هذا هو الحق في البيع



لا الماني وان اجر علمها في محل الجبس فقط عند طلب احد المبادله غالبه في غير المني واجبر على القسمة فيما اذ كان في الجبس لا ينافيه لانه باعتبار ما جاز من معنى الافراز على ان المبادله ما يجري فيه الجبر في الحلة كافي قضاء الدين وينصب قاسم برزق من بيت المال فيقسم بلا اجر وسوجب وان نصب باجر صح ومن على عدد الدين وقالوا لا اجر على قدر الانصاف لانه مؤنة الملك ان الاجر مقابل بالدين وموثر بمصير القليل وقيل يكرس فقذا اعتبارا فاعتبر اصل التميز ويجب كونه عدلا عالميا ولا يعين واحدا لان الامر ينص على الناس ويصير الاجر غالبا ولا يشرك القاسم اي لا يترك القاسم يشتركون كيدا يصير الاجر غالبا ويحت برضاء الشركاء ولا يلزم عند صرف اصدق او صوته في نومه لا بد من مراعاة القاضى وقسم نطق تدعون شراؤه او ملكه مطلقا او فيهم وعقد يكون شراؤه او ملكه مطلقا فان ادعى ارثه عن يد لا تقى به يفتوا على موته وعدو ارثه عدل وقالوا لا يقسم كما في الصور الاخرى ان ملك المورث باق بعد موته فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صور المثل لان الملك بعد الشراء غريب البايع وبخلاف غير العقار اذ ادعى ارثه لان القسمة تعذر اذ لا الخط والعقد محصن بنف فلا احتياج الى القسمة ولان برهانه ان العقار موهما

بما لا بد من مراعاة القاضى وقسم نطق تدعون شراؤه او ملكه مطلقا او فيهم وعقد يكون شراؤه او ملكه مطلقا فان ادعى ارثه عن يد لا تقى به يفتوا على موته وعدو ارثه عدل وقالوا لا يقسم كما في الصور الاخرى ان ملك المورث باق بعد موته فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صور المثل لان الملك بعد الشراء غريب البايع وبخلاف غير العقار اذ ادعى ارثه لان القسمة تعذر اذ لا الخط والعقد محصن بنف فلا احتياج الى القسمة ولان برهانه ان العقار موهما

بما لا بد من مراعاة القاضى وقسم نطق تدعون شراؤه او ملكه مطلقا او فيهم وعقد يكون شراؤه او ملكه مطلقا فان ادعى ارثه عن يد لا تقى به يفتوا على موته وعدو ارثه عدل وقالوا لا يقسم كما في الصور الاخرى ان ملك المورث باق بعد موته فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صور المثل لان الملك بعد الشراء غريب البايع وبخلاف غير العقار اذ ادعى ارثه لان القسمة تعذر اذ لا الخط والعقد محصن بنف فلا احتياج الى القسمة ولان برهانه ان العقار موهما

بما لا بد من مراعاة القاضى وقسم نطق تدعون شراؤه او ملكه مطلقا او فيهم وعقد يكون شراؤه او ملكه مطلقا فان ادعى ارثه عن يد لا تقى به يفتوا على موته وعدو ارثه عدل وقالوا لا يقسم كما في الصور الاخرى ان ملك المورث باق بعد موته فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صور المثل لان الملك بعد الشراء غريب البايع وبخلاف غير العقار اذ ادعى ارثه لان القسمة تعذر اذ لا الخط والعقد محصن بنف فلا احتياج الى القسمة ولان برهانه ان العقار موهما

لا الماني وان اجر علمها في محل الجبس فقط عند طلب احد المبادله غالبه في غير المني واجبر على القسمة فيما اذ كان في الجبس لا ينافيه لانه باعتبار ما جاز من معنى الافراز على ان المبادله ما يجري فيه الجبر في الحلة كافي قضاء الدين وينصب قاسم برزق من بيت المال فيقسم بلا اجر وسوجب وان نصب باجر صح ومن على عدد الدين وقالوا لا اجر على قدر الانصاف لانه مؤنة الملك ان الاجر مقابل بالدين وموثر بمصير القليل وقيل يكرس فقذا اعتبارا فاعتبر اصل التميز ويجب كونه عدلا عالميا ولا يعين واحدا لان الامر ينص على الناس ويصير الاجر غالبا ولا يشرك القاسم اي لا يترك القاسم يشتركون كيدا يصير الاجر غالبا ويحت برضاء الشركاء ولا يلزم عند صرف اصدق او صوته في نومه لا بد من مراعاة القاضى وقسم نطق تدعون شراؤه او ملكه مطلقا او فيهم وعقد يكون شراؤه او ملكه مطلقا فان ادعى ارثه عن يد لا تقى به يفتوا على موته وعدو ارثه عدل وقالوا لا يقسم كما في الصور الاخرى ان ملك المورث باق بعد موته فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صور المثل لان الملك بعد الشراء غريب البايع وبخلاف غير العقار اذ ادعى ارثه لان القسمة تعذر اذ لا الخط والعقد محصن بنف فلا احتياج الى القسمة ولان برهانه ان العقار موهما

عابداني المدعين بناء على ان اقل الجمع الاثنان يرفع عن هذا قوله ومام وارث غايب وان برهن واحد ان حضر واحد وقام البينة لا تقسم لا بد من اثنين لان الواحد لا يصلح مقاسما وقاسما ونحاشا او شرا واثاب ادمم او كان شئ منه فتم منه بطرفة الحكم فيما اذ كان الكل معه فلا حاجة الى ذكره مع الوارث الطفل او الغايب لا اى لو كان مقام الارث الشرع لا يقسم لان في الارث ينصب احد الورثة خصما عن الباقي وان كان في صغر الارث العقار او شئ منه في بن الغايب او الطفل لا يقسم ابدا لان القسمة قضاء على الغايب او الطفل من غير خصم حاضر عنهما وقسم بطلي ادمم اى احد الشركاء ان انتفع كل بحصته وبطلب في الكثير فقط اى لم ينتفع الاخر فعلة حصته اى لا يقسم بطلب ذى القليل لانه متعنت في طلب القسمة اذ لو اقر له فيها وقال الخصاص على سكران صاحب كثر بطلب ضرر صاحب صاغر القليل يرضى برضاء وقال الحاكم في مختصره يقسم بطلب كل واحد والى اخوان المص قول الحضاف وهو لا تقى نص عليه في المبسوط ولم يقسم الا بطلبهم ان نص كل واحد فعلة وفي المبسوط انه لا يقسم القاضى بينهما وقسم عروص احد جنبهما الا الجنسان والرفيق والجواهر والحام الآ برضاءهم وقالوا يقسم الرفيق بشرط ان يكون الكل ذكورا او انا ذكرا في الجنه وبطلب البعض كما يقسم الا بطل الوفاة ورفيق المنعم وله ان الفاء في الادنى فاحش فصار كالاجناس المختلفة بخلاف الجنات وفي المنعم حتى الغائبين في المالية وفي الجوه فقبل اذا اختلف الجنس لا يقسم الكبار

الحاكم



منها ويقيم الصغار وقبل جري الحجاب على اطلاقه وودع مشركه او  
 دار وصبيحة او دار وحالت قسم كل واحد ان كانت الدود في نية بان  
 كان كل واحد في صر واحد قسم كل واحد عنده وقال الراي في ذلك اني انما  
 ينظر الى اعدل الوجه فيفضي الغنمة على كل خرج بذلك في المبسوط ويؤخذ  
 ما في الهداية والكافي ومن قال وقال فيهم بعضها في بعض قد وهم وان  
 كانت الدود بعدن اي في صر من فقوله ما كونه ويصور القاسم ما يقيم و  
 بعده ويدرعه ويقوم ببناءه ويجز كل قسم بطريقه ونزبه هذا بيان الفصل  
 فان لم يفعل جاز ذكره في الكافي وبلغت الاقسام بالاول والثاني والثالث  
 وكنت اسماءهم ويجز هذا سخمان وفي القياس لا يستقيم لانه في معنى النمار  
 ذكره في المبسوط والاول لمن خرج سهمه والاول والثاني لمن خرج ثانيا اي يصور  
 الدار المضمونة على قسط من يمكنه حفظه ويعيدها اي سويها على سائر الغنمة ونحوها  
 ويصور النمران على ذلك القياس بقلم الجردول فيكون كل واحد في ذراع  
 بشكل لبنه وبقد السبوت والصفة ويقر ما ينلك الذرعان ويقوم البناء  
 ويبدل الغنمة من اي طرف فان جعل الخائبة الغنمي او لا يجعل ما يبدل ثانيا ثم ما  
 بديه ثالثا ومكدا ويكتب اصحاب السهام اما على النوع او على غير ما في خرج  
 اسمه او لا يعطى نصيبه من الحجاب الغنمي جلد من العرصة والبناء الى ان يتم  
 نصيبه ثم من خرج اسمه ثانيا يعطى نصيبه متصلا بالاول وهكذا الى ان يتم  
 سواء كانت الانصبا متساوية او متفاوتة ولا يدرى الدرام في القسم اي  
 في قسمه القفار الا برضاهم حتى اذا كان ارض وبناء بقسم بطريق الغنمة فباروي

في قوله او دار وحالت  
 قسم كل واحد ان كانت  
 الدود في نية بان كان  
 كل واحد في صر واحد  
 قسم كل واحد عنده

في قوله ويجز كل قسم  
 بطريقه ونزبه هذا بيان  
 الفصل فان لم يفعل جاز  
 ذكره في الكافي

في قوله ولا يدرى  
 الدرام في القسم اي في  
 قسمه القفار

على يوسف وعن بلعيفة انه يقسم الارض بالساحة فالذي وقع البناء في نصيبه  
 يرد عليه الاخر دراهم حتى يساو به فضل الدرام صرون وعن محمد انه يرد  
 على شريكه من العرصة في مغالبة البناء فاذا بقي فضل ولا يمكن التسوية فيخرج يرد  
 في مغالبة الفضل دراهم لان الضرورة في هذا القدر فان وقع بسبل  
 قسم او طريقه في قسم اخر فلا شرط فيها من ان يكون ولا يصفى سفل دي على  
 وسفل وعلوه يخرج ان قوم كل واحد وقسم بها اي بالغنمة عند محمد وبه يفتي  
 وعندنا في يقسم الدرع كل ذراع من السفل في مغالبة ذراعين من العلوي عند  
 ابي يوسف الصاحب قسم بالذرع لكن العلوي والسفل متساويان قال في شرح  
 الطحاوي الاختلاف في الساحة واما البناء فيقسم بالغنمة اتفاقا وان اقر  
 احد المتساويين بالا استيفاء ثم ادعى ان بعض حصته وقع في يد صاحبه  
 غلطا لا يصدق البجحة من بينه المدعى واقر الخصم فلو لم يوافق المدعى  
 القيمة فلا يصدق الا بالبجحة قال صاحب الهداية ينبغي ان لا يقبل دعوى  
 لشاخصه وفي المبسوط والخائبة ما يوجب عدا وما ذكره انما يرد على اوجه  
 قال لا يصدق الابنية واما ما ذكره في المتن ويمكن توفيقه لما في المبسوط  
 والخائبة بجمل البجحة على الاقرار وصبر ما رواه ما في المتن على تقدير تعميم  
 البجحة لبنيته ايضا كما وقع في الكافي سواء اعتمد على فضل القاسم في اقراره  
 ما سمعاه حقه ثم لما تأمل حتى تأمل ظهر الغلط في فعله فلا يوافق بذلك  
 عند طوارحن وشهادته القاسمين بجحة عند الاختلاف اي اذا اختلف المتساويان  
 وشهد القاسمين قبلت شهادتهم لم يقبل في الشبهة اذ وجهه فانه لا حاجة الى

في قوله او دار وحالت  
 قسم كل واحد ان كانت  
 الدود في نية بان كان  
 كل واحد في صر واحد  
 قسم كل واحد عنده

في قوله ويجز كل قسم  
 بطريقه ونزبه هذا بيان  
 الفصل فان لم يفعل جاز  
 ذكره في الكافي

في قوله ولا يدرى  
 الدرام في القسم اي في  
 قسمه القفار



الى الشهادة عليها بل نقول انه لا يصح مشهور اجماله لانه غير لازم ذكره في الدلالة  
 هذا عندنا وعند محمد وانما في ليست بحجة لانها شهادة على فعل انفسها وقال لا  
 بل شهادة على فعل غيرها وهو الاستثناء وان قال بقضته ثم اخذ بعضه طلق محنة  
 لانه يدعي عليه العصب وان قال قبل افرام اصابع كذا ولم يسلم الى مخالفا و  
 فتحت لانه اختلاف في مقدار ما حصل له بالتمتع فصار كالاختلاف في مقدار  
 البيع وان اسحق بعض قضته اصدما شاع لولا لم تنسخ يعني جبراً ورجوع  
 في قضته تركه او بعضها يعني ان شاء رجع وان شاء نفى الشبهة دفعا لغير التفتيش  
 وتنسخ في بعض شاع في الكل اعلم انه اذا اسحق بعض شاع في نصب اصدما  
 لم تنسخ البتة عند ابي حنيفة ورجوع بحصه ذلك في نصب اصدما وقال ابو  
 يوسف تنسخ البتة ولم يذكر قول محمد وذكره ابو سليمان مع ابي يوسف و  
 ابو حنيفة مع صفص وهو الصحيح ولو اسحق بعض شاع في الكل تنسخ بالاقا  
 ولو اسحق بعض يدين لا تنسخ بالاتفاق بقي منها افعال اخرى هي ان  
 يسخن بعض من نصب كل واحد فان كان شاعا تنسخ البتة لانه لو ثبت البتة  
 لنقض المسقطة بتصرف نصيب في النصيبين بخلاف اذا كان الاختلاف في  
 نصب اصدما كذا في الهداية وان كان معينا فاما ان يكون منسوبا بين والامر  
 طاهر وان كان في اصدما زابن فالعبرة لذلك انما يرد في حق الى المستبد السابعة  
 وهذا هو الشرع لعدم افراد من الصور بالذكر وصحت الهياكل مع ما عدا  
 الهيئة وهي الحالة الظاهر للشيء للشيء وانما هو فاعل منها وهو ان يسخن  
 على امر غير اصدما وحققت ان كلامهم يرضى بهينة ومنه وجناحوا في

وهو منكره

وهو منكره  
 وهو منكره

وهو منكره  
 وهو منكره

عبارة عن قسمة المناهج وهي جائز استحسانا وانما هو ان لا يجوز له ابدان المنفعة  
 بجنهها ولكن ترك ذلك بالكتاب في سنة ولا يجامع في سكن هذا بعضا  
 وهذا بعضا وعدا ملوها وهذا سفلها وضمة عبيد هذا يوما وهذا يوما  
 بيت صغير بان يسكن فيه زيد يوما وعمر يوما وعبيد بين هذا هذا العبد الآخر  
 الآخر **كتاب المزارعة** هي معاينة من الزراعة وفي الشرع معاينة  
 دفع الارض ببعض الحارج عنها ولا تنسخ عند ما روى انه عم من على المزارعة  
 هي المزارعة على لغة اهل المدينة ولانها في معنى قبة الطحان قال في المختار كان ابو حنيفة  
 بعضي يصاد مما من غير جد وكان لا ينفق عنها الشد انفق قال محمد بن الحسن لم يراو حنيفة  
 المعاملة والمزارعة جائز ولكن فروع عليها وقال ابو حنيفة لكان يجوز في كذا  
 وانا فيها فادس ولم يجوز الوقف ولم يفرع عليه وانا فيه راجل وصحت عندهما  
 وبه ينفق تعامل الكسب ولا احتياج اليها بشرط صلاحية الارض للزراعة اهلية  
 العاقدين وذكر المدة ورب البذر وجسه وقسط الاخر والخلقة بين الارض  
 والعاقل والشركة في المزارعة فيبطل ان شرط لاحد ما قدر ان يموت او يخرج  
 من موضع معين او دفع رب البذر بدنه او دفع الحراج وتنصف الباقى اذ  
 الحراج للمؤلف اما اذا كان حراج معاينة كالربح والحسن فلا يفسد شرط وقصه  
 كشرط رفع العشرة لانه لا يخلو ان يؤدي الى قطع الشركة والحب لاصدما واليه  
 للاخر او لها على السواء لقطع الشركة فيما هو المقصود او تنصف الحب والباقي لغير  
 رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد وان شرط تنصيب الحب والباقي لاصدما  
 الارض او سكنت عنه صحت لان في الاول الشرط على موجب العقد فان الباقى

وهو منكره

وهو منكره  
 وهو منكره

وهو منكره



تاء ملكه وفي الثاني الشركة فيما لم يقصود حاصله وحج المبتن لصاحب البذر وعند  
البعض مشترك تبعاً للحج وكذا لو كان الأرض والبذر لرب البذر والحق العمل بالقيمة  
لاخر ويطلب لو كان الأرض والبذر للبذر والبقر له والاخران لاخر والبذر  
له والباقي لاخر اعلم انما بالنسبة العقل على سبعة اوجه اما ان يكون الواحد  
من اصدما والثلاثة من اخر والاخرى جازية والثالث لا فاعمال الربوا لان  
ما ياض رب البذر تاء ملكه فلا مباحلة اصلاً اما في جانيه فظاهر والمال في جانيه  
فلان ما ياض الاجرة فلا مباحلة للربوا بل لان الشرع لم يرد بتقييم الشركة بين البذر  
والعمل والربايع غير مذكور في الهداية وسيفر جازية لانه استبحار البقر باجر محمول  
واما ان يكون اثنان من اصدما والاثنان من اخر وهو على ثلاثة اوجه وذلك ان  
يكون الأرض مع البذر والبقر او مع العمل من اصدما والباقيان من اخر  
والاول جازية دون الاخرين اذ لا مناسبة بين الأرض والبقر وغناه بها  
جواز هذا ولا اعتقت فالحاج على الشطر والحق للعامل ان لم يخرج من حيز  
من له عن المصن الا رب البذر لان المصن عليه لا يخرج عن حيزه وسواها كل الضرر  
ومتي فسدت فالحارج لرب البذر ولا يخرج من حيزه او حيزه ولا يخرج  
على شطر وعند محمد يزداد بالغا ما بلغ ولو لم يكن رب الأرض والبذر وقد كره  
العامل يقال كرت الأرض اذا قبلتها للموت فلا تنق له حكماً ويخرج من يانه و  
يموت احد ما خلا فالنافع ذكره في النسخة ونسخه بيبى حو حج الى بهما  
هذا قبل ان ينبت الأرض ولا يجب له شيء لانه لا فائدة للنافع وما في اها بالحارج  
وقد بطل بسبب الاستحقاق بالنسخ هذا في الحكم ويجب بانه ان ينبت في العامل

هذا هو الوجه الذي عليه  
الشيخ في هذا الباب  
والوجه الثاني  
انما بالنسبة العقل  
على سبعة اوجه  
اما ان يكون الواحد  
من اصدما والثلاثة  
من اخر والاخرى جازية  
والثالث لا فاعمال الربوا  
لان ما ياض رب البذر  
تاء ملكه فلا مباحلة  
اصلاً اما في جانيه  
فظاهر والمال في جانيه  
فلان ما ياض الاجرة  
فلا مباحلة للربوا بل  
لان الشرع لم يرد  
بتقييم الشركة بين  
البذر والعمل والربايع  
غير مذكور في الهداية  
وسيفر جازية لانه  
استبحار البقر باجر  
محمول واما ان يكون  
اثنان من اصدما والاثنان  
من اخر وهو على ثلاثة  
اوجه وذلك ان يكون  
الأرض مع البذر والبقر  
او مع العمل من اصدما  
والباقيان من اخر والاول  
جازية دون الاخرين اذ  
لا مناسبة بين الأرض  
والبقر وغناه بها  
جواز هذا ولا اعتقت  
فالحاج على الشطر والحق  
للعامل ان لم يخرج من  
حيزه عن المصن الا رب  
البذر لان المصن عليه  
لا يخرج عن حيزه وسواها  
كل الضرر ومتي فسدت  
فالحارج لرب البذر ولا  
يخرج من حيزه او حيزه  
ولا يخرج على شطر وعند  
محمد يزداد بالغا ما بلغ  
ولو لم يكن رب الأرض  
والبذر وقد كره العامل  
يقال كرت الأرض اذا  
قبلتها للموت فلا تنق  
له حكماً ويخرج من يانه  
ونسخه بيبى حو حج الى  
بهما هذا قبل ان ينبت  
الأرض ولا يجب له شيء  
لانه لا فائدة للنافع  
وما في اها بالحارج وقد  
بطل بسبب الاستحقاق  
بالنسخ هذا في الحكم  
ويجب بانه ان ينبت في  
العامل

اما ان ينبت الذرع ولم يقصود لا يباع الأرض لتعلق حق المزارع وان  
الذرع لم يدرك الذرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه اي اجر مثل ما فيه نصيبه من  
الأرض حتى يدرك ونفقة الذرع مثل اجرة السقي وغيره من العمل عليها بالخصص  
اي بقدر حصه كل واحد منها كاجر الحصاد والدفاع والدوس والتدزينة  
فان شرط على العامل فسدت لانه شرط مخالف لمقتضى العقد فان الذرع اذا  
ادرك بنى العقد وعمل به من ان اي الشرط يصح وعليه الفتوى ذكره في النسخة  
ورنه للعامل قال الامام السرخسي في المبسوط هذا هو الصحيح في بادنا وفي  
الكافي وهو اخبار متباينة بل للفرق وان كان القياس بادهاء والاصل ان كل عمل  
قبل الادراك فهو على العامل وما بعد فبها بالخصص **كتاب المساقاة**  
هي عبارة عن المعاملة ببلغة اهل المدينة وفي الشرع عقد على دفع الثمرة خاصة بالذكر  
بناء على انه اصل في هذا الباب فان النص انما ورد فيه وغير ملحق به بحاجته لان  
فلا يخالف لما سبق من التقييم ولا حال له هنا بزيادة قوله وغيره اذ ياباه قوله  
الى من يصطخر يخرج من ثمه ولو بدل الثمر الخارج لهدى دخول المزارعة في حد  
المساقاة وهي كالمزارعة حكماً وخلافاً فان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان الثمن  
على صحتها وفي ان ابطاله عند خلافها وشروطها اراها الشروط التي يمكن وجوبها  
في المساقات كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلية بين الانجار  
وبين العامل والشركة في الخارج فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة  
وعند الشافعي ومالك المساقاة جازية والمزارعة انا يجوز في ضمن المساقاة  
لان الاصل هو المضاربة والمساقاة اسبغها لان الشركة في الربح فقط وفي

هذا هو الوجه الذي عليه  
الشيخ في هذا الباب  
والوجه الثاني  
انما بالنسبة العقل  
على سبعة اوجه  
اما ان يكون الواحد  
من اصدما والثلاثة  
من اخر والاخرى جازية  
والثالث لا فاعمال الربوا  
لان ما ياض رب البذر  
تاء ملكه فلا مباحلة  
اصلاً اما في جانيه  
فظاهر والمال في جانيه  
فلان ما ياض الاجرة  
فلا مباحلة للربوا بل  
لان الشرع لم يرد  
بتقييم الشركة بين  
البذر والعمل والربايع  
غير مذكور في الهداية  
وسيفر جازية لانه  
استبحار البقر باجر  
محمول واما ان يكون  
اثنان من اصدما والاثنان  
من اخر وهو على ثلاثة  
اوجه وذلك ان يكون  
الأرض مع البذر والبقر  
او مع العمل من اصدما  
والباقيان من اخر والاول  
جازية دون الاخرين اذ  
لا مناسبة بين الأرض  
والبقر وغناه بها  
جواز هذا ولا اعتقت  
فالحاج على الشطر والحق  
للعامل ان لم يخرج من  
حيزه عن المصن الا رب  
البذر لان المصن عليه  
لا يخرج عن حيزه وسواها  
كل الضرر ومتي فسدت  
فالحارج لرب البذر ولا  
يخرج من حيزه او حيزه  
ولا يخرج على شطر وعند  
محمد يزداد بالغا ما بلغ  
ولو لم يكن رب الأرض  
والبذر وقد كره العامل  
يقال كرت الأرض اذا  
قبلتها للموت فلا تنق  
له حكماً ويخرج من يانه  
ونسخه بيبى حو حج الى  
بهما هذا قبل ان ينبت  
الأرض ولا يجب له شيء  
لانه لا فائدة للنافع  
وما في اها بالحارج وقد  
بطل بسبب الاستحقاق  
بالنسخ هذا في الحكم  
ويجب بانه ان ينبت في  
العامل



ونه المزارعة لا يجوز الشركة في جرد الربح وسو ما زاد على البذر الا المدة فانها  
 تصح بلا ذكرها استصحابا لان لادراك الثمر وقاموا معا عادة والثالث عادة  
 كالثابت شرط ويصح على اول مخرج وادراك بذر الرطبة كادراك الثمر الرطبة  
 بالمعاريبة سيست تربيعا اذا دفتها مسافة لا يشرط بيان المدة فيتمدد  
 ادراك بذرها لانه لادراك الثمر في الشجر قال في الغاية هذا اذا كان البذر  
 ما يرغب فيه ومن لا يضره في معنى الثمر للشجر وفي الكافي لو دفع اليه اصول  
 رطبة نابتة في الارض معاملة ولم يسم الوقت فهو فاسد لان الرطبة ليست لها  
 غايه ينشئ ايها غيرها ولكنها تنمو ما زكت في الارض بخلاف الثمر ولا تخفت فترافد  
 وفقت على فساد ما قيل الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل يحصل في كل سنة ست  
 مرات او اكثر وان اريد البذر فخصه من وتوكل في المرة الثانية الى ان يدرك  
 البذر فيها لا ينفذ البذر ينبغي ان يقع على السنة الاولى وذكر من لا يخرج  
 الثمر فيها نفسها ومن ان ذكر من يبلغ فيها وفلا يخرج في وقت مستحق  
 فعل الشرط والاطلاع اجر العمل يعمل الى اجر مثل العامل المستاجر يعمل الى ادراك الثمر  
 لا اجر مثل العامل المستاجر في زمان ظهور فساد العقد فان اجر المنزل بقاوت بقلة  
 المدة وكثرها فاقم هذا فانه دقيق ويصح في الكرم والشجر والطلب المرد منها جميع  
 القول واصول ابياد جنان والحل ذكر الشجر مع انفسها ما سبق ثم ذكر الخلل  
 مع دخوله في الشجر الى الساق فينكسر صفتها فيما عدا الكرم والخلل انما يقع  
 فيها لحدب حبيب في غير ما بقي على القياس وغدا يقع في جميع ما ذكر الحاجة  
 الناس وان كان فيه غر لا معد كما لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعد

صحيح

صحيح

فيما عدا الكرم والخلل انما يقع فيها لحدب حبيب في غير ما بقي على القياس وغدا يقع في جميع ما ذكر الحاجة الناس وان كان فيه غر لا معد كما لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعد

كالمزارعة تفصح اذا كان الذرع بقلا ولا تفصح اذا ادرك فان مات احدهما  
 او مضت مدتها والتمرن يقوم العامل عليه او له استصحابا فاعلم للفرق  
 كره الدافع هذا على تقدير قيام ورثة العامل عليه او ورثته هذا على تقدير قيام  
 العامل نفسه في الكلام نشر على ترتيب الف غم انه مخصوص بصورة الموت لا يثنى  
 في صورة انقضاء المدة ولا تفصح الابدن وكون العامل مريضا لا يقدر على  
 او سارقا يخاف على سفته السعفة غصن الخلل والجمع سعة في المغرب  
 ثم عذر ودفع قضاء من معلومة على ان يفرس ويكون الارض والشجر معا  
 يصح لاشراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والتمرن والعرض لرب الارض لانه  
 غرس برضاه ورضاء صاحب الارض فصار نفع الارض وللحق فمعه عسر  
 اجر عمله لانه في معنى فقير الطمان لانه استبحار ببعض ما يخرج من عمله ومن  
 نصف وجبه الجواز ان يبيع نصف الارض بنصف الارض ومستاجر صاحب

صحيح

الارض العامل ثلث سنين مثلا ينشئ قليل يعمل في نصيبه **كتاب**  
**الذبايح** في ذبيحة وهي اسم ما يذبح كالذبح بالكسر والذبح بالفتح  
 ذبح اذا قطع الاوداج حرم ذبيحة اي مذبح لم يذبح اي لم يذبح ذبحا  
 شرعا اختياريا كان او اضطراريا فان قلت فلا يتناول الذبيحة المذبة  
 والمنطحة ونحوها قلت نعم الا ان حكمها يعلم مما ذكر بطريق الدلالة فانه اذا  
 حرم ما لم يذبح حال كونه مذبوحا فلان يحرم حال عدم كونه مذبوحا اي وكه  
 الى انهم اسبق ودكاة الضروية خرج ابن كان من الجسد والراس والاطراف  
 طحلا في الجسد دون البدن ولذلك لم يعمل من البدن والاختيار ذبح

صحيح

صحيح

صحيح



بين الحلق واللبة هي المنخر من الصدر وعروقه الحلقوم والمرى والودجان  
 ان في اقصى النعم فضلا هو الحلق وفيه جريان الاول موصوع من قدام ومن  
 الحلقوم وينتهي المشرحون قضبة الرية وهي جري النفس والثاني موصوع من  
 خلف ناصية الفقا على حرق العنق ويسمى المرى وفيه ينفذ الطعام والشراب هذا  
 ما في كتب الطب وبوافقه ما في المغرب والمجهر ودوران الاربع من كتب النفوس  
 في شرح مختصر الدرر في القدرتي وقال صاحب الهداية الحلقوم جري العنق والماء  
 والمرى جري النفس وملقى نصير سورة الاخراب في اكتشاف ان الحلقوم  
 مدخل الطعام والشراب فلم يجز فوق العدة وافق بعضهم بالجواز لعدم الروكة  
 بين اللبة واللجين وساعده رواية الميسر وعجدة الجامع الصغير وهي  
 باس بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله وصل يقطع اي ثلث منها  
 اقامة لاكثر مقام الكل ومن كل ما اقرى الوداج وانهر الدم ولو ببطء متى  
 فطر القصب ومروقه هي حجاب من كاسكوب يربط بها كذا في المستصفى وبساعده  
 ما في الصحاح الاسنا وظرفاين اما اذا كان منزهين محل الذبيحة عند او  
 الذبح ذكر في الخفاف وعند الشافعي الذبيحة متينة تقول دم كل ما انهر الدم  
 واقرى الوداج الا السن والظفر وسوطلق قلنا ذكر في اخف فانها مذي  
 لعيشه ومن لا يملون الاظفار ويجددون الاسنان ويعللون بالخش  
 والعرض فهو محمول على غير المنزوع ونزبا صداد شفرة قبل الاضغاع وكذا  
 ارفاقا بالذبح واجرا بالرفع عطف على الضم كره برجلها الى الذبح وجها  
 من قفاها والخنج اي الذبح الشديدي يلبس الخناع وهو بالفارسية حرام من

منه ما في كتب الطب

منه ما في كتب الطب

منه ما في كتب الطب

واسخ قبل ان يرد اي تسكن على الاضطراب ونشر كون الذابح مسلما او كذابا  
 ذميا او حربيا قال الله تع وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وذلك لانهم يذكرون  
 اسم الله عليها حل ذبيحتها ولو جفوا او ارادة او صبيبا يعقل التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة  
 بها والذبيحة اي انزل بها من قوى الوداج وبضبط اي يذرع على فري الوداج  
 ويحسن القيام به كذا في الكافي وعجدة الهداية ظاهرة فيه انما قال هذا لانه لو  
 كان لا يعقل ولا بضبط لا يحل ذبيحته او اطلق او اخر من لا يذبح ويذبح  
 وموتد وتارك تسمية عبد لقوله تع ولا تاكلوا مما يذكرون اسم الله عليه فلا تاكلوا في  
 واقوى حجة قوله تع قل لا بعد فيما اوحى الى حرما الى قوله او فسقا اهل لغير الله  
 به فحتمل قوله ولا تاكلوا مما يذكرون اسم الله عليه وانه فسق على اهل لغير الله به  
 بقرينة قوله تع وانه فسق وايضا اذا لم يوجد هذا الحرم يكون حلالا قلنا  
 لا ضرورة في محل بل لا وجه له اذ لم يلزم ان يغير عن معنى يذكرون اسم الله عليه بقوله  
 لا يذكرون اسم الله عليه ولا يخفى ما فيه من العصور المحل كمال الفصاحة فاذا لم يحل يكون  
 قتل لا جدنا ولا قبل ولا تاكلوا مثلا يلزم الكذب وان تركها ناسيا حل  
 بعد الزنسان وقال الك في احدى الروايتين عنه لا يحل في الزنسان ايضا  
 لظاهر ما ذكرنا في العهد فانه لا فضل فيه وكما نقول في اعتبار ذلك من الجرح  
 ما لا يخفى لان الانسان كثير الزنسان والجرح مدفوع والنفس المذكور غير جرح  
 على ظاهره اذ لو اراد به جرح العادة وظاهر الانقياد وارتفع الخلاف في الضد  
 الاول واما قوله تع لا تأخذنا ان نسيا فعلنا تعذير دلالة على عدم الموافقة  
 لا يلزم منه الحل في منزوك التسمية ناسيا كما لا يلزم من عدم الموافقة تعذير

صالح

ومن الفصل الثاني في الذبح  
 وفي رواية اخرى هو في الذبح  
 ومن صاحب كتابه في الذبح

صالح



ترك الواجب في الصلوة ناسيا غام الصلوة وما يقال قوله نعم تسمية في قلب  
كل امرئ مسلم محو على حاله النسيان انما يكون في الجواب عن نسيان السامع لا في  
الاجتماع على ما ذكرنا كما لا يخفى وكرو ان يذكر مع اسم الله تعالى غير صلا لا عطا  
كقوله بسم الله اللهم بقل من فلان وحرم الدجاجة ان عطف بحسب اسم الله واسم فلان او  
وفلان اي باسم الله وفلان وان فضل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاجتماع  
وقبل التسوية لا بأس به وجب محو الابل وكرو ذبحها وفي البقر والغنم عكسه وقال  
مالك ان ذبح الابل او محو البقر والغنم لا يحل ولزم ذبح صبيد شاة وكفى جرح  
نعم وهو واحد لانهم ومن المال الرابعة توحش او سقط في بئر ولم يكن دجيه  
وقال مالك لا يحل الا بالزكوة الاضبارية ولا يحل جنبين ميت وجد في بطن امه  
وعندما هو قول السامع اذا لم يظن اكل وزكوة الام ذكوة له ولاد ذواب  
او حلف المراد من ذباب الذي يصيد بياحه ومن ذى حلب الذي يصيد لحبه  
لاكل ذى ناب ولاكل ذى حلب فان الحامة لها حلب البعير له ناب والبقر  
كذلك كذا في بسوط البرذوي من بيع او طهر ابيع كل فحظف منه ذبا يخرج  
عادة ذكره في الهداية ولا يحل ذبحه في صغار ذواب الارض واحدها  
حشرة والحمر الا هلينة فيه مالك وابن علق والحار فيه فلاهما وظل في السامع  
له قوله تعالى والحيل والابل والحمر قبل الكراهة في الحيل عند ثبوتها وقبل  
مخرجي وهو الاصح والبيع كفتار وفيه ظلال السامع والزبور والسمكة  
سك بشت والبيع الذي ياكل الحيف لا يقع كلاله بيشه والعذاق كلاله  
سياه بزدك والفيل والبر بوجع موش دشتي وهو حلال عند السامع وابن

في البيع والبيع الذي ياكل الحيف لا يقع كلاله بيشه والعذاق كلاله سياه بزدك والفيل والبر بوجع موش دشتي وهو حلال عند السامع وابن

وابن عرس راس ولا حيوان ما في سواك لم يطف مشتق من طفا الى ضم  
وعلا والمصدر الطفق على وزن الفعول ذكره في الطلبة وفيه خلاف  
اشافى قال في الفحمة ثم عندنا الطافي على وجهين اما ان مات بسبب حادث  
فانه يؤكل ومات حتف انف لا يؤكل ويجذب والمارة ما هي الجرب  
نوع من السمك غير المارة ما هي كذا في المغرب وانما افرد بما بالذكر كان الخفاء  
في كونها من جنس السمك ويمكن الخلاف فيها الحمد ذكره صاحب المغرب في  
الجماد وانواع السمك بلا زكوة ونزاع الذرعي والعقيق والارنب هما اي  
مع الذكوة **كتاب الاضحية** اضحية تخرج على اضحية بنشد بابلها  
هي في الشرع ما يذبح في يوم الاضحية بينة الغرزة وهي شاة من فرد وبقره او  
بعض منه الى سبعة ان لم يكن لغد اقل من سبع انما قال هذا لانه لو كان لاحد  
اقل من سبع لا يجوز عن اهلان وصف الغرزة لا يتجرى وعند مالك يجوز عن اهل  
بيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل  
منها ويقسم اللحم وزنا لا يجرى الا اذا قسم معه اي مع اللحم من كارد وطير  
سواء كان في كل جانب شيء من اللحم وشئ من الكارد او يكون في كل جانب  
شئ من اللحم وبعض الجلود او يكون في جانب لحم والكارد وفي اخر لم يحد وانما  
يجوز صرف الجنس الى خلاف الجنس وصح اشراك سنة في بقرة مشربة لا فحمة  
استحسانا وفي الفيل لا يجوز وهو قول زفر لانه أعدتها للفرقة فلا يجوز  
بيعها وجه الاستحسان انه قد يجد بقرة سمينة ولا يجد اشراكا وقت البيع فانه  
ما شدة الى هذا وخا اي الاشراك قبل الشراء احب وعن ابن عباس يكون الاشراك

في البيع والبيع الذي ياكل الحيف لا يقع كلاله بيشه والعذاق كلاله سياه بزدك والفيل والبر بوجع موش دشتي وهو حلال عند السامع وابن



بعد الشراء وبه اخذ زفر فان مات احد سبعة وقال ورثة اذ يحوها عنه  
 وعلمكم صحح وعول بئس انه لا يفقه وهو القياس لانه يترجى بالانقاذ فلا يجوز  
 غلب الغير كما لا غناق غلبت وبه التحسان ان القرينة قد تقع غلبت كالنصف  
 بخلاف الاعناق فان فيه الزام الولاد على الميت كبقوة على العجدة ومنفعة وقران  
 وان كان اقدم كافرا او يرد اليه لان البعض ليس بقرينة وهي لا يجزئ ولا يجب  
 الا على الميت العظم لقوله من وجد سعة ولم يفقه فلا يفرق مصلانا وعلى الشافعي  
 هي سنة غير مسافر اما قال هذا لانها لا يجب على المسافر ذكره في الهدية لنفسه لا  
 لظلمه في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه يجب لظلمه كافي الظرف وجبه  
 الظاهر سبب الظرف راس بونه وبلى عليه بل يصح عنه اربع او وصية من اله واكل  
 الطفل وما بقي يتبدل بل يدخر قدر حاجته ثم يتبدل بما يتفق بعينه كالنوب  
 والخف لا بما يتفق به بالاستهلاك كالجوز ونحوه وذلك لان الواجب الى الزافة  
 واما التصديق بالجم يترجى وما لا يقتضي الاجتهاد يترجى فيسبغ في ان يطعم الصغير  
 ويستبدل بغيره بالاشياء التي يتفق به الصغير مع بقاء اعيانها كافي جلد الائمة  
 كذا في النخبة اول وفيها بعد طلوع فجر يوم النحر واخره قبل غروب اليوم الثالث  
 وعند انقضاء فجر يوم اربعة ايام ونظر تقديم الصلوة اي صلوة العبد عليها ان ذبح  
 في عصر وعند ذلك وان شافى شرط اخر وهي ان يكون بعد تحريمه وان ذبح  
 في غير ذلك اعتبر في هذا مكان الفعل لا مكان من عليه قال في الكافي يرضى في هذا  
 بطلوع الفجر من يوم النحر الا انه ينظر تقديم الصلوة على النخبة في حال الا  
 حتى لا يجزئ للمصرى الذبح حتى يصلي الامام العبد لعدم الشرط لعدم الوقت فاما

الظاهر سبب الظرف راس بونه وبلى عليه بل يصح عنه اربع او وصية من اله واكل  
 الطفل وما بقي يتبدل بل يدخر قدر حاجته ثم يتبدل بما يتفق بعينه كالنوب

الظاهر سبب الظرف راس بونه وبلى عليه بل يصح عنه اربع او وصية من اله واكل  
 الطفل وما بقي يتبدل بل يدخر قدر حاجته ثم يتبدل بما يتفق بعينه كالنوب

اهل السواد

السواد فيذبحون بعد الفجر لانه لا صلوة عليهم ويعتبر الاخر للفقر وضد والولاد  
 والموت اي اذا كان غنيا في اول ايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه وفي عكسه يجب  
 وان ولد في اليوم الاخر يجب عليه وان مات لا يجب عليه وكذا الذبح ليلاد وان  
 تركت اي النخبة ومضت ايامها تصدق النادر وفقر شرها للاختصاص بها حية  
 شاء كانت او غيرها والغني بغيرها شرها اول لان وجوبها على النادر بالندى  
 وعلى الفقير بالشر وبها فاما الغني فالواجب بغيره بدمته شري الاختصاص به وصح  
 الجذع من الضان لاختلافه في ان الجذع من الضان لا يجوز من الجذع الذي اتي  
 عليه اكثر الحول عند الاكثر وذكر في المبسوط اذا تم له سبعة اشهر فهو ذبح بعد ذلك  
 كذا في الكافي والشيء فصاعدا من السنة اي من الابل والبقر والشاة ضاذا كان  
 او غنما وهو ابن خمس من الابل وحولين من البقر وحول من الشاة كالجاء وهي التي لا  
 قرن لها واخص والسنن في النخبة دون العباء والعوام والعفاد التي لا تنفي في  
 ما يكون عجزها الى حد لا يكون في عظامها فقي اي في العرجاء التي لا تنفي الى المنك  
 ومقطوع يربها او رطلها وما ذهب اكثر من ثلث اذن او ذنبها او عينا او انبها  
 في تقديمه على باقي اربع روايات ففي ظاهر الرواية عنه وهي رواية هشام عن  
 محمد الزاهد على الثلث وفي رواية عند الثلث وفي رواية ابن شجاع عند الربيع في  
 رواية الزاهد على النصف وهو قولهما وفي كون النصف مانعا روايتان عنها كذا في  
 الكافي وطريق معرفة ذهاب ثلث العين ان تشد العين المؤونة بعد ان كانت  
 جليعة فيقرب اليها العلف فينظر انما من اي مكان رأت العلف ثم تشد العين الصغيرة  
 ويقرب اليها العلف فينظر انما من اي مكان رأت العلف فينظر الى تفاوت ما بين

صالح

صالح

صالح

صالح

صالح

صالح



الكائنين فان كان ثلثا فالذاهب الثلث وان كان نصفاً فالنصف وهكذا  
واكل منها ويؤكل بكسر الكاف قال الجوهري واكثرتك فلانا اذا مكنته منه  
من شئ او نزل الصدق بثلثها وتركه لدى عيال توسعة عليهم والذبح بين ان  
احسن والاخر غيرهم وكومان ذبحهما كباقي ويصدق بها بجلدها او بجلدها كالحمار  
وصف وفرو او بجلده بما يتفق به باقيا لا بما يتفق به مستهلكا كحل والحرف  
فان بيع اللحم او الجلد به لا يمتنع به مستهلكا تصدق بثمنه ولو غلط انسان  
وذبح كل شاة صاحبه يعني عن نفسه على ادل عليه قوله ولو غلط صاحبه بلا عرق  
والقبيل ان لا يبيع ويضحي لانه ذبح شاة غيره بغيره وجدا لا تصح ان كل  
واحد منها يكون رخصا بفعل صاحبه فيكون ما ذوقا فيه دلالة فبيع الذبح عنه  
وبنه صاحبه تقع لغوا حتى لو شاعا واراد كل واحد منها الضمان ببيع الاجابة  
وجازت عنه لانه ملكه بالضمان كذا في البدائع وصحح النسخة شاة الغنص  
ضمها اذا غصب شاة فضح بها عن نفسه لا بخبر لعدم الملك والرخص صاحبها  
الاذن ان افترضا صاحبها مذبوحة وضمنه الضمان فذلك لا يجوز على الضحية  
عنها وان ضمنه قيمتها حصة فانها تجري على الخارج لانه ملكها بالضمان من وقت الغنص  
بطريق الظهور والاستناد فصار ذابجا شاة هي ملكه فخير بكتنه بانه لا يتبادر  
فعله وقع فخطورا وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يجري على الذبح بغير  
بناء على ان المصنوبات بملك بالضمان عندا وعند زفر لا يملك وبه اذا شافعي  
لا الذبحة لان سبب وجوب الضمان ههنا هو الذبح والملك ثبت بعد الذبح  
وهو الذبح مصادقا ملك غيره فلا يجري بخلاف الغنص فانه كان ضامنا

صحيح

قوله ولو غلط صاحبه  
 لا يمتنع به مستهلكا  
 تصدق بثمنه

صحيح

الذبح لوجود سبب وجوب الضمان وهو الغنص بان يذبح في غير وقت الضمان  
 بعلامة صدر الدين حاتم وقيل بخبره لانه ضمها بالاضجاع والسند وجوابه ان الكلام  
 في ذبح شاة الذبحة وعلى ما ذكر يكون المذبح مضمونا ولا يملكه لا يملكه  
 الذبحة قبل ان يغصب **كتاب الكراهية** انما عنوان الكتاب بالعلق ما فيه  
من مسائل لها اثباتا او نفيا ما كره حرام عند محمد ولم يلقظ به لعدم العاطف فصدق  
ما لم تركه ان ثبت ذلك بدليل قطعي يثبت حرما والا يثبتى مكرها كراهية التحريم  
كمان ما لزمه الاثبات به ان ثبت ذلك بدليل قطعي يثبتى فرضا والا واجبا  
عندما الحرام اقرب قال في النجس وهو الخنا وهذا هو المكروه كراهية  
تحريم واما المكروه كراهية تترتب في محل اقرب **فصل الاكل** فرض ان ذبح  
به هلاكه وما جرح عليه ان مكنته من ضلوة قايما ومن صوم ومباح الى ان يذبح  
قوته وحرام قوته الا لفصد قوته صوم العبد ليللا بيمينه صبيحة او غنم ذلك  
وكره ليس الايمان فان حكمه حكمه ويؤكل الاكل وعندنا في من يجل شربه للذبي  
محمد بن العربي وعندنا في من يجل مطلقا لانه لو كان حراما لاجل به الذبوح قال  
ما وضع شفاؤكم فيما حرم عليكم وابوس لا يفتي حراما للضرورة ولكن هذا  
الاقول انما يناسب ان لو قيل ما حرم عليكم ما وضع شفاؤكم فيما حرم عليكم ما وضع  
شفاؤكم فيه وابو صيفية يقول الاصل في البول الحرمة وسوءه قد علم شفاؤ  
العربيه وجبا والغير عدم فاشفاؤ غير معلوم فلا يجل ولا كل والشرب لا يدها  
والقطيب من ابا ذهب وضمة للرجل والمرأة لقوله عدم انما يخرج جرح في طنة ناز  
جرحهم النفس ورد في الشرب وعم دلالة غيره وحل من اياه رصاص وزجاج وبورق

في  
 في غير وقت الضمان  
 في غير وقت الضمان

صحيح

صحيح

صحيح



خلافا للشافعي ومن يراه مفضل خلافا لابي س وجلسه عطف على الخبر  
 في كل مفضل كرسيا كان او سريرا او سرجا متفيا موضع الفضة اي لا  
 يكون الفضة في موضع الجلوس وكذا الاكل والشرب من الاثاء للفضة اذا  
 كان متفيا موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الفم هذا عند وعند  
 ابي س بكونه مطلقا ومحمد قد قيل انه مع الاول وقبل مع الثاني وقبل قول  
 فخر كافر خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع للحاجة الى قوله كثر  
 المعاملات وكونه من اهل الشهادة في الجملة او اني او فاسق او عبد او  
 في المعاملات كالتكامل كما اذا اضرته وكيل فلان في بيع هذا الخبر المسمى  
 شرا زكية فان قال شريتم من مسلم او كتابي حل وان قال شريتم من المجوسي  
 حرم وقول الربيع والصوفي في الهدية والاذن كما اذا اجاب بدينه وقال فلان هدي  
 اهدى اليك هذه الهدية يحل قبوله منه او قال انا ما ذوق في الجاهن يقبل قوله  
 ونظر العدل في البيانات كالحجر عن نجاسة الماء فيقيم ان اضر به مسلم عدل ولو  
 عبدا او تجرى في العاسق والمستعير ثم يعلى بغالب رايه ولو اراق فيتم في عبلة صدقة  
 وتوضاء فيتم في كونه فاحوط ومقتدى دعي الى ولية فوجد ثمة لعبا او غنا  
 الويلة طعام العرس والمقرب لله والافناء بالمد السماع لا يقدر على منه يخرج السنة  
 لبلا يقدر به الناس عليهم ان يعد غير قادر على المنع اما قال هذا لانه اذا كان  
 قادرا عليه لا يجوز له ان يقدر ويأكل الا يعمل المنع وكل جاز لان اياه لا بد  
 سنة فلا يترك سنة بسبب سنة وان اراد الدعوى على وجهه فلا يتم التمسك  
 بل لان حق الدعوى يلزم بوجوه لا قبله ولا يجوز ان يعلم من قبل وقال ابو حنيفة

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

بهذا من فصرته وقد قيل ان يقدر به وحل قوله على حرمه كل الملاهي لان الابتلاء  
 بالمحرم يكون كذا قالوا وفيه نظر فان الابتلاء يتم في ما هو مخطو العواقب ولو  
 كان مباحا ومنه قوله عم من يتلى بالقضاء الحديث ثم ان البصر على المحرم علة  
 لحق الدعوى لا يجوز لان السنة ترك حررا عن ارتكاب المخطو الطاهر ان يفسد  
 عن ذلك الا هو فكل ما له غير متع لم يمتنع من الجلوس على الا هو فكل ما له  
 متلى بحر **فصل** لا يمس جل جبر الا قد اربعة اصابع اي في الوضوء  
 اراد مقدار العلم روى انه عم ليس حبة مكفوفة بالحرر وعند لا فرق بين حالة  
 الحرب وغيره وعند ما يحل في الحرب وله الضرورة تندفع بالحمية ابرسم وسلاه  
 غير وبوسن وغيره لما روى انه عم جلس على حرفة من حرر هذا عند وكبره  
 محمد وذكر القنبري قول ابي س والفقهاء باللبس مع ابني ع وقال الامام المرحوم  
 ان اكثر مشايخنا اذوا يقول محمد لان ماله الخمر ذكره في الجاهن المجوسي وليس  
 ما سواه ابرسم ومحمد غيرهم لان الحكم اذا تعلق بعبلة ذات وصفين بضاف الى  
 وجود او الله كذلك وعلمه في حرب فقط للضرورة وموافاق الهيئة وفتح موقر  
 استلذ ولا يقبل بذهب ولا فضة الابخاتم ومنطقة وصيلة سيفها ومار  
 ذهب ثقب فص وصل للزينة كلها ولا يختم بالبحر والحد بل والصغر لكن يجوز  
 ان لم يكن الخلفة من البحر وتركه اي ترك الختم لغير الحكم احب والحكم سلطانا كان  
 او قاضيا او غيرهما يحتاج الى الختم ولا يمس سنة بذهب بل بفضة هذا عند  
 وقال محمد لا بأس بالذهب البغز وذكر قول ابي س مع كل منها وكبره البطلان  
 ذهب او حريرا كان في الحر كذا قال فان ما حرر له حررا او اياه لا حرفة له

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

انما قالوا في ما يحتاج اليه قال  
 الخاتم يباح من ثياب الحر والاعف  
 كانا غني والبيان وكذا



يفتح الوابفة البلى من الوصف على الاعضاء او لحاظ وغدا بعض بكرة ذلك  
 لانه في عجب وجميعها انها اذا كانت الحاجة لا بكرة وان كانت للتكرار  
ولا انتم هو الحظ الذي يعقد على الاصبع او على الخاتم لتذكر الشيء فنحن لا  
 يكره لانه فيه غرض صحيح فلا يكون عشا بخلاف شد الحنوط والسلاسل و  
 غيرها على بعض الاعضاء كما هو عادة بعض الناس فانه يكره لانه عبت محض  
**فصل** نظر الرجل من الرجل سوى ما بين سترته الى ركبته الشريفة  
 بعورة بخلاف الركبة وغدا في العكس ومن عرسه وامته الحلال اصر  
 بقيد الحلال على الحرام كما اذا كانت في سترته او منكوبة للغير او محرمة للرضاع  
 او المصاهرة لان اباحة النظر الى الفرج مبنية على حل الوطء فينبغي بانفاية الى  
 فرجها ومن تحس الى الراس والوجه والصدر والساق والعضدان امن  
 شهوته ونهوتها لا بد من هذا ايضا فخرج به في البدانة فمن قصر على الاول فقد  
قصر والا فلا لا الى الظهر والبطن والخذ كانه غير فان حكمه الغير حكم الحرام  
 لضرورة رويتها في ثياب المهنة وما حل نظرهما حل مستأوله من ذلك ان  
 ان اراد شراها وان خاف الشهوة هذا على اذكر في الجامع الصغير وبها قد  
 القدودي في المختصر وذكر في المبسوط كل ما يباح مستهنا اذا امر الشهوة  
 على نفسه وعليها وانه بلغت لا تعرض في زار واحد ومن الاجنبية الى  
 وكفها فقط هذا في ظاهر الرواية وغدا في ان تجل النظر الى قدمها اذا لم يكن  
 النظر الى قدمها اذا لم يكن النظر عن شهوة ملتح في ثياب الصلوات ان القدم ليس بعورة  
 ووجها نظام ضروري ولا ضروري في نظر الاجنبى الى القدم ليس بعورة بخلاف

منه

منه

منه

صلوات

بخلاف الوجه والكف وكذا السيق فانها في النظر الى قدمها كالا جنبية في حق  
 عبد بها فان خاف اي الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة كفاض حكم وشاهد  
بشهاد عليها ومن يربى تكافح امرأة او امرأة امه ويرى بها طبيباً كان او غير  
 فان هولاء تجل لهم النظر مع خوف الشهوة الحاجة فينظر الى موضع من مفرقها  
 الضرورة وينظر المرأة من المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل ان امتت  
 والمختص والمحبوب والحنث في النظر الاول الى الاجنبية كالحل ويحل عن  
 بلا ادائها وغدا عرسه به الغزل ان يطا فاذ اقرب الى الانزال اخرج ولا ينزل في  
 ومن ملك استمتاع امه بشرا او محبة كالوصية والارث ونحوها وانما زاد فزيد  
 الاستمتاع اصراراً عن امه كانت تحت تكافح المشتري قبل الشراء فانه لا يجزى الا  
 اذا اشترى فان سبب وجوده حدوث ملك الاستمتاع بملك اليدين ذكره في  
 ولو بكرة او مشر من امرأة او عبد لانه لا يملك استمتاع مشرته وان ملك رقبته  
 اذا كان ماذوناً مديوناً مستغنياً او محرماً اي محرم الامة لكن غير ذي نعم  
 حق لا يفتق عليه او مال سبق اضاف الشراء الى المالك لعدم صحته منه حرم عليه  
 ودواعيه حق يسرى بحبضه فمن حبص وبشر في ذات شهر وبشر في صبح الحمل  
 في الحامل فان الحكمة في الاستبراء تعرف براءة الرحم صيانة للآل المحترمة على الاط  
 وذلك عنه حنيفة الشغل او بقاء محترمة قومه كنهه امر حتى فادبر الحكم على ظاهر  
 ومما استحدث الملك وان كان عدم الوطء معلوماً كما في بعض الصور التي عدتها  
 بقوله ولو بكرة الخ فان الحكمة تراعى في الجنس لا في كل فرد فرد وبرد عليه انتم  
 يكرهون افلاق الى الدين الواحد من ما بين عدم امكان الاضطرار بها على ما

انظر الى ما بين الفخذين  
 الى ما بين الفخذين  
 الى ما بين الفخذين

بعض الاستبراء  
 كون الحكمة فيه مستهنا  
 مستهنا

بعض الصور  
 فان في الصور  
 فان في الصور



في باب التبرير والاستبراء فكيف يبرأ منها حكم الاستبراء على حدة وأما ما قيل ان  
 لا تراعى في كل فرد كمن تراعى في الانواع المصنوعة فاذ كانت الامة بكر او مشربة  
 فمن لا يثبت نسب ولدها منه ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل بالماء المحتمل متيقن  
 في هذه الانواع لان احترام الماء يكون الولد ثابت النسب فمدفع بان يقال ان  
 تتم الشغل ثابت في البكر وفي المشربة فمن لا يثبت نسب ولدها منه الما في الاول  
 فلما تروا ما في الثانية فلما ذكر في الكافي ان المعبر التوم سلكه كان من الملك او من  
 غيره لا يقال اذ كان الشغل من غير الملك كان من الزنا وكذا للمرنية ووطئها  
 بلا استبراء لان الشغل من غير المولى لا يلزم ان يكون من الزنا لانه ان يكون بتزويج  
 المالك لا يقال انه انما يثبت بقوله عم في سبأ او طاس الا لا توطئ المحلى حتى  
 يضمن طلس ولا المحلى حتى يستبرأ بحضرة فان السبأ لا يضمن ان يكون  
 فيها بكرا او مسيبة من امه او مخوفة لك ومع هذا حكم النبي عم كما عاينا ولا يخص  
 بالحكمة فافان ثبت الحكم في النبي على العم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك  
 فان العلة معلومة ثم ما بد ذلك بالا جماع لان الاعراض المذكورة ليس على الحكم  
 حتى يرفع بيان وجه ثبوته عاين بل على الحكمة بانها لا تصح بحكمة لعدم  
 بحسب الانواع المصنوعة ولم تكن حضرة ملكا فيها ولا التي قبل القبض ولا  
 ولادة كذلك ويجب في شراء امه الاستقصاء هو له لان الملك تملكه الامه والحكم  
 يضاف الى العلة القريبة لا عند عود الامة ورد المصنوعة والمنفعة في ذلك  
 الموهوبة لانه لم يوجد استحداث الملك وخص حيلة اسقاط الاستبراء على  
 خلاف المحل واخذ بالاول ان علم عدم وطئها بما في في النظر وبالثاني ان قربها

بما لا يثبت نسب ولدها منه ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل بالماء المحتمل متيقن في هذه الانواع لان احترام الماء يكون الولد ثابت النسب فمدفع بان يقال ان تتم الشغل ثابت في البكر وفي المشربة فمن لا يثبت نسب ولدها منه الما في الاول فلما تروا ما في الثانية فلما ذكر في الكافي ان المعبر التوم سلكه كان من الملك او من غيره لا يقال اذ كان الشغل من غير الملك كان من الزنا وكذا للمرنية ووطئها بلا استبراء لان الشغل من غير المولى لا يلزم ان يكون من الزنا لانه ان يكون بتزويج المالك لا يقال انه انما يثبت بقوله عم في سبأ او طاس الا لا توطئ المحلى حتى يضمن طلس ولا المحلى حتى يستبرأ بحضرة فان السبأ لا يضمن ان يكون فيها بكرا او مسيبة من امه او مخوفة لك ومع هذا حكم النبي عم كما عاينا ولا يخص بالحكمة فافان ثبت الحكم في النبي على العم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك فان العلة معلومة ثم ما بد ذلك بالا جماع لان الاعراض المذكورة ليس على الحكم حتى يرفع بيان وجه ثبوته عاين بل على الحكمة بانها لا تصح بحكمة لعدم بحسب الانواع المصنوعة ولم تكن حضرة ملكا فيها ولا التي قبل القبض ولا ولادة كذلك ويجب في شراء امه الاستقصاء هو له لان الملك تملكه الامه والحكم يضاف الى العلة القريبة لا عند عود الامة ورد المصنوعة والمنفعة في ذلك الموهوبة لانه لم يوجد استحداث الملك وخص حيلة اسقاط الاستبراء على خلاف المحل واخذ بالاول ان علم عدم وطئها بما في في النظر وبالثاني ان قربها

فما تروا ما في الثانية فلما ذكر في الكافي ان المعبر التوم سلكه كان من الملك او من غيره لا يقال اذ كان الشغل من غير الملك كان من الزنا وكذا للمرنية ووطئها بلا استبراء لان الشغل من غير المولى لا يلزم ان يكون من الزنا لانه ان يكون بتزويج المالك لا يقال انه انما يثبت بقوله عم في سبأ او طاس الا لا توطئ المحلى حتى يضمن طلس ولا المحلى حتى يستبرأ بحضرة فان السبأ لا يضمن ان يكون فيها بكرا او مسيبة من امه او مخوفة لك ومع هذا حكم النبي عم كما عاينا ولا يخص بالحكمة فافان ثبت الحكم في النبي على العم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك فان العلة معلومة ثم ما بد ذلك بالا جماع لان الاعراض المذكورة ليس على الحكم حتى يرفع بيان وجه ثبوته عاين بل على الحكمة بانها لا تصح بحكمة لعدم بحسب الانواع المصنوعة ولم تكن حضرة ملكا فيها ولا التي قبل القبض ولا ولادة كذلك ويجب في شراء امه الاستقصاء هو له لان الملك تملكه الامه والحكم يضاف الى العلة القريبة لا عند عود الامة ورد المصنوعة والمنفعة في ذلك الموهوبة لانه لم يوجد استحداث الملك وخص حيلة اسقاط الاستبراء على خلاف المحل واخذ بالاول ان علم عدم وطئها بما في في النظر وبالثاني ان قربها

بما لا يثبت نسب ولدها منه ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل بالماء المحتمل متيقن في هذه الانواع لان احترام الماء يكون الولد ثابت النسب فمدفع بان يقال ان تتم الشغل ثابت في البكر وفي المشربة فمن لا يثبت نسب ولدها منه الما في الاول فلما تروا ما في الثانية فلما ذكر في الكافي ان المعبر التوم سلكه كان من الملك او من غيره لا يقال اذ كان الشغل من غير الملك كان من الزنا وكذا للمرنية ووطئها بلا استبراء لان الشغل من غير المولى لا يلزم ان يكون من الزنا لانه ان يكون بتزويج المالك لا يقال انه انما يثبت بقوله عم في سبأ او طاس الا لا توطئ المحلى حتى يضمن طلس ولا المحلى حتى يستبرأ بحضرة فان السبأ لا يضمن ان يكون فيها بكرا او مسيبة من امه او مخوفة لك ومع هذا حكم النبي عم كما عاينا ولا يخص بالحكمة فافان ثبت الحكم في النبي على العم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك فان العلة معلومة ثم ما بد ذلك بالا جماع لان الاعراض المذكورة ليس على الحكم حتى يرفع بيان وجه ثبوته عاين بل على الحكمة بانها لا تصح بحكمة لعدم بحسب الانواع المصنوعة ولم تكن حضرة ملكا فيها ولا التي قبل القبض ولا ولادة كذلك ويجب في شراء امه الاستقصاء هو له لان الملك تملكه الامه والحكم يضاف الى العلة القريبة لا عند عود الامة ورد المصنوعة والمنفعة في ذلك الموهوبة لانه لم يوجد استحداث الملك وخص حيلة اسقاط الاستبراء على خلاف المحل واخذ بالاول ان علم عدم وطئها بما في في النظر وبالثاني ان قربها

ويان لم يكن تحت من منع حكمها سواء كانت حرة او اربيع من الاماء ان حكمها ثم  
 بشرها بعد تسليمها المولى اليه ذكر هذا القيد في الخائنة ولا بد منه كيلا يوجب القبض  
 بحكم الشراء بعد فساد النكاح وانما يسقط الاستبراء باذكر لانه بالنكاح لا يجب  
 ثم اذا اشترى زوجة لا يجب ايضا وان كانت ان ينكحها البائع اي ان كانت تحت  
 مانع فالحيلة ان ينكحها البائع رجلا ثم يشترى المشتري ثم يطلق الزوج قبل الدخول  
 فانه لا يجب الاستبراء لانه اشترى فلو كان الغير لايجل وطئها فلا استبراء للمشتري  
 قبل قبضته ثم يقبض ثم يطلق الزوج اي ينكح المشتري قبل القبض فلا يقبضها  
 ثم يطلق الزوج فان الاستبراء لا يجب بعد القبض اذ لايجل وطئها لانه انكحها منه  
 الغير واذا قل بعد طلاق الزوج لم يوصى حدوث الملك ومن فعل بشيء احدى ذوق  
 الوطئ هي القبلة والمشرقة وانظر الى فرضها بشهوة فلا حاجة الى قيد بشئ بل لا  
 وجه له لانه غير معتبر في القبلة بامته لايجمان كما حاصم عليه وطئها بدواعيه  
 لا لدواعي الوطئ حكم الوطئ حتى تحرم احدى عليها بزوجا ملكه عنها كذا او بعضها  
 تحت نكاح الغير لم يفعل حتى يجرم احدى لان المعتبر حرة احدى عليها سواء كانت  
 المولى او لا كما اذا استولى الكفار عليها فخرج عن نكاحه لا بفعله وكره لبطل الرق  
 وعامة في ازار واحد وجاز مع قبض كصاحبة ذكر الطاوي ان هذا قول الجعفي  
 ومحمد وقال ابو سنان باس باس بالقبيل والمحافظة وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن  
 عليها غير الاذا رواه اذ كان عليها قبض اوجبه فلا بأس به بالا جماع قال صاحب الهدى  
 وسيل الصحيح واضاره النص وفي المحقق ان كانت القبلة على وجه البتة دون  
 الشئ جاز عند الكل وكره بيع العذرة فالحصة وصح في الصحيح فلو طئة في البتة

ان خاف انه قد وجب الاستبراء ان كان ينكحها امرا بغير قبضها من نكاحه

فما تروا ما في الثانية فلما ذكر في الكافي ان المعبر التوم سلكه كان من الملك او من غيره لا يقال اذ كان الشغل من غير الملك كان من الزنا وكذا للمرنية ووطئها بلا استبراء لان الشغل من غير المولى لا يلزم ان يكون من الزنا لانه ان يكون بتزويج المالك لا يقال انه انما يثبت بقوله عم في سبأ او طاس الا لا توطئ المحلى حتى يضمن طلس ولا المحلى حتى يستبرأ بحضرة فان السبأ لا يضمن ان يكون فيها بكرا او مسيبة من امه او مخوفة لك ومع هذا حكم النبي عم كما عاينا ولا يخص بالحكمة فافان ثبت الحكم في النبي على العم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك فان العلة معلومة ثم ما بد ذلك بالا جماع لان الاعراض المذكورة ليس على الحكم حتى يرفع بيان وجه ثبوته عاين بل على الحكمة بانها لا تصح بحكمة لعدم بحسب الانواع المصنوعة ولم تكن حضرة ملكا فيها ولا التي قبل القبض ولا ولادة كذلك ويجب في شراء امه الاستقصاء هو له لان الملك تملكه الامه والحكم يضاف الى العلة القريبة لا عند عود الامة ورد المصنوعة والمنفعة في ذلك الموهوبة لانه لم يوجد استحداث الملك وخص حيلة اسقاط الاستبراء على خلاف المحل واخذ بالاول ان علم عدم وطئها بما في في النظر وبالثاني ان قربها

بما لا يثبت نسب ولدها منه ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل بالماء المحتمل متيقن في هذه الانواع لان احترام الماء يكون الولد ثابت النسب فمدفع بان يقال ان تتم الشغل ثابت في البكر وفي المشربة فمن لا يثبت نسب ولدها منه الما في الاول فلما تروا ما في الثانية فلما ذكر في الكافي ان المعبر التوم سلكه كان من الملك او من غيره لا يقال اذ كان الشغل من غير الملك كان من الزنا وكذا للمرنية ووطئها بلا استبراء لان الشغل من غير المولى لا يلزم ان يكون من الزنا لانه ان يكون بتزويج المالك لا يقال انه انما يثبت بقوله عم في سبأ او طاس الا لا توطئ المحلى حتى يضمن طلس ولا المحلى حتى يستبرأ بحضرة فان السبأ لا يضمن ان يكون فيها بكرا او مسيبة من امه او مخوفة لك ومع هذا حكم النبي عم كما عاينا ولا يخص بالحكمة فافان ثبت الحكم في النبي على العم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك فان العلة معلومة ثم ما بد ذلك بالا جماع لان الاعراض المذكورة ليس على الحكم حتى يرفع بيان وجه ثبوته عاين بل على الحكمة بانها لا تصح بحكمة لعدم بحسب الانواع المصنوعة ولم تكن حضرة ملكا فيها ولا التي قبل القبض ولا ولادة كذلك ويجب في شراء امه الاستقصاء هو له لان الملك تملكه الامه والحكم يضاف الى العلة القريبة لا عند عود الامة ورد المصنوعة والمنفعة في ذلك الموهوبة لانه لم يوجد استحداث الملك وخص حيلة اسقاط الاستبراء على خلاف المحل واخذ بالاول ان علم عدم وطئها بما في في النظر وبالثاني ان قربها



هو المروي عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين قال في الخبايا بجوز بيع الرقيق عندنا  
 وكروها بيع العذرة الا اذا كان مغلوبا بالثواب وعندنا في لا يجوز بيع شيء من الاجناس  
 والانتفاع محلها لا يحلها قال في التبيين والصحيح غير ذلك ان الانتفاع بالعذرة  
 الحالصة جائز وجاز ان يدب على كافر من غير حرمة بخلاف المسلم او الجاني على  
 المسلم فانه لا يجوز من غير حرمة لان بيعه باطل فالتن الذي اذن حرام الا اذا وكله  
 ذميا فانه يجوز فوكمل المسلم ذميا ببيع حره عنه خلافا لما في حكمة المصنفين بالبيع  
 عطف على اذن من وجوه قول الذي سجد كان وقال لك بكرة ذلك في كل مسجد قال  
 انما في بكرة في السجود الحرام لقوله في انما المشركون نجس فلا تنزوي بالسجود الحرام  
 بعد عامهم هذا ولنا انه عام انزل وقد نفق في المسجد وضرب بهم ضمة فيه فالت  
 الصحابة رضي المشركون نجس فقال عم ليس على الارض من نجاستهم شيء وانما نجاستهم  
 على انفسهم والمراد بالمنع عن قربانهم السجود الحرام المذكور في الآية منعهم عن الطواف  
 لانهم كانوا بطوفون بالبيت عراة وقبل المراد بفساد المسلمين بان الكفار  
 لا يتمكنون من الدخول بعد عامهم هذا ولا يذهب عليك انه ياتي عن هذين الوجهين  
 ترتيب النهي عن قربان على كونهم نجسا فان قلت اليس تنقيد بقوله بعد عامهم  
 هذا ياتي عن تعليل النهي المذكور بنجاستهم لان توحيد المنع عقيب النزول لا يبعد  
 قلت لان موجب المنع عن الدخول عند القدرة على المنع وبني بعد عامهم المشار  
 وبهذا الاعتبار حصل البتة بفتح مكة وعبادة وفضاء الهام والامر بالمعروف والنهي  
 والحكمة ورزق المعاشي اي من بيت المال اذا كان بيت المال حلالا لجمع نجي وفي  
 التعقيب بالبرق اشارة الى انه مقدور بقدر الحاجة في كل زمان ثم انه ان كان غير كالا

صحيح

صحيح

هذا هو الصحيح في البيع  
 وهو لا يبيح بيع الرقيق  
 عندنا ولا يبيح بيع العذرة  
 الا اذا كان مغلوبا بالثواب  
 وعندنا في لا يجوز بيع شيء  
 من الاجناس والانتفاع  
 محلها لا يحلها قال في  
 التبيين والصحيح غير ذلك  
 ان الانتفاع بالعذرة الحالصة  
 جائز وجاز ان يدب على كافر  
 من غير حرمة بخلاف المسلم  
 او الجاني على المسلم فانه  
 لا يجوز من غير حرمة لان  
 بيعه باطل فالتن الذي اذن  
 حرام الا اذا وكله ذميا  
 فانه يجوز فوكمل المسلم  
 ذميا ببيع حره عنه خلافا  
 لما في حكمة المصنفين بالبيع  
 عطف على اذن من وجوه قول  
 الذي سجد كان وقال لك  
 بكرة ذلك في كل مسجد قال  
 انما في بكرة في السجود  
 الحرام لقوله في انما  
 المشركون نجس فلا تنزوي  
 بالسجود الحرام بعد عامهم  
 هذا ولنا انه عام انزل وقد  
 نفق في المسجد وضرب بهم  
 ضمة فيه فالت الصحابة رضي  
 المشركون نجس فقال عم ليس  
 على الارض من نجاستهم شيء  
 وانما نجاستهم على انفسهم  
 والمراد بالمنع عن قربانهم  
 السجود الحرام المذكور في  
 الآية منعهم عن الطواف لانهم  
 كانوا بطوفون بالبيت عراة  
 وقبل المراد بفساد المسلمين  
 بان الكفار لا يتمكنون من  
 الدخول بعد عامهم هذا ولا  
 يذهب عليك انه ياتي عن هذين  
 الوجهين ترتيب النهي عن  
 قربان على كونهم نجسا فان  
 قلت اليس تنقيد بقوله بعد  
 عامهم هذا ياتي عن تعليل  
 النهي المذكور بنجاستهم لان  
 توحيد المنع عقيب النزول لا  
 يبعد قلت لان موجب المنع  
 عن الدخول عند القدرة على  
 المنع وبني بعد عامهم المشار  
 وبهذا الاعتبار حصل البتة  
 بفتح مكة وعبادة وفضاء  
 الهام والامر بالمعروف والنهي  
 والحكمة ورزق المعاشي اي من  
 بيت المال اذا كان بيت المال  
 حلالا لجمع نجي وفي التعقيب  
 بالبرق اشارة الى انه مقدور  
 بقدر الحاجة في كل زمان ثم  
 انه ان كان غير كالا

حرام لان القضاء اعظم الطامات فاذا بطل الاستيجار على ما رها فاعلى هذا حق  
 وان كان كفاية ومؤنة كالنفقة فلا باس به لانه يجوز بيع حقوق المسلمين والمسلمين  
 اسباب النفقة كافي النكاح والحد من النكاح وسنن الامة وام الولد بلا حرمة فان من  
 اعضائها في الاركاب كس اعضاء الحرام قالوا هذا في زمانهم لعقبة اهل النكاح فاما  
 في زماننا فلا لعقبة اهل الفداء وبغني وشراء ما لا بد منه للطفل وبيعه لا يح  
 ونحوه وام وملقط مولى بحريم واجارته لانه فقط فان الام ملك لولده فانه  
 بغير عوض بالا استخدام فلان ملك لولدها بموضع بالاجارة او لا كذلك غيرهما  
 وبيع العصب من يعلم انه يتخذ من خرا الان العصب بعينه ليس باله الفداء ولما يكون  
 بعد تغيره بخلاف النكاح فان عينه للشر لا تغير فيكره بيعه من اهل الفقه وحل  
 حره في باجره وقال لا يجوز ولا يحل الاجرة واجارة بيت في السواد لا يثبت  
 نار او كبسة او بيعة الاول مع عبد اليهود والثاني مع عبد النصارى ذكره في الصحيح  
 ومن ظن عكس هذا فقد سئى وبيع فيه محرر يتحل فعل الفاعل المحاروق والاولاد  
 ان يكره شيء من ذلك لانه اعانة على المعصية وانما يقدر بالسواد لان العترة  
 المذكورة لا يجوز في الامصار اتفاقا كما توهم بل لانهم لا يكونون من اتحاد البيوع  
 واكتنايس واطهار بيع المحور في الامصار نظرا ورعا بغيرهم فيها بخلاف السواد  
 وقد هو احدا لا يكون منها في الاصح قالوا ما ذكره ابو ج كان في سواد الكوفة  
 لان غالبها اهل الذمة فاما في سوادنا فاعلام الاسلام فيها طاهر فلا يكون  
 فيها ابيهم ومولاهم وتحليل امة اشترها محرمة بالادنى اي باذن المالك انما يقدر به  
 اذا لا عبرة لاحرامها اذ لم يكن يادنه بالوطى والاولى ان يحللها بالاعتق وان لم يفتق

وهذا هو الصحيح في البيع  
 وهو لا يبيح بيع الرقيق  
 عندنا ولا يبيح بيع العذرة  
 الا اذا كان مغلوبا بالثواب  
 وعندنا في لا يجوز بيع شيء  
 من الاجناس والانتفاع  
 محلها لا يحلها قال في  
 التبيين والصحيح غير ذلك  
 ان الانتفاع بالعذرة الحالصة  
 جائز وجاز ان يدب على كافر  
 من غير حرمة بخلاف المسلم  
 او الجاني على المسلم فانه  
 لا يجوز من غير حرمة لان  
 بيعه باطل فالتن الذي اذن  
 حرام الا اذا وكله ذميا  
 فانه يجوز فوكمل المسلم  
 ذميا ببيع حره عنه خلافا  
 لما في حكمة المصنفين بالبيع  
 عطف على اذن من وجوه قول  
 الذي سجد كان وقال لك  
 بكرة ذلك في كل مسجد قال  
 انما في بكرة في السجود  
 الحرام لقوله في انما  
 المشركون نجس فلا تنزوي  
 بالسجود الحرام بعد عامهم  
 هذا ولنا انه عام انزل وقد  
 نفق في المسجد وضرب بهم  
 ضمة فيه فالت صحابة رضي  
 المشركون نجس فقال عم ليس  
 على الارض من نجاستهم شيء  
 وانما نجاستهم على انفسهم  
 والمراد بالمنع عن قربانهم  
 السجود الحرام المذكور في  
 الآية منعهم عن الطواف لانهم  
 كانوا بطوفون بالبيت عراة  
 وقبل المراد بفساد المسلمين  
 بان الكفار لا يتمكنون من  
 الدخول بعد عامهم هذا ولا  
 يذهب عليك انه ياتي عن هذين  
 الوجهين ترتيب النهي عن  
 قربان على كونهم نجسا فان  
 قلت اليس تنقيد بقوله بعد  
 عامهم هذا ياتي عن تعليل  
 النهي المذكور بنجاستهم لان  
 توحيد المنع عقيب النزول لا  
 يبعد قلت لان موجب المنع  
 عن الدخول عند القدرة على  
 المنع وبني بعد عامهم المشار  
 وبهذا الاعتبار حصل البتة  
 بفتح مكة وعبادة وفضاء  
 الهام والامر بالمعروف والنهي  
 والحكمة ورزق المعاشي اي من  
 بيت المال اذا كان بيت المال  
 حلالا لجمع نجي وفي التعقيب  
 بالبرق اشارة الى انه مقدور  
 بقدر الحاجة في كل زمان ثم  
 انه ان كان غير كالا

صحيح

صحيح

وهذا هو الصحيح في البيع  
 وهو لا يبيح بيع الرقيق  
 عندنا ولا يبيح بيع العذرة  
 الا اذا كان مغلوبا بالثواب  
 وعندنا في لا يجوز بيع شيء  
 من الاجناس والانتفاع  
 محلها لا يحلها قال في  
 التبيين والصحيح غير ذلك  
 ان الانتفاع بالعذرة الحالصة  
 جائز وجاز ان يدب على كافر  
 من غير حرمة بخلاف المسلم  
 او الجاني على المسلم فانه  
 لا يجوز من غير حرمة لان  
 بيعه باطل فالتن الذي اذن  
 حرام الا اذا وكله ذميا  
 فانه يجوز فوكمل المسلم  
 ذميا ببيع حره عنه خلافا  
 لما في حكمة المصنفين بالبيع  
 عطف على اذن من وجوه قول  
 الذي سجد كان وقال لك  
 بكرة ذلك في كل مسجد قال  
 انما في بكرة في السجود  
 الحرام لقوله في انما  
 المشركون نجس فلا تنزوي  
 بالسجود الحرام بعد عامهم  
 هذا ولنا انه عام انزل وقد  
 نفق في المسجد وضرب بهم  
 ضمة فيه فالت صحابة رضي  
 المشركون نجس فقال عم ليس  
 على الارض من نجاستهم شيء  
 وانما نجاستهم على انفسهم  
 والمراد بالمنع عن قربانهم  
 السجود الحرام المذكور في  
 الآية منعهم عن الطواف لانهم  
 كانوا بطوفون بالبيت عراة  
 وقبل المراد بفساد المسلمين  
 بان الكفار لا يتمكنون من  
 الدخول بعد عامهم هذا ولا  
 يذهب عليك انه ياتي عن هذين  
 الوجهين ترتيب النهي عن  
 قربان على كونهم نجسا فان  
 قلت اليس تنقيد بقوله بعد  
 عامهم هذا ياتي عن تعليل  
 النهي المذكور بنجاستهم لان  
 توحيد المنع عقيب النزول لا  
 يبعد قلت لان موجب المنع  
 عن الدخول عند القدرة على  
 المنع وبني بعد عامهم المشار  
 وبهذا الاعتبار حصل البتة  
 بفتح مكة وعبادة وفضاء  
 الهام والامر بالمعروف والنهي  
 والحكمة ورزق المعاشي اي من  
 بيت المال اذا كان بيت المال  
 حلالا لجمع نجي وفي التعقيب  
 بالبرق اشارة الى انه مقدور  
 بقدر الحاجة في كل زمان ثم  
 انه ان كان غير كالا

صحيح

وهذا هو الصحيح في البيع  
 وهو لا يبيح بيع الرقيق  
 عندنا ولا يبيح بيع العذرة  
 الا اذا كان مغلوبا بالثواب  
 وعندنا في لا يجوز بيع شيء  
 من الاجناس والانتفاع  
 محلها لا يحلها قال في  
 التبيين والصحيح غير ذلك  
 ان الانتفاع بالعذرة الحالصة  
 جائز وجاز ان يدب على كافر  
 من غير حرمة بخلاف المسلم  
 او الجاني على المسلم فانه  
 لا يجوز من غير حرمة لان  
 بيعه باطل فالتن الذي اذن  
 حرام الا اذا وكله ذميا  
 فانه يجوز فوكمل المسلم  
 ذميا ببيع حره عنه خلافا  
 لما في حكمة المصنفين بالبيع  
 عطف على اذن من وجوه قول  
 الذي سجد كان وقال لك  
 بكرة ذلك في كل مسجد قال  
 انما في بكرة في السجود  
 الحرام لقوله في انما  
 المشركون نجس فلا تنزوي  
 بالسجود الحرام بعد عامهم  
 هذا ولنا انه عام انزل وقد  
 نفق في المسجد وضرب بهم  
 ضمة فيه فالت صحابة رضي  
 المشركون نجس فقال عم ليس  
 على الارض من نجاستهم شيء  
 وانما نجاستهم على انفسهم  
 والمراد بالمنع عن قربانهم  
 السجود الحرام المذكور في  
 الآية منعهم عن الطواف لانهم  
 كانوا بطوفون بالبيت عراة  
 وقبل المراد بفساد المسلمين  
 بان الكفار لا يتمكنون من  
 الدخول بعد عامهم هذا ولا  
 يذهب عليك انه ياتي عن هذين  
 الوجهين ترتيب النهي عن  
 قربان على كونهم نجسا فان  
 قلت اليس تنقيد بقوله بعد  
 عامهم هذا ياتي عن تعليل  
 النهي المذكور بنجاستهم لان  
 توحيد المنع عقيب النزول لا  
 يبعد قلت لان موجب المنع  
 عن الدخول عند القدرة على  
 المنع وبني بعد عامهم المشار  
 وبهذا الاعتبار حصل البتة  
 بفتح مكة وعبادة وفضاء  
 الهام والامر بالمعروف والنهي  
 والحكمة ورزق المعاشي اي من  
 بيت المال اذا كان بيت المال  
 حلالا لجمع نجي وفي التعقيب  
 بالبرق اشارة الى انه مقدور  
 بقدر الحاجة في كل زمان ثم  
 انه ان كان غير كالا



شعرها او قلم ظفرها وبيع بناء بيوت مكة وتقييد العبد وقبول هديته باجر  
 واجابة دعوته واستعداد دابة وفي القياس لا يجوز ومبر الاخوان انه عدم قبل هدية  
 سلمان ومن عبيد وبريرة وهي كاتبة وكوه كسوة ثوبا وان يهديه تغذي اي كوه  
 ان يكسو العبد غيره ثوبا وان يهديه تغذي واستحلام الحق لانه حث على افشاء  
 الانسان ومن غير جائز واغراض يقال شيئا على ان اخذ منه مائة يعني اقرضه  
 بهذا الشرط لانه فرض جرتها وانما قلنا هذه الترخيص لولا الاشرط كان في بيعه  
 في لا يكره على اذكر في الهدية واللعبة بطريق وان ارد وكل هو وعندنا ما يبيح  
 مجرد اللعبة بالشرط لان فيه تشييد الخاطر لكن بشرط ان لا يكتب عليه بل يبيح  
 في الاحكام ذكره في العود والخطاب فلا يرد عليه ما قبل موطنه قوت الصلح  
 وتضييع العمر واستيلاء الكفر الباطل حتى لا يجتن بالمحرم والعطش فكيف يبيعها  
 وجعل الفل في عنق عبيد وبيع ارض مكة واجارها لان مكة حرام وقال يجوز  
 لان ارضها مملوكة وقوله في عابدة بمقتضى العزم من عزمك في المسئلة عبارات  
 معتد ومعتد ولا شك في كراهية التناهي لانه من العقود وكذا لو لم ياباه  
 تعلق عزمه بالعرش وعندنا في يجوز الاول للدعاء المأثور ويجوز سلك  
 وابيائك كذا لاسي لا ص على الله تعالى وتفسير المحقق ونقطه الالهي فله حسن لزم  
 واحكام قوت البشر والبهائم في بل يضر باهله الاحتكاك الممنوع في الاشياء التي  
 هي قوت الناس والبهائم قول في كراهية الفحوى كذا في الكافي وعندنا في  
 كل ما اضر البعامة جسد فهو احتكاك وعن محمد لا احتكاك في الثياب ومحمد بن  
 قبل مقدرة باربعين يوما وقيل بالهرم وهذا في حق المعافاة في الدنيا لكن بانهم

هذا الحديث في البيع  
 في البيع في البيع  
 في البيع في البيع  
 في البيع في البيع

وان قلت المدة ويجب ان ياتي القاضى ببيع ما فصل عن قوته وقوت لاهله فان  
 لم يفعل عزز والعصم ان القاضى ببيع ان امتنع اتفاقا لا على امره ومجلبوب من بلد  
 آخر هذا عند وعندنا في كل ذلك مكروه وعند محمد كل ما يجلب منه الى المضر بالبا  
 فهو في حكم المضر ولا يتبرع حاكم من سرق النسا اذا رضى لان الشرع يوصف بالبيع  
 من الغايق الا اذا تعدى الدراب على القيمة فاحشا فيستعير بشئ اهل الرأي  
 وقال لك على الوالى التسخير عام القلاء ولم يشترط الشرط المذكور **كتاب**  
**احياء الموات** الحيوة نوعان حساسة ونامية والمراد ههنا النامية من  
 فوايد خواهر زاده وفي الخلاصة وتفسير احياء الموات ان يبنى عليها او غير من  
 او يكرها او يبيها هي ارض بلا منفع لا نقطاع ما لها او غلبة عليها او غنى بها كما اذا  
 نزلت اوصاروت سحنة عادية اي قديم خرابها كانتا خربت في عهد عداد او ملكية  
 في الاسلام لا يعرف مالها بعيد من العام لا يبيع صوت من اقتضاه وعند محمد كان  
 مملوكا لمسلم او ذبي لا يكون مواتا فاذا لم يعرف مالها يكون لعامة المسلمين ولو  
 ظهر مالها تركة اليه ويضمن نقصان ذمتها والاى ان لم ياذن الامام فلا وعندها  
 اذن الامام ليس بشرط ولم يجر احياء ما عدل منه الماء وجاز عوده وان لم يجر اى غنى  
 الماء جاز ومن جحر ارضا البحر الاعلام سمي لانهم دفعها الامام الى يد من غنى عن  
 كرها وسقاها فهو غير واجباء وان فعل احد ما هو يجر لا يغير ومن حفر بئر في  
 بالاذن فله حرمها للعطن وانما في العطش منافع الابل ومبر كرها حول البئر  
 وبئر العطش التي يترج الماء منها باليد وانما في البعير الذي يستقى بها وبئر النخيل  
 التي يترج الماء منها بالبعير كذا في المغرب اربعون ذراعا وعندنا ان كان للعطن

صدقه



فاربون ذراعا وان كانت للنافع فتون ذراعا من كل جانب في الصحيح كذا  
 في الهداية والكافي وبغيرها اضر به عما قبل من ان المراد اربون ذراعا من  
 لجوانب الاربعة والعلين فحماه كذا اي من كل جانب والذراع من المكنة  
 ست قبضات وكان ذراع الملك سبع قبضات فكسر منه قبضة ومنع العبر  
 من حرمة لا فيما وراه وله اي الذي خفي في شئ جرم الاول الحريم من ثلثه حتى  
 دون الاخر اي دون الجانب الاخر بسبق ملك الحافر الاول فيه وللثانية  
 هي جري الماء تحت الارض حريم يحد ما يعلو او عن جهانه بمنزلة البئر في استحقاق  
 الحريم وقبل من عندها وعند الحريم لها ما لم يظهر الماء على الارض لانه في الجوف  
 فتعتبر بالنظر الظاهر قالوا وعند ظهور الماء على الارض هو بمنزلة عين فوان فقد  
 حرمة فحماه ذراع ولا حريم في الارض غير الا حجة وعند المسألة النهر  
 ينشأ عليها وعلى الطين وكذا في ارض موات فستاه بين نهر رجل وارض اخرى  
 وليت مع احد اي ليست في بواحد ما بان لم يكن لواحد منها عليه غرس ولا طين ملق  
 وانما قال هذا لانه ان كان هو لصاحب الشغل لصاحب الارض وقال لصاحب النهر  
 حريم ملق طينه وغير ذلك ثم اعني به ان حرمة مقدار نصف ذراع النهر من كل  
 جانب وعن مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا الرق بالناس كذا في الهداية  
**كتاب الاثر** الشرب في اللغة الشق من الماء وفي الشريعة نية الانعاع  
 بالماء سقيا للمراعي والدواب ذكره في المذهب والشقة شرب بني احم والهام  
 وكلهما في كل ماء لم يحرز باناء اوجب وسقى ارضه من البحر ونهر عظيم كرجلة  
 ونحوها ونشأ نهر لا ارضه منها او نصب الرعي ان لم يضر بالعبادة لا سقى دوابه ان جف

شرب

شرب

شرب

شرب

تحريم النهر كثرها وارضه بالجر عطف على دوابه وشجره في نهر غيره وقناة وشجرة  
 الابانة وله سقى بحر او صخر في داره بحر او في الصحاح وكري نهر لم يملك من قبل المال  
 فان لم يكن فيه شئ فعلي العامة فيجبر الامام الناس على كونه ان امتنعوا عنه وكري  
 نهر ملك على اهله من اهله لا على اهل الشقة ومن جاوز من رصه بئر اي كل  
 شريك جاوز الذي يكون النهر من رصه لم يكن عليه كرى باقي النهر وقالوا عليهم  
 كرى من اوله الى اخره بالحصص وصح دعوى الشرب بلا ارض هذا سخان و  
 القياس ان لا يقع لانه مجهول بهالة لا تقبل الاعلام ووجبا لا سقيا ان يملك ان  
 يملك بغير ارض بالارث والوصية وقد سيج الارض دون الشرب فيبقى له الشرب  
 ومن ومن غير من غوب فيه ويقع الدعوى وان اضمم قوم في شرب بينهم قسم بعد  
 اراضهم ومنع الارض منهم من سكر النهر وان لم يشرب يدونه الا برضاهم وكل  
 منهم من شق النهر منه ونصب الرعي او بالعبادة وحسب عليه بلا ان شريكه الذي  
 وصح في ملكه بان يكون بطن النهر وجانباه ملكا ولا فرق في السبل والنهر  
 بالنهر ولا بالماء ومن توسع في النهر ومن القسمة بالايام وقد كانت بالكوى هي  
 الكوة وهي وزن البيت استعبرت للثقب التي تنقب في الخشب ليرى الماء فيه  
 الى المارحة والجداول وانما يقع لان القديم بترك على قدمه ومن سقى شربة  
 ان شربة ليس لها منه شرب لانه اذا انقادم للعهد يتبدل به على انه حق  
 ملك الارض والشرب بورت وبوصي بالانعاع ولا يباع ولا يورث ولا يهب  
 ولا يصدق ولا يجعل مهر او دين صلح ولا يرضى من ملأ ارضه قنطرة ارضه او  
 عرفت ولا من سقى من شرب بغيره قال الامام البزوفى رجل ائلف شرب انسان

شرب

شرب

شرب

شرب



بان متى ارضه بشرب غيره ضمن وتفسيره ان الشرب على ما ذكره الامام السرخسي  
 في المبسوط انه ينظر بكم يشترى لو كان ببيع جازا وقال الامام المعروف بخلافه  
 لا يضمن وعليه الفتوى كذا في الخلاصة **كتاب الاشربة** الشربة  
 اللغة اسم لكل ما يشرب من المايعات وفي اصطلاح الفقهاء ما حرم شربه وكان  
 مسكرا حراما **الحرم** هو الذي من ماء عنب غلا واشتد هذا الاسم حتى يند الشراب  
 باجماع اهل اللغة وقال بعض الناس من اسم لكل مسكر لانه مشتق من خمار العقل وهو  
 في كل مسكر قلنا انما هي خمر الخمر لا خمار العقل ولو سلمنا الخماره ولكن وضعا  
 شخص لا يوصف كالتخم فانه اسم خاص بالكوكب لان كل ما ظهر وان كان النسيجه باعتبار  
 معنى الظهور وهذا ما هو الظاهر من الهداية واما ما قيل ان اللغة لا تجري فيها القياس  
 فلا يجري فقها منها لما عرفت ان منسكرا يخفف من هذا وقذف بالزبد وعند ما اذا  
 اشتد او صار مسكرا لا يشترط قذف الزبد ثم ان عنها حرام وان قلت ومن الناس من  
 قال السكر منها حرام لا عنها وهو مردود بان الله تعالى ساءها رجسا وعليه اجماع  
 الامة ثم انها بخس نجاسة غليظة كابول وكيف مسخها وسقط نفوذها في حق  
 المسلم لا ما فيها عنها وبجزم الانشاع بها ويجوز شاربها وان لم يسكر ولا يؤثر بها  
 ويجوز تخليها خلافا للسائفي هذه عن عمر احكام كالطلاء وسواء عنب طلع قبل  
 اقل من ليله هذا على وفق ما في الهداية وقال صاحب الخففة انه اسم **الطبخ**  
 من ماء العنب بعد ما ذهب ثلثاه وبقي الثلث وصار مسكرا وباطن من ماء العنب  
 وذهب منه اقل من الثلث وصار مسكرا اسم الباذق ويوافق هذا ما في الخاقاني  
 وغلظا نجاسة وتبيع التمر لم يقل اي اسكر لان السكر هو الذي من ماء الرطب

وذهب منه اقل من الثلث

بعد ما غلى واشتد وقذف بالزبد عند وعند ما اذا غلا وان لم يكن غليظا  
 ذكره في الخففة وتبيع الزبيب بنبين اذ غلت واشتد **الطبخ** هو الذي من ماء العنب  
 وتبيع التمر وتبيع الزبيب وعند الزداعي الطلاء مباح وتبيع الزبيب وعند  
 شريك السكر مباح لقوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا قلنا توصيف  
 بالحسن لا يحل عن الدلالة على ان في المعطوف عليه قبحا هو لنا لا علينا فان قلت  
 فيه امتنا قلنا نعم الا انه مشروب بالنبع ثم ان الخلاف بينه وبين معاجه  
 في الخمر وحرمة الخمر قطعية فتكررها فقط وحل المثلث العنبى مشدودا وطبخ  
 من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث وهو حل عند الكل مادام طوا اذا غلا  
 واشتد وقذف بالزبد فذلك عند الشنبلين وقال محمد فليله وكبره حرام وهو قول  
 الشافعي والحدود السكر منه يبيعان او غالب الراي حرام عندهم وهذا الخلا  
 فيما اذ اقصده استمرار الطعام والداوى والتقوى على طاعة الله اما السكر حرام  
 سئل ابو حنيفة عن هذا فقال لا يحل شربه فليله خالف الشنبلين فقال لا  
 لانها يجلان للاسقاء والناس في زماننا يشربون الخمر والكل وشربه لا يلقى  
 لا يحل اجماعا كذا في الخفافي ونبذ التمر والزبيب مطبوخا اذ في طبعه وان  
 اشتد اذا شرب ما لم يسكر بلا هو وطرب اي انما يحل هذا الاشربة اذا شرب  
 لا قصد اللهو والطرب بل التقوى ولم يبلغ حد السكر والخلطان هو ان يحج  
 بين ماء التمر والزبيب يطبخ اذ في طبعه وتترك الى غلي واشتد هذا التمر يحل بلا هو  
 وطرب ونبذ العسل والنبين والبر والسبع والذرة فان لم يطبخ بلا هو وطرب  
 وخل الخمر ولو جعلوا بالقاء في فيها كالمح والخل وقال الشافعي ان الخليل اذا كان

كتاب  
 معنى ان يبيع الزبيب بنبين  
 فيمنع من ان يبيع الزبيب بنبين  
 التبعيض والغلبان والاول  
 فيمنع من ان يبيع الزبيب بنبين

الطبخ  
 صفة  
 ما في السكر



بالقاء شئ فيها لا يخل الخلق قولا واحدا وان كان بدون فنية قولان والاشهاد  
في الدابة من العزق والحتم من الحجة الحضرة والمرتبة هو الطرف المطلق بالرفق  
والنظر هو الطرف الذي يكون من الحسب المنقور اعلم ان من الظروف كانت  
بالخمر فلا حرم من الخمر حتى يعم استعمال هذه الظروف لا لان فيه تنبها بترتب  
الخمر والاما بيع بعد ذلك ولا لانه كان فيها الزنا والخمر والا كان الحكم محققا  
بما دخل فيه الخمر والا تشديدا وتعلينا في باب تحريم الخمر في ابتداء تتركه  
اناس من قدام معنى من ابا جعفر يعني عم استعمال هذه الظروف لان الناس  
تركوا شرب الخمر واستقر الامر في ان الشرب بعد حصول الفصوح وكذا شرب الخمر  
الخمر والامتناع به وكذا الانشغال مطلقا وانما خفض الامتناع بالذكر لان  
له محسوس الشر والمعاد بالكرهية المحرمة لان فيه اجزاء الخمر هذا هو المقصود من المداينة  
وقيل ذكر لفظ الكراهية لا المحرمة لعدم النص القاطع ولم يدور هذا القابل انه  
اذا تحقق وجود بعض اجزاء الخمر فيه يتحقق به النص القاطع لان الوارد فيه من النص  
والاجزاء لا ينفق بل يتركه ولا يجد شارب بلا سكر ولا في الشافعي  
لانه شرب جرزا من الخمر ولنا ان في الخمر انما يجد بترك القليل لان قليل الخمر  
يدعو الى الكثير ولا كذلك في الدردي فاشبهه بالخمر من الاشارة المسكرة ولا فيها  
الا بالسكر **كتاب الصيد** هو المشي بقوائم او بجناحه كما جاز  
صيد كل ذي ناب ونخلة قد مر في النابج معنى ذي الناب وذي النخلة من  
كلب وبار وحيوان الخنزير مستثنى لانه ليس من الحيوان فلا يجوز الانتفاع به وعن  
انه استثنى من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يبلغان للغير الاسد على جهة والذئب

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

لحساسة والحق بها بعضهم الحدة لحساسة فان قلت في لا يوجد في واحد  
شرط التعليم فلا حاجة الى الاستثناء قلت بل الحاجة قاية اولوجه لان ما كان  
صيدا كل ذي ناب ونخلة بشرط التعليم مع عدم الاحتمال لتحقيق ذلك الشرط في  
كالوجه لان يقال كل حيوان طاهر بشرط ان يترك صاحبه مع عدم الاحتمال لتحقيق  
ذلك الشرط في بعضه بشرط علمها وجرمها اي من صنع منه لا بد من جرح في  
ظاهر الرواية وعن ابن عباس انه لا بشرط ذلك وارسال مسلم او كتابي بما استنبأ  
المراد من التسمية ما يعم الحكمة فالشرط عدم تركها عمدا على منعه من شئ بوجه  
في تحقيق الحكم المذكور ان يكون مستغنيا اي قادرا على الامتناع بالقيام او  
لجناحه من متوحشا فالدن وقع في الشبكه او سقط في البئر او ساقط في  
فيه احكم المذكور وان لا يشارك الكلب المعلم كلب لا يجل صيد كلب غير معلم  
وكلب المجوس وكلب لم يرسل للصيد او ارسل له وترك التسمية عمدا ولا يطول  
وقصته بعد رساله لانه اذا طال وقصته بعد الارسال لا يكون الاصطبا  
الى الارسال ويعلم العلم بترك كل ذي ناب ثلث مرات وجوزعي في ثلث مرات  
وان اكل منه ذوقا بخل كل لان اكل ذوقا بخل ولا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات  
ولا ما صاد بعد ما اكل حتى يعلم ان ترك الاكل ثلث مرات او قبله ونحو  
في ملكه اي لا يجل ما صاد قبل الاكل اذا بقي في ملكه فان الكلب مثلا اذا اكل علم انه  
لم يكن مسلما فكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فحرم اذا بقي في  
ملك الصياد وفي شرط الحل بالرواية التسمية حقيقة او كفايا لانها عامدة في  
والجرح وان لا يبعد عن طلبه ان غاب محاملا سهمه اذا وقع السهم بالصياد

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم



حق غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل وان قد غلبه ثم اصابه ميتا  
لم يؤكل لان في وسعه ان يطلبه لان يدركه قبل ان يموت وفي الخائبة من  
شرط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت  
الصيد بسبب اخفاءه لا يحل لقول ابن عباس كل ما اصبت ودع ما ابنت و  
الاصل ما رايته والانهاء ما تدرى عنك وقد روى عن النبي عزم انه كره اكل  
الصيد اذا غلب عن الراي وقال لعل هوام الارض قتله وسوءه على الك  
في قوله ان ما توارى عنه اذا لم يبت يحل فاذا بات بلبلة لا يحل فاذا ادر  
المرسل او الراي فيما المراد انه ادر كره وفيه من الحيوة فوق ما يكون من الذبح  
ذكاة اي يجب تركه حتى لو تركها يحرم فان تركها لم يترك الذبح مع الفدية  
عليها عند مات اما اذا لم يتمكن منها في المات اشارة الى حله كما روى عن ابي ج  
وكذا عن ابي بن موسى قول الشافعي وفي ظاهر الرواية انه يحرم وان كانت حيوة  
مثل حيوة الذبوع فلا اعتبار لها فلا يجب تركه واما في المذقة واما في  
وفي اشارة النبي مرصت فالقوى على ان الحيوة وان قلت معتبر حتى لو  
وفيها حيوة فلهذا يحل لقوله نعم الا ما ذكبتكم او ارسل محمدي عليه فوجوه  
فانزجر يقال زجر الكلب فانزجر اي هيجته فهاج وهذا لانه الزجر دون الاله  
ولهذا لم ينسب به شبهة الحرة على ما ساقى فاولى ان لا ينسب به الحرة او لم  
بعرضه للمرضى التهم الذي لا يرش له سمي مراضا لانه يصيب الشيء بعرضه ولو  
كان في راسه حرة فاصاب بحد يحل او بندقه قبلة ذات حرة فاما قال  
لانه يحل ان قد قتله سله حتى لو كان خفيها به حرة يحل ليقين الموت بالجرح

اورى صيدا فوقع في ماء فانه يحل ان المار فله فيحرم او على سطح او جبل  
فوقى منه الى الارض حرم لان الاضرار عن مثل هذا ممكن وان وقع على  
الارض حرم مسلم كلب فرجه فحيى فانزجر وهذا لان الفعل يرفع باي قوة  
او مثله وانزجر دون الزجر الا رسال لكونه بناء عليه فلا يرتفع به اوله بر مثله  
اخذ فرجه مسلم فانزجر وهذا لان الزجر دون الا رسال من حيث انه بناء عليه  
فوق هذه القوة فوق حيث انه فعل المكلف فاستوبا ففعل ما يحل الا ان  
ما ارسل عليه اكل لانه لا يمكن بحيث باخذ ما عنه وعنده لك لئلا يكون ولي ارسا فقتل  
صيدا ثم قتل صيدا اخر اكل كما لو رى سهما الى صيد فاصابه ولعاب آخر وكل  
لو ارسل على صيد كثيرة ونحو واحدة بخلاف ذبح الشاين شقيقة واحدة كصيد  
رعى ففقط ععضوا الا العضة وغدا الشافعي اكل ان مات الصيد عند ان  
لم يمت من ذلك واجتنب الى ذنوب اخرى كان الممان لا يحل ويحل الممان فذكر  
في الخفاف وناقى عدم ما ابين من الحي فتميت وان قطع اللسان والذبح  
بحرم اي قطع قطعيتين بحيث يكون الثلث في طرف الراس والثلثان في طرف  
الجزر او قطع نصف راسه او اكثر او قد ينصفان اكل حله لان في هذه القوة  
لا يمكن حيوة فوق حيوة الذبوع فلم يتناول قوله ما ابين من الحي فتميت بخلاف  
ما اذا كان الثلثان في طرف الراس والثلث في طرف الجزر لا مكان الحيوة في الثلثين فوق  
حيوة الذبوع وبخلاف ما اذا قطع اول من نصف الراس لا مكان حيوة فوق حيوة  
الذبوع وان رماه صيدا فرماه اخر فضله فهو الاول وحرم ونحن السابق لثبته  
بحرمه وان كان القول الحقنة اي اخرجه من جنس الاشباع اما انه ملكه فلا يملكه



بالرقى المقتضى واما ان يكون حراما فلا قتال الموت بالثاني وهو ليس بركن  
 على كونه الاختيار واما ان الثاني يفتنه للقول فلا نه بالرقى التلقى قبل ملكا  
 له واما ان المقتضى يفتنه بغيره فلا نه مقتضى بخاصته وقيمة للتلقي بغيره يوم  
 الاتفاق والافلتان في ان لم يكن القول اخرج عن خبر الامتناع فهو ملك  
 الثاني لانه قصاده وحل لان ذكوة اضطرارية ويصاد ما وكل المصداق  
 لاطلاق النص والعقيد لا يختص بالرقى لان صيد سبب للامتناع بجلد او  
 شعور اوريشه او لاندفاع شره وكل ذلك مشروع قال ابو بكر محمد بطاهره  
 بالركن الاضطرارية في الاصطلاح **كتاب الرهن** هو في اللغة  
 حبس الشيء باق سبكان وفي الشرع حبس الشيء بمجوس حاجته لم يفعل حبس الشيء  
 بنحو لان الحابس هو الرهن لا الرهن بخلاف الجاعل اياه محبسا يمكن اخذه  
 كلا او بعضا اذا كان فيه الرهن اقل من الدين ومن جانبين اصابته في العود  
 على الاستيفاء الواقع في الهداية الى الاخذ كالدين كاف التقبل وما في لفظ الحائز  
 العموم بغيره الى عدم احصاء ما يقع الرهن به في الدين وسبب الترخيص به من قبل المص  
 بان الرهن يقع بالعين في قال فانه يمكن اخذه من الرهن بان يباع بخلاف العين  
 فان القوت مطلوبه فيها ولا يمكن تحصيل صوره عين من شيء اخر لم يصيب  
 باليجاب وقول قالوا الركن هو الايجاب بخلافه لانه عند شرعه فقه بالمتردد  
 كالهبة وذكر في المحيط ما يدل على ان القول داخل فيه والقبض شرط للزوم  
 قال ونرم باليجاب وقول فلم يصيب لان ما ذكره من هبة كذا وقد ذكرنا في غير  
 غير لازم اي بغيره حال كونه غير لازم فالرهن امانة لم يفعل تسليمه حذرا عن كسبه الظاهر

صحة

بغيره  
نعم

صحة

والا سقلم لا يناسب مثله هذا المقام والرجوع عنه واذا سلم قبض محرز  
 اي مجموعا احترزه عن المتفرق كانهما على راس الاشجار ذكره الرازي في شرح  
 القدوري واما رهن دارها فمتاع الرهن بدون المتاع في ايراد اودع ما فيها  
 اوله سلمها اليه ذكره في الخاتمة **مميز** كان يتميز الله تعالى او يتميز العبد احترزه عن المتاع  
 ذكره الرازي وصاحب النخبة وعن المتصل باليس برهن فقه كاشيخه ومنها ان يكون  
 منفصلا عن غيره غير متعلق بالمتاع عليه الرهن وعلى هذا قلنا ان رهن المتاع لا ي  
 وقال ان الثاني يفتنه لزم والفتنه هي ان يفتنه الرهن في موضع يمكن المأمن من اخذه  
 تسليم الشيء بالخاتمة لانها فانية ما يقدر عليه والقبض فعل غير فلا يكلف به وهذا في  
 ظاهر الرواية وعملنا في ان لا يثبت في المنقول الا بالنقل وعندك بلزم بدون  
 التسليم ومنه بالاقول من فتيه يوم القبض ومن الدين من قال ومنه باقول من فتيه  
 الدين لم يصيب لان صحة الحق يقتضي ان يكون من التمييز وذلك على تقدير التعريف  
 واعتبر هذا بقول القائل مرت باعلم من زيد وعمرو يكون الا علم غيرهما ولو قال  
 بالا علم من زيد وعمرو يكون الا علم واحد منهما وذلك ان كلمة مرادة للمقتضى على  
 الاول لفقدان التعريف والاضافة فيكون المقتضى غير مدفول من وعلى الثاني  
 يكون للتمييز لوجود التعريف فيكون المقتضى مدفول من فلو ملك ومما سوا سقط  
 دية وصار الرهن مستوفيا لدينه كما وان كانت فتيه اكثر فافضل امانة لان  
 المقتضى بقدر ما يقع به الاستيفاء وذلك بقدر الدين وفي اقل سقط من به  
 بعدد ورجع الرهن الفضل لان الاستيفاء بقدر المأليه وعند غير الرهن معون  
 بالقيمة وعند الثاني غير معون بل هو امانة وان هلك الرهن بيع المأمن فاشي

سواء

صحة  
صحة

صحة

صحة

صحة

صحة

صحة



الرهن فبينة هلك برينه وان لم يكن الرهن رجع على الرهن بعينه وبدينه أي الحق  
 بل خيار بين تفتن الرهن والمهر فان في الرهن فذلك بالدق لانه  
 باء النقصان فصح الابتاء وان لم يكن الرهن رجع على الرهن بما في البينة لا غير  
 من بينة وبالدين انتفى قضاؤه فبعضه كذا كان فان قيل لما كان قرار الرهن على  
 الرهن والملك في المضمون لمن عليه قرار النقصان فبينة انه رضى بملكه نفسه فصار كذا  
 ضمن المضمون الرهن ابتداء قلنا هذا طعن ابن حاتم القاضي واجاب انه يرجع عليه  
 العود والعزور حصل بالسليم الى المهر فملك الرهن العين من ذلك الوقت في  
 وعقد الرهن كان سابقا عليه فلم يبين انه رهن ملك نفسه بل ملك غيره كذا في التبيين  
 وللمهر طلب دية من رهنه اذ لا يسقط بالرهن طلب الدين وجبته اي جسد الرهن  
 بالدين وجبته بعد فسخ عقد حتى يقض دية او يبرأه لو فسخ الرهن لا يفسخ  
 سادام في بن حتى كان له ان يبعه بعد الفسخ حتى يسقط في دية ولو هلك بعد الفسخ  
 يكون كالمهلك قبله بخلاف ما اذا هلك بعد البراءة حيث لا يفتى اسما لان  
 رهنا لا يتاوه رهنا بامر به بالقبض والدين فاذا كان اصابا لم يبق رهنا كذا في  
 التبيين لا الا شاع به بالخادم ولا سكن ولا اباة ولا اعانة وموتد  
 فصل ولا يبطل الرهن به اي بالتدري ولا اطلب منه امر باحضار رهنه فان احضر  
 كل دية او لا يفتى حتى المهر في الدين كما قبل حتى الرهن في الرهن فصح  
 بينهما كما في تسليم المبيع والنسب ثم رهنه وان طلب في غير بلد العقد ان يرد  
 وفي قوله ان لم يكن مؤنة محل الشرط وان كان اي ان كان للرهن مؤنة محل سلم  
 بلا احضار رهنه ولا يكلف من طلب دية احضار رهنه وصح عند عدل يعني امر

مهر

مهر

مهر

بامر الرهن ولا يفتى رهن باعده الرهن بامر ولم يقبضه انما قال هذا لانه ان قبض القس  
 تكلف باحضار الرهن ولا يفتى رهنه بغيره من يبيع حتى يقض دية او يبرأه اي لا يفتى  
 من رهنه مع الرهن ان يكن الرهن من بيع الرهن ثم ان هذا الحكم منته عند البراءة  
 المذكورين لا بعينه ولا من قبضه بعضه او ابراءه اي ببراءة بعضه بغيره  
 حتى يقض البينة او يبرأه اعتبارا بالبيع ولا يبيع الرهن ولا المهر يعني الرهن  
 الا بمرضى الاخر فأي باعه بلا ادن صاحبه توقف البيع على ادته وله فسخه بنفسه  
 وعياله كافي الودعة ضمن بمخضه بغيره وادته ونفديه وجعله خاتم الرهن  
 في خضرم لا يجعله في اصبع اخر الا اذا كان المهر امره فبينة لانه التبيين  
 كذلك فيكون من باب الاستعمال كذا في التبيين وعليه مؤنة حفظه ورقه  
 الدين اورد جرمه كاجرم بيت حفظه وما جعل الا بمرضى ومداوا الجرم  
 فقس على المعن والامانة على المهر مؤنة الحفظ كاجرم بيت الحفظ واجرم حفظ  
 وكذا مؤنة ردة الدين المهر ان خرج من بين كجمل الابن فهو على المهر ان لم يكن  
 قبة الرهن اكثر والا فبينة بقدر المعن وعلى الرهن بقدر الحاجة لانه امانة في  
 يده وهذا بخلاف اجرم بيت الحفظ فان غاب على المهر وان كانت قبة الرهن اكثر  
 من الدين لان وجوب ذلك بسبب الحبس وهو الحبس في الكل ثابت له وعلى الرهن  
 مؤنة بعينه واصلاح منافعه كنفقة رهنه وكسوته واجرامه وظهوره ولذا الرهن  
 وسبق استئان وانعام باموره سواء كان في الرهن فضل ان لم يكن **فضل**  
 ما يصدق رهنه والرهن به او لا يصدق لا يصدق رهنه من شاع لعدم كونه ممثلا  
 وعرف على خلافه وذم الرهن وحل الرهن دونها لما ذكره في التفرع

صالح

صالح

صالح

عانة صاحب الرهن اذا كان  
 الرهن والدين سواء وتصح  
 الرهن على ان لا يفتى  
 لا المداواة مع رهنه

صالح



علة اخرى بنت عليه فباسبق وكذا علمها اي لا يصح رهن نخل بدون من  
 وارض بدون زرع او نخل لما قران الاتصال بقوم بالطرفين قال في الخنة  
 وكذا اذا رهن زرعاً دون الارض او الارض دون الزرع لان الرهن متصل  
 بايس برهن فلا فرق بينهما من فلة التميز وعن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون  
 الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار اسم للثابت فيكون استثناء  
 الاشجار عوضاً عنها ولو رهن النخل بواضعها جاز لان من جازوه ومن لا يبيع  
 ورهن نخل والمدبر والمكاتب ولم الولد لما ذكره لا يجوز رهنه اراد ان يذكر بالاجور  
 رهنه اراد ان يذكر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كالودعة والمستعار  
 ومال المضاربة والتمكة والدرك صورته باع زرع من عود دار فروع بكر عند  
 المشتري شئاً ما يدركه في هذا البيع وكذا رهن شئاً بما اذا لم يعلف لاني لا يجوز  
 ولا يعين معنى بغيرها المراد ان لا يكون معنى بالمثل والقيمة كببيع في بيع البايع  
 لانه اذا هلك لا يبيع البايع شئاً لكنه يسقط الشئ ويوصفه ولا يملكه بالانقضاء  
 كل بغيره رهن بها شئاً بلسانها او بقصاصها وجب عليه الفسخ في النقص وما  
 دونها فروع شئاً كذا لا يمتنع من الواجب بالشفقة اي رهن البايع او المشتري شئاً عن  
 الشفقة بيلم الدار بالشفقة وانما لا يجوز في هذه الصور لعدم الدين لما عرفت  
 ليس بشرط بل لعدم امكان اصر المحي الواجب من الرهن وباجرة الناحية والمغنية  
 والسيد الجاني والمدبرون لانه بغير معنى على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شئ  
 وانما يبيع الرهن في هذه الصور فلهذا ان باع الرهن من الرهن ولو هلك  
 للرهن في يد المهر من قبل الطلب هلك بلا شئ اذ لا حكم للباطل في القبض باذن

رهن

المراد ان لا يكون  
 معنى بالمثل والقيمة  
 كببيع في بيع البايع

المالك ولا رهن حر ولا رهنها من سلم او ذبي المسلم اي لا يجوز ان يرهن نخل او  
 نخلها من سلم او ذبي ولا يبيع من رهنها ذبياً وفي عكسه النعمان اي ان رهن  
 المسلم من ذبي نخله هلك في ذبي لا يبيع من شئاً وان رهن الذبي من المسلم نخله هلك  
 في يد المسلم بغيره الذي لانها مال متقوم في ذبي الذي دون المسلم صحيح يعين معنى  
 بالميل او بالقيمة فان قلت فما وجه قول القدوري في المختصر لا يبيع الرهن الا بدين  
 معنى قلت وجهه ما ذكر في البداية ان موجب الاصل في ضمان الاعيان هو القيمة  
 ورد العين فخلص على عليه اكثر المناجح وهو دين وتوصيفه بالمعنى مع ان الدين  
 لا يكون الا كذلك للاشارة الى السبب المحذور للرهن على ما ذكر في شرح الرهاني  
 كالمعصوب بدل المخلع والمهر بدل الصلح عن دم عد لان النعمان متفرقة فانه ان كان  
 قائماً وجب عليه وان كان هالكا وجب ثلثه او قيمة فكان رهناً بما هو من فسخ  
 وبالدين ولو عود بان رهن بغيره كذا هلك في يد الرهن عليه بما وعد اي ان  
 هلك في يد الرهن فلهذا رهن على المهر من المعتد الذي وعد فراضه هذا المهر الذي  
 اكثر من القيمة وان كان اكثر فلا يكون معنى بالدين بل للقيمة وانما يذكر هذا القسم  
 لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الدين وان كان على سبيل الذم فلهذا  
 يعلم ما سبق فاعتمد على ذلك ونزاس مال المسلم وعن العرف والمسلم فيه خلافاً لغيره  
 فان هلك بغيره قبل الاقتران اصداً لا يدين انا قال هذا لان التفصيل الذي ذكره  
 لا ياتي في الرهن بالمسلم فيه فصح مطلقاً فان هلك الرهن بصيرته فبالسلم فيه  
 فلا يبقى له في الجمل فلهذا اي قد استوفى المهر من حقه وان اقر قبل نقد  
 وهلك اي قبل نقد المهر من به وقبل هلاك المهر بطل اي بطل السلم والعرف

ما دفعه او لم يدفعه  
 من اذ وصفاً جامع  
 لانها فيه

لا بد من هذا الضميمة  
 وقد ذكرها صاحبها

على



ورهن المسلم فيه رهن بدينه اذا فسخ اي يكون لرب المسلم ان يحبس الرهن حتى يقضى  
 رأس المال وهلك رهنه بفسخ هلك به اي لو هلك الرهن بالمسلم فيه بعد  
 الفسخ يهلك بالطعام المسلم فيه ان يكون على رقبته ان يرد على المسلم الى مقدار  
 الطعام المسلم فيه لانه رهن به وان كان محبوسا بغيره كان باع عبدا وسلم المبيع في  
 بالثمن رهنا ثم قلنا لا يبيع ان يحبس لانه ليس بالمبيع لان الثمن بدينه ودين عليه  
 عبد طفله اي صح الرهن بدين على الاب عبد طفله وقال ابو من وزفر لا يبيع  
 اعتبار الحقيقة الايمان وهو القيل ووجه التمسك ان في حقيقة الابعاد ان الة  
 ملك الصغير لا عوض في الحال وفي هذا نصب حافظ لماله مع بقائه ملكه ومن  
 عبد او حل او ذكبة ان ظهر العبد حرا والحل حر والركبة متينة فالرهن معنى في  
 هذا العقد لاي ان هلك وقيمة مثل الدين لو اكثر نودي قدر الدين الى الدين  
 وان كانت اقل منه يوفى القيمة اليه لانه رهن بدين واجبا ظاهرا وبدين صحيح  
 عن النكاح وان افترقه لا دين صالح مع انكاره ودين بدين الصلح شيئا ثم تصادقا  
 على ان لا دين فالرهن معنى كما ذكره رهن بدين والكيل والموزون فان  
 رهن بدين بدين فلهذا قدرا غير من مثله اي بغيره كالماله في القدر وهو الوزن  
 والكيل من دينة هذا اذا كان الدين زائرا فاذا علم الحكم في هذه الصوة يعلم في  
 صورة المساواة وصورة الزيادة على الدين لما عرف ان الفضل امانة لا عين  
 بلجودة لانه بصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة هذا عنده وعندنا ان القيمة  
 من ظرف جنسه فيكون رهنا مكانه ومن ترى على ان رهن شيئا او يعطى كفيلا  
 بعينه انا قال هذا لانه لو لم يكن الرهن او الكيل مقينا بفسخ المبيع من غنة واجي

مكرر

مكرر

واجي على استحسانا وانما بان ان لا يجوز لانه صفقة في صفقة ووجه الايمان  
 انه شرط ملازم لان الكفالة والرهن للاستباق وسيلام الوجوب لا يجوز  
 على اوقافه لانه لا يجوز على التبرعات وقال زفر بخلافه لان الرهن اذا فسخ في البيع صار  
 من حقوقه كالوكالة المشروطة في الرهن فيلزم بلزومه ولبايع صفه لانه وصف  
 من عرب فيه وما رضى البايع الا بغيره فيفنى الا اذا سلمه غنة طالا لخصه المعنى  
 اوفية الرهن رهنا لان بدل الاستيفاء ثبتت على المعنى وهو العينة وان قال البايع  
 امسك هذا اي اعطى المشتري البايع شيئا غير مسعيه وقال المسك هذا حتى اعطى  
 تمك فهو رهن لانه تلفظ بما هو يني عن معنى الرهن وهو الحبس الى وقت الاعطاء  
 والعبرة للعاني وقال زفر لا يكون رهنا وهو دونه عن الدين وان رهن عينا  
 من حلالين بدين لكل منهما صح وكلها رهن من كل منهما اي بصير كله فحبي ساين كل  
 واحد منها لان نصفه يكون رهنا عند هذا ونصفه عند ذلك وهذا بخلاف الهبة  
 فان فسخ من حلالين حيث لا يجوز عند ابي زفر لان الاول لا يقبل الوصف بالخرى  
 بخلاف الهبة فان فسخ دين اصدما فكله رهن للاخر فترجع على ابي سابق واذا  
 نهما شاكلي في نوبة كالمحل في حق الاخر ولو هلك ضمن كل حصته فان غدر الهلاك  
 بصير كل مستوفيا حصته ولا يستيفانها بخرى وان رهنا بدين بدين صح  
 كلا الدين بمسكة الى قبض الكل لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شوبه في  
 حجة كل منهما انه رهن هذا منه وبقضه لانه لا يمكن القضا لكل واحد منها ولا  
 لاحد ما عدم الاولوية ولا القضا لكل بالنصف لانه يودي الى التوخي ففتن  
 التاخر ولو مات رهنه والرهن معها فزهر كل ذلك كان مع كل نصفه رهنا

مكرر

مكرر

مكرر







واستيلاده ورهنة فان ضلها غنيا فغنيته حلالا اخذت به وفي مؤجله  
قيمة للرهن بدله الى اجل اقل او اخذت به لاجل ان يكون رهنا عوضا عن الرهن  
 الى زمان حلول الاجل لان سبيل الضمان مستحق وفي الضمان فائدة فاذ اطل  
 الدين اقتضاه بجهته اذ كان جنس قيمته موافقا لفضل وان ضلها معسر او غني  
سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين لانه قضى دينه وسقط حكم الشرع  
في الرجوع عليه بما تحمل عنه وفي اخيه اي في التدبير والاستيلاد سعى كل في كل  
 دين ولا يهرجوع لان كسب التدبير وتم الولد ملك المولى والرافة اي المراف  
 الرهن رهنة كاعاقبة غنيا اي ان كان الدين حلالا اخذ منه كل الدين وان كان  
 مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنا الى زمان حلول الاجل واجنبى الفقة ضمنية  
 وكان اي ما ضمه رهنا معه ورهن اعاده رهنة الاعداء في الالية على  
 حقيقة دون ههنا لانها تملك للمنافع غير عوض ولم يوجد ذلك من الرهن فلا  
 بد من المصير الى عموم الجواز او اصر مما باذن صاحبه اخر سقط ضمانه فملكه مع شئ  
 هلك بلا شئ وكل بينهما ان يرد رهنا وان مات الرهن قبل رد فاعلم الرهن الحق  
 من العدم لان حكم الرهن باق فيه لان بين العار به ليست بلا زهنة وكونه غير رهن  
 لا يدل على انه غير رهن فان ولد الرهن من رهن غير رهن ومهره اذن  
 باستعمال رهنة او استعان من رهنة لعل ان هلك قبل غلله او اهداه بعد  
 الرافع عن العمل من كالرهن ولو هلك حال غلله لا وضع استعان شئ بالرهن  
 في رهن بما شاء وان قبل تعيد بما عين من قدر وجنس ومهره وبلد فان  
 ضنى المير مستعبر ويتم رهنة بينه وبين رهنة او اياه الضمير اصبح الى الرهن

في الرهن  
 في الرهن  
 في الرهن  
 في الرهن

ومعطوف على المستعبر ورهن جميع ما يقضي ويدينه على رهنة وان واقع وهلك  
 مع رهنة صار مستوفيا لكل دينه ان كانت قيمة مثل الدين او اكثر ومنه  
 في الصقور بين ما اوفاه منه لا القيمة لانه قد وافى فليس يتعد او يقضى به  
 ان كانت اقل وباقية على رهنة ويقضى المستعبر بقدر ما اوفاه من الدين و  
 يبيع المرهن اذ قضى المير دينه وفكر رهنة لانه ساع في تخليص ماله ويرجع على  
 المرهن بما ادى لانه غير مبرع لما ذكرنا ولو هلك مع الرهن قبل رهنة او بعد فله  
 لا يقضى وان استخلفه او ركبته قبل لانه ادين ظالم عاد الى الوفاق فلا يقضى خلافه  
 للثاني وجباية الرهن على الرهن محوثة وجباية المرهن عليه بسقط من دينه بقدر  
 وجباية الرهن عليها وعلى ما لها اهدى وقال الجاية الرهن على المرهن معتبرا به  
 على غير ماله وفي الاعتسار فابن وهو الدفع بالجنابة فان شاء المرهن والمهرن اطلاق  
 الرهن ودفع بالجنابة الى المرهن وان قال المرهن لا اطلب الجنابة فهو رهن  
 على حاله له ان الجنابة حصلت في زمان المرهن فعليه تخليصه فلا يقيد وجوب  
 الفمان له مع وجوب التخليص عليه وصاحب الجنابة وضع المسئلة في رهن  
 جميعه معني قال واصو ان العبد اذا كان نصفه مضمونا ونصفه امانة بان كانت  
 قيمة ضعف الدين فان جنابته على المرهن معتبرة فيقال للمرهن ان شئت فادفعه  
 وان شئت فافسده فان دفعه وقبل المرهن بطل الدين كله وصار العبد كله للرهن  
 وان اختار فله ففصف الفداء على الرهن ونصفه على المرهن فاما ان حصل للرهن  
 بطل وما كان حصته الرهن تعدي والعبد رهن على المومن دون عبد اصيل  
 اعا بان من قبل فصارته قيمة مائة ففعله رجل وعزم مائة رجل اجل قبض مرهنة

في الرهن  
 في الرهن  
 في الرهن  
 في الرهن



المائة من حقه وسقط باقية لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين عند اطلاق  
لوقر فاذا كان الدين باقيا وبير المهرين يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء  
وان لم يلد بامر اي باع المهرين الرهن بامر الراهن بالمائة بعد ان صاد ما به وقبضه  
وجميع ما ياتي لان الدين لم يسقط بنقصان السعر لان نقصانه ليس هلاك لا افعال  
العود على ما كان واذا كان الدين باقيا وقدر الراهن ان يبيعه غايته يكون المائة  
في ذمته وان ضله بعد بيعه ما به فذمته بذلك فكل دينه اي غير الراهن على  
انكساره بالدين لان الغنيم لم يظهر في نفس العبد لان الثاني قائم مقام الاول فكانت  
نراهي سوع الى اية هذا قولها وقال محمد بن بخيار ان شاء الله انكسار جميع الدين او  
شاء تركه على المهرين بالدين لانه يغير في ضمان المهرين فاجب الغنيم وقال في غير  
رضاء عنه لان ير المهرين يد الاستيفاء وقد تقرر بالهلاك الا انه اطلق لا بقدر  
العشر فبقي الدين بقدره وان جنى الراهن خطاه فله مرتهنه ولم يرجع الى الراهن  
لان بخياره حصلت ضمان المهرين ولا يملك الدفع لان المهرين غير ما كان فان  
دفعه الراهن او قدره اي ان يله المهرين قبل للراهن ادفع العبد او اقرضه وسقط  
الدين اي بكل منهما ثم ان الدين انما يسقط بتمامه اذا كان اقل من قيمة الرهن او مساويا  
واما اذا كان اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي وانما يذكر  
في المتن هذا لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن **فصل**  
عصير قيمته عشرة رهن بها فخر وتخلل من مساوية اي مساوية لتخلل العصير القدر  
لم يفل بعد اي يدل العشرة لانه على ما ذكره النبيين بشيخا ان المعبر فيه في  
الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك بل المعبر فيها القدر لان العصير وتخلل من القدر

لانه اما اكمل او منزول وفيه انقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين  
واغاي وجب الخيار لان الفدا ابن فيه محجج الوصف وفوات شيء من الوصف في الكل  
والخودون لا يوجب سقوط شيء من الدين بالا جماع بل ان النقصان فيه حكمه الحكم فيه  
ان انقص شيء من القدر سقط بقدره من الدين والا فلا يبقى رهنتها الاصل ان  
ما هو محل البيع محل للرهن وما ليس محل البيع ليس محل للرهن والحكم ليس محل البيع  
ابتداء لكونها محل له بقاء فكذا للرهن وشاة قيمتها عشرة رهنت بها ثمانت فدفع  
جلدها فعدل في رهنها فمهر من به وغدا الرهن كولين وابنه وصوفه وعره لراهنه  
رهن مع اصله وبذلك لا يشي لان لم يزل تحت العقد مقصودا وان هلك اصله وجب  
هو كل بقسطه بجمع الدين على قيمته يوم فكه وقيمة اصله يوم قبضه ويسقط حصه  
كما اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة الغار يوم الفكاك خمسة  
فقلنا العشرة حصه الاصل فيسقط وثلاث العشرة حصه الغار فيفك به والباقي  
في الرهن يبيع وفي الدين لا معناه لا يصير الرهن رهنا بالدين المريد هذا عند  
وعند ابن سريج يجوز الزاين في الدين اي لان الدين غير له الفنى والزاين في الفنى  
يجوز ولها ان الزاين في الدين توجب البتوع في الرهن فلا يجوز وقال في  
واشاعني لا يجوز فيها كما لا يجوز في المبيع والنبي وغندما وقد تقرر في البتوع  
ان رهن عبد ابدل الها باف قد رفع عبد كذلك رهنا بدين الاول فمن  
اي الاول رهن حتى يرد الى رهنه وعرته ابن في الاخر حتى يجمله مكان الاول  
بان يرد الاول الى الراهن في يصير الثاني مقبولا ولو ابراه المهرين رهنه من به  
او وجهه منه فملك الرهن اي في بن المهرين هلك بلا شيء هذا الحسن وفي القياس هلك

ما هو محل البيع  
محل للرهن

الحكم



بالدين وهو قول زفر ولو قبض المهر دية او بعضه من رهنه او غيره اي انما  
 عنهم مستقوما او شري بالدين غنيا او صالح عنه على شيء لانه استيفاء او احوال  
الراعي من رهنه بدنيه على اخر تم هلك رهنه معه هلك بالدين ورد ما قبض الى من  
 ادى وبطلت الحالة لانه في معنى الابرار بطريق الاداء الا ان يزول به عن ملك  
 المحل مثل ما كان له على المحال عليه او ما يرجع عليه ان لم يكن للمحل على المحال عليه  
 لانه غلبة الوكيل وكذا لو تضاد قاعلي ان لا دين ثم هلك هلك بالدين لتوهم وجوب  
 الدين بالتضاد على قيامه فيكون المرحمة باقية بخلاف الابرار وقاسوا في المسئلة  
 الخلافة على من الصورة وجه الاختصاص هو الفرق بينهما وسواء الابرار بسقط الدين  
 اصلا وبلا استيفاء لا يسقط لقيام الموجب لانه يتعذر الاستيفاء لعدم الغايبه  
 بصفت مطالبته مثل فاما ما سقى نفسه قائم فاذا هلك تفرق الاستيفاء الاول  
 فانفق الاستيفاء الثاني **كتاب الجنايات** الجناية في اللغة اسم  
 المرم من شراكتيه وفي الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال او نفس كمن في حرم  
 العقهار براد باطلاق اسم الجناية فعل محرم في النفس والاحراق ذكر في التبيين اعلم  
 ان الفعل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وضطره وما جرى مجرى الخطاء والفعل  
 والمراد به فعل يتعلق به الامكام من العصاص والدين والكنانية وحرمان الارشاق  
 هذا تصنيف الشيخ ابي بكر الرازي وذكر محمد في الاصل انه على ثلثة اوجه عمد وشبه عمد  
 وضطره الفعل العمد ضربه قصدا بما يفرق الاجزاء كسلارح ومخرد من جنب ومخرد  
 ونار هذا عمد وعند ما غلب الشافعي ضربه قصدا لا يطبقه البيهقي حتى ان ضربه  
 عظيم او حشبا عظيم فهو عمد وبه يأم ويجيب العود غنيا وغلب الشافعي في امر في العمد

مخرد

العمد شيان العصاص والدين وفي القتل باختيار يتوفى ايها ثناء وعلى هذا  
 القول اذا قال عفوتك عن العصاص كان له المطالبة بالدين وفي قوله الاخر  
 من جهة العصاص لا غير الا ان لوليه ان يسقط بالدين رضي به العاقل او لم يرض على  
 هذا القول يكون الدين بدلا عن العصاص فلو قال عفوتك عن العصاص لم يقل بالدين  
 يسقط فحاشا ولا يكون له المطالبة بالدين وعندا من جهة العصاص لا غير ولا يسقط  
 الا بالترافعي من الجانبين ويصح يكون صلهما سواء كان غلب الدين او اكثر كما في  
 الحمايق لا اكنان خلافا لشافعي فانه يقول لما وجبت في الخطا فاقول ان يجب  
 في العمد ونحوه ان القتل العمد كبير مخضنة وفي اكنان بمعنى العاص فلا  
 نابط بها ورتبه العمد قصدا بغير ما ذكر يعني باليسلج ولا في معناه في تفرعي  
 الاجزاء بحر كان او حشبا صغيرا كان او كبيرا وعندا من جهة قصدا بما يطبقه  
 البيهقي وجه الامم والكنانة ودية مغلطة على العاقلة شيئا في تفسير الدية المغلطة  
 وتفسير العاقلة باذن الله تعالى بل لا توفد وهو اي ضربه قصدا بغير ما ذكر فجادون النفس  
 عمد موجب للعصاص نفس فجادون النفس شبه عمد وفي الخطاء ولو على عبد انما  
 قال هذا لان المتبادر الى الوهم من كون العبد مالا ان يكون ما ذكر من قبل فحاشا  
 الاسوان فلا يكون على العاقلة قصدا كرميه اي كالتبيل برمية سلاطنة صيدا اي  
 وفلا كرميه غرضا فاصاب او ميا الخطاء على نوعين خطاء في العصد كما اذا  
 رمى شخصا بظنة صيدا فاذا اساد في او نيطنه جريا فاذا تولى خطاء في الفعل  
 كما اذا رمى غرضا فاصاب دميئا كذا في الهداية قال في المحيط لو رمى رجلا  
 فاصاب جاي طام برص السهم فاصاب رجل فهو خطاء لانه اخطا في اصابة الجايط

نحوه

لم ينفذ في بيان معنى كذا  
 صاحب الجهاد في التفسير  
 في العود والكود  
 مسطور



لا على الرعي السابق لانه احد السببين والحكم بضاف الى اخر الاسباب وجها  
ولا يذهب عليك ان هذا من قبيل الخطاء في الفعل فلا بد من تعينه مثل هذا ومن  
قال وخطا في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصد بل يصدر فعل آخر  
فكانه زعم انه شرط في الخطا في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصد بل يصدر  
فعل آخر وليس كذلك فانه اذا رعى غرضا فاصابه ثم رجع عنه او تجاوز عنه الى  
ما رواه فاصاب حراما يتحقق الخطا في الفعل والشرط المذكور منقوض في الصور  
ثم انه اخطا من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا سقط  
من بين حشيتة اولية ففعل حرام يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه وما جرى  
بحواه كقيام سقط على اخر ففعله اي قتل يقيم سقط على اخر فذلك ذلك الشخص  
بسبب سقوطه عليه كانه ودينه على عاتقه لا اثم في وجهه الخطا قالوا المراد  
ثم القتل فاما في نفسه فلا يبرى عن الاثم حيث ترك الرغبة والمبالغة في التثبت  
اذ شرع الكفان يوزن باعتبار هذا المعنى كذا في الهداية واما قال يوزن في العمل  
يدل لان سر الاثم حكم الكفان وليس من شرط الحكم الاطراد بحسب الافراد على  
في مسئلة الاستبراء وفي القتل بسبب كلفة اي كالتلف في وضع جوارح وترى  
غير ذلك بغير ادن من السلطان ذكر في شرح الطحاوي دية على العاقلة والاحرج  
ارتخص في احرمان بهذا النوع لان في ما يرا لا انواع يوجب احرمان اذا  
الحاج في مكلفا وقال الشافعي يجب الكفان ونثبت احرمان هذا ايضا الخافاه  
بالخطا وقتلنا الفعل معدوم حقيقة واما المحرم بالخطا في حق الضمان فتعني  
على اصله **باب ما يوجب القود وما لا يوجب القود** ما يوجب القود ما يقتل ما يقتل

المقتول  
منه  
الوجه

سج

منه  
الوجه  
الوجه

327  
ابن عبد الله وسلامه والذ في بخلاف المستأمن فان حفظه موقت الى حرمه  
فتقبل احرما بحر وبالعبد خلا فالشافعي فانه يقول لا يقبل احرما بالعبد قوله تبع  
احرما بحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المقابلة ان لا يقبل بحر بعبد ولا قوله  
مع ان النفس النفس وقوله تبع احرما بحر لا يدل على التبع في اعداء لانه تخصيص بالذبح  
فلا يتبع ما عداه كيف ولو صح هذه الدلالة لدل قوله تبع والذبح بالذبح على ان  
لا يقبل الذبح بالذبح مع انه يقبل به بالاجماع واما النفس ان موجبها ذكر  
من العمل بالمعنى ان لا يقبل العبد باحرما لقوله مع العبد بالعبد فقبحوا ذلك  
ثبت ذلك بدلالة قوله في احرما بحر وقوله في العبد بالعبد والعمل بالمعنى ثم  
عندنا فالباب به بعدم معارضة دلاله نص وسلامه بالذبح خلا فالشافعي لا  
ما يستأمن من هذا النص في محال عليه قوله ابن ابي ابينت عليه بل من بينه اي القتل  
المستأمن بمثل ومثل المستأمن قياسا للمساواة لا استحسانا لقيام المسح والفعال  
بالجحد والبالغ باليقين وسلامه بالذبح لم يقبل في الصحيح بالا على ان المنقوض  
الا على مواساة دون العتقة ولذلك اختلف في ذكره لانه العين بعد ذكر العتقة في  
باب الجمعة والرس وناقض الاطراف والرجل والمرأة والفرج باصله لا بعكسه ولا  
سبب بعبد ومديره ومكاتبه وعبد ولد وعبد بعضه ولا بعبد الرهن حق في  
عاقراه لان المراه لا ملك له فلا يملكه والراهن لو قلاه بطل حق المراه في  
الدين فنظر اجتماعها سقط حق المراه برضاه ولا بمكاتب قتل لا حاجة ذكر  
قيد العمد لما علم انه شرط في القصاص مطلقا عن وفاة وارث وسبب ومنه  
لانه اشتبه من له الحق لانه المولى ان مات عبد والوارث ان مات من اظهرا

صحة

اعلى

بالحق



لا خلاف بين الصحابة في مائة على نعت الحرة او الرق وان لم يدع وارثا غير  
 سوله ترك وفاء اولاه لم يدع وفاء افا دسبه خلافا لمحمد في اولي الصور الاربع  
 وبسقط فودورته على اصله لان الفرع لا يتوجب العقوبة على اصله والمتكلم  
 فباذا قل لا باخا امراة وليس له وارث غيرها ثم امت امتا قبل ان يقتض  
 منه فان ابنا من ميراث القصاص الذي على ابيه فسقط لما ذكرنا لا بقا الا بغير  
 خلافا للاحق والخلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما ان القوم هل يكون  
 بدون التلاخ لم لا وانما في هل يقبل بالقاتل مثل ما فعله بالمعول اولوا القاتل  
 بفارق الاول فيما اذا قطع بين فوات منه فانه يخرج رتبة القاتل عن ذواته فيقطع  
 بين فان لم يمت منه يخرج رتبة فان في من الصورة تحت الخلاف الثاني دون الاول  
 والمذكور في المتن هو الاول ومن لم يفرق بين الخلافين ذكر الخلاف الثاني في  
 مقام الاول ثم ذكر دليلنا على اختلافه الاولى وسوق له وم لا في الاستيف  
 فقد ساء على كبر الخطاء في الموضعين ويقيد ابو المعنوق فاطم من وقال من  
 ويصالح هذا اذا صالح على قدر الدية او اكثر منه وان صالح على اقل منه لا يجب  
 الدية كاملة ولا يعقل ان فيه ابطال حقه والموصي بقطعة اي ليس له العقوبة  
 ولا النقل لانه المقصود التقى وسحق بالاب لما ساقى ان للقاضي ولاية  
 القتل بل لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيل واما استيفاء القصاص في  
 الطرف فقال القياس ان لا يملك الوصي في الاستحان بملكه لانه الاطراف  
 يملك بها ملك الاموال والوصي كالمعق ولاعاقى كالأب في المعصية الذي  
 ان من قبل ولا يوق له يتوفيه السلطان والقاضي بمنزلة فيه ويتوفى الكبير

هذا هو الحق في الموضعين  
 من غير ان يكون له ولاية  
 في القتل بل لانه ليس له ولاية  
 على نفسه وهذا من قبيل

جواب

جواب

جواب

قبل كبير الصغير قوله وقد لا يسد ذلك حتى يدرك الصغير لان القصاص  
 مشترك بينهما ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجرى وفي استيفاء الكل ابطال  
 الصغير فخرج الى دركه كما اذا كان بين كبيرين واحد ماعايب وله انه حتى لا  
 يتجرى لقبوته بسبب لا يتجرى وسو العاربة فينب كل كلا كافي ولاية الانكاح  
 واحتمال العنوة على الصغير منقطع بخلاف الكبير العايب ويقتض في جرح جعل  
 المجرور داخل حتى مات وبنت ذلك اي اصل المجرور ووصفه عيانا او بحجة  
 وفي قتل محدمة المرأة بالعارضة كذلك او يظهر ان جرح في الاقبح في رواية  
 وهو ظاهر الرواية على ان لا فرق بين من ظهر وسوقها وقدر واية  
 الطحاوي وسواهم اعتبر المجرور في وجوب القود اذا اصابه بظهر واما انه لا  
 فرق ان اصابه بظهر وان جرحه فليس يرقى عنه لاني قبل بعون فيل سوفيرة  
 العصا الكبيرة وفيه خلافا وقيل هو من السوط وفيه خلاف الشافعي او منقل او  
 حتى او تعزبي خلافا لها وانما في اوسط والى خفره خلافا للاحق  
 ولا في قتل مسلم مسلمانة مشترك عند النقاء الصديق انا ذكره مع انها ما تقدم  
 من قوله كرميه مسلمانة جريا لبيان موجه وهو الذي ذكره بقوله بل يكون ويد  
 اي يعطى الدية قالوا هذا خلط فان كان في صف مشتركين لا يجب شيء لسقوط  
 عصمة تكثر سوادهم وفي موت بفعل نفسه وزيد وسبع وصية ثلثة الدية  
 زيد لان فعل الاسد والحبة جنس واحد كونه هرا في الدنيا والاخر وفعله  
 بنفسه جنس اخر كونه هرا في الدنيا معتبرا في الاخر حتى يات به وفعل زيد معتبرا  
 في الدنيا والاخر فصارت ثلثة اجناس فيكون التالف بفعل زيد لله ولا بد

من يظن ان ما في النسخة ليس  
 قوله ثبت عيانا او بحجة  
 وجعل ابو حنيفة

المعوم من تفصيل  
 ان يكون فيه ثلثة روايات  
 ان يكون فيه ثلثة روايات  
 عنه وان يكون فيه ثلثة روايات  
 المذهب قد عرفت ان ليس  
 على خلافا لكونه خلافا من جهة



عليك ان موجب هذا التعليل ان يعتبر في المنقول قبل التكليف حتى يكون فعله  
 جنسا اخر غير جنس فعل الاسد والحجة ثم ان مقتضاه ان لا يربط على التلذذ بالجب  
 على التعاقب ولو كان متعدد الا في كل جنس واحد ويجب دفع من شئ سبعا  
 على السلبين ولو قبله ان لم يكن دفع من الابد قال في الهداية قوله وعليهم و  
 قول محمد في اصل الجامع الضعيف حتى على السلبين ان يقتلوا اشارة الى الوجوب  
 والمعنى وجوب دفع الضرر فان لم يكن عين الفعل واجبا كان محتملا ان يكون  
 الفعل موجبا للضمان ففاه بقوله ولا شيء يقتله ان كان مكلفا ولا شيء من  
 شئ سبعا على رجل يلا او فاعا في مصر وغيره لان السبلا في غير ملت  
 عليه عصا يلا في مصر فاعا في غير قتله المتهو عليه لان العصا وان كان  
 ملشا في البيل لا يلحقه العوث ولو في مصر وكذا في انهار في غير مصر ولا في  
 من تبع سارفة المخرج سرقه ليل قتله مضطرا بان لم يتمكن من الاستدراج  
 لقوله دم قاتل دون مالك وكذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد اقتضاله ولم يتمكن  
 من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل دار رجل بالسلاح فقتل على طي صا  
 الدار انه حاه لقتله بقتل قتله وهل يقتل من شئ عصا تار في مصر لان العصا  
 ملت والظاهر محقق العوث تار في مصر فلا يقتل الى القتل غالبا فيقتل  
 من شئ سبعا فقتل ولم يقتل من جرح ثم قتل سولا قتله المتهو عليه او غير لانه  
 اذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت عصمته فاذا قتل بعد ذلك فقد قتل معصوما  
 فعليه القصاص بالدية في حاله لان العاقل لا ينجح العود والقتل في الحقيقة  
 في قتل رجل صالح عليه لانه قتل شخصا معصوما وانك ما لا معصوما حقا لما لك

فان كان القتل في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر

فان كان القتل في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر

فان كان القتل في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر

فان كان القتل في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر

فان كان القتل في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر

معصوم وفعل الدابة لا يصح سقطا وكذا فعلها وان كان عصمتها حقها  
 لعدم اختيار صحيح الا انه لا يجب القصاص لوجود المبيع وسود في الشريعة  
 الدية وعن ابن عباس انه يجب الضمان في الدابة لا في الصبي والجنون لان عصمتها  
 لحقها فيسقط بفعلها وعصمة الدابة حتى صابها ولا يسقط بفعلها وقد مر  
 الى الجواب عن هذا وعندنا في لا يجب الضمان في شئ اصلا لانه قتل لدفع الشر  
 كما في العاقل البالغ **باب** القود فيما دون النفس وما يمكن  
 حفظ المائلة فقط فيقتض قلح اليد عما من المفضل اما قل هذا اقصر افعا  
 اذا قطع من نصف الساعد اذا لم يكن حفظ المائلة وان كانت بين اكبرهما  
 قطع كالربط ومارن الاتف فان الرجل اذا قطع من المفضل يجب القصاص  
 وفي مارن الاتف يجب القصاص لا في قصبة الاتف لعدم امكان حفظ المائلة  
 فيها والاذن والعين اذا ضربت فذهب صوفها وهي قاتلة اذ قيامها غير  
 قال الزاهد في شرح العذوي اذا قصبت العين عمن فذهب نورها ولم  
 تخسف فيها القصاص بخلاف ما لو تخسفت لتعذر المائلة فيجعل على  
 قطن وطب ويجادل عينه بمرارة حارة ولو طعت لا اذ لا يمكن رعاية المائلة  
 وكل شجة تراعى فيها المائلة كالموضحة وهي ان ينظر العظم والحق في عظم الا  
 الت فقلع قلعت نفس على هذا محمد في الزيادات وامثال اليه في الجامع الصغير  
 وبه اخذ صاحب الهداية وقال العذوي يرد الى ان يترى الى اللحم ويسقط  
 ما سواه وبه اخذ صاحب الهداية ويرد ان كسرت ولا بين رجل وامراة  
 حر وعبد وبين عبيدين في الطرف لان الاطراف يملك بها ملك الاموال فيقيم

فان كان القتل في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر

فان كان القتل في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر  
 فاعا في مصر فاعا في مصر



المائدة بالنعان في القيمة وقال ان في حجب العصاص الا اذا كان قطع  
 الحرف العبد فانه لا قصاص عند ايض ولا في جافية بركات فان الجافية  
 اذا برزت لا يجري فيها العصاص لان البرء فيها نادر والظاهر ان الثاني يقتضي  
 الى الهلاك اما اذا لم يتردد فان كانت سارية بحجب العصاص وان لم تسر بعد  
 بعد ينظر الى ان ينظر الحال من البرء او السرية واللسان والذكر الا ان يقطع  
 الخشفة لان الانقياض والانبساط يجري فيها فلا يراعى المائدة وعلى من  
 ان كان القطع من الاصل يقتضى طرف الملم والذي سواه وجب الحجب عليه  
 ان كانت يد العاصم مثلا او ناقصة باصبع او الشبهة لا يستوعب ما بين طرفي  
 الشايع واستوعبت ما بين طرفي الشايع اي شئ رجل مثلا موضحة حق  
 وجب العصاص الشبهة طولها مقدار شبر مثلا ومن الشايع من صغير استوعب  
 الشبهة ما بين قرنيه ومن الشايع عظيم لا يستوعب الشبهة ومن شبر ما بين قرنيه  
 فالشبر الذي يلحق الشايع اكثر ما يلحق الشايع فالشايع بل الجوار ان شاء الله  
 وان شاء الله الارش ويسقط القود بعت العائل ويعفو الولاء في صلحهم  
 على مال قل او جل ويجب حاله اي عند الاطلاق ولا يكون كالدية من صلح  
 ادم وبغضوه ولم يبق اي من الورثة حصته من الدية فان العصاص والدية هي  
 جميع الورثة عندنا خلافا للشافعي وماك في الزوجين وان صالح بالف وكيل  
 سيد عبد وحر مثلا بالصلح من دمه ما به ينصف اي ان كان العائل حرا و  
 عبدا فالحر ومولى العبد رجلا بان يصالح من ماله على الف فضل الف الف  
 على الحر والمولى نصفان ويقتل بجمع بدمه وبالكس الكفارة ان حصر ولهم اي يقتل

هذا هو الوجه في  
 حجب العصاص  
 في جافية بركات

حجب

صالحة

بجمع ويقتل بدمه ولا يجب الدية خلافا للشافعي فان عند نقل بالقول يجب  
 الديات للباقيين ان قتلهم على العقاب وان قتلهم معا يفرع بين اولياء المؤمنين  
 فاتهم حجب قرعة قتل به ويجب الديات للباقيين وذكر في العون ان في قوله الا  
 يقتل بهم ويقسم باقي الديات بينهم كذا في الحقائق وان حفر اولى واحد قتل  
 حتى الباقيين عندنا ولا يقطع بين يد وان لم تكن سكتا قطعت ضمانا قتلها قال  
 الشافعي يفرع بينهما ويكون العصاص من خرجت قرعة والارش للآخر كذا في المسوط  
 والمحيط وكثير من الكتب ولنا ان الانقطاع وقع باعتمادها بديها على الكتي  
 عند الامراء والحل متجه فيضاف الى كل واحد البعض بخلاف النفس فان حق  
 النفس الرقوع غير متجه وان قطع رجل عيني رجلين فلهما عينية ودية بين قال  
 حضار ص ما قطع فلا فرق الدية سواء قطعها على العقاب او معا وعند الشافعي  
 ان قطعها على العقاب يقطع بالاول منها والثاني الارش وان قطعها معا يقطع  
 بينهما ويكون العصاص من خرجت قرعة والارش للآخر ويقعد عبد قرعة ولا  
 غيرتهم فيه لانه مضرة ولانه يبقى على اصل الحرية في حق الدم وقال زفر بن يحيى  
 لانه يودي الى ابطال حق المولى فصار كالاقرار بالقتل خطأ او بالمال ومن ارى  
 رجلا عمرا فقد لى اخر فانا يقتل الاول وعلى عاقلة الدية لثاني لانه الاول  
 عمه والثاني خطأ ومن قطع يد رجل ثم قتله اذ بها في عمدين ومخلفين بدمه بينهما  
 وخطاين بينهما بدمه وقتله بدمه ان لم يبرأ بين هذين هذين عاقلة مسایل لانه القطع  
 اما عاقل وخطا ثم اقتل كذلك صار لربعة ثم ان ما ان يكون بينهما بدمه او يكون  
 صار ثمانية فان كل واحد منهما عمرا فان برأ بينهما يقتضى بالقطع ثم بالقتل وان



بين هذين هذين ثمانية مسائل لان القطع اما بعد وخطا ثم القتل كذلك صار  
 اربعة ثم ما ان يكون بينهما برء او لا يكون صار ثمانية فان كل منهما بعد فكذا عند  
 لان القطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى وعند ما يقتل ولا يقطع فيدخل جراح  
 القطع في جراح القتل وان كان كل منهما خطا فان برء بينهما اذن بها اي يجب الدية  
 والقتل وان لم يبرء بينهما اذنت دية القتل لان دية القتل انما تجب عند كفا  
 اثر الفعل وهو ان يعلم عدم السريرة والفرق بين هذين الصورتين ان  
 بينهما ان بالدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فمثل  
 معقول وان قطع عمدا ثم قتل خطا سواء برء بينهما او لم يبرء اذن بالقطع والقتل  
 اي يقتض بالقتل ويؤخذ دية النفس وان قطع خطا ثم قتل عمدا سواء برء بينهما  
 او لم يبرء يؤخذ الدية للقطع ويقتض بالقتل لاختلاف الجانيين لان احدهما عمد  
 والاخر خطا كما في ضرب مائة سوط برء من تعين ومات من غش ثم لا يبرء منها  
 لم يبق معتبر في حق الزميين وان بقيت في حق التعزير في حق الاعتبار للقتل  
 وكذلك كل غش ثم اذملت ولم يبق لها اثر على اصل الجرح وعلى الجرح في مثله  
 حكوتة عدل وعن محمد انه يجب اجرة الطبيب وفي الدوية ويجب حكوتة عدل  
 مسياقي في باب الديات تفسير حكوتة العدل في مائة سوط جرحه وبقى اثرها  
 بقاء الاثر والارثان ايلجيب باعتبار الارش في النفس ثم قطع ففعا على القطع  
 ثم مات منه منى قاطعة دية وقال لا يجب شي لان العفو عن القطع عفو عن  
 موجبه وموجبه القطع او اقتصر واطع اذ امر له ان عفا على القطع وبقى غير  
 القتل وبالسراية يتبين ان الواقع قتل وصحة فيه وانما لم يجز القصاص لان

جراحه

العفو او رثت شبهة ولو عفا عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن  
 النفس اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان الجناية اسم جنس يتناول الساري  
 والمقتصر والخطا من ثلث ماله اي اذا كانت الجناية خطا وقد عفا عنها فهو عفو  
 عن الدية فيعتبر من الثلث لان حق الورثة متعلق به والعفو من كذا لان موجب  
 القود ولم يتعلق به حق الورثة لانه ليس بال والقود وان كان وجوبه بعد  
 الموت لكن بسببه قد انقضى في حقه فيعتبر عفو وسياقي كيفية وجوبه ان شاء الله  
 وكذا الشبهة اي لو كان مقام القطع شجرة من على اختلاف المذكور وان قطع من  
 يد رجل فحكمها على من ثم مات يجب مهر مثلها ودية من في مالها ان نعتت وعلى غيرها  
 ان اعطت هذا عند ابي ج لان العفو عن البذر اذ لم يكن عفو عما يحدث منه  
 على البذر لا يكون تزوجا على الجرح منه ثم القطع اذ كان غير يكون هذا تزوجا  
 على القصاص في الطرف وهو ليس بالاصل بل هو الاصل على تقدير سقوط جرحها  
 مهر المثل لا يقال القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوجا عليه  
 لانا نقول الموجب الاصل للعهد القصاص لا يطلق قوله تزوج واجز وج قصاص  
 واما سقط التعذر ثم عليها الدية في مالها لان التزويج وان كان تبين العفو يكن  
 عن القصاص في الطرف واذا سري تبين انه قتل النفس ولم يتناول العفو الجرح  
 والتزويج في مالها لانه من ثم نفع المقتلة بين المهر والدية وان كانا على السواء وان  
 كان في الدية فضل تزوجه على الورثة وان كان في المهر فضل يرد له الورثة عليها  
 وان كان القتل خطا يكون هذا تزوجا على ارش اليد واذا سري الى النفس  
 يتبين انه لان ارش اليد وان المسقى معدوم فيجب مهر المثل ولا يتقاصون لان الدية

على كذا

منه ان يكون في الصلوات والمطهرات في سائر  
 من ان يكون في سائر المطهرات في سائر

هذا السؤال والجواب ان  
 في التبيين منه



تجب على العاقلة في الخطأ والمهر لها وان كتمها على اليد وما جرت منها او على  
 الجبانة ثم مات في العود من المثل لان هذا تفرج على العصاص ونولا يصليها  
 فيجب مهر المثل على ما بيناه ولا شيء عليها لانها اذا جمل العصاص مهر اقدن حتى يسقط  
 بكمية المهر فيسقط اصلا وفي الخطأ رفع عن العاقلة مهر من المهر والباقي وصية لهم فان  
 خرج عن الثلث سقط والاسقط ثلث المال اي ان كان القطع خطا برفع على  
 العاقلة مقرر منها ولم يترك الثلث ما ترك الميت وصية لان هذا تفرج على الدية وهي  
 تصلح مهر الا انه يعتبر بعد مهر المثل من جميع المال لانه وان كان خيرا من مهر المثل لكن  
 التفرج من المهر لا يصلح الاصلية ولا يقع حق الزيادة على مهر المثل لانه محابة فيكون وصية  
 والدية تجب على العاقلة وقد صارت مهر فبسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية  
 او اكثر ولا تفرج عليهم شي لانهم كانوا يتجهلون عنها بسبب جانيها فاذا صار ذلك ملكا  
 لها سقط عنهم فلا يفرعون وان كان مهر مثلها اقل من الدية يسقط عنهم قدر مهر مثلها  
 لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضا لانه وصية لهم ثم  
 اجابت فبفتح وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادق الزيادة  
 الى الوتي لان الوصية لا تعاد بها الا من الثلث وقال ابو سن ومحمد كذلك الجواب  
 فيما اذا تزوجها على اليد لان العفو عن اليد عفو عما يحدث منه عند ما اتفقوا بها  
 في الفصل وان مات المتفق له بقطع قبل المتفق منه لانه يتبين ان الجبانة كانت  
 قبل عود حق المتفق له القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود وغنى  
 انه يسقط حقه في العصاص لانها اقدم على القطع فذا ابرأ عاواره ونحو قول  
 اما اقدم على القطع فلما منه ان حقه فيه وبعد المراتب يتبين انه في القود فلم يكن مبرا

هذا هو المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 من المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 من المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 من المهر المثل

هذا هو المهر المثل

هذا هو المهر المثل

عنه بدور العلم به كذا في الهداية وفيه اشكال لما قران صورة العفو كفي في سقوط  
 القود فلم يكن لانها قوتت بشبهة بذلك تمسكوا في سقوطه فيما اذا عفا عن القطع  
 ثم مات عنه ولم يلتفتوا ثم الى المقتضات القابلة انه لا يكون ميراثا عنه بدور  
 العلم به وصحة دية النفس من قطع قودا فري اي استوفى حقه من مهر العصاص  
 في الطرف فري الى النفس بغير دية النفس لان حقه في القطع وقد قل وقال لا  
 يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد بوصف اسلامته لما فيه  
 من سد باب العصاص اذا اضرار عن المراتب ليس في وسعه ورأس البدن من  
 يد من عليه قود نفس ففما عفا عن القطع وفي القتل يد العاقل ثم عفا عن القتل  
 دية اليد لانه استوفى في غير حقه لكن لا يجبي العصاص لشيء وقال لا يضمن  
 شيئا لانه استوفى حقه وهذا لانه استوفى الملاقى النفس بجميع اجزاها والى البعض  
 فاذا عفا فهو عاواره هذا البعض فلا يضمن شيئا **باب الشهاد** في العمل  
 واعتبار حالة القود ثبت بدله للورثة لا اراها اي ثبت العصاص للورثة لانه لانه  
 ثبت بعد الموت والميت ليس من اهل تجلاد الدين والدية لانه من اهل الملك في  
 الاموال كما اذا نصب شبكة وتعلق بها صيد بعد موته فانه يملكه فطريق بونه قد  
 وقال طرقة طريق الوارثة كالدين لانه عمن نفسه فيكون الملك فيه لم يملكه  
 للمعوض كما في الدية ولهذا لو انقلب لا يكون للميت ويسقط بعفو بعد الجرح قبل  
 الموت فلا يصير ادم ضمما عن العينة تفرج على الاصل المذكور اعلم ان اصلا الورثة ينقسم  
 ضمما عن نفسه وغنى كراهه فيما يدعى الميت وعلى الميت حتى ان ادعى اصل الورثة شيئا  
 من تركته على اصل وابنه حتى الجميع فلا يجناحون الباقي الى تجد بد الدعوى وكذا

هذا هو المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 من المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 من المهر المثل

هذا هو المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 من المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 من المهر المثل

هذا هو المهر المثل



اذا ادعى احد على احد من شيئا من الميراث واقام البينة عليه ثبت على الجميع حتى لا  
يحتاجون المدعى الى ان يدعى على الباقيين فيما لا يدعى له او عليه بل يدعى على  
الورثة ولهم فلا ينتصب احد من خصما على الباقيين ولما كان انقصا من قبل الثاني  
عند من ينتصب احد من خصما على البقية عن خلافا لها فلو قام حجة على قتل البينة  
عند غايبا اخوه فخصم بغيرها تغريغ على تقدمه اذا قام احد الورثة ببينة وافق  
غايب ان فلا تأكل اياه عند برين انقصا لا ينقص ثم خصم اخصم يحتاج الى اقامة  
البينة لبقوله عن خلافا لها وفي الخطا لا يحتاج الى اعادة البينة اذا كان  
القتل خطا لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث والدين لا ملازم انهم  
ينتصب خصما على البقية فيما يدعى للثبوت ولو برهن القاتل على عفو الغايب عالى  
خصم لانه يدعى عليه سقوط حقه في انقصا وانقاله الى المال فيكون خصما  
يسقط القود وكذا لو قتل عبد عبد بن جليل بن اي مشرك بينهما احد مما غايب اى  
ادعى القاتل على المحاضر من الشريكين اى شريكه الغايب قد عفا فالحكم خصم سقط  
القود لما ذكرنا انفا وان شهد وليا قود بعفوها لفت اى شهدا منها لم يقبل لانهما  
يجزان الى انفسهما انفا وسقط القود مالا وسى اى تلك الشهادة ان عفوهم لا  
زعم ان انقصا قد سقط وزعمها في حق انفسها معتبرا فان صدقها القاتل في  
فكل منهم ثلث الدية لانه بتصد بغير اياها اقرها بثلثي الدية فيلزمه كفى يزعمون  
ان نصيب المولى المشهود عليه قد سقط لعفوه وسو منكر فلا يقبل قولهم عليه  
نصيبه ايضا مالا فوجب كل الدية وان كذبها ايضا فلا يثبت لها ولا في ثلث الدية  
اى كذبها القاتل ايقر بعد ان كذبها المولى المشهود عليه بالعفو فلا يثبت للمولى الشاهد

المكره  
مكره

مكره

مكره

مكره

لانهما يشهدانها عليه بالعفو اقر ابيطلان حقه في انقصا من قهرها في قهرها في قهرها  
العفو وسو منكر بعفوه اقر البينة في حقه فيعتل عليه مالا وان صدقها  
الاخر فقط فله الثلث اى ان صدقها المولى المشهود عليه ومن دون القاتل في القاتل  
ثلث الدية لانه اقر له بذلك فان قبل كيف يكون له الثلث وسوق لانه لا يثبت  
على القاتل شيئا بدعواه العفو قلنا ان اقره بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدية  
وهنا افعال اخرى وان يصدرها القاتل والمولى المشهود عليه وان لم يذكر لانها حكم  
وسوان لا يكون له شيء ما ذكره فانه قد فهم منه ان استحقاق الاخر ثلث باحد الطرفين  
بتكذيبه او بتكذيب القاتل ثم ان الشهادة حفيضة في اولى الصدور المذكورة في الخبرين  
دعى واخبار وكان عبارة الاجزاء ينظم الكل وانما اضرار عبارة الشهادة غاية  
لحق الصورة الاولى وان اختلفا شاهد الفعل في زمانه او مكانه والله اوفى  
شاهد فله بعضا والاخر جهل الدية لفت وان شهد بقتله وقال جهلنا الله  
يجب الدية في ماله استحقاقا والقياس ان لا يقبل من الشهادة لان الفعل يختلف  
 باختلاف الاله فيحمل المشهود به وجه الاحتمال انهم شهدوا بقتل مطلق والطلاق  
ليس محيل فيجب اقل موجب وهو الدية وانما يجب في ماله لان اصل في الفعل العمد  
فلا يلزم العاقلة وان اقر كل من جليل بن بقتل زيد وقال المولى قتلناه فلا يثبتها  
لو كان مكان الاقرارين شهدا فان لفتا لان في الثاني تكذيب المشهود له الشاهد  
في بعض ما اقر به له وهذا لا يبطل الاقرار والجزم بحاله الى ان المولى فيجب الدية  
على من رضى سلما فان رضى فاصل وقال لا يجزئ اذ بالتردد سقط قوله فصار  
مبطلا الرضى من موصيه كاد ابراءه بعد اخرج قبل الموت ولم انصفان يجزئ بغيره

مكره

مكره

مكره

مكره



ومواله في المهر في اليد مقنوم في تلك الحالة والبيعة لسيد عبد في اليد فاعق  
فوصل هذا عندها وقال نحن عليه فضل باين فيقته مرتيا الى غير من في وان صرب  
انه واعق سيدها فالت الحنين فالت بحبيبة حيا لا دوتة لان فضلها القرب  
الابن وقد كان في حالة الرق وانجر على حرم وفي صيد في فصل لا على صلال  
فاكرم فضل ولا يرض من في مقضيا عليه برهم فربح شاهد فضل وكل صيد  
ملم ففجس فضل لا ارماء بحو في فصل لما عرفت ان المعبر طاله في محراب  
الربيات الدية في الشرح اسم اللال الذي هو بدل النفل لا تسمية للنفوس بالمصدر  
لانه من المنقولات الشرعية وفي الذهب الف دينار ومن الودق عشرة الاف درهم  
وقال اشافي اثني عشر الفا وراي لاي بانه وهذه في شبه العود اربع من نبت فاض  
ونبت لبون وصفة وجزعة وفي الخلطة وفي الخطا افا من منها ومن ابن فاض  
الدية عند لا يكون الا من هن الا انواع الثلثة وقال انها ومن البقر منها ما ياترق  
ومن النعم الفاشاة ومن الحلال ما ناطلة كل حله ثوبان لان عمره هكذا جصل على اصل  
كل مال منها ولها من هن الاشياء مجهولها المالة فلا يبع بها القدير والقدير بالاي  
عرف بالانار المنهوق عدماها في غير هائم الدية المغلطة عند الشخبين خمس وعشرون  
بنت فاض وفي التي نت عليها حول وخمس وعشرون بنت لبون وفي التي نت عليها  
حولان وخمس وعشرون صفه وفي التي نت عليها اثنان سنين وخمس وعشرون جذعة  
وفي التي نت عليها اربع سنين وعشرون وفي التي نت عليها ثلثون صفه وثلثون جذعة  
واربعون ثمانية كلها خلفات والخلقة الحاملة والشيعة ما دخل في الستة الف الف  
والتمليط مختلف فيه بين الصحابة في الشبان اذا بقل ابن سريج ووجه في

200

...

والقلم الذي يكتب به  
الصدق والعدل  
والعلم والفضل  
والجود والكرم  
والعز والكرام  
والجود والكرم  
والعز والكرام

334

منه

100

صدر اليه

صدور

ایک

۱۰۰

هذا بقول عمر وزيد بن ثابت والمغيرة وابن موسى ودية الخطاء عشا عشرة و  
 ابن محاض وسوا ذكر ثمت عليه حول ومن الاصناف الاربعة المذكورة عشرة وعشرون  
 وعشرا في عشرة ابن لبون كان ابن طحان وكاد ان يفتقر رقبته لانه مسلم تبعا  
 لا الجنيين فان عمر عنه صام شهرين ولاء ولا اطعام فيها اذ لم يرد به النض واصلح  
 بوضع احد ابويهم لانه مسلم تبعا لا الجنيين واللاء نصف الرقبة في ذية النفس فادوا  
 وقال ان افي الثلث وما دون الثلث لا ينصف كذا في البين والذمي والله اعلم  
 وقال ان افي ذية الكتابي ثلث ذية المسلم وذية المجوسي والوثني ثلث ذية المسلم  
 وذية المسلم اثني عشر نقرا كذا في المختار وفي النفس والالف والدرهم والخمسة الف  
 والشم والذوق السبع والبصر في انسان ان منع اداء اكثر الحروف ولحمة خلقت  
 ولم تبنت وسر الرأس الذية اى اكامله وعندنا كذا في افي بحب الخنزير وشعر  
 الرأس حكوة العدل كما في ابن ماق الدين اثنان وفي احد ما نضها وكذا في  
 اشفار العينين وفي احد ما ربعها وفي كل اصبع يد رجل عشرة وفي مفصل  
 من اصبع فيها مفاصل تلك عشرة وفيما في مفصل من نصف عشرة كما في كل سن  
 لقوله دم في كل سن خمس من ابل فان قلت يزيد حج ذية الانسان كما في  
 النفس ثلثة اقسام قلت نعم ولا يابس فيه لانه ثابت بالنض على خلاف القياس فكن  
 في غاية البيان فاذا لم يكن معقول المعقوف علينا ان يطلب اليه الوجه المعقول  
 ومن غفل عن هذا بقدي يخرج الوجه ولم يبدان موجبا ذكره ان يختلف ذية السن  
 بان يكون ذية السن التي سقط ما يباها قبل ذلك انقص من ذية السن التي لم تسقط  
 ما يباها قبله وكل عضو ذهب فقهه بضره فدية كيد شلت وعين عميت ولا



وقد في السجاج التي الموضحة هي ما توضح العظم اي تظهر على هذا واما  
 عن ابن حنبل وقال محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب انقصاها فيما قبل الموضحة  
 يكون اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف هلاك غالب فبغير غيرها  
 بمسار في تخذ صدين بقدمه ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع فتجقق استنباط  
 كذا في الرداية وفي السنين ومن الاصح وفيها عظام نصف عشر الدية وفي الرداية  
 هي التي تكسر العظم عشرها والمثقلة هي التي تحول العظم بعد كسر عشرها ونصفها والامة  
 هي التي تصل الى اتم الدراع وهي الجبل في الدراع والحافضة هي الجراحه التي تصل  
 الى الجوف ثلثها وفي جافية تقذف ثلثها لانها غير جافية في الجوف والحافضة هي التي  
 تحرس الجبل اي تحمسه واللامعة هي التي تظهر الدم كالدمع في العين ولا تسيل  
 والرايعة هي التي تسيل الدم والباضعة هي التي يفيض الجبل اي تقطعه والمثقلة  
 هي التي تلحق في اللحم والسمحاق هي التي تصل الى السحاق اي طنة رقيقة بين اللحم  
 وعظم الرأس حكمة عدل اذ تدفع حكمة العدل فقال فيقوم عكسها بل لا يخلو  
 ثم مع قدر التفاوت بين العيين من الدية هو اى ذلك القدر هو اى حكمة العدل  
 هذا ما قاله الطحاوي وبه يفتي ذك في الخيانة وقال الكرخي انه ينظر كم قدر  
 الشجة من الموضحة فيجوز ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول  
 الكرخي اصح وفي كل اصابع يد بلا كف ومهما نصف الدية لان الكف تابع ليد  
 زيادتها ولا تنقصها واصبع نصف الساعد نصف دية وحكمة عدل لان الساعد  
 ليست تبعا وفي رواية عن ابن عباس ان ما زاد على اصابع اليد والرجل الى المنكب  
 اصل الخنز من تبع لان الشارح اوجب في الوقت منها نصف الدية واليد اسم لمن

صالح

صالح

لخارقة الى المنكب والرجل والخنز فلا يزداد على قدر الشرج وفي كفها اصبع  
 عشرها وان كانت اصبعان فخمسها ولا شيء في الكف وقال ابن عمر في الكف  
 والا اصبع فيكون عليه اكثر ويضل القليل في اكثر وان كانت في الكف وقال  
 اصابع يجب ان يش اصابع ولا يجب في الكف شيء بالاجماع لان الاصابع اصل  
 ولاكثر حكم الكل فاستتعت الكف وفي اصبع رايين وعين حتى وذكره  
 لسانه لولم يعلم العقبة بما دل على بطلان حكمه وكلامه حكمة عدل وقال  
 ان اصبح يجب دية كاملة لان الغالب العقبة اما ان علم صحة من النقصا فالو  
 الدية الكاملة اتفاقا ودخل ارض موصحة اذ هبت عقلم او شرايه في الدية لان  
 بفوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء فصانها اذا وصحة فمات وارض  
 يجب بفوات جزء من الشر حتى لو ثبت سقط والدية بفوات كل الشر وقد قلنا  
 بسبب واحد فدخل الجزء في الجلة وقال زفر لا يضل لان كل واحد جناية فمات  
 النفس فلا يتأهلان كسابر الجنايات وجوابه ما ذكرنا وان ذهب سعدا وبعين  
 او نطقة لا قالوا هذا قول ابن جرج ولبس وعن ابن عباس ان الشجة تفضل في دية  
 السمع والنطق ولا تدخل في دية البصر والحق وان ذهب عنهما بل الدية فيها  
 اي في الموضحة والعينين الدية وقال في الموضحة انقصا وفي العينين الدية  
 ولا يقطع اصبع من جاز وعندنا وعند من يقتض من القول وفي الثاني ارضها  
 واصبع قطع منفصلة الاعلى وشل ما بقي بل دية المفصل والحكمة فيما بقي ولا  
 بكسر نصف من اسوق باقها بل كل دية النفس ويجب الارش على من اقاد شبهة  
 اي بنيت من من اقاد فعلم انه اقاد بغير حق لان الموجب فساد الميت ولم

صالح

صالح







لا يحل له لقوله عم لا يضر ولا يضر في الاسلام وكل نقضه وكذا من قبله  
 سواء كان فيه عذر او لم يكن لانه ينفق خاص في الحق المشترك فلا يجوز كما في  
 الملك المشتري وفي غيرنا قد لا يسعه بل اذن الشراء وان لم يضر ومن عاقلة  
 دينة من مات بسقطه اي سقط ما احدث في طريق العامة كالوصف على حجر او  
 بئر في الطريق فلف نفسه وان تلف فيه يمينه من حوان لم يأت به الا امام  
 وان اذن او مات واقف في بئر طريق جوعا او غما المراد من الغم هذا الاضاف  
 من حوله البئر فلا لانه مات بجنى في نفسه والفقير انما يجب اذا مات من الوقوع  
 وقال ابو من في الجوع والعطش كذلك وان مات عما يجب الضمان على الجاهل  
 لانه لا سبب للغم سوى الوقوع فيه اما الجوع والعطش فلا يخص بالبئر وقال  
 موهنام في الوجوه كلها لان ذلك حصل بسبب الوقوع ولو لا ذلك لكان  
 الجوع والماء ومن جنى حجارة من حفرة فخطب بدمه من لانه فعل الذي لا ينبغي  
 بفعل الثاني والاشراط السبعة بل ان حكم فعله قد نسخ لزاما من قبله وانما  
 اشتمل بالفعل الثاني موضع اخر كمن جمل شاة في الطريق فسقطت من على  
 او دخل بحصيرة فقتل او عصاة في مسجد غيره اذا كان السبيل العشرة فلتق  
 واصد منهم فذبل او جمل فيه بوارى او حصي فخطب به شخص البقي وان كان الذي  
 فعل ذلك من غير العشرة منى قالوا عذرا عنه وقالوا لا يضر في الوجوه لانه  
 الغزاة لا يتقيد بشرط السلامة وله ان يدير المسجد لاهله دون غيرهم فكان  
 فعلهم مباحا مطلقا وفعل غيرهم تعديا او مقيدا بشرط السلامة وقصص القراة  
 لا ينافي الغرامة اذا اخطأ الطريق كما اذا التزم بالشهادة على الزنا او على غيره

لا يحل له  
 سواء كان فيه عذر  
 الملك المشتري  
 دينة من مات  
 بئر في الطريق  
 وان اذن او مات  
 من حوله البئر  
 وقال ابو من  
 لانه لا سبب  
 موهنام في الوجوه  
 الجوع والماء  
 بفعل الثاني  
 اشتمل بالفعل  
 او دخل بحصيرة  
 واصد منهم  
 فعل ذلك من  
 الغزاة لا يتقيد  
 فعلهم مباحا  
 لا ينافي الغرامة

مصل فخطب به احد خلافها لان سقط منه رداء لمسه وعن محمد انه اذا لبس  
 ما يلبس عادة كجوارق العنودين فسقط على انسان فملكه يمين لان هذا البس  
 الحبل وفي كل بطن او اذخره في مسجد حبه او جلس فيه مصليا ورب طاب  
 مالى الطريق العامة وطلب نقضه سلم او ذق من يملك نقضه كالمراعى كمن  
 فانه يملك نقضه بغيره وانما الطفل والوصى والمكاتب والعبد الخارج ولم ينق  
 في مرقه يكن نقضه بخاص ماله به وعاقلة النفس قد خالف في ويصح الطلب  
 بكل نظيرتهم من طلب النقض مثل ان يقول ان حائطك يحرق او يابل فاهله حق  
 لا يسقط فليف شيئا او اهله فانه مايمل وصار اشهاد اذا كان بحضرة الشهود  
 وليس بشرط وانما ذكر فيما ذكر يتمكن من ثباته عند الجور فكان من باب الاحتياط  
 لانهم اشهدوا عليه فباعه ونقضه المشتري فسقط او طلب من لا يملك نقضه كالمراعى  
 والمستاجر والمودع وساكن الدار وان مال الى دار رجل فله الطلب ويصح باجمله  
 وبارون منها لان مال الى الطريق فاجله العاقل او من طلب لانه حق العامة فليس  
 ابطاله وان بنى ما لا ابتداء منى بل طلب كما في اشراج الحجاج هو اخراج الجذور  
 من الجدار الى الطريق والبناء اليها وتحرق كالمراعى حائط على طلب نقضه من  
 اعدم وسقط على رجل من عاقلة اي عاقلة من طلب منه النقض من الدية لان  
 صح في الحسن كما ضمنوا ثمنهما ان حرقوا منة في طرهم بنى او بنى حائطه لانه  
 والساق في الثلبين منعقد وقالوا من نصف الدية في الفصلين لانه الثالب في  
 نصيب من طلب منه معتبر وفي نصيب غيره هدر وفي الحرق والبناء باعتبار كونه معتبر  
 وباعتبار ملك شركه معتقد فكان قسمين فانقسم عليهما نصفين **باب**

وانما اذا كان  
 المستاجر والمودع  
 بالملك لا يصح  
 بالملك

لا يحل له



جنابة المهيمة وعليها من الركاب ما وطئت دابته وما اصاب يديها او رجلها  
 او كومت او ضبطت او صدمت لابل نخت برجلها او ذنبها لان الاضراس على الخيل  
 وما يشابهه لكن بخلاف النخلة بالرجل والذنب وقال الشافعي يضمن بالنخلة البصر  
 لان ضلها يضاف الى الركاب او عطبا انسان بما راثت او باتت في الطريق سابق  
 لان سير الدابة لا يخرج عن حوزة و بول فلا يكون الخرزعة او ذنبها لذلك لان بعض  
 الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف فان وقعها لغيره من كونه متعدي بالانقياف وان  
 اصاب يديها او رجلها عصاة او واة او اذنت عبادا او حرا صغيرا ففقد غياها  
 افسد ثوبا لا يضمن من ياكله لانه الاضراس على الاول غير ممكن بخلاف الثاني  
 وضمن ابوع والعايد ما خضعه الركاب وعليه كفارة لا عليها وايضا جرم الركاب  
 على الميراث لسابق والعايد وضمن عاقله كل من اخرج من كل واد دابة الاخران  
 اصدا ما مات ذكر المصدين مطلقا بسمل صوت الماشيين فان احكم لا ينفذ  
 بكونها ماشيين اما قال من اخرج من اذنها كانا عديدين هدرت الجنابة ولا شيء الاخذ  
 على الاخراجا كما ذكر في الخفايا ومن ساقط اخر من كود في الفتاوى الظهيرة ومن  
 ان يقع كل واحد منها على قفاه اذ وقع كلاهما على وجهه فلا شيء على واحد منهما  
 وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه قدم الذي وقع على وجهه هدر  
 اخر من كود في الهداية وسوان لا يكونا عامدين في الاصطلاح فانها لو كانا عامدين  
 فيه ضمن كل نصف الدابة للاخر وقال زفر راثا في نصف عاقلة كل واحد منهما نصف  
 دابة الاخر لان هلاكه بغيره فاعلى نفسه لا يضاف اليه الهلاك وفي غير يضاف  
 دابة ووقع اذناها على رجل فمات وقايد قطار وعلى غير منه رجلا الدابة ولو كان

١٨٥  
 ١٨٦

١٨٧  
 ١٨٨

سابق ضمنا وان ضل بعير ربط على قطار بلا علم فايد رجلا ضمن عاقلة العايد  
 الدابة وجوبها على عاقلة الرابط لان الرابط او قسم في هذه العهدة وانما لا  
 يكون في مال الرابط لانه دابة وليس فيه عمد ومنهم انه خسران المال فيجب ان يكون  
 في مال الرابط قد وهم كالا يخفى على من له ادنى ذرية في هذا النوع قالوا هذا  
 اذا ربط والقطار في ايدى لانه في ما دون في القوة دلالة اذا ربط في غير  
 حاله السير فالضمان يقرر على عاقلة العايد ولا يرجع على عاقلة الرابط لانه قاد  
 بعير غيره غير انه لا يبرأ ولا دلالة ومن رسل كلبا او طيرا وساقه فاصاب في  
 قود من في الكلب لاني الطير ولا في كلب لم يسمه قال العددا الشهيد وغيره من  
 شرح الجامع الصغير اذ يكون سابقا ان يكون خلفه وذلك لان الكلب يحمل السبق  
 كسائر الدواب فاضيف اليه اما الباري فلا يحمل السوق لان سابق الطائر لا يكون  
 الا الطائر الا انه اضيف الى المرسل في حق حل الصيد ضرورة اياقة الاصطلاح  
 بالباري والكلب ولا ضرورة في حق الضمان وعلى من ان انه اوجب الضمان في  
 هذا كله اصطلاح الاموال السابق الشايع اذوا بقوله ولا دابة متقلنة اصابته  
 او ملا لبلا او نهارا ومن ضرب دابة عليها ركابا ونحوها او ضربت يديها اخر او  
 لغرت فصد منه فقتله ضمن هو لا الركاب وقال ابو يوسف ان الضمان على الركاب والناض  
 نصفين وهذا اذا غنمها بغير اذن الركاب اما اذا غنمها باذنه فلا ضمان لانه امر  
 بملكه اذ الخس في معنى السوق فانقل الى الركاب فلا يضمن النخلة كما اذا غنم الركاب  
 فنخت وفي قفاه عين ساة القصاب انفسها لان المقصود من الساة التي فلا يضمن  
 فيها الا انفسها وفي عين بقية الجواز وجزوه والحار والبغل والنوس رابع القيمة

١٨٩  
 ١٩٠

١٩١



لانه انما يمكن اقامة العمل بها باربعة اعيان عنهاها وغنا المستعمل بها فصار  
 كلنا ذات اعيان الربيع فيجب الربيع بقوات امرها وقال ان في حجب انفصال  
 في الشاة قلنا في شاة القصاب المقصود الهم فقط **باب** جنابة الرقيق  
 وعليه ان جنس عبد خطاء دفعه سيد بها اي بالجنابة ويملكه سيدها او فراه بارشها  
 حال وقال ان في جنابة في رقبته يباح فيها الا ان يقضي المولى الارش وانه  
 الاضداد في اتباع الحاني بعد العتق او المسئلة فخلعت بين الحانية وان فراه بحسب  
 فهو كالاولى لانه اذا فرى ظهر على الاول في فصار كالأولى كان لم يكن في جنابة  
 الدفع او العزاء وان جنس جنابيين دفعه بها الى ولها بقسماته بنسبة صفاتها او فراه  
 بارشها فان وهبه او باعه او اعفوه او جره او استولها الى الامة لجنابة ولم يعلم  
 من الاول من قيمة ومن الارش وان علم بها عزم الارش لان في الاول في وقت دفعه  
 فبضمه في صفه في اقلها ولا يصير بخار العزاء لانه لا اختيار بدون العلم وفي الثاني  
 صار بخار الا ان الهبة وسابرا ذكر بعينه من الدفع فالاقدم عليه اختيار من لا آخر  
 كالو على عتقه قبل زيدا ورهبه او شجرة ففعل ما عزم الارش في هذه الصور لانه  
 صار بخار العزاء حيثما عتقه على تقدير وجود الجنابة كما اذا قال لها اذا مرضت فانت  
 طالق ثلثا فمرضت فطلقت ومات في ذلك المرض بصير فارا لانه يصير مطلقا بعد ذلك  
 المرض وقال زفر لا يصير بخارا لان وقت تكلمه لا جنابة ولا علم بوجوده وبعد  
 الجنابة لم يصب منه فعل بصير بخارا وان قطع عبد بر حره على دفعه اليه فانه  
 فري فالعبد على ما لانه لما عتقه دل على ان قصده تفخيخ لا طهر او لا صحة له  
 الا وان يكون صلحا في الجنابة وما يجرد منها وان لم يعتقه بره على صاحبه

قبض او يفتي لانه ما سري يتيق ان المال غير واجب وان الواجب هو العود فكما  
 الصلح باطلا فيرد ويقال للاولياء اقبلوه او اعفوه وان جنس ما دون مديون  
 خطاء فاعتقه سيد بلا علم بها عزم لرب الدين الاول من بعتة ومن بين ولها  
 الاقل منها ومن الارش لانه الف حفاين كل واحد منها مضمون بكل القيمة على الاول  
 الدفع للاولياء والبيع للغير فكذا عند الاجتماع وبكل المحسوس بين الحناين انفاها  
 الرقبة الواضحة بان يدفع الى ولي الجنابة ثم يباع للغير فيضمها بالانقلاب وان  
 ولدت ما دونه بعد مديونية ولد ايباع معها لدينها ولا يدفع منها لجنابيتها في الرق  
 ان الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقبته استيفاء فيسري الى الولد  
 كولد المهرنة بخلاف الجنابة لانه وجوب الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها او ولدها  
 ان افضل الحقيق وهو الدفع والسريرة في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية  
 وان قبل عبد خطاء وفي حره ثم ان سيد اعفوه فلا شيء له عليه معناه اذا قال  
 في عبد ان مولاه اعفوه فقبل العبد خطاء شخصه ذلك الرجل وفي جنابته فلا شيء  
 له لانه لما زعم ان مولاه اعفوه فقد ادعى الدية على العاقلة وابراه العبد والمولى  
 الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة وان قال قلت اخا زيدا قبل عتقه  
 وقال زيدا بل بعد صدق الاول لانه منكر النكاح لما انه اسند الى فانه معروفة  
 منافية للنكاح اذا الكلام فيما اذا عرف رقه والوجوب في جنابة العبد على المولى  
 دضا واغذاء وانما قلنا انه منكر النكاح لانه لو ثبت ما ادعى عليه باقرا لوجب  
 النكاح عليه اذ بذلك القدر لا يكون منكر النكاح المتوقفة عليه بل لانه اذا ثبت  
 ثبت عليه وانما يجب الاداء على العاقلة بطريق التحمل عنه حتى اذا لم يوجد له عاقلة

صلح البيع  
 في جنابة العبد  
 وفي المقتول لا الحكم ولا النكاح  
 في جنابة المقتول لا الحكم ولا النكاح  
 في جنابة المقتول لا الحكم ولا النكاح



يتوزع عليه ومعنى تصديقه سقوط الثمان عند لا بثوته على المولى لان قوله لا  
 يكون حجة على المولى وان قال قطعت يدها قبل اعاقها وقالت بل بعد  
 وكذا اخذ منها اي اعتق امة ثم قال قطعا قطعت يديها واخذت منك هذا  
 المال قبل ما اعتقك وقالت بل بعد فالقول قولها استحضارنا وهذا عندنا وعند  
 محمد القول قوله وهو العباس لانه ينكر الثمان باسناد الفصل الاصل المهرية منقولة  
 للثمان الا اذا كان في المأخوذ منها شيئا قايما بعينه فان القول فيه قولها  
 لانه اقر ببرها حيث اعترف بالتخذه ثم ادعى التملك عليها وهي تنكر والقول  
 للمكر فهو مارد عليها ولها ان تفر سبب الثمان ثم ادعى ما يبره فلا يكون  
 القول له لانه ما اسند الى حالة منافقة للثمان لانه ينفى يدها الى قطوعها  
 مدونة لا في اجماع والعلة اي اذا قال جامعها قبل الاعتاق او اخذت  
 العلة قبل لا يكون القول قولها لان وطى المولى اتمته المدونة لا بوجوب العقر  
 وكذا اخذ من غلتها وان كانت مدونة لا بوجوب الثمان عليه فحصل الاسناد الى  
 حالة معهودة منافقة للثمان واما قبل وايقظ الظاهر كونهما في حالة الرق منظومة  
 اذا فرق بين اخذ المال واخذ العلة بان الظاهر كون الثاني في حالة الرق دون  
 القول بحكم ظاهر وان امر عبد محجور او صبي صبيبا بقول رجل فقله والدية  
 على عاقلة القاتل لان العتيق هو المباشرة للقتل وعمن وظاؤه سوان يجب على  
 عاقلة ورجموا على العبد بعد عتقه لانه وقع العتيق في هذه الوطية وعدم  
 الاعتبار قبل العتق كان الحق للمولى وقد زال نقصان اهليته لا على الصبي فلم  
 الاهلية وان كان مأمورا بعد مثله دفع السبد القاتل او فداءه في الخطاء الى

لا يكون القول له لانه ما اسند الى حالة منافقة للثمان

اذا فرق بين اخذ المال واخذ العلة

لا يكون القول له لانه ما اسند الى حالة منافقة للثمان

ان امر عبد محجور عبد محجور يقتل رجل في الخطاء دفع القاتل سبده او فداءه  
 بلا رجوع في الحال ويجب ان يرجع بعد عتقه عبادة لجامع الصغير وليس على  
 الامر ولا على عاقلة شئ وقال الفقيه ابو الميثاق في تحرير يعقوب الاشع عليه في  
 المال ولكن يجيب عليه بعد العتق ثم قال وهكذا ذكر في الزيادات من وسم انه  
 قال ويجيب ان يرجع بعد العتق اذ لا رواية لذلك فقدوم وانما يجب الرجوع  
 عليه بعد العتق لانه لما امره باقتل حتى قبله صار غاصبا ويرجع هذا الغصب الى  
 القول فصار كالاقرار منه بالغصب فلا يوافق به الا بعد العتق هكذا اهل الفقيه  
 ابو الميثاق من الزيادات بالاقول من عتقه ومن الدية لان القيمة اذا كانت اول  
 الفداء فالقول غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وكذا في  
 العمد ان كان العمد القاتل صغيرا لان عبد الصغير كالخطاء وان كان كبيرا القاص  
 وان قتل قتيلا حربي لكل وبيان فحفا احد وليس كل منهما دفع نصفه  
 الى الآخر بل اوفرى بدية لانه لما عفا احد ويبي كل منهما سقط العصاص و  
 انقلاب الا وقد سقط نصيب العافين وهو النصف وبقي النصف فلما ان  
 يدفع نصفه والدية الواحدة وان قتل احد مما عدا ولا امر خطاء وعفا احد  
 العمد دى بدية لوي الخطاء وبصمها الا صر لوي العمد ودفع اليهم في ستم الامانة  
 عدا عنه لان لوي الخطاء يدعيان الكل واحد لوي العمد يدعي النصف ففهم  
 هذا بالكل وذلك بالنصف واصل الدية المستغرة بالديون وارباعا مائة  
 عندما ثلثة ارباعه لوي الخطاء وربعه لوي العمد وانما قال منازعة لانه  
 سلم النصف لوي الخطاء بلا منازعة واستوت منازعة الفريقين في النصف

منازعة على الخطاء

وهذا الفصل من الخطاء



فتتصف فلان اقسام ارباعا وان قل عبد ما قري بها عفا واحدا بطل كلة اي  
 قل عبد لرجلين قري بها فاعفا احدا بطل الكل وهذا عند وقال يدفع  
 الذي عفا نصف نصيبا الى الاخر ونصيبه بربع الدية **فصل في العبد**  
 قيمته فلان بلغت هي دية الحر وقيمة الامة دية الحر بنقص من كل عشرة اظهار لانها  
 رتبة الدقيق على الحر وتعيين العشرة بان عبد الله بن شعوب رضو وقال ابو س  
 وانما في حجب قيمته بالغة ما بلغت وفي العصب قيمة ما كانت هذا بالايجاع  
 لان المعبر في العصب المالية لا الادقية وما قدر من دية الحر قدر من قيمة اي  
 قيمة العبد ففي بن نصف قيمة عند قطع بن عمر فاعتق فبني ابدان ودية  
 سيد فقط ان كان وارث المقتول السيد فقط استوفى القوي خلاف المقتول  
 لان سب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار طالة الحر والوارث بالولد  
 على اعتبار طاله الموت فنزل اختلاف السب منزلة اختلاف المقتول فيما لا يثبت  
 او فيما يحتاج فيه ولها انما يستقنا بثبوت الولاية للموت فيستوفيه وهذا لان  
 المقصود معلوم وان الحكم مقدم لا يعتبر باختلاف السب في الحكم لا يختلف والآلة  
 اي ان لم يكن الوارث السيد فقط بل يكون له وارث اخر لا يباد بالانفاق لانه  
 ان اعتبر طاله الحر فالسحق السيد فقط وان اعتبر طاله الموت فالورثة فيحقق  
 الاشتباه فيتعذر فلا يجب على وجه يتوفى وان اعتق احد عبديه فبجانب  
 احدا اي قال لعبد احد كاحرم ثجاءم دفعة فبنيق السيدان المراد باحد ما هذا  
 المعين فانها لتبين لما عرف ان البيان اظهار من غيره واستاء من وجهه والاشجة  
 يعني محلا للاثاء فاعتبر استاء فكانه اعتق وقت البيان فان قتلها رجل اى ان

مكرر  
مكرر

مكرر  
مكرر

قلها رجل واحد في وقت واحد ما يجب دية حر وقيمة عبد لانها بعد الموت  
 لم يبق محلا للبيان فاعتبر اظهارا محضا فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة  
 لعدم الولاية وان اختلفت قيمتها يجب نصفين قيمة كل واحد منها ودية حر وان  
 قل كلا رجلين فقيمة العبد بن لانها لم تسع تقبل واحد منها حرا وكل منها يتك  
 ذلك وفي قضاء عبيد دفعه سيد وان قيمة او اسكه بلا اخذ النقصان  
 وقال لا يجزى بين الدفع والتسك مع اخذ النقصان وقال الشافعي فقيمة العبد  
 اسكه الجثة العيا هو يحمل النقصان في مقابلة الغايب فيبقى الباقي على ملكه كما اذا  
 فقاه احد عينيه ولها ان المالية معتبرة في حق الاطراف وانما سقط في حق الدار  
 فقط وحكم الاموال ما ذكر كما في الخرق الفاضل له المالية وان كانت معتبرة  
 فالآدمية غير ممددة والعمل بالبين اوجب **فصل في ان يخبر مدبرا**  
 او ام ولد من السيد الاقل من القيمة ومن الارش او لا يخبر في الجناية في اكثر  
 الارش ولا يمنع من المولى في اكثر من العيين وقيمتها تقوم مقامها وان يخبر اخرى  
 شارك وفي الثانية وفي الاول في قيمة دفعت اليه بقضاء او ليس في ضمانية  
 الاقيمة وامن ولا شيء على المولى لانه يجبور على الدفع واتباع السيد او لا  
 الاول ان دفعت بلا قضاء هذا عند وقال لا شيء على المولى لانه حين دفع  
 بكنى بجناية الثانية من جورة وقد دفع كل الحق الى سخته وصار كما اذا دفع  
 بالقضاء وله ان الثانية مقارنة للاولى من جهة وكذا اشارك وفي الاولى  
 فالمولى جاني بدفع حتى وفي الثانية طوعا وفي الاولى ضام بنقص خفة  
 ظاهرا فخير ومن غضب عبدا قطع سيد بن فريض قيمة اقطع فان قطعه

مكرر  
مكرر

مكرر

مكرر

مكرر

مكرر

مكرر



في يد عاصبه فشرى في بين اي في يد العاصب لم يقص والفوق ان العصب قاطع  
 للسرابة لانه سبب الملك كما يسبح فيصير كانه هلك بافة سماوية فيجب فيه  
 ولم يوجد العاصب في الفصل الثاني فكانت السرابة مضافة الى ابدانية فصار  
 المولى ملحقا بغير مسترد فكيف وانه ابقى عليه وسواشرا في غير العاصب  
 عن النعمان وضمن عبد المحرور عصب مثله فمات معه لان المحرور مؤاخذ بافاله  
 كان العاصب ظاهرا ساع فيه وان لم يكن ظاهرا بل اقر به بل يؤاخذ بالفعل  
 بل يؤاخذ بعد العتق وان جنى مدبر عند عاصبه ثم عند سبده او عكس هي قيمة  
 لها وارجع بنصفها على العاصب ودفع الى التولى اي الى ولي الجناية الاولى  
 دون الثانية لان حقه لم يجب الا المرام فليم يجب ثم في الاولى رجع  
 به على العاصب وفي الثانية لا هذا عندنا وقال نحن نصف القيمة التي رجع  
 على العاصب لم للمولى ولا يدفع الى ولي الجناية الاولى لانه عوض ما اذن بولي  
 الجناية الاولى فلا يدفع اليه لانه لا ينفذ في البدل والمبدل في ملك شخص واحد ولها  
 ان حق الاول في جميع القيمة لانه جنى في حقه لا في غيره اصد وانما انقص باعتبار  
 مزاحمة الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في ذيل المالك فارغا باذن منه ليم حقه  
 فاذا اخذ منه يرجع به المولى على العاصب لانه اخذ منه بسبب كان على العاصب ولا  
 يرجع به في صورة العكس لان الجناية الاولى كانت في ذيل المالك والحق في العاصب  
 كالدبر لكن السبب يدفع الحق وقيمة الدبر اي الجواب في العبد كالجواب في  
 للدبر في جميع ما ذكر الا ان ههنا يدفع المولى العبد وفي الاول يدفع القيمة مدبر  
 عصب من بين الجاني في كل مرة حتى سبده لهما وارجع بقيمة على العاصب

من  
 من

نصفها الى التولى وارجع به اي عصب مدبر الجاني عند ثم رقة على المولى ثم عصبه  
 ثم جنى عن مرة اخرى فعلى المولى قيمته منها نصفين لانه منع رقة واحدة باليد  
 فيجب عليه قيمة ولعن ثم يرجع تلك القيمة على العاصب لان الجنايتين كانتا في بين  
 فيدفع نصفها الى الاول ويرجع به على العاصب ثم قبل من المسئلة على الاختلاف  
 وقبل على الاتفاق والفرق لمدان في الاولى الذي يرجع به عوض ما سلم لولي  
 الجناية الاولى لان الثانية كانت في ذيل المالك فلودفع اليه ثانيا بتركه لاختلاف  
 اما في هذه المسئلة يمكن ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية لمحصلها في العاصب  
 فلا يؤدى الى ما ذكر ومن عصب جنتا حر مات معه محادة او محج لم يصح وان  
 مات بصاعقا ومن جنته ضمي عاقلة الدية والقياس ان لا يضمن في الوفاة  
 وهو قول زفر وان افق لان العصب في الحر لا يتحقق وجه الاتحسان اذ لا  
 يضمن بالعصب ولكن يضمن بالاتلاف وهذا التلاف تسببيا لانه فله ان ي  
 مكان الصواعق او الخبيات وهذا الى الصواعق والخبيات لا يكون في كل مكان  
 بخلاف الموت فجاءه او محج لان ذلك لا يختلف باختلاف الاكس حتى لو  
 فله الى موضع تغلب فيه المحج والاراضى بفعله انه يضمن ويجب الدية على العاقلة  
 كونه فلا تسببيا كما في المداينة كما في جنتي او مع عبد الا يدايع يتعدى الى  
 منقولين والفعل المحمول اسند الى المفعول الاول وهو يصح فقله وان  
 ما لا بلا ايداع ضمي وان ائلف بعد لا الودعة ان كان عبدا ضمنه بالقيمة وان  
 كان مالا لا يضمنه عندهما ويضمن عند الجاني وان افق لانه ائلف ما لا معصا  
 ولا يبيح ويضمن غير العبد معصوم لمح البيت وقد فوته حيث ومنه في العقب

على العبد



واما البعد فصحة الحق اذ هو ميق على اصل الحرية في حق الدم **باب**  
القسامة قال في البداية هي في اللغة بمعنى القسم وهو ايمان مطلقا وفي عرف  
الشرع ايمان باثمة عز وجل بسبب مخصوص وعده مخصوص على شخص مخصوص  
وسو المدعي عليه على وجه مخصوص سيقا بياض ميت به جرح او اضراب او  
حق او خروج دم من اذنه او عينه وجرح في الحمة او اكثر فلف محنوا جرحهم  
بخارم الوحي بانه ما فعلناه ولا علمنا فلا لا الوحي ثم قضى على اهلها بدية و  
تجمل عنهم عاقلةهم وانما قلنا هكذا لانه ذكر في المبوط ان في ظاهر الرواية القسامة  
على اهل الحمة والدية على اقام وقال ان افعى اذا كان هناك لوث اسنخلت  
فما بين يمينها ونيفيها بالدية على المدعي عليه لو كان ظنهم على القتل خطا وان  
كان على القتل عدا غنية فلا في قول القصاص وهو قول مالك وفي قول الدية  
وان كل المدعون غائبين يحلف المدعي عليهم فلا حلفون برون وان سلكوا فان كان  
المدعي عليه واحدا يقتض في قول ويجب الدية في قول وان كانوا اكثر ففي قول  
يقتضون جميعهم وفي قول يقتض من واحد بقرعة في خروج وباختيار الوحي في  
اخره يعني الباقر الدية واللوث وجوده يجب سبب غلبة الظن ان الامر كما  
يقول المدعي مثل ان يوجد قرب القتل رجل منقطع الدم او ابر رجل جرح  
بدية كالضارب فلما دنا منه وجد بقر به قتل او جات شهادات متفرقة من  
رجال ونساء وبيان او شهد عول واحدان هذا قتله او هو لا قتله او يوجد  
قتل بين جماعة مما عد له ولا يخلطهم عنهم او يفضل جماعة بيتا فلا يتفرقون  
الا وفضل بينهم او يفضل رجلان بيتا ثم وجد احد ما قبله والاخر خارجا وانما

مكرر

مكرر

مكرر

مكرر

مكرر

اعني هذا على قوله اوصفه  
مع راسه لا يعلم قاتله  
وادعي وليه القتل  
اهلها او بعضهم

يوجد لوث على النقيب الذي من قوله مثل قولنا لا خلاص في صغرين  
أصدهما ان المدعي لا يحلف عدنا وعنن يحلف والنا في براءة اهل الحمة  
باليمين كذا في الحقايق فان لم يكن فيها اى لم يوجد محنوا في الحمة كذا الحلف عليهم  
الى ان يتم ومن نكل منهم جسد حتى يحلف هو كذا دعوى القتل الجرم لثا في الحطة  
فيقتضي بالدية على عاقلةهم ولا يجسسون ذكر في الحماينة وان ادعى على واحد  
غيرهم سقط القسامة عنهم ولا قسامة على صبي ومجنون وامراه وعبد والقسامة  
ولا دية في ميت لا اثر به او جرح دم من قته او دبه او ذكر لى الدم يخرج  
من هذه المواضع بلا فصل من ارض بخلاف الاذن والعين وماتم ظفرك الكبير  
اى وجد سقط نام المخلوق بشار القرب فهو كالكبير وفي قتل وجن على دية  
يوسفه ارجل من عاقلة دية لاهل الحمة وكذا الوافادها او كرها فان اصبحت  
ضمنا اى سابق والغايد والراكب وفي ذبابة بين قريتين عليها قتل على اخرها  
لكم اذا كان بحيث يسمع الصوت منها اما اذا كان بحيث لا يسمع الصوت لا يجب  
على واحد منها ذكر في النقة وان وجد في دار رجل فطيلة القسامة ويدي عاقلة ان  
ثبت اتهامه بالحجة وعاقلة وشر ثان وجد في دار نفسه هذا عدن وعند معا  
سوقول زفر لاسني فيه لان الدار في بن حزين وجد الجرح فيجمل كانه قتل نفسه  
فيكون هدر اوله ان القسامة لما تجب بناء على ظهور القتل وكذا لا يفضل في الدية  
من مات قبل ذلك وحال ظهور القتل الدار للورثة فيجب على عاقلةهم لا يبال  
انما يتجهلون ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا كفى الاجاب على الورثة للورثة  
لان الاجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقتضي منه دونه وبون وما ياما

مكرر

مكرر

مكرر







وسواء لم يعم ولا نسخ بعد وذا ان عرفت لما دون الدواوين جل العقل  
 على اهل الديوان وكان ذلك بحضر من الصحابة رضي الله عنهم وبنو كبريتهم وليس ذلك  
 بل هو تقرر معنى لان العقل كان على اهل النضر وقد كانت باقوا في القرابة والحلف  
 والولاء والعقد وهو ان بعد رجل من قبيلة وفي عهد عمر رضي الله عنه قد صارت بالديوان  
 فجلسها على اهل ابناء العلق ولهذا في الوكان وم بنامه وباري في حاقلة  
 اهل الحرفة وان كان بالحلف فاهله وتوفد من عطايهم في ثلث سنين وكذا ما  
 يجب على القائل عدا بان قل الدابة بوض في ثلث سنين وعقد في ثلث سنين  
 مالا وان خرجت لاقل منها او اكثر بوض منه اي ان اعطيت عطايها ثلث سنين  
 بعد القضاء بالدين في سنة واحدة او في اربع سنين وجهه على انهم لم ي  
 من اهل الديوان بوض من كل في ثلث سنين ثلثة دراهم واربعه فقط في كل سنة  
 درهم او مئتين في كل في ثلث سنين ثلثة دراهم واربعه فقط في كل سنة  
 انه لا يزداد الواحد على اربعه دراهم في ثلث سنين وعقد في ثلث سنين وجهه على انهم لم ي  
 دينار وان لم يتسع الحظ اليه اقر بالاصحاب سبب الاقرب فالاقرب كما في العصابة  
 والقائل كادهم وعقدان في لا يجب على القائل شي والعلق في سنة وفي  
 المولات مولاه وصية ويجل العاقلة ما يجب بنظر العقل وقد ارضى من مائة  
 لا ما يجب بصلح او ارضى لم يصدق العاقلة او لم يصدق فوجه بشهادة او قلة  
 عدا ولا يضاهيه عدا وعد وما دون ارضى من صحة بل الجاني خلافا لما في  
**كتاب الوصايا** الوصية والاصحاب طلب الشئ من غير ان يفعله على غيبه  
 في حوته او بعد مائة وفي الشرع اختص هذا الضع بما بعد الموت كالوكالة بما له

٢٨٢  
 ٢٨٣

من قال بغيره  
 من قال بغيره  
 من قال بغيره

كذا في مبسوط خاها زائد هي تلك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان او منفعة  
 ونزبت باقل من الثلث عند غنى ورثة او استغابهم بحضهم هذا اذا لم يكن عليه حق  
 مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالركوة والصوم والحج والصالح  
 التي فرض فيها دين وايضا كذا في البين كثرها بلا حد اي ان لم يكن واحد من الغنى و  
 الاستغناء فترك الوصية افضل وصحت الحول وبيان ولدت لاقل من مائة وهي سنة  
 اشهر لان ولدت لاقل مائة والفرق واضح من وقتها اي من وقت الوصية كذا في  
 الهداية وفي النهاية من مائة من مائة من وقت الموت لا من وقت الوصية من غير تفصيل في  
 الكافي ما يدل على انه من القول ان كان له ومن اشافي ان كان به ومن اشافي  
 اي تفصح الوصية والاستثناء في وصية بانه الا جعلها لان كل ما يقع افراده بالعدل  
 يصح استثناءه منه وقد قران الوصية بالحل صحيح فصح استثناءه منها ومن لم  
 للذي وعكسه اما قال للذي اخر از غاها في فانه لا يجوز الوصية له وبالثلث  
 للاجتناف لا اكثر منه ولا وارثه وقوله مباشرة اصر زب عن القائل تسببا  
 ان اصر يجوز الوصية للقائل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى لرجل ثم انه قل المولى  
 الابا جازة ورثة لقوله عم لا وصية لوارث الا ان يحجزها الورثة ذكرهم في  
 ابدان يعني عند وجود وارث اخر على فهم من اخر الحديث فلا ينسلك هذا بما  
 اذا اوصى لوصية او وصت لزوجها ولم يكن هناك وارث اخر فانه بغير الوصية  
 في هذه الصور ولم يتحقق البتة من الورثة والمسئلة المذكورة في كتاب  
 القفلة من غير ان الغنائم خلافا لابي س في الخبر ولا في خلافا لما في  
 ومكاتب وان تركت وقوله وقدم الدين عليها وتقبل بعد موته وبطل قبولها

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦



في صورة وبه اي بالبول يملك وقال زفر وان افعي يملك ببول العتول الا اذا  
 مات موصيه ثم هو اي الموصي له بلا قول فانه في ملكه بلا قول وهذا الحكم  
 قوله لو ورثة الموصي له نويح على المستغنى المحذوف وله ان يرجع عنها بولي  
 صريح او فعل يقطع حق المالك عما غصب اي بفعل يقطع بمن ذلك الفعل من الغائب  
 حق المالك على المصوب وقد مر بيان ذلك الفعل في كتاب الغصب او بولي عطف  
 على يقطع في الموصي ما يمنع من الابدان كلب التوقيس والبناء او تصرف  
 ملكه كالبيع والهبة لا بفعل ثوبا وصي به ولا يحميها وقال ابو شيحان في جرح  
 وبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدها اي وهب المريض لامراة شيئا  
 او وصي بها بشئ ثم تزوجها ثم مات تبطل الهبة والوصية لان الوصية لحياتيه بولاه  
 وهي بعد وارثتها واما الهبة فهي وان كانت منجزة لكنها كالمضافة الى الوارث  
 لان حكمها يتقرر عند الاثر اي انها تبطل بالدين المستوفى وعند عدم الدين يعتبر  
 من الثلث بخلاف الاقرار فانه اذا اقر لها ثم تزوجها يصح لانها عند الاقرار  
 اصبحت ثم ان ملكهم على تقدير وجود وارث آخر على ما عرفت فيما تقدم كاقراء اي اقراء  
 المريض ووصيته وهبته لابنه كافرا او عبدا ان اسلم او اعتق بعد ذلك لها الاقرار  
 فلا بد النبوة فالبينة وقت الاقرار فاعتبر في ابراث ثمة الاثبات وكما الهبة والوصية  
 فلما تزوجته بعد ومغلوب واشل وسلوك من كل حال ان طال مدته ولم  
 موته والا فمضى ثلثه وان اجمع الوصايا قدم الرض ان ضاق عنها ثلث المال وان  
 قوة قدم ما قدم اي ما قدمه الموصي قال في البين كعاد الفل والنهار واليهين مؤثرة  
 على صدقة الفل لانه عرف وجوبها بالكتاب دون صدقة الفل وصدقة الفل على

اي ورثته

مهر

مهر

مهر

مهر

على الاضحية للاتفاق على وجوبها دون الاضحية **باب الوصية بالثلث**  
 في وصية بثلث ماله لزيد ومثله لآخر ولم يجز وانصف ثلث شيئا وثلث له  
 وسكن لآخر ثلث وثلث له وكله لآخر ينصف وقال ابو شيحان في  
 باكثر من الثلث اذا لم يجز الورثة قد وقع باطلا فكذلك اوصي بالثلث لكل واحد  
 الثلث شيئا وقال انما يبطل الراب على الثلث لمعنى ان الموصي باخذ من الثلث بحصة  
 ذلك الراب اذا لم يجز لبطال هذا المعنى فخرج الثلث ثلثه فالثلث واحد والثلث  
 صارت اربعة فيقسم الثلث بين اربعة وهذا معنى على اصل مختلف فيه وهو اذا  
 بقوله ولا يضر الموصي له باكثر من الثلث عند المراد بالضر بالضر المخطئ  
 لحساب فانه اذا اوصي بالثلث والكل فعدد سهام الوصية اثنان لكل واحد  
 يضر بالنصف في الثلث والنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو اثنان فكل  
 سدس المال وعندما ساهم الوصية اربعة والواحد اربعة ربع فيضرب الربع في ثلث  
 افعال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب كل ثلثة من اربعة وهي ثلثة  
 اربعة فيضرب ثلثة الارباع في الثلث يعني ثلثة اربعة الثلث وما بقى لصاحب  
 واحد من اربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو الربع يعني ربع الثلث هذا  
 معنى الضرب الا في المحاباة صورتها ان يكون لرجل عبدا قيمة احد ما يملكه والآخر  
 مستون مثلا فاو صوبان يباع الاول من زيد بعشرة والآخر من عمرو بعشرين ولا  
 ماله سواءما والوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو باربعةين يقسم الثلث  
 اثلاثا فيباع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصيته ويبيع الثاني من عمرو  
 باربعةين والعشرون وصيته فاخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كان ثلث







بوتة لان الوصية ليست لغو فيكون راضيا بتمام الثلث المحق وان قال بينهما نصفه  
 له اي قال ثلث مالي بين زيد وعمر وسويت فلزيد نصف الثلث لانه كله بين زوجي  
 التضييق فلا يكامل لعدم المراجعة وبثلث ماله او غنم وسوقه ثلث ماله او ثلث  
 غنمه عند موته اي قال ثلث مالي له او ثلث غنمي له ولا مال او لا غنم للموصي وقت الوصية  
 كان له ثلث ما يملك من المال والغنم عند الموت لان الوصية عند اختلاف مضاف الى ما  
 الموت فنثبت حكمه بعد فسر وجود المالك عند الموت سواء اكتبه بعد الوصية او قبله  
 فمن قال بعد ان لم يكن الموصي به عبدا او نوحا عينا لم يصيب وكذا من قال بثلث  
 غنمه ولا غنم له بطلت لما عرفت ان شرط الصحة وجود الغنم عند الموت ان لم تكن الغنم  
 موجودة وقت الوصية فلا فرق بينها وبين المال على تقدير الشرط المذكور وانما  
 قلنا اذا لم تكن الغنم موجودة وقت الوصية لانها اذا كانت موجودة وقت الوصية  
 فمهلكة لا تنقح الوصية وان اكتب غنما اخر قبل الموت وهذا ما ذكره بقوله وثلث  
غنمه فمهلكة قبل موته بطلت خرج بهذا كله في الهداية وبشارة من مالي انما قال هذا  
 امر از اغنى محل الخلاف فانه لو اوصى بشاة ولم يصفها الى ماله ولا غنم له قبل لا يصح  
 وقبل بغيره او غنمي ولا شاة له انما قال ولا شاة له ولم يقل ولا غنم له كما قال صاحب الهداية  
 لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشرط عدم  
 الجنس لعدم الجمع حتى لو وجد الموصي الوصية بغيره عن ذكر قول الحكم الشهيد في  
 الكافي ولو قال شاة من غنمي او غنم من حنطوق فان الحنطة اسم جنس لا اسم جمع كما  
 فيها في مالي لانه لما اضافها الى المال علمنا ان مراده الوصية بالجنس اذ ما ثبت ان  
 في مطلق المال وبطل في غنمي لانه لما اضافها الى الغنم علمنا ان مراده الوصية

مكرر

مكرر

مكرر

هذا هو الوجه في صحة الوصية  
 بالجنس لا بالاسم  
 في مطلق المال

هذا هو الوجه في صحة الوصية  
 بالجنس لا بالاسم  
 في مطلق المال

غير ان شاء حيث جعلها جزءا من الغنم وبثلث ماله لامهات اولاده ومن ثلثه للفقراء  
 والمساكين ليس ثلثا تاما من هذا عندنا وعند محمد انه يقسم الثلث على سبعة اسهام  
 الاولاد ثلثه منها لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث  
 اشان والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد ثلثه وليها ان الجمع المحقق بالدم  
 به لجنس اذ لم يكن له مهوره وبطلت الجمعية كافي قوله تو لا يجل الكا لثا في ابيه  
الواحد فيقسم على خمسة وليس ثلثه منها وبثلث له والفقراء نصف له ونصف لهم هذا  
 ايضا عندنا وعند محمد يقسم ثلث الثلثا وبانه لزيد وبانه لا خرا وبها لزيد  
 فبين لا خرا ان اشرك ثلثها فله ثلث ما لكل في الاول لان نصيبها من ثلث  
 واشرك ثلثها فله ما لكل واحد منها ونصفه في الثاني لتفاوت نصيبها  
 لكل واحد فله نصف لكل واحد منها وفي له على دين فصدق اي امر بان يصدق  
 الدين في مقدار الدين صدق اي يجب عليهم ان يصدقوا الى الثلث وهذا هو  
 وفي القياس ان لا يصدق لان المدعى لا يصدق الا بحجة وهذا لان اصل الحق  
 دين ومقدار يثبت بطريق الوصية وان اوصى مع ذكر اي ان اوصى مع الدين الذي  
 امر بصدقه الدين في مقدار بوصاها غل ثلث لها اي الوصية وثلثه للورثة  
 وقبل لكل من الوصية صدقة فيما شئتم وبوضد والثلث بثلث ما اقروا به اي يقال  
 للورثة صدقة فيما شئتم فاذا اقروا بشي فقلنا ذلك الشيء يكون في هتهم ومن ثلثها  
 المال والباقى للورثة ويجعل كل اي كل واحد من الوصية له والورثة على العلم  
 الزاوية لانه تخلف على فعل الغير قبل هذا شكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه  
 الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوا في اكثر من ثلث وهذا الزعم ان يصدقوا في

مكرر

مكرر

وما بقي فلهما او اقروا بمقدار  
 ثلث ذلك المقدار يكون في هتهم  
 ومثلث المال وما يقع من الثلث  
 فلموصيه والورثة  
 بثلثي ما اقروا به











الوصية لمواثيقه فبين له معتقون ومعتقون لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا  
ولا قرينه يدل على اصرارنا وفي بعض كتب الشافعي ان الوصية لكل الامة يقول عموم  
المشترك **باب** من الوصية بفتح الوصية بجزء عبد وسكنى داره مدة معينة  
وايدوا ويخلصها فان خرجت الرقبة من تلك سلمت اليه لها اي الى الموصل لا لاجل الوصية  
والا قيمت تلك الدار ونهاشها في العبد اي يقسم الدار ويسلم الى الدار له مقدار  
ثلث المال يسكن فيه والعبد يحزم الموصل بمقدار ما تحت فيه الوصية ويجزم  
بمقدار ما لم تحت وبجونه في جوبة موثبه يبطل وبعد موته اي بموت الموصل له  
موت موثبه يعود الى الورثة لانه اوصى بان ينتفع الموصل على ملك الموصل فاذا  
مات الموصل له يعود الى ورثة الموصل بحكم الملك ويترتب بستانه ان مات وفيه  
غرمة اما قال هذا لانه اذا لم يكن في البنان غرمة والمصلحة بحالها في كسلة العلة  
في ثاويلها التفرع المردونة ما عاش الموصل ذكر في البتتين هذا فقط اي في  
للتفرع الكائنة حال موت الموصل لما يحدث بوع وان ضم ابرافله هذه وما  
كافي غلة بستانه اي اذا اوصى بغلة بستانه سوا ضم اليه لفظ الابد او لا فله  
وما يحدث بوع ويصوف غلة وولدها وبناتها ما في وقت موته ضم ابرافله  
وان فرق ان التفرع اسم للوجود عرفا فلا يتناول المردوم الا بدلالة زائدة مثل ان يقضي  
على الابد لا يتايد الا بتناول المردوم الصوف اسم للوجود والمردوم منه  
بشيء من الموقوف فكذا باوصية بخلاف التفرع فان العقد على المردوم ثم ياتي شرعا  
كالمساقاة اما الغلة فتبطل بالوجود والمردوم وما يكون بغير الوصية  
بعد اخره فيقال فلان ياكل من غلة بستانه وتمر غلة اخره وداره فاذا اطلقت

يتناول الموجود والمردوم من غير توقف على دلالة اخرى ويجوز بيعه  
وكيفية قدر تفسيره اجعلنا في العتقة لان هذا بمنزلة الوقف والوقف يورث  
واما عندنا فلان هذه معصية والوصية بحمل اصرار ما يسمى قوما او لمصلحة ائمة  
او صي نضرائي او يورثي ان يجعل لقوم مسميين ببيعة او كنيسة تقضي وقوم غير  
مسميين تقضي عنده لا عندنا لما مر انه وصية بالمعصية وله ان يقر في مقتضى  
ومم تتركه على ما يدعون قال من لم يخش الله اوصى ببناءها في القوي واما  
في الامصار فلا يجوز بالاتفاق كوصية مستامن لاورث له هنا بكل ما له مسلم  
او ذكي لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث بحق الورثة وارساء لورثة حق مرقى  
لكنهم في اذار الحرب اذ تم اموات في حقنا **باب الوصية** يقال اوصى الى  
فلان اي جعله وصيا وهو من فوض اليه الشرف في العبد موته والاسم منه الوصاية  
بالكسرة والفتح من اوصى الى زيد وقبل عند فان رد عند يورث والافلا اي لا  
يصح الرد بعينه لانه اعقد عليه حيث قبله فلو صح الرد بعينه لاصد موقوف  
من جهته وان سكت ثبات موثبه فله رد ومنه اي القبول ولزم بيعه شي  
من التركة وان جعل به اي بالايضا وذلك ان يبيع الوصية التركة قبل قبول الوصية  
كقبوله نصا وبغلة البيع لصرفه من الوصية فان علم بالوكالة لا بد منه في  
هذه نقره وان رد بعد موته لم قبل اذ تجوز الرد لا تبطل الوصاية لان فيه  
ضررا بالميت الا اذا فزع قاض رقة فانه لا يبيع قبله بعد ذلك والى العبد  
كما فراداسق بوله العاصي بعينه هذا على وفق ما ذكره القدر في وفيه دلالة  
على ان الدلالة صحيحة لان التبدل يكون بعين الثبوت وذكر محمد في الاصل ان

اصطاح حيث قال في قوله  
الماقر باطلا بوجه  
غير صحيح



الوصية باطله قيل معناه سبطل وقيل في العبد باطله لعدم الولاية على نفسه  
في غير معناه سبطل وقيل في الكافر باطله لعدم ولاية على المسلم كذا في  
البيان والى عبد صح ان كان وورثته صفارا والافلا هذا عند وقال ابو  
لا يصح ان كانت الورثة صفارا ومن القياس لانه قلب المشرع وله انه خاطب  
مستبد بالنظر فيكون اهلا للوصاية ولا احد عليه لانه قال الصفار وان  
كانوا املا كان ليس لهم ولاية النظر ولا منافاة بخلاف اذا كان في الورثة كبار  
والابصار الى غير ذلك لا يتبدد بالنظر اذا كان للوصي منه وفي قوله  
مضطرب يروي مع في وصية يروي مع ابو بن والى عاجز عن القيام بهاهم الذي  
يضم القاضى اليه عنهم ويبقى ليس بقدرى اذا كان الوصى امينا قادرا على القيام بها  
ضمها اليه على النقص لا يجزى للقاضي افراده بل يجب تيقنه والى ابن ابي عمير اذا  
الابن اركنه وجره من الخصم في حق وقضا دينه عليه ومنه حاجة الطفل  
والانهاب له ولحق عبد معين لعدم الحاجة الى الرأى بخلاف اعتاق غير العاين  
ورجوعه ويقتد وصية معينين وجمع لولا ضاعف وبيع ما جاز ولا فدان  
في بيعها لا يحتاج الى الرأى في بعضها غير الوقت والاعتاق في الخصم شعب  
هذا عندما وعند ابن بنود كل بالعقر في جميع الامور وفي الوصى او الوصى  
في ماله او مال موصيه وصى بها وقسمه الوصى عن الورثة مع الوصى له به فلا يرجع  
ان ضاع قسطهم معه اى قسمه الوصى التركة مع الوصى لورثة الصفار وكبار  
العاين فتصح حتى لو قبض الوصى نصيب الورثة وضاع في بن لا يكون لهم الرجوع  
على الوصى لى بنى في قسمه عن الوصى لى سهم لا يرجع بثلث ما بنى اى لا يصح في ماله

عن الوصى له الغايب ما بنى واما عن الوصى له المحاضر فيقبض الوصى نصيبه ان كان  
لغيره وكيل عن الوصى بالقبض فلا يكون له حتى الرجوع وان لم يكن باذنه فله  
الرجوع وصحت للقاضى بغير قسمه التركة عن الوصى له مع الورثة واقن عطف  
على الغير في صحت قسطه اى نصيب الوصى له وان قاسم في الوصية يرجع بثلث  
مال بنى ان هلك في بن او يد من صح هذا عند وقال ابو بن ان كان المنفرد مستقرا  
لثلاث بطلت الوصية وان لم يكن مستقرا له يرجع عنها بنى من الثلث وقال محمد  
عنه بنى في الفصلين لان اقران الوصى كافران الميت فانه لو اقر من ماله شيئا للرجع  
فضاع بعد موته لا يرجع من الباقي والى بن ان حل الوصية الثلث فيقتدان بنى الثلث  
شي ولا يرد ان نام الفسحة بالنسبة الى اجمدة اجمدة فادام نصف الى تلك اجمدة صار  
كذلك قبل الفسحة وصح بيع الوصى اى يجوز للوصى ان يبيع لقضاء الدين عيلا  
من التركة نصيبه العراء ومنه وصى باع ما اوصى ببيعه وصدق منه وصح اى يبيع  
بعد هلك منه معه وصح اى الوصى في التركة لانه عامل للميت لان حل الوصية الثلث  
كارجع في مال الطفل وصح باع ما اصاب من التركة اى قسم الميراث فاصاب الطفل  
عنه فباعها الوصى في مال الطفل لانه عامل له والطفل اى يرجع الطفل على الورثة  
بحصته لانها من الفسحة باستحقاق ما اصابه ولا يبيع وصى ولا يشرى الا بائنا  
اى يتباين الناس في مثله وسعى على ما قر في كتاب الكمال ما يضل تحت تقويم المعاني  
لان الولاية نظرية ولا تنظر في الغيب القاضى بخلاف البسيرة لانه لا يمكن التخيير عنه  
اذا ائمه من الاجنبى واما اذا باعه من نفسه او اشترى له شيئا من ماله نفسه جاز عند  
واحدى الروايتين عن ابن بن اذا كان لا يسميه فيه منفعة طاهره فيفسد ان يبيع

الرجوع

صالح



ما سوي فستعبر بعشرة من الصغر او شترى ما يابى فستعبر بعشرة للصغير  
 من نفسه وعلى قول محمد وظهر الروايات عن ابي بن لا يجوز على كل حال هذا في  
 وصي الاب واما وصي الناقص فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال هذا اذا كان المبيع  
 منقولا وان كان عقارا فان باعه من اصفى بمثل القيمة يجوز هذا جواب النقصان وان  
 المتأخرين انه لما يجوز ان يرغب المشتري ويضعف القيمة او يكون للصغير حاجة  
 فله ان يكون على الميت دين لا يقضي الا بمثل القيمة قال الصدوق الشهيد وبغني وقولهم  
 ان جنتي بوزن ان يبع من نفسه لا يجوز لان العقار من نفس المالك فاذا باع من  
 نفسه فالقيمة ظاهرة هذا اذا كان المبيع وصيا وان كان ابا فان كان محمدا عند  
 او مستورا لم يجرى فيه دفع المصارفة والمكره وبما ذكره ويحتمل على الصلاة  
 لا على الاعسار لا يفرض ويباع الكبر العايب الا بالعقار لان بيع ماله انما يجوز للحفظ  
 او العقار يخص بنفسه ولا يخرج في ماله لان المفروض اليه الحفظ لا الجان وصي  
 اب الطفل احق بآله من غيره وان لم يكن وصيه ولجده ولعت هاتان الوصيان  
 لصغير اب لانهما يتبينان ولتبه الحفظ وولاية بيع المنقول لانها عند غيبة  
 الوارث ولتت بعينه اي بغير مال الميت لا بتبائع ولا بآله عند هذا عند قوله  
 اذا شهد الوارث كبير يجوز في الوصيين لعدم ولاية الشرف وقد مر الجواب عنه  
 كراهية رجلين لآخرين بدعي الف على ميت والآخرين للاولين بمثل جلا  
 شهادة بوصية الف هذا عند محمد وقال ابو بن لا يقبل في الدين اصف ويري  
 ابو سمع محمد مروي عن ابي بن وعن ابي بن مثل قول محمد مروي عن الحسن بن  
 انه اذا باع ابا معا وشهدوا فالشهادة باطلة وان شهدا فان لاثنين قبلت لهما

ثم ادعى ان اهدان بعد ذلك على الميت فشهد بها الغرمان القولان قبل او  
 الاولين بعيد والآخرين بثلث ماله او بالدرهم المرسل لان الشهادة في هذه  
 الصور مثبتة للشركة **كتاب الخنثى** هو ذكرا خرج وذكره والخنثى  
 من ذكرا على الانثى جميعا ذكر في البين فان بالمرحوم ذكر وان بال  
 من فرضه فافق وان بال ماله حكم بالابن وان استويا فاشكوا لا يقبل الكثرة  
 خلافا لما هذا قيل البون فان بلغ وخرج لحنه او على امرة ان اقله كالحلم  
 الرجل فربل وقوله فيه مقبول فانه لا ينفك عيدين وان ظهر له ذكرا او انزل اليه  
 او خاص او وصل او وطى فافق وان لم يظهر له علامة او تعارضت فشكل فاقول ان  
 فشكل فذكر ومن رام التيمم بالتيمم فقد نقص لا ينجح على من نصف فان قام  
 في صوم اعاد صما ان كان بالغا ونرا ان كان مراهما وفي صوم بعيد من  
 ومن خلفه بخلافه ونرا صلوته بتابع وكره ان يلبس حرا او يخلو وان يكشف  
 عند رجل او امرة وان يخلو به غير حرم رجل او امرة وان يسافر بلا حرم وان  
 رجل او امرة ويباع له امه فحنه ان ملك مالا ولا في بيتا مال ثم تباع وان  
 مات قبل ظهور حاله لم يسل وتيمم من التيمم وسجل الغيرة التيمم قبل ان يلبس حرا  
 له جارية فله ان يجارية لا يكون مملوكا بعد الموت كان هذا الجواب مني ما مر  
 في كتاب النكاح من ان ملك المورث باق بعد موته فالقمة قضاء على الميت ولا ينجح  
 مراهما غسل ميت وندب بجمعة قبره قدر معنى النجاسة في باب الجنازة وبوصي  
 الرجل بقرب الامام ثم هي ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية حتى الترتيب ذكره في الهداية  
 وان تركه ابو وابنا فله سهم ولابن سهمان وقاله نصف النصيبان اي يجمع بين نصيبه

صالحه

الحاكم

الحاكم

الحاكم

الحاكم

الحاكم

الحاكم

الحاكم



ان كان ذكرا ونصيبه ان كان انثى وله نصف ذلك المخرج وهو قول الشعبي  
 واختلفا في قياس قوله فان الله من سبعة عند أبي بن قيس وخمس من اثني عشر عند محمد  
 له ان الخنثى لو كان ذكرا يكون المال بينهما نصفين وان كان انثى يكون المال بينهما  
 نصفان وفي حال انكثا الخنثى سهوان ولابن اربعة فلهما ان الخنثى ثانيا  
 بنصفين ووقع الشك في سهم الزاين فيستصفى فيكون له سهوان ونصف فكنس  
 فاضف ليرزول اكثر فصار الحساب من اثني عشر لخنثى خمسة ولابن سبعة ولا بد  
 ان الابن يتبع كل الميراث عند التفرقة والخنثى يتبع ثلثة الارباع فصار اربعة اقسام  
 بينهما على قدر قوتها هذا بنصف ثلثة وثلثة بنصف اربعة فيكون سبعة ولابي ثمان  
 الاقل وهو ميراث الانثى مستيقن به وفيما زاد عليه شك فاجبنا المتيقن فطر عليه  
 لان المال لا يجب بالشك الا نصيبه الاقل لو قدرنا ذكرنا ذكرنا فيعطي نصيبه الابن في تلك  
 الصوت لكونه مستقيما وهو ان يكون الوارث زوجا وقا والاب ولم هو  
 خنثى وامرأة واخوين له وام والاب ولم هو خنثى خنثى خنثى في الاولى للزوج النصف  
 وللام الثلث والباقي للخنثى وفي الثانية للمرأة الربع وللأخوين له الثلث والباقي  
 للخنثى لانه اقل النصيبين فيها **مسائل شتى** كتابه الاخر من كتابه على ثلث  
 مرات غير متساوي كالكتابه على الهواه والماء وهو غير له كلام غير صحيح فلا  
 به شئ من الاحكام وان نوى وتبين بغير رسوم كالكتابه على الحداد والحداد  
 الاشجار او على الكاغد لا على وجهه سم فان هذا يكون لغوا لا يعرف في  
 اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانظام شئ اخر اليه كالنبتة في الثمر  
 عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه وقبل الاملاء من غير انهاد يكون حجة الاولى

أظهر متبين رسوم وهو ان يكون معنونا اي مصدر بالفتوى وهو ان يكتب في  
 صدر من فلان الى فلان على ما جرى به العادة فيكون هذا كما ننطق فيلزم حتى يقر  
 بما يعرف منه ككاه وطلاقه وبيعته ونسائه وقوته كالبیان ولا يجزى ان لا يكون  
 اشارته ومجابهة كالبیان في الحدود لا تها تهدي بالشيء وقالوا في مفضل  
 اعتقل لسانه بضم اللام اذا حبس عن الكلام ولم يقد عليه ان اعتد ذلك وقوته  
 التماسي بسنة ولم اشارته فكذا اي حكم حكم الاخرين والافلا قال في الخفايا يعتبر  
 اشارته عند شافعي وعندنا لا يعتبر لان افعال ان يخفى عليه من المرض فيطلق لسانه  
 قائم فلا ضرورة الى قيام الاشارة مقام العبارة وروى عن ابي جعفر انه قال ان اجمعت  
 العقلة الى وقت الموت تجوز لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يبرح رواله فكان كالآلة  
 قالوا وعليه الفتوى وفي غم مدبوحة فيها ميسرة هي اقل حري وكل في الاختيار  
 وقال الشافعي لا يباح تناول لان الحري دليل ضروري واخره هاتوا  
 ان الغلبة تنزل منزلة الفرق في افادة الاباحة اليمري ان اسوق المسلمين  
 ينج عن الحرم والمهرق والمغصوب ويصح ذلك يباح تناول اعتمادا على الغالب  
 وهذا لان القليل لا يمكن التفرغ عنه فسقط اعتباره وهذا الوجه مجازي اذا  
 كانا نصفين او كانت الهيئة اغلب لانه لا ضرورة له وانما قال في الغيبة لاجل كل الهيئة في الاصل

فدو قبح الاختصاص في آخر عمر المرحوم وصحة النبي عليه السلام

منه يبرح وخبره ونحوه في الحديث على الثمان

الصلوة على محمد وآله في الكراهة

بالدعوة في صلاة

الانف

الصلوة على محمد وآله في الكراهة

بالدعوة في صلاة

الانف





ما الحجاب غر الالبه بحفنه رجهه تباى فى راونيه شطه مستحبه بالوجه  
 من المثلج الخلو به اهل بجزر توجبه تلك المشبه لواحد من الخاهر  
 ام لا افتونا  
 الهالك لا حور  
 كنه اسعد العقم  
 عفى

Süleymaniye Li Kütüphanesi	
Kismi:	ANCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yoni:	
Eski Kayıt No	170





340